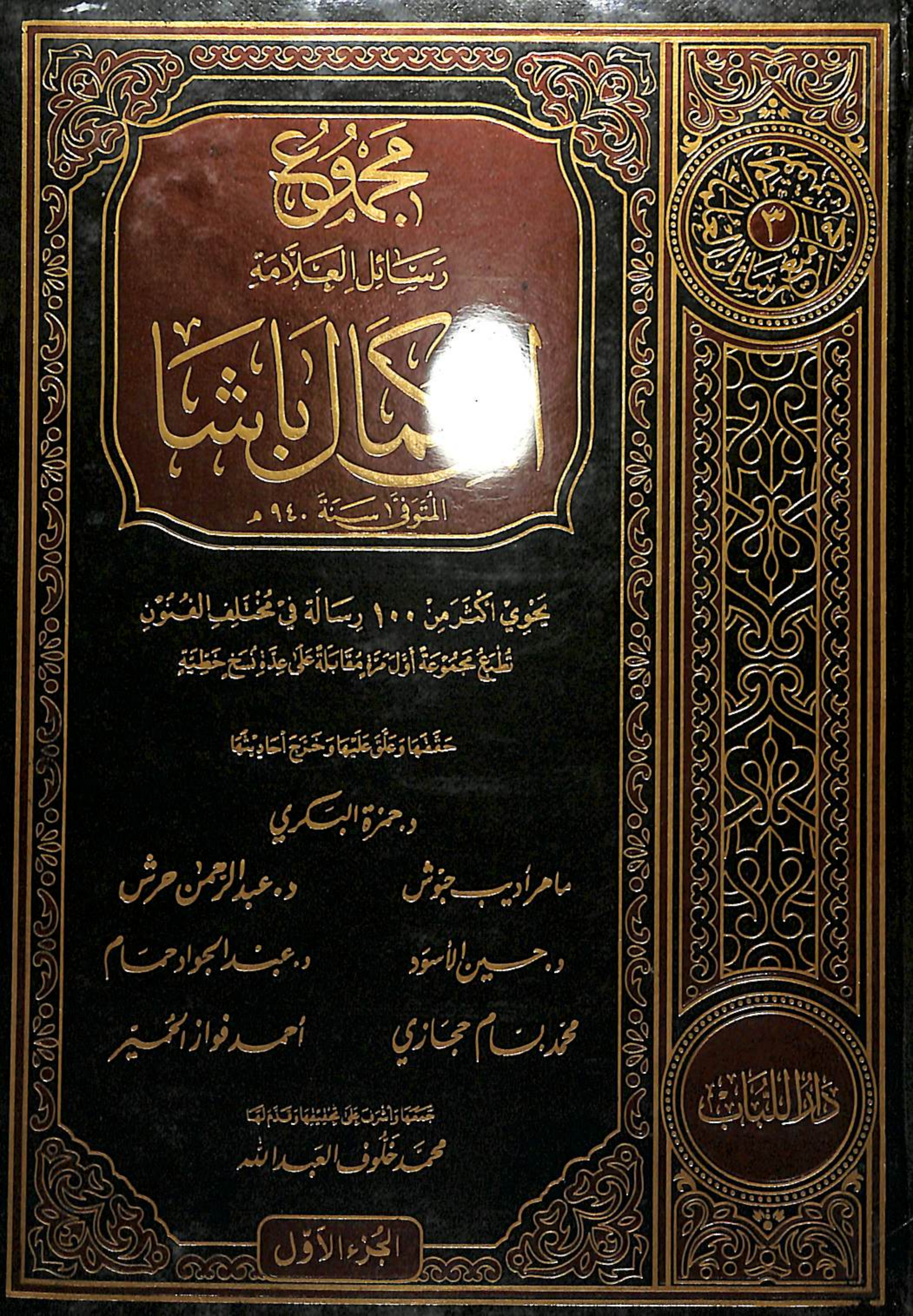

مجموع
رسائل العلامة
ابن كمال باشا
المتوفى سنة ٩٤٠ هـ
يحوي أكثر من ١٠٠ رسالة في مختلف الفنون
تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها
د. حمزة البكري
ماهر أديب حبوش
د. عبد الرحمن حرش
د. حسين الأسود
د. عبد الجواد حمام
محمد بسام حجازي
أحمد فواز الحمير
جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها
محمد خلوف العبد الله
الجزء الأول
مجموع رسائل
٣
دار اللباب



الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



9 786058 245181

الخطوط بقلم: عدنان الشيخ عثمان

الإخراج الفني: خالد محمد ياسين علوان



دار اللُّباب للدِّراسات وتحقيق التُّراث

تركيا - اسطنبول - الفاتح - اسكندر باشا - كزتاش - مفرق بنك الكويت

مقابل مستشفى الفاتح - بناء رقم ٧ - ط ٥

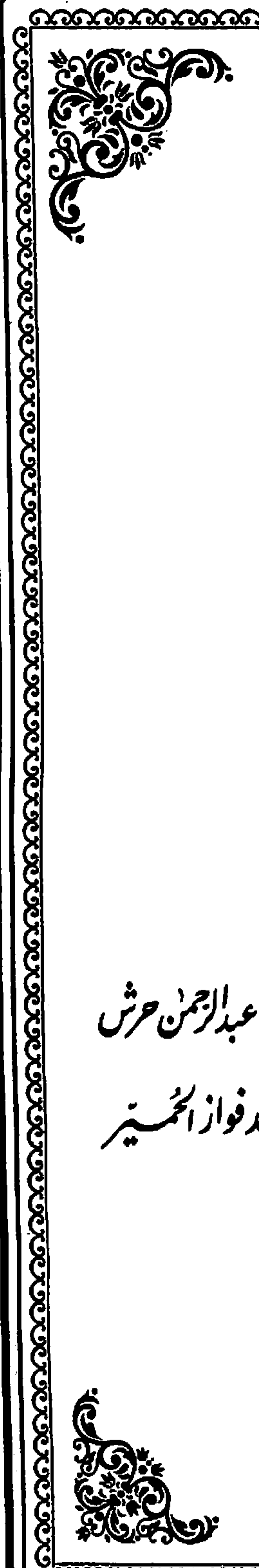
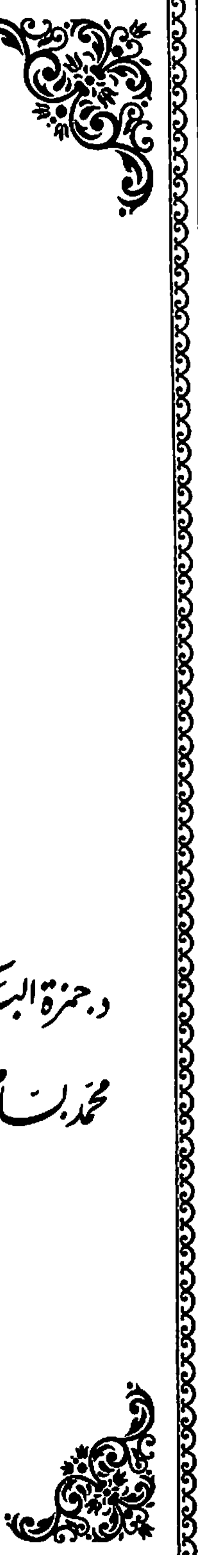
İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınıarı

Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

Www.allobab.com - Email: info@allobab.com




مجموع

رسائل العلامة

ابن كمال باشا

المتوفى سنة ٩٤٠ هـ

يحوي أكثر من ١٠٠ رسالة في مختلف الفنون

تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

د. حمزة البكري ماهر أديب حبوش د. حسين الأسود د. عبد الرحمن حرش

محمد بسام حجازي د. عبد الجواد حمام أحمد فواز الحمير

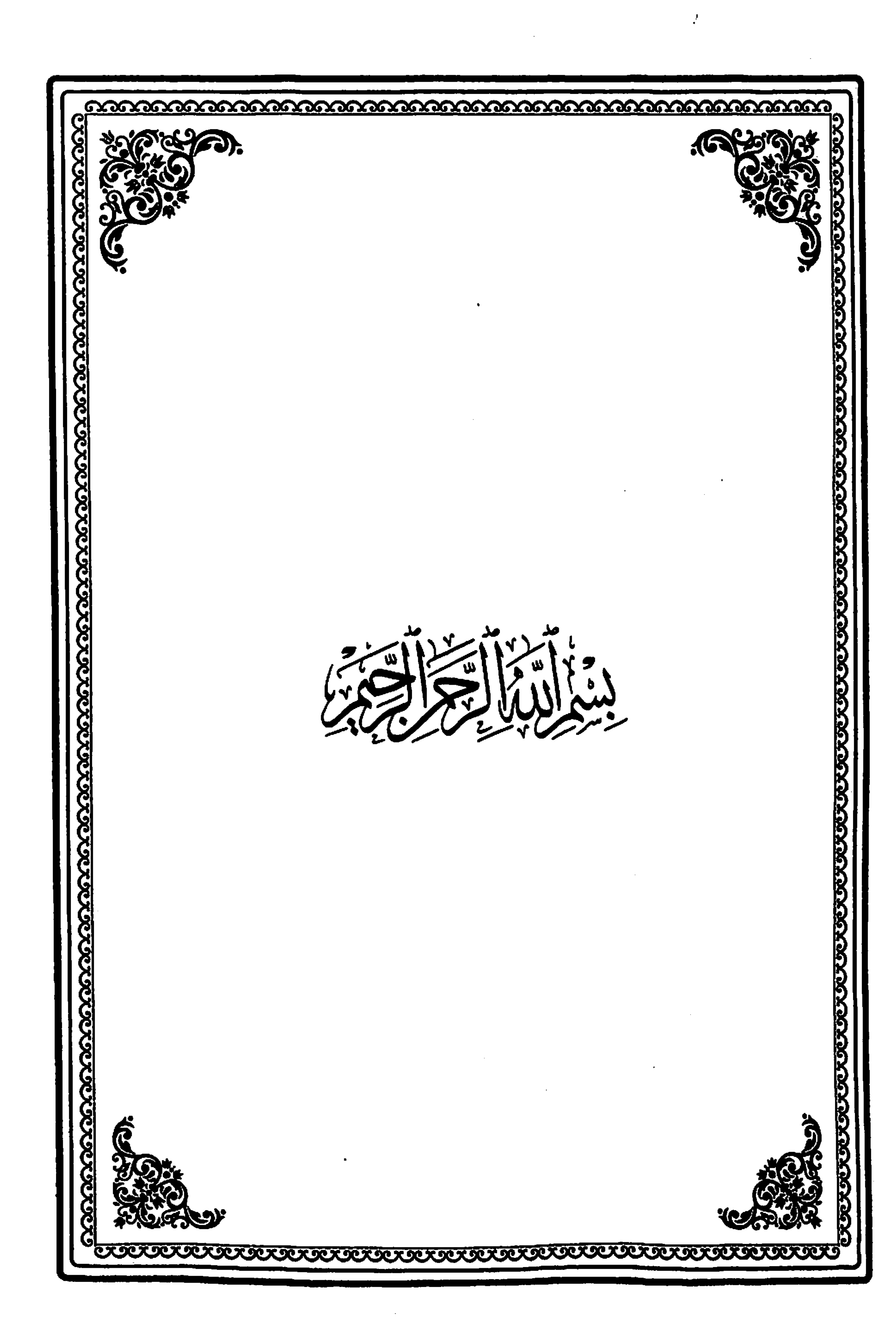
جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها

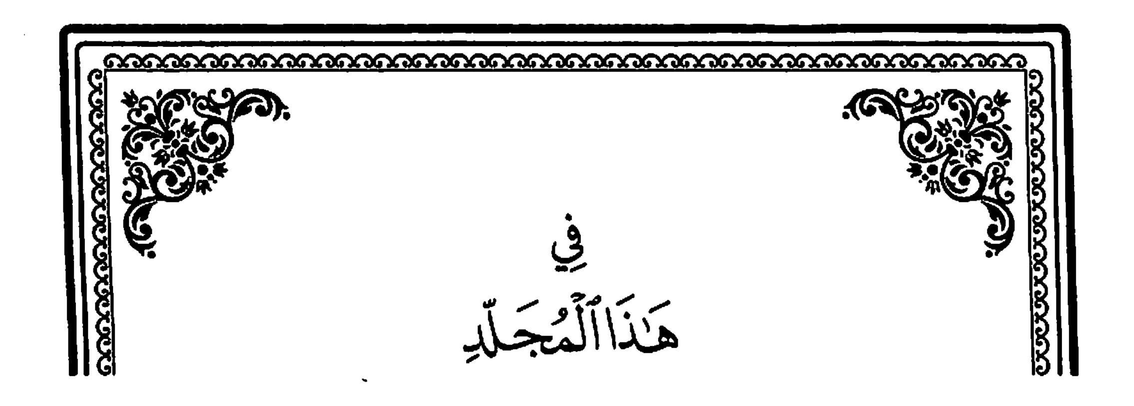
محمد خلوف العبد الله

المجلد الأول



دار اللباب


بسم الله الرحمن الرحيم



في هذا المجلد

مقدمةُ التَّحْقِيق 5

الرسالة رقم (١): رسالةٌ في تحقيقِ إعجازِ القُرآنِ ١

الرسالة رقم (٢): تفسيرُ سُورةِ المُلْكِ ٢٧

الرسالة رقم (٣): تفسيرُ سُورةِ النَّبأ ٨١

الرسالة رقم (٤): تفسيرُ سُورةِ النَّازعاتِ ١٠٩

الرسالة رقم (٥): تفسيرُ سُورةِ الطَّارقِ ١٣٧

الرسالة رقم (٦): شَرْحُ العَشْر في مَعْشَرِ الحَشْرِ ١٥١

الرسالة رقم (٧): مَقالةٌ في المُغيّباتِ الخَمْسِ ٢٢٥

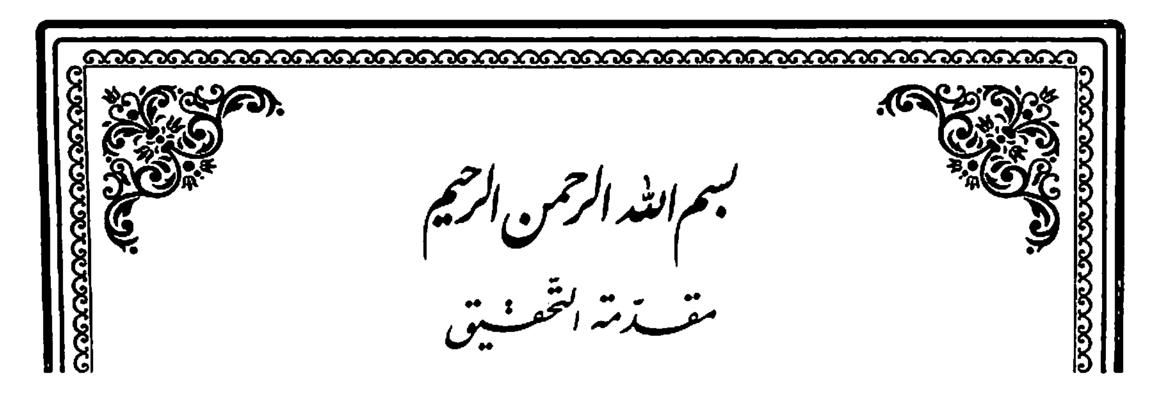
الرسالة رقم (٨): تحقيقُ القَولِ بأنَّ الشهداءَ أحياءٌ في الدُّنيا ٢٣١

الرسالة رقم (٩): رسالةٌ في تَحقيقِ الغَيبِ ٢٤٥

الرسالة رقم (١٠): تعليمُ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمْرِ ٢٨١

الرسالة رقم (١١): مُخْتَصَرُ تَعليمِ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمرِ ٣٢٣

***



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمدَ للهِ نَحمَدُهُ ونَستعينُه ونَستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفسِنا وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَنْ يَهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَنْ يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأَشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

أمَّا بعدُ:

فإنِّي لأَحْمدُ اللهَ على تَوفيقِهِ في إصدارِ المَجمُوعِ الثَّالثِ مِن مَشروعِ: «مَجاميعِ رَسائلِ العُلماءِ المُحقِّقينَ»، هذا المجموعُ الذي نحنُ بِصَددِ تقديمِهِ اليومَ لأهلِ العِلمِ هو لإمامٍ مُحقِّقٍ مُدقِّقٍ، كثيرِ التآليفِ، جَمعَ بينَ علومٍ مختلفةٍ، وطارَ صِيتُه في الآفاقِ، وانتشرتْ تَحقيقاتُه قديماً وحَديثاً، شَرقاً وغَرباً، ذاك هو العلَّامةُ الفقيهُ، اللُّغويُّ، المفسِّرُ، المَنطِقيُّ النَّظَّارُ، المحقِّقُ في عَويصِ مُشكلاتِ علمِ الكَلامِ، الإمامِ ابنِ كمالِ باشا المتوفَّى سنةَ (٩٤٠هـ).

لم يكنِ الإبحارُ مع مؤلَّفاتِ هذا الإمامِ المُتفنِّنِ أمراً مُتيسِّراً، فلَطالما هِبْتُ الإقدامَ على اقتحامِ رَسائلِهِ الَّتي وُصِفَتْ مِن المُفَهرسينَ وكثيرٍ مِن أهلِ العلمِ بالمئاتِ، معَ ما اشتَهرَ مِن صعوبةِ تحقيقِ كثيرٍ مِن المسائلِ الشَّائكةِ التي خاضَها هذا العالِمُ الجَليلُ، فرسائلُه وكتبُه طافِحةٌ بِمصطلحاتِ اللُّغويينَ والبلاغيينَ والمَناطقةِ.

عَكفتُ زمناً في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ وغيرِها أَبحثُ عن رسائلِه، أُمحِّصُ طريقتَه وأسلوبَه في التَّأليفِ، وشيئاً شيئاً بدأتْ مَعالمُ الطَّريقِ إلى تحقيقِ رسائلهِ وتمييزِها تتَّضحُ، وبدا الأمرُ أيسرَ ممَّا كان مَظنوناً، أنحيتُ باللَّائمةِ فيما كنتُ أَهابُه إلى مُفهرِسي المخْطوطاتِ أوَّلاً كـ: بُروكلمان وآدسز وغيرِهما مع تقديرِ جُهودِهم، فكم نَسبوا إلى العلَّامةِ ابنِ كمالٍ ما ليسَ له، وكم تكرَّرَ عندَهم ذِكرُ عناوينَ كثيرةٍ للرسالةِ الواحدةِ! ثمَّ على النُّسَّاخِ الذين نَسبوا إلى ابنِ كمال رسائلَ كثيرةً ليستْ له جَهلاً أو قَصداً؛ جَهلاً لأنَّ طائفةً منهم يُثبتونَ اسمَ علَمٍ مِن الأعلامِ بمجرَّدِ أنْ يرَوْا اسمَه في رسالةٍ مَذكوراً[1]، وقَصداً لِمَا لِبعضِهم مِن مآربَ في نشرِ وكِتابةِ كثيرٍ من النُّسخِ الخطِّيةِ لِمَا للعلَّامةِ ابنِ كمال مِن مَكانةٍ رفيعةٍ في الدَّولةِ العُثمانيَّةِ آنذاك.

وبعدَ الوقوفِ على ما يُقارِبُ مِن أربعِ مِئةِ رسالةٍ مَنسوبةٍ إلى العلَّامةِ ابنِ كمال، بدأتْ مرحلةُ التحقُّقِ مِن تلكَ الرَّسائلِ، فظهرَ بالنَّظرِ فيها واحدةً تِلوَ الأخرى أنَّ قسماً منها ليستْ له وإنَّما نسبَها إليه المُفهرسونَ في الفهارسِ فقط، وقِسماً آخرَ مَنسوباً إليه وعندَ التحقيقِ تبيَّنَ أنَّها ليستْ له؛ كما في جملةٍ مِن رسائلِ التفسيرِ كـ «تفسيرِ سُورةِ الفَجرِ» وإنَّما هي قطعةٌ من تفسيرِ الإمامِ البَيضاويِّ «أنوارِ التَّنزيل»، وقِسماً اقتطعهُ النُّسَّاخُ من مؤلَّفاتِ للعلامةِ ابنِ كمال فجعلُوها رسائلَ مفردةً، كما جرى في أكثرِ مِن ثلاثينَ رسالةً أُفردتْ مِن تفسيرِهِ الكبيرِ، وشرحِهِ على كتابِ «الهدايةِ» للمرغينانيِّ، وغيرِها، حتَّى صفا لنا بعدَ هذا ما قُمنا بنشرِهِ اليومَ والذي بلغَ مئةً وأربعةَ عشرَ رسالةً، ولا نَزعُمُ أنَّنا نشرنَا كلَّ رسائلِهِ، فزَعْمُ الإحاطةِ ضَرْبٌ مِن التَّدليسِ، إنَّما قُمنا بنشرِ

(١) كما في الرسالة المتعلقة بمعنى لفظ (جلبي) لأبي السعود المفسر، حيث نسبت في كثير من النسخ الخطية لابن كمال رحمه الله.

الرَّسائلِ التي استطَعنا الوقوفَ عليها، وثَبتتْ أو قَوِيتْ نسبتُها إلى العلَّامةِ ابنِ كمالٍ رحمه الله، وكنَّا في نشرِ هذا العددِ مُقارِبينَ لمَقولةِ العلَّامةِ الكَفويِّ (ت ٩٩٠هـ): إنَّ عددَ رسائلِ ابنِ كمالٍ قَريباً مِن مئةِ رسالةٍ[1].

وفنـونُ تلكَ الرَّسـائلِ الَّتي وقَفنـا عليها تَندرِجُ تحتَ عُلومٍ ستَّةٍ هي: التَّفسـيرُ وعُلـومُ القُـرآنِ، والحَديـثُ الشَّـريفُ وعُلومُه، والفِقـهُ، واللُّغـةُ العربيَّـةُ وعُلومُها، والعَقائـدُ، وعِلـمُ الـكلامِ. ولِـكلِّ واحـدٍ مِن هـذهِ العُلـومِ مَعالمـهُ الخاصَّةُ بـهِ، إلَّا أنَّـه يَجمعُها:

جَمـالُ اللُّغـةِ، ورَوعةُ البَيـانِ، ومَنْ شـاءَ الوقوفَ علـى بَلاغتهِ وفَصاحتـهِ فلْيَنظُرْ خُطبتَـه التي صدَّرَ بها رِسـالتَهُ «إظْهـار الأزْهار»، فهـي تُخبرُكَ عَن جَزالـةِ الألفاظِ الَّتي انتقاهـا مِـن عَوَالي لُغـةِ العَربِ، وإبـرازِ خَبيئـاتِ المعاني، بلْ هو بارعٌ حَسَـنُ الشِّـعر، ربَّما تَضطـرُّه الأحوالُ إلـى الارْتِجال.

وفيهـا: قـوَّةُ النَّظـرِ والتَّحريرِ، وحُسـنُ الإشـارةِ والتَّعبيـرِ، وبَراعةُ الاسـتِدلالِ والتَّقريرِ.

وفيها: وَجاهَةُ التَّعقبِ والاعْتراضِ وكَثرتُهما، وقوَّةُ الحِجَاجِ، وكَثرةُ المناقَشةِ والبَحثِ مع أئمَّةٍ كبارٍ تقدَّموه؛ محدِّثينَ ومُفسِّرينَ وفُقهاءَ ولُغويِّينَ ومُتكلِّمينَ، فهو كَثيرُ التَّوهيمِ والنَّقدِ، فكثيراً ما يُردِّدُ في رَسائلهِ قولَه: ومَن وهَمَ في كذا فقد وهِمَ. وقولَه: ومَن غَفَلَ عنْ هذا قالَ ما قالَ وماذا بعدَ الحقِّ إلا الضَّلال. وهكَذا يَمضي ابنُ كمالٍ في جميعِ مؤلَّفاتهِ ناقِداً مُدقِّقاً مُتعقِّباً لا تُوقفُه جلالةُ الأَسماءِ والألقابِ عنِ

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٩٣).

الردِّ والمناقَشةِ بأُسلوبٍ علميٍّ مَتينٍ بَعيدٍ عن الهَوى والتَّعصُّبِ، معَ أدبٍ جَمٍّ يُنبئُكَ عنْ جَليلِ أخلاقِهِ وصِفاتِهِ.

وفيها: كَثرةُ الفَوائدِ والعَوائدِ، وجَمعُ مُتفرّقاتِ الشَّواردِ والفَرائدِ، انظُرْ رِسالتَه: «الفَرائِد والفَوائد».

وفيها: الإِحاطةُ بأقوالِ المُتقدِّمينَ في المسألةِ التي يبحثُ فيها، فهو يَقفُ على جميعِ الحواشِي والشُّروحِ على «كشَّافِ الزَّمخشريِّ»؛ خشيةَ أنْ يَفوتَهُ منها شيءٌ في المسألةِ الَّتي يَخوضُ فيها.

وفيها: ظُهورُ شَخصيَّتِه بلْ والمُفاخَرةُ بما وصلَ إليهِ مِن بحثٍ، فهو يُردِّدُ مَراتٍ: ونِعمَ القولُ قولُ المُفاخِرِ: كَمْ تَركَ الأوَّلُ للآخِرِ، ولقدْ أنصفَ مَن قالَ: في الزَّوايا خَبايَا وفي الرِّجالِ بَقايَا. ويقولُ: بقيَ دقيقةٌ أُخرى لاحَتْ بخاطِريْ الفاتِر، وقلَّما يُوجَدُ مِثلُها في بُطونِ الدَّفاتِر.. ومِن ذلكَ قولُهُ: وإنَّما أطنَبْتُ الكلامَ في هذا المقَامِ لأنهُ مِن مَهامِّ المرامِ، وقدْ خَلا عنهُ كتُبُ مشايِخِ هذا الفَنِّ؛ إنْ لَمْ تُصدِّقْني فطالِعْها.

وفيها: كَثرةُ الفَواصلِ في الكَلامِ، وتُباعُدُ أَطرافِ الجُملِ، على طريقةِ المتأخِّرينَ في تَأخيرِ عَجُزِ الكَلامِ عن صَدرِهِ بمراحِلَ.

وفيها: كَثرةُ أُسلوبِ الفَنْقَلةِ والإِيرادِ في كِتاباتِهِ، وهو قولُه: (فإنْ قيلَ... قُلتُ)، و(وأمَّا ما قيلَ.... فيرِدُ)، و(يَردُ عليهِ...).

أمَّا العلومُ الَّتي خاضَها:

ففي التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ: سارَ ابن كُمالٍ على نَهجِ المدرسةِ الزَّمخشريَّةِ مدرسةِ الرَّأيِ في التَّفسير، والَّتي نَسجَ على مِنوالها جمعٌ مِن المفسِّرينَ كالبَيضاويِّ

والنَّسَفيِّ، تلكَ المدرسةُ التي أَولَتْ الجوانِبَ البَلاغيَّةَ والنَّحويَّةَ والكَلاميَّةَ النَّصيبَ الأَوفرَ في التَّفسيرِ، وأكثرَ بعضُها على بعضٍ من النَّقلِ والتَّعقبِ.

وفي الحَديثِ الشَّريفِ وعُلومِهِ: أرادَ ابنُ كمالٍ أنْ يكونَ لهُ فيهِ نَصيبٌ لكنَّه وقفَ دونَ ما يُريد، إذ اختارَ في أَربعينيَّاتِهِ ما كانَ لفظُهُ فَصيحاً ومعناهُ صحيحاً، أو اشتَهرَ عندَ الفُقهاءِ استدلالُهم به، سواءٌ صحَّ إسنادُه أو ضَعُفَ، فجاءتْ أَربعينَ حديثاً مُنتقاةً مِن غيرِ مَظانِّها؛ كَثُر فيها الغرائبُ، غيرَ أنَّه شَفَعها بِنِكاتٍ رائقةٍ، واستِنباطاتٍ رائعةٍ، وفوائدَ حَسنةٍ فائقةٍ.

وفي الفِقهِ: سَلكَ ابنُ كمالٍ في رسائلِهِ مَسلكَ الفُقهاءِ المتأَخِّرينَ في بَيانِ الصَّحيحِ والأَقْوى، وبيانِ الرَّاجحِ ومَا عليهِ الفَتْوى، وأَظهرَ فيها نَظراتهِ العَميقةَ وتَحريراتهِ الدَّقيقةَ، وفي بعضِها ردٌّ لأقوالٍ فِقهيَّةٍ في المذهَبِ، فَصوَّبَ كثيراً مِنَ الفَتَاوى والأَحكامِ استِدلالاً واستِنباطاً، ولهُ مع كبارِ فُقهاءِ المذهَبِ وَقَفاتٌ ومُناقشاتٌ، كالإِمامِ المرغِينانيِّ وملَّا خسْرو وغَيرِهما، فكانَ فيما علَّقَ وحرَّرَ عالماً أَلمعيّاً، وفَقيهاً لَوذَعيّاً.

وفي اللُّغةِ العَربيَّةِ وعُلومِها: طَرقَ ابنُ كمالٍ مَوضوعاتٍ شائِكةً قلَّ مَن تعرَّضَ لها مِن السَّابقينَ تَعريفاً وتَفصيلاً وتَمثيلاً، فأقامَ رسائِلَه على الاستِدلالِ المَنْطِقيِّ والحِجاجِ العَقليِّ، وأَتى بِآراءٍ جريئةٍ وتَقسيماتٍ جدِيدةٍ خَالفَ فيها ما كانَ سائِداً ومُسلَّماً إلى حدٍّ ما، سارَ فيها على طَريقةِ البُلغاءِ المُفلِقينَ في هذا العلمِ، قارَعَ فُحولَ البلاغِيِّينَ واللُّغويينَ كـ: عبدِ القاهرِ الجُرجانيِّ (٤٧١هـ)، والزَّمخشريِّ (٥٣٨هـ)، والسَّكَّاكيِّ (٦٢٦هـ)، وابنِ الحاجِبِ (٦٤٦هـ)، وجلال الدِّينِ القُزْوينيِّ (٧٣٩هـ)، والتَّفتازانيِّ (٧٩٢هـ)، والشَّريفِ الجُرجانيِّ (٨١٦هـ)، فتَعقَّبَ وصَحَّحَ،

وأوردَ عليهِم ونَقَّح، فهو يَرى أنَّ كثيراً ممَّن لهُ كَعبٌ عالٍ في اللُّغةِ والنَّحوِ قِصارُ الباعِ في تَأوُّلِ لَطائفِ أسرارِ البَلاغةِ، داعِياً إلى إعمالِ العُقولِ وعدمِ التَّسليمِ المطلَقِ للمَنقول، تراهُ كثيراً ما يُخاطِبُ العَقلَ الذي خَلَصَ عن شَوائبِ الجُمودِ بقولِهِ: (عليكَ الاختِبار ثمَّ الاختِيار).

وفي العَقائدِ: برزَتْ حَميَّةُ ابنِ كمالٍ الدِّينيةُ وغيرَتُهُ؛ بِذبِّهِ عن أحكامِ الدِّينِ، وإنكارِ البِدَعِ والمُحْدَثاتِ، وتَفريقِهِ بين العُلماءِ الصّادقينَ وعلماءِ السُّوءِ الفاسِقينَ، ظهَرَ هذا في رِسالَتِهِ المطوَّلةِ «مُنيرةٌ في المواعِظِ والعَقائدِ»، وتَكلَّمَ في بَعضِ الرَّسائلِ عنْ دَقائقَ مُهمَّةٍ، وتَعرَّضَ لمسائلَ زاغَتْ فيها أَقْدام، وزَلَّت فيها أَقلام[1].

وأخيراً في عِلمِ الكَلامِ: حيثُ خاضَ ابنُ كمالٍ في أصعبِ مَباحثِهِ، وأغوصِ مَسائلِهِ قَديماً وحَديثاً، زَلَّت في بعضِها أَقدامُ الأفهام، وضلَّ في بَوادي مَباديها عُقولُ الفُحول، حرَّرَ في كثيرٍ منها مَواطِنَ النِّزاعِ والأدلَّةِ في أقوالِ أهلِ الكَلامِ والفَلسفَةِ، مع بَراعةِ تَقريرِ الإشكالاتِ الوَاردةِ عليهِم، والمَخْلَصِ منها، والأجوبةِ الصَّحيحةِ عليها، وأجادَ في تَلخيصِ أقوالهم وتَهذيبِها، وحُسنِ تَرتيبِها وعَرضِها، وأظهرَ مُكنةً على التَّصرُّف في مَضايِقِها، وحَلِّ مُشكلاتِ دَقائِقِها، تعقَّبَ فيها

(١) ونرى أنهّا من فُضول المسائلِ التي أُثيرت قديمًا، ونرى السَّلامةَ في الكَفِّ عن الخوضِ فيها وفي أمثالها هذه الأيام، لا سيما إذا طَرقتْ الأقوالُ المبثوثةُ فيها أسماعَ العامَّةِ. ورَحمَ اللهُ الإمامَ المجتهدَ ابنَ دقيقِ العيدِ حينما قال: واختلفَ النَّاسُ في العقائدِ والمذاهب اختِلافاً جَزيلاً، وأرتعَ بعضُهم في أعراضِ بعضٍ مَرتعاً وَبيلاً، وسدَّد في الطَّعن من السِّهام ما لا تردُّهُ دُروعُ الزَّجرِ ولا المَلام، وبثَّ في الأرضِ داهيةً يحقُّ أنْ يُقال لها: صَمِّي صَمَامِ - أي: اسكُتي أيتُها الفتنةُ - ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [السجدة: ٢٥]. «شرح الإلمام» (١/ ٤٨٢).

كِبارَ كُتّابِ هذا الفنِّ ومُفكِّريهِ، كالقُطبِ الرَّازيِّ والإيجيِّ ونَصيرِ الدِّينِ الطُّوسيِّ والدَّوَّانيِّ والقُوشِيِّ والتَّفتازانيِّ والشَّريفِ الجُرجانيِّ وغيرِهم.

ويُمكِنُ عَدُّهُ مِن أَساطِينِ هذا الفنِّ وكِبارِه حيثُ أَتى بِتحريراتٍ ومُناقشاتٍ ومَباحِثَ جديدةٍ لم تُعهَدْ مِن قبلُ.

وبعدُ، فهذا هو العلَّامةُ، شَيخُ الإِسلامِ، ابنُ كمالِ باشا، نُقدِّمُ اليومَ تُراثَه الجَامعَ لأَغلبِ رسائلِهِ أَوَّلَ مرَّةٍ، بِتحقيقٍ عِلميٍّ كنَّا قد شيَّدْنا مَعالمَه وأَوضحْنا مَناهجَه في الإِصدارِ الأَوَّلِ مِن هذا المشروعِ، وأهمُّها تَقديمُ التُّراثِ العِلميِّ المتنوِّعِ لهؤلاءِ الأَئِمَّةِ في صُورةٍ مُشتمِلةٍ على غَالبِ مؤلَّفاتِهم ممَّا فيهِ إفادةٌ لأَهلِ العِلمِ وقُصَّادِهِ، وكانَ ممَّا نبَّهنا عليهِ، ونرى لِزاماً الوقوفَ عِندهُ: ضرورةَ إِجلالِ العُلماءِ على اختلافِ مَشارِبِهم، والتَّحذيرِ مِن التنقُّصِ والحَطِّ مِن قَدْرِ أحدٍ منهم، وأنَّ مِن الأَغراضِ المهمَّةِ لنشرِ هذهِ المَجاميعِ هو تقديمُ أَعمالِ مُؤلِّفيها وآرائِهم كَما كتبُوها وارتَضَوْها، فهيَ كالوَثائقِ التَّاريخيَّةِ لمناهِجِهم وعُلومِهم، بِغضِّ النَّظرِ عن مُوافقةِ مُحقِّقيها وناشرِيها لهُم أو مُخالفتِهم. أمَّا النَّقدُ والاعْتراضُ فمَيدانُه ليسَ هنا، إنَّما في إفرادِ دراساتٍ مَوضوعيَّةٍ مُستفيضةٍ مُستقلَّةٍ عن تَحقيقِ ونَشرِ تُراثِ أُولئكَ الأئِمَّةِ الَّذي بَقِيَ حَبيسَ المَكتباتِ قُروناً طَويلةً.

هذا، وقدْ وفَّقنا اللهُ تعالى لِلوقوفِ على مَجاميعَ ونُسَخٍ خَطِّيَّةٍ كَثيرةٍ لِرسائلِ هذا العلَّامةِ الجَليلِ، انْتخَبْنا أَصوبَها في التَّحقيقِ، وقابَلْنا أَكثرَها على نُسختَينِ خطِّيَّتَينِ فأَكثرَ، وقُمنا بِضبطِها والعنايةِ بِتخْريجِها والتَّعلِيقِ عليها والتَّقديمِ لها، كَمَا خَصَصْنا مُجلداً لِفهارسَ عِلميَّةٍ تَسرُّ الباحثينَ والقاصِدينَ لِتراثِ هذا الإمامِ.

وفي الخِتام: نَحمَدُ اللهَ على تَوفيقِهِ في هذا الإصدارِ الجديدِ، والشُّكرُ للأساتذةِ الذين بَذلُوا جُهوداً كَبيرةً في النَّسخِ والمقابَلةِ والتَّصحيحِ، وهم الإِخوةُ الأَفاضلُ:

- محمَّد طارق مَغربيَّة.
- فادي السَّيد.
- هادي الهندي.
- خالد شَمسو.
- طارق صيرفي.

والشُّكرُ والتقديرُ كذلكَ للأَساتذةِ المحقِّقينَ الَّذينَ جادَتْ أَقلامُهم الرَّصِينةُ بِتحقيقِ نُصوصِ هذهِ الرَّسائلِ، كلٌّ في فنِّهِ الذَّي أَتقنَهُ وبَرَعَ فيه، قدْ ذُكِرَ كلٌّ مِنهم على غِلافِ الرِّسالةِ التي حقَّقهَا وعلَّقَ عليها، وظَهرتْ أَسماؤهُم مَجموعةً على غِلافِ هذا الكتابِ، فاللهُ يُكافِيهِمْ على حُسْنِ صَنيعِهم ويَجزِيهم.

اللَّهمَّ إنِّي أَسألُكَ الهُدى والسَّدادَ، فَمنكَ التَّوفيقُ وبِيدِكَ أَزِمَّةُ التَّحقيقِ، وأَسألُكَ اللَّهمَّ الرِّضا والقَبولَ والنَّفعَ في الدَّارَينِ، لِنفسِي وذُرِّيَّتي وإِخواني وأَساتِذَتي وأَهلِ العِلمِ، إنَّك كريمٌ سَميعٌ مُجيبُ الدُّعاءِ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالِمينَ

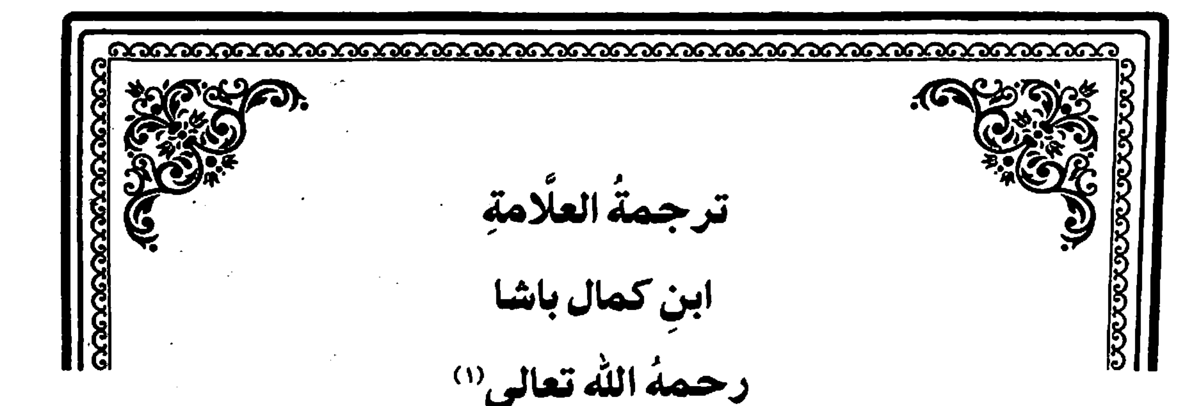
وكتبهُ

أبو عبد الله

محمد خلوف العبد الله

٩/ صفر/ ١٤٣٩هـ

٢٩/ ١٠/ ٢٠١٧م



ترجمةُ العلَّامةِ
ابنِ كمال باشا
رحمهُ اللهُ تعالى[1]

*** اسمُه ونسبُه وولادتُه ونشأتُه العلميَّةُ:**

هو العلَّامةُ المعْقولي، الدرَّاكةُ الجدليُّ، اللُّغوي، المفسِّر، المحقِّق المدقِّق، المولَى شمسُ الدِّينِ، أحمدُ بنُ سُليمانَ بنِ كمال باشا، نُسِبَ إلى جدِّه كمال باشا، فعُرفَ بابنِ كمال باشا، أو كمال باشا زادَه، أو ابن الكمالِ الوزير، واشتُهر أيضاً بـ(مُفتي الثَّقلين)؛ لسعة اطلاعه على العلوم الشرعية في مختلف فنونها، وقوة محاكماته، وتميز تعقباته وتحريراته.

ولد سنةَ (٨٧٣هـ) بمدينةِ طُوقاتَ من نواحِي سِيواسَ[2]، ونشأ في بيتِ عزٍّ

---

(١) مصادر ترجمته وعليها اعتمدت في جمع هذه الترجمة: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٢٦)، و«كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٣ ـ ٣٩٣)، و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ٣٧٣)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٥)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٢/ ١٠٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٣٥)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٤٢)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٣٣)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١/ ٢٣٨)، و«معجم المفسرين» لعادل نويهض (١/ ٣٩). وللدكتور سيد باغجوان في أطروحته للدكتوراه: «ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية» جهد كبير في جمع مادة علمية عن حياة العلامة ابن كمال باشا رحمه الله.

(٢) طوقات (أو: توقات) وسيواس: مدينتان تقعان شمالَ شرق تركيا.

وجاهٍ، إذ كان والدُه سُليمانُ بنُ كمال باشا من قادةِ الجنودِ الإسلاميَّةِ الخاقانيَّةِ زمنَ السُّلطانِ محمَّدٍ الفاتحِ، وكان في فتحِ القُسطنطينيَّةِ مع جنودِ سنجقِ أماسيَا عام (٨٥٧هـ)، وصارَ بعدَ الفتحِ وكيلاً لجندِ السُّلطانِ برتبةِ صُوباشِي؛ أي: منصبُ من تتوفَّرُ فيه الكفايةُ لضبطِ البلدِ من جهةِ السُّلطانِ، ثُمَّ توفِّي في اسطنبول، ودفنَ إلى جانبِ مدرسةِ أبيهِ كمال معه، وكذلك كان جدُّه من أمراءِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ ومربِّياً لبايزيد الثاني، وكان ذا حَظْوةٍ لدى سلاطينِها، حتى صارَ نِيْشانجِي[1] الدِّيوانِ السُّلطانيِّ.

وأما أمُّه فهي بنتُ المولى الفاضلِ مُحيي الدِّينِ محمَّد الشهير بابن كُوبَلو (ت ٨٧٤هـ)، وهو من العلماء المشهورين بالفَضلِ في زمانِهم، جعلهُ السُّلطان محمَّد الفاتح قاضياً بالعسكر بعدما تولَّى بعضَ المناصب، ثم عزلَه في سنة (٨٧٢هـ)، وكان للمولى المذكور بنتانِ، تزوَّج إحداهما المولى سِنان باشا، وتزوَّج ثانيتَهما سليمانُ جلبي ابن كمال باشا، فولِد له منها ولد، اسمُه أحمد شاه، وهو العلَّامة المترجَم بابن كمال باشا.

نشَأ العلَّامةُ ابنُ كمالٍ باشا في صِباهُ في هذا العزِّ والجاهِ، وغلبَ عليه حُبُّ الكمالِ، فاشتغلَ بالعلمِ الشَّريفِ ـ وهو شابٌّ ـ ليلاً ونهاراً، وأنفقَ ربيعَ عُمُرِه في تحصيلِ كلِّ فضيلةٍ، وصرفَ حداثةَ سنِّه في إحرازِ كلِّ معرفةٍ، ثُمَّ لحقَ بزمرةِ أهلِ العسكرِ، وانقطعَ بذلك عن طلبِ العلمِ، وظلَّ يشتغلُ ويترقَّى في رتَبِ الجيشِ، وكان يُرتقبُ منه أن يغدُوَ قائداً عسكريّاً حازماً، مثل آبائِه وأجدادِه، لكنَّ حادثةً ـ سيأتِي ذكرُها ـ غيَّرت ما كان يرتقب منه، فتركَ الجيشَ، ولازمَ العُلماءَ، فواظبَ

(١) أي: الذي يختم المراسم والمكاتيب بختم السلطان المعروف بطغراء السلطان.

العلَّامةُ ابنُ كمال في نهلِه من عذبِ موردِ العُلماءِ، وأكابرِ الفُضلاءِ، حتى صارَ مُدرِّساً بمدرسةِ عليّ بك بأدرنةَ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بمدرسةِ أسكوبَ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بالمدرسةِ الحلبيَّةِ بأدرنةَ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بإحدَى المدارسِ الثَّمانِ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بمدرسةِ السُّلطانِ بايزيد خان بأدرنةَ، ثُمَّ صارَ قاضياً بها، ثُمَّ صارَ قاضياً بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ أناطولِي، ثُمَّ عُزِلَ عن ذلك وأُعطِيَ مدرسةَ دارِ الحديثِ بأدرنةَ، وعُيِّنَ له كلَّ يومٍ مئةُ درهمٍ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بمدرسةِ السُّلطانِ بايزيد خان بأدرنةَ ثانياً، ثُمَّ صارَ مُفتياً بمدينةِ القُسطنطينيَّةِ بعدَ وفاةِ المولَى علاءِ الدِّينِ عليٍّ الجماليِّ، وماتَ وهو مُفتٍ بها في سنةِ (٩٤٠هـ).

يحكي العلَّامةُ ابنُ كمالٍ عن نفسِه فيقولُ: إنَّه كان مع السُّلطانِ بايزيد خان في سفرٍ، وكان الوزيرُ وقتئذٍ إبراهيمَ باشا بنِ خليل باشا، وكان وزيراً عظيمَ الشَّأنِ، وكان في ذلك الزَّمانِ أميرٌ يُقالُ له: أحمدُ بك بنُ أَوْرَنُوس، وكان عظيمَ الشَّأنِ جدًّا، لا يتصدَّرُ عليه أحدٌ من الأمراءِ. قال رحمَه اللهُ تعالى: وكنتُ واقفاً على قدميَّ قدَّامَ الوزيرِ المزبورِ، والأميرُ المذكورُ عندَه جالسٌ، إذ جاءَ رجلٌ من العُلماءِ، رثُّ الهيئةِ، دنيءَ اللِّباسِ، فجلسَ فوقَ الأميرِ المذكورِ ولم يمنعْهُ أحدٌ عن ذلك، فتحيَّرتُ في هذا، فقلتُ لبعضِ رفقائِي: من هذا الذي جلسَ فوقَ هذا الأميرِ؟! فقال: هو رجلٌ عالمٌ مُدرِّسٌ بمدرسةِ فليبه، يقال له: المولَى لُطفِي، قلتُ: كم وظيفتُه؟ قال: ثلاثونَ درهماً، قلتُ: فكيفَ يتصدَّرُ هذا الأميرَ ومنصبُه هذا المقدارُ؟! قال رفيقِي: إنَّ العُلماءَ معظَّمونَ لعلمِهم، ولو تأخَّرَ لم يرضَ بذلك الأميرُ ولا الوزيرُ.

قال رحمَه اللهُ تعالى: فتفكَّرتُ في نفسِي فقلتُ: إنِّي لا أبلغُ مرتبةَ الأميرِ في

الإمارةِ، وإنِّي لو اشتغلتُ بالعلمِ يمكنُ أن أبلغَ رُتبةَ العالمِ المذكورِ، فنويتُ أن أشتغلَ بعدَ ذلك بالعلمِ الشَّريفِ.

قال: فلمَّا رجعنا من السَّفرِ وصلتُ إلى خدمةِ المولَى المذكورِ، وقد أُعطيَ هو عندَ ذلك مدرسةَ دارِ الحديثِ بمدينةِ أدرنةَ، وعُيِّنَ له كلَّ يومٍ أربعونَ درهماً، قال: فقرأتُ عليه حواشِي «شرحِ المطالعِ».

واكتملَ تكوينُه العلميُّ، وصارَ من أكابرِ العلماءِ العُثمانيِّينَ في عصرِه، وبلغَ في العلمِ منزلةً يُشارُ إليه بالبنانِ، فكان مُتقناً للُّغةِ التُّركيةِ والعربيَّةِ والفارسيَّة، له في كلٍّ منها مصنفاتٌ تدلُّ على علوِّ كعبِهِ وتقدُّمِهِ في علومٍ كثيرةٍ.

وبعدَ أن اكتملَ تكوينُه العلميُّ على أيدِي أفاضلِ عُلماءِ عصرِه، صارَ مُدرِّساً، وظلَّ يترقَّى في التَّدريسِ متنقلاً في المدارسِ، من مدرسةٍ إلى أعلَى منها.

ففي سنةِ (٩١١هـ) صارَ مُدرِّساً بمدرسةِ عليٍّ بك الشَّهيرةِ بالمدرسةِ الحجريَّةِ بأدرنةَ، بثلاثينَ درهماً يوميًّا، وفي نفس الوقتِ كُلِّفَ من السُّلطانِ بايزيدَ الثَّاني أن يكتبَ تاريخَ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ، بتوصيةٍ من عبدِ الرَّحمنِ بنِ عليٍّ ابنِ المُؤيَّدِ (٩٢٢هـ)، وكانَ قاضياً بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ أناظولِي آنذاك؛ ولأجلِ ذلك أعطَى له السُّلطانُ ثلاثينَ ألفَ درهمٍ، وقد قامَ العلَّامةُ ابنُ كمال باشا بهذه المُهمَّةِ خيرَ قيامٍ، فكتبَ «تواريخَ آلِ عُثمانَ» باللُّغةِ التُّركيَّةِ، بدءاً من سنةِ (٦٩٩هـ) ـ وهي تاريخُ قيامِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ، وانتهاءً إلى عامِ (٩٣٣هـ)؛ أي: قبلَ تاريخِ وفاتِه بسبعِ سنينَ.

وفي سنةِ (٩١٧هـ) وليَ التَّدريسَ بمدرسةِ إسحاق باشا بمدينةِ أسكوبَ في البلادِ اليونانيَّةِ، بأربعينَ درهماً يوميًّا.

وفي سنةِ (٩١٨هـ) وليَ التَّدريسَ بالمدرسةِ الحلبيَّةِ بأدرنةَ، بستِّينَ درهماً يوميّاً.

ثُمَّ صارَ مُدرِّساً بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ.

وبعدَها بإحدَى المدارسِ الثَّمانِ بإستانبولَ.

إلى أن أصبحَ مُدرِّساً لمدرسةِ السُّلطانِ بايزيدَ الثَّاني بأدرنةَ، وهي من أكبرِ المدارسِ العُثمانيَّةِ آنذاك.

وفي سنةِ (٩٢٢هـ)، بعدَ عودةِ السُّلطانِ سليمٍ الأوَّل من سفرِه إلى جالدِرانَ، صارَ قاضياً لأدرنةَ.

وفي السَّنةِ نفسِها جعلَه السُّلطانُ سليمٌ الأوَّلُ قاضياً بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ الأناضُول، وذلك قبلَ (٤) جُمادَى الأولى من سنةِ (٩٢٢هـ)، وهو تاريخُ خروجِ السُّلطانِ سليمٍ الأوَّلِ إلى القاهرةِ، وكان مع السُّلطانِ في هذا السَّفرِ، وعلى ذلك المنصبِ.

وأُسندَ إليه الإشرافُ على تنظيمِ الأمورِ بمصرَ، في أثناءِ وجودِه هناك مع السُّلطانِ سليمٍ الأوَّلِ.

كما أُسندَ إليه الإشرافُ على تنظيمِ الأمورِ المِلْكيَّةَ وتحريرِها بمدينةِ قونيَة، وذلك أثناءَ عودةِ السُّلطانِ سليمٍ الأوَّلِ من القاهرةِ سنةَ (٩٢٤هـ).

ويرَى البعضُ أنَّه عُزلَ من القضاءِ بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ الأناضُول في سنةِ (٩٢٥هـ) بوشايةٍ من حُسَّادِه إلى السُّلطانِ، كما يرَى آخرونَ أنَّه اعتزلَ منه بطلبٍ ورضًا منه.

وفي السَّنةِ نفسِها ـ أي: (٩٢٥هـ) ـ عُيِّنَ مُدرِّساً في مدرسةِ دارِ الحديثِ بأدرنةَ، وعُيِّنَ له كلَّ يومٍ مئةُ درهمٍ.

ثُمَّ أعطاهُ السُّلطانُ سُليمانُ القانونيُّ مدرسةَ جدِّه السُّلطانِ بايزيد خان الثَّاني للمرَّةِ الثانيةِ بمدينةِ أدرنةَ، وذلك بعدَ سنةِ (٩٢٦هـ)، ومكثَ فيها إلى أن صارَ مُفتياً بالقُسطنطينيَّةِ؛ أي: مُفتِي الخلافةِ العليَّةِ العُثمانيَّةِ، فكانَ شيخَ الإسلامِ في الدَّولةِ العُثمانيَّةِ، وذلك بعدَ وفاةِ المولَى علاءِ الدِّينِ عليٍّ الجماليِّ الشَّهيرِ بزنبيليِّ علي أفندِي في سنةِ (٩٣٢هـ).

ولم يزَل في منصبِ الإفتاءِ إلى أن توفِّي يومَ الجمعةِ، الثَّانِي من شوالَ سنةَ (٩٤٠هـ)، في عهدِ السُّلطانِ سليمانَ القانونيِّ.

يقول الكَفَوي: أخذ العلَّامةُ العلمَ مِن أفواه الرجال النَّحارير، وقرأ الفنون على أفاضل الفضلاء المشاهير، منهم المولى لطفي المزبور، والمولى مصلح الدِّين القَسْطَلَّاني، والمولى خطيب زاده، والمولى معرف زاده؛ فأخذ علم الفروع والأصول عن المولى القسطلاني، عن المولى خضر بك، عن المولى يكان، عن المولى شمس الدِّين الفَنَاري، عن الشَّيخ أكمل الدِّين، عن الإمام قوام الدِّين الكاكي، عن الإمام حسام الدِّين السِّغْنَاقِي صاحب «النهاية» عن الشَّيخ الإمام حافظ الدِّين الكبير البُخاري، عن شمس الأئمَّة الكَرْدَري، عن شيخ الإسلام برهان الدِّين علي بن أبي بكر المَرْغِيْنَاني صاحب «الهداية»، عن نجم الدِّين النَّسَفِي، عن أبي اليسر البَزْدَوي، عن أبي يعقوب السَّيَّاري، عن أبي إسحاق النَّوْقَدي، عن أبي جعفر الهِنْدُوَاني، عن أبي القاسم الصفَّار، عن نصير بن يحيى، عن محمَّد بن سَماعة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى.

فهذه طريق العنعنات، بلَّغه الله تعالى أقصى درجات الكمال، ومتَّعه بما خوَّله في الحال والمآل.

ولما كان العلامة ابن كمال باشا في فتح مصر مع السُّلطان سليم خان، كان قاضيًا بالعسكر، فلما دخل القاهرة لقيه أكابر العلماء وأعظم الفضلاء، وناظروه وباحثوه وتكلموا بما عندهم، فامتحنوه فأعجبوا بفصاحة لسانه وحسن كلامه وبلاغة بيانه وبسط مَرامه، وأقروا له بالفضل والكمال، وكانوا يذكرونه بغاية التبجيل والإجلال، ويشهدون أن ليس له في العرب عديل ولا في أفاضل العجم والروم عوض ولا بديل.

ثم لما شكى الأحداث والأراذل من مديد أصحابه، وكتبوا على التَّفصيل والإجمال، وأوصلوا كتابهم إلى السُّلطان، وكشفوا الأحوال، عزله السُّلطان سليم خان، وقصد إليه الإساءة والعدوان، فنصحه پيري محمَّد الوزير وحوَّله من هذا الرأي والتدبير، ثم عاد إليه بالإحسان مبتدرًا لما فطن أنّ أمر الفتوى يكون متعذرًا أعطاه مدرسة دار الحديث بمدينة أَدْرَنة، وعيَّن له كل يوم مئة درهم وعطايا سنيَّة في السنة.

ثم أعطاه السُّلطان سليمان خان مدرسة جده السُّلطان بايزيد خان بالمدينة المزبورة، ومكث فيها إلى أن صار مفتيًا بقسطنطينية بعد وفاة المولى علاء الدِّين علي الجمالي رحمه الله في سنة اثنتين وثلاثين وتسع مئة، فعاش فيه معزَّزًا مكرَّمًا محترمًا مقبولًا عند الخاص والعام، ونالت عقود الفضل في زمانه حسن النظام، انتهى.

* * *

مشاهير شيوخه

١ ـ المولى لُطفُ اللهِ التُّوقاتيُّ، الشَّهيرُ بـ (مُلَّا لُطفِي) (ت٩٠٠هـ):

قرأ العلومَ على المولى سِنان باشا، وتخرَّجَ به، وحصَّلَ العُلومَ الرِّياضيَّةَ على عليٍّ القوشجيِّ لمَّا دخلَ بلادَ الرُّومِ، وحصَّلَها سِنان باشا بواسطتِه، وربَّاه سِنان باشا حالَ وزارتِه عندَ السُّلطانِ محمَّد خان الثَّاني أبي الفتحِ، فجعلَه أميناً على خزانةِ الكتبِ، فاطَّلَعَ على غرائبَ منها، وأُعطِيَ في زمنِ السُّلطانِ بايزيد خان الثَّاني مدرسةً ببرُوسَة، ثُمَّ مدرسةَ دارِ الحديثِ بأدرنَة، ثُمَّ إحدَى المدارسِ الثَّمانِ، ثُمَّ مدرسةَ المُراديَّةِ ببرُوسَة، وكان رحمَه اللهُ فاضلاً لا يُجارَى، وعالماً لا يُبارَى، ولكثرةِ فضائلِه حسدَه أقرانُه، ولإطالةِ لسانِه عليهم بل على السَّلف نسبُوه إلى الإلحادِ والزَّندقةِ، ولم يحكم المولى ابن أفضل الدِّين بإباحةِ دمِه، وحَكمَ المولى خطيب زادَه بإباحةِ دمِه، فقُتلَ سنةَ (٩٠٠هـ).

يَحكي صاحبُ «الشَّقائق» عمَّن حضَر قتلَه: كان يكرِّر كلمةَ الشهادة، وينزِّه عقيدتَه عما نَسبوه إليه من الإلحاد، حتى حُكي أنه تكلَّم بكلمةِ الشَّهادة بعد أنْ سَقطت رأسُه على الأرض.

وله عدَّةُ مصنَّفاتٍ منها: حواشٍ على «شرحِ المطالعِ»، وحواشٍ على «شرحِ المفتاحِ» للسَّيِّدِ الشَّريفِ، وغيرِ ذلك[1].

---

(١) انظر ترجمته في: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٦)، و«الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ١٦٩ ـ ١٧١)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢١)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ٤٠)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (١/ ٣٠٢)، و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٤٢).

٢ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ مُصطفَى القسطلَّانيُّ (٩٠١هـ):

قـرأ على عُلمـاءِ الرُّومِ، ثُـمَّ تتلمـذَ على خَضِـر بـك، ودرَّسَ في عدَّةِ مـدارسَ، ثُـمَّ فـي إحـدَى المـدارسِ الثَّمـانِ، ثُـمَّ صـارَ قاضيـاً فـي كلٍّ مـن أدرنـةَ، وبرُوسَـةَ، وقُسـطنطينيَّةَ، ثُـمَّ قاضيـاً بالعسـكرِ المنصـورِ، وكانَ عالماً مُشـتهراً، ذا منزلـةٍ خطيرةٍ بيـنَ عُلمـاءِ عصـرِه، وكان لا يُـدارِي النَّـاسَ، ويتكلَّـمُ بالحـقِّ علـى كلِّ حالٍ، شـغلَه التَّدريـسُ والقضـاءُ عـن التَّفـرُّغِ للتَّأليفِ، توفِّـي سـنةَ (٩٠١هـ)، ودُفنَ إلى جـوارِ أبي أيـوبَ الأنصـاريِّ رضـي الله عنه.

ومن مصنَّفاتِه: حواشٍ على «شرحِ العقائدِ» للسَّعدِ، وكتبَ رسالةً يذكرُ فيها سبعةَ إشكالاتٍ على «المواقفِ» و«شرحِه»، وكتبَ حواشٍ على «المقدِّماتِ الأربعِ» لصدرِ الشَّريعةِ[1].

٣ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ الشَّهيرُ بابنِ الخطيبِ أو بخطيب زادَه (٩٠١هـ):

قرأ على والدِه العلومَ، وعلى العلَّامةِ عليٍّ الطُّوسيِّ، والمولى خَضِر بك، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً في مدارسَ عديدةٍ، وهو من أوَّلِ المُدرِّسينَ بإحدَى المدارسِ الثَّمانِ، وكان طليقَ اللِّسانِ، جريءَ الجَنانِ، قويّاً فصيحاً عندَ المُحاورةِ، ولهذا قهرَ كثيراً من عُلماءِ زمانِه، توفِّي سنةَ (٩٠١هـ).

---

(١) انظر ترجمتـه فـي: «الشـقائق النعمانيـة في علمـاء الدولـة العثمانيـة» لطاشـكبري زاده (ص: ٨٧ ـ ٨٩)، و«الفوائـد البهيـة» للكنـوي (ص: ٢١)، و«سـلم الوصـول إلـى طبقات الفحـول» لحاجي خليفـة (٣/ ٣٤٠).

ومن مُصنَّفاتِه: حواشٍ على «حاشيةِ شرحِ التَّجريدِ» للسَّيِّدِ الشَّريفِ، وحواشٍ على «حاشيةِ الكشَّافِ» للسَّيِّدِ الشَّريفِ، وغير ذلك[1].

٤ ـ المولى سِنانُ الدِّينِ يوسفُ المعروفُ بابنِ المُعَرِّف، أو معرِّف زاده:

وهو من ولايةِ بالِي كسر، حصَّلَ العلومَ على عُلماءِ عصرِه، ووصلَ إلى خدمةِ المولى خَضِر بك بنِ جلالِ الدِّينِ، ثُمَّ اشتغلَ مُدرِّساً ببعضِ المدارسِ، ثُمَّ صارَ مُعلِّماً للسُّلطانِ بايزِيد خان، ونالَ عندَه القبولَ التَّامَّ، وأحبَّه محبَّةً عظيمةً، وقد عَمِيَ في آخرِ عُمرِه، وما تركَ السُّلطانُ بايزيد خان صحبتَه إلى أن توفِّي، رحمَه اللهُ رحمةً واسعةً، ولم يذكُر المُؤرِّخونَ تاريخَ وفاتِه[2].

***

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٩٠ ـ ٩٢)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢٠٤).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ١١٩).

مشاهير تلامذته

١ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ محمَّدٌ بنُ بيرِ محمَّدٍ باشا الجماليُّ (٩٤١هـ):

حصَّلَ العُلومَ على والدِه، ثُمَّ على المولى الفاضلِ أحمدَ بنِ كمال باشا، ثُمَّ على المولى علاءِ الدِّينِ عليٍّ الجماليِّ المُفتِي، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً في المدارسِ الثَّمانِ، ثُمَّ قاضياً بِمدينةِ أدرنةَ، وتوفِّي وهو قاضٍ بِها، وكان عاليَ الهمَّةِ، رفيعَ القدرِ، عظيمَ النَّفسِ، صاحبَ وقارٍ وأدبٍ، وكان له حظٌّ من العلومِ المُتداولةِ والعلومِ الرِّياضيَّةِ[1].

٢ ـ المولى سعدُ اللهِ بنُ عيسَى، المعروفُ بسعدِي جَلبِي (٩٤٥هـ):

حصَّلَ العُلومَ على عُلماءِ عصرِه، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ المولى محمَّدٍ السَّامسونِي، ثُمَّ انتقلَ مُدرِّساً في مدارسَ عدَّةٍ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً في إحدَى المدارسِ الثَّمانِ، ثُمَّ صارَ قاضياً بمدينةِ قُسطنطينيَّةَ، وشيخَ الإسلامِ بعدَ وفاةِ شيخِه العلَّامةِ ابنِ كمال باشا، وكان مرضيَّ السِّيرةِ في قضائِه، محمودَ الطَّريقةِ، طاهرَ اللِّسانِ، لا يذكرُ أحداً إلَّا بخيرٍ، وكان من جملةِ الذينَ صرفُوا جميعَ أوقاتِهم في الاشتغالِ بالعِلمِ.

وله حواشٍ على «تفسيرِ البيضاويِّ»، و«شرحِ مختصَرٍ للهدايةِ»، و«فتاوى»[2].

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٦٥)، و«الطبقات السنية» للتميمي (٤/ ٢٧ ـ ٣١)، و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٨٨ ـ ٨٩).

٣ـ المولى هدايةُ اللهِ بنُ مولانا بار عليٍّ العجميِّ (٩٤٨ أو ٩٤٩هـ):

قرأ على عُلماءِ عصرِه، منهم: المولى بير أحمدَ جَلبِي، والمولى مُصلحِ الدِّينِ مُصطفَى بنِ خليلٍ، والدُ طاشكُبرِي زادَه، والمولى مُحيِي الدِّينِ الفناريِّ، والعلامة ابنِ كمال باشا، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ في مدارسَ عديدةٍ، وبإحدَى المدارسِ الثَّمانِ، ثُمَّ صارَ قاضياً بمكةَ المُكرَّمةَ، ثُمَّ اختلَّت عيناهُ، فتركَ القضاءَ، وذهبَ إلى مصرَ، وتوفِّي بِها.

وكان عالماً مُشاركاً في العلومِ، وله معرفةٌ بالأصولَين والفقهِ، وكان أديباً، لبيباً، وقوراً، حليماً، مُتواضعاً، مُتخشِّعاً، كريمَ النَّفسِ، مرضيَّ السِّيرةِ، رحمَه اللهُ تعالى رحمةً واسعةً[1].

٤ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ محمَّدٌ بنُ عبدِ اللهِ الشَّهيرُ بمحمَّد بك (٩٥٠هـ):

كان من عبيدِ السُّلطانِ بايزيد خان، وسلكَ طريقَ العِلمِ، وقرأ على عُلماءِ عصرِه، منهم المولى الشَّيخُ مُظفَّرُ الدِّينِ العجميُّ، والمولى مُحيِي الدِّينِ الفناريِّ، والمولى بير أحمَد جَلبِي، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ العلامة الفاضلِ ابنِ كمال باشا، وصارَ مُعيداً لدرسِه، ثُمَّ أصبحَ مُدرِّساً في مدارسَ عديدةٍ، ثُمَّ اختلَّ دماغُه، وتركَ التَّدريسَ، وسافرَ إلى مصرَ، وأُسرَ في أيدِي النَّصارَى، واستردَّه بعضُ أصدقائِه منهم، ورجعَ إلى قُسطنطينيَّةَ، واشتغلَ بالتَّدريسِ.

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٩٧)، «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٩٩ـ ٤٠٠).

وتوفِّي ببلدةِ كُوتاهْيةَ في سنةِ (٩٥٠هـ)، وكان أديباً، محبّاً للعلمِ وأهلِه، وله مشاركةٌ في العلومِ العقليَّةِ والرِّياضيَّةِ[1].

٥ ـ المولى محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ بنِ عبدِ الكريمِ (٩٥٥هـ):

كان جدُّه عبدُ الكريمِ قاضياً بعسكرِ دولةِ السُّلطانِ محمَّد خان أبي الفتحِ، وولي أبوه عبدُالوهَّابِ الدَّفترداريَّةَ في عهدِ السُّلطانِ سليم خان.

حصَّلَ العُلومَ على عُلماءِ عصرِه، منهم المولى إسرافِيل زادَه، والمولى جِوِي زادَه، والمُفتِي أبو السُّعودِ، ثُمَّ وصلَ إلى محطِّ رحالِ الرِّجالِ، المخصوصِ في عهدِه بالإفادة، المولى الشَّهيرِ بكمال باشا زادَه، فتبحَّرَ في العُلومِ، وغلبَ على أقرانِه، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ والقضاءِ، ثُمَّ توفِّي وهو في السِّتِّينَ من عُمرِه.

وكان رحمَه اللهُ ينظمُ الأبياتَ بعدَّةِ لغاتٍ، وكانت له عدَّةُ مؤلَّفاتٍ، ذكرَها ابنُ بالِي[2].

٦ ـ المولى عبدُ الكريمِ الوِيْزَويُّ (٩٦١هـ):

قرأَ على عُلماءِ عصرِه، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ المولى الفاضلِ ابنِ كمال باشا المُفتِي، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ في المدارسِ المُختلفةِ، ثُمَّ صارَ مُدرِّساً ومُفتياً بسلطانيَّةِ مَغنيسَا، وتوفِّي وهو مُدرِّسٌ بها.

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٨٤ ـ ٣٨٩)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٣/ ٥٧ ـ ٥٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٥٥)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٥٦).

وكان رحمَه اللهُ عالماً فاضلاً، قويَّ الطَّبعِ، شديدَ الذَّكاءِ، لطيفَ المُحاوَرةِ، حسَنَ المُحاضرةِ، لذيذَ الصُّحبةِ، وكانت له مُشاركةٌ في العُلومِ كلِّها، رحمَه اللهُ رحمةً واسعةً[1].

٧ ـ المولى دَرويش محمَّدٌ (٩٦٢هـ):

كانت أمُّه بنتُ العالمِ الفاضلِ سِنان باشا، قرأ على عُلماءِ عصرِه، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ العلامة الفاضلِ ابنِ كمال باشا، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ، وتوفِّي وهو مُدرِّسٌ بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ.

وكان رحمَه اللهُ عالماً فاضلاً، سليمَ النَّفسِ، مُستقيمَ الطَّبيعةِ، مُحبّاً للخيرِ وأهلِه، مُلازماً لمُطالعةِ الكتبِ، وتحصيلِ العُلومِ[2].

٨ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ محمَّدٌ بنُ عبدِ القادرِ، المُشتهرِ بالمعلُولِ (٩٦٣هـ):

والدُ الفاضلِ السَّيِّدِ محمَّدِ جَلبِي النَّقيبِ في المماليكِ العُثمانيَّةِ في زمنِ الكفويِّ (١٠٦٩هـ). قيل عنه: إنَّه زبدةُ آلِ الرَّسولِ، صفوةُ أولادِ العُقولِ، شريفُ الأصلِ، لطيفُ الشَّمائلِ.

أخذَ العِلمَ عن عُلماءِ عصرِه، منهم المولى مُحيِي الدِّينِ الفناريِّ، والعلامة ابنُ كمال باشا، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ، ثُمَّ صارَ قاضياً بمصرَ المحروسةِ، ثُمَّ صارَ قاضياً بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ أناطولِي، ثُمَّ توفِّي، ودُفنَ عندَ دارِ القُرَّاءِ التي بناها باسطنبول.

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٢).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٧).

وكان عالماً، فاضلاً، صالحاً، مُحقِّقاً، مُدقِّقاً، عالماً بالعُلومِ الشَّرعيَّةِ والعقليَّةِ[1].

٩ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ مُصطفَى بنُ المولى سيِّدي المنتشويِّ (٩٦٤هـ):

قرأ على عُلماءِ عصرِه، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ العلامةِ الفاضلِ ابنِ كمال باشا، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ، وصارَ مُدرِّساً بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ، توفِّي وهو مُدرِّسٌ بها.

وكان رحمَه اللهُ جيِّدَ القريحةِ، مُستقيمَ الطَّبعِ، مُلازماً لمطالعةِ الكُتبِ والعُلومِ، وكانت له مُشاركةٌ في العُلومِ[2].

١٠ ـ المولى يَحيَى جَلبِي بنُ أمين نورِ الدِّينِ، الشَّهيرُ بأمين زادَه (٩٦٤هـ):

ولدَ باسطنبول، وكان أبوه من أمراءِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ، واشتغلَ بالعلمِ، وحصَّلَ العُلومَ على عُلماءِ عصرِه، منهم المولى ابن المؤيِّدِ، والعلامة ابن كمال باشا، ثُمَّ وصلَ إلى خدمةِ المولى الفاضلِ عليِّ جَلبِي الجماليِّ المُفتِي باسطنبول قبل ابنِ كمال باشا، وصارَ مُعيداً لدرسِه، واشتغلَ بالتَّدريسِ والقضاءِ.

كان رحمَه اللهُ تعالى عالماً، زاهداً، صاحبَ أدبٍ ووقارٍ، وكان أبعدَ النَّاسِ من ذكرِ مساوِئ النَّاسِ.

وكانت له معرفةٌ تامَّةٌ بالتَّفسيرِ، وأصولِ الفقهِ، والعُلومِ الأدبيَّةِ بأنواعِها،

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

وكتبَ رسائلَ على بعضِ المواضعِ من «تفسيرِ البيضاويِّ»، وعلى بعضِ المواضعِ من «وقايةِ الدِّرايةِ»، وكان له إنشاءٌ بالعربيَّةِ والفارسيَّةِ في غايةِ الحُسنِ والقبولِ[1].

١١ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ محمَّدُ بنُ حسامِ الدِّينِ الشَّهيرُ بقُرَّه جَلبِي (٩٦٥هـ):

كان عالماً فاضلاً، له اطِّلاعٌ على عِلمِ الكلامِ، ومهارةٌ في الفقهِ، وكانت له ممارسةٌ في النَّظمِ، واطِّلاعٌ على علمِ التَّواريخِ والمُحاضراتِ.

قرأ على والدِه حُسامِ الدِّينِ، والعلامة ابنِ كمال باشا، واشتغلَ بوظيفةِ التَّدريسِ والقضاءِ، وتوفِّي وهو قاضٍ باسطنبول[2].

١٢ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ الشَّهيرُ بابنِ الإمامِ (٩٧٣هـ):

كان أبوه إماماً في جامعِ مَحمُود باشا، قرأ على العلامة ابنِ كمال باشا وغيرِه من أربابِ الفضلِ والكمالِ، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ والقضاءِ والإفتاءِ في أماكنَ عديدةٍ.

وكان من العُلماءِ العاملينَ والفضلاءِ الكاملينَ، يُحقِّقُ كلامَ القُدماءِ، ويُدقِّقُ النَّظرَ في مقالاتِ الفُضلاءِ، وقد علَّقَ على أكثرِ الكُتبِ المُتداولةِ حواشٍ، إلَّا أنَّه لم يتيسَّر له الجمعُ، والتَّرتيبُ، والتَّبييضُ، والتَّهذيبُ[3].

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣١٣ـ٣١٤).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٩٧ـ٢٩٨).

(٣) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٧٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٧).

١٣ ـ المولى تاجُ الدِّينِ إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ (٩٧٣هـ):

حصَّلَ العُلومَ على فُضلاءِ عصرِه، واتَّصلَ بنورِ الدِّينِ الشَّهيرِ بصارُو كُوزْ، وصارَ منه مُلازماً، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ والإفتاءِ، وكتبَ حاشيةً على صدرِ الشَّريعةِ، ردَّ فيها على شيخِه ابنِ كمال باشا، وحاشيةً على بعضِ المواضعِ من «شرحِ المفتاحِ»، يردُّ فيها على ابنِ كمال باشا في المواضعِ التي يدَّعِي التَّفرُّدَ فيها، وله عدَّةُ رسائلَ على مواضعَ من «حاشيةِ التَّجريدِ» للسَّيِّدِ الشَّريفِ، وله شرحٌ لمتنِ «المراحِ» من علمِ التَّصريفِ[1].

١٤ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ المُشتهرُ ببستانِ (٩٧٧هـ):

ولدَ بقصبةِ تِيرَةَ، وأخذَ العلمَ عن المولى مُحيِي الدِّينِ الفناريِّ، والمولى شجاعٍ، ثُمَّ عطفَ الزمامَ نحوَ الاشتغالِ على العلامة ابنِ كمالٍ، ثُمَّ صارَ مُلازماً من المولى خيرِ الدِّينِ، مُعلِّمُ السُّلطانِ سُليمانَ، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ والقضاءِ بمدينةِ بروسةَ، وأدرنةَ، واسطنبول، ثُمَّ ولي قضاءَ العسكرِ بولاية أناطولِي، فبعدَ عشرةِ أيامٍ توفِّي المولى المُشتهرُ بِجِوِي زادَه، وهو قاضٍ بالعسكرِ بولايةِ رُوم إيلِي، فنُقِلَ المرحومُ إلى مكانِه.

كان رحمَه اللهُ من أكابرِ العُلماءِ، والفُحولِ الفضلاءِ، يغبطُه النَّاسُ على نقاءِ قريحتِه، وسُرعةِ بديهتِه، ألمعيّاً، فطِناً، لبيباً، لوذعيّاً، فذّاً، أديباً، وكانت المشاهيرُ من كبارِ التَّفاسيرِ مركوزةً في صحيفةِ خاطرِه، وأمَّا العُلومُ العقليَّةُ فهو ابنُ بجدتِها، وآخذٌ بناصيتِها.

---

(١) انظر ترجمته في: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (١/ ٣٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٠)، و«هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٢٧ ـ ٢٨).

وكتبَ حاشيةً على «تفسيرِ البيضاويِّ» لسورةِ الأنعامِ، وعلَّقَ حواشيَ على مواضعَ أُخر.

وكان يختمُ القرآنَ الكريمَ في صلواتِه في كلِّ أسبوعٍ مرَّةً، توفِّي في العشرِ الأخيرِ من رمضانَ سنةَ (٩٧٧هـ) رحمَه اللهُ رحمةً واسعةً[1].

١٥ ـ المولى أبو السُّعودِ بنُ محمَّدِ بنِ مُصطفَى العماديُّ (٩٨٢هـ):

كان رحمَه اللهُ من تلاميذِ ابنِ كمال باشا الخواصِّ، وهو خاتمةُ العُلماءِ المُحقِّقينَ الذين شرَّفُوا القرنَ العاشرَ بالعِلمِ.

قرأ على ابنِ المؤيَّدِ، وابنِ كمال باشا، والمولى القَرمانِي، وأعطَى له شهادتَه العِلميَّةَ المُسمَّاةَ (بالإجازةِ) ابنُ كمال باشا، واشتغلَ مدَّةً بالتَّدريسِ، ثُمَّ بالقضاءِ ببَرُوسَةَ واسطنبول، ثُمَّ صارَ قاضياً بالعسكرِ في رُوم إيلِي، وقد نشأَ في حلقاتِه العِلميَّةِ عُلماءُ، وأدباءُ، وشعراءُ أجلاءُ، مثلُ المولى سعدُ الدِّينِ، والشَّاعرُ المَشهورُ باقِي، وابنُ الحِنَّائيِّ.

وله مؤلَّفاتٌ عديدةٌ، ورسائلُ مفيدةٌ، من أشهرِها: «إرشادُ العقلِ السَّليمِ إلى مَزايا القُرآنِ الكريمِ»، وهو تفسيرُه المطبوعُ[2].

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ٣٣٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٦٣)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٤٠)، و«هدية العارفين» للبابرتي (٢/ ٤٣٥)، و«معجم المؤلفين» لعمر بن رضا كحالة (١٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٢) انظر ترجمته في: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (١/ ٩٤)، «وشذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٨٤ ـ ٥٨٦)، و«معجم المفسرين» لعادل نويهض (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٥٩ ـ ٦٠).

١٦ ـ المولى تاجُ الدِّينِ إبراهيمُ (٩٩٤هـ):

قرأ على عُلماءِ زمانِه، ووصلَ إلى خدمةِ العلامة ابن كمال باشا زادَه، فعكفَ على التَّحصيلِ والاستفادةِ، وسعَى في تكميلِ ذاتِه، حتى صارَ مُلازماً منه إلى وفاتِه.

واشتغلَ بالتَّدريسِ في أماكنَ مُختلفةٍ، ثُمَّ عُيِّنَ مُدرِّساً للمدرسةِ التي بناها السُّلطانُ سُليمانُ بمدينةِ دمشقَ، وفوَّضَ إليه الفتوَى في هذه الدِّيارِ، فدامَ عليها حتى توفِّي.

وكان رحمَه اللهُ عارفاً بالعُلومِ الدِّينيَّةِ والمسائلِ اليقينيَّةِ، ولا سيَّما الفقهَ، فإنَّه كان معدوداً من أصحابِه، ومعدوداً في عدادِ أربابِه، وكان رحمَه اللهُ ليِّنَ الجانبِ، صحيحَ العقيدةِ، صاحبَ الأخلاقِ الحميدةِ.(1)

١٧ ـ المولى بالِي بنُ محمَّد:

والدُ صاحبِ «العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرُّومِ» عليّ بنِ بالِي (٩٩٢هـ)، ولدَ رحمَه اللهُ تعالى سنةَ (٩٠١هـ)، ولم يذكُر ابنُه في ترجمتِه سنةَ وفاتِه، غيرَ أنَّه ذكرَ أنَّه توفِّي في شهرِ رجبٍ في قصبةِ جُوْرلِي.

وكان رحمَه اللهُ حادَّ الذِّهنِ، صاحبَ القريحةِ، صحيحَ العقيدةِ، بحَّاثاً بالعِلمِ، معروفاً به بينَ الأهالِي.

وقد كتبَ تفسيراً من المُعتبراتِ بخطِّه، وصبَّ اهتمامَه خصوصاً لمؤلَّفاتِ

---

(1) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٨٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٩).

أستاذِه العلامة ابنِ كمال باشا، حيثُ كتبَ جميعَ كُتُبه ورسائلِه، وعلَّقَ حواشيَ على بعضِ المواضعِ من شرحِه الفرائضَ، وعلى بعضِ المواضع من «الإصلاحِ والإيضاحِ»، وكان له اليدُ الطُّولَى في الكلامِ، والهيئةِ، والحسابِ، وكتبَ على بعضِ المواضعِ منها كلماتٍ لطيفةً، وكان رحمَه اللهُ محمودَ السِّيرةِ في قضائِه، عاملَه اللهُ بلطفِه يومَ جزائِه[1].

* * *

(١) انظر: «ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية» (١/ ٩٠).

مكانتُه العلميَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه

يكفـي العلامـة ابـن كمـال باشـا أنـه لمـا دخـل القاهـرة أُعجـب علماؤهـا بفصاحـةِ لسـانِه، وحُسـنِ كلامِـه، وبلاغـةِ بيانِـه، وأقـرُّوا لـه بالفضـلِ والكمـالِ، وأجـازَ لـه بعـضُ علمـاءِ الحديثِ بهـا، وأفادَ واسـتفادَ، وحصَّـلَ بها علوَّ الإسـنادِ، وشـهدَ لـه بالفضائلِ الجمَّـةِ، والإتقانِ فـي سـائرِ العُلومِ المُهمَّـةِ، وكانُـوا يذكرونَه بغايـةِ التَّبجيـلِ والإجـلالِ[1].

وقد صارَ للعلَّامةِ ابنِ كمال باشا اليدُ الطولى في علوم العربيَّة والتفسير والكلام، ورسائلُه التي نقدِّمها لأهلِ العلم ناطقةٌ بتقدمهِ وعلوِّ شأنِهِ فيها، وإجالةُ نظرٍ عَجْلى على صفحات فيها توقِفُ المرءَ على مكانتهِ العلميَّة الرفيعةِ، ومِن هنا فإنَّنا لا نرى داعيةً إلى الموازنة بين العلامةِ ابنِ كمال باشا وغيرهِ من العلماء؛ كالسُّيوطي وأبي السُّعود وطاشكُبري زاده وغيرهم ممن كان في عصره أو يقرُب منه؛ فلكلِّ واحدٍ من العلماء فنٌّ أتقنهُ وعُرف به، وشاركَ في غيره من الفنونِ وكتبَ فيها وإنْ كان لم يبرزْ فيها، فالعلامةُ ابنُ كمال رحمه الله أراد أن يبرزَ في العلوم النقلية، كما السُّيوطي، لكنه وقف دون غايتهِ، والسُّيوطي أرادَ أن يبرز في العلوم العقليَّة فوقفَ دون مَرامهِ أيضاً، ونرى أنَّ الموازنة بينهما ـ إنْ تمت ـ تكون في كثرةِ التَّأليف وقوةِ التَّحرير بوجهِ عام، وفي ترجيحِ كَفةِ أحدِهما على الآخَر، وههنا تختلفُ الأَنظارُ.

فذهبَ التَّميميُّ إلى أنَّ ابنَ كمال باشا قد حازَ السَّبقَ على السُّيوطيِّ فقال:

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٩٠).

وعندي أنَّ ابنَ كمال باشا أدقُّ نظراً من السُّيوطيِّ، وأحسنُ فهماً، وأكثرُ تصرُّفاً، على أنَّهما كانا جمالَ ذلك العصرِ، وفخرَ ذلك الدَّهرِ، ولم يخلُف أحدٌ منهما بعدَه مثلَه، رحمَهما اللهُ تعالى(1).

ومضى العلَّامةُ أبو الحسناتِ عبدُ الحيِّ اللَّكنويُّ (١٣٠٤هـ) يُرجِّحُ كفَّةَ الإمامِ السُّيوطيِّ فقال عقبَ كلامِ التَّميميِّ: أقولُ: هو إن كان مساوياً للسُّيوطيِّ في سَعةِ الاطِّلاعِ في الأدبِ والأصولِ، لكن لا يُساوِيه في فنونِ الحديثِ، فالسُّيوطيُّ أوسعُ نظراً، وأدقُّ فكراً في هذه الفنونِ منه، بل من جميعِ مُعاصرِيه، وأظنُّ أنَّه لم يُوجدَ مثلُه بعدَه، وأمَّا صاحبُ التَّرجمةِ فبضاعتُه في الحديثِ مُزجاةٌ، كما لا يخفَى على من طالعَ تصانيفَهما، فشتَّانَ ما بينهما كتفاوتِ السَّماءِ والأرضِ وما بينهُما(2).

ويقول الدُّكتورُ حسَن عِتر - رحمه الله - بعدَ إيرادِ أقوالِ العُلماءِ في مُوازنتِهما: قلتُ: اتَّفقُوا على تفضيلِهما على جميعِ عُلماءِ ذلك العصرِ، واختلفُوا في ترجيحِ فضلِ أحدِهما على الآخرِ، فإمَّا أن يكونَ أحمدُ بنُ سُليمانَ كالسُّيوطيِّ تماماً، أو أنَّه يليهِ مُباشرةً، فلا يتوسَّطُ بينَهما أحدٌ في العلمِ والفضلِ، والحقُّ أنَّ لكلٍّ منهُما مزيَّتَه ورجحانَه في جانبٍ من العلومِ، ولا ريبَ أنَّ السُّيوطيَّ أطولُ باعاً، وأعظمُ تضلُّعاً من علومِ الحديثِ، وفي كلٍّ منهُما خيرٌ عظيمٌ، وعلمٌ غزيرٌ، رحمَهما اللهُ وجزاهُما خيراً عن الإسلامِ والمسلمينَ(3).

---

(1) انظر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٧).

(2) انظر: الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢٢).

(3) مقدمة «تفسير سورة الملك» لابن كمال باشا، تحقيق: د. حسن عتر (ص: ٢٣ - ٢٤).

هذا وذهبَ كثيرٌ من المؤلِّفينَ إلى أنَّهم فضَّلُوا العلَّامةَ ابنَ كمالٍ باشا ـ لانتشارِ شهرتِه العلميَّةِ في عصرِه ـ على أكابرِ عُلماءِ الشَّرقِ، أمثالِ العلَّامةِ التَّفتازانيِّ، والفاضلِ السَّيِّدِ الشَّريفِ الجُرجانيِّ، وفي هذا من المبالغةِ ما لا يخفى على باحثٍ مدقِّقٍ، فقد أمضى العلامةُ ابنُ كمال عمرَه في العيشِ تحتَ كَنفِ عِلمَي هذين العلَمَين وأبحاثِهما ناقلاً مُسلِّماً، أو مُناقشاً مُتعقباً.

كما يرَونَ تفوُّقَ العلَّامةِ أبي السُّعودِ في الأدبِ، وعظمةِ الأسلوبِ، وتناسبِ البيانِ، والأشعارِ العربيَّةِ.

وهنا لا بدَّ من الإشارةِ أيضاً أنَّ العلامةَ طاشكبري زاده قد مَضى على سَنَنِ العلامةِ ابن كمال باشا، من حيثُ كثرةُ التأليفِ والإفادةُ من كتب ابن كمال ورسائلِه، حتى إنَّ كثيراً من أسماء كتبه ورسائله شابَهتْ رسائلَ ابنِ كمال وكتبَه، تماماً كابن طولونَ مع السُّيوطي، رَحمَ اللهُ الجميع.

وبعد، فقد كثُر الثناءُ على العلامةِ ابن كمال باشا قديماً وحديثاً، ومِن جميلِ ما وقفتُ عليه قولُ العلامةِ الكَفويّ (٩٩٠هـ) في كتابه: «كتائب أعلام الأخيار»:

من لطائف صنع الله وألطافه التي جلَّت أن تُعدَّ، وكبرت لعظم شأنها عن أن تُحدَّ: أنه لم يُخلِ في عصر من الأعصار المدائنَ والأمصار عن ذي ذهن وقَّاد، وصاحب طبع نقَّاد، يبذُل جهده في ارتفاع ما يُرفع في الدارين قدرُه، ويطلع من أُفق النَّباهة بدرُه، فتصدَّى لاقتباس العلم ودراسته، واجتهد في صَونه عن الضياع وحراسته، وصرف همَّته إلى تجديد مراسم الشرع، وأجرى سواد الحبر في بياض الورق، ووقفَ نَهمتَه على تمهيد قواعد الأصل والفرع، وسوَّد وجهَ الباطل وبيَّض مُحيًّا الحق به، كل من يقتدي يسترشد ويهتدي، وما هو في عهده إلا هذا المولى،

سجيَّتُه التأليف والدرس والفتوى، ولا يفتُر لمحةَ ناظرٍ عن التأليف والتدريس والإفادة، يقرِّر غاية مَرامه غير مُتلعثم في كلامه:

فسل عن جلايا مجده كلَّ شارق ... وطارح خفايا فضله كل غاسق

أضاءت سماءُ الفضل منه بثاقب ... تفدّيه سيارات ذات الطرائق

وليس له ثانٍ من النّاس كلّما ... علا درجاتٍ في بيان الدَّقائق

يُذِلُّ مصاعيب العلوم فتنثني ... إليه هوادسها طرو الوسائق

ويسحر في علم البيان محافظًا ... على نسبٍ يزهى بها وعلائق

ومَنْ لكلام لله يُبدي كنوزَه ... سواه بكشفٍ للغوامض رائق

وأنفاسه في روض نعمان عضه ... لواقح قد شقَّت حبوب الشَّقائق

تمر سنو الدُّنيا فتخلد ذِكْره ... تصانيف قد زانت بطون المهارق[1]

وكذلك وصفَه العلَّامةُ الكَفويُّ بأنَّه: (أستاذُ الفضلاءِ المشاهيرِ، إسنادُ العُلماءِ النَّحاريرِ، إمامُ الفروعِ والأصولِ، علَّامةُ المعقولِ والمنقولِ، كشَّافُ مُشكلاتِ الكلامِ القديمِ، حلَّالُ معضلاتِ الكتابِ الكريمِ، فارسُ ميدانِ البلاغةِ والأدبِ، ومؤسِّس طريقةِ الخلافِ والمذهب، مُفتِي الثَّقلينِ، لسانُ الفريقينِ، السائرُ تصانيفُه مسيرَ الخافقينِ، شيخُ الإسلامِ والمسلمينَ، شمسُ الملَّةِ، وضياءُ الدِّينِ.

ثم قال: وله تصنيفاتٌ كثيرةٌ معتبرةٌ متداولةٌ بينَ أيدِي العُلماءِ، ومقبولةٌ لدَى الفضلاءِ، كان يكتب ما سنح بباله الشريف بأداءٍ حسنٍ وتحريرٍ لطيف، وقد فتر الليلُ والنهارُ ولم يفتُر قلمُه، ولم يُذكَر في مجلسِه مسألةٌ من كلِّ الفنونِ إلَّا وهو كان يعلمُه.

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٩).

ثم قال: وكلُّ تصانيفِه مقبولةٌ بينَ الأعيانِ، مُتداولَةٌ بينَ أهالِي الزَّمانِ، وكان عددُ رسائلِه قريباً من مئةِ رسالةٍ، كلٌّ منها جامعةُ الفوائدَ، عامَّةُ العوائدِ.

وبالجملةِ أنسَى رحمَه اللهُ ذكرَ السَّلفِ بينَ النَّاسِ، وأحيا رباعَ العلمِ بعدَ الاندراسِ، وكان من مفرداتِ الدُّنيا، ومنبعاً للمعارفِ العُليا، شهرتُه تُغنِي عن التَّفصيلِ والإطنابِ، والحاصلُ ما من فنٍّ إلَّا وله فيه حكمةٌ وفصلُ خطابٍ[1].

وقال العلَّامةُ طاشكُبري زادَه (٩٦٨هـ): وكان رحمَه اللهُ تعالى من العُلماءِ الذين صرفُوا جميعَ أوقاتِهم إلى العلمِ، وكان يشتغلُ بالعلمِ ليلاً ونهاراً، ولم يفتُرْ قلمُه، وصنَّفَ رسائلَ كثيرةً في المباحثِ المهمَّةِ الغامضةِ، وكان صاحبَ أخلاقٍ حميدةٍ حسنةٍ، وأدبٍ تامٍّ، وعقلٍ وافرٍ، وتقريرٍ حسنٍ ملخَّصٍ، وله تحريرٌ مقبولٌ جدَّاً؛ لإيجازِه مع وضوحِ دلالتِه على المرادِ.

وبالجملةِ أنسَى رحمَه اللهُ تعالى ذكرَ السَّلفِ بينَ الناسِ، وأحيا رِباعَ العِلمِ بعدَ الاندراسِ، وكان في العِلمِ جبلاً راسخاً، وطَوداً شامِخاً، وكان من مفرداتِ الدُّنيا، ومنبعاً للمعارفِ العُليا[2].

وكان ابنُ الحنائِيِّ، علاءُ الدِّينِ عليُّ بنُ محمَّدٍ (٩٧٩هـ) اتَّخذَ من أسماءِ المشهورينَ طبقةً في كتابِه «طبقاتُ الحنفيةِ»، وجعلَ العلَّامةَ ابنَ كمالٍ باشا عنوانَ طبقتِه، وإن دلَّ صنيعُه هذا على شيءٍ، فإنَّه يدلُّ على علو كعبه في العلوم، فقال: (ثُمَّ انتقلَ الفقهُ إلى طبقةِ المولَى الفاضل مفتي الثقلين أحمدَ ابنِ سليمانَ الشهير بابنِ كمال باشا[3].

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٣-٣٩٣).

(٢) انظر: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٢٧).

(٣) انظر: «طبقات الحنفية» لابن الحنائي، المنسوب خطأ لطاشكبري زاده (٣/ ٨٢).

ووصفَه تلميذُه العلَّامةُ أبو السُّعودِ العمـاديُّ (٩٨٣هـ) بأنَّـه: (العالـمُ الرَّبانيُّ، والعـارفُ الخاقانـيُّ، فاضـلُ الـرُّومِ، والفائـقُ فـي جميعِ العلـومِ، شـيخُ الخافقينِ، ومُفتِـي الثَّقليـنِ، ابنُ كمالِ باشـا)[١].

وقـال عنه تقـيُّ الدِّيـنِ التَّميمـيُّ (١٠٠٥هـ): الإمامُ، العالـمُ، العلَّامـةُ، الرُّحلةُ، الفهَّامـةُ، أوحـدُ أهـلِ عصـرِه، وجمالُ أهـلِ مصرِه، مـن لم يُخلَـف بعدَه مثلُـه، ولـم تـرَ العيـونُ من جمـعَ كمالَه وفضلَـه، كان رحمَـه اللهُ تعالى إماماً بارعاً في التَّفسـيرِ، والفقـهِ، والحديـثِ، والنَّحـوِ، والتَّصريفِ، والمعانِـي، والبيانِ، والـكلامِ، والمنطقِ، والأصـولِ، وغيـرِ ذلـك، حيـثُ إنَّه تفـرَّدَ في إتقـانِ كلِّ علمٍ مـن هذه العلـومِ، وقلَّما يُوجـدُ فـنٌّ من الفنـونِ إلَّا ولـه مصنَّفٌ أو مصنَّفـاتٌ، وصارَ إمامـاً في كلِّ فـنٍّ، بارعاً فـي كلِّ علمٍ، تُشـدُّ الرِّحـالُ إليـه، وتُعقدُ الخناصـرُ عليه[٢].

* * *

---

(١) انظر: «رسالة في معرفة لفظ: جلبي» لأبي السعود، تحقيق: صفاء صابر مجيد البياتي، مجلة آفاق الثقافة والتراث (ص: ١٦٣ ـ ١٦٤) بالعراق.

(٢) انظر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

وفاته

وافت العلامة ابن كمال المنية يومَ الخميسِ الثَّاني من شهرِ شوالَ سنةَ (٩٤٠هـ)، بعدَ طلوعِ الشَّمسِ، في مدينةِ اسطنبولَ، وصُلِّي عليه بعدَ الظُّهرِ من ذلك اليومِ، في جامعِ السُّلطانِ محمَّد خان عليه الرَّحمةُ والرِّضوانُ.

وقد قيل في تاريخِ وفاتِه حسبَ حِسابِ الجُمَّل:

حَلَّ عليه رحمةُ الحقِّ.

وقيل: ماتَ النِّحريرُ.

وقيل: ارتحلَ العُلومُ بالكمالِ.

وكُتبَ على قبرِه: هذا مقامُ أحمدَ.

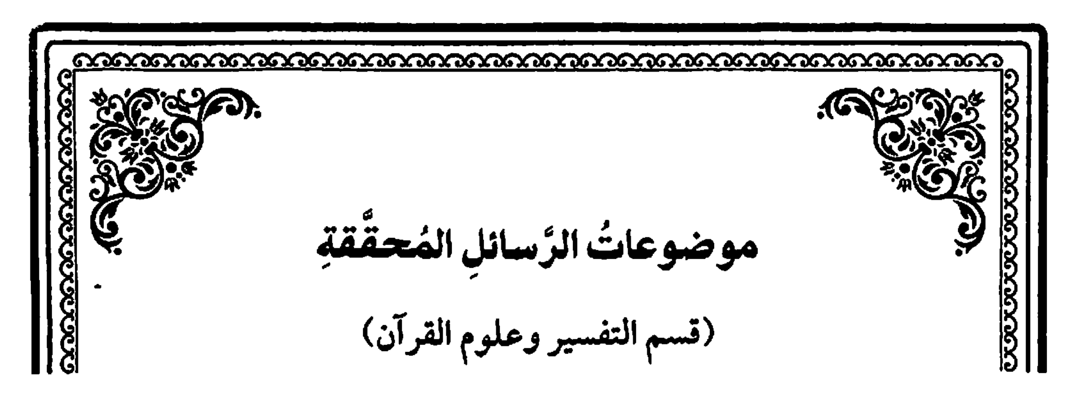
وعلى أكفانِه: هي آخرُ اللِّباسِ.

وكلُّها يتضمَّنُ تاريخَ وفاتِه.

وكان يقول رحمَه اللهُ تعالى وهو يُحتضرُ: يا أحدُ نَجِّنا ممَّا نخافُ، فحُسِبَت بعدَ موتِه، فكانت تاريخاً لوفاتِه أيضاً.

وحكى بعضُ المُترجمينَ له، أنَّه لمَّا بلغَ خبرُ وفاتِه الدِّيارَ الشَّاميَّةَ، صلَّوا عليهِ غائبةً بجامعِ دمشقَ، وذلك ثاني ذي القَعدةِ سنةَ (٩٤٠هـ)، وكذلك بالمسجدِ الحرامِ، رحمه الله تعالى وغفر له.

* * *



موضوعاتُ الرَّسائلِ المُحقَّقةِ

(قسم التفسير وعلوم القرآن)

١ ـ **الرسالةُ الأُولى: «تحقيقُ إعجازِ القُرآنِ»**: وهي رسالةٌ لطيفةٌ في بيانِ أَوجُهِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ، وعَرْضِ أقوالِ العلماءِ في هذه المسألةِ، وذكرِ اختِلافِهم في سببِ هذا الإعجازِ الذي أَوْدعَهُ الله في هذا الكتابِ، وجَعَلهُ بذلك المعجزةَ العُظْمَى التي أُوْتِيَها نبيُّنا الكريمُ ﷺ.

وقد بَيَّنَ فيها المؤلِّفُ اختيارَه في هذهِ المسألةِ التي قيلَ فيها أقوالٌ كثيرةٌ ذكرَها المؤلِّفُ وناقَشَها جميعاً، حيثُ ذهبَ إلى أنَّ القرآنَ مُعجزٌ ببلاغتِهِ، وقد بيَّنَ ما لكلِّ واحد من الأقوال وما عليهِ، وما قالهُ العلماءُ في ردِّ بَعْضِها، مع التَّوسُّعِ في ذلك أحياناً، كنقلِهِ عن التفتازانيِّ ما قيل في ردِّ القولِ بالصَّرْفةِ.

وتميَّزتْ هذه الرسالةُ بكثرةِ التَّعقُّباتِ على أئمَّةٍ كبارٍ؛ كالسَّكَّاكيِّ والبيضاويِّ والتَّفْتازانيِّ والإيجيِّ والسيِّدِ الجُرْجانيِّ وغيرِهم.

وقد اعْتَمَدْنا في تحقيقِ هذه الرِّسالةِ على ثلاثِ نسخٍ خطيَّةٍ هي: (جامعة اسطنبول)، و(أيا صوفيا)، و(بغدادي وَهْبي).

٢ ـ **الرسالةُ الثَّانيةُ: «تفسيرُ سورةِ المُلكِ»**: هذهِ الرسالةُ هي قطعةٌ مِن تفسيرِ المؤلِّفِ الذي فَسَّرَ بهِ القرآنَ الكريمَ كاملاً، ولمَّا لم يَصِلْ إلينا كاملاً؛ إذْ جميعُ النُّسخِ الخَطِّيةِ التي وقَفنا عليها وهي تزيدُ على الثَّلاثينَ نُسخةً وَقفَتْ عندَ تفسيرِ

سُـورةِ الصَّافَّـاتِ؛ فقدْ عَثرنا على أقسـامٍ منهُ مِن آخِرِ تَفسـيرهِ شَـملتْ السُّـورَ التَّاليةَ: (المُلْـك، النَّبـأ، النَّازعـات، الطَّـارق)، وقد أحـالَ المؤلِّفُ فـي بعضِها على مـا تقدَّمَ مِن تفسـيرهِ المزبورِ.

والمؤلِّـفُ ـ رحمـه الله ـ فـي هذهِ الرَّسـائلِ كَما في تفسـيرهِ الأَصلِ سـارَ على نَهجِ المدرسـةِ الزَّمخشـريَّةِ مدرسـةِ الـرَّأي في التَّفسـير، والَّتي نَسـجَ علـى مِنوالها جمـعٌ مِن المفسِّـرينَ كالبَيضـاويِّ والنَّسَـفيِّ، تلكَ المدرسـةُ التي أولَـتْ الجوانِبَ البَلاغيَّـةَ والنَّحويَّـةَ والكَلاميَّـةَ النَّصيـبَ الأَوفـرَ فـي التَّفسـيرِ، وأكثـرَ بعضُهـا على بعضٍ مـنَ النَّقـلِ والتَّعقبِ.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِهـا علـى نُسـختَينِ خَطِّيتَينِ هُمـا: (بغـدادي وهبي)، و(عاطـف أفندي).

٣ ـ الرسالةُ الثالثةُ: «تفسيرُ سُورةِ النَّبأ»: هي كَسالفتِها أُسلوباً ومَنْهجاً.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِهـا علـى نُسـختَينِ خَطِّيتَينِ هُمـا: (بغـدادي وهبي)، و(عاطـف أفندي).

٤ ـ الرسالةُ الرابعةُ: «تفسيرُ سُورةِ النَّازعاتِ»: هي كَسابِقتَيها أيضاً.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِهـا علـى نُسـختَينِ خَطِّيتَينِ هُمـا: (بغـدادي وهبي)، و(عاطـف أفندي).

٥ ـ الرسالةُ الرَّابعةُ: «تَفسيرُ سُورةِ الطَّارقِ»: هي كَسَوابِقِها كذلكَ.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِهـا علـى نُسـختَينِ خَطِّيتَينِ هُمـا: (بغـدادي وهبي)، و(عاطـف أفندي).

٦ ـ الرسالةُ الخامسةُ: «شَرحُ العَشرِ في مَعشرِ الحَشرِ»: وهي رسالةٌ خصَّها المؤلِّفُ بتأليفٍ مُستقلٍّ عنْ تَفسيرِهِ الذي سلَفَ الحديثُ عنه، وهي مُختلفةٌ أُسلوباً ومَنهجاً، شرحَ فيها المؤلِّفُ عشرَ آياتٍ اختارَها في أَهوالِ الحشرِ[1]، امتازَ أُسلوبُها فيها بحُسْنِ التَّرتيبِ والعَرْضِ والمناقَشةِ والاستِدلالِ، وظَهرتْ بَراعتُه في الاستِنباطِ والتَّعقُّبِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيّتَينِ هُما: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٧ ـ الرسالةُ السَّابعةُ: «مقالةٌ في المُغيَّباتِ الخَمسِ»: وهي مَقالةٌ صغيرةٌ كَتبها المؤلفُ في بيانِ المُغيَّباتِ الخمسِ، مُفسِّراً فيها الآيةَ الرَّابعةَ والثَّلاثينَ من سورةِ لُقمان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾، كَتبها المؤلفُ على عَجَلٍ، من غيرِ مُراجعةِ كتابٍ، ولا تحريرِ سُؤالٍ وجوابٍ، ومع ذلكَ فلا تَخلو مِن فائدةٍ.

وقد اعتمَدْنا في تحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (نور عثمانية).

---

(١) الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]، والثانية قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]، والثالثة قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡ﴾ [الإسراء: ٧١]، والرابعة قوله تعالى: ﴿يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ [الزلزلة: ٦]، والخامسة قوله تعالى: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾ [الرحمن: ٣٩]، والسادسة قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، والسابعة قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ [يونس: ٤٥]، والثامنة قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، والتاسعة قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ﴾ [القلم: ٤٢]، والعاشرة قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

٨ ـ **الرسالةُ الثامنةُ: «تَحقيقُ القولِ بأنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ في الدُّنيا»**: حقَّقَ فيها القَوْلَ بحَياةِ الشُّهداءِ في الدُّنْيا، وبيَّن فيهَا بالقَوْلِ والبُرْهان أنَّ حَياتَهُم في الدنيا ممَّا شَهِدتْ لهُ الآثارُ وأقوالُ العُلَماء، وبيَّن أنَّ أجسامَهم لا تَبْلى، وهُمْ في قُبورِهم كيوم استُشْهدوا، مُدللاً على ذلك بجُمْلةٍ من الوقائعِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتَينِ هُما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٩ ـ **الرسالةُ التَّاسعةُ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الغَيبِ»**: شرحَ المؤلِّف رحمهُ اللهُ فيها جملةً مِن الآياتِ التي تناولتْ مسألةَ الغيبِ مِن ناحيةِ استِئْثارِ الخالقِ سبحانَهُ بعِلْمِهِ دُونَ أحدٍ مِن خَلْقه، اسْتَهَلَّها وخَتَمَها بالكلامِ عن قولهِ تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، وتناوَلَ في ذلك عِدَّةَ مسائلَ هامَّةٍ تتعلَّقُ بهذهِ الآيةِ، منها الجوابُ على أوَّلِ سؤالٍ قد يتبادَرُ إلى الذِّهنِ حولَها، وهو: كَيفَ استُثنِيَ اللهُ، وإنَّهُ يتعالى مِن أنْ يَكونَ ممَّن في السَّماواتِ والأرْضِ؟

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ خَطيَّةٍ، وهي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(أسعد أفندي)، و(عاطف أفندي).

١٠ ـ **الرسالةُ العاشرةُ: «تَعليمُ الأمرِ في تَحريمِ الخَمرِ»**: ساقَ المؤلِّفُ فيها الآياتِ النَّازِلةَ في تحريمِ الخَمْر، وبيَّنَ كيفَ تَدرَّجَ الحُكْمُ في التَّحْريم، معتمداً على تفسيري الزمخشري والبَيْضاوي، مُبيِّناً ما في كلامِهما مِنَ الخطأ والصَّوابِ،، موضحاً وُجوهَ الرِّوايةِ والإِسْناد، وطُرُق الرِّوَاية والتَّخْريج، وقَسَمَها إلى مُقدِّمة، وأَرْبعةِ مَطالِب، وخَاتمة.

حيثُ تناولَ فيها الآياتِ النَّازِلةَ في الخَمرِ، وبَيانَ تَرتِيبِها في النُّزولِ، وأسبَابه، ووَجهَ تَرتِيبِها، وبَيانَ مَعاني مُفرَداتِ الألْفاظِ الواقِعةِ فيها لُغويةً كانَتْ أو غَيرَ لُغويَّةٍ، وبَيانَ وُجوهِ الإعرَابِ، وبَيانَ ما فيها مِن لَطائفِ أسرَارِ البَلاغةِ، ودَقائقِ نِكاتِ البَراعةِ مِن جِهةِ المَعاني والبَيانِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيتَينِ هُما: (أيا صوفيا)، و(عاطف أفندي).

١١ ـ الرسالةُ الحاديةَ عشْرةَ: «**مُختصرُ تَعليمِ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمرِ**»: وهي رسالةٌ مُختصرةٌ عنِ الرِّسالةِ السَّابقةِ، ولم ينصَّ المؤلِّفُ على اختصارِها، وظاهرٌ جدًّا أنَّ المؤلِّفَ هو المختصِرُ لا غيرُه.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيتَينِ هُما: (أيا صوفيا)، و(عاطف أفندي).

* * *

(قسمُ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ)

١٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةَ عشْرةَ: «مُصطلحاتُ أهلِ الحديثِ»: جَمَع المؤلفُ في هٰذه الرِّسالة الوَجيزة جُملةً منَ اصطِلاحاتِ أهلِ الحديثِ، وعرَّف بها باختصار؛ وبلغَتِ المُصطلَحاتُ الحديثيةُ فيها (٢٥) مُصطلحًا؛ غيرَ أنَّ جملةً من المصطلحاتِ قد فاتَ المؤلفَ ذكرُها والتعريفُ بها، وهو قصورٌ تَبِعَ فيها الأصلَ الذي كان ينقُلُ منه وهو كتاب «المفاتيح في شرحِ المصابيح» لمُظْهِر الدِّين الحسينِ بنِ محمودِ الزَّيدانيِّ المشهور بالمُظْهِري (ت: ٧٢٧هـ)[1]، الذي أوردَ في أوَّلِ كتابِه المذكورِ مقدِّمةً في اصطلاحاتِ أصحابِ الحديثِ وأنواعِ علومِ الحديث.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيَتَينِ هُما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

١٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةَ عشْرةَ: «الأَربعونَ حديثاً الأُولى»: اختارَ المؤلِّفُ أَربعينَ حديثاً ممَّا كانَ لفظُهُ فَصيحاً ومعناهُ صحيحاً، سواءٌ صحَّ إسنادُه أو ضَعُفَ[2]، فجاءتْ أَربعينَ حديثاً مُنتقاةً مِن غيرِ مَظانِّها؛ كَثُر فيها الغرائبُ، غيرَ أنَّه شَفَعها بِنِكات رائقة، واستنباطات رائعة، وفوائد حسنة فائقة.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خَطِّيةٍ نَفيسةٍ مِن مكتبةِ (مراد ملَّا) بخطِّ المؤلِّف، وعنها انتشرتْ جميعُ النُّسخِ الخَطيةِ الأُخرى.

١٤ ـ الرسالةُ الرَّابعةَ عشْرةَ: «الأربعونَ حديثاً الثَّانية»: سارَ المؤلِّفُ فيها على المنهجِ الذي بدأَ بِهِ في الأربعينَ الأُولى.

---

(١) ترجمته في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢: ١٦٩٩)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٢: ١٠٨).

(٢) وهو مؤاخذ ـ رحمه الله ـ فيما ذهب إليه كما بينا في مقدمة تحقيق هذه الأربعينيات.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخة (مراد ملّا) بخطِّ المؤلِّف، وعنها انتشرتْ جميعُ النُّسخِ الخَطيةِ الأُخرى.

١٥ ـ الرسالةُ الخامسةَ عشْرةَ: «الأربعونَ حديثاً الثَّالثة»: وقفَ المؤلِّفُ في هذهِ الأربعين عندَ الحديثِ السَّادسِ والعشرينَ ولم يُتمَّها.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخة (مراد ملّا) بخطِّ المؤلِّف، وعنها انتشرتْ جميعُ النُّسخِ الخَطيةِ الأُخرى.

١٦ ـ الرسالة السادسةَ عشْرةَ: «الأربعون حديثاً الرابعة»: وقفَ المؤلِّفُ فيها عندَ الحديثِ الثَّلاثين، وجاءَ في إِحدى النُّسخِ الخَطيةِ التي نَقلتْ هذه الأربعينَ نقلاً عن بعضِ تلامذةِ المؤلِّفِ: أنَّ هذا آخِرُ مؤلَّفاتِه.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخة (مراد ملّا) بخطِّ المؤلِّف، وعنها انتشرتْ جميعُ النُّسخِ الخَطيةِ الأُخرى. كذلك اعتمدْنا على نُسخةِ (أيا صوفيا) في تتمَّةِ الخَرمِ الذي وقعَ في الورقةِ الأخيرةِ من نُسخةِ المؤلِّفِ.

١٧ ـ الرسالةُ السَّابعةَ عشْرةَ: «حاشيةٌ على أوَّلِ صحيحِ البُخاريِّ»: اقتصرَ المؤلِّفُ في هذهِ الحاشيةِ الصَّغيرةِ على شرحِ الحديثِ الأوَّلِ مِن صحيحِ البخاريِّ وشيءٍ مِنَ الحديثِ الثَّاني، سارَ فيها على طريقةِ شُرَّاحِ الحديثِ حيثُ أَفردَ كلَّ لفظةٍ أو جُملةٍ مِن مَتْنِ البُخاريِّ مما رأى شَرْحَه، وعلَّق عليه تَوضيحاً وشَرحاً واستنباطاً.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خَطيةٍ هي: (الحرم المكّي)، و(شهيد علي باشا)، و(مراد ملّا).

١٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةَ عشْرةَ: «شَرحُ دعاءِ القُنوتِ»: وهي رسالةٌ قصيرةٌ في شَرْحِ ألفاظِ القُنُوتِ المشهُورِ عندَ الحنفيَّة في الوِترِ قبلَ الرُّكوعِ، وعندَ النَّوازلِ

فـي صلاةِ الفَجر، وهو: «اللَّهمَّ؛ إنَّا نَسْـتعِينُكَ، ونَسْـتَهْدِيكَ، ونَسْـتَغْفِرُكَ...» فضبطَ ألفاظَهُ، وبيَّـنَ مَعانِيَها.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِهـا علـى نُسـختَينِ خطِّيتيـنِ همـا: (أسـعد أفنـدي)، و(عاطـف أفنـدي).

١٩ ـ الرسالةُ التَّاسعةَ عشْرةَ: «رسالةٌ في بيانِ قولِهِ عليهِ السَّلام: كانَ اللهُ ولَمْ يكنْ شيءٌ معهُ»: هذه الرسالةُ في شرحِ ما تعلَّقَ بقولِ النَّبيِّ ﷺ: «كانَ اللهُ ولَمْ يكُن مَعهُ شيءٌ»، فنقلَ المؤلفُ أنَّه لمَّا سَمعهُ بَعضُ الأكابرِ مِن أعلمِ عُلماءِ أهلِ الله قالَ: الآنَ كما كانَ.

فأَحَبَّ المؤلفُ أنْ يقفَ عند الحديثِ المذكورِ، مِن خلالِ البحثِ في عبارةِ: (الآن كما كان)، التي عزاها لإمامٍ مِن أئمَّةِ العلم لم يسمِّه، فذكر فيه سَانحةً، والبحثُ فيها طويلٌ تكلَّم فيها كثيرٌ من العلماء.

وهذه الزيادة: «الآنَ علَى ما عليهِ كان» كذبٌ مفترًى على رسولِ الله، اتَّفقَ أهلُ العلمِ بالحديثِ على أنَّه موضوعٌ مختلَقٌ وليس هو في شيءٍ مِن دواوينِ الحديثِ، لا كبارِها ولا صغارِها، ولا رواهُ أحدٌ مِن أهلِ العلمِ بإسنادٍ لا صحيحٍ ولا ضعيفٍ، ولا بإسنادٍ مجهولٍ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ هي نسخةُ: (راغب باشا).

٢٠ ـ الرسـالةُ العشـرونَ: «رسـالةٌ فـي شـرحِ قولـِهِ عليـهِ السَّـلامُ: سـأُخبرُكم بـأوَّلِ أَمـري»: وهـي رسـالةٌ لطيفـةٌ فـي شـرحِ قـولِ النَّبـي ﷺ: «سـأُخبركمْ بـأوَّلِ أمـرِي؛ دَعـوةُ إبرَاهيمَ، وبِشـارةُ عِيسـى، ورُؤيا أُمِّي الَّتِـي رَأَتْ حِيـنَ وَضعَتني، وقَد

خَـرجَ مِنهـا نُـورٌ أضـاءَتْ لها قُصـورُ الشَّـامِ». فذكَر فـي شـرحِهِ جملةً مـن الفوائدِ والتعقُّباتِ والاسـتنباطاتِ الحَسـنةِ.

وقـد اعتمَدْنـا فـي تَحقيقِها على ثلاثِ نُسـخٍ خطِّية هي نسـخة: (أيـا صوفيا)، و(بغـدادي وهبـي)، و(عاطف أفندي).

* * *

(قسم الفقه)

٢١ ـ الرسالةُ الحاديةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في مَنشَأ الاختلافِ بينَ الأئمَّةِ»: بيَّنَ فيها نَوعَي الخِلاف بينَ فقهاء الحنفيَّةِ، وضربَ لذلك أَمثلةً ومسائلَ، وبيَّنَ أنَّ الحُكمَ إن كانَ مرجعُه العُرْفَ، فالعُرْفُ مُتغيِّرٌ، ومن ثَمَّ يتغيَّرُ الحُكْمُ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّية هي نسخة: (أيا صوفيا)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

٢٢ ـ الرسالةُ الثانيةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في مِقْدارِ فَرْضِ مَسْحِ الرَّأسِ»: تعرَّضَ فيها المؤلفُ لمذاهبِ الفقهاءِ في مِقدارِ مسحِ الرَّأسِ، ثمَّ عرَضَ لمذهبِ الحنفيَّة وذكرَ جملةً مِن الأقوالِ عندَهم مبيِّناً حالَهَا في المناقشةِ والاستدلالِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (عاطف أفندي)، و(مراد ملا).

٢٣ ـ الرسالة الثالثة والعشرونَ: «رسالة في جَوازِ الجُمعَةِ في مَوْضِعَينِ»: وهي رِسالةٌ في جوازِ إقامَةِ الجُمُعةِ في مَوضِعَين مِنَ المِصْر، وسردَ فيها أقوالَ الفُقَهاءِ، وناقشَها.

وقد اعتمَدنا في تحقيقِها على أربعِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(التَّيمورية)، و(مراد ملَّا).

٢٤ ـ الرسالةُ الرابعةُ والعشرونَ: «الاستِخلافُ للخُطبةِ والصَّلاةِ للجُمُعة»: بيَّن فيها حُكْمَ الاسْتِخْلافِ في الجُمُعةِ، سَواءٌ كانَ في الصَّلاةِ أو الخُطْبة، وأَوْضحَ ذلِكَ بالنُّقُولِ والدَّلائِلِ، وبيَّن خَطأَ القائلِ ـ وهو المُنْلا خسرو صاحبُ «دُرَر الحُكَّام شرح غُرَر الأَحْكَام» ـ بعدَمِ صِحَّةِ الاسْتِخْلاف، وشَطَطَهُ في ذلِك.

وقد اعتمَدنا في تحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٢٥ـ الرسالةُ الخامسةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في جَوازِ الاسْتئجارِ على تَعليمِ القُرآنِ»: مذهبُ الحَنفيَّة منعُ الاسْتئجَارِ على الطَّاعَاتِ، لكنَّ بعْضَ المُتأخِّرين اسْتحسنَ واسْتَثْنَى في زمانِه الاسْتِئجارَ على تعليمِ القُرْآنِ للضَّرورةِ، وهيَ خَشْيةُ ضيَاعِ القُرْآن؛ كما في «الهداية» وغيرِها، وعلى ما رأوْهُ واسْتحسنُوهُ الفَتْوَى.

وهذه رسالةٌ للمؤلِّفِ يُبيِّنُ فيهَا مسألةَ الاسْتئجار على تعليمِ القُرْآن والفِقْه وغيرِهما، ويسرُدُ فيهَا نُقولَ الفُقَهاء المُتقدِّمِين والمُتأخِّرين.

وقد اعتمَدنا في تحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٢٦ـ الرسالةُ السادسةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في الزَّكاة»: تحدَّثَ فيها على عَباراتٍ ورَدَتْ في كتاب «الهداية» للمَرْغِيناني في فَصْل زكاةِ السَّوَائم، مُبيِّناً ما يردُ عليهَا وما يُعْتَرَضُ به، ومُورِداً الإِشْكالاتِ والإِجَابةَ عنها ناقلاً للنُّصُوصِ المُعْتبرَة منَ الكُتُبِ المُشْتهِرَة. وقبلَ ذلك تحدَّثَ عنْ عَدَم وُجُوبِ الزَّكاة في مالِ الصَّبيِّ والمَجْنُون، ناقلاً عبارةَ «الهداية»، ومُورِداً عليهِ إِشْكالاً وَجوابَهُ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (إبراهيم أفندي)، و(الحميدية).

٢٧ ـ الرسالةُ السابعةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في طبقةِ السُّكْر»: بَيَّنَ فيها أَنْواعَ

السُّكْرِ الحَاصلِ للإنْسان، ومَا يترتَّبُ عليهِ مِن أَحْكامٍ في تَصرُّفاتِه، وبَيَّنَ أنَّ السُّكْرَ نَوْعان: سُكْرٌ بمُحرَّم، وسُكْرٌ بمُبَاح، وأنَّ تصرُّفاتِ السَّكْران بمُباحٍ؛ كطَلاقِه وعتاقِه لا تنفذُ، لكنَّ تصرُّفاتِ السَّكْرانِ بمُحرَّمٍ نافذةٌ؛ عُقوبةً لهُ وزَجْراً.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ هي نسخةُ: (قاصدجي زاده).

٢٨ ـ **الرسالةُ الثامنةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في بيانِ حدِّ الخمرِ»**: بَيَّنَ فيها أنَّ حدَّ الخَمْر حدُّ الشُّرْب، وأَنَّ حَدَّ سَائرِ الأَشْربةِ حدُّ السُّكْر، وعرَّف السُّكْرَ بأنَّه حالةٌ تعرِضُ للإنْسانِ مِن امتِلاءِ دِماغهِ مِن الأبخِرةِ المُتصاعدةِ إليهِ، فيَتعطلُ مَعَهُ عقلُهُ المُميِّزُ بَينَ الأمُورِ الحَسنةِ والقَبيحةِ.

وأنَّ لهُ حدَّينِ حدّاً لحُرمَتِهِ، ولا خِلافَ فيهِ، وحدّاً لوُجوبِ الحدِّ بسَببهِ، وبيَّنَ مَنْ هو السَّكْرانُ، ومَا تعريفُه عندَ الإمام أبي حنيفةَ وصاحِبَيْه رَحِمهُمُ اللهُ تعالى، إلى غير ذلك مِنَ الأُمُورِ المُتعلِّقةِ بهذِه المسألة.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٢٩ ـ **الرسالةُ التاسعةُ والعشرونَ: «رسالةٌ في بيانِ طبيعةِ الأَفْيُونِ»**: بَيَّنَ فِيها طبيعة الأفيون المعروف، وهو من العقاقير التي تقتُلُ، وقدَّم بين يَدَيْ ذلك مُقدِّمةً نافعةً عنْ بسائطِ الطُّعُوم التِّسْعة، ثم بيَّنَ أنَّ طبيعةَ الأَفيونِ لا تجوزُ أنْ تكونَ باردةً، وردَّ على مَنْ زعمَ مِن الأطباءِ ذلكَ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٣٠ـ الرسالةُ الثَّلاثونَ: «رسالةٌ في بيانِ حقيقةِ الرِّبا»: بيَّنَ فيها أنَّ الرِّبَا مِن أصنَافِ البَيعِ، لا مِن أنواعِهِ؛ كالسَّلمِ والصَّرْفِ، كما بيَّنَ حَقِيقةَ الرِّبَا، وأنَّه فضلٌ في أَحدِ البَدلَيْن خَالٍ عنْ عِوَضٍ شُرِط في عَقْد المُعَاوَضة، وبيَّنَ أَنْواعَ الرِّبَا؛ الفَضْلَ والنَّسَاء.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٣١ـ الرسالةُ الحاديةُ والثَّلاثونَ: «دُخولُ ولدِ البنتِ في الموقوفِ على الأولادِ»: امتثَلَ المؤلِّفُ في بيانِها لأمرِ السُّلْطَان أبي الفُتُوح سَلِيم خَان، فَخْرِ آل عُثْمان، فذكرَ فيها أنَّ تلكَ المسألةَ على وَجْهيْن وصُورٍ أربعةٍ، وبيَّن ما هوَ الرَّاجحُ منَ المَرْجُوح، والضَّعِيفُ منَ الصَّحِيح.

ثمَّ إنَّه ختمَها ببيانِ طَبَقاتِ الفُقَهاء، حيثُ جعلهُم سَبع طبقاتٍ مع ذِكرِ أمثِلَةٍ من الأئمَّةِ في كُلِ طبقةٍ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٣٢ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والثلاثونَ: «رسالةٌ في تحقيقِ الخِضَابِ»: ذكَرَ فيها حكمَ الخِضابِ في اللِّحيةِ، وهل فعلَ ذلك النَّبيُّ ﷺ في عُمُرِه، وهلْ وَاظَبَ عليهِ أَمْ لَا؟ وبيَّنَ أنواعَ الخِضابِ وفَضائلَه ومَنافعَه.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٣٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةُ والثَّلاثون: «حاشيةٌ على كتابِ أدبِ القاضي مِنَ الهدايةِ»: شرحَ فيها المؤلِّفُ ما ذكرهُ الإمامُ المرغِينانيُّ في كتابهِ «الهداية» مِن أحكامٍ تتعلَّقُ بالقاضي وآدابهِ، فأَوْضحَهُ بكُلِّ جَلَاء، وبيَّن ما لَهُ وما عَلَيْه بأَدَبِ الفُقَهَاء وَأَخْلاقِ العُلَمَاء.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٣٤ ـ الرسالةُ الرَّابعةُ والثَّلاثونَ: «رسالةٌ في التَّعزيرِ»: أظهرَ فيها بَحْثًا دَقِيقاً على عبارةِ صَدْرِ الشَّريعةِ في كتابِهِ «وِقاية الرِّواية» ذكرَ فيهَا: أنَّ مَن أتى امرأةً في دُبرها، أو عَمِلَ عملَ قومِ لُوط يُعزَّرُ بالإِحْراق أو الهَدْم أو التَّنْكيس، أو بأَمْثالِها عند أبي حنيفةَ رحمهُ الله تعالى، فبيَّن المؤلفُ رحمه الله تعالى أنَّ التَّعزيرَ المرادُ منهُ ما دُون الحَدِّ مِن ضَرْبٍ أو حَبْسٍ، أو ما يراهُ الإمام.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ هي نسخةُ: (عاطف أفندي).

٣٥ ـ الرسالةُ الخامسةُ والثَّلاثون: «كشفُ الدَّسائسِ في الكَنائسِ»: بيَّن أنَّ الكَنيسَةَ لا تخلو مِن أنْ تكُونَ قدِيمةً أو حادِثةً، وكلُّ واحدَةٍ مِنهما إمَّا أنْ تكُونَ في البِلادِ أو في القُرى والسَّوادِ، وكلُّ واحدَةٍ مِنهُما إمَّا أنْ تكُونَ مُفتتَحةً صُلحاً أو قهْراً وعَنوةً، والمفتُوحَةُ عَنوةً، قَريةً كانَتْ أو بلدَةً، إمَّا أنْ يُقرَّ عَلَيها أهلُها أو لا، والقَريةُ المفتُوحةُ قهْراً إمَّا يجعَلُها الإمَامُ مِصْراً أو لا. ولكلٍّ منها حكمٌ يخصُّها بيَّنه رحمهُ الله.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ هي نسخةُ: (الحرم المكي).

٣٦ ـ الرسالةُ السادسةُ والثَّلاثون: «رسالةٌ في بيانِ الرَّقصِ والدَّورانِ»: ذكرَ فيها المؤلِّفُ حُكْمَ الرَّقْص والدَّورانِ الَّذِي يفعلُه بعضُ المُنْتسبِين للتَّصوُّف، ويُبيِّنُ فيها أنَّ البَزَّازِيَّ رحمه الله تعالى قدْ نقلَ عنِ القُرْطبيِّ رحمه الله تعالى إجماعَ الأَئِمَّةِ على حُرْمةِ الغِنَاء، وضَرْبِ القَضِيب، والرَّقْص. كما بيَّن حالَ أهلِ الوَجْدِ وأنَّهم مَغْلُوبُون، وأنَّ الرُّخْصةَ في ذلِك للعارِفين الصَّارِفين أوْقاتَهم إلى أَحْسنِ الأَعْمال، السَّالِكين المالِكين لضَبْطِ أنفُسِهم عنْ قبائحِ الأَحْوَال.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (رشيد أفندي)، و(حافظ أفندي).

٣٧ ـ الرسالةُ السابعةُ والثَّلاثون: «الفَرائدُ والفَوائدُ»: وهي مِن أَمتعِ وأطْولِ رسائلِهِ المفرَدةِ المُترَعةِ بفرائدَ نحْويَّة، وفوائدَ أُصوليَّة، ودَقائِقَ تَفْسيريَّة، وسَوَانِحَ قُدْسيَّة، حَوتْ جملةً من الفنونِ والإشاراتِ والاسْتِنباطاتِ لم يَضبطْها المؤلِّفُ في موضوعٍ واحدٍ، ولا نَظَمهَا في سِلكٍ واحدٍ، بل جاءتْ سَوانحَ وسَوانِحَ ولَوائحَ وخَواطِرَ جالَتْ بِفكرهِ النَّيِّر فجادَ بها يَراعُهُ المتميِّزُ.

وقد اعتمَدنا في تحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (عاطف أفندي)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

٣٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ والثَّلاثونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الصَّبرِ»: بيَّنَ فيها المؤلفُ حَقِيقةَ الصَّبْر وأنواعَهُ، وذكرَ أنَّهُ نَوْعان جِسْمانيٌّ ونَفْسيٌّ، وأوضحَ ما يندرجُ تحتَهُما بعبارةٍ مُخْتصرةٍ وجَزالةٍ مُعْتبرةٍ، معَ فوائدَ جَمَّة، وفرائدَ مُهِمَّة.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(خالد أفندي).

٣٩ـ الرسالةُ التَّاسعةُ والثَّلاثونَ: «مَدحُ السَّعي وذَمُّ البَطَالةِ»: أَوضحَ فيها فضيلةَ السعي، وأنَّه ممدوحٌ، والبَطالةَ مَذمومةٌ مَمقوتةٌ، وقد استَقى مُعظمَ مادَّةِ هذهِ الرِّسالةِ مِن مَباحثِ الصِّناعاتِ والمكَاسِبِ لكتابِ «الذَّريعةِ إلى مَكارمِ الشَّريعةِ» للرَّاغبِ الأَصفهانيِّ رحمه الله.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي ـ نسخةٌ أولى)، و(عاطف أفندي ـ نسخةٌ ثانية)، و(لا له لي).

* * *

(قسمُ اللُّغةِ العربيَّةِ وعلومُها)

٤٠ ـ الرِّسالةُ الأربعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ التَّغليبِ»: تحدَّثَ فيها عن ظاهِرةِ التَّغليبِ في كلامِ العربِ بعدَ أنْ عَرَّفها وذَكَرَ أمثلةً لها. مُؤكِّداً أنَّ التَّغليبَ مَظهرٌ مِن مَظاهرِ الاتِّساعِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، ويقومُ على نُكتةٍ أساسيَّةٍ هي الاختِصارُ. وهي مِن الرَّسائلِ البَلاغيَّةِ النَّادرةِ التي بَحثَتْ مَسألةَ التَّغليبِ مُفصلةً.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٤١ ـ الرسالةُ الحاديةُ والأَربعونَ: «رسالةٌ في أقسامِ الاستِعارةِ»: لم يبحثْ فيها المؤلِّفُ فنَّ الاستعارةِ وحَسْب بلْ تَطرَّقَ فيها إلى الكِنايةِ على نَحوٍ عامٍّ ومُوجَزٍ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (حكيم أوغلو).

٤٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والأَربعونَ: «رسالةٌ في أنواعِ المجازِ»: بَحثَ فيها أنواعَ المجازِ بعدَ أنْ قسَّمه أربعةَ أقسامٍ وفقَ الإفرادِ والتَّركيبِ، والمادَّةِ والهيئةِ، وزَعمَ المؤلفُ أنَّه تفرَّدَ بتقسيمِ المجازِ على نَحوٍ ذكَرهُ في هذهِ الرِّسالةِ، إلى غيرِ ذلكَ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٤٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في التَّضمينِ»: بدأَها بالإشارةِ إلى أنَّ التَّضمينَ بابٌ مِن أبوابِ التَّوسُّعِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وفَرَّقَ بينَ التَّضمينِ والكِنايةِ، ووقَفَ على الفَرقِ بينَ التَّضمينِ والتَّغليبِ، ونَفى المؤلِّفُ أنْ يَشتبهَ التَّضمينُ بالمجازِ المُرسَلِ، وذَكرَ أنواعًا أُخرَى للتوسُّعاتِ في كلامِ العربِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٤٤ ـ الرسالةُ الرابعةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في اللفظِ المستعمَلِ بطريقِ المجازِ»: بحثَ فيها قضيَّةً بلاغيَّةً لغويَّةً لم يتوسَّعْ فيها القُدماءُ، وهي أنَّ اللفظَ قد يُقيَّدُ بمعنًى ما، ويكونُ ذلكَ القَيدُ مُعتبرًا في مَفهومِهِ، حتى لو استُعمِلَ اللَّفظُ المذْكورُ في المعنى المُجرّدِ عنْ قَيدِهِ لكانَ استعمالُهُ فيهِ بطريقِ المَجازِ، كما في: الشَّفَةِ والمِشْفَر والجَحْفلةِ وغيرها مِن الألفاظِ المقيَّدةِ بدلالةٍ محدّدةٍ، إذ وُضِعت الشَّفةُ للإنسانِ، والمِشفَرُ للبعيرِ، والجَحفلةُ للفَرسِ، فإن استُعمِلَتْ هذه الكلماتُ في غيرِ أجناسِها السابقةِ فقد استُعيرَتْ ونُقِلتْ عنْ أصلِها. وقد أقرَّ ذلكَ مُعظمُ البلاغيِّين القدماء، ولا سيّما شيخَا البلاغةِ عبدَ القاهرِ الجُرجانيَّ والسَّكّاكيَّ.

إلا أنَّ المؤلِّفَ حاولَ في هذهِ الرِّسالةِ إثباتَ أنَّ الألفاظَ السَّابقةَ غيرُ مُقيدةٍ بِدلالاتِها وأَجناسِها، فإن استُعمِلتْ في غيرِ جنسِها لم يكنْ ذلك مِن بابِ الاستعارةِ والمَجازِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٤٥ ـ الرسالةُ الخامسةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في بيانِ أُسلوبِ الحَكيمِ»: بيَّنَ فيها مزايا أسلوبِ الحكيمِ، وجمالَهُ، وخصائصَه التي تميِّزُه من بقية الأساليب البلاغية الأخرى، كمَا بيَّن فيه قسمَي هذا الأسلوبِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(حكيم أوغلو).

٤٦ ـ الرسالةُ السادسةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في تحقيقِ المُشاكَلة»: بحثَ فيها كلَّ ما يتعلَّقُ بموضوعِ المُشاكلةِ التي كثُر فيها القِيلُ والقالُ، وذلك لاشتباهِها بالاستِعارةِ، وقد توقَّفَ في هذهِ الرسالةِ مُطولاً عندَ أشهرِ الأَمثلةِ التي قِيلتْ في المشاكَلةِ، وشرَحَ مِن خلالِهِ موضوعَ المشاكلةِ شَرحًا جيِّدًا مَشفوعًا بتفصيلٍ لم يُسبقْ مِن قبلُ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٤٧ ـ الرسالةُ السابعةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في بيانِ تَلوينِ الخِطابِ»: وهي رسالةٌ فَريدةٌ تحدَّثَ فيها عن تَلوينِ الخِطابِ اللُّغويِّ، إذ أرادَ بالخطابِ الكلامَ الموجَّهَ نحوَ السَّامعِ، كما ناقشَ في هذهِ الرسالةِ عددًا مِن الأُمورِ المهمَّةِ ذاتِ الصِّلةِ بالالتفاتِ، ثمَّ فصَّلَ أنواعَ الالتفاتِ وتكلَّمَ عنْ فوائدِهِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٤٨ ـ الرسالةُ الثامنةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ التَّوسُّعاتِ»: ذَكَر فيها صُورًا مِن مَظاهرِ التَّوسُّعِ في كلامِ العربِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٤٩ ـ الرسالةُ التَّاسعةُ والأربعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ مَعنى النَّظمِ والصِّياغةِ»: بيَّنَ فيها مَعنى نَظمِ الكلامِ وصِياغَتِهِ، وأنَّه نظمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظومِ بعضُهُ مع بعضٍ، ثمَّ تحدَّثَ عن المعاني المعتبَرةِ عندَ أصحابِ هذهِ الصِّناعةِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(لا له لي).

٥٠ ـ الرسالةُ الخمسونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الخَواصِّ والمَزايا»: بيَّنَ فيها الفَرقَ بينَ الخواصِّ والمَزايا اللَّذَينِ اشتبَها على كثيرٍ مِن المُشتغلِينَ بكتبِ البلاغةِ، حتَّى قالوا بِترادُفِهما.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٥١ ـ الرسالةُ الحاديةُ والخمسونَ: «رسالةٌ في علمِ البيانِ»: وهي أطولُ الرَّسائلِ البلاغيَّةِ على الإطلاقِ، ساقَ فيها لطائفَ بيانيةً كثيرةً، إلا أنَّه وقعَ في التَّكرارِ وأعادَ ذِكرَ عددٍ مِن المسائلِ التي ذَكرَها في رسائلَ أُخرى حيثُ بَحثَ في أَنواعِ الدَّلالاتِ، والاسْتعارةِ، والمَجازِ، والتَّوسُّعاتِ، وغيرِ ذلكَ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي).

٥٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والخمسونَ: «رسالةٌ في الإيجازِ والإطنابِ»: وهي رسالةٌ مُوجزةٌ بحثَ فيها مَسائلَ الإيجازِ والمساواةِ والإطْنابِ بعدَ أنْ عرَّفها وذَكَرَ أقسامَها وخَصائصَها.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (السُّليمانية).

٥٣ ـ الرسالةُ الثالثةُ والخمسونَ: «رِسالةٌ في تَوجيهِ التَّشبيهِ في: (كما صلَّيتَ عَلى إبراهيمَ)»: وهي أكثرُ رسائلِهِ البلاغيَّةِ إيجازاً، ومَدارُ موضوعها على تَوجيهِ التَّشبيهِ الَّذِي يتضمَّنهُ قولُنا: (اللهمَّ صلِّ عَلى مُحمدٍ وعَلى آلِ محمدٍ، كما صلَّيتَ

عَلى إبراهِيمَ وعَلى آل إبراهيمَ) من حيثُ إنَّ هذه العِبارةَ تَقتضِي أنْ تكون الصَّلاةُ عَلى النبيِّ ﷺ أقلَّ مِن الصَّلاةِ على إبراهيمَ عليهِ السَّلام؛ إذ وجهُ التَّشبيهِ يَكونُ أقوى في المُشبَّهِ بِهِ مِن المُشبَّه.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (حسني باشا)، و(عاطف أفندي).

٥٤ ـ الرسالةُ الرابعةُ والخمسونَ: «تعليقاتٌ على مِفتاحِ العُلومِ»: وهي تَعليقاتٌ جَليلةٌ جاءتْ على شَكلِ تَعقباتٍ ورُدودٍ ومُناقشاتٍ لكِبارِ عُلماءِ البلاغةِ مِن أمثالِ الجُرجانيِّ والسَّكَّاكيِّ والقُزوينيِّ والتَّفتازانيِّ وغيرهِم، كتَبَها المؤلِّف مِن خلالِ تناوُلِهِ لِقِطَعٍ مِن كتابِ «مِفتاحِ العُلومِ» لأبي يَعْقوبَ السَّكَّاكيِّ المتوفَّى سنةَ (٦٢٦هـ).

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (كوبريلي)، وهي منقولةٌ من خطِّ المؤلِّفِ رحمه الله.

٥٥ ـ الرسالةُ الخامسةُ والخمسونَ: «رسالةٌ في مُشاركةِ صاحبِ المَعاني اللُّغويِّ»: عُنِيَ فيها المؤلِّفُ بتوضيحِ الفرقِ بَيْنَ المشتغِلِ بعَلْمِ المعاني واللُّغويِّ، فذَكَرَ تعريفَ كلٍّ منهُما، وذلك مِن خلالِ التَّفريقِ بينَهُما، وذَكَرَ بحثاً فريداً في التَّمييزِ بينَ عِلْمِ المعاني وعِلْمِ المحاضَرةِ، إلى جانبِ مَوَاضيع أُخرى ذاتِ صِلةٍ.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على خَمسِ نُسخٍ خطِّية هي: (بغدادي وهبي)، و(حكيم أوغلو)، و(عاطف أفندي)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

٥٦ ـ الرسالةُ السادسةُ والخمسونَ: «شَرحُ خُطبةِ شرحِ الكَافيَةِ للمُلَّا الجامِي»:
وهي شرحُ على خُطبةِ المولَى عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ، نورِ الدِّينِ الجاميِّ، المتوفَّى سنةَ (٨٩٨هـ) على كتاب «الكافيةِ» لابنِ الحاجبِ المتوفَّى سنةَ (٦٤٦هـ)، فقد وَضَعَ المولَى المذكورُ مُصنَّفاً لخَّصَ فيه ما في شُروحِ «الكافيَةِ» مِنَ الفوائدِ على أَحْسنِ الوجوهِ وأكملِها مع زياداتٍ مِن عندِه، سمَّاه: «الفَوَائدُ الضِّيائيَّة».

فكَتَبَ المؤلِّفُ هذهِ الرِّسالةَ الموجَزةَ يَشرحُ فيها مُقدِّمةَ الجاميِّ المقتَضَبةَ، وقد أَكْثرَ المؤلِّفُ فيها مِن التَّعقُّباتِ على بعضٍ لم يُسَمِّه، ويُرجَّحُ أنَّ أكثرَ هذه التعقُّباتِ كان مخصَّصاً للردِّ على عصامِ الدِّين الإسفراييني.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتَينِ هما: (أسعد أفندي)، و(نور عثمانية).

٥٧ ـ الرسالةُ السَّابعةُ والخمسونَ: «شرحُ تعريفِ الكَلمةِ»: شَرحَ فيها قولَ ابنِ الحاجِبِ في «الكافِيةِ»: (الكَلمةُ لَفظٌ وُضِعَ لمعنىً مُفردٍ)، كما عَرَّفَ بلفظِ الكلمةِ والكَلِمِ والعلاقةِ بينَهما.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (بغدادي وهبي)، و(الحميدية)، و(مراد ملَّا).

٥٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ والخمسونَ: «رسالةٌ في الجَمعِ»: جَمعَ فيها على نَحوٍ مُتميِّزٍ بحثَ جُموعِ التَّكسيرِ، على طريقِ الجَمعِ عنِ المتقدِّمينَ دونَ التعقُّبِ والمناقَشةِ.

وقد اعْتَمدْنا في تحقيقِها على نُسخَتينِ خطِّيَّتينِ هما: (التَّيموريَّة)، و(الفاتح).

٥٩ ـ **الرسالةُ التَّاسعةُ والخمسونَ: «رسالةٌ في نِسبةِ الجَمعِ»**: بيَّنَ فيها الأَحوالَ والاستِثْناءاتِ التي يجوزُ فيها النِّسبةُ إلى الجَمْعِ، وأتى في هذا المبحث الصرفي بفوائد وتعقبات مفيدة.

وقد اعْتَمدْنا في تحقيقِها على ستِّ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(حكيم أُوغلو)، و(عاطف أفندي)، و(لا له لي)، و(مراد ملَّا).

٦٠ ـ **الرسالةُ السِّتُّونَ: «رسالةٌ في خِطابِ الواحدِ والمثنَّى»**: تناوَلَ فيها مَسْألَتينِ تتعلَّقانِ بأساليبَ استَعْملَتْها العربُ في بعضِ كلامِها ومُخاطَباتِها، وهما: خِطابُ الواحدِ بخطابِ الاثْنينِ، ومُعامَلةُ المثنَّى مُعامَلَةَ الجمعِ.

واعتَمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخَتينِ خطِّيَّتينِ هما: (عاطف أفندي)، و(مراد ملَّا).

٦١ ـ **الرسالةُ الحاديةُ والسِّتونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الإِضافةِ»**: تَطرَّقَ فيها المؤلِّفُ للحديثِ عن شروطِ كونِ الإضافةِ بمعنى (مِن)، وهو موضوعٌ لُغويٌّ فَرْعيٌّ يتعلَّقُ ببحثِ المضافِ إليهِ.

وقد اعْتَمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ وحيدةٍ هي: (خالد أفندي).

٦٢ ـ **الرسالةُ الثَّانيةُ والسِّتونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ وضعِ كادَ»**: تناوَلَ المؤلِّفُ فيها بَحثاً مِن أبحاثِ العربيَّةِ، وهو بَحْثُ (كاد) وما يتعلَّقُ بهذا الفعلِ، ونَقَلَ عن كثيرٍ من العُلَماءِ أقوالَهم فيه.

ومِن ذلكَ وقوعُ (أنْ) بعدَ (كادَ) في الكلامِ الفَصِيحِ، فقد رَدَّ المؤلِّفُ على مَن مَنَعهُ مِن العُلماءِ، أو زَعَم وجودَ التَّناقُضِ فيه، وذكرَ أنَّه منقولٌ صحيحٌ.

وقد اعتَمدْنا في تحقيقِها على ستِّ نُسخٍ خطِّيَّةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي ـ نسخة أولى)، و(عاطف أفندي ـ نسخة ثانية)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

٦٣ ـ **الرسالةُ الثَّالثةُ والسِّتونَ: «رسالةٌ في دَفعِ ما يتعلَّقُ بالضَّمائرِ»**: بحثَ فيها المؤلِّفُ أحوالَ الضَّمائرِ وتعلُّقاتِها في الآياتِ القرآنيَّةِ، وما تَطرَّقَ في هذا البحثِ إلى الأَوهامِ التي جاءتْ من بعضِ النَّحويين، وخَتَمَ الرِّسالةَ ببحثٍ مُفيدٍ في شَرحِ أحدِ أبرزِ المصْطَلحاتِ البلاغيَّةِ، ممَّا لهُ ارتباطٌ وَثيقٌ بالضَّمائرِ، وهو ما يُسمَّى في علمِ البلاغةِ: الاسْتِخدام.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيَّةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(حكيم أوغلو)، و(عاطف أفندي)، و(مراد ملَّا).

٦٤ ـ **الرسالةُ الرابعةُ والستُّونَ: «رسالةٌ في (مِنْ) التبعيضيَّةِ»**: عُنِيَ فيها ببيانِ أحكامِ (مِن) التَّبْعيضيَّةِ، والفَرْقِ بينَها وبينَ (مِن) البيانيَّةِ، مُناقشاً ومُتعقِّباً لأئمَّةٍ كبارٍ في هذه المسألةِ كالزَّمَخْشريِّ والرَّضيِّ والجُرْجانيِّ والبَيْضاويِّ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيَّةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(حكيم أوغلو)، و(عاطف أفندي)، و(مراد ملَّا).

٦٥ ـ **الرسالةُ الخامسةُ والستُّونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ السِّيناتِ»**: بيَّنَ فيها أَمرَ السِّيناتِ الواقعةِ في المأْثورِ عَن عُمرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ أنهُ قالَ لكاتِبِهِ: (طوِّلِ الباءَ، وأظْهِرِ السِّيناتِ، ودوِّرِ الميمَ)؛ كونَها اشتبَهتْ على كثيرٍ مِن فُضلاءِ النَّاظرينَ.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيَّتَينِ هما: (السُّليمانية)، و(جامعة هارفرد).

٦٦ ـ الرسالةُ السَّادسةُ والستُّونَ: «رسالةٌ في بيانِ: أَكثَر مِنْ أَنْ»: أَلَّفها في اسْتِيْفاءِ شرحِ جُملتينِ اشْتَهَرَتا بينَ النَّاسِ وعلى أَلْسُنِ العُلماءِ، وهما عبارةُ: (أَكْثَرُ مِن أنْ يُحصى)، وعبارةُ: (أَشْهَرُ مِن أنْ يَخْفَى) وشِبْهِهما.

وقد اعْتَمدْنا في تحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيَّتينِ هما: (عاطف أفندي)، و(عاشر أفندي).

٦٧ ـ الرسالةُ السابعةُ والستُّونَ: «رسالةٌ في بيانِ السَّرابِ والآلِ»: جَعلَها في شَرحِ معنى كلٍّ مِن السَّرابِ والآلِ، وبَيانِ خَطأ مَن لم يُفرِّقْ بينَهُما.

وقد اعْتَمدْنا في تحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيَّتينِ هما: (أسعد أفندي)، و(الحميدية).

٦٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ والستُّونَ: «التَّنبيهُ على غَلطِ الجاهلِ والنَّبيهِ»: ذكَرَ فيها المؤلفُ ما أَرْبَى على مئةِ لَفظٍ مِن السَّقَطِ، بعضُها للخاصَّةِ وبعضُها للعامَّةِ فقط، مُراعِياً الترتيبَ الأبجديَّ في ذِكرِها.

وقد اعْتَمَدْنا في تحقيقِ هذه الرِّسالة على نُسختَينِ خطِّيَّتينِ هما: (الحرم المكي)، و(السليمانية).

٦٩ ـ الرسالةُ التاسعةُ والستُّونَ: «رسالةٌ في بيانِ مَزيَّةِ لسانِ الفارِسيَّةِ»: بيَّنَ فيها مَزيَّةِ لِسانِ الفارِسيةِ عَلى سائرِ الألسِنةِ ما خَلا العَربيةَ؛ وعرَّجَ فيها واستَطْردَ لتاريخِ البلادِ الفارسيَّةِ والتَّعريفِ ببلدانِها: مَوْقعِها، ومَن بَناها، ومَن سَكَنَها، وما وردَ في فَضلِها.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي)، و(مُراد ملَّا).

٧٠ـ الرسالةُ السَّبعونَ: «تَعليقةٌ على مَرثيَةِ آدمَ ابنَه هابيلَ»: علَّقَ فيها على الشِّعرِ المنسوبِ لآدمَ عليهِ السَّلامُ في رثاءِ ابنِه هابيلَ في قولِهِ:

تغيَّرتِ البِلادُ ومَن عَليها فوَجهُ الأرْضِ مُغبرٌّ قَبيحُ
تَغيَّرَ كلُّ ذِي حُسنٍ وطِيبٍ وقلَّ بَشاشةُ الوَجهِ المَليحِ

فَشرحَ عبارةَ الزَّمخشريِّ الَّتي قالها في هذا الرِّثاءِ بقولِهِ في «الكشَّافِ»: هُو كَذبٌ بَحتٌ، وما الشِّعرُ إلَّا مَنحُولٌ مَلحُونٌ، وقد صَحَّ أنَّ الأنبِياءَ عَليهمُ السَّلامُ مَعصُومونَ مِن الشِّعرِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(حكيم أوغلو)، و(عاطف أفندي)، و(مراد ملَّا).

٧١ـ الرسالةُ الحادِيةُ والسَّبعونَ: «إظهارُ الأزهارِ على أَشجارِ الأَشعارِ»: أَوردَ فيها أَبياتاً مُنتخبةً مِن جميلِ الشِّعرِ، ثمَّ تحدَّثَ عنْ أشياءَ مِن البَلاغةِ فيها؛ مُصوِّباً ومُتعقِّباً ومُناقِشاً خلالهَا لجِلَّةٍ مِن كبارِ العُلماءِ؛ مُسْتشهِداً بمأثورٍ قديمٍ، أو مُحتجَّاً بِمنظُومٍ ومَنثورٍ ممَّا جادتْ به قَريحتُه.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيتَينِ هما: (أيا صوفيا)، و(هربوت).

***

(قسمُ العَقائدِ)

٧٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والسَّبعونَ: «مُنيرةٌ في المَواعِظِ والعَقائدِ»: جَعلَها المؤلِّفُ رسالةً تَوجيهيّةً تَربويّةً عامّةً مُناسبةً لطلبةِ العِلمِ المبتدِئينَ فمَنْ يَلِيهم، ضَمَّنها رؤوسَ مَسائلِ علمِ العَقائدِ والتَّوحيدِ، وجُملةً مِن أحكامِ الصَّلاةِ، وما يَتَّصِلُ بها مِن الأَذانِ والخُطبةِ وقِراءةِ القُرآنِ، وكَثيراً مِنَ المواعِظِ والآدابِ والنَّصائحِ التي وَجَّهها لطَلَبة العِلمِ، مُرشِداً لهم إلى الطَّريقِ الصَّحيحِ في طَلَبِ العِلمِ وفي إصلاحِ العَملِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هيَ: (أيا صوفيا)، و(مُراد بخاري)، و(مكتبة مجلس الشُّورى الإيراني)، و(لا له لي). مع مَطبوعةٍ قَديمةٍ هي الصَّحّاف أحمد أَفندي سنةَ (١٢٩٦هـ).

٧٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةُ والسَّبعونَ: «رسالةٌ في تَقْريرِ أنَّ القُرآنَ العظيمَ كلامُ اللهِ القَديمُ»: بيَّنَ فيها أنَّ القرآنَ الكريمَ كلامٌ مُعجِزٌ، يثبتُ به صِدْقُ الرسولِ ﷺ وصِحّةِ كلِّ ما أَتى به، ومنهُ أنَّه كلامُ الله تعالى، وبَحَثَ فيها بعضَ المسائلِ التَّفصيليّةِ لإعجازِ القرآنِ الكريمِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خَطِّيةٍ واحدةٍ هي: (أيا صوفيا).

٧٤ ـ الرسالةُ الرَّابعةُ والسَّبعونَ: «رسالةٌ في بيانِ مَسألةِ خَلْقِ القُرآنِ»: عَرَضَ فيها مذاهبَ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ في كلامِ اللهِ تعالى، نَقلاً عن الآمِديّ والتَّفتازانيّ، وتَعرَّضَ فيها لتَوجيهِ ما يُذكَرُ في كتبِ الحَنفيةِ في مَسألةِ خَلْقِ القرآنِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول).

٧٥ـ الرسـالةُ الخامسـةُ والسَّـبعونَ: «رسـالةٌ في تَحقيقِ مَسـألةِ الجَبرِ والقَدرِ»: أجـادَ فيهـا في تَحقيـقِ مَسـألةِ الجَبْرِ والقَـدَر، وبَنـى تَحقيقَ المسـألةِ علـى رَدِّها إلى عِلـمِ اللهِ تعالـى وحِكمتِه. كما عَرَضَ عِدّةَ شـبهات يَتَمسَّـكُ بها مَـنْ يُلمَحُ من كلامه شـيءٌ مـن الجبر، وناقَشَ اسـتدلالاتِهم ببعـضِ الآيـاتِ والأحاديثِ في ذلـكَ، وبيَّنَ الصَّحيـحَ فـي تَوجِيههـا، كما ناقـشَ القَدَريّـةَ المُغاليـنَ في إثبـاتِ اختيـارِ العبدِ إلى حـدٍّ نَفي تَقديـرِ اللهِ تعالـى وخَلْقِه لأَعمـالِ العبادِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسَخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

٧٦ ـ الرسـالةُ السَّادسـةُ والسَّـبعونَ: «رسـالةٌ فـي بيـانِ الأَجـلِ»: بيَّـنَ فيهـا المؤلِّـفُ أنّ الأجـلَ المُقـدَّرَ علـى العبـادِ علـى نوعَيـن: مُبـرَم ومُعلَّق، والـرَّد على مَـنْ أنكـر ذلك، فِـراراً مـنَ الوقوعِ في قـولِ المعتزِلـةِ، فقـرَّرَ المُصنِّفُ ذلـك مُفرِّقاً بيـنَ هـذا القـولِ وقـولِ المعتزلةِ.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خَطِّيةٍ واحدةٍ هي: (محمد عاصم بيك).

٧٧ـ الرسـالةُ السَّـابعةُ والسَّـبعونَ: «رسـالةٌ فـي تَحقيـقِ المُعجـزةِ»: بيَّـنَ فيها أصـلَ لفـظِ المعجـزةِ لغـةً واصطلاحـاً، وناقـشَ فـي أثنـاءِ ذلـك بعـضَ تَعريفاتِهـا ونَقَدَهـا، ثـمَّ انتقـلَ إلى بيانِ شـرائطِ المعجـزةِ، ووَجْهِ دلالـة المُعجِزة علـى صِدْقِ مُدَّعي الرسـالةِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(راغب باشا)، و(عاطف أفندي).

٧٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ والسَّبعونَ: «رسالةٌ في أفضليَّةِ محمَّدٍ ﷺ»: أزالَ المؤلِّفُ خلالَها التَّعارضَ المتوهَّمَ بينَ الأحاديثِ الثابتةِ المخرَّجةِ في الصِّحاحِ مع قولهِ تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وتُعارِضُ أيضاً نصوصاً أخرى في السُّنةِ النبويةِ تدلُّ صراحةً أو إشارةً إلى تفضيلِ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ على سائرِ الأنبياءِ والمرسَلِينَ، وتقدُّمهِ عليهم رُتبةً وفضلاً ومَكانةً عندَ اللهِ تعالى، وبيَّنَ وجهَ التَّوفيقِ، والمعنى المَحمولَ عليهِ في نُصوصِ الأحاديثِ النَّاهيةِ، بما لا يَتعارضُ مع الآيةِ والنُّصوصِ الأُخرى.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خَطِّيَّةٍ هي: (بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(لا له لي).

٧٩ ـ الرسالةُ التَّاسعةُ والسَّبعونَ: «رسالةٌ في حقِّ أبويِّ النَّبيِّ ﷺ»: بيَّنَ المؤلِّفُ فيها رأيَهُ ومالَ إلى ما مالَ إليه السُّيوطيُّ مِن قبلُ، مِنْ إثباتِ إيمانِ أبويِّ النَّبيِّ ﷺ، واستدلَّ لذلكَ وناقشَ، وخَتمَ الرِّسالةَ بقولهِ: «وبالجُملةِ هَذهِ المَسألةُ لَيستْ مِن الاعْتقادِيَّاتِ، فلا حَظَّ للقَلبِ مِنها، وأمَّا اللِّسانُ فحقُّهُ أن يُصانَ عمَّا يَتبادرُ مِنهُ النُّقصانُ».

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خَطِّيَّةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول).

٨٠ ـ الرسالةُ الثَّمانونَ: «تَفصِيلُ ما قيلَ في أَمرِ التَّفضيلِ»: حرَّرَ فيها النِّزاعَ في مسألةِ تَفضيلِ الأنبياءِ على الملائكةِ المُقرَّبينَ، وبيَّنَ فيها أنَّه لا نِزاعَ في أنَّ الأنبياءَ عَليهمُ السَّلامُ أفضَلُ مِن المَلائكةِ السُّفليَّةِ الأرْضيَّةِ، إنَّما النِّزاعُ في المَلائكةِ العُلويَّةِ السَّماويَّةِ.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيتَينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٨١ـ الرسالةُ الحاديةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في بيانِ عدمِ نِسبةِ الشَّرِّ إلى اللهِ تعالى»: بيَّنَ فيها المذهبَ الحقَّ مِنْ أنَّ اللهَ تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، خيراً كان أم شراً، وإنْ كان لا تُطلقُ النسبةُ إليه أدباً وتَعظيماً، وأنَّ معنى الشرِّ لا لكونه بخلْقِ الله، وإنَّما هو إضافيٌّ بالنسبةِ للمخلوقاتِ.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(راغب باشا)، و(عاطف أفندي).

٨٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في بيانِ وزنِ الأَعمالِ»: قرَّرَ فيها أنَّ الميزانَ حقٌّ ثابتٌ، وأنَّه حقيقيٌّ له لِسانٌ وكَفتانِ، وأنَّ القائمَ على الموازينِ جِبريلُ عليه السَّلام، وأنَّ موضِعَ الميزان فوقَ السَّماوات السَّبعِ، ومالَ إلى أنَّ العُبورَ على الصِّراطِ للخلائقِ جميعًا: مُؤمنِهم وكافِرِهم.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(راغب باشا)، و(عاطف أفندي)، و(لا له لي).

٨٣ـ الرسالةُ الثَّالثةُ والثَّمانونَ: «تَصحيحُ لَفظِ الزِّنديقِ وتَوضيحُ مَعناهُ الدَّقيقِ»: بيَّنَ فيها لَفْظَ (الزِّنْدِيق) لغةً وشَرْعاً، وذَكَرَ فُروقاً مُهمَّةً بينَ الزِّنديقِ وكلٍّ مِن المُرتدِّ والمنافِقِ والدَّهْريِّ والمُلحِدِ، حيثُ إنَّ كثيراً مِن الأَحكامِ تَنبني على هذه الفُروقِ، ثمَّ ختمَ ببيانِ حُكمِ الزِّنديقِ شرعاً.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتَينِ هما: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي).

٨٤ ـ الرسالةُ الرابعةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في حالِ شاهِ إسماعيلَ وأتباعِهِ»: وهي عبارةٌ عن فَتوى صدرتْ عن المؤلِّفِ بطلبٍ منَ السُّلطانِ سليم الأوَّلِ (ياووز سليم) حين حرَّكت الدَّولةُ الصَّفَويّةُ جماعاتٍ ممن ينتسِبونَ إلى مذهبِهم في الأَناضول للتَّمرُّدِ على الدَّولةِ العُثمانيَّةِ مِن الدَّاخلِ لإضعافِها، فاستَفتى السُّلطانُ سَليمٌ علماءَ دَولتِهِ في أمرهم، فأفتوه ـ ومنهم المؤلِّف في هذهِ الفتوى ـ بكُفرِهم وقَتْلِهم، ويَبْدو أنَّ فتوى المؤلفِ كان لها حظٌّ كبيرٌ ـ إنْ لَم يكن الحظَّ الأكبرَ ـ في ذلك.

فما كانَ من السُّلطان سليم إلا أنْ سارعَ إلى تَحريكِ جيشِهِ لِقتالِهم، ليَتفرَّغ بعد ذلك إلى التَّوجُّه لمُلاقاةِ جيش الدَّولةِ الصَّفَويّةِ نفسِه في معركةِ جالْدِيران شرقَ الأناضول سنةَ (٩٢٠هـ)، التي انتهَت بهزيمةِ الدَّولة الصَّفَويّةِ وفرارِ الشاهِ إسماعيلَ.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(أسعد أفندي)، و(برتو باشا).

٨٥ ـ الرسالةُ الخامسةُ والثَّمانونَ: «صورةُ فَتوى في الشَّيخِ ابنِ عربيٍّ»: وهي عبارةٌ عن صورةِ فَتوى كتبَها المؤلِّفُ بطلبِ مَصدرِ مُصلحِ الدِّينِ رحمهُ اللهُ، ثمَّ عرضَ هَذهِ الصُّورةَ عَلى ابنِ كمال باشا رَحمهُ اللهُ تَعالى فأمضَاها، وقد اتَّخذَ فيها المؤلِّفُ رأياً مِن الآراءِ التي قِيلَتْ في الشَّيخِ ابنِ عربيٍّ بينَ مَن أفرطَ في ذمِّه وشدَّدَ، ومَن غالى في حبِّه وفرَّط، ومَن توقَّفَ في شأنهِ وأنصفَ. حيثُ أطنبَ المؤلفُ في صفاتِه وتَعظيمِ مصنَّفاتِه، وأنَّ مَن أنكرَ فقد أخطأَ، وإنْ أصرَّ في إنكارِه فقد ضلَّ، يجبُ على السُّلطانِ تأديبُه، إلى غيرِ ذلك.

وقد اعتمَدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خَطِّيتينِ هما: (بغدادي وهبي)، و(الحرم المكي).

٨٦ـ الرسالةُ السَّادسةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في بيانِ أنَّ أسماءَ اللهِ تَوقيفيَّةٌ»: عَرَض فيها آراءَ أهلِ العلمِ ومَذاهبَهم في مَسألةِ كونِ أسماءِ اللهِ تعالى تَوقيفيَّةً أو قياسيَّةً، محرِّرًا مواضعَ النِّزاع، وصرَّح بأنَّ محلَّ الخِلاف إطلاقُ اللفظِ على ذاتِهِ تعالى، لا إطلاقُه على مَفهومٍ صادقٍ عليه تعالى، وعالجَ الاستشكالَ المتعلِّقَ بالأسماءِ الأعلامِ الموضوعةِ في اللُّغاتِ، ثمَّ خَتَم رسالتَه بالكلامِ على ما وَرَد به التَّوقيفُ مِن الأسماءِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمَسِ نُسخٍ خَطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي ـ نُسخة أولى)، و(عاطف أفندي ـ نُسخة ثانية)، و(معهد الدِّراسات الشَّرقية بجامعة طوكيو).

***

(قسمُ علمِ الكَلامِ)

٨٧ ـ الرسالةُ السَّابعةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في زِيادةِ الوجودِ»: بحثَ فيها مسألةَ زيادةِ الوجودِ على الماهيَّةِ، وهو بحثٌ مِن أصعبِ مَباحثِ علمِ الكلامِ، ومِن أَعوصِ المسائلِ الفَلسفيّةِ قديماً وحديثاً، بيَّنَ فيها المؤلِّفُ الإشكالَ الواردَ على قولِ المُتكلِّمينَ والفلاسفةِ.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نَسُخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(حسن باشا)، و(لا له لي).

٨٨ ـ الرسالةُ الثَّامنة والثَّمانونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الوجودِ الذِّهنيِّ»: بينَ فيها معنى الذِّهْن، وفرَّقَ بينَ القيامِ بالذِّهْنِ والوجود في الذِّهْن، وبيَّنَ مُوجَبِ صِدْقِ القضيةِ المُوجِبة، ومُوجَبِ صِدْقِ القضيةِ الحقيقيّة. وعرَضَ خلالَها أدلّةَ المُثبِتين للوجود الذِّهْنيّ والمنكِرينَ لهُ مع مناقشتِها.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتَينِ هما: (عاطف أفندي)، و(مراد ملَّا).

٨٩ ـ الرسالةُ التَّاسعةُ والثَّمانونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ وجوبِ الواجبِ»: بدأَها المؤلِّفُ بتمهيدٍ طويلٍ، ثمَّ شرعَ في حلِّ الإشكالِ الواردِ على قولِ الفلاسفةِ في مُطابقةِ واجبِ الوجودِ تعالى لتعريفِ الواجبِ، ثمَّ في الكلام عن حِصّةِ المُمكناتِ من الوجودِ، وبيانِ مُرادِ القائلينَ بوحدةِ الوجودِ وتَحقيقِ مَذهبِهم، وأَظهرَ فيها فوائدَ مهمةً في تَحريرِ محلِّ النِّزاعِ بينَ المُتكلِّمينَ والصُّوفيّةِ الوجوديّةِ.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نَسُخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

٩٠ ـ الرسالةُ التِّسعونَ: «رسالةٌ في ثُبوتِ الماهيَّاتِ»: وهي في بيانِ أنّ ماهيّةَ المُمكِنِ لها ثبوتٌ، ولها نسبةٌ إلى الوجود، ولكنَّها لا تَتَصِفُ بالوجود حقيقةً، بمعنى: أنْ يقومَ الوجودُ بها. وقد عُنِيَ المُؤلف بجَمْع أقوالِ أصحابِ هذه المقالةِ وترتيبِها بحيثُ يَتَّضِحُ مذهبُهم على الصُّورةِ التي يقولونَ بها.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على نسختين خطيتين هما: (بغدادي وهبي)، و(شهيد علي باشا).

٩١ ـ الرسالةُ الحاديةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تحقيقِ مَقالِ القائلينَ بالحالِ»: بيَّنَ فيها مَسألةَ الحالِ، وهو مرتبةٌ بينَ الموجودِ والمعدومِ، تُوصَفُ بالثُّبوتِ دونَ الوجودِ، قال بها كثيرٌ من المُعتَزلةِ وبعضُ أهلِ السُّنّةِ، وغَرَضُ المُصنِّفِ مِن هذه الرسالةِ ثلاثةُ أمور هي: تحقيقُ مَقالِ القائلينَ بالحالِ، وتحريرُ أدلتهم، وتقريرُ الإشكالاتِ الواردةِ عليهم.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

٩٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في بيانِ معنى الجَعْلِ وتَحقيقِ أنَّ الماهيَّةَ مَجعولةٌ»: بيَّنَ فيها مَعنى الجَعْلِ والألفاظِ المقاربةِ له، ثمَّ بيَّن الاختِلافَ في مَجعوليّةِ الماهيَّةِ والاختِلافَ في معنى المَجْعولية، وعرَضَ أدلَّةَ مُنكِري مَجعوليَّةِ الماهيَّةِ وناقشَها، وختَمها بالتَّعريفِ بالمشَّائينَ والرُّواقيِّينَ من الفلاسفةِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي ـ نسخة أولى)، و(عاطف أفندي ـ نسخة ثانية)، و(لا له لي).

٩٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ الأَيسِ واللَّيسِ»: وهي مِن خفَايا المسائلِ التي أغفَلَها كثيرٌ من أهلِ التَّحقيقِ، فالأيسُ: الوجودُ، واللَّيس: العدمُ، ومرتبةُ اللَّيْسِ مُتقدِّمةٌ زماناً على مرتبةِ الأَيسِ، إلا أنَّ تقدُّمَ الأَيسِ على اللَّيسِ مِن حيثُ الرُّتْبة؛ لِشَرَفِ الوجودِ على العدَم، كما حقَّقهُ المؤلِّفُ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(راغب باشا).

٩٤ ـ الرسالةُ الرَّابعةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ أنَّ الممكنَ لا يكونُ أحدُ طرفَيهِ أَولى بهِ لذاتِه»: صنَّفها المؤلِّفُ في تَحقيقِ مسألةٍ مِن مَسائلِ مَبحثِ المُمكِنِ في علمِ الكَلامِ، وهي أنّ المُمكِنَ لا يكونُ أحدُ طرفَـيْهِ أَوْلى به لذاتِهِ من الآخَر، والمرادُ بالطرفَيْن: الوجودُ والعَدمُ.

ومَبحثُ المُمكِنِ مِن أهمِّ مباحثِ علمِ الكلامِ، لِـمَا له من صِلةٍ وثيقةٍ بإثباتِ واجبِ الوجودِ سبحانهُ وتعالى، وهو أجلُّ مَطالبِ هذا الفنِّ وأَعظمُ مقاصِدِه.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي)، و(لا له لي).

٩٥ ـ الرسالةُ الخامسةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في بيانِ قولِهِ عليهِ السَّلامُ: الفَقرُ فَخْرِي ـ تحقيقِ أنّ التَّعلُّقَ بالغيرِ فيمَ؟ وأنّ الحاجةَ إليه بمَ؟»: بدأَ المؤلِّفُ رسالتَهُ هذه في الجَمعِ بينَ حديثَينِ لا يَصحَّانِ يُرويانِ مَنسوبَينِ إلى النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «الفقرُ فَخْري»، و«الفَقرُ سوادُ الوجهِ في الدَّارَيْنِ». ثمَّ تكلَّمَ في مسألةِ عِلّةِ افتقارِ المُمكِنِ إلى الواجبِ، أو احتياجِ المفعولِ إلى الفاعلِ، وهي مسألةٌ كلاميَّةٌ صِرفةٌ لا تمسُّ الحديثَينِ مِن قريبٍ أو بعيدٍ

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(جامعة اسطنبول)، و(لا له لي).

٩٦ ـ الرسالةُ السَّادسةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ لُزومِ الإمكانِ للمُمكنِ»: هي كالتَّعليقِ على كلامِ القاضي عَضُدِ الدِّين الإيجيّ، والسَّيِّد الشريف الجرجاني، مع زيادةِ توسُّع، ومناقشةٍ لجماعةٍ من كبار مُتأخِّري المُتكلِّمين، في تقريرٍ وتفصيلِ مَسألةِ أنَّ الإمكانَ لازمٌ لماهيَّةِ المُمكنِ.

وقد اعتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتَينِ هما: (جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

٩٧ ـ الرسالةُ السَّابعةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في أنَّه هلْ يَستَنِدُ القديمُ المُمكِن إلى المُؤثِّر»: لا خِلافَ في أنّ القديمَ الواجبَ يَستَحيلُ أن يَستَنِدَ إلى مُؤثِّر، كما لا خِلافَ في أنّ المُمكِنَ الحادث يجبُ أن يَستَنِدَ إلى مُؤثِّر، وإنما الخلافُ في القديمِ المُمكِنِ ـ لو قُلْنا به ـ هل يَستَنِدُ إلى مُؤثِّر أم لا؟ وقد نُقِلَ الخلافُ فيها بينَ الفلاسفةِ والمُتكلِّمينَ.

ولكنْ حقّقَ المُصنِّفُ في هذه الرسالة أنه لا خِلافَ فيها أيضاً، مُناقِشاً في ذلك ثلاثةً من كبار الجامعين بين الكلام والحكمة، وهم النَّصير الطوسيّ، والقطب الرازيّ التَّحْتانيّ، والسَّيِّد الشريف الجرجانيّ. ورَبَطَ بينها وبين مسألة علّة احتياج المُمكِنِ إلى الواجب رَبْطاً مفيداً، كما رَبَطَ بينَها وبينَ مسألةِ كونِه تعالى واجباً مختاراً رَبْطاً مُفيداً كذلك.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسَخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

٩٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تحقيق أنَّ الله تعالى قادرٌ مُختارٌ»: جعلَها في تَحقيقِ أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى تَصدُرُ عنه بالقدرةِ والاختيارِ، وذكرَ أنَّ مَنْ أنكرَ كونَه تعالى قادِراً مُختاراً ليسَ له مِنَ الإسلام والحِكْمةِ إلّا الاسمُ والرَّسْم، وتكلَّمَ عن مَذهبِ الفلاسفةِ في المسألةِ محرِّراً قولَهم بدقَّةٍ.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسَخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(راغب باشا).

٩٩ ـ الرسالةُ التَّاسعةُ والتِّسعونَ: «رسالةٌ في تَحقيقِ مُرادِ القائلينَ بأنَّ الواجبَ تعالى مُوجِبٌ بالذات»: وهي في تحقيقِ مُرادِ الفلاسفةِ مِن قولِهم بالإيجابِ في صُدورِ العالمِ عنِ اللهِ تعالى؛ حيثُ حرَّرَ مَقالتَهم وبيَّنَ رأيَهم.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(لا له لي).

١٠٠ ـ الرسالةُ المئةُ: «رسالةٌ في تَحقيقِ تَقدُّمِ العِلّةِ التامّةِ على المَعْلولِ»: تعرَّضَ فيها لتعريفِ العلَّةِ، وتَقسيمِها، والإشكالاتِ الواردةِ على التَّقسيمِ الذي ذكرهُ مع الجوابِ عنها. ثمَّ حرَّر محلَّ البحث، ثم قرَّرَ الإشكالَ في تقدُّم العلّة التامّة على المعلول، ووَجْهَ حلِّه.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسَخٍ خطِّيةٍ هي: (أسعد أفندي ـ نسخة أولى)، و(أسعد أفندي ـ نسخة ثانية)، و(عاطف أفندي).

١٠١ ـ الرسالةُ الحاديةُ بعدَ المئةِ: «رسالةٌ في تَحقيقِ حَشْرِ الأَجسادِ»: نقلَ فيها الاختِلافَ بينَ المُتشرِّعينَ والفلاسفةِ في المَعادِ الجِسْمانيِّ، ثمَّ بيَّن اختلافَ

القائلينَ بالمَعادِ الجِسْمانيّ ـ وهم المُتشرِّعون ـ في كيفيّة حَشْرِ الأجساد، أي: في أنَّ الأجسامَ تَنعَدِمُ وتُعادُ أم أنَّها تَتَفرَّقُ وتُجمَعُ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أربعِ نُسخٍ هي: (جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي)، و(لا له لي ـ نسخة أولى)، و(لا له لي ـ نسخة ثانية).

١٠٢ ـ الرسالةُ الثانيةُ بعد المئةِ: «إشاراتٌ لطيفةٌ في عِلم الكلامِ»: ذكرَ فيها عدّةَ مسائلَ مِن علمِ الكلامِ، أورَدَها بطريقِ الإيجازِ والإشارةِ، مُتبِعاً كلَّ مَسألةٍ بدليلِها.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (الحرم المكي)، و(نور عثمانية).

١٠٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةُ بعدَ المئةِ: «رسالةٌ في تَحقيقِ نَوْعَي الحصُولِ ما على سبيلِ التَّدريجِ، وما لا على سبيلِ التَّدريجِ»: وهي مسألةٌ فلسفيةٌ سلكَ المؤلفُ فيها مَسلَكَ الجمعِ والتَّرتيبِ، والتَّلخيصِ والتَّهذيبِ.

وقد اعتمَدنا في تَحقيقِها على ثلاثِ نُسَخٍ خطِّيةٍ هي: (بغدادي وهبي)، و(عاطف أفندي)، و(مراد ملا).

١٠٤ ـ الرسالة الرابعة بعد المئة: «رسالةٌ في تحقيقِ حقيقةِ الجِسْم»: حرَّرَ فيها المؤلِّفُ الاختِلافَ الحاصلَ بين الفلاسفةِ والمُتكلِّمينَ في مَسألةِ حقيقةِ الجسمِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(جامعة اسطنبول)، و(عاطف أفندي).

١٠٥ ـ الرسالة الخامسة بعد المئة: «رسالةُ الرُّوح ـ أو رسالةٌ في بيانِ الهيكَلِ المَحْسُوس»: عرَضَ المُصنِّفُ فيها لبيانِ حقيقةِ الإنسانِ، وأنَّه أمرٌ وراءَ هذا الهيكلِ المَحْسوسِ، وأنه جسمٌ لطيفٌ سارٍ في هذا الهيكلِ، وفصَّلَ الإنسانَ إلى جَسَدٍ جسمانيّ وروح جسمانيّة ونَفْس مُجرَّدة.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمسِ نُسخٍ خطِّيَةٍ هي: (جامعة اسطنبول)، و(حكيم أوغلو)، و(راغب باشا)، و(لا له لي ـ نسخة أولى)، و(لا له لي ـ نسخة ثانية).

١٠٦ ـ الرسالةُ السَّادسةُ بعدَ المئةِ: «رسالةٌ في بيانِ حقيقةِ النَّفسِ والرُّوح»: ذكرَ فيها الاختِلافَ في التفريقِ بينَ الرُّوحِ والنَّفْس أو عدمِ التَّفريقِ، وما يتفرَّع على عدمِ التَّفريق مِن الاختِلافِ في حقيقةِ الرُّوحِ التي هي النَّفسُ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (أسعد أفندي)، و(هارفرد).

١٠٧ ـ الرسالةُ السَّابعةُ بعدَ المئةِ: «رسالةٌ في بيانِ العَقْلِ الإنسانيِّ»: تكلَّمِ فيها عن النَّفسِ النَّاطِقة، وعرَّف العقلَ الإنسانيَّ، ثم انتقلَ إلى الكلامِ في عجائبِ أحوالِ الحيوانات، وبيَّن اختلافَ النَّاسِ في إثباتِ العقلِ لها.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على أَربعِ نُسخٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

١٠٨ ـ الرسالةُ الثَّامنةُ بعدَ المئةِ: «رسالةٌ في حقيقةِ الزَّمانِ»: لَخَّصَ فيها ما وردَ في «المواقف» للعَضُدِ الإيجيّ و«شرحِهِ» للسَّيِّد الشَّريفِ الجُرجانيِّ من الكلامِ في

حقيقةِ الزَّمانِ، مختصِراً كثيراً ممّا وردَ فيه من مُناقشات، مع تصرُّفٍ يسيرٍ جدّاً في بعضِ الألفاظِ والعباراتِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (رشيد أفندي).

١٠٩ ـ الرسالة التاسعة بعد المئة: «شرح تجويد التجريد»: صنَّف العلامةُ نصيرُ الدِّين الطوسيّ (٥٩٧ ـ ٦٧٢) كتابَه المشهورَ «تجريدَ العقائد» ـ ويُسمّى بـ «تجريد الكلام» أيضاً، وقد عَمَدَ إليه المؤلفُ فهذّبَ عباراتِه، وأصلَحَ مُشكِلاتِه، وتَـمَّمَ نواقصَه، وحقّقَ مباحثَه، في كتاب سمّاه «تجويدَ التَّجريد»، ثم قصَدَ المؤلفُ نفسُه إلى شرحِ «تجويده»، مُنبِّهاً على مواضع الإصلاحِ والتغيير، ومُبيِّناً وَجْهَ العُدولِ عما في أصلِ «التَّجريد»، مع الاهتمامِ بشرح مباحثِه العلميةِ، ومَسائلِه الكلاميَّةِ، مُوافِقاً مَنْ سبقهُ من الشُّـرّاح تارةً، ومُخالِفاً لهم أخرى، فصار كتابُه شرحاً للأصلِ والفرعِ جميعاً. والذي وصلَنا مِن هذا الشَّرحِ ووقَفنا عليه هو قطعةٌ يسيرةٌ منه.

وقـد اعْتَمدْنـا فـي تَحقيقِهـا على ثـلاثِ نُسـخٍ خطِّيةٍ هـي: (بغـدادي وهبي)، و(عاطـف أفنـدي)، و(مـراد ملا).

١١٠ ـ الرسالةُ العاشرةُ بعدَ المئةِ: «حاشيةٌ على أَوائلِ الأُمورِ العامَّةِ مِن شرحِ المواقفِ»: على كتابِ «المواقِفِ» للقاضي عَضُد الدِّين الإِيجيِّ في علمِ الكَلامِ شرحٌ للسَّيدِ الشَّريفِ الجُرجانيِّ، قامَ المؤلِّفُ بالتعليقِ على أوَّلِ الأُمورِ العامَّةِ مِن هذا الشَّرحِ؛ فللمؤلِّفِ عنايةٌ فائقةٌ بالشَّرحِ والمتنِ في كثيرٍ مِن كتبِهِ ورسائلِهِ؛ إفادةً ومناقشةً وتَعقُّباً.

وقـد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسـختَينِ خطِّيتينِ هما: (برتو باشـا)، و(شـهيد علي باشا).

١١١ ـ الرسالةُ الحاديةَ عشْرةَ بعدَ المئةِ: «حاشيةٌ على أوائلِ الإلهيَّاتِ مِن شرحِ المَواقفِ»: وهي رسالةٌ صغيرةٌ علَّقها المؤلِّفُ على الأُسطرِ الأُولى مِن بابِ الإلهيَّاتِ مِن «شرحِ المَواقفِ».

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على خمسِ نُسخٍ خطِّيةٍ هي: (أيا صوفيا)، و(بغدادي وهبي)، و(برتو باشا)، و(لا له لي)، و(مراد ملا).

١١٢ ـ الرسالةُ الثَّانيةَ عشْرةَ بعد المئةِ: «شرحُ تحسينِ تَهْذيبِ الكلامِ»: صنَّفَ العلامةُ التفتازانيُّ كتابَه المشهورَ «تهذيبَ المنطق والكلام»، وجعلَه على قِسمَين: الأول: في المنطقِ، والثَّاني: في الكلامِ، واختصَرَ في القسمِ الثَّاني منه كتابَه «المقاصد» في علم الكلام.

وقد تصدَّى المؤلفُ للعنايةِ بهذا الكتابِ، لكنَّه سلك مسلكَ الإصلاحِ والتحسينِ في كتابٍ سمّاه «تحسينَ تهذيبِ الكلام»، ثم قصَدَ إلى شرحِ «تحسينه» شرحاً مُوجَزاً، جمع فيه خُلاصةَ ما ذُكِرَ في «شروحه» المتداولة في عصره، مُرتَضياً ما فيها تارةً، ومُعتَرِضاً عليها أُخرى. وقد وقَفنا على جزءٍ يسيرٍ مِن هذا الشَّرحِ المفيدِ المهمِّ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ هي: (عاطف أفندي).

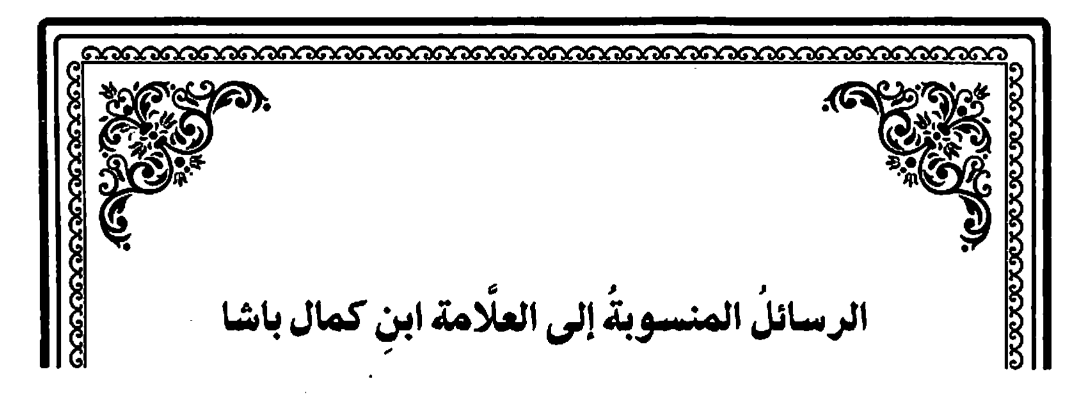
١١٣ ـ الرسالةُ الثَّالثةَ عشْرةَ بعد المئةِ: «رسالةٌ في آدابِ البحثِ»: وهي رسالةٌ لطيفةٌ مُختصرةٌ في آدابِ البحثِ والمناظَرةِ، وبيانِ بعضِ مُصطلحاتِ هذا الفنِّ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (بايزيد)، و(الحميدية).

١١٤ ـ الرسالةُ الرابعةَ عشْرةَ بعد المئةِ: «رسالةٌ أُخرى في آدابِ البحثِ»: وهي رسالةٌ صغيرةٌ مختصرةٌ أيضاً تكلَّم فيها عن تعريفِ هذا العِلمِ ومَوضوعِهِ وبعضِ مُصطلحاتِهِ وآدابِهِ.

وقد اعْتَمدْنا في تَحقيقِها على نُسختَينِ خطِّيتينِ هما: (الحرم المكي)، و(. اغب باشا).

* * *



الرسائلُ المنسوبةُ إلى العلَّامة ابنِ كمال باشا

١ ـ رسالةٌ في بيانِ شروطِ الصَّلاةِ، أو رسالةٌ في بيانِ فرضِ الصَّلاةِ، أو رسالةُ مقدِّمةِ الصَّلاةِ: أولها: (اعلم بأنَّ العبد مُبتلى بين أن يطيع الله تعالى فيثاب...)

اختُلف في نسبتها، والصحيحُ أنها منسوبةٌ لشمس الدِّين الفَناريّ كما صرَّح به شارحُها طاشكُبري زاده فيما نقله حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٠٢)، ونُسبت للكَيداني حيث تعقَّب الملا عليٌّ القاريُّ مَقولتَه في رسالته: «تزيين العبارة»[١]. وقد نُسبت لغيرهما، إلا أنَّه لم ينسِبها أحد ممن يعتمد قولُه في أنسابِ المخطوطات إلى العلَّامة ابن كمال باشا.

وقفتُ لها على نسخة في مكتبة (راغب باشا)، و(نور عثمانية)، وغيرهما.

٢ ـ رسالةٌ في أوقاتِ الصَّلاة، أو رسالةٌ في بيانِ حكمِ الصَّلواتِ الخَمس: أولها: (فإنَّ الله فرضَ علينا خمس صلوات في خمسة أوقات....).

لم أجد فيها ما يدلُّ على نسبتها للعلامة ابن كمال باشا منهجاً ولا أسلوباً، مع ما اشتملت عليه من كثيرٍ من الموضوعات والإسرائيليات.

وقفت لها على نسخة في مكتبة (أسعد أفندي)، و(مكتبة قونية).

---

(١) المطبوعة ضمن «مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري» (٣/ ٢٨٣)ـ ط دار اللباب.

٣ ـ رسالةٌ في حكمِ السَّجادةِ: موضوعها في حكمِ السّجادة التي يَبعث بها الناسُ إلى المساجد حاجزين بها مكاناً للصَّلاة في الصفِّ الأول. أولها: (الحمد لله الذ ي خص أناساً يُسارعون إلى المساجد لأداء العبادة...).

وأكثرُ الكلام المنقول فيها هو للإمام الدَّمِيري كمال الدِّين أبي البقاء محمَّد بن موسى الشافعي (ت ٨٠٨هـ) مِن كتابه «النَّجم الوهَّاج شرح المنهاج للنَّووي»، وليس من عادة العلامة ابن كمال باشا النقلُ عن الشافعية بهذا الطُّول وهذه الطريقة في سائر مؤلفاته.

وقفت على نسخةٍ خطيةٍ واحدة في مكتبة (عاطف أفندي).

٤ ـ السَّيفُ المَسلولُ في سبِّ الرسول: أولها: (اعلم أنَّ كونَ معرفةِ تفاصيل مسألة السبِّ من أهمِّ المهمَّات وأساس الواجبات....).

هي بحروفها منقولةٌ من رسالة يوسف بن جنيد التّوقادي نزيل اسطنبول المشهور بأخي يوسف المتوفى سنة (٩٠٢هـ)، في رسالته المسمَّاة: «هدية المهديين في ألفاظ الكفر»، ورسالته مطبوعة طبعة أوفست في وقف الإخلاص باسطنبول سنة (٢٠٠٢م).

وقفت لها على نسخةٍ واحدة في مكتبة (قاصد جي زاده).

٥ ـ رسالةٌ في الظِّلِّ والزَّوالِ: أولها: (قال صدرُ الشَّريعة: والظل الذي في هذا الوقت هو في الزَّوال، قال الفاضل المحشِّي الشهير بيعقوب باشا: قال ابن الملَك: هذا تسامح...) وفيها: (قال الفاضل الشهير بابن كمال باشا: طريق معرفته...).

والعلامة يعقوب باشا توفي سنةَ (٨٩١هـ) كما في «الشقائق النُّعمانية» (ص: ١٠٩)، وله حواشٍ على «شرح الوقاية» لصدر الشَّريعة، وهو عَصريٌّ

العلَّامة ابن كمال، كما أنَّ الرسالة فيها نقلٌ عن هذين العلَمين معاً والتصريح باسمَيهما، فلعلَّ أحدَ النُّسَّخة قام بجمعِ كلامَيهما في هذه المسألة، والله أعلم.

وقفت لها على نسخةٍ خطية واحدة في (المكتبة التيمورية).

٦ ـ **رسالةٌ في الوَلاءِ، أو: رسالةٌ في جَرِّ الولاءِ**: أولها: (الحمد لله الذي أحكم أحكام الشرع المتين، وعظَّم قدرَ من فقَّهه في الدين...).

جاء في أولها نسبتُها إلى ابن كمال باشا، وعلى هامش النسخة كُتب: (وظني أنها للمولى خسرو سقى الله تعالى ثراه). وهو كذلك، حيث نسبَها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٩٩) إلى ملَّا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، وقال: «اشتملت على: مقدمة، ومقصد، وفصل، وتذنيب، فرغ منها في رمضان، سنة ٨٧٣، ذهب مذهباً في الولاء خرَّجه من أقوال الفقهاء، وخالف فيه سائر العلماء، وقرره في غُرره ودرره، ورتب رسالة في تحقيقه، أولها: الحمد لله الذي أحكم الشرع المبين... إلخ». ثم ذكر حاجي خليفة جملة من العلماء الذين كتبوا في الرد عليها.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (إبراهيم أفندي).

٧ ـ **جواهر الفرائض**: أولها: (وَإذا ماتَ الرَّجلُ وتَركَ مالاً، فيُبدَأُ بالكَفنِ أوَّلاً، والقَبرِ وما يَحتاجُ إليهِ الميتُ...)، وآخرها: (فإنْ تركَ ابنَ أخٍ لأبٍ وأُمٍّ وبنتَ أخٍ لأبٍ وأُمٍّ، فالمالُ لابنِ الأخِ؛ لأنَّهُ عَصبةٌ، وبِنتُ الأخِ لا نَصيبَ لها؛ لأنَّها مِن ذوي الأرْحامِ).

ليس في هذه الرسالة ما يدلُّ على نسبتها لابن كمال باشا سوى ما جاء في النسخة الخطية لمكتبة (نافذ باشا) في أولها من نسبة الناسخ هذه الرسالة إليه

بقوله: (هذه الرسالة: جواهر الفرائض لابن كمال باشا نوَّر الله مرقده)، وتاريخ نسخِها سنةَ (١٠٥٣هـ).

نعم للعلامة ابن كمال باشا رسالةٌ في الفرائض سماها: «أشكال الفرائض»، قال في تاريخ تأليفه: (قد تمَّ الإشكال ٩٢٧)، كما قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٥)، وله شرح على «الفرائض السراجية» قال فيها: (لما فرغت من تصحيحها أردت أن أشرحها شرحاً وافياً..) كما نقل حاجي خليفة أيضاً في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٤٧_١٢٤٨).

٨ ـ رسالةٌ في ترجيحِ المذهبِ الحنفيِّ على غيره: أولها: (الحمد لله الذي هدانا الى اتباع الملة الحنيفية...).

وهي ذاتها رسالةُ العلامةِ أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) المشهورة باسم: «النُّكت الظريفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة).

وقفت لها على نسخة خطية واحدة منسوبة إلى ابن كمال باشا في مكتبة (نافذ باشا).

٩ ـ رسالةٌ في طبقات أصحاب أبي حنيفة، طبقات المجتهدين، طبقات الفقهاء: أولها: (طبقة أولى: الإمام الأعظم أبو حنيفة، طبقة ثانية: الإمام أبو يوسف...)، وفي آخرها: (ثم انتقل الفقه إلى طبقة المولى الفاضل الأعظم أحمد بن سليمان بن كمال باشا، كان وحيد دهره...). وعند ختام ترجمة العلامة ابن كمال تنتهي النسخة الخطية بأوراقها الثلاثين.

ليس للعلامة ابن كمال، وإنما هو تأليف المولى علاء الدين علي بن أمر الله الحميدي المعروف بابن الحنائي وقنالي زاده (ت ٩٧٩هـ)، وكتابه هذا مطبوع باسم

«طبقات الحنفية» طبعة ديوان الوقف السني في بغداد سنة (٢٠٠٥م)، وقد جعل المؤلفُ ابنُ الحنائي العلامةَ ابنَ كمال باشا على رأس الطبقة الحادية والعشرين، وختم به كتابه «طبقات الحنفية» (٣/ ٨٢).

كما أن هذا الكتاب يُنسب خطأ إلى العلامة طاشكبري زاده، والصواب أنه لابن الحنائي كما تقدم.

وقفت لها على نُسخة في مكتبة (عاطف أفندي)، و(جامعة هارفرد).

١٠ ـ رسالةٌ في رسمِ الهمزةِ، رسالةٌ في كلمة (ابن) وما يشابهُها: أولها: (اعلم أن الهمزة إما ساكنة أو متحركة...)، وآخرها: (واتخذتموه واقتلوهم وشبهه، كذاك في جامع الكلام والحمد لله رب العالمين). وفيها حالات كتابة الهمزة في المصحف الشريف.

وهي عبارةٌ عن فائدةٍ مُقتطعة من كتابِ (جامعِ الكلامِ في رسمِ مُصحفِ الإمام) لأبي عبد الله محمد بن أحمد، فقد وقفت على نسخة خطية منه ـ محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود ـ ذكر في فصل: (في رسم قواعد الهمزات على القياس) ما جاء في هذه الرسالة بحروفها.

وقفت لهذه الرسالة منسوبةً لابن كمال باشا على نسخةٍ خطيةٍ محفوظة في مكتبة (أحمد باشا)، و(الحرم المكي).

١١ ـ رسالةٌ في أَفعلِ التَّفضيل: أولها: (اعلم أن لـ (أفعل) إذا كان للتفضيل ثلاثة أحوال...)، وآخرها: (ولا شك أن الجميع في حكم أفعل التفضيل).

وهذه الرسالة منقولة بحروفها من كتاب «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٧٨ ـ ٨٥).

وقفتُ لها على نُسخة خطية محفوظة في مكتبة (برتونيال).

١٢ ـ رسالةٌ في تحقيقِ المؤنَّثِ السَّماعيِّ: أولها: (قال المُظهر مصنف شرح المفصَّل في شرح المفصل: معرفة المؤنث السماعية متعسِّرة...)، وفي آخرها: (كذا في المكمَّل في شرح المفصَّل).

وهي كما هو واضحٌ منقولةٌ بحروفها من كتاب «المكمَّل في شرح المفصَّل» لمظهر الدين الزَّيداني (ت ٧٢٧هـ)، وليس للعلامة ابنِ كمال باشا أيُّ زيادة أو تغيير أو تبديل فيه كما هو معهودٌ منه.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (أسعد أفندي).

١٣ ـ رسالة في تحقيق قول القائل: فلانٌ لا يملِك درهماً فضلاً عن دينار: أولها: (قال الشيخ الإمام العالم العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى: سألني بعضُ الإخوان وأنا على جناح سفرٍ عن توجيه النَّصب في قول القائل: فلان لا يملِك درهماً فضلاً عن دينار...).

الرسالة بحروفها للإمام ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وهي مطبوعة ضمن كتابه: «المسائل السَّفرية في النحو» بتحقيق الدكتور حاتم الضامن.

وقفتُ لها على عدة نسخ خطية في مكتبة (فاتح)، و(رشيد أفندي)، و(جلبي عبد الله).

١٤ ـ رسالةٌ في تحقيق لفظ: جَلبي، رسالةٌ جَلبية: أولها: (الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم...)، وفي خلالها قولُه: (يؤيده جواب العالم الرباني والعارف الحاقاني فاضل الروم الفائق في جميع

العلوم، أستاذ العالم بالفضل والكمال، أحمد بن سليمان بن كمال باشا رحمه الله الملك المتعال حين سئل عنه ـ أي عن لفظ جلبي ـ فأجاب بالنظم:

جلبـي لكـده بكـم مَدخلـي بوقـدِر نسـبكـ

علم إيلهْ مُتصف أُولان كِشي أُولُور جلبي)[1]

فظهر أن هذه الرسالة ليست للعلامة ابن كمال، والله أعلم.

وقفتُ لها على نسخة خطية في مكتبة (بغدادي وهبي)، و(أسعد أفندي).

ثم وقفت بعد على رسالة منشورة في مجلة آفاق الثقافة والتراث بالعراق تحمل عنوان: (رسالة في معرفة لفظ جلبي) بتحقيق صفاء البياتي؛ حيث حقق محقّقُها أن الرسالة هي للعلامة المفسر أبي السعود (ت ٩٨٢هـ) تلميذ العلامة ابن كمال باشا.

١٥ ـ تفسيرُ سورةِ العصر: أوَّلها: (الحمدُ لله مُصرِّف الأمور على ممرّ الأعصار والدهور...) إلى أن قال: (وبعدُ: فسورة العصر المتضمّنة هدايةَ العباد لسبيل الرَّشاد في أقصر الآماد ينظم الكلام عليها حسبَ سؤالِ الأخت العزيزة صانها الله وحَماها مقدمة ومقاصد وتتمة...).

وهذا التقديمُ كفيلٌ للقطعِ بعدمِ نِسبتها إلى العلامةِ ابن كمال، بالإضافة الى الأسلوب والمفرداتِ المستعمَلةِ فيها، وهي بعيدةٌ تماماً عن شخصِ العلامة ابنِ كمال ومنهجِه.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (لا له لي).

---

(١) ومعنى البيت: أن لفظ (جلبي) هو للعلم لا مدخل له بالنسب، فالشخص المتصف بالعلم يكون (چلبي).

١٦ ـ تفسيرُ سورةِ الفَجر: أولها: (﴿وَٱلْفَجْرِ﴾: أقسَمَ بالصُّبحِ أو فَلقهِ...)، وهي منقولةٌ بحروفها عن القاضي البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره «أنوار التنزيل»، وليس للعلامة ابن كمال فيها شيءٌ.

وقفتُ لها على نسخة واحدة في المكتبة السُّليمانية.

١٧ ـ تفسيرُ آيةِ سورةِ النُّور ـ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: أولها: (الحمدُ للهِ الذي يعلم بعلم الإلهية والعرفان وتعّين الموجودات)، وآخرها: (ومنه عقول الأنبياء والأولياء وعقول الملائكة والأصفياء صلوات الله على نبينا وعليهم أجمعين).

وهي رسالةٌ ذات لغةٍ مختلفة كليًا، متفردةٌ في أسلوبها ولغتها ومَضمونها، ذاتُ اصطلاحات ورموز، مشحونةٌ بما يكثُر دورانُه على ألسنةِ أهل التصوُّف من الأحاديث، بعيدةٌ جداً عن منهج المؤلف وأسلوبِه.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (قيليج علي باشا).

١٨ ـ تفسير آية الكُرسي، رسالةٌ في تسميةِ آية الكُرسي: بدأها بحمد الله والصلاة على رسوله، ثم قال: قال صاحب «جواهر القرآن»: فصل في آية الكرسي...)، والرسالة بحروفها منقولةٌ عن الإمام الغزالي في كتابه: «جواهر القرآن» المطبوع.

وقفتُ لها على نسختين خطيتين هما: (فاضل أحمد باشا)، و(لا له لي).

١٩ ـ رسالةٌ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: أولها: (قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ بحسن الصورة والمزاج الأعدل....)، وهي منقولةٌ بحروفها عن تفسير الإمام البيضاوي «أنوار التنزيل».

وقفتُ لها على نُسخةٍ خطية واحدة في مكتبة (نور عثمانية).

٢٠ ـ رسالةٌ في علمِ القراءاتِ: أولها: (اعلم ـ رحمك الله ـ أن أعز الأصحاب ابن قطب الأولياء ابن محمد العميري متع الله بطول بقائه سأل مني عن أحكام (يرملون) عند علامات التنوين والنون الساكنة وتفخيم الراء وترقيقها وتغليظ اسم الله تعالى وترقيقه وحكم حروف نويت والإدغام وموانعه، فكتبته تسعة فصول وسميته: فصاحة لسان القارئ).

لم يتبين لي مَن هو صاحب هذه الرسالة، ويبعُدُ جداً أن تكون للعلامة ابن كمال رحمه الله.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (حكيم أوغلو).

٢١ ـ تلخيصُ البيانِ في علاماتِ مَهديِّ آخِرِ الزَّمانِ: أولها: (الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصَحبه أجمَعينَ، أمّا بعدُ، فهذه نُبذةٌ مِن عَلاماتِ المَهديِّ، نحوُ سَبعينَ فصَاعِدًا، مَحذُوفةُ الأسانيدِ، مَطويّةُ البَسطِ...).

نسبها إلى العلامة ابن كمال: البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ١٤١)، وأوردها في موضع آخر (١/ ٧٤٦) في سياق مصنَّفات المتَّقي الهندي، وكذا في «إيضاح المكنون» (٣/ ٣١٨)

والمتقي الهندي له كتاب: «البرهان في علاماتِ مَهديِّ آخِرِ الزَّمانِ»، وهو مختلِفٌ عنه في سياقاته، غيرَ أنَّ بين المقدِّمتين تقاربًا بيِّنًا، فيَحتمِل أن يكون قد صنَّفه ثم اختصره في «التلخيص»، وقد ذكره بروكلمان له (٢/ ٣٨٤)، والذيل (٢/ ٥١٨)، ونسبه لابن حجر في الذيل (٢/ ٥٢٩) رقم (٤٥)، وهو خطأ.

وقفتُ لها على نسخ كثيرة منها: (عاطف أفندي)، و(محمد عاصم بك)، و(أحمد باشا)، وفي مكتبة جامعة القاهرة نُسبت إلى المتقي الهندي، وفي مكتبة الحرم المكي منسوبة إلى حنيف الدين عبد الرحمن المرشدي (ت: ١٠٦٧هـ)

٢٢ ـ **رسالةٌ في بيانِ الرُّوح والجسد**: أولها: (الحمد لله الذي أبدع فطرة روضاً من عالم الجبروت وخصها بفضائل.....)

أسلوب كتابة هذه الرسالة مختلف عن أسلوب العلامة ابن كمال، وفي آخر الرسالة قوله: (فكانوا مختارين ظاهراً مجبورين باطناً) مخالفٌ لما اعتمدَه ابنُ كمال باشا في رسالة (الجبر والقدر) التي عُنينا بنشرها، وموافقٌ لما بالغَ في ردِّه.

وقفتُ لها على نسختين خطيتين في مكتبة (عاشر أفندي)، و(الفاتح) في السليمانية.

٢٣ ـ **حاشيةٌ على أوائل تَجريدِ العقائد**: أولها: (أما بعد تجريد الكلام بالحمد للواجد... فهذه حواشٍ على أوائل تجريد المحقق وحواشيه للسيد المدقق المستغني كل منهما عن التلقيب والتوصيف استغناء الشمس عن المدح والتعريف علَّقتها أثناء الاشتغال بتدريسه باقتراح بعض الأحبة....)

الأسلوب والتعبير مغاير لأسلوب العلامة ابن كمال باشا وتعبيره، ويترجح أنها لأحمد بن موسى الخيالي، فإن صاحب الحاشية المنسوخة أهداها في مقدمتها للوزير وعظَّمه جداً، وهذا لم يُعهد من العلامة ابن كمال باشا، وهو معهود من الخيالي، فقد فعل مثل ذلك في حاشيته المشهورة على العقائد النسفية، وهي مطبوعة.

وقفتُ لها على نسخةٍ خطية واحدة في مكتبة (شهيد علي باشا).

٢٤ ـ رسالة في الاختلاف بين الماتُريديَّة والأشاعرة: أولها: (اعلم أن المسائل المختلف فيها بيننا وبين الأشعرية إحدى عشر مسألة....)، وهي عبارة عن ورقة واحدة.

لم أقف على نسبتها لابن كمال عند أحد من المتقدمين، إنَّما نسبها إليه بروكلمان، ولم أجد فيها ما يقوِّي نسبتَها إلى العلامة ابن كمال أسلوباً ومنهجاً، ولم نعهد له في رسائله المقارنة بين الماتريدية والأشاعرة فيما ذهبوا إليه هكذا، والله أعلم.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (لا له لي).

٢٥ ـ رسالةٌ في الجنَّة والنَّار: أولها: (قال ابن عباس رضي الله عنه: إذا صار أهلُ الجنة في الجنة وأهل النَّار في النَّار....).

هي عبارةٌ عن ذكر بضعة أحاديث وآثار لم يُذكر شيءٌ من التعليق عليها البتَّة.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (برتو باشا).

٢٦ ـ حاشيةٌ على دِيباجةِ شرحِ الشَّمسيَّة للتفتازانيّ: أولها: (الحمدُ لله العَليِّ الفيّاض، المُنزَّهِ أفعالُه عنِ العِلَلِ والأغراض، مُبدِعِ البَدائعِ بحِكمتِهِ الكامِلة.....).

ليست للعلامة ابن كمال، فبمراجعة بعض النسخ الخطية في السليمانية مثل مكتبة جار الله وغيرها نجد بعضها مؤرَّخاً نسخُه سنةَ (٨٤٢هـ) وبعضها سنةَ (٨٥٤هـ) منسوبةً إلى خضر شاه بن عبد اللطيف المنتشوي، وبعضها منسوبٌ إلى ولي الدين القرماني؛ أي قبل مولد العلامة ابن كمال باشا.

أما ما ذكره الدكتور سيد باغجوان في كتابه «ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية» من أن لابن الكمال حاشية على شرح طوالع الأنوار، وقد أحال فيها على حاشيته على شرح الشمسية، وذكر رقم الورقة التي فيها هذه الإحالة، فبمراجعة الكتاب المذكور، نجد الإحالة موجودة في ذلك الموضع فعلاً، إلا أنَّ نسبة هذا الكتاب ـ أي حاشية على شرح طوالع الأنوار ـ إلى ابن الكمال خطأ أصلاً، ففي مقدمته يهدي المصنف كتابه إلى فرهاد باشا، وقد توفي سنة (١٠٠٤هـ)، فلا يكون مصنفه ابن كمال المتوفى سنة (٩٤٠هـ).

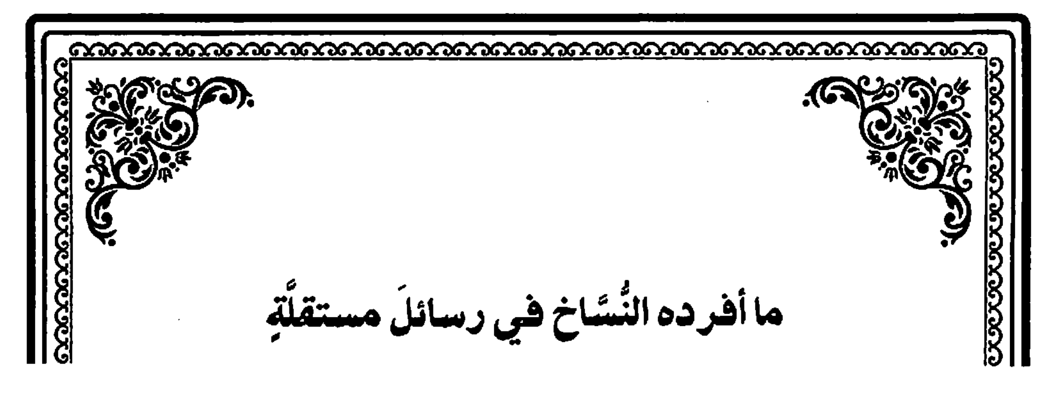
وقفتُ لهذه الحاشية منسوبةً إلى العلامة ابن كمال على نسخة خطية واحدة في مكتبة (محمد عاصم بيك).

٢٧ ـ رسالةُ العناصر: أولها: (وبعد، فهذه رسالةٌ في بيان العناصرِ التي أوجد الله تعالى منه الإنسان...).

هي عبارةٌ عن الباب الثالث من كتاب «تفصيل النَّشأتين وتحصيل السَّعادتين» للراغب الأصفهاني، نُقلت عنه بالحرف، مع وجود أسقاط عديدة.

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (علي باشا).

* * *



ما أفرده النُّسَّاخ في رسائلَ مستقلَّةٍ

١ ـ رسالةٌ في طبقاتِ الفُقهاءِ، أو طبقاتِ المُجتهدين: أولها: (اعلم أنَّ الفقهاء على سبع طبقات....)، هي قطعةٌ من رسالته الأخرى: (دخول ولد البنت في الموقوف على الأولاد)[1]. وقفتُ لها على نسخ كثيرة مفردة في مكتبات (عاطف أفندي) و(راغب باشا)، وغيرهما.

٢ ـ حاشية على باب خيار الرؤية، أو خيار الرؤية: أولها: (باب خيار الرؤية: اعلم أن هذا الخيار على ما يأتي التصريح به من قبل المصنف...)، هي جزء من حاشيته الكبيرة على «الهداية» للمرغيناني.

وقفتُ لها على نسخة في (بغدادي وهبي)، و(الحميدية).

٣ ـ رسالة في كتاب الرضاع: أولها: (كتاب الرضاع: قليل الرضاع وكثيره سواء...)، وهي قطعة من «شرح الهداية للمرغيناني» للعلامة ابن كمال. وقفتُ لها على نسخة في مكتبة (بغدادي وهبي)، و(نور عثمانية).

٤ ـ تفسيرُ سورةِ البَسملة: أولها: (قال الفقيه ابو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي....). وهو قطعة من تفسيره الكبير[2].

---

(١) وهي منشورة في هذا المجموع، في المجلد الرابع منه، الرسالة رقم ().

(٢) للعلامة ابن كمال باشا رحمه الله تفسير كبير وقفت له على نسخ كثيرة، يقوم بتحقيقه على عدة

وقفتُ لها على نُسخة في مكتبة (خالد أفندي)، و(نور عثمانية).

٥ ـ تفسير سورة الفاتحة: أولها: (سورة: عبارة عن طائفة من القرآن مترجمة...)، وهو قطعةٌ مأخوذةٌ من أول تفسيره الكبير أيضاً. وقفتُ لها على نسخة خطية في مكتبة (نور عثمانية)، و(لا له لي).

٦ ـ رسالة في تحقيق قوله: (إذا تحيَّرتم في الأمور فاستعينوا من أهل القبور): وهي منقولة من رسالته الأربعينيات بتمامها، وقد عنينا بنشر أربعينيات العلامة ابن كمال كاملةً في هذا المجموع بحمد الله. وقفتُ لها على نسخ في (عاطف أفندي) و(بغدادي وهبي).

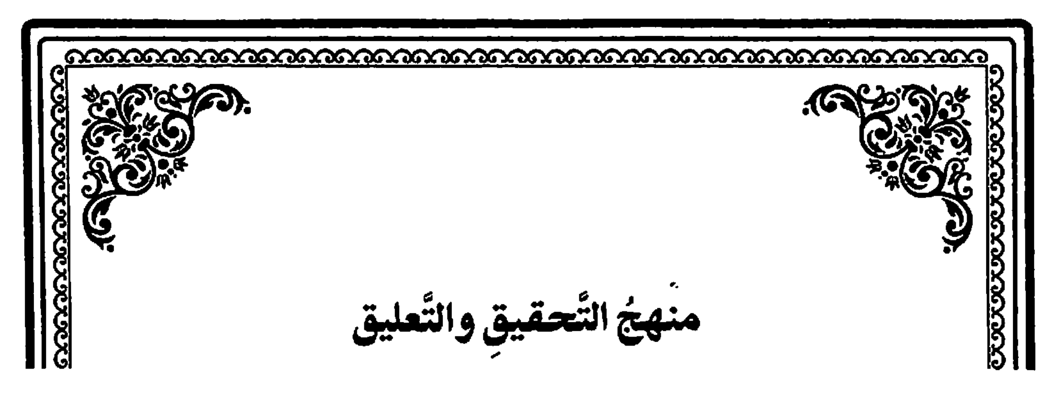
٧ ـ رسالة في تقديمِ الشَّرطِ على المَشروط: أولها: (الشرط إنما يصح تقديمه على المشروط إذا كان منفصلاً عن الأداء...)، وفيها: (كذا ذكره ابن الكمال في شرحه عليه)، وفيها: (كذا يستفاد من شرح ابن الكمال على الهداية من الحج).

وهي عبارةٌ عن فائدة كتبها أحد النُّسَّاخ منقولةٌ عن كتاب المؤلف ابن كمال باشا في «شرحه على الهداية للمرغيناني».

وقفتُ لها على نسخة خطية واحدة في مكتبة (الحرم المكي).

* * *

نسخ خطية الأخ الأستاذ ماهر حبوش، ولعله يبصر النور قريباً بإذن الله، ولعله يأتي مطبوعاً في عشر مجلدات.



منهجُ التَّحقيقِ والتَّعليق

١ ـ قُمْنا بنسخِ الأصولِ الخطِّيَّةِ بالاعْتِمادِ على مَجاميعِ النُّسخِ الخطِّيَّةِ الأمَّهاتِ التي جَمَعَتْ أكثرَ رسائلِ العلَّامةِ ابنِ كمالِ باشا، وأكثرُها كانَ في مَكتباتِ: أياصُوفيا وبَغدادي وَهبي وعاطِف أَفندي وأَسعد أَفندي وحَكيم أُوغلو وغيرِها من المكتباتِ المجْموعةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّة باسطنبول، وكذا مَكتبة جامعةِ اسطَنبول، وذلك بحسَبِ رسمِ وقواعِدِ الإملاءِ الحديثة.

٢ ـ قابَلْنا أكثرَ الرَّسائلِ التي بلَغتْ (١١٤) رسالةً على نُسختَينِ خطِّيتينِ أو أكثرَ أحياناً، وقلَّ منها جدًّا الذي لم نَجِدْ له سوى نسخةٍ واحدةٍ، وأَثْبتْنا الفروقَ الضَّروريَّةَ بين تلك النُّسخ، وأَهْمَلنا ما لا فائدةَ في ذكرِه ممَّا يَقعُ فيه النُّسَّاخُ عادةً مِن التَّصحيف أو التحريف، ونحو ذلك.

٣ ـ ضبَطْنا نصوصَ الرَّسائلِ ضبطاً متوسِّطاً بحيثُ يُزيلُ اللَّبْسَ والغموضَ عنها، وعُنينا بضبطِ النُّصوصِ النبويَّةِ والآثارِ والأشعارِ وأسماءِ الرُّواةِ والأماكنِ ضبطاً شِبْهَ كاملٍ.

٤ ـ أَدْخَلْنا علاماتِ التَّرقيمِ المعتادةِ على النَّص، ووَضَعْنا الأحاديثَ النَّبويَّةَ المرفوعةَ وأسماءَ الكتبِ والمصنَّفاتِ بينَ قوسي تَنصيصٍ لتمييزِها، وعُنينا بتفقيرِ الكلامِ وتفصيلِه.

٥ ـ عَزَوْنا الآياتِ القرآنيَّةَ الكريمةَ إلى مواضعِها مِن الكتابِ العزيزِ بذِكْرِ اسمِ السُّورةِ ورقمِ الآيةِ، وأثبتْنا العَزْوَ بين معكوفتينِ في صُلْبِ الكتاب.

٦ ـ خرَّجنا الأحاديثَ النبويَّةَ الشَّريفةَ والآثارَ بذكرِ اسمِ المصدرِ ورقمِ الحديثِ أو الجزءِ والصَّفحةِ الوارِدِ فيها، مع ذِكْرِ اسمِ الصَّحابيِّ إنْ لم يَذْكُرْه المؤلِّفُ، والتَّنبيهِ على صاحبِ اللَّفظِ، ومُراعاةِ ذِكْرِ الحكمِ غالباً على الحديثِ صحَّةً وضَعْفاً بالاعْتِمادِ على كلامِ المتقدِّمينَ من أهلِ العلمِ بالحديثِ. وذلك كلُّه وفقَ أصولِ العزوِ المشتهِرةِ عندَ أهلِ العلمِ من تقديمِ الصِّحاحِ والسُّننِ والمسانيدِ.

٧ ـ عُنِيْنا بتوثيقِ الآثارِ الواردةِ عن الصَّحابةِ والتَّابعين والسَّلَفِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعِينَ.

٨ ـ التَّعريفُ بالأعلامِ والرُّواةِ غيرِ المشهورينَ مِن الكتبِ المعتبَرةِ. وكذا عرَّفْنا بالكتبِ والمصنَّفاتِ الغريبةِ أو غيرِ المشهورةِ.

٩ ـ خرَّجْنا الأبياتَ الشِّعريَّةَ والأرجازَ التي اسْتَشْهَدَ بها المؤلِّفُ مِن مصادرِها، بالعَزْوِ إلى الدِّيوانِ إنْ وُجِدَ، وإلَّا عَزَوْنا إلى كتبِ العربيَّةِ ومصادرِها التي عُنِيَتْ بذلك.

١٠ ـ وثَّقْنا النُّصوصَ التي ذَكَرها المؤلِّفُ من مصادرِها وأصولِها التي نَقَلَ عنها، وقابَلْناها عليها، وذَكَرْنا الفروقَ الضَّروريَّةَ بينها.

١١ ـ علَّقْنا على النُّصوصِ وذَكَرْنا جملةً كثيرةً من التَّعاليقِ العلميَّةِ التي رأينا ضرورتَها، وتَجنَّبْنا فيها الحطَّ أو التَّنَقُّصَ مِن قَدْرِ المؤلِّفِ أو غيرِه من العلماءِ، وراعَيْنا فيها حُرمةَ العلماءِ ومكانَتَهم على اختلافِ مشارِبهم ومَذاهِبهم.

١٢ ـ قدَّمنا لكلِّ رسالةٍ بمقدِّمةٍ موجَزةٍ تَضمَّنت التَّعريفَ بفَحْوى الرِّسالةِ ومميِّزاتها وقيمتِها، مع ذكرِ بعضِ المآخِذِ عليها إنْ وُجدتْ.

١٣ ـ أَثبَتْنا صورَ المخطوطاتِ التي اعْتَمَدْناها في بدايةِ كلِّ رسالةٍ بعدَ صفحةِ العنوانِ، مع ذِكْرِ رموزِ كلِّ نُسخةٍ من النُّسخِ الخطِّيَّةِ المعتمَدة.

١٤ ـ قدَّمْنا لهذا المجموعِ بمقدِّمةٍ عامَّةٍ تَضمَّنتْ ترجمةَ العلَّامةِ ابن كمال باشا رحمه الله تعالى، مع عَرْضٍ لمحتوَى رسائلِهِ المجموعةِ في هذه المجلَّداتِ، وإيضاحِ معالمِ منهجِهِ الذي سارَ عليه في تصنيفِها.

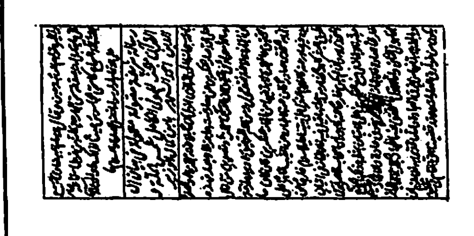
١٥ ـ صَنَعْنا فهارسَ علميَّةً جَعلناها في مُجلَّدٍ مُستقلٍّ وهو المجلَّدُ الثَّامنُ والأخيرُ ضمنَ هذا المجْموعِ، وقد تضمَّن:

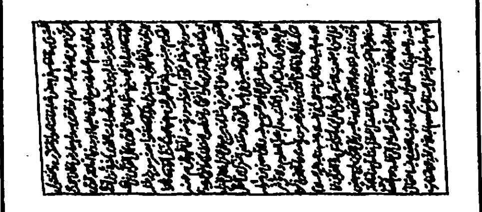
- فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبويَّة الشريفة.
- فهرس الآثار والأقوال.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام والرُّواة.
- فهرس الكتب والمصنَّفات الواردة عند المؤلِّف.
- فهرس المصادر والمراجع المعتمَدة في التَّحقيق.
- فهرس الرسائل والموضوعات.

والحمدُ للهِ الذي تتمُّ بنعمتهِ الصَّالحاتُ

* * *

مكتبة أيا صوفيا (أ)



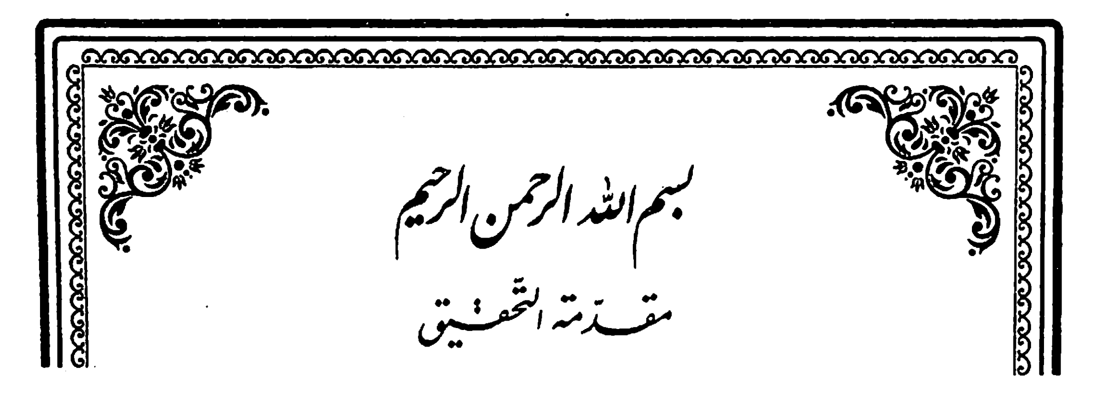


مكتبة بغدادي وهبي (ب)

الدعوى معتبرة في طريقة معرفة صدق مدعي النبوة في
هذا المعجزة كما توهم بعض الناظرين في هذا المقام الخطير بينا
هنا الوصول إلى المرام فاعترض على ذلك الكلام بأنه
يخرج الإرهاص والمعجز الكاذب.
وهذا عند المعرف من المعجز [illegible] قوله
مع الفرق [illegible]
[illegible]

هذه الرسالة المعمولة في تحقيق إعجاز القرآن
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي أنزل كلاما بلاغته معجزة، والصلوة على
محمد صار المنكرين عن معارضته عاجزة. وبعد فهذه
رسالة معمولة في تحقيق أن القرآن معجز وتصديق من
قال إن إعجازه ببلاغته فنقول ومن الله التوفيق

مكتبة جامعة اسطنبول (ج)



مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الخَلْقِ أَجْمَعين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهِرين.

وبعدُ:

فإنَّ القرآنَ الكريمَ هو كتابُ اللهِ الذي أَنْزلهُ على خاتَمِ المرسَلين، ليكونَ المنهجَ القويمَ والصِّراطَ المستقيمَ للبشريَّةِ جمعاءَ إلى يومِ الدِّين، وجَعَله سبحانهُ المعجزةَ العُظْمَى والآيةَ الكُبرى المستمرَّةَ إلى آخِرِ الدَّهرِ، آتياً مِن أساليبِ البَلاغةِ بالعَجَبِ العُجَاب، راقياً مِن ذُرَى الفصاحةِ مَرْقًى لا يُجاب.

وإذا كان كلُّ نبيٍّ قد أُعْطِيَ مُعجزةً خاصَّةً به تَحدَّى بها قومَه لم يُؤْتَها بعينِها من المرسَلينَ غيرُه، وكانت كلُّ واحدةٍ من تلكَ المعجزاتِ مناسِبةً لحالِ القومِ الذينَ بُعِثَ فيهم النبيُّ ومِن جنسِ ما بَرَعوا به، كما أُوتيَ موسى عليه السَّلامُ العصَا بما فيها من الآياتِ، وكان السِّحرُ فاشياً في قومِ فرعونَ، وأُوتيَ عيسى عليه السَّلامُ إحياءَ الموتَى وقد بَرَعَ قومُه بالطِّبِّ، كذلك فإنَّ العربَ الذينَ بُعِثَ فيهمُ النَّبيُّ ﷺ كانوا قد بَلَغوا مِن الفَصاحةِ والبلاغةِ وأفانينِ الكلامِ الغايةَ التي ظنُّوا أنْ ليس بعدَها غاية، فجاءَهم النبيُّ عليه السَّلامُ بهذا القرآنِ الذي تحدَّاهم في أعظمِ شيءٍ بَرَعوا به، فتحدَّاهم أوَّلاً أنْ يأتوا بمثْلِهِ فقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور: ٣٤]، فلمَّا عَجَزوا تحدَّاهم بعشرِ سورٍ

فقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ثُمَّ لـمَّا ظَهرَ عَجزُهمْ تحدَّاهم بمقدارِ سورةٍ فقال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

لكنَّ هذا التحدِّيَ ليس مختصًا بالقومِ الذين بُعثَ فيهم النبيُّ ﷺ وإنَّما هو مستمرٌّ إلى قيامِ السَّاعة، لا بل إنَّه ليس مُقتصِراً على الإنسِ وإنَّما يشملُ الجنَّ أيضاً، حيث أَعْجزَ اللهُ سبحانه الجميعَ بقولِهِ: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وهذهِ رسالةٌ لطيفةٌ في بيانِ أَوجُهِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ، وعَرْضِ أقوالِ العلماءِ في هذه المسألةِ، وذكرِ اختِلافِهم في سببِ هذا الإعجازِ الذي أَوْدعَهُ الله في هذا الكتابِ، وجَعَلهُ بذلك المعجزةَ العُظْمَى التي أُوْتِيَها نبيُّنا الكريمُ ﷺ.

ولـم يَـرِدْ لهـا عنـوانٌ محـدَّدٌ فـي النُّسـخِ الخطيـة، بـل وَرَدَ فـي إحداهـا عنوانٌ تَوصيفيٌّ بلفظ: «رِسـالةٌ شَـريفةٌ مَقبُولـةٌ مَعمُولةٌ في بَيـانِ أنَّ القُرآنَ مُعجـزٌ»، وجاء في أُخـرى: «هذه الرِّسـالةُ معمولةٌ فـي تحقيقِ إعجـازِ القرآنِ»، بينَمـا لم يُذْكرْ فـي الثَّالثةِ شـيءٌ يتعلَّقُ بالعُنوان.

وأمَّا موضوعُها فقد بَيَّنَه المؤلِّفُ في مُفْتَتَحِها بأَوْجَزِ بيانٍ وأَوْضحِهِ، حيث قال: (فهذهِ رِسالةٌ مَعمُولةٌ في تَحقِيقِ أنَّ القُرآنَ مُعجزٌ، وتَصديقِ مَن قالَ: إنَّ إعجَازَهُ ببَلاغَتِهِ) فالعبارةُ الأُولى فيها بيانُ موضوعِ الرِّسالةِ، والثانيةُ بَيَّنَ فيها المؤلِّفُ اختيارَه في هذهِ المسألةِ التي قيلَ فيها أقوالٌ كثيرةٌ ذكرَها المؤلِّفُ وناقَشَها جميعاً، مُبيِّنا ما لكلٍّ منها وما عليهِ، وما قالهُ العلماءُ في ردِّ بَعْضِها، مع التَّوسُّعِ في ذلك أحياناً، كنقلهِ عن التفتازانيِّ ما قيل في ردِّ القولِ بالصَّرفةِ.

كما بيَّن اختيارَه في مسألةٍ أُخرى اخْتَلَفَ فيها المفسِّرون مختاراً الرَّاجحَ منها، وهو ما قيلَ في عَوْدِ الضَّميرِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] من أنَّ حقَّ الضَّميرِ في ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ أن يَرجعَ إلى المُنزَلِ لا إلى المُنزَلِ عَليهِ، حيثُ قال بالثَّاني بعضُ العلماءِ، وقد ذَكَر البيضاويُّ الوجهينِ فقال: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفةُ (سورة)؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ مِن مِثْلِهِ، والضَّميرُ لـ (ما نزلنا)؛ أي: بسورةٍ مماثلةٍ للقرآنِ العظيمِ في البلاغةِ وحُسْنِ النَّظْمِ، أو لـ (عَبْدِنا)؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ ممَّن هو على حالِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مِن كونِهِ بشراً أُمِّيّاً لم يَقرأ الكتبَ ولم يَتعلَّمِ العلوم[1].

وتَتميَّزُ هذه الرسالةُ بكثرةِ التَّعقُّباتِ على أئمَّةٍ كبارٍ مشهودٍ لهم بالتقدُّمِ في العلمِ والفضلِ، كالسَّكَّاكيِّ والبيضاويِّ والتَّفْتازانيِّ والإيجيِّ والسيِّدِ الجُرْجانيِّ وغيرِهم، ما يدلُّ على سعةِ علمِ المؤلِّفِ وقوَّةِ تحريرِه:

فمِن ذلك قولُه متعقِّباً للبيضاويِّ: (وأمَّا الَّذي ذَكرهُ الإمَامُ البَيضاوِيُّ مِن أنَّهُ مُعجزٌ في نَفسهِ لا بالنِّسبةِ إلَيهِ عَليهِ السَّلامُ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨] = فلا وَجهَ لهُ...).

وقولُه في تخطئةِ التَّفتازانيِّ: (وبهذا التَّفصِيلِ تَبيَّنَ أنَّ الفاضِلَ التَّفتازانيَّ لم يصِبْ في زَعمِه توقُّفَ ثُبوتِ الإعجازِ القُرآنيِّ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ المَذكُورةِ كما هُو الظَّاهرُ مِن مَساقِ كَلامهِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ...).

وقال أيضاً في تخطئتِهِ: (ومِن هُنا اتَّضحَ عَدمُ إصابةِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ في تَقريرِ الكَلامِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ...).

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٥٧).

ونَسَبَ كلاماً للإيجيِّ إلى القصورِ فقال: (وتبيَّنَ أيضاً ما في قَولِ صَاحبِ «المواقِفِ»: وأمَّا أنَّهُ حِينئذٍ ـ أي: حِينَ إذ تحدَّى بهِ ولم يُعارَضْ ـ يَكونُ مُعجِزاً، فقدْ مرَّ؛ أي: فيما سَلفَ مِن بَيانِ حَقيقةِ المُعجِزةِ وشَرائطِها = مِن القُصورِ...).

ونَقل عن السَّكَّاكيِّ قولَه: (إنَّ البَلاغةَ تَتزايدُ إلى أنْ تَبلغَ حدَّ الإعجازِ، وهُو الطَّرفُ الأعلَى، وما يَقربُ عنهُ).

ثم تعقَّبهُ بقوله: (لمْ يُصبْ في إثبَاتِهِ المُنتهَى لمَراتبِ البَلاغةِ؛ لِـمَا عَرفْتَ أنهُ ما مِن مَرتبةٍ في البَلاغةِ إلَّا ويُمكنُ أن يُوجدَ فَوقَها مَرتبةٌ أُخرى).

وله كلامٌ طويلٌ أيضاً في هذه المسألةِ في التعقُّبِ على السيدِ الجُرجانيِّ.

وآخَرُ على التَّفتازانيِّ، وقد استهلَّ ردَّه عليه بعد نقلهِ لكلامهِ بقولهِ: (ولقد أخطأَ في السُّؤالِ، وما أصابَ في الجَوابِ).

ولعلَّ كثرةَ التَّعقُّباتِ هذه تفسِّرُ قلَّةَ المراجعِ التي نَقَلَ عنها المؤلِّفُ في هذهِ الرسالةِ، فلربَّما أرادَها أنْ تكونَ مناقشةً لأقوالِ أئمَّةِ هذا الشَّأنِ المتعلِّقِ بموضوعِها، لا مجرَّدَ سَرْدِ الأقوالِ وعَرْضِ المعلوماتِ، فأراد أن يَبحَثَ ويناقشَ، ويُصحِّحَ ويَعترِضَ، ويَتعقَّبَ ويُراجِع.

ومِن المراجعِ التي نَقَلَ عنها في هذهِ الغايةِ: «دلائل الإعجاز» لعبدِ القاهرِ الجُرْجانيِّ، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكيِّ، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي، و«المواقف» للعضد، و«شرحه» للجرجاني، و«شرح المقاصد» للتفتازاني، وغيرها.

وقد تميَّزتْ هذه الرِّسالةُ أيضاً بوضوحِ العبارةِ، وقوَّةِ التَّحريرِ وحُسنِ الإشارة، كما يُلاحَظُ فيها بعضُ الجملِ الطَّويلةِ، على أسلوبِ المتأخِّرينَ الذينَ

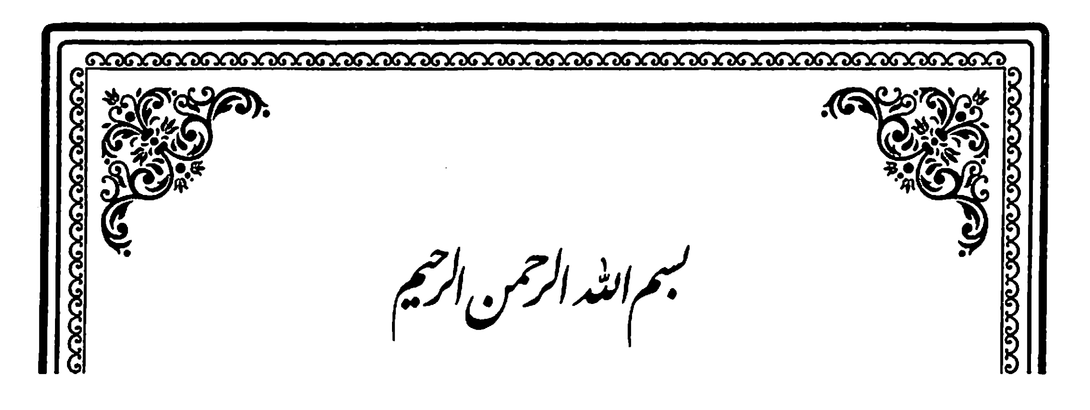
يؤخِّـرونَ عَجُـزَ الكلامِ عن صَـدْرِه بمراحـلَ، كأنْ يُذكَرَ المبتدأُ مثلاً ثـم يتأخَّرَ الخبرُ إلـى ما بعدَ جملٍ عديدةٍ، فاسـتَعْمَلْنا على سـبيلِ التَّيسـيرِ الإشـارةَ: (=) لبيـانِ نهايةِ الكلامِ وتوضيـحِ جَوابِهِ.

وقـد اعْتَمَدْنـا فـي تحقيقِ هذه الرِّسـالةِ علـى ثلاثِ نسخٍ خطيَّةٍ، فأوَّلُها نسـخةُ جامعـة اسـطنبول ورَمزْنـا لهـا بالرَّمـز: (ج)، ثم نسـخةُ أيا صوفيـا ورَمْزُهـا: (أ)، ثم بغـدادي وَهْبـي ورمزُها: (ب).

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

المحقق

* * *



الحَمدُ للهِ الَّذِي أنزَلَ كَلاماً بَلاغتُهُ مُعجِزة، والصَّلاةُ عَلى مُحمَّدٍ صَارَ المُنكِرونَ عَن مُعارضَتهِ عَاجزة، وبَعدُ:

فهذهِ رِسالةٌ مَعمُولةٌ في تَحقِيقِ أنَّ القُرآنَ مُعجزٌ، وتَصديقِ مَن قالَ: إنَّ إعجَازهُ ببَلاغَتهِ، فنَقولُ ومِن اللهِ التَّوفيقُ، وبَيدهِ أزمَّةُ التَّحقيق:

المُعجزةُ لا بدَّ فيها مِن إعجَازِ المُنكِرِ[1]؛ فإنْ كانَ ما أتَى بهِ المُتحدِّي: صَادِراً كانَ عنهُ كإخبَارهِ عَن الغَيبِ، أو ظَاهراً عَلى يَدهِ غَيرَ صَادرٍ عَنهُ كالكَلامِ المُنزَّلِ عَلى نَبيِّنا عَليهِ السَّلامُ، خَارِجاً[2] عَن طَوقِ البَشرِ ـ كما هُو المُختارُ مِن جُملةِ ما قِيلَ فيهِ ـ فالإعجَازُ في إتيانِ المُتحدَّى بهِ.

وإنْ لم يَكنْ خَارِجاً عنهُ، كما هُو رأيُ أصحَابِ الصَّرفة في حقِّهِ، فالإعجَازُ في مَنعِ المُنكِرينَ عنِ الإتيانِ بمِثلهِ، وذَلكَ المَنعُ خَارقٌ للعَادةِ، فالإعجَازُ لا يَخلُو عَن خَرقِ عَادةٍ.

---

(١) في (ب): «المنكرين».

(٢) قوله: (خارجاً) خبر (كان) في قوله: (فإن كان ما أتى...)، أما قوله: (صادراً) وما عطف عليه من قوله: (ظاهراً) فهو حال.

والإعجازُ حَقيقةً إنَّما هُو في الثَّاني، وأمَّا الأوَّلُ فالمُتحقِّقُ فيهِ إظْهارُ العَجزِ[١]، لا الإعجَازُ.

وبالجُملةِ: فالمُعجزةُ لا بدَّ فيها مِن خَرقِ العادَةِ، وأمَّا ما تُحدِّيَ به[٢] فلا يَلزمُ أنْ يَكونَ مِن خَوارقِ العَاداتِ، وقَد قَضينا حقَّ المَقامِ في تَحقيقِ هَذا الكَلامِ في بَعضِ تَعليقاتِنا[٣].

وإذا تقرَّر هَذا فنَقولُ: إنَّ القُرآنَ مُعجزٌ؛ لأنَّهُ عَليهِ السَّلامُ قد تحدَّى بهِ ولمْ يُعارَضْ، فكانَ مُعجِزاً سَواءٌ كانَ عَدمُ المُعارَضةِ معَ القُدرةِ عَليها أو بدُونها.

أمَّا أنَّهُ تَحدَّى بهِ: فقدْ تَواترَ بحَيثُ لمْ يبقَ فيهِ شُبهةٌ، وآياتُ التَّحدِّي كَثيرةٌ؛ نَزلَ أوَّلاً قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾ [الطور: ٣٤]، فكانَ التحدِّي بكلِّ القُرآنِ في ذَلكَ الزَّمانِ، فلمَّا ظَهرَ عَجزُهمْ عَنهُ نَزلَ قَولُهُ تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، فتَحدَّاهمْ بعَشرِ سُورٍ، ثُمَّ لمَّا ظَهرَ عَجزُهمْ عنها أيضاً نَزلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، فتحدَّاهمْ بمِقدارِ سُورةٍ منهُ[٤]، فلمَّا ظَهرَ عَجزُهمْ عَنهُ أيضاً لزِمتْهمُ الحجَّةُ لُزوماً واضِحاً، وانقطعُوا انقِطاعاً[٥] فاضِحاً.

وبهذا التَّفصِيلِ تَبيَّنَ أنَّ حقَّ الضَّميرِ في ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ أن يَرجعَ إلى المُنزَلِ لا إلى المُنزَلِ عَليهِ؛ لِمَا فيهِ مِن التَّضييقِ في بابِ التَّحدِّي، ومُقتضَى التَّنزُّلِ مِن الكلِّ إلى

---

(١) في (ب) و(ج): «المعجز».

(٢) «به» ليست في (أ).

(٣) لعله يقصد رسالته التي عملها في «تحقيق المعجزة»، وقد قمنا بنشرها ضمن هذا المجموع.

(٤) «منه» ليست في (أ).

(٥) في (أ): «وانعطفوا انعطافاً».

العَشرِ، ومنَ العَشرِ إلى الواحدِ، التَّوسيعُ[١] فيهِ، ولأنَّ[٢] مَعنَى ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: ممَّن علَى حَالِهِ، مِن كَونهِ أُمياً لَمْ يَقرأ الكُتبَ، ولَمْ يَتعلَّمِ العُلومَ، ولا تأثِيرَ لِتلكَ الحالِ إذا كانَ التَّحدِّي بمِقدارِ أقصَرِ سُورةٍ منهُ.

وأمَّا الَّذِي ذَكرهُ الإمَامُ البَيضاوِيُّ مِن أَنَّهُ مُعجزٌ في نَفسِهِ لا بالنِّسبةِ إلَيهِ عَليهِ السَّلامُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٨][٣]، فلا وَجهَ لهُ؛ لأنَّ التَّحدِّي هُنا لَيسَ بكلِّ القُرآنِ بل ببَعضٍ[٤] منهُ، فلا يَتمُّ التَّقريبُ، إذ[٥] لا يَنطبقُ[٦] التَّعليلُ المُعلَّلَ، فتأمَّلْ.

وأمَّا أنَّهُ لم يُعارَضْ: فلأنَّهُ لو عُورضَ لشَاعَ؛ لتَوفُّرِ الدَّواعِي إلى نَقلِهِ، وعَدمِ الصَّارفِ عَنهُ، والعِلمُ بذَلكَ قَطعيٌّ كسَائرِ العَاديَّاتِ لا يَقدحُ فيهِ احتِمالُ أَنَّهمْ عارَضُوا ولَمْ يُنقلْ إلَينا لمانعٍ؛ كعَدمِ المُبالاةِ، وقلةِ الالتِفاتِ، والاشتِغالِ بالمُهمَّاتِ.

وأمَّا عَدمُ توقُّفِ ثُبوتِ الإعجَازِ بعدَ تَمامِ المُقدِّمتينِ المَذكُورَتينِ عَلى مُقدِّمةٍ أُخرى، وهِي أنْ يَكونَ عَدمُ مُعارَضتهِمْ لعَجزِهمْ عَنها الظَّاهرِ مِن قَولنا: (سَواءٌ كانَ عَدمُ المُعارَضةِ معَ القُدرةِ عَليها أو بدُونِها) فلِمَا ستَقفُ أنَّ الصَّرفة أحدُ وُجوهِ الإعجَازِ القُرآنيِّ، وأحدُ احتِمالَيها عَلى تَحقُّقِ القُدرةِ عَلى المُعارضةِ.

---

(١) في (ب): «التوسع».

(٢) في (ج): «ولأن من».

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٥٧). والمعنى كما قال الشهاب في حاشيته على البيضاوي المسماة «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٢/ ٣٧): لو أرجع الضمير إليه أوهم أن إعجازه لكونه من أميٍّ لم يدرس ولم يكتب ولم يتعلم من غيره علماً ومعرفة.

(٤) في (أ) و(ب): «ببعضه».

(٥) في (أ): «أو».

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «لا يطابق».

وبهذا التَّفصِيلِ تبيَّنَ أنَّ الفاضِلَ التَّفتازانيَّ لم يصِبْ في زَعمِ[1] توقُّفِ ثُبوتِ الإعجَازِ القُرآنيِّ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ المَذكُورةِ كما هُو الظَّاهرُ مِن مَساقِ كَلامهِ في هَذا المَقام، حَيثُ قالَ في «شَرحِهِ للمَقاصدِ»: أمَّا المَقامُ الأوَّلُ فهُو أنَّهُ عَليهِ السَّلامُ تحدَّى بالقُرآنِ، ودَعا إلى الإتيَانِ بسُورةٍ مِن مِثلهِ مَصاقعَ البُلغاءِ والفُصحاءِ مِن العَربِ العَرباءِ، معَ كَثرتهمْ كَثرةَ رِمالِ الدَّهناءِ وحَصى البَطحاءِ، وشُهرتهمْ بغَايةِ العصبيَّةِ والحميَّةِ الجَاهليَّةِ، وتَهالُكهمْ عَلى المُباهاةِ[2] والمُباراةِ والدِّفاعِ عنِ الأحسَابِ[3]، ورُكوبِ الشَّططِ في هَذا البَابِ، فعَجزُوا حتَّى آثرُوا المُقارعةَ عَلى المُعارَضةِ، وبذَلُوا المُهجَ والأرْواحَ دُونَ المُدافعةِ، فلَو قدَروا المُعارَضةَ لعَارضُوا، ولو عَارضُوا لنُقلِ إلَينا؛ لتوفُّرِ الدَّواعِي وعَدمِ الصَّارفِ، إلى هُنا كَلامهُ[4].

فأَوْردَ في أثناءِ إثبَاتِ إعجَازِ القُرآنِ ما يُقالُ في دَفعِ احتِمالِ أنْ يَكونَ وَجهُ إعجَازهِ عَلى ما ذَكرهُ الأُستاذُ والنظَّامُ[5] مِن أصحَابِ الصَّرفة، فخَلطَ بينَ الكَلامَينِ في المَقامَينِ.

وتبيَّنَ أيضاً ما في قَولِ صَاحبِ «المواقِفِ»: وأمَّا أنَّهُ حِينئذٍ ـ أي: حِينَ إذ تحدَّى بِهِ ولم يُعارَضْ ـ يَكونُ مُعجِزاً، فقدْ مرَّ[6]؛ أي: فيما سَلفَ مِن بَيانِ حَقيقةِ المُعجِزةِ وشَرائطِها = مِن القُصورِ؛ لِـمَا عَرفتَ أنَّ ما أسلَفهُ مِن البَيانِ لا يَفي في تَمامِ التَّقريبِ،

---

(١) في (ب) و(ج): «زعمه».

(٢) في (ب) و(ج): «المبالاة»، والمثبت من (أ)، وهو الموافق لما في «شرح المقاصد».

(٣) في (ب) و(ج): (الأحباب)، والمثبت من (أ)، وهو الموافق لما في «شرح المقاصد».

(٤) انظر: «شرح المقاصد في علم الكلام» للتفتازاني (٢/ ١٨٣).

(٥) الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والنظام أبو إسحاق.

(٦) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٧٧).

بلْ يَتبادرُ منهُ إلى الوَهمِ التَّوقُّفُ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ بناءً عَلى أنَّ مِن جُملةِ الشَّرائطِ السَّالفِ بَيانُها تَعذُّرَ المُعارَضةِ.

اعلَمْ أنَّ المُسلِمينَ بعدَ ما اتَّفقُوا عَلى أنَّ القُرآنَ الكَريمَ مُعجزٌ عَظيمٌ قدِ اختَلفُوا في وَجهِ إعجَازهِ:

فمِنهمْ مَن قالَ: إنه ما اشتَملَ عَليهِ مِن النَّظمِ الغَريبِ، والتَّرتيبِ العَجيبِ، والأُسلوبِ المُخالفِ لِـمَا استَنبطَ بُلغاءُ العَربِ مِن الأَساليبِ في مَطالعهِ ومَقاطِعهِ، ومَفاصِلهِ وفَواصِلهِ، وهَذا هُو مَذهبُ بَعضِ المُعتزلةِ.

ومِنهمْ مَن قالَ: إنَّهُ ما اشتَملَ عَليهِ مِنَ البَلاغةِ الَّتِي تَقاصرَتْ عَنها سائرُ ضُروبِ البَلاغاتِ، وهَذا هُو قولُ الجاحِظِ مِن المُعتزلةِ وعَليهِ المُحقِّقونَ مِن أهلِ العَربيَّةِ.

وهاهُنا مُقدِّمةٌ لا بدَّ مِن تَقريرِها وبَسطِ الكَلامِ فيها؛ وهِي: أنَّ أصلَ البَلاغةِ في القُرآنِ مُتفقٌ عَليهِ لا يُنكِرهُ مَن لهُ أدْنى تَمييزٍ ومَعرفةٍ بصِناعةِ صِياغةِ الكَلامِ، إنَّما الخِلافُ في كَونهِ في الدَّرجةِ العاليةِ الغَيرِ المُعتادةِ، فالجَاحظُ ومَن حَذا حَذوهُ أثبَتوا لهُ هَذا الكَونَ، وخَالفهُم الآخَرونَ.

وأمَّا كَونهُ في الغايةِ القُصوَى مِن المَراتبِ المُمكِنةِ للبَلاغةِ فلا حَاجةَ للمُثبِتينَ إعجَازَهُ مِن جِهةِ البَلاغةِ إلى ادِّعائهِ[1]، ولا سَبيلَ لهمْ إلى إثبَاتهِ.

قالَ صاحِبُ «المَواقفِ»: وهَل رُتبُ البَلاغةِ مُتناهيةٌ؟ اختلَفوا فيهِ؛ والحقُّ أنَّ المَوجُودةَ منها مُتناهِيةٌ دُونَ المُمكنِ مِن مَراتِبها[2].

---

(١) في (ب) و(ج): «ادعائهم».

(٢) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٧٧).

ومِن هُنا اتَّضحَ عَدمُ إصابةِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ في تَقريرِ الكَلامِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ في «شَرحِهِ للمَقاصدِ»: وأمَّا المَقامُ الثَّاني فالجُمهورُ عَلى أنَّ إعجَازَ القُرآنِ بكَونِهِ[1] في الطَّبقةِ العُليا مِن الفَصاحةِ، والدَّرجةِ القُصوَى مِن البَلاغةِ، عَلى ما يَعرفهُ فُصحاءُ العَربِ بسَليقَتهمْ، وعُلماءُ الفِرقِ بمَهارَتهمْ في فنِّ البَيانِ، وإحاطَتهمْ بأسَاليبِ الكَلامِ[2].

ثمَّ إنَّهُ كما لَمْ يُصِبْ في نِسبتِهِ إلى الجُمهورِ الأمرَ المَذكُورَ، لَمْ[3] يُصبْ في نِسبةِ[4] مَعرفةِ ذَلكَ الأمرِ إلى فُصحاءِ العَربِ وعُلماءِ البَلاغةِ، فإنَّ المَعلومَ لهمْ بُلوغهُ إلى حدٍّ منَ البَلاغةِ لا يُمكنُ للبَشرِ الوُصولُ إلَيهِ، وأمَّا أنَّ ذَلكَ الحدَّ آخرُ حُدودِ البَلاغةِ فهمْ بمَعزلٍ عَن عِلمهِ.

ومِن هُنا انكَشفَ لكَ سِترٌ[5]، وهُو أنَّ حدَّ[6] الإعجَازِ مِن جِهةِ البَلاغةِ؛ عَرْضاً عَلى ما أفصَحَ عنهُ العلَّامةُ السكَّاكيُّ حَيثُ قالَ في «المِفتاحِ»: إنَّ البَلاغةَ تَتزايدُ إلى أنْ تَبلغَ حدَّ الإعجازِ، وهُو الطَّرفُ الأعلَى وما يَقربُ منهُ[7].

إلَّا أنَّهُ لمْ يُصبْ في إثبَاتِهِ المُنتهَى لمَراتبِ البَلاغةِ؛ لِـمَا عَرفْتَ أنهُ ما مِن مَرتبةٍ في البَلاغةِ إلَّا ويُمكنُ أن يُوجدَ فَوقَها مَرتبةٌ أُخرى.

---

(١) في المصدر: «لكونه».

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٣).

(٣) في (ج): «وكذلك لم».

(٤) في (ب): «نسخه».

(٥) في (ب): «سر».

(٦) في (أ): «لحد»، وفي (ج): «الحد».

(٧) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٤١٦).

وقـدِ استدلَّ الشَّريفُ الفَاضلُ عَلى هَذا، حَيثُ قالَ في شَرحِ قَولِ صَاحبِ «المَواقفِ»: (دُونَ المُمكنِ مِن مَراتِبها فإنهُ غَيرُ مُتناهٍ): إذ لا يَتعذَّرُ وُجودُ ألفاظٍ هِي أفصَحُ مِنَ الواقِعةِ، وأشدُّ مُطابقةً لمعانِيها، فتكونُ أعلَى رُتبةً في البَلاغةِ وهكَذا إلى ما لا يَتناهَى[١].

والعَجبُ[٢] أنَّ ذَلكَ الفاضِلَ معَ وُقوفِهِ عَلى هَذا المَعنَى كَيفَ أتى في «شَرحِهِ للمِفتاحِ» بما يُفصحُ عن خِلافِهِ، حَيثُ قالَ: وهَذهِ المَرتبةُ ـ أي: المَرتبةُ الَّتِي يعجزُ البَشرُ عنِ الإتيانِ بمِثلها ـ تَشتملُ عَلى شَيئينِ:

أحدُهما: الطَّرفُ الأعلَى مِن البَلاغةِ؛ أعنِي: ما تَنتهي إلَيهِ البَلاغةُ ولا يُتصوَّرُ تَجاوُزها.

والثَّاني: ما يَقربُ مِن الطَّرفِ الأعلَى؛ أعنِي: المَراتبَ[٣] العليَّةَ الَّتِي يَتقاصرُ القِوى[٤] البَشريَّةُ عَنها أيضاً.

ألا تَرى أنَّ آياتِ القُرآنِ المَجيدِ بأسرِها في مَرتبةِ الإعجَازِ معَ كَونها مُتفاوتةً في طَبقاتِ البَلاغةِ؟ ولقدْ أحسنَ مَن قالَ[٥]:

---

(١) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٩٠).

(٢) في (ج): «والعجيب».

(٣) في (ب): «المرتبة».

(٤) في (ب): «العقول»، وفي (ج): «القول».

(٥) في هامش (ب): «القائل الحكيم الأنوري». والأنوري: أوحد الدين علي بن إسحاق الملقب في شعره بأنوري الأبيوردي الخاوراني.

دَرْ بَيَان ودَرْ فَصَاحَتْ كي بُوَدْ يَكْسان سُخَنْ
كَرْجه كَوِينْدَه بُوَدْ جون جاحِظْ وجون أَصْمَعي
دَرْ كلامِ إيزد بيجون كَهْ وحي مَنْزِلَسْت
كي بُوَدْ تَبَّتْ يَدَا مانند يا أرض ابلعي[1]

فإنَّ قولهُ: (أعنِي ما تَنتهي إلَيهِ البَلاغةُ ولا يُتصوَّرُ تَجاوزُها) صَريحٌ في خِلافِ ما نَصَّ عَليهِ في شَرحِه للـ«المَواقفِ»[2].

ثمَّ إنهُ لم يُصبْ في قَولِهِ: (معَ كونِها مُتفاوتةً في طَبقاتِ البَلاغةِ)؛ لأنَّ التَّفاوتَ في بابِ البَلاغةِ إنَّما يكونُ بارتِفاعِ شأنِ الكَلامِ وانحِطاطِهِ فيها، وذَلكَ بحَسبِ مُصادَفتِهِ المَقامَ بما يَليقُ بهِ مِن الاعتِباراتِ الَّتي تَقتَضِيها، فما كانَ مُصادَفتهُ إيَّاهُ بالوَجهِ المَذكُورِ أتمَّ فشَأنُه في البَلاغةِ أعلَى، وهَذا التَّفاوتُ لا يُوجدُ في آياتِ القُرآنِ المَجيدِ؛ لأنَّ مَرجعهُ إلى القُصورِ في المُتكلِّمِ؛ لعَدمِ اقتِدارهِ عَلى إحاطَةِ جَميعِ ما يَليقُ بالمَقامِ

---

(١) قد شرحت معنى هذين البيتين في تحقيقي لـ«روح المعاني» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ الآية [هود: ٤٤] مستعيناً بأحد الإخوة ممن له إلمام بالفارسية، ونصه: متى كان الكلام سواءً في الفصاحة والبلاغة والبيان، ولو كان القائل مثل الجاحظ والأصمعي؟ وكذلك في كلام الله الذي منزلته الوحي، كيف يكون (تبت يدا) مثل (يا أرض ابلعي)؟ والمراد: أن كلام الله سبحانه وتعالى وإن كان في المعجزة سواءً ولكن النظم القرآني في نفسه يختلف من حيث فصاحته وبلاغته، فقوة فصاحة آية ما قد تختلف بالنسبة إلى آية أخرى.

وقد قيل: إن آية ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي﴾ في سورة هود قد أدهشتِ الشعراء والبلغاء والفصحاء، حتى إنهم بعد نزول هذه الآية ذهبوا إلى الكعبة وأنزلوا المعلقات عن جدران الكعبة، وقالوا: إذا كان هناك كلام أبلغ وأفصح من كلامنا فما الحاجة إلى تعليق أشعارنا على جدران الكعبة؟!

(٢) في (أ): «في شرح المواقف».

مِن الاعتِباراتِ المُناسبةِ له، وعَلى[1] إتيانِها بتمَامها، نَعمْ فيها تَفاوتٌ في بابِ الحُسنِ والقَبولِ؛ لأنَّ ارتِفاعَ شأنِ الكَلامِ وانحِطاطَهُ فيهِ بحَسبِ اشتِمالهِ عَلى الخَواصِّ والمَزايا، فالَّذِي دائرةُ اشتِغالهِ عَليهِما[2] أوسعُ شأنُه في بابِ الحُسنِ والقَبولِ أرفَعُ، فالتَّفاوتُ فيهِ يُوجدُ في الكَلامِ المُعجزِ كما يُوجدُ في غَيرِهِ؛ لأنهُ قد يَرجعُ إلى القُصورِ في المَقامِ حَيثُ لا يتَحمَّلهُ ما تَحمَّلَهُ مَقامُ كلامٍ آخرَ فَوقهُ مِن الخَواصِّ والمَزايا، بخِلافِ التَّفاوتِ السَّابقِ ذكرُهُ، فإنهُ مَخصُوصٌ بكَلامِ البَشرِ وغَيرِهِ ممنْ يَجوزُ في شَأنِهِ القُصورُ لا يُوجدُ في كَلامِ اللهِ تَعالى لِمَا عَرفتَ أنَّ مَرجِعهُ إلى القُصورِ في المُتكلِّمِ[3].

والتَّفاوتُ بينَ قَولهِ تَعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] وقولِهِ تَعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ الآية [هود: ٤٤]، مِن قَبيلِ التَّفاوتِ النَّاشئ مِن قُصورِ المَقامِ، عَلى ما نبَّهَ عَليهِ الحَكيمُ الأنورِيُّ في الشِّعرِ المَنقولِ فيما سَبقَ، وإنْ لم يَتنبَّه لهُ الشَّريفُ الفاضِلُ.

والفَرقُ بينَ الارتِفاعَينِ المَذكُورينَ في ذَينكَ التَّفاوُتينِ قدْ ذَهبَ عَلى العلَّامةِ السَّكَّاكيِّ، فذَهبَ في «المفتاحِ» إلى ما ذَهبَ ولم يَتنبَّه لهُ النَّاظرُونَ في كَلامهِ، وقدْ تعرَّضنا لهذا في «إصلاحِ المِفتاحِ» وكشَفنا عنهُ الغِطاءَ في «شَرحِهِ» بعَونِ المَلكِ الفتَّاحِ.

ومِنهمْ مَن قالَ: إنهُ مَجموعُ الأمرَينِ، أي: النَّظمِ الغَريبِ، وكَونهِ في الدَّرجةِ العاليةِ مِن البَلاغةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، وهَذا القَولُ مَنسوبٌ إلى القَاضِي الباقلَّانيِّ.

---

(١) في (ج): «أو على».

(٢) في (ب): «اشتماله عليها» بدل «اشتغاله عليهما».

(٣) في (ب) و(ج): «التكلم».

ومنهمْ مَن قالَ: إنَّهُ ما اشتَملَ عَليهِ منَ الإخبارِ عنِ الغَيبِ مُطابقاً لِـمَا هُو الواقعُ بعدَ ذَلكَ، كما في قَولهِ تَعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] وإنَّما قيَّدنا الواقِعَ بقَولنا: (بَعدَ ذَلكَ)؛ لأنَّ الإخبارَ عَن الغَيبِ الواقعِ قَبلهُ يَحتملُ أنْ يَكونَ بواسِطةِ الجنِّ فلا يَصلحُ وَجهاً للإعجَازِ.

قالَ الآمديُّ في «أبكارِ الأفكَارِ»: ولَيسَ المُعجزُ نَفسَ الإخبارِ عَن الغَيبِ، ولا نفسَ وُقوعِ المُخبَرِ عنهُ إذا كانَ مِن الأمُورِ العاديَّةِ، بلِ المُعجزُ مِن ذَلكَ عِلمُهُ بالغَيبِ الَّذي دلَّ عَليهِ وُقوعُ المُخبرِ عنهُ.

ومنهمْ مَن قالَ: إنَّهُ عَدمُ اختلافِهِ وتَناقُضهِ معَ ما فيهِ منَ الطُّولِ والامتِدادِ، وتمسَّكوا في ذَلكَ بقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وكأنَّ هَذا القائلَ غَافلٌ عَن وُقوعِ التَّحدِّي بمِقدارِ سُورةٍ منهُ، أو جاهلٌ بأنَّ التَّحدِّيَ بهِ يَستلزِمُ أنْ يُوجدَ الإعجَازُ في كلِّ بَعضٍ منهُ مِقدارهُ[1] مِقدارُ سُورةِ الكَوثرِ، فتدبَّرْ.

ثمَّ إنَّ دِلالةَ الآيةِ المَذكُورةِ عَلى أنَّه كلامُ اللهِ تَعالى لا كَلامُ غَيرهِ مِن المَخلُوقاتِ؛ لِـمَا ذُكرَ مِن أنَّ فيه ما هُو مِن خَصائصِ كَلامِهِ تَعالى.

وأمَّـا أنَّ جِهـةَ إعجَـازهِ تِلـكَ الخاصيَّةُ فـلا دِلالـةَ فيها عَليـهِ؛ لأنَّ إعجَـازَهُ أمرٌ وكَونَـهُ كَلامَ اللهِ تَعالـى أمرٌ آخـرُ، وقـدْ أطنَبنـا الـكلامَ فـي هَـذا المَقـامِ فـي بَعضِ تَعليقاتِنا.

ومِنهم مَن قالَ: إنَّ إعجَازهُ بالصَّرفة، عَلى معنَى أنَّ العَربَ كانَتْ قادِرةً قبلَ البِعثةِ

(١) كلمة: «مقداره» ليست في (ب).

عَلى كَلامٍ مثلِ القُرآنِ، لكنَّ اللهَ تَعالى صَرفهمْ عنِ المُعارَضةِ معَ بقاءِ[1] قُدرَتهمْ عَليها، أو بدُونها، عَلى اختِلافِ الرَّأيينِ.

قالَ الآمديُّ في «أبكارِ الأفكارِ»: وذَهبَ الأكثَرونَ كالأُستاذِ أبي إسْحاقَ والنَّظامِ وبَعضِ الشِّيعةِ وغَيرهمْ إلى أنَّ العَربَ كانتْ قادِرةً عَلى مِثلِ كلامِ القُرآنِ قَبلَ البِعثةِ، وأنهُ لا إعجَازَ في القُرآنِ، وإنَّما المُعجزُ صَرفُ بُلغاءِ العَربِ عَن مُعارَضتهِ: إمَّا بصَرفِ دَواعِيهمْ كما قالهُ النظَّامُ والأُستاذُ أبو إسحَاقَ، وإمَّا بسَلبهمُ العُلومَ الَّتي لا بدَّ منها في المُعارَضةِ كما قالَهُ الشَّريفُ المُرتضَى مِن الشِّيعةِ[2]، إلى هُنا كَلامهُ.

وبهذا التَّفصِيلِ تبيَّنَ الخَللُ في بَيانِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ مَعنى الصَّرفة المَنسُوبةِ إلى النظَّامِ حَيثُ قالَ في «شَرحهِ للمِفتاحِ»: وبالجُملةِ في الكَلامِ إشَارةٌ إلى أنَّ وَجهَ إعجَازِ القُرآنِ أمرٌ مِن جِنسِ البَلاغةِ والفَصاحةِ، وهُو كَونهُ في الطَّبقةِ العُليا مِنهما، لا كما ذَهبَ إليهِ النظَّامُ وجَمعٌ مِن المُعتزلةِ أنَّ إعجَازهُ بالصَّرفة، بمَعنى أنَّهُ لمْ يكنْ مُعجِزاً في نَفسهِ، وأمكَنَ للعَربِ أن يُعارِضوهُ، إلَّا أنَّ اللهَ تَعالى صَرفهمْ عَن ذَلكَ، وسَلبَ عُلومَهمْ بهِ وقُدرَتهمْ عَليهِ = لِمَا عَرفتَ أنَّ الصَّرفة بهذا المَعنَى مَذهبُ المُرتضَى لا مَذهبُ النظَّامِ.

وقالَ الفاضِلُ المَذكُورُ في «شَرحهِ للمَقاصِدِ»: وذَهبَ النظَّامُ، وكَثيرٌ مِن المُعتزلةِ، والمُرتضَى مِن الشِّيعةِ، إلى أنَّ إعجَازهُ بالصَّرفة؛ وهِي أنَّ اللهَ تَعالى

---

(١) كلمة: «بقاء» ليست في (ج).

(٢) انظر: «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» للشريف المرتضى، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، (ص: ٣٣).

صَرفَ المُتَحدِّينَ عَن مُعارَضتهِ مع قُدرَتهِمْ عَليها، وذَلكَ إمَّا بسَلبِ قُدرَتهِمْ، أو بسَلبِ دَواعِيهِمْ، أو بسَلبِ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في الإتيانِ بمِثلِ القُرآنِ، بمَعنَى أنَّها لم تكنْ حَاصلةً لهم، أو بمَعنى أنَّها كانَتْ حاصِلةً فأزالَها اللهُ تَعالى، وهَذا هُو المُختارُ عِندَ المُرتَضى(١).

ولا يخفَى ما فيهِ مِن الخَللِ:

أمَّا أولاً: فلأنَّ ما ذَكرهُ بقَولهِ: (وذَلكَ إمَّا بسَلبِ... إلخ) لا يصلُحُ تَفصِيلاً لِمَا أجمَلهُ؛ لأنَّهُ شَرَطَ فيهِ وُجودَ القُدرةِ عَلى المُعارضَةِ، وهِي مَفقُودةٌ في كلِّ مِن شِقَّيْ هَذا التَّفصيلِ.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ سَلبَ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في المُعارَضةِ لا يَصلحُ أنْ يَكونَ مُقابلاً لسَلبِ قُدرَتهِمْ عَلى المُعارَضةِ، إذ حِينئذٍ لا يَتحقَّقُ القُدرةُ عَليها فيَندرجُ تَحتَ سَلبها.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّ السَّلبَ بمَعنى عَدمِ الحُصولِ ابتداءً لا يَصلحُ تَفسِيراً للصَّرفةِ وهُو بمَعزلٍ عَن مُرادِ القَائلينَ بها.

وأمَّا رابِعاً: فلأنَّ مَذهبَ المُرتضَى إزالةُ القُدرةِ بسَلبِ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في المُعارضةِ، لا ما يَعمُّ مِنها ومِن إزالَةِ الدَّواعِي، إذ حِينئذٍ يَنتظِمُ ما ذَكرهُ المَعنَى الَّذِي ذَهبَ إليهِ الأُستاذُ والنظَّامُ.

وقالَ الشَّريفُ الفَاضلُ في «شَرحهِ للمِفتاحِ»: وقد أشارَ بما ذَكرهُ إلى ما اختَارهُ في آخرِ التَّكملةِ مِن أنَّ وَجهَ الإعجازِ هُو أمرٌ مِن جِنسِ البَلاغةِ والفَصاحةِ، كما يَجدهُ

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٤).

أربَابُ الذَّوقِ، لا ما ذَهبَ إليهِ بَعضُهمْ مِن الصَّرفة؛ أي: صَرفِ اللهِ سُبحانهُ دَواعِي العَربِ عَنْ مُعارَضتهِ معَ قُدرَتهم عَليها.

ولا يَخفَى ما فيهِ من القُصورِ؛ لأنَّ ما ذَكرَه أحدُ مَعنيَي الصَّرفة، والمَقامُ مَقامُ ردِّ القَدْرِ المُشتركِ بَينهُما، فكانَ حقَّهُ أنْ يَذكرَ المَعنَيينِ اللَّذَين ذَهبَ إلى كلٍّ منهُما فِرقةٌ مِن أصحَابِ الصَّرفة.

ثمَّ قالَ الفَاضلُ المَذكُورُ في «الشَّرحِ» المَزبورِ: أو مِن وُرودِهِ عَلى أُسلوبٍ مُباينٍ لأسَاليبِ كلامِهمْ في خُطبهمْ وأشعَارهمْ، لا سيَّما في مَطالعِ السُّورِ ومَقاطعِ الآيِ؛ مِثلَ: يُؤمنونَ، يَعلمونَ، يَفقهونَ، أو مِن سلامَتهِ معَ طُولهِ جدّاً عنِ التَّناقضِ، أو مِن اشتِمالهِ عَلى الغُيوبِ[1]، فهَذهِ أقوالٌ خَمسةٌ في وَجهِ الإعجَازِ لا سَادسَ لها.

وأنتَ بعدَ ما أحطْتَ بما قدَّمناهُ مِن التَّفصِيلِ، وَقفتَ عَلى أنَّ قولهُ: (لا سَادسَ لها) لَيسَ بصَحيحٍ؛ فإنَّ قَولَ القاضِي أبي بَكرٍ سادِسٌ لها، عَلى أنَّ هاهُنا أقوالاً أُخرَ ذَكرها الآمِديُّ، حيثُ قالَ في «أبكارِ الأفكَارِ»: ومنهم مَن قالَ في وَجهِ الإعجَازِ فيهِ: مُوافَقتهُ لقَضيَّةِ العَقلِ في دَقيقِ المَعاني، ومِنهمْ مَن قالَ: وَجهُ الإعجَازِ فيهِ إنَّما هُو قِدمهُ، ومِنهمْ مَن قالَ: وَجهُ الإعجَازِ فيهِ كَونهُ دالّاً عَلى الكَلامِ القَديمِ.

قالَ الفاضِلُ المَذكورُ في «شَرحِهِ للمَواقفِ» عندَ تَفصيلِ القَولِ بالصَّرفة: فقالَ الأستَاذُ أبو إسْحاقَ منَّا، والنظَّامُ مِن المُعتزِلةِ: صَرفهمْ اللهُ تَعالى عَنها معَ قُدرَتهمْ عَليها، وذَلكَ بأنْ صَرَفَ دَواعِيَهمْ إلَيها معَ كَونهمْ مَجبُولينَ عَليها، خُصوصاً عِندَ تَوفُّرِ الأسْبابِ الدَّاعيةِ في حقِّهمْ؛ كالتَّقريعِ بالعَجزِ، والاستِنزالِ عنِ الرِّياساتِ، والتَّكليفِ بالانقِيادِ، فهَذا الصَّرفُ خارقٌ للعَادةِ فيَكونُ مُعجِزاً.

---

(١) في (أ) و(ب): «العيوب».

وقالَ المُرتضَى مِن الشِّيعةِ: بلْ صَرَفهمْ بأنْ سَلبَهمْ العُلومَ الَّتي يُحتاجُ إلَيها في المُعارضةِ، يَعني: أنَّ المُعارضةَ والإتيانَ بمِثلِ القُرآنِ يَحتاجُ[1] إلى عُلومٍ يُقتدَرُ بها عَليها، وكانَتْ تلكَ العُلومُ حاصِلةً لهمْ لكنَّهُ تَعالى سَلبها عَنهمْ فلمْ يَبقَ لهمْ قُدرةٌ عَليها، إلى هُنا كَلامهُ[2].

وهذا[3] التَّفصِيلُ منهُ كالاعتِرافِ بالتَّقصيرِ في بيانِ القَولِ بالصَّرفة الواقعِ في «شَرحِهِ للمفتاحِ».

وقدِ استُدلَّ عَلى بُطلانِ الصَّرفة بوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ فُصحاءَ العَربُ إنَّما كانُوا يَتعجَّبونَ مِن حُسنِ نَظمهِ وبَلاغَتهِ وسَلاستهِ في جَزالتهِ، ويَرفُضونَ[4] رُؤوسَهم عِندَ سَماعِ قَولهِ تَعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ - الآية - لذلكَ، لا لعَدمِ تأتِّي المُعارضَةِ مع سُهولَتها في نَفسِها.

الثَّاني: أنهُ لو قُصدَ الإعجازُ بالصَّرفة لكانَ المُناسبُ تَركَ الاعتِناءِ ببَلاغَتهِ وعلوِّ طَبقتهِ؛ لأنَّهُ كلَّما كانَ أنزَلَ في البَلاغةِ وأدخَلَ في الرَّكاكةِ، كانَ عَدمُ تيسُّرِ المُعارَضةِ أبلغَ في خَرقِ العادةِ.

الثَّالثُ: قولُه تَعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ فإنَّ ذِكرَ الاجتِماعِ والاستِظهارِ بالغَيرِ في

---

(١) في (ب): «محتاج».

(٢) انظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٣/ ٣٩٢).

(٣) في (ج): «وهذا».

(٤) كذا في جميع النسخ، والذي في «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥): «يرقصون».

مَقامِ التحدِّي إنَّما يَحسنُ فيما لا يَكونُ مَقدُوراً للبَعضِ، ويُتوهَّمُ كَونهُ مَقدُوراً للكُلِّ، فيَقصدُ نَفيَ ذلكَ، كذا قالَ الفَاضلُ التَّفتازانيُّ في «شَرحِهِ للمَقاصدِ»[1].

ولا يَذهبُ عَليكَ أنَّ الوَجهَ الأوَّلَ كما يُبطِلُ القولَ بالصَّرفة يُبطلُ سَائرَهُ غَيرَ القَولِ بالبَلاغةِ في الطَّبقةِ العاليةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، بلْ هُو في الحَقيقةِ دَليلُ القائلينَ بها، وأنَّ الوَجهَ الثَّاني والثَّالثَ إنَّما يُبطِلُ الصَّرفة عَلى أحدِ الاحتِمالينِ، وهَذا الَّذي اختَارهُ الأُستاذُ والنظَّامُ.

ثُمَّ قالَ الفَاضلُ المَذكُورُ في «الشَّرحِ المَزبُورِ»: فإنْ قيلَ: لو كانَ القَصدُ إلى الإعجَازِ بالبَلاغةِ لكانَ يَنبغِي أنْ يُؤتَى بالكُلِّ في أعلَى الطَّبقاتِ؛ لكَونهِ أبلغَ في خَرقِ العادةِ، والمذهَبُ أنَّ اللهَ تَعالى قادِرٌ عَلى أنْ يأتِي بما هُو أفصَحُ مما أتَى بهِ وأبلَغُ، وأنَّ بَعضَ الآياتِ في بابِ البَلاغةِ أعلَى وأرفَعُ؛ كقَولهِ تَعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ - الآيةَ - بالنِّسبةِ إلى سُورةِ الكَافرينَ مَثلاً؟

قُلنا: هَذا أولَى في الغَرضِ[2] وأوضَحُ في المَقصُودِ، بمَنزلةِ صانِعٍ يُبرزُ في مَصنُوعاتهِ ما لَيسَ غايةَ مَقدُورهِ ونِهايةَ مَيسُورهِ، ثُمَّ يدعُو جَماهيرَ الحذَّاقِ في الصِّناعةِ إلى أنْ يأتُوا بما يُوازِي، أو يُداني، أو أدوَنَ مما ألقَاهُ وأهونَ مما أبداهُ، انتَهى كَلامهُ[3].

ولقدْ أخطأَ في السُّؤالِ، وما أصابَ في الجَوابِ:

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥).

(٢) قوله: «أولى في الغرض» كذا في جميع النسخ، والذي في «شرح المقاصد» للتفتازاني: «أوفى بالغرض».

(٣) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥).

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ مَبنَى الشَّرطيَّةِ القائلةِ: (لو كانَ القَصدُ إلى الإعجَازِ بالبَلاغةِ لكانَ يَنبغِي أنْ يُؤتى بالكلِّ في أعلَى الطَّبقاتِ) عَلى إمكانِ وُجودِ كلامٍ في أعلَى الطَّبقاتِ.

وقدْ عَرفتَ أنَّ ذَلكَ غيرُ مُمكنٍ؛ لِـمَا تَقرَّرَ فيما سَبقَ أنَّ المَراتِبَ المُمكِنةَ في البَلاغةِ غيرُ مُتناهِيةٍ.

ومِن هُنا ظَهرَ خَللٌ مِن وَجهٍ آخرَ في الكَلامِ المَذكُورِ، حَيثُ كانَ المَفهُومُ منهُ أنْ يَكونَ بَعضُ القُرآنِ في أعلَى طَبقاتِ البَلاغةِ.

وأيضاً قولُهُ: (وإنَّ بَعضَ الآياتِ في بابِ البَلاغةِ أعلَى وأرفَعُ) لَيسَ بصَحيحٍ؛ لِـمَا عَرفتَ أيضاً فيما تقدَّمَ أنَّ الآياتِ القُرآنيةَ سَواسيةٌ في بابِ البَلاغةِ لا تَفاوُتَ فيها مِن تِلكَ الجِهةِ، إنَّما التَّفاوتُ بَينها مِن جِهةِ الاشتِمالِ عَلى الخواصِّ والمَزايا، وهَذا التَّفاوتُ في بابِ الحُسنِ والقَبولِ.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ التَّمثيلَ لا يُطابقُ المُمثَّلَ؛ لأنَّ الدَّعوةَ والتَّحدِّيَ منَ الرَّسولِ عَليهِ السَّلامُ، والقُرآنُ كَلامُ اللهِ تَعالى لا كَلامهُ، فلمْ يكنْ واحِدٌ مِنهُما بمَنزلةِ الصَّانعِ المَذكُورِ.

ثُمَّ إنكَ بعدَ ما أحطْتَ جَوانبَ[1] المَقالِ في هذا المَقامِ، وعَلمتَ ما هُو المُختارُ مِن القيلِ والقالِ، عَرفتَ ما في كَلامِ الإمامِ البَيضاويِّ في دِيباجةِ «تَفسِيرِهِ» وهُو قَولهُ: فتحدَّى بأقصَرِ سُورةٍ مِن سُورهِ مَصاقعَ الخُطباءِ من العَربِ العَرباءِ فلَم يَجدْ بهِ قَديراً، وأفحَمَ مَن تصدَّى لمُعارَضتهِ مِن فُصحاءِ عَدنانَ وبُلغاءِ قَحطانَ حتَّى حسِبوا أنَّهمْ سُحروا تَسحيراً[2] = مِن الخَللِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ مِن خِتامِ كَلامهِ أنْ لا يَكونَ تِلكَ

---

(١) في (ب): «جواب».

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٢٣).

البُلغاءُ عارِفينَ ببُلوغِ القُرآنِ إلى الطَّبقةِ العاليةِ مِن البَلاغةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، بلِ الظَّاهرُ مِنهُ أنْ يَكونُوا مِن القائِلينَ بالصَّرفة، فلا يُناسبُ مَساقَ الكَلامِ؛ لأنهُ صَريحٌ في التَّحدِّي مِن جِهةِ البَلاغةِ، ولا يَصلحُ غايةً لِـمَا في سِياقِهِ مِن المُبالغةِ[1] مِن جِهتِها.

وبالجُملةِ: قدْ بالغَ في بَيانِ الإفحَامِ، لكِنْ لا عَلى وَجهٍ يُخرجُ مَدحاً للقُرآنِ كما هُو مُقتضَى المَقامِ، بلْ نَقولُ: إنَّهُ غَيرُ مُطابقٍ للواقِعِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ الشَّيخُ في «دَلائلِ الإعجَازِ»، حَيثُ قالَ عِندَ استِدلالهِ عَلى بُطلانِ القَولِ بالصَّرفة: ومِمَّا يَلزمُهمْ عَلى أصلِ المَقالةِ أنَّ العَربَ لو كانَتْ مُنعتْ مَنزِلةً مِن الفُصاحة قدْ كانُوا عَليها لكَانُوا يَعرفُونَ ذَلكَ مِن أنفُسهمْ، ولو عَرفُوهُ لكانَ يَكونُ قدْ جاءَ عَنهمْ ذِكرُ ذَلكَ، ولكَانوا قدْ قالُوا للنَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ: إنَّا كُنا نَستطِيعُ قبلَ هَذا الَّذِي جِئتَنا بِهِ، ولكنَّكَ قدْ سَحرْتَنا واحتَلْتَ في شَيءٍ حالَ بَيننا وبَينهُ، فقد نَسبُوهُ إلى السِّحرِ في كَثيرٍ مِن الأمُورِ كما لا يَخفَى، وكانَ أقلَّ ما يَجبُ في ذَلكَ أنْ يَتذاكَروهُ فيما بَينَهمْ، ويَشكُوهُ البَعضُ إلى البَعضِ، ويقُولُوا: ما لنا قَد نُقِصْنا في قَرائِحِنا، وقَد حَدثَ كُلولٌ في أذهَاننا؟ ففي أنْ لَمْ يَرِدْ[2] ولم يُذكرْ أنَّهُ كانَ مِنهمْ قَولٌ في هَذا المَعنَى لا ما قلَّ ولا ما كَثرَ دَليلٌ عَلى أنَّهُ قَولٌ فاسدٌ، ورأيٌ ليسَ مِن آراءِ ذَوي التَّحصِيلِ، إلى هُنا كَلامهُ بعِبارتِهِ[3]. واللهُ أعلمُ.

والحَمدُ للهِ عَلى الإتمامِ ولرَسُولهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ[4].

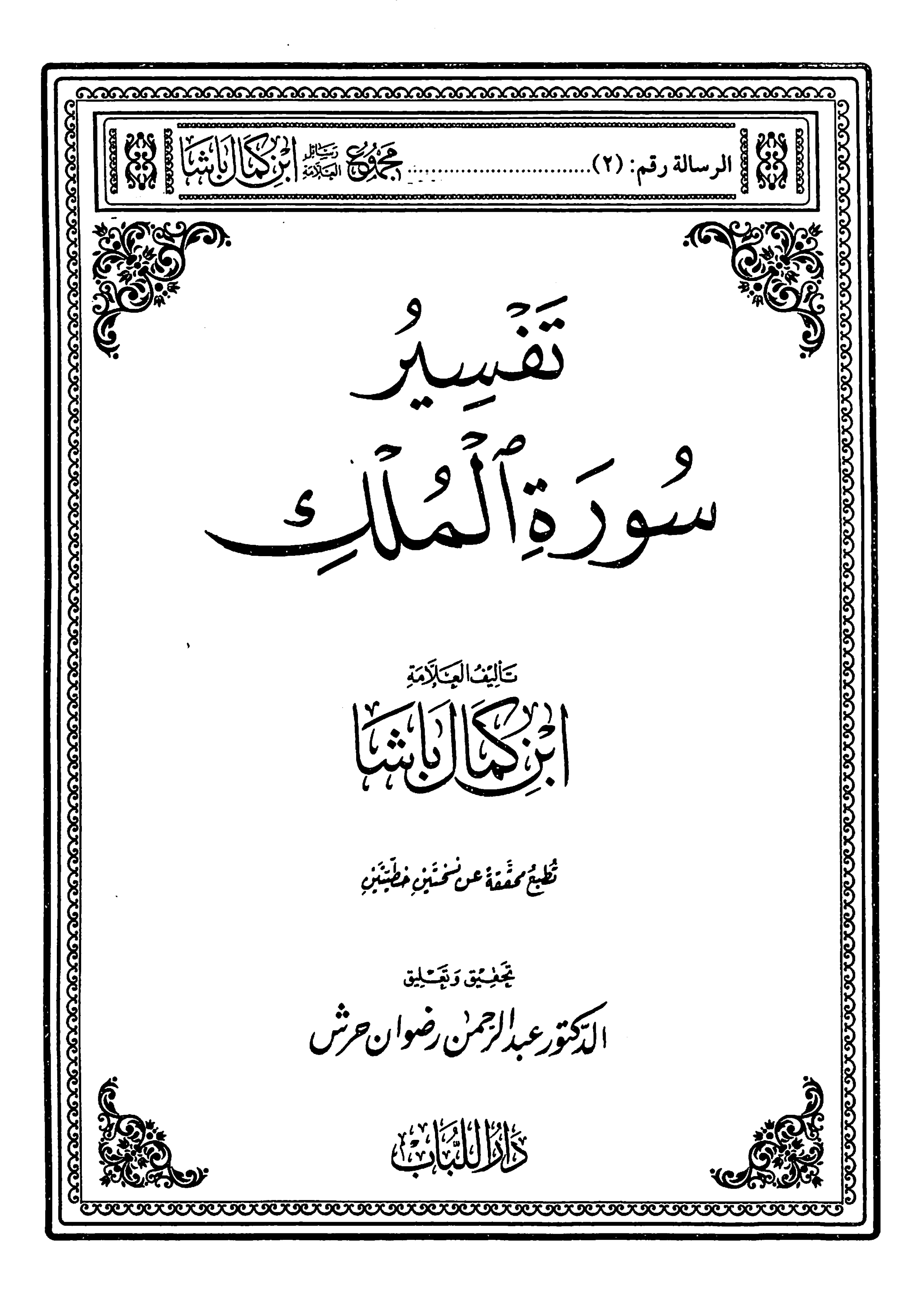
* * *

(١) في (ب): «البلاغة».

(٢) في «أ»: (يرو).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٦١٤ ـ ٦١٥).

(٤) الخاتمة في (ب) فقط، وجاء في (أ): «تمت الرسالة، ولله الحمد والمنة».


مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (٢)

تفسير سورة الملك

تأليف العلامة

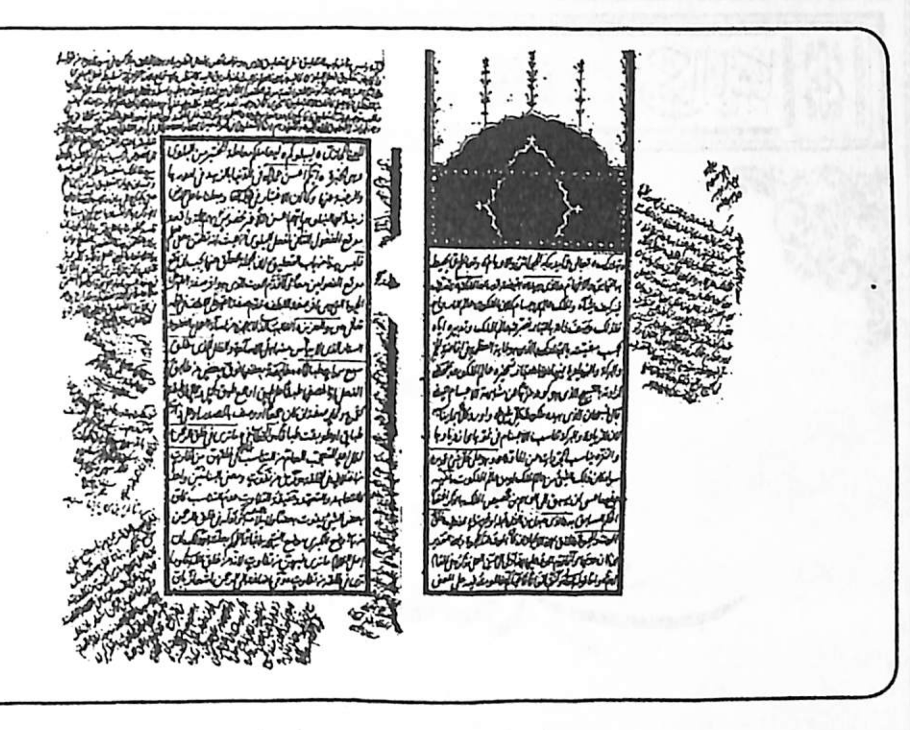
ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

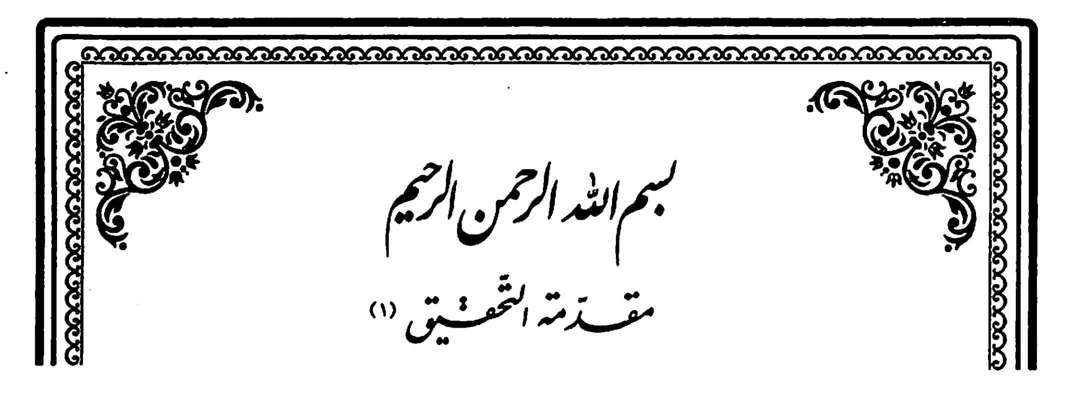
الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش

دار اللباب



مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق[1]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، وبعد، فما وقع بين أيدينا من رسائل في التفسير لابن كمال باشا رحمه الله تعالى تبيَّن أن منها ما هو من رسائله على وجه اليقين، ـ والله أعلم ـ وفيها يتجلى منهجُه في التفسير على نحو واضح جدًا، وذلك كما في تفسيره لسور: الملك والنبأ والنازعات والطارق، وهي فيما يبدو جزءٌ من تفسير كاملٍ للقرآن الكريم، لعل الله يأذن بالحصول عليه لينتفع الناس به، وقد قدمتُ لهذه المجموعة بدراسة موحدة إذ هي مشتركة في جلّ ما قيل، ولا خلافَ بينها إلا في الأمثلة، ولذا ما أحببت الإثقال على القارئ الكريم بتكثير الدراسات، وحشدِ الأمثلة، ومنها ما يختلف في منهجيته كما هو الشأن في رسالته الموسومة بـ «شرح العشر في معشر الحشر»، وقد أفردتُ لها دراسة خاصة تبيِّن منهجها، وأسلوبها الفريد؛ ولذا كان عليّ أن أقسم هذه المقدمة إلى فصلين:

الفصل الأول: منهج المؤلف في التفسير التحليلي، (ويتجلى ذلك في سور: تبارك، والنبأ والنازعات والطارق) وسيقسَّم هذا الفصل إلى مباحث تتعرض

---

(١) هذا التقديم يشمل رسائل التفسير التالية: «تفسير سورة الملك، النبأ، النازعات، الطارق، شرح العشر في معشر الحشر» كونها تنتظم في سلك واحد.

لقيمة هذا اللون من تفاسيره، ثم أعرج على اختياراته، وأساليبه في النقولات، وطريقه عرضه للمادة العلمية، وتأليفه لها، وأسلوبِه في عرض المسائل، وردوده، واستدلالاته، وأساليبه اللغوية.

الفصل الثاني: منهج المؤلف في التفسير الموضوعي، المتجلي في تفسيره لآيات عشر تتحدث عن الحشر، وهي رسالةٌ متفردةٌ في منهجيتها، وسيقسم هذا الفصل إلى مباحث تتحدث عن اختلاف منهجيته في هذا القسم عن القسم الأول من حيث المصادر، والاستدلالات، والترتيب والتبويب والعرض، والمناقشات والردود والاعتراضات.

وسيختم البحث بالحديث عن الفروق بين هذين النوعين من المناهج، ومزايا كلٍّ، وما يمكن أن يلاحظ فيها، راجيًا الله التوفيق.

❊ ❊ ❊

الفصل الأول

منهج ابن كمال باشا في التفسير التحليلي

ويتجلى هذا المنهج في معظم رسائله التي بين يديك، وأولها وأوسعُها تفسيره لسورة الملك، وهي ـ فيما يبدو ـ قطعة من تفسير للمؤلف، كما سأبين ذلك في الخاتمة، وقد قام بتحقيقها الشيخ ضياء الدين عتر ـ رحمه الله تعالى ـ تحقيقًا لائقًا، ذا مقدمة نفيسة، لا ينكر جهده، وفضله، وسبقه، ولا يستقلّ عمله، غير أن ثمة ما دعا إلى إعادة تحقيقها ودراستها؛ للإشارة على نحو أوسع إلى المصادر الأصلية للمؤلف، ولا بدّ من الوقوف هنا على مباحث تبين منهج ابن كمال رحمه الله تعالى في رسائله هذه:

المبحث الأول: قيمة هذا اللون من التفسير، وميزاته:

لهذه الرسائل في مكتبة التفسير قيمةٌ نابعةٌ من كونها امتدادًا لمنهج ذي أهمية بالغة في مدرسته، فهي فرع من مدرسة الزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، ولشدة العلاقة بينهما تخال أن لا منهجَ يخصّها، وإنما منهجهما واحد، وسواء عددناه منهجًا أو فرعًا من منهج، فإن هذه الدراسةَ إن لم تصبْ خصوصية الكتاب أصابت عموم المنهج.

على أنه لا ينكر أن للمؤلف اختياراتٍ في تفسيره، فإنه لا يقبلُ الأقوال الواردة عن مصدر يأنس به جملةً، كما لا يرفضها جملةً! بل ينتقرُ ما يراه، ولو خالف ذلك جمهور المفسرين[1]، واختيارُ المرء قطعة من عقله، فكيف إن كان اختيارَ علَم من الأعلام؟

---

(١) كالذي فعل في اختياره التفريق بين الملك والملكوت، في قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

ومما يحمد لمنهج هذه الرسائل كذلك تفصيله وتحريره للمسائل، التي عُدَّ بعضها في الأصل من المشكلات[١]، فهو يوضحها، ويعبِّر في كل آية عن ذلك التوضيح المراد بقوله: أي. وهذا حرفانِ لا تكاد تخطئهما العينُ في كلِّ آية، وكذا لا يخفى على القارئ تكراره لأمثال قوله: ولا يخفى.

كما أنه يشرحُ معنى الآية فلا يكتفي بما قدّمه من معنى، وإنما يزيده إيضاحًا[٢]، حتى يَرى بشرحه هذا أن القارئ قد فهم عنه مرادَه.

كما أن من محامد منهج هذه الرسائل الشموليةَ التي تزيدها أهمية، ففيها ـ على ما هو منهج مدرسة الرأي في التفسير ـ إشاراتٌ بلاغية وكلامية ونحوية ولغوية مع عدم إغفال للأثر، بل يكاد القارئ يزعم أنه ما من إشارة بلاغية أو لغوية نصّ عليها من قبله ممن اعتنى بالإفادة منهم إلا عَرَضَ لها، ومن هنا فإن للبلاغة في هذه الرسائل القدح المعلى حيث ذكر فيها على سبيل المثال لا الحصرِ: التقديم والتأخير، واختيار اسم الفاعل، وفكرة النظم، وأصل الكلام، واللف والنشر، والتعريف والتنكير، والعدول عن أصل الكلام، والتخصيص بالذكر، والتفرقة بين المثل والاستعارة، والتشبيه، ورعاية الفاصلة، ورعاية المناسبة[٣]، وتلك الألفاظ تجدها متناثرة هنا وهناك، ولو جمعها جامعٌ في فهرس بلاغيٍّ لوجدها تملؤه.

ومما يحمد لهذه الرسائل حسنُ تأليفه لها، فالمؤلف يأخذ بيد القارئ ليضع يده على معنى السورة آية آية، لا يدعُ آية دون أن يشرحها، بتوسعٍ إن تطلب الأمر،

---

(١) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ من سورة الملك.

(٢) كصنيعه في الحديث عن التنكير، في تفسير قوله تعالى: ﴿بِمَصَٰبِيحَ﴾ من سورة الملك.

(٣) كل الأمثلة فموجودة في سورة الملك، باستثناء رعاية الفاصلة فمن سورة النبأ، وكذا رعاية المناسبة فهي في مطلع الطارق.

أو يوجز، فيبدأ بالآية يفسر كلماتها، يستهلها بالمعنى اللغوي ولربما ضبط بعض كلماتها، ثم شرح ما استغلق من معانيها، فإن كانت واضحةً انتقل إلى ما بعدها، أو تعرَّض لبعض فوائدها، فإن تمّ معناها أخذ يوسّع المعنى، وهو في هذا يتسلسل مع تسلسل الآيات، وإن كان نادرًا ما يخالف هذا لفائدة يراها[١].

كما يحمد للرسائل قوةُ المادة العلمية، والاهتمامُ بدقيق المسائل فيها، وذلك بحسب العلوم التي تناولها، وكذا التنوعُ في المراجع التي استقى منها، على أنه استفاد أكثر ما استفاد من الزمخشري، رحمه الله تعالى، ومن مدرسته، وإن لم ينصّ على ذلك، وحسبك بالكشاف مدرسةً في الغوص في كتب اللغة والمعاجم، الألفاظ منها والمعاني.

ومن منهجه كذلك أسلوبُه في عرضه المسائل، فهو يعرض المسائل العلمية برتابةٍ لا يوقفها إلا رأيٌ لا يرتضيه، فإن لم يكن ذلك جرى في حديثه، يشتارُ من الأقوال أعجبها إليه، على ما سنذكر في منهجه في النقول والاقتباسات، فإن كان ثمةَ فروقٌ فإنه عادة ما يثبتها، ثم يعلّق عليها، ويوضح سبب اختياره.

وهو في عرضه المسائل يربطها بعضها ببعض، فيقارن بين تفاسير الآيات[٢]، أو يعمد إلى الاستطراد، فهو مثلًا يشرحُ معنى التراخي في (ثم) وبعد ذلك يشرحُ معنى التثنية[٣].

---

(١) كما في شرحه لقوله تعالى: ﴿فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ﴾ ثم انتقاله إلى قوله تعالى: ﴿مِن تَفَاوُتٍ﴾ ثم عودته إلى قوله تعالى: ﴿فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ﴾.

(٢) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا﴾. وانظر في تفسيره سورة النبأ، لقوله تعالى ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾.

(٣) انظر ذلك في شرحه لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ من سورة الملك.

ومن أساليبه كذلك: جمعُ الأقوال في المسألة، لكنه يأخذ ويدعُ، فهو أحيانًا ينقل ويناقش، وحينًا ينقل ولا يعقب، وحينًا لا ينقل[1]! وحينًا يدع قولًا تجد الخلاف بعده فيه قائمًا، كما ترك كلمة (مستو) [2]من الزمخشري والبيضاوي، فإن وجد للترجيح وجهًا رجّح.

المبحث الثاني: استدلالاته، ونقولاته، وردوده:

وأما استدلالاته: فإنه يتبعُ الآثار ما أمكن، وما وجد، فيفسرُ القرآن بالقرآن، وينصّ على أن القُرآن يفسّرُ بَعضهُ بعضًا في حُكم واحِدٍ[3]، وهو في هذا المنهج يعمد إلى المقارنة أحيانًا، كصنيعه في سورة الملك مع سورة الزمر، وسورة هود، وتجد ذلك في قوله مثلًا: «مرَّ من تفسير الفاتحة»[4]، وكقوله: «وهو نحو قوله تعالى»، وفي تفسيره للطير في سورة الملك حيث ينبِّه إلى مواضعها الأخرى في القرآن الكريم[5]، وكذا في سورة النبأ، إذ يقارن بين وِزان قصتين في القرآن، ويخلص من المقارنة تلك إلى اختلاف الحكم بينهما.

والمؤلفُ رحمه الله تعالى يعتني بالقراءات وإن كان لا ينسبُها، وهو ينقلها من كتب التفسير، ويستدل بشاذِّها وسبعيِّها، وإن احتاج إلى توجيهها فإنه يوجهها[6].

---

(١) كتركه قول قتادة «إنما خلق الله هذه النجوم لثلاث خصال: خلقها زينة للسماء ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها فمن يتأول منها غير ذلك فقد قال برأيه، وأخطأ حظّه، وأضاع نصيبه، وتكلّف ما لا علم له به»، في تفسيره لآية: ﴿رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾ في سورة الملك.

(٢) انظرها متكرمًا مع حواشيها في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ من سورة الملك.

(٣) انظر تفسيره ﴿رُجُومًا﴾ في سورة الملك.

(٤) في تفسيره لقوله تعالى في سورة الملك: ﴿سَوِيًّا﴾.

(٥) انظر تفسيره لقوله تعالى في سورة الملك: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ﴾.

(٦) انظر توجيهه لقراءة (بالمعصرات) في سورة النبأ.

وأما الأحاديثُ والآثار ففي تفسير سورة الملك استشهد بحديث في الصحيحين، دون عزوه، وكذا افتتحَ البسملة بحديث نقله عن بحر العلوم بسنده، دون حكم عليه، وفي سورة النبأ استشهد بحديثٍ أورده عند قوله تعالى: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ ولم يعقّب كذلك بالحكم عليه[١]، وفي الآثار تراه ينقل عن أهل الآثار، وينسب إليهم أقوالهم[٢].

وقد يستدلُّ بالشعر، وينسبه إلى شاعره، كما في تفسيره لآية: ﴿وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ في سورة النبأ، ولا ينسبه في بعض الأحيان[٣].

وأما منهجه في النقول فهو ينقل مرةً بالنص ومرةً بالمعنى، فيتصرّف في النصّ تارة، وحينًا ينقله بحرفيته، وقد يكون النص المنقول طويلًا ويتصرف في صياغته وترتيب جمله، وقد يجعل استشهاده لمقبوس في موضع مشابه له[٤]، وينصّ السياق المتصل والألفاظ والتراكيب على أنه قد أفاده رحمه الله تعالى من غيره وإن لم ينصّ المؤلف رحمه الله تعالى على ذلك[٥].

وهو في ذلك متفننٌ في النقل، فحينًا يأخذ من مصدر قطعةً أو كلمة أو معنى، وربما ترك هذا المصدر وأخذ من غيره ثم عاد إليه، وهذا مطّرد، تجده في نظرة على الحواشي عجلى.

---

(١) وفيه جسر بن فرقد، وهو ضعيف جدًا.

(٢) على حين لم ينقل قول قتادة في أسباب خلق النجوم رغم نقل التفاسير له.

(٣) كلاهما في تفسيره لسورة الطارق.

(٤) كصنيعه في موضع مشابه لموضع في سورة الأنبياء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رُجُومًا﴾ من سورة الملك.

(٥) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ﴾ من سورة الملك.

وهو في ذكر مصدر النقل على طرائق، فقد ينسب كما فعل في نصّ كعب والجوهريّ، والزجّاج. . ولكنه في غالب الأحيان يُبهم المصدر؛ كما يتضح من خلال أدنى مطالعة للنص، بل إنه حتى في القراءات تجده يعزوها بقوله: وقُرئ!

وأما طول النقل فقد يبلغ النقلُ طولًا عظيمًا، وقد يقصر حتى لا يزيدَ على كلمة، وأما [illegible] فيختلف، إذ ينقل من موضع غير الموضع الذي يتحدث عنه، ولكنه يتصلُ إليه بسبب، وقد ينقل من النصِّ إلا كلمة[1]. وأما ما بعد النقل فقد يعقّب عليه، وقد لا يفعل.

وقد يعقِّب على مجموع النقول بقولٍ يختاره، وربما يجمع به بين الأقوال التي نقلها.

وأما أسلوبه اللغويُّ: فعباراته واضحة يأخذ بعضُها برقاب بعض، دون تكلّف ولا تمحُّل، ولا تعقيد، والمعنى دومًا ظاهر، واللغة لغة عالم متمكن بصير، وقد تدلّك زيادة كلمة على مقبوس على لغته الخاصة[2]، كما تجد تعابيره إن تعلقت بحضرة الحق سبحانه وتعالى أدبيةً، رشيقةً، مستعارة من تعابير القوم، واصطلاحاتهم، وتقرأ تمثيله لحذف الألف من الاسم، بمثال أن لاسم الله حلاوة في القلوب، فتكاد تجدُ في قلبك تلك الحلاوةَ، وأنت غارق في مصطلحات النحاة!

---

(١) كما في شرحه قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾، انظره مقارنًا بالزمخشري، والبيضاوي، و: (سويًا) مقارنًا بالزمخشري.

(٢) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ في سورة الملك.

على أنه لا بدّ لقارئه أن يكون عارفًا بمصطلحات الأصوليين، والمناطقة، واللغويين، والبلاغيين، والقراء، وعلماء الفلك، والتصوف، حتى يبقى قريبًا من المؤلف، والنصّ.

وتظهر عبارات الجزم والقطع في نصوصه وردودِه وتوهيمه، وقد كثُر التوهيم في رسائله[١]. فإذا ما عرض لمن يخالفه ردّ عليه دون تشنيع، فهو (يستبعد القول) أو (يوهّم صاحبه) أو (لا يجد وجهًا لما قيل) أو (لا حجةَ لهم) أو (لا يتحمَّله المقام) أو (لا يساعده)، وقد ردَّ على بعض اللغويين والمفسرين والفرق، بالحجة حينًا وبالآيات حينًا، أو يستدرك عليه بما يراه الحجة، وقد يذكر من يردُّ عليه كما المرجئة، والمعتزلة، والمشبهة، وقد لا ينصُّ[٢].

ولا يختلف منهجُه في كثير من هذه النواحي الأسلوبية عن منهجه في تفسيره الموضوعي، فهو كذلك يتبحَّرُ في المسائل، وقد يكون تبحره هنالك أوسعَ؛ إذ طبيعة تلك الرسائل أدعى للاستطراد، من حيث إنها مفردةٌ في بابها، وليست خاضعة لمنهج معين يسير عليه المؤلف في كتابه من أوله إلى منتهاه.

* * *

(١) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِي أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ من سورة الملك.

(٢) كما في رده على الكشاف في: (ظنونًا)، انظر تفسيره لقوله تعالى: (رجومًا) في سورة الملك.

الفصل الثاني

منهج ابن كمال باشا رحمه الله تعالى في التفسير الموضوعي

لابن كمال باشا رحمه الله رسالةٌ أسماها (شرح العشر في معشر الحشر)، وقد قام د. غازي يوسف مشكورًا بتحقيقها، وقدّم بين يديها بالحديث عن الحشر من حيث الماهية وأنواعه ومفاهيمه، ولا شك أنه بسبق حائز تفضيلًا، على أنه لم تتيسر لي قراءة هذه الرسالة، وإنما أرشدتني إليها الشابكة، وهو قصورٌ أعترف به بين يدي كتابة هذه الرسالة، ولكن قد يشفعُ لإعادة دراستها، وتحقيقها الرغبة في إخراج رسائله في التفسير مضمومةً إلى بقية رسائله في سفر واحد، وطريقة تصبغ العمل كله بصبغة واحدة، والرسالة ذاتُ أسلوب متميّز من الرسائل السابقة، وسأعرض له في مباحث:

المبحث الأول: خصائص هذا الأسلوب:

أول ما يلفت الناظر في هذه الرسالة من حيث اختلافها عن سابقاتها هو عنوانُها الذي يميِّزها، وأسلوبها الذي يخصُّها، فهي رسالة متكاملة قدّم لها المؤلف، وختم، فهي ليست قطعة من تفسيره كبقية رسائله، ولكنها مستقلّةٌ بموضوعها واسمها الذي كتب على طرتها وهو «شَرح العَشرِ في مَعشرِ الحَشرِ»، وهو اسمٌ أقرب ما يكون إلى دراسة موضوع من موضوعات القرآن، كما جعل لها مقدمةً خاصةً تميزت ببراعة الاستهلال حيث وصف الله تعالى بالغفور الودود ذي الأفضال والجود، وهو تقديم يناسب حال الخائف من هول ذلك اليوم، ثم الصلاة على صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم لعله يشفعُ في ذلك اليوم، واقتبس أثر ابن عباس الملائم لهذا الموضع.

غير أن هذه المقدمة التي تشير إلى أن الغاية من الرسالة تصوير اليوم الآخر؛ لتخويف الناس منه وتحذيرهم إياه، لا تعطيك النتيجة التي توقعتها من كونه ربما يستطرد في الرقائق! فإنك إذا ما شرعتَ فيها وجدتَ لها أسلوبًا يعتمد الحوار والمناقشة على طريقة رسائل الردود والتعقبات، وإن لم يخرج في عموم الرسالة عن طريقه التي هي امتداد لمدرسة الكشاف والبيضاوي، ولكن شخصيته الناقدةَ في هذه الرسالة أشدُّ وضوحًا فهو يناقش المفسرين محتجًّا بنصوص القرآن والحديث واللغة والأدب على براعة في الاستنباط والاستدلال بها، وأنت واجدٌ هذا كله في طيات هذه الرسالة.

والرسالة امتازتْ بحسن الترتيب والتبويب والعرض والمناقشة والاستدلالات، أما حسنُ الترتيب فيبدأ من تسمية السورة، ثم عرضِهِ الآية المرادة تلو الآية مرقمًا الآيات آية آية: الأولى فالثانية. . ثم ذاكرًا إياها، غير أن تسميةَ الرسالة يدل على كونها عشر آيات، وعند اطلاعك عليها تجد المؤلف يضيف إليها آية أخرى لتزيد على العشرة، فهل كان هذا اعتبارًا لرقم العشرة وما يوحيه من الكمال في المعدود، أو كان رعاية منه للفاصلة!

المبحث الثاني: استدلالاته، ونقولاته:

وعنايته ـ رحمه الله ـ بالآثار بالغة، إنه ليقدِّمها بصراحة على العقل والاعتبار الذي احتج به مخالفوه، فتراه يقول: (ما ذَكراهُ عَن عَقلٍ واعتِبارٍ، وما ذَكرتهُ عَن نَقلٍ وأخبارٍ، فعَليكَ الاختِيار ثُمَّ الاختِيار)[1]، ودائمًا فإن الحجَّة عنده هي

(١) انظر شرحه الآية السادسة من الآيات العشر.

ما ساعدها النقل[١]! من خلال صريح الآيات، وصريح النص، ونص الكتاب، والمعنى الظاهر له.

إن الآثارَ هي أقوى الحجج التي لا تجوز مخالفتها بحالٍ، فما نَطقَ بهِ نَصُّ الكِتابِ أصدَقُ خَبرًا في هَذا البابِ[٢]، وأمثال هذه العبارات من هذا القبيل منثورة في مواضع كثيرةٍ من رسالته.

والمؤلف رحمه الله تعالى يعمَد أولًا إلى تفسير الآيات بالآيات آتيًا بالشاهد كلِّه أحيانًا، ومقتطعًا وجه الاستشهاد أحيانًا أخرى[٣]، مستحضرًا إياها استحضار المتمكن، مصدِّرًا المقام بذكرها[٤]، ثم يشرعُ في بيان القراءات إن كان في الآية ثمة قراءةٌ متواترة أو شاذة، وذلك على عادته في جميع رسائله في التفسير، دون نسبته القراءةَ إلى قائلها، جريًا على مصادره التي استقاها منها، كالكشاف والبيضاوي، وقد وضحت هذه الطريقة في مقدمتي لرسالته في سورة الملك، ويتصلُ بهذا أنه يكثر النقل عن المفسرين كما هو ظاهرٌ في حواشي هذه الرسالة ومصادرها، ويعتني بإجماعهم، وقول جماهيرهم[٥].

ويتفرعُ على تفسيره القرآن بالقرآن تفسيرُه إياه بالحديث النبوي، وما أكثر ما استشهد به! ولعل أعدادها قد ربَتْ على العشرين حديثًا، ما بين الصحيح

---

(١) انظر شرحه الآية السادسة من الآيات العشر.

(٢) انظر شرحه الآية الخامسة من الآيات العشر.

(٣) انظر شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

(٤) اللهم إلا في موضع واحد وهو في الآية العاشرة.

(٥) وقد يخالف ما هو مشهور أحيانًا كما في تسمياته: سُور: السبأ، وبَني إسْرائيل، والتَّنزِيلِ، والمُؤمِنينَ.

والضعيف والحسن والضعيف، والمرفوع والموقوف، وإنك لواجدٌ إياها في تفسيره الآيات العشر يحكم عليها حينًا، معبرًا عنه بقوله: صحيحه وصريحه، ويخرِّجها من مصادرها حينًا، من الصحيحين تارة، ومن أحدهما تارة، ومن السنن حينًا، ومن كتب التفسير حينًا آخر، ومن كتب الفقه تارة، ومن كتب أخرى كالتيسير والتذكرة، وقد يشير إلى الحديث دون ذكره، وقد يقول: وهو في حديث آخر، وقد يذكرُ الضعيف ويتلوه بالصحيح، وقد يذكر الضعيف فحسب، ويستهلُّه بـروي، وقد يرويه بكماله، وقد يقتطعُ منه فلا يذكره لطوله. وفي رسالته استدلالاتٌ كثيرة بآثار الصحابة كابن عباس وأبي بن كعب وسواهما، مشفوعة بالترضي دائمًا، وكذا بالتابعين كقتادة وغيره.

وللغة نصيبٌ وافرٌ في رسالته، يعتني بها ويناقش المفسرين بها[1]، ويستدل بغريبها، ويذكر اللغويَّ الذي يحتج به، وينسب إليه أقواله، ناصًّا على اسمه واسم كتابه، أو مقتصرًا عليه دون اسم المصدر.

وله كذلك عنايةٌ بمعاجم البلاغة، ولا سيما الزمخشري، الذي نصّ على كتابه الأساس في الآية الأولى من العشر صراحةً، في حين تراه أغفله كثيرًا في مواضع الإفادة من كشافه، أو الردّ عليه.

كما أن له عباراتٍ بلاغية رائقة، وحديثًا عن التصوير، وبيانًا لروعة التشبيه، وله عناية بالشعر، يستدلُّ به، وقد يسمي الشاعر كما فعل مع النابغة في الآية الأولى من الآيات العشر، ويختار من الروايات رواية دون غيرها.

ورسالته تنبيك عن تضلّع في الأصول، والعقيدة، كما تراه في ردّه على المشبهة

(١) انظر تفسيره القاع في شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

والمعطلة[١]، والمعتزلة، ومن حذا حذوهم[٢]، وله اعتناء بالتفسير الصوفي وبكتبه، بالنصِّ على ذلك حينًا، أو بما يظهر من مصارده حينًا آخر[٣].

وأما نقولاته فله فيها أساليب، فهو ينقلُ من العلماء ذاكرًا أسماءهم، وما أكثر الأسماء في الرسالة لو تتبعتها؛ الضحاك، والأعمش، والسدي، والزجاج، والقرطبي، والقاضي. وصاحب الفراء، وصاحب التيسير! وقد يطول النقل عنهم، وقد يقصر، وقد يبين موضع بداية النقل ونهايته[٤]، وهذا من عنايته بربط الكتاب بعضه ببعض، الذي تجد فيه عبارات الإحالة: إلى ما سيأتي، على ما ستحيط به علمًا، وسيأتي ما يتعلق بهذا الوجه، وإذا تحققت ما قررناه، والذي ذكر أولًا، وقد مرَّ تفسير.

المبحث الثالث: ردوده على من يخالفه:

والرسالة ـ كما أسلفت ـ مترعةٌ بالمناقشات، فهو يناقشُ ويتعجبُ، مبديًا منشأ العجب[٥]، مطنبًا في الرد، حاشدًا الأدلة تلو الأدلة[٦]، كما يعتمد التفصيل في الرد، وتوضيح ما يجب أن يأخذ وما يذر[٧]، ويقارن بين المتناظرات في قول الخصم؛

---

(١) انظر شرحه الآية التاسعة من الآيات العشر.

(٢) انظر شرحه الآية التاسعة من الآيات العشر.

(٣) انظر شرحه الآية التاسعة من الآيات العشر.

(٤) انظر قوله: إلى هُنا كَلامهُ بتَوضيحٍ مِن قِبلِنا في بَعضِ المَواضِعِ، في شرحه الآية الثانية من الآيات العشر.

(٥) انظره بعد قوله: والعَجبُ أنَّ ذَلكَ الواهِمَ. في شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

(٦) انظره بعد قوله: يُرشِدكُ إلى أنَّ المُرادَ مِن نَسيِها. في شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

(٧) انظره بعد قوله: والعَجبُ ممَّنْ نَظرَ فيهِ. في شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

ليكونَ أسلوبَه في الردِّ عليه، كما يكثر من أسلوب الفنقلة التي استخدمها قرابة تسع عشرة مرة في هذه الرسالة وحدها!

وله قاموسُه في الردود، فهو يقتصر أحيانًا على قوله: (لا وجه لما قِيلَ)، وحينًا يرمي قول من قال (بالغفلة)، أو (التعسف)، أو (بعدم الوقوف على سر الكلام)، أو (أن بين كلاميه تدافعًا ظاهرًا)، أو (أن قوله منظور فيه مِن وُجوهٍ)، أو (أنه لا يَخلُو عِن مُناقَشةٍ)، وأن مخالفه (وَسعَ دائرةَ المُناقَشةِ)، أو أنه (توهم)، أو أنه (لم يدر)، وقد يغفل اسم المردود عليه، وما أكثر قوله: (لم يصب) في رسالة شرح العشر في معشر الحشر[١]، وقد يسمي من يردّ عليه[٢]، بل قد يسميه حين يردُّ عليه، ولا يسميه عند الاعتماد على قوله[٣].

ويبيِّن كثرة أخطاء الخصم أحيانًا، ويردُّها واحدة واحدة[٤]، وأحيانًا يأتي بصيغة التمريض للقول ثم يردُّه[٥]، ويسرد الخلاف أحيانًا، أو يذكر القول الأول وكأنه اختياره، ثم يرتب الأقوال الأخرى، ويرد عليها واحدة واحدة[٦].

أو يقارن قول من يناقشه ويعارضه بقوله في موضع آخر، ومما وقفتُ عليه أنه

---

(١) انظر شرحه الآية الأولى من الآيات العشر.

(٢) انظر قوله: وزَعمَ الزَّمخشَريُّ، في شرحه الآية الثانية من الآيات العشر.

(٣) انظره عند قوله: والحَديثانِ مَذكُورانِ في تَفسِيرِ سُورةِ البَقرةِ مِن «الكشَّافِ» في شرحه الآية الثالثة من الآيات العشر. ويلاحظ كذلك نقله عن الكشاف دون صحيح مسلم، الذي نقل عنه الزمخشري.

(٤) انظر شرحه الآية الرابعة من الآيات العشر عند رده على من زعم أن المرئي جزاء الأعمال لا نفسها.

(٥) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ من الآية الأولى من الآيات العشر.

(٦) انظر شرحه الآية الثانية من الآيات العشر، عند قوله تعالى: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾.

نقل قولًا من الأقوال، ثم قال: قلت، وإذا بالقائل غيره ممن يرد عليه عادة[١]! ومرة نقل من القرطبي بعض قوله دون نسبة القول إليه، ثم سمَّاه ونقل عنه فقال: قال القرطبي[٢]، وبالمناسبة فإنه يجلُّ الإمام القرطبيَّ رحمه الله تعالى جدًا، فلا ينقل عنه إلا ويسبق اسمه وصف الإمام، كما يجلُّ القاضي البيضاوي رحمه الله فيسبقه بوصف القاضي.

والمؤلف رحمه الله يحسّن الأقوال التي يستحسنها من غيره، ويثني على ردوده هو بما فيها من زِيادة التَحقِيق، ويبيِّن أن قوله الذي قاله لا يخفى على المتأمل المصيب، ويخاطبُ القارئ مخاطبة الطالب بقوله: فافهم، ، تدبر، وهذا من قوة عارضته، رحمه الله، وثقته بما عنده، ومعرفته منزلة كلامه بين منازل الأقوال، وقد يلمحُ منه دلالة على الشريحة التي يلقي إليها علومه، فأنت تقرأ، وتكاد تسمعه يملي عليك، وأنت في حلقة من حلقات العلم، والدراسة.

وبالجملة فإن أسلوبَ المؤلف رحمه الله تعالى في هذه الرسائل جميعها، أسلوبٌ متين، واضح، منظّم، يخاطب الطالب آخذًا بيده من مسألة إلى أخرى، متغلغلًا في أعماق النص الذي يشرحه، مدافعًا عن رأيه فيه، مستحضرًا الحجج والبراهين، رادًّا على من يخالفه، بحكمة، وإنصاف، وأدب.

وقد تبين بعد قراءة هذه الرسائل أن للمؤلف رحمه الله منهجين مختلفين، جرى في ما يمكن أن يدرج تحت مسمى التفسير التحليلي على نهج الزمخشري رحمه الله، ومدرسته، من حيث العناية بما تعتني به هذه المدرسة من جوانبِ التفسير، غير أن عدم عزوه للمصادر والمؤلفين ربما يرجع إلى كونه يكتب قطعة من تفسير كبير، اتخذ

---

(١) انظر شرحه الآية الأولى من الآيات العشر عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾.

(٢) انظر شرحه الآية الثانية من الآيات العشر، عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾.

فيه ذلك المنهج[١]، في حين أنه في رسالته الأخرى التي يمكن إدراجها في التفسير الموضوعي كان غالبًا ما يعزو الأقوال إلى أصحابها، وإنك لتجد هذا الفرق بين رسائله، مضافًا إلى الفروق التي تفرضها طبيعة المنهجين.

هذا وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسائل «تفسير سورة الملك»، و«النبأ»، و«النازعات»، و«الطارق»، و«شرح العشر في معشر الحشر» على نسختين خطيتين هما: نسخة مكتبة بغدادي وهبي ورمزها (ب)، ونسخة مكتبة عاطف أفندي ورمزها (ع).

هذا وإني أحمد الله إذ وفقني لخدمة هذا التفسير، فإني لأرجوه سبحانه أن ييسر الوصول إلى رسائله في التفسير جميعها، وأن يكتبني في خدَمة كتابه، ويعفو عما كان مني من زلل، وتقصير، وإني لأرجو القارئ الكريم ألا يضنّ بملاحظاته التي يجدها، فما أيسر التواصل اليوم مع المحققين، وما أسهل التصحيح، والرجوع عن الخطأ!

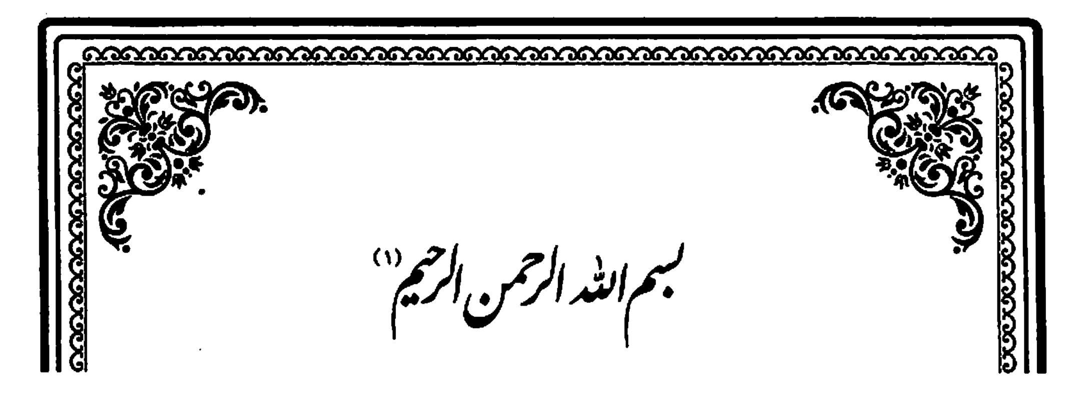
وبعد، فما كان من خير فهو من الله وحده، وهو الجدير بالحمد والثناء، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله تعالى.

المحقق

***

---

(١) وقد تكرر هذا مرارًا فهو في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ من سورة النبأ يحيل على تفسيره لآية في سورة مريم، وفي سورة النازعات عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ مَا سَعَىٰ﴾ يحيل على ما سيأتي بيانه في سورة الزلزلة. وفي سورة الملك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: يحيل على (تفسير الفاتحة).



﴿تَبَٰرَكَ﴾ تَعالى عمَّا يُدرِكهُ(2) الحَواسُّ والأوهَامُ، وتَعاظمَ عمَّا يُحيطُ بِهِ القِياسُ والأفهامُ، ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِ﴾ أي: بقَبضةِ قُدرتهِ(3)، ﴿ٱلْمُلْكُ﴾ يتَصرَّفُ فيهِ كَيفَ يَشاءُ، والمُلكُ عَالمُ الأجسامِ، كما أنَّ المَلكوتَ عَالمُ الأرواحِ(4)، فلذَلكَ وَصفَ ذَاتهُ تَعالى،

---

(1) البسملة ليست في (ب).

(2) في (ع): «تدرك».

(3) في هامش (ب): «قوله: بقَبْضةِ قُدرتهِ التَّصرفُ في الأمورِ كُلها... إلى أنَّ اليدَ مَجازٌ عنِ القُدرةِ، وأنَّ المُلكَ مَع كونهِ غَيرَ مُختصٍّ بعَالم المُشاهدةِ عامٌّ لكلِّ فَردٍ، ومُختصٌّ بهِ تَعالى بدَليلِ تَقديمِ الظَّرفِ، وتَعريفِ المُلكِ فالمُلكُ عَلى ظَاهرهِ لا بمَعنى التَّصرُّفِ، وذِكرهُ لبَيانِ مَعنى كونِ المُلكِ في يَدهِ لا لأنَّه بمَعناهُ، ومَن جَعلَ كَلامَ المُصنِّفِ إشارةً إلى أنَّ المُلكَ بمَعنَى التَّصرُّفِ وأنَّ اللامَ فيهِ للاستِغراقِ لم يَدرِ أنَّ كَونَ جَميعِ التَّصرُّفِ للهِ غَيرُ كونِ التَّصرفِ في جَميعِ الأمورِ لهُ، وغَيرُ مُستلزِمٍ لهُ، واللَّازمُ مما ذَكرهُ هُو الأوَّلُ دُونَ الثَّاني، ولو سلِّمَ فبمُلاحظةِ مُقدمةٍ أجنبيةٍ هيَ أنَّ التصرُّفَ في الجَميعِ واقِعٌ فتأمَّلْ. مِن حاشيةِ القاضِي مَولانا سِنان جَلبي رَحمهُ اللهُ». وانظر لتفسير الآية: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٠).

(4) هذا التقسيم ذكره القاشاني، ونقله عنه القاسمي رحمهما الله، وقد ناقش ابن كثير رحمه الله هذا الرأي الذي سماه «الزعم» ودلّل بالنصوص على أن الملك والملكوت واحد في المعنى، وأن عليه الجمهور من المفسرين وغيرهم، واستبعد الآلوسي هذا التفريق بقوله: «وليس بمراد هنا كما لا يخفى!» انظر: «تفسير القاشاني» المنسوب لابن عربي (ص: ٣٨٢)، و«محاسن التأويل» (٩/ ٢٨٥)، و«تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٥٩٦)، و«روح المعاني» (٥/ ١٥).

باعتِبارِ تَصريفِهِ عالمَ المُلكِ وتَدبيرِهِ إيَّاهُ بحَسبِ مَشيئتِهِ، بالتَّبارُكِ، الَّذي هُو غَايةُ العَظمةِ في إفاضةِ[1] الخَيرِ والبرَكةِ، والزِّيادةِ فيها، وباعتِبارِ تَسخيرِهِ عالمَ المَلكوتِ، بمُقتَضى إرَادتِهِ، بالتَّسبيحِ الَّذي هُو كَونهُ تَعالى مُنزَّهًا عَن مُشابهةِ الأجسَامِ، حَيثُ قالَ تَعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس: ٨٣]، وأورَدَ كلًّا بما يُناسِبهُ؛ لأنَّ الزِّيادةَ والبَركةَ تُناسبُ الأجسَامَ في نُموِّها وازدِيادِها، والتَّنزُّهُ يُناسِبُ المجرَّداتِ عَنِ المادَّةِ[2]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سَواءٌ كانَ ذَلكَ الشَّيءُ مِن عَالمِ المُلكِ، أو مِن عَالمِ المَلكوتِ، ففِيهِ دَفعُ ما عَسى أنْ يَسبقَ إلى الوَهمِ ـ مِن تَخصِيصِ المُلكِ بالذِّكرِ ـ اختِصاصُ الحُكمِ السَّابقِ بهِ[3].

﴿ٱلَّذِى﴾ بَدلٌ مِن الَّذي قَبلهُ، أو خَبرُ مُبتدَأٍ مَحذُوفٍ[4]، ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ الخَلقُ بمَعنَى الإيجادِ إنْ كانَ المَوتُ ضدَّ الحَياةِ، وبمَعنَى التَّقديرِ إن كانَ عَدمَها[5]،

---

(١) في (ع): «إضافة».

(٢) فعبر عن الملك بالتبارك وعن الملكوت بالتسبيح.

ومن فرّق بين الملك والملكوت على هذا النحو: العسكري في «الفروق» (ص: ٥١١)؛ «الكون عالم الشهادة بالنسبة لعالم الغيب كالقطرة من البحر وقد تقرر أن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني»، ومن فرّق كذلك: الجرجاني في «التعريفات» (٥٨٦) (١٤٧٩)، ونقله الزبيدي عن المناوي انظر: «تاج العروس»، (مادة: شهد) (٨/ ٢٥٥)، وانظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص: ٣١٤)

(٣) يعني أن قدرته تشمل الملك والملكوت، وقد استبعد أن يقول بغير هذا قائل، فعبر عن ذلك بقوله: ما عسى أن يسبق إلى الوهم.

(٤) «فعلى القول بأنه خبر لمبتدأ محذوف فإنه يجوز الوقف على ما قبله، وعلى القول بأنه بدل من الموصول قبله فإنه لا يجوز». انظر: «روح المعاني» (٥/ ١٥).

(٥) كقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ أي: تقدرون، وقوله: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ﴾، فخلقه: تقديره، ولم يرد أنه يحدث معدومًا. انظر: «اللسان»، (مادة: خلق).

وإنَّما قُدمَ المَوتُ عَليها؛ لأنَّهُ أدعَى إلى حُسنِ العَملِ، فذِكرهُ في المقامِ أهمُّ[١]، وأمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فالمَوتُ فيهِ عَلى المعنى المَجازيِّ[٢].

﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ ليُعامِلكمْ مُعامَلةَ المُختَبرِ، مِنَ البَلوَى وهِي الخِبرةُ[٣]، ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في الدُّنيا بالزُّهدِ في أُمورِها، والرَّغبةِ عَنها[٤]، وكما أنَّ الاختِبارَ في قَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧] غَيرُ مَخصُوصٍ بالمُكلَّفينَ بالشَّرائعِ، كذَلكَ ههُنا غَيرُ مَخصُوصٍ بهم[٥].

﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾: جُملةٌ وَاقعةٌ مَوقعَ المَفعولِ الثَّاني لِفعلِ البَلوى مِن حَيثُ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٥)، وقال القرطبي: «لأن الموت إلى القهر أقرب، وقيل: قدمه لأنه أقدم» «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٠٦).

(٢) ناقش ابن عطية القولين في «المحرر الوجيز» (١/ ١١٥)، وكذا الآلوسي في «تفسيره»، وقد نقل عن السّاليكوتي قوله: «وإطلاق الأموات على تلك الأجسام مجاز إن فسّر الموت بعدم الحياة عمن اتصف به، وحقيقة إن فسّر بعدم الحياة عما من شأنه»، انظر: «روح المعاني» (١/ ٢١٥). وانظر تشنيع ابن المنيِّر على الزمخشري في تفسيره الموت بالعدم في هذه الآية في: «الكشاف» (١/ ٥٧٥).

(٣) في (ع): «الخبر». قال الزمخشري: «وسمى علم الواقع منهم باختيارهم (بلوى) وهي: الخبرة، استعارة من فعل المختبر». «الكشاف» (٤/ ٥٧٥).

(٤) نقله القرطبي في تفسيره عن الحسن وسفيان الثوري، انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٩/ ٩).

(٥) أغلقت علي كلمة (الاختبار) في النص بابَ فهمِ العبارة، وأمثل ما وجدته من حديث المفسرين عن التكليف والابتلاء حديثهم عن «كون الابتلاء عامًا للمكلفين إلا أن المراد خصوصه بالمحسنين تنبيهًا على أن المقصود الأقصى من خلق المخلوقات أن يتوسلوا بأحسن الأعمال إلى أجل المثوبات، وتحريضًا لهم على ترك القبائح والمنكرات». انظر: «روح البيان» (٤/ ٩٥).

إنَّهُ تَضمَّنَ مَعنى العِلمِ، فلَيسَ هَذا مِن بابِ التَّعليقِ[١]؛ لأنَّ الجُملةَ المعلَّقَ عَنها يَجبُ أنْ تَقعَ مَوقعَ المَفعُولَينِ معاً[٢].

---

(١) في هامش (ب): «قولهُ: ولَيسَ هذا مِن بابِ التَّعليقِ، نَفيٌ للتَّعلِيقِ الَّذِي هُو مِن خَصائصِ أفعَالِ القُلوبِ وهُو لا يُخالفُ ما ذَكرهُ في سُورةِ هُودٍ مِن قَولهِ: وإنَّما جازَ تَعليقُ فِعلِ البَلوى لما فيهِ مِن مَعنَى العِلمِ مِن حَيثُ إنهُ طَريقٌ إليهِ كالنَّظرِ والاستِماعِ؛ لأنَّ المُرادَ ثمةَ تَسليطُ فِعلِ البَلوى عَلى أيُّكمْ أحسَنُ عملاً مِن جِهةِ كَونهِ جُملةً واقِعةً مَوقعَ المَفعولِ الثَّاني مَع أنَّه لا يتَعدَّى بغَيرِ واسِطةٍ إلَّا إلى مَفعولٍ واحِدٍ، وذَلكَ لأنَّ ما ذَكرهُ منَ التَّعليلِ إنَّما يَصلحُ لما قُلتُ، لا للتَّعلِيقِ النَّحويِّ فإنَّ وَجهَهُ تَصديرُ الجُملةِ بكلِمةِ الاستِفهامِ بعدَ أن كانَ بمَعنَى العِلمِ لا كونُه بمَعناهُ، كيفَ وطلبُ وَجهِ جَوازِ التَّعليقِ إنَّما يَكونُ بعدَ العِلمِ بوُجودِهِ، والعِلمُ بِهِ يتَوقَّفُ عَلى تَضمُّنهِ مَعنى العِلمِ، فبَعدَ العِلمِ بالتضمُّنِ يُستَغنى عَن بَيانِ وَجهِ جَوازِ التَّعلِيقِ، فتدبَّرْ... يتوهَّمُ أنَّ التَّعلِيقَ في المَوضِعينِ بمَعنىً واحِدٍ، ويُقالُ في وَجهِ التَّلفيقِ: إنَّما في سُورةِ هُودٍ تَجويزُ تَعليقهِ باعتِبارِ تَضمُّنِ مَعنَى العِلمِ مِن غَيرِ نَظرٍ إلى خُصوصِ تَركيبِ ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ وفي سُورةِ المُلكِ مَنعهُ بالنَّظرِ إلى خُصوصهِ وفيهِ أنَّ جَوازَ التَّعلِيقِ فيهِ مِن أينَ عُلمَ حتَّى يُحتاجَ إلى بَيانِ وَجهِهِ؟ وههُنا وُجوهٌ أُخرُ ذَكرُوها ولفَسادِها معَ كَونِ مَبناها فاسِداً طَويناها عَلى غَيرِها، ثمَّ إنَّهُ يَجوزُ أن يُرادَ بالتَّضمُّنِ ههُنا التَّضمِينُ المُصطَلَحُ، وأن يُرادَ الاستِعارةُ لمعنَى العِلمِ، والآيةُ الكَريمةُ تَحتمِلُها، لكنَّ الزَّمخشرِيَّ نصَّ عَلى الثَّاني في هَذهِ السُّورةِ، ولو حَملَ الأولُ وَجهَ المُتضمَّن حالاً عامِلاً في الجُملةِ فقطْ لمْ يَبعدْ أنْ يُوجدَ في الآيةِ التَّعلِيقُ النَّحويُّ فتدبَّرْ. الفاضِلُ سِنان جَلبي».

(٢) نقل في «التحرير والتنوير» وجهين: «أحدهما: قول الفراء والزجاج والزمخشري في تفسير أول سورة هود: أن جملة الاستفهام سادة مَسدَّ المفعول الثاني، وأن فعل (يبلوكم) المضمن معنى (يَعْلَمكم) معلق عن العمل في المفعول الثاني، وليس وجود المفعول الأول مانعًا من تعليق الفعل عن العمل في المفعول الثاني، وإن لم يكن كثيراً في الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون الجملة واقعة في محل المفعول الثاني (ليبلوكم) أي تؤول الجملة بمعنى مفردٍ تقديره: ليعلمكم أهذا الفريق أحسنُ عملاً أم الفريقُ الآخر، ثم قال: وهذا مختار صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية. =

ولمَّا قَدمَ المَوتَ الَّذِي هُو أثرُ صِفةِ القَهرِ عَلى الحَياةِ الَّتِي هِي أثرُ صِفةِ اللُّطفِ، قدَّمَ صِفةَ القَهرِ عَلى صِفةِ اللُّطفِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الغَالبُ الَّذِي لا يُعجِزهُ مَن أساءَ العَملَ، ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ السَّتَّارُ الَّذِي لا يَيأسُ مِنهُ أهلُ الإساءَةِ والزَّللِ[1].

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ مُطابقةٌ بَعضُها[2] فَوقَ بَعضٍ، مِن طَابقَ النَّعلَ إذا خَصفَها[3] طَبقاً عَلى طَبقٍ، أو جَمعُ طَبَقٍ[4] كجَملٍ وجِمالٍ، أو طَبقةٌ[5] كثَمرةٍ وثِمارٍ

= فالزمخشري ذهب في سورة هود إلى مذهب الفراء والزجاج، واختار ههنا مذهبًا آخر وهو صحيح من حيث العربية؛ لأن باب التضمين باب واسع، وإليه الإشارة بقوله: «من حيث إنه تضمن معنى العلم» وقال الطيبي: التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف، والأصح هو الذي اختاره الزمخشري، وهذا النحو عشه فيه درج، ويدري كيف يدخل ويخرج. يشير إلى قول العرب: ليس هذا بعشك فادرجي» انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٥)، و«فتوح الغيب» (١٥/ ٥٣٢)، و«الانتصاف» لابن المنير (٤/ ٥٧٥)، و«روح المعاني» (٧/ ١٥)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٨١). و«التحرير والتنوير» (١٤/ ٢٩).

(١) من قوله: «ولما قدّم الموت» إلى قوله: «الزلل» في: «مدارك التنزيل» (٤/ ٤٠٠)، بنصه.

(٢) في هامش (ب): «قولهُ مُطابَقةٌ بَعضِها هو بفَتحِ الباءِ، عَلى أنّه صِيغةُ مَفعولٍ، إشارةٌ إلى أنَّ ﴿طِبَاقًا﴾ مَصدرٌ بمَعنى المَفعولِ صِفةُ سَبعِ سَماواتٍ، مَعناهُ: مُطابقةٌ بَعضُها فَوقَ بَعضٍ، ويَجوزُ أنْ يكونَ (مُطابقةٌ) مَصدَراً بمَعنى المَفعولِ، فالمُرادُ بيانُ كَونِ الطِّباقِ مَصدراً بمَعنى المُطابقةِ. لمَولانا سِنان جَلَبي».

وقد وصف المضاف إليه في ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾، ووصف المضاف في هذه الآية، لاقتضاء كل ما يناسبه. انظر: «فتوح الغيب» (١٥/ ٥٣٥).

(٣) في (ع): «وافقها».

(٤) «أو جمع طبق» ليس في (ع).

(٥) في هامش (ب): «ومَن قالَ: كرحبةٍ ورِحابٍ فقَد سَها؛ لأنَّ طَبقةً بسكُونِ الباءِ غَيرُ مُستَعملةٍ». وهو قول نقله ابن عطية دون نسبة، وكذا أبو حيان، والبيضاوي. انظر: «المحرر الوجيز» (٥/ ٣١١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٢)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦١).

صِفةٌ إنْ كانَ جَمعاً، أو وَصفٌ بالمَصدرِ[1]، أو عَلى ذَاتِ طِباقٍ، أو طُوبِقتْ طِباقاً[2].

والخِطابُ في [قَولِهِ تَعالى][3]: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لكُلِّ أحدٍ[4]؛ للتعجُّبِ العامِّ مِن التَّناسُبِ التامِّ في خَلقِهنَّ، ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ مِن اختِلافٍ في الخِلقةِ، وقُرِئَ: (مِن تَفوُّتٍ)[5] ومَعنَى البِنائَينَ وَاحدٌ[6]؛ كالتَّعاهُدِ والتَّعهُّدِ[7]، وحَقيقةُ التَّفاوُتِ عَدمُ التَّناسُبِ، كأنَّ بَعضَ الشَّيءِ يَفوتُ بَعضاً ولا يُلائِمهُ[8].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: «شرح المفصل» للزمخشري (٢/ ٢٣٦)، و«حاشية الصبان» (٣/ ٦٤ـ ٦٥)، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٨٤م) (ص: ١٠٨ـ ١٠٩).

(٢) هو بنصه في «الكشاف» (٤/ ٥٧٦) و«مدارك التنزيل» (٤/ ٤٠٠)، مع تصرف يسير. وانظر: «تهذيب اللغة» (مادة: طبق)، و«المحكم» (مادة: القاف والطاء والباء)، و«التاج» (فصل الطاء مع القاف).

(٣) «قوله تعالى» ليس في (ب).

(٤) كما يجوز أن يكون المراد: الرسول، ولكن «جعل كون الخطاب لكل أحد ممن يصلح للخطاب أولى». انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥١)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦)، و«روح المعاني» (١٥/ ٨).

(٥) قرأ حمزة والكسائي (مِنْ تَفَوُّت)، بتشديد الواو من غير ألف، والباقون بالألف وتخفيف الواو. انظر «تحبير التيسير في القراءات العشر» لابن الجزري (ص: ٥٨٦).

(٦) اختار أبو عبيد (من تفوت) وردَّ النحاس عليه: بأن (تفاوت) في الآية أشبه، وقال النحاس: «ولو جاز أن يقال في هذا اختيار لكان الأول أولى؛ لأنه المشهور في الله أن يقال: تفاوت الأمر مثل تباين، أي: خالف بعضه بعضًا». ونقل ابنَ زنجلة إجادة من جوّد: (تفاوت). انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٢٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس(١١٥٧)، و«حجة القراءات» (١/ ٧١٥) وانظر كذلك: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٧٠)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨/ ٢٠٨).

(٧) وهو «إحداث العهد بما عهدته». انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (مادة عهد).

(٨) من قوله: «حقيقة التفاوت...» إلى هنا بنصه في «الكشاف» (٤/ ٥٧٦)، وانظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦١).

وقوله تعالى: ﴿فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ﴾ مِن بَابِ وَضعِ الكُبرَى مَوضِعَ النَّتيجَةِ إثبَاتاً للحُكمِ بعلَّتهِ، وذَلكَ أنَّ أصلَ الكَلامِ ما ترى فيهنَّ ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾؛ لأنَّهُ مِن خَلقِ اللهِ تَعالى، وما تَرى في خَلقهِ مِن تَفاوتٍ، وفي إضَافتهِ إلى الرَّحمنِ إشعَارٌ بأنَّ ذَلكَ التَّناسُبَ أثرُ الرَّحمةِ لأنَّهُ مَدارُ نِظامِ العَالمِ[1]، والجُملةُ صِفةٌ ثانيةٌ للسَّبعِ[2].

﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ مُتعلِّقٌ بما قَبلهُ عَلى مَعنى التَّسببِ[3]؛ أي: إن أرَدتَ أنْ تَتحقَّقَ ما أخبرتُكَ به[4] فارجِع البَصرَ ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾: صُدوعٍ وشُقوقٍ[5]، جَمعُ فَطرٍ وهُو الشَّقُّ، والمُرادُ: الخَلَلُ[6].

﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ مَعنَى التَّراخِي في ﴿ثُمَّ﴾: هُو أنْ يَتوقَّفَ بَعدَ كلالِ البَصرِ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٦)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥١)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦١).

(٢) استظهر أبو حيان أن يكون قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ﴾ استئناف أنه لا يدرك في خلقه تعالى تفاوت، ونقل عن الزمخشري إعرابه الجملة صفة متابعة لقوله: ﴿طِبَاقًا﴾. انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٢)، وانظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٦).

(٣) في (ع): «السبب». وجاء في هامش (ب): «قولهُ: عَلى مَعنى التَّسبُّبِ، يعني أنَّ الإخبارَ بعدَمِ التَّفاوتِ في خَلقهنَّ كانَ سَببًا للأمرِ بالرُّجوعِ بناءً عَلى اعتراءِ شُبهةٍ فيهِ، ثمَّ إنهُ يَحتملُ أنْ يَكونَ الكلامُ عَلى جَوابِ شَرطٍ مَحذوفٍ، تَقديرُهُ: إنْ كُنتَ في رَيبٍ مِن ذَلكَ فارجعْ فتأمَّلْ، وهَذا غيرُ التَّسببِ، ومَن قالَ: إنَّه مَتعلِّقٌ بما قبلَهُ عَلى التَّسببِ ثُمَّ قالَ: أي إنْ أرَدتَ أن تَتحقَّقَ ما أخبرتُكَ بهِ فارجِعِ البَصرَ، فقدْ غَلطَ حَيثُ خلَّطَ فتدَّبرْ. لمَولانا سِنان جَلَبي». وانظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٦).

(٤) في (ع): «عنه».

(٥) نقل الرازي عن المفسرين شرحهم لكلمة (فطور) بـ: «فروج، وصدوع، وشقوق، وفتوق، وخروق»، ثم قال: «كل هذا ألفاظهم». انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٢).

(٦) نقله الطبري عن قتادة، انظر: «جامع البيان» (٢٣/ ٥٠٧).

بكَثـرةِ المُراجعـةِ، حتَّـى يجِمَّ[١] بَصـرُهُ، ثُمَّ يُعادَ ويُعادَ فـلا يَنقلِبَ إلَيـهِ إلَّا بالبُعدِ عنِ المَطلُـوبِ، والـكَلال، ولا يَعثرُ[٢] عَلى شَـيءٍ مِـن التَّفـاوُتِ والفُطورِ[٣].

والمُـرادُ بالتَّثنيـةِ فـي ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ التَّكريـرُ[٤] والتَّكثيـرُ[٥]؛ كمـا فـي قَولهـمْ: لبَّيكَ وسَـعدَيكَ[٦]؛ ولذَلـكَ أجَـابَ الأمـرَ[٧] بقَولـهِ: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا﴾ بَعيـدًا عمَّا طَلبـتَ[٨]؛ كأنَّـه طُـردَ عَنـهُ بالصَّغـارِ ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ كَليلٌ مِن كَثـرةِ المُراجَعـةِ وطُولِ المُعاهدةِ[٩].

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾[١٠] ....

---

(١) جَمّ الفرسُ وأجَمَّ، إذا استراح وذهب إعياؤه. «المخصص» لابن سيده (٤/ ٣٤٢).

(٢) في (ع): «يثبت».

(٣) «الكشاف» (٤/ ٥٧٦).

(٤) اقتصر على أقل مراتب التكرير وهو الاثنان، تخفيفًا. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٢٠).

(٥) «وقيل: الأولى ليرى حسنها واستواءها، والثانية: ليبصر كواكبها في سيرها وانتهائها». انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٣).

(٦) أفرد سيبويه بابًا لما يجيء من المصادر مُثنًّى منتصِبًا على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه قال فيه: «أراد بقوله لَبَّيك وسَعْدَيْك إجابةً بعد إجابةٍ كأنه قال: كلَّما أَجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ، وكأنّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا». انظر: «الكتاب» (١/ ٣٥٠).

(٧) «الأمر» ليس في (ع).

(٨) من قولك: خسأت الكلب، إذا أبعدته. انظر: «تهذيب اللغة» (مادة: خسأ)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٢).

(٩) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٧)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢): «المعاودة». وانظر لمعنى قوله تعالى: (حسير): «معاني القرآن» (٣/ ١٧٩).

(١٠) في هامش (ب): «قال القاضي بعدَما فسَّر السَّماءَ الدُّنيا بأقربِ السَّمواتِ إلى الأرضِ: ولا يَمنعُ ذَلكَ كونُ بَعضِ الكَواكبِ مَركُوزةً في سَمواتٍ فَوقَها إذ التَّزيينُ بإظهَارِها عَليها، وقالَ =

القُربى مِنكُم[1]، وفي هَذا التَّوصيفِ دِلالةٌ عَلى أنَّ الزِّينةَ في الواقِعِ لا في الرُّؤيةِ إذ لا تَمايزَ بَين دُنياها وعُلياها في النَّظرِ.

﴿بِمَصَٰبِيحَ﴾ استُعيرَتْ للكَواكبِ المُضيئةِ باللَّيلِ[2]، والتَّنكيرُ[3] للتَّنويعِ[4]، أي: بمَصابيحَ لَيستْ مِن جِنسِ مَصابِيحكُمْ[5].

﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾ جَمعُ رَجمٍ بالفَتحِ، وهُو مَصدرٌ سمِّيَ بهِ ما يُرجَمُ ﴿لِّلشَّيَٰطِينِ﴾، أي: ضَممْنا إلى التَّزيينِ[6] فائِدةً أُخرَى جَليلةً هِي رجم الشَّياطينِ

= الزَّمخشَريُّ: إنَّ الشُّهبَ الَّتي تَنقضُّ لرَميِ المُسترقةِ منهُم مُنفصِلةٌ مِن نارِ الكَواكبِ لا أنَّهم يُرجَمونَ بالكَواكبِ أنفُسِها لأنَّها قارَّةٌ في الفَلكِ عَلى حَالها. أقولُ: القولُ بأنَّ الكَواكبَ قارَّةٌ بالفُلكِ مَركوزةٌ فيهِ مَردودٌ بنصِّ القُرآنِ، وهُو قولُهُ تَعالَى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ويَسيرُونَ بسُرعةٍ كالسَّابحِ في المَاءِ».

(١) وقد نقل القرطبي قولين: «أحدهما أن في كل سماء كواكب تضيء»، والثاني: أن الكواكب مختصة بالسماء الدنيا» وقال أبو حيان: «والدنو أمر نسبي وإلا فليست قريبة». انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥/ ٣٤٥)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٣)، (٧/ ٣٣٨).

(٢) حيث شبه الكواكب والنجوم بمصابيح، فحذف المشبه وأبقى على المشبه به، على طريق الاستعارة التصريحية.

(٣) في (ع): «والتكثير».

(٤) يرى البيضاوي: أن التنكير للتعظيم، ورجح هذا الرأي الآلوسي، انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢)، و«روح المعاني» (١٥/ ٩).

(٥) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٧).

(٦) في هامش (ب): «وإنَّما خصَّ التَّزيين بها مَعَ حُصولِهِ أيضًا في أفلاكٍ فوقَها ومَع عَدمَ التَّمايزِ بَينَ دُنياها وعُلياها بعداها في المَنظرِ بناء على أفهامِهم، حَيثُ بادرَتْ أوهَامُهم إلى أنَّ الأفلاكَ فَوقَها بَعضُها يَحجبُ بَعضًا، وأنَّ الكَواكبَ كأنَّها جَواهرُ مُضيئةٌ مُتلالِئةٌ عَلى سَطحٍ أزرَقَ للفُلكِ الأقرَبِ. لمَولانا سِنان جَلَبي رَحمهُ اللهُ».

الَّتِي تَسترِقُ السَّمعَ بالشُّهبِ المُنقضَّةِ[(١)]، وقد عيَّنَ هذا المَعنَى قولهُ تَعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧]، والقُرآنُ يفسِّرُ بَعضهُ بَعضًا سيَّما[(٢)] في حُكمٍ واحِدٍ، فلا وَجهَ[(٣)] لما قِيلَ مَعناهُ: وجَعلناها ظُنوناً لشَياطِينِ[(٤)] الإنسِ، وهُم المُنجِّمونَ[(٥)].

وفيهِ دِلالةٌ عَلى أنَّ الكَواكبَ الَّتِي استُعيرَ[(٦)] لها المَصابِيحُ في السَّماءِ الدُّنيا؛ لأنَّ انقِضاضَ الشُّهبِ لا يُتصوَّرُ مِن سَائرِ السَّماواتِ، وقَد مرَّ في تَفسِيرِ سُورةِ الأنبِياءِ[(٧)]

---

(١) قال قتادة: «إنما خلق الله هذه النجوم لثلاث خصال: خلقها زينة للسماء ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن يتأول منها غير ذلك فقد قال برأيه، وأخطأ حظَّه، وأضاع نصيبه، وتكلّف ما لا علم له به». انظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ٥٠٨)، و«الكشاف» (٤/ ٥٧٧).

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٣/ ١٥٥٢): «وحَذفُ «لا» من «لا سِيَّما» إنما يوجد في كلام الأدباء المُوَلَّدِينَ، لا في كلام مَنْ يُحْتَجُّ بكلامه»، وقال ابن هشام: «وتشديد يائه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل». «المغني» (ص: ١٨٦)، وتنظر هذه المسألة في: «همع الهوامع» (٢/ ٢٨٥)، و«تاج العروس» (٣٨/ ٣٢٦) (سوو).

(٣) في (ب): «حاجة» وكتب تحتها: «وجه» وكذا في (ع).

(٤) في (ع): «ظنون شياطين» بدل «ظنونًا لشياطين».

(٥) عرض له الزمخشري وتابعه الرازي والبيضاوي، وردّه الآلوسي، واحتمله البقاعي، وعلّله، وكذا أبو حيان، ودلّل عليه السمين من شعر زهير. انظر: الكشاف (٤/ ٥٧٧)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٣)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢)، و«روح المعاني» (١٥/ ١١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٤) و«الدر المصون» (١٤/ ٣٤).

(٦) في (ع): «استعيرت».

(٧) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٠١)، وقد نسبه أبو حيان إلى أكثر المفسرين. «البحر المحيط» (٦/ ٢٨٨).

أنَّ تَحتَ السَّماءِ فَلَكًا هُو مَوجٌ مَكفُوفٌ فيهِ النجوم[١] الكواكِبِ كُلِّها، وعَن كَعبٍ: أنَّ السَّماءَ الدُّنيا مَوجٌ مَكفوفٌ[٢].

﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ في الآخِرةِ[٣]، بَعدَ الإحراقِ بالشُّهبِ في الدُّنيا[٤]، والسَّعيرُ أشدُّ الحَريقِ[٥]، ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾[٦] مِنَ الثَّقلَين ﴿عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾،

---

(١) «النجوم» ليس في (ب).

(٢) نقله الزمخشري (١/ ٨٢) عن الحسن، وفي «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٧): أن الإمام أحمد روى من طريق الحكم بن عبد الملك ـ وهو ضعيف ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذا مرت سحابة فقال: (هل تدرون ما هذه؟) قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «العنان وزوايا الأرض يسوقه الله إلى ما لا يشكره، ولا يدعوه، أتدرون ما هذه فوقكم؟» قلنا: الله ورسوله أعلم! قال: «الرقيع موج مكفوف، وسقف محفوظ، أتدرون كم بينكم وبينها؟» قلنا: الله ورسوله أعلم قال: «مسيرة خمسمائة عام». قال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف جدًا. «المسند» (١/ ٢٠٦)، برقم (١٧٧٠).
وقد ردّ الآلوسي على القائلين بالاختلاف في موادها: بأن الأولى من موج مكفوف، والثانية من درة... بقوله: «ولا أظنك تجد خبرًا يعول عليه فيما قيل ولو طرت إلى السماء! وأظنك لو وجدت لأولت». انظر: «روح المعاني» (١٥/ ٧)، (١٤/ ٣٤٠).

(٣) قال الرازي: «واحتج أصحابنا على أن النار مخلوقة الآن بهذه الآية، لأن قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ إخبار عن الماضي». انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٥)، وناقش الآلوسي (المعتزلة) القائلين بذلك. «روح المعاني» (١/ ٢٠٢).

(٤) «الكشاف» (٤/ ٥٧٧)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي» (١٨/ ٢١١).

(٦) في هامش (ب): «قولُهُ ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآيةُ، لمَّا كان هَهنا مَظنَّةَ أنْ يُتوهَّمَ مِن التَّخصِيصِ الذِّكريِّ اختِصاصُ الحُكمِ بالمَرجُومينَ، عمَّمهُ لهم ولغَيرهم مِنَ الكَفرةِ دَفعًا لهذا، مَعَ الإشارةِ إلى العِلةِ لاستِحقَاقِهم لهُ، فالمَعنَى لَيسَ المَرجُومونَ مَخصُوصِينَ بهِ، بلْ كلُّ مَن كَفر بربِّهِ كَذلكَ، فلَيسَ فيهِ شِبهُ التَّكرارِ كما ظُنَّ، ولَيسَ في قَولِهِ: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾... الآيةُ، ما يُنافي العُمومَ لجَوازِ أنْ لا يُوجدَ =

وقُرئَ بالنَّصبِ[1] على أنَّ ﴿لِلَّذِينَ﴾ عطفٌ على ﴿لَهُمْ﴾، و﴿عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ على ﴿عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾[2].

﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ المَرجعُ، ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا﴾ طُرِحُوا في جهنَّمَ كما يُطرحُ الحَطبُ في النَّارِ العَظيمةِ[3] ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا﴾[4] لجهنَّمَ ﴿شَهِيقًا﴾ صَوتاً مُنكَرًا كصَوتِ

= فَوجٌ مِن شَياطِينِ صِرفةٍ، وسُؤالُ الخَزنةِ لهم لا يُوجِبُ أن يَكونَ لكُلِّ أحدٍ، نعم يَجبُ حَملُ الآيةِ الكَريمةِ على غَيرِ الشَّياطينِ على قِراءةِ نَصبِ ﴿عَذَابُ﴾ فتدبَّرْ. مِن حاشِيةِ القاضِي لمَولانا سِنان جَلبي رَحمهُ اللهُ تَعالى».

(١) نسبها أبو حيان وكذا الآلوسي إلى: الضحاك والأعرج وأسيد بن أسيد المزني والحسن في رواية هارون عنه، عطفًا على عذاب السعير. انظر «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٤)، و«روح المعاني» (١٥/ ١١).

(٢) «الكشاف» (٤/ ٥٧٨)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٦)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢)، و«إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢/ ٢٦٥).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٥٧٨).

(٤) في هامش (ب): «وفي «الكشَّافِ» سَمِعوا لها شَهِيقًا إمَّا لأهلِها ممَّن تقدَّمَ طرحُهم فيها ومِن أنفُسِهم، كقَولِه: ﴿فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾، وإمَّا للنَّارِ تَشبيهًا لحَسِيسِها المُنكرِ الفَظيعِ بالشَّهيقِ، واعتُرِضَ عَليهِ بما حَاصلُهُ أنَّهُ قدْ سَبقَ في تَفسِيرِ ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا﴾: ثُمَّ لا يَكونُ لهم إلَّا زَفيرٌ، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾: أنَّ أهلَها بعدَما وَقعَ مِنهمُ المُقاولةُ في سِتةِ آلافِ سَنةٍ يُقالُ لهم: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا﴾ ثُمَّ لا يَكونُ لهم إلَّا زَفيرٌ وشَهيقٌ، فهُما إمَّا يَكونانِ لهُم بعدَ القَرارِ في النَّارِ، وبَعدَما قيلَ لهم: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ فأنَّى يَتسنَّى الاستِدلالُ بقَولِهِ: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ عَلى كَونِ الشَّهيقِ ههُنا لأهلِها، ولا يَخفى أنَّ ما سَبقَ إنَّما يدلُّ عَلى عَدمِ وُقوعِ غَيرِ الزَّفيرِ والشَّهيقِ بَعدَ القَرارِ، لا عَلى عَدمِ وُقوعِهما قَبلَه، وبَعدَ التَّسليمِ ما ذُكرَ في «الكشَّافِ» لا يدلُّ عَلى وُقوعِهما وَقتَ الإلقاءِ فتأمَّلْ. لمَولانا سِنان جَلبي رَحمهُ اللهُ». وانظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٨).

الحِمـارِ[١]، شبَّهَ حَسِيسَـها[٢] الفَظيـعَ بالشَّـهيقِ[٣].

قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما: (الشَّهيقُ لجَهنمَ عِندَ إلقَاءِ الكفَّارِ فيها تَشهقُ إلَيهم شَهقةَ البَغلةِ للشَّعيرِ، ثُمَّ تَزفرُ زَفرةً لا يَبقى أحدٌ إلا يَخافُ)[٤].

وأمَّـا الزَّفيـرُ والشَّـهيقُ للكفَّـارِ المَذكُـورانِ فـي قَولـهِ تَعالـى: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هـود: ١٠٦] فذَلـكَ بَعـدَ القَـرارِ فـي النَّـارِ، وبَعدَ مَـا قِيلَ لهُـم: ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنـون: ١٠٨]، فصَـاروا لا يَتكلَّمـونَ[٥]، ولـمْ يَبـقَ لهُـم إلَّا أصْـواتٌ مُنكَـرةٌ، ولا حُـروفَ مَعهـا[٦].

﴿وَهِيَ تَفُورُ﴾ تَرتفِعُ بهم بالغَليانِ، فإنَّ الفَورَ ارتِفاعُ الشَّيءِ بالغَليانِ، لا الغَليانُ نَفسهُ، ومنهُ: الفوَّارةُ؛ لارتِفاعِها بالماءِ ارتفاعَ الغَليانِ[٧].

---

(١) أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٩٦) ثم قال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح». وانظر: «جامع البيان» (٢٣/ ٥٠٩)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٦)، و«المخصص» (٢/ ٢٧٢). و«تهذيب اللغة» للأزهري (مادة: شهق)، و(مادة: زفر).

(٢) «حسيسها» (ع).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٥٧٨).

(٤) في (ع): «خاف». وقد أورد القرطبي هذا الأثر، وزاد: «وقيل: الشهيق من الكفار عند إلقائهم في النار قاله عطاء. والشهيق في الصدر، والزفير في الحلق، وقد مضى في سورة هود». انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢١١).

(٥) «فصاروا لا يتكلمون» ليس في (ع).

(٦) انظر: «سنن الترمذي»: باب ما جاء في صفة طعام أهل النار (٤/ ٧٠٦) برقم (٢٥٨٦)، و«المستدرك» للحاكم (٤/ ٦٤٠) برقم (٨٧٧٠)، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم، وانظر: «أنوار التنزيل» (٤/ ١٦٩).

(٧) انظر: «مفردات غريب القرآن» للأصفهاني (١/ ٦٧٤).

﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ تتميزُ[١]؛ أي: تَتقطَّعُ وتَتفرَّقُ[٢] ﴿مِنَ الْغَيْظِ﴾[٣] على الكفَّارِ، تَمثيلٌ لشدَّةِ اشتِعالها بهِمْ، ويَجوزُ أنْ يُرادَ[٤] غَيظُ الزَّبانيةِ[٥]، وأسنَدَ إليها للمُلابسةِ[٦]. والغَيظ: الغَضبُ الكامِنُ، ولا يَلزَمُ أن يَكونَ مِن العَجزِ، كما تَوهَّمهُ الجَوهريُّ[٧]؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] فإنَّهُ في مَقامِ المَدحِ، والعاجِزُ بمَعزِلٍ عَنهُ.

---

(١) «تتميز» ليس في (ع).

(٢) نقل القرطبي الأول عن سعيد بن جبير، والثاني عن ابن عباس والضحاك وابن زيد. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢١٢).

(٣) في هامش (ب): «قولُهُ: (مِنَ الغَيظِ). الجَوهَريّ: هُو الغَضبُ الكَامنُ للعَاجزِ، كِلا الوَصفَينِ إمَّا أنْ يَكونَ لشَخصٍ واحدٍ كما هُوَ الظَّاهرُ، فقَولُه تَعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ مِن قَبيلِ التَّجريدِ المُسمَّى في عِلمِ البَيانِ بالمَجازِ اللُّغويِّ الرَّاجعِ إلى مَعنى الكَلمةِ غَيرِ المُفيدِ، أو لا يَكونَ بأنْ يَكونَ اللَّامُ صِلةَ الغَضبِ، يُقالُ: غَضبَ عَليهِ ولهُ، وكِلا الاستِعمالَين ثابتٌ، فقَولهُ تَعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ مِن هَذا القَبيلِ، مِن حَاشيةِ القاضِي مَولانا سِنان جَلَبي رَحمهُ اللهُ تَعالى».

(٤) في (ع): «يكون».

(٥) انظر عبارة: «وهو تمثيل... إلخ»، في: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢).

(٦) قال الألوسي: «شبه اشتعال النار بهم في قوة تأثيرها فيهم وإيصال الضرر إليهم باغتياظ المغتاظ على غيره المبالغ في إيصال الضرر إليه على سبيل الاستعارة التصريحية، ويجوز أن تكون هنا تخييلية تابعة للمكنية.. وجوز أن يكون الإسناد في تكاد تميز إلى جهنم مجازًا، وإنما الإسناد الحقيقي إلى الزبانية وأن يكون الكلام على تقدير مضاف أي تميز زبانيتهم من الغيظ» انظر: «مفردات القرآن» (١/ ٦١٩)، و«روح المعاني» (١٥/ ١٢).

(٧) استشهد الجوهري على قوله هذا بقول قتيلة بنت النضر وقد قتل النبيُّ ـ ﷺ ـ أباها صبرًا:

ما كان ضرَّكَ لو مَنَنْتَ وربما ... مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

انظر: «الصحاح» (٥/ ٣٣٠).

﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ﴾ مِنَ الكفَّارِ المُكذِّبينَ للرُّسلِ بِدِلالةِ قَولِهِ: ﴿فَكَذَّبۡنَا﴾، ولا حجَّةَ فيها للمُرجِئةِ عَلى أنَّهُ لا يَدخُلُ النَّارَ أحدٌ إلَّا الكفَّارُ؛ لأنَّهُ بيَّنَ حَالَ الدَّاخِلينَ فيها زُمراً وسَكتَ عَن حالِ الدَّاخِلينَ فيها فُرادَى، فيَجوزُ أنْ يَكونَ عُصاةُ المُؤمِنينَ دُخولهُم فيها فُرادَى[1].

﴿سَأَلَهُمۡ﴾[2] أي: قالَ لهُم، عَلى ما صرَّحَ بِهِ في سُورةِ الزُّمرِ[3]، وفي التَّعبيرِ عَنهُ بالسُّؤالِ غَيرُ مُوفٍ حقَّهُ بالتَّعدِيةِ إلى مَفعُولِهِ الثَّاني بـ(عن) تَنبيهٌ عَلى أنَّهُ لَيسَ بسُؤالٍ حَقيقةً، بلْ تَقرِيعٌ وتَوبِيخٌ في صُورةِ السُّؤالِ[4]،.........

(١) ناقش الرازي احتجاج المرجئة على أنه لا يدخل النار أحد إلا الكفار بهذه الآية: «قالوا: لأنه تعالى حكى عن كل من ألقي في النار أنهم قالوا: كذبنا النذير، وهذا يقتضي أن من لم يكذب الله ورسوله لا يدخل النار! واعلم أن ظاهر هذه الآية يقتضي القطع بأن الفاسق المصر لا يدخل النار، وأجاب القاضي عنه بأن النذير قد يطلق على ما في العقول من الأدلة المحذرة المخوفة، ولا أحد يدخل النار إلا وهو مخالف للدليل غير متمسك بموجبه». وقد خصص صاحب «المواقف» ظاهر هذه الآيات بالعذاب المؤبد جمعًا بينها وبين الأدلة الدالة على وعيد الفساق». «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٧).

(٢) في هامش (ب): «قوله ﴿سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ﴾ أي: وقالُوا: ألم يأتِيكم.. إلخ، فالسُّؤالُ على مَعناهُ الأصلِيِّ، غَايتهُ أنّه لَيسَ بسُؤالِ استِعلامٍ، فصحَّةُ وَضعِ ﴿قَالَ﴾ مَكانَ ﴿سَأَلَ﴾ كمَا وَقعَ في (الزُّمرِ) لا يَدلُّ عَلى كَونهِ بمَعناهُ كما ظُنَّ، ثُم إنَّهُ إذا قُلتَ: سألتُهُ أقامَ زَيدٌ؟ مُريدًا بِهِ الاستِعلامَ صحَّ، وكلِمةُ الاستِفهامِ في أمثالِهِ أغنَتْ عَن ذِكرِ صلةِ السُّؤالِ، فلَيسَ في ترَكها تَنبيهٌ عَلى أنهُ لَيسَ بسُؤالٍ حَقيقةً كما تُوهِّمَ. مَن حاشِيةِ القَاضِي لمولانا سِنان جَلَبي».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر: ٧١].

(٤) عدد الرازي معاني السؤال الواردة هنا وهي: سؤال الاستعلام أو سؤال توبيخ، ويحتمل أن يكون سؤال موهبة وشفاعة، وقد ردّ على من جعل سؤال الاستعلام والتوبيخ يتعديان بـ(عن)، وسؤال الاستعطاء يُعدى بنفسه إلى مفعولين بأن السؤال ربما يتعدى إلى مفعولين، غير أنه عند الاستعلام يحذف الثاني، ويؤتى بما يتعلق به. انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٩/ ٥٠٤).

﴿خَزَنَتُهَآ﴾ حفظةُ جهنَّمَ وهُم المَلائكةُ المُوكَّلونَ بتَعذِيبِ أهلِها توبيخًا لهم.

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ رَسولٌ منكم[١] مِن جِنسكُمْ يخوِّفكم مِن هَذا العَذابِ، وحَملُ النَّذيرِ عَلى ما في العُقولِ مِن الأدلَّةِ المُحذِّرةِ المُخوِّفةِ[٢] يَردُّهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الزمر: ٧١][٣].

﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ اعتِرافٌ مِنهم بأنَّ اللهَ تَعالى أزاحَ عِلَلَهمْ بإرسَالِ الرَّسولِ[٤]، وحمل النَّذير عَلى مَعنَى الجَمعِ لمُساعدةِ الصِّيغةِ لهُ لا يَتحمَّلهُ المَقامُ[٥]؛ لأنَّ مَعنَى

(١) «منكم» ليس في (ب).

(٢) في «الكشاف» (٣/ ٥٠٧) «أن الحجة قامت على قريش بمعرفة الله وتوحيده وحكمته؛ لأن أدلة العقل الموصلة إلى ذلك معهم في كل زمان». وانظر للمسألة: السمعاني في «قواطع الأدلة» (٢/ ٤٦)، والزركشي في «البحر المحيط» (١/ ١٠٧).

(٣) تتمتها: ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٤) تعقب أبو حيان الزمخشريَّ بقوله: «وهو على طريق المعتزلة». وذلك بعد أن نقل قولته: «اعتراف منهم بعدل الله، وإقرار بأنه عز وعلا أزاح عللهم ببعثة الرسل وإنذارهم فيما وقعوا فيه، وأنهم لم يؤتوا من قدره كما تزعم المجبرة، وإنما أتوا من قبل أنفسهم واختيارهم، خلاف ما اختار الله وأمر به وأوعد على ضده». انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٧٨)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٤).

(٥) في «الكشاف» (٤/ ٥٧٨): «والمعنى: ألم يأتكم أهل نذير، أو وصف منذروهم لغلوهم في الإنذار، كأنهم ليسوا إلا إنذارًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾» ولعل المؤلف أراده والبيضاوي في تلك المناقشة حيث استطرد في «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢) في بيان هذا المعنى حين قال: «فالنذير إما بمعنى الجمع لأنه فعيل، أو مصدر مقدر بمضاف، أي: أهل إنذار، أو منعوت به للمبالغة أو الواحد والخطاب له ولأمثاله على التغليب، أو إقامة تكذيب الواحد مقام تكذيب الكل، أو على المعنى قالت الأفواج: قد جاء إلى كل فوج منا رسول من الله فكذبناهم وضللناهم. ويجوز أن يكون الخطاب من كلام الزبانية للكفار على إرادة القول فيكون الضلال ما كانوا عليه في الدنيا =

﴿فَكَذَّبْنَا﴾ فكذَّبَ كلُّ واحِدٍ منَّا النَّذِيرَ الَّذِي جاءَنا، وكلُّ واحِدٍ مِنهمْ لم يُكذِّب رُسلًا مُتعدِّدةً جاؤوهمْ، كَيفَ وقَومُ نوحٍ ما جَاءهم إلَّا نُوحٌ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ[1].

﴿وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ أي: فكذَّبنا وأفرَطنا في التَّكذِيبِ حتَّى نَفينا الإنزَالَ والإرسَالَ رأساً[2]، وعَلى وفقِ هَذا وَردَ ما في حَذفِ المَفعولِ منَ الإيماءِ إلى أنَّ تكذِيبهُم لم يَكُن لرَسولهمْ[3] خاصَّةً، فقَولُهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ خِطابٌ لرَسُولهم ولأمثَالهِ عَلى التَّغليبِ، أو إقامةُ تكذِيبِ الواحِدِ مَقامَ تَكذِيبِ الكلِّ.

أشَارَ أوَّلًا إلى عُمومِ تكذِيبهمْ للرُّسلِ وبَعدَ ما صرَّحوا بما يَقتضِي ذَلكَ أخرَجوا ما في حيِّزِ الإشارَةِ إلى مَعرضِ العِبارةِ، ويُجوزُ أنْ يَكونَ مِن كَلامِ الخَزنَةِ عَلى إرادَةِ القَولِ، والمُرادُ بالضَّلالِ الهَلاكُ، أو الضَّلالُ في الدُّنيا حِكايةٌ لما كانُوا عَليهِ فيها.

﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾ سَماعَ تَفهمٍ بتَفهيمِ الغَيرِ، كقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿أَوْ نَعْقِلُ﴾ مِن عِندِ أنفُسنا بالتَّأملِ في الآياتِ الظَّاهرةِ الدَّالةِ عَلى وُجودِهِ تَعالى ووَحدانيَّتِه، والبيِّناتِ الباهِرةِ القَائمةِ عَلى صحَّةِ دَعوى الرُّسلِ[4].

= أو عقابه الذي يكونون فيه». وانظر كذلك: «التفسير البسيط» (١٣/ ٤٨١)، (٢١/ ٤٥)، (٢٢/ ١٩).

(١) في حين فسر أبو السعود الآية بقوله: «قال كل فوج من تلك الأفواج: قد جاءنا نذير، أي: واحد حقيقة أو حكمًا كأنبياء بني اسرائيل فإنهم حكم نذير واحد، فأنذرنا وتلا علينا ما نزل الله تعالى عليه من آياته فكذبنا ذلك النذير في كونه نذيرًا من جهته تعالى». انظر: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٢).

(٣) في (ع): «لرسلهم».

(٤) في (ع): جاء قوله: «تفهم بتفهيم...» إلى هنا بعد قوله: «في كل من السمع». وانظر: «البسيط» (٢٢/ ٤٩)، و«الكشاف» (٤/ ٥٧٩)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٥٧)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٤).

وقيلَ: أي: نَسمعُ سَماعَ[1] قَبولٍ وطَاعةٍ، أو نَعقلُ عَقلَ مُتفكّرٍ مُتأمّلٍ، وكَلمةُ[2] أو بمَعنى الواوِ[3] كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤][4] إذ الاستِقلالُ[5] في كُلٍّ مِنَ السَّمعِ والعَقلِ في الحُكمِ المَذكورِ بَعدَهُ، أو تَنزيلٌ لشَطرِ العِلةِ في مَنزلةِ تَمامِها تَفصِيلًا لمواضِعِ التَّفريطِ، واعتِناء بشَأنِ كلٍّ مِنها في مَقامِ التَّحسُّرِ[6].

﴿مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ في جُملةِ مَن[7] أُعدَّتِ النَّارُ لهم.

﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ﴾ حِينَ لا يَنفعُهم الاعتِرافُ، وفي إفرادِ الذَّنبِ اعتِبارًا[8] لأصلِهِ[9] إشارةٌ إلى أنَّ ما اعترَفُوا بِهِ أمرٌ مُشترَكٌ بَينهُمْ، وهوَ الكُفرُ، بسَببِ تكذيبِ الرُّسلِ[10].

---

(١) «وقيل: أي نسمع سماع» ليس في (ع).

(٢) وإطلاق الكلمة على الحرف جائز. «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام (ص١٧٢).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل، وخالفهم البصريون. انظر تفصيل المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٩١).

(٤) لم أقف على هذا القول، على أنه يلاحظ عدم متابعة المؤلف في هذه المسألة المفسرين الذين يعتني عادة بتفاسيرهم.

(٥) في (ع): «لا استقلال» بدل «الاستقلال».

(٦) قوله: «والعقل في الحكم...» إلى هنا (ع).

(٧) في (ب): «ما» وفي هامش (ب): «من».

(٨) في (ع): «اعتبار».

(٩) في (ع): «لا صلة».

(١٠) يرى ابن جرير الطبري أن توحيد الذنب، والإضافة إلى الجمع؛ «لما فيه من معنى فعل، فأدى الواحد عن الجمع، كما يقال: خرج عطاء الناس، وأعطية الناس».

ونقل هذا المعنى الواحدي في «البسيط» عن الفراء في «معاني القرآن»، ثم قال: «ويجوز أن يراد بالواحد المضاف الشياع، كقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٣٤، النحل: ١٨]»، في حين يرى =

﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ السَّحَقُ بتَحرِيكِ الحاءِ وتَسكِينِها[1]: البُعدُ، وانتِصابهُ علَى أنَّهُ مَصدرٌ وقعَ[2] مَوقعَ الدُّعاءِ، أي: فأسحَقهم اللهُ سَحقاً، وأصحَابُ السَّعيرِ الشَّياطينُ؛ لأنَّ إعدَادهُ كانَ لهُم[3]، لا كُلُّ مَن دَخلَ فيهِ، وقد أُشيرَ إلى ذَلكَ في سِياقِ

= البيضاوي أن الذنب لم يجمع لأنه في الأصل مصدر أو المراد به الكفر.

وتوسع البقاعي في تعداد معاني الجمع فقال: «ولما كان الذي أوردهم المهالك هو الكفر الذي تفرعت عنه جميع المعاصي، أفرد فقال: (بذنبهم) أي في دار الجزاء كما كانوا يبالغون في التكذيب في دار العمل، فلم يكن ينفعهم لفوات محله، أو أنه لم يجمع الذنب إشارة إلى أنهم كانوا كلهم في المبالغة في التكذيب على حد واحد، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢ ـ ٥٣]، أو أن الإفراد أشد في التحذير من كثير الذنوب وقليلها، حقيرها وجليلها».

وقال السمين: «وقوله: ﴿بِذَنۢبِهِمْ﴾: وحدَه لأنه مصدرٌ في الأصلِ، ولم يَقْصِدِ التنويعَ بخلافِ «بذنوبهم» في مواضعَ».

انظر: «معاني القرآن» (٣/ ١٧١)، و«جامع البيان» (٢٣/ ٥١٠)، و«البسيط» (٢٢/ ٤٩)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٣)، و«الدر المصون» (١٠/ ٣٨٤).

(١) قرأ الكسائي وابن جماز وابن وردان بخلف عنه وعن الكسائي، وأبو جعفر ورويت عن علي: (فَسُحُقًا لأصحاب السعير)، بضم الحاء، وقرأ الباقون بإسكان الحاء، وهما لغتان، مثل الرعب والرعب والسحت والسحت. انظر: «الحجة في القراءات السبع» المنسوب لابن خالويه (١/ ٣٥٠)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (١/ ٥٥٠)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨/ ٢١٣)، وقال الفراء: «ولو قرئت: فسُحُقًا؛ كانت لغة حسنة». انظر: «معاني القرآن» (٣/ ١٧١)، وقال ابن عاشور: «وهو لغة فيه لإتباع ضمة السين». «التحرير والتنوير» (٢٩/ ٢٩).

(٢) في (ع): «واقع».

(٣) قال أبو السعود: ﴿مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾؛ أي: في عدادهم ومن أتباعهم وهم: الشياطين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ كأن الخزنة قالوا لهم في تضاعيف التوبيخ: ألم تسمعوا آيات =

كَلامِهِمْ حَيثُ قيلَ: في أصحَابِ السَّعيرِ، ولم يَقل[1]: مِن أصحَابِ السَّعيرِ، فلمَّا فَصلَ فيهِ بَينهمْ وبَينَ أصحَابِ السَّعيرِ كانَ أصلُ الكَلامِ: فسُحقًا لهم ولأصحَابِ السَّعيرِ، وإنَّما عَدلَ عَنهُ إلى ما ذُكِرَ؛ تَغليباً لأصحَابِ السَّعيرِ عَليهِمْ؛ للتَّحقِيرِ، والتَّقلِيلِ، والمُبالَغةِ في التَّهدِيدِ عَلى وَجهِ الإيجازِ، ومَن وَهَمَ أنَّ الإيجازَ نُكتةٌ أُخرَى للتَّغليبِ فقَدَ وَهِمَ[2]، فإنَّ كُلاً مما ذُكرَ يَتيسَّرُ بدُونِ التَّغليبِ، إلَّا أنهُ لا يَكونُ عَلى وَجهِ الإيجَازِ[3].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ الخَشيةُ: خَوفٌ يَشوبهُ تَعظِيمُ المَخشِيِّ معَ المَعرفةِ بهِ[4]؛ ولهَذا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨][5]، وإنَّما قالَ: ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ إذ عِندَ العَيانِ، لا يَبقَى للخَشيةِ شان.

﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾ مُتعلَّقُ التَّخصِيصِ المُستفادُ مِن تَقدِيمِ الجارِّ

= ربكم ولم تعقلوا معانيها حتى لا تكذبوا بها فأجابوا بذلك.. وردّ الآلوسي هذا الرأي بقوله: «واختصاص إعداد السعير بالشياطين ممنوع؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] والآية لا تدل على الاختصاص». انظر: «إرشاد العقل السليم» (٩/ ٦)، و«روح المعاني» (١٥/ ١٣).

(١) في (ع): «يعلم».

(٢) يرى البيضاوي رحمه الله أن التغليب «للإيجاز والمبالغة والتعليل»، انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٣).

(٣) عدّ الآلوسي هذه المسألة من المشكلات التي غدت معتركاً لعلماء الروم وغيرهم من العلماء الأعلام، وبيّن أن ما ذكره هو أقرب إلى الأفهام وأبعد عن النزاع والخصام. فانظره ـ متكرمًا ـ بطوله في «روح المعاني» (١٥/ ١٤).

(٤) «به» ليس في (ع).

(٥) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٩/ ١٠٧).

والمَجرُورِ مَجمُوعُ الأمرَينِ، فلا يَلزمُ اختِصاصُ مَغفرَةِ الذُّنوبِ بالَّذينَ يَخشَونهُ تَعالى[(١)].

﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾ ظَاهِرُهُ[(٢)] الأمرُ بأحدِ الأمرَينِ الإسرَارِ والإجهارِ، ومَعناهُ: المُبالغةُ في استِوائِهِما في عِلمِ اللهِ تَعالى، ثُمَّ علَّلَهُ بقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ أي: بضَمائرِها مِن غَيرِ أنْ تُترجِمَ الألسِنةُ عَنها، فكَيفَ لا يَعلمُ ما تكلَّمُ بهِ؟ ثُمَّ أنكرَ بقَولِهِ تَعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ أي: ألا يُحيطُ عِلمًا بالمُسرِّ والمُجهرِ مَن خَلقَ الأشياءِ كُلِّها ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ وحالُهُ أنَّهُ المُتوصِّلُ عِلمهُ لما بَطنَ مِن خَلقِهِ، وما ظَهرَ، فهُو تَذييلٌ بعدَ التَّعليلِ[(٣)].

رُويَ: أنَّ مُشرِكي مكَّةَ كانُوا يَنالُونَ مِن رَسولِ اللهِ ﷺ فيُخبرُهُ جِبرائيلُ عَليهِ السَّلامُ بما قالُوا فيهِ ونَالُوا مِنهُ ﷺ، فقَالُوا فيما بَينَهُم: أسرُّوا قَولكُمْ كَيلا يَسمعَهُ إلهُ مُحمدٍ؛ فنزلت[(٤)].

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ ليِّنةً ليسهُلَ لكمُ التَّصرُّفُ فيها بالحَركةِ والسُّكونِ وغَيرِ ذَلكَ.

---

(١) قال ابن عاشور: «وقدم المغفرة تطمينًا لقلوبهم؛ لأنهم يخشون المؤاخذة على ما فرط منهم من الكفر قبل الإسلام ومن اللمم ونحوه، ثم أعقبت بالبشارة بالأجر العظيم، فكان الكلام جاريًا على قانون تقديم التخلية، أو تقديم دفع الضر على جلب النفع» انظر: «التحرير والتنوير» (٢٩/ ٢٩).

(٢) في (ع): «ظاهر».

(٣) بيّن الآلوسي هذا المعنى بقوله: «ربط المعنى أن يقال: ألا يعلم هذا الخفي، أعني قولكم المسر به، أو: ألا يعلم سركم وجهركم من يعلم دقائق الخفايا وجلائلها جملها وتفاصيلها؟ ولو قيل: ألا يكون عالماً بليغ العلم من هو كذا لم يرتبط ولكان فيه عي وقصور». انظر: «روح المعاني» (١٥/ ١٦).

(٤) من قوله: «ظاهره الأمر» إلى هنا ـ باستثناء قوله: «فهُو تَذييلٌ بعدَ التَّعلِيلِ» ـ من «الكشاف» (٤/ ٥٠٨). وانظر: «أسباب النزول» الواحدي (ص٤٤٢).

﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ شُبِّهتِ الأرْضُ في غايةِ تَذليلِها بالبَعيرِ المُذلَّلِ، والمَشيُ في المَناكبِ مَثلٌ لفَرطِ التَّذليلِ ومُجاوزَةِ الغايَةِ، فإنَّ مَنكِبَي البَعيرِ ومُلتَقاهُما مِنَ الغَارِبِ[1] أدقُّ شيءٍ منهُ وأنبؤُهُ عن أنْ يَطأَ[2] الرَّاكِبَ بقَدمِهِ، فإذا جَعلَها في الذُّلِّ بحَيثُ يَمشي في مَناكِبها لم يَترُك شَيئاً مِنَ التَّذليلِ[3]، وحقُّ المَثلِ أنْ تكونَ المُفرَداتُ عَلى حَالها، فلا استِعارةَ في لَفظِ المَناكبِ[4]، وقِيلَ[5]: استُعيرَ المَناكبُ للجِبالِ.

قالَ الزجَّاجُ: مَعناهُ: سهَّلَ لكُم السُّلوكَ في الجِبالِ، فإذا أمكَنكُم السُّلوكُ فيها فهُو أبلَغُ التَّذليلِ[6]، وقِيلَ: استُعيرَ لجَوانِبها[7].

---

(١) الغارِبُ: الكاهِلُ أو ما بَيْنَ السَّنامِ والعُنُقِ جمع: غَوارِبُ. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: غرب).

(٢) في (ع): «يطأه».

(٣) من قوله: «المشي في مناكبها» إلى هنا بنصه في «الكشاف» (٤/ ٥٨٠) إلا أن فيه: «أرق» بدل «أدق»، وانظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤).

(٤) رأى الراغب أن استعارة المنكب لها كاستعارة الظهر لها في قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، وإلى كونها استعارة تصريحية جنح الزمخشري كما نقل الدرويش عنه، ورآها السمين: «استعارة حسنة جدًا»، وقال الآلوسي: «وإنما القصد به إلى جعله مثلًا لفرط التذليل سواء كانت المناكب مفسرة بالجبال أو غيرها وسواء كان ما قبل استعارة أو تشبيهًا». انظر: «المفردات» (ص: ٨٢٢)، و«الكشاف» (٤/ ٥٨٠)، و«روح المعاني» (١٥/ ١٧)، و«الدر المصون» (١٠/ ٤١٤) و«إعراب القرآن وبيانه» (١٠/ ١٥١).

(٥) نقله الواحدي عن ابن عباس وقتادة والضحاك، وقال: «سميت بذلك لأنها مشابهة مناكب الإنسان، وهو الجيد الشاخص من طرفيه، والجبال شاخصة عن الأرض». انظر: «البسيط» (٢٣/ ٥٣).

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ١٩٩).

(٧) نسبه القرطبي (١٨/ ٢١٥) إلى الكلبي، والرازي (٣٠/ ٦١) إلى ابن قتيبة. وانظر: «الكشاف» (٤/ ٥٨٠).

﴿وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ التَمِسوا مِن نِعمِ اللهِ تَعالى، وتَخصِيصُ الأكلِ بالذِّكرِ؛ لكَونِهِ أهمَّ وأعمَّ[١].

﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ أي: إلَيهِ تَعالى خاصَّةً[٢] نُشورُكُم، فهُو مُسائلُكم عَن شُكرِ ما أنعَمَ بِهِ عَليكُمْ[٣].

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: أمرُهُ وقَضاؤهُ[٤] وألُوهيَّتُه، كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] والهَمزةُ للإنكَارِ، وقُرئَ بقَلبِ الهَمزةِ الثَّانيةِ ألِفاً[٥].

﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ كما خَسفَها بقَارونَ[٦]، وهُو بدل (مَن) بَدل الاشتِمالِ[٧]. والخَسفُ: أن تنهار[٨] الأرض بالشَّيءِ، وتَعدِيتُهُ بنَفسِهِ[٩]، و﴿بِكُمُ﴾ حالٌ أي:

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤)، و«روح المعاني» (١٥/ ١٧).

(٢) في (ع): «حاجة».

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٨٠).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤).

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو ورويس. انظر: «الحجة» لابن خالويه (ص: ٣٥٠)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤).

(٦) انظر: «البيضاوي» (٥/ ٣٦٤).

(٧) المعنى: أي من في السماء خسفه، انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤)، وقال الآلوسي: «بدل اشتمال مِن مَن، وجوز أن يكون على حذف الجار، أي: من أن يخسف، ومحله حينئذ النصب أو الجر للملابسة». انظر: «روح المعاني» (١٥/ ١٨).

(٨) في (ب) و(ع): «انتهاء»، والمثبت من «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٩٢).

(٩) في «المصباح المنير» (مادة: خسف): يتعدى ولا يتعدى، وقال ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، «ولا يتعدّى إلى ما زاد على المفعول إلا بحرف التعدية، =

مَصحُوبًا بكُم ﴿فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ المَورُ: الاضطِرابُ في المَجيءِ والذَّهابِ[١].

﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ كَما فَعلَ بقَومِ لُوطٍ، والحاصِبُ: الحِجارةُ الَّتي تُرمَى[٢] بها، ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ أي: إذا رَأيتم المُنذَرَ بهِ عَلِمتُم كَيفَ إنذَارِي حِينَ لا يَنفعُكم العِلمُ بهِ[٣].

﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ أي: إنكارِي عَليهمْ بإنزَالِ العَذابِ، وهُو تَسليةٌ للرَّسولِ ﷺ، وتَهديدٌ لقَومهِ[٤].

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ الاعتِبارُ بالطَّيرِ نَاسبَ المَقامَ، إذ قد تَقدَّمَ الحاصِبُ في الكَلامِ، وقَد أهلَكَ اللهُ تَعالى أصحَابَ الفِيلِ بالطَّيرِ[٥] والحَاصِبِ الَّذي رَمتهُم بهِ، ففِيهِ إذكارُ قُريشٍ بهذِهِ القِصةِ، ﴿فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ﴾ باسِطاتٍ أجنِحتَهُنَّ في الجوِّ عِندَ الطَّيرانِ، فإنَّها إذا بَسطَتها صَففنَ[٦] قَوادِمها صفًّا[٧]، والصفُّ: وَضعُ الأشياءِ المُتوالِيةِ عَلى خطٍّ مُستَقيمٍ[٨].

= والأكثر أن يعدّى بالباء كما هنا وقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾، أي: جعلناها خاسفة به، فالباء للتعديّة، كما يقال: ذهب به». انظر: «التحرير والتنوير» (١٤/ ١٦٥).

(١) «القاموس المحيط»، (مادة: مار)، وفي التاج: «وسمي بالمصدر؛ لأنه يجاء فيه ويذهب منه» (مادة: مور).

(٢) في (ع): «يرمي».

(٣) هو في: «الكشاف» (٤/ ٥٨١)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤)، و«مدارك التنزيل» (٤/ ٤٠٠) بنصه.

(٤) في (ع): «لهم». وتفسير الآية بنصه في: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٤).

(٥) قوله: «ناسب المقام...» إلى هنا ليس في (ب).

(٦) في (ع): «صففت».

(٧) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥).

(٨) انظر: «مجاز القرآن» (٢/ ١٦٦)، و«مفردات ألفاظ القرآن الكريم» (ص: ٤٨٦).

﴿وَيَقْبِضْنَ﴾ ويَضمُمنَها إذا ضَربنَ بها جُنوبَهنَّ، ولمَّا كانَ الحثُّ عَلى الاستِدلالِ عَلى قُدرةِ اللهِ تَعالى بالطَّيرانِ، والأصلُ فيهِ بَسطُ الأجنِحةِ، وأما القَبضُ فطارِئٌ للاستِظْهارِ عَلى التَّحريكِ للبَسطِ؛ لم يَقلْ: وقابِضاتٍ؛ ليدُلَّ عَلى أنَّ القُدرةَ عَلى ما هُو خِلافُ الطَّبعِ إنَّما هِي في البَسطِ، وأمَّا القَبضُ فيَطرأ وَقتًا بَعدَ وَقتٍ؛ لاحتِياجِ البَسطِ إليهِ في التَّحرِيكِ، فإنَّ الطَّيرانَ في الهَواءِ كالسِّباحةِ في الماءِ، فكَما أنَّ الأصلَ في السِّباحةِ مدُّ الأطرَافِ والقَبضُ إنَّما يَكونُ طَاراتٍ[1] للاستِعانةِ عَلى البَسطِ، فكَذلكَ في الطَّيرانِ[2].

﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ في الجوِّ عَلى خِلافِ الطَّبعِ[3]، ﴿إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ الشَّاملُ الرَّحمةِ للكُلِّ بقُدرتهِ بما دبَّرَ لهُنَّ مِن القَوادِمِ والخَوافي[4]، وخصَّهنَّ بهيئَاتٍ وأشكَالٍ يَتهيَّأُ لها بها الجَريُ في الجوِّ[5].

﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ مُستَأنفٌ، وإنْ جُعلَ حَالًا منَ الضَّميرِ في ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾ يَجوزُ،

---

(١) «طارات» ليس في (ع).

(٢) هو في: «الكشاف» (٤/ ٥٨١) مع بعض التصرف، وكذا «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥)، و«مدارك التنزيل» (٤/ ٣٩٩).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥).

(٤) القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح، والخوافي ما بعد المناكب، وفي جناح الطائر عشرون ريشة أولها القوادم ثم المناكب ثم الخوافي... انظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (مادة القاف والدال والباء).

(٥) «الكشاف» (٤/ ٥٨١)، وتابعه في: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥)، وقد رد أبو حيان على هذا القول بأن فيه نزوعًا إلى قول أهل الطبيعة. انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٧).

﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ﴾ يعلمُ كيفَ يَخلُقُ ويُدبِّرُ[١] ويُهيِّئُ[٢] لكلِّ شَيءٍ ما[٣] يُعِدُّهُ لما خَلَقَ له وأرَادَ منهُ.

﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٞ لَّكُمۡ﴾ أمْ مَن يُشارُ إليهِ مِنَ المَجمُوعِ، ويُقالُ: هَذا الَّذِي هو جُندٌ لكُم[٤] ﴿يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾ إنْ أرسَلَ عَليكُم عَذابهُ[٥]؟ ﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي﴾ مُعادِلَةٌ لِهَمزَةِ الاستِفهامِ في ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ﴾، و﴿مَّنۡ﴾ مُبتدأٌ هَذا خَبرُهُ، والمَوصُولُ مَعَ صِلتهِ صِفةُ ﴿هَٰذَا﴾ و﴿يَنصُرُكُم﴾ وَصفُ ﴿جُندٞ﴾ مَحمولٌ عَلى لَفظِهِ، والمعنَى: أولَم يَنظُروا إلى هَذهِ الصَّنائعِ العَجيبةِ فيَعلمُوا قُدرَتنا عَلى تَعذِيبهِمْ بخَسفٍ أو حَاصبٍ، أم لكُم جُندٌ يَنصرُكم مِن دُونِ اللهِ تَعالى إنْ أرسَلَ عَذابهُ؟! وهُو نَحوُ قَولهِ تَعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ﴾ [الأنبياء: ٤٣] إلَّا أنَّهُ أُخرِجَ مَخرجَ الاستِفهامِ عَن تَعيينِ مَن يَنصُرُهم[٦]؛ إشعَاراً بأنَّهم اعتقَدُوا هَذا القِسمَ[٧]، ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ أي: ما هُم إلَّا في غُرورٍ.

﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي يَرۡزُقُكُمۡ﴾ أم مَن يُشارُ إلَيهِ، ويُقالُ: هَذا الَّذي يَرزُقُكم ﴿إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥۚ﴾ تَقدِيراً، وفيهِ إيذَانٌ بأنَّ هَذا إشَارةٌ إلى جَميعِ الأوثانِ لاعتِقادِهمْ أنَّهم يُحفَظُونَ

---

(١) انظر: «مدارك التنزيل» (٤/ ٣٩٩)، وقد نقله السمين عن أبي البقاء، واستظهر الاستئناف، وانظر: «الدر المصون» (١٠/ ٣٩١)، و«إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢/ ٢٦٦).

(٢) في (أ): «ويتهيء».

(٣) في (ع): «لما».

(٤) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٨١).

(٥) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٤).

(٦) فلفظه لفظ الاستفهام، ومعناه التقريع والتوبيخ. انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٧).

(٧) من قوله: «إلا أنه».. إلى هنا، في: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥)

مِن النَّوائبِ، ويُرزَقونَ ببرَكةِ آلهَتِهمْ، فكأنَّهم الجُندُ النَّاصرُ والرَّازقُ عَلى اعتِقادِهم[١].

والإمسَاكُ: اللُّزومُ المانِعُ عنِ السُّقوطِ[٢]، فلمَّا لم يتَّعظُوا أضرَبَ عَنهم فقَالَ: ﴿بَل لَّجُّوا﴾ اللَّجاجُ: تقحُّم الأمرِ مَع كَثرةِ الصَّارفِ عَنهُ[٣]، ﴿فِي عُتُوٍّ﴾ العُتوُّ: هو الخُروجُ إلى فاحِشِ الفَسادِ[٤] ﴿وَنُفُورٍ﴾ النُّفورُ: النَّبوُ مِنَ الشَّيءِ هَرباً عنِ الشُّعورِ بضَررِه، أي: أصرُّوا عَلى العِنادِ، وتَمادَوا في الشِّرادِ[٥] عَنِ الحقِّ النَّافعِ زاعِمينَ أنَّهُ باطِلٌ ضارٌّ.

ثُمَّ ضَربَ مَثَلًا للكَافرِ والمُؤمنِ فقال تَعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي﴾ المشيُ جِنسُ الحركةِ المخصوصَةِ، فإذا اشتدَّ فهو سَعيٌ، فإذا ازدادَ فهو عَدْوٌ، والنَّقلةُ أعمُّ مِن المشي؛ لتحقُّقها بدونه فيمن زَحف ودَبَّ، والحركةُ أعمُّ من النَّقلة لوجودِها بدونها فيما يدورُ في مكانِه[٦].

---

(١) تفسير هذه الآية في: «الكشاف» (٤/ ٥٨١)، و«النسفي» (٤/ ٣٩٩) مع بعض التصرف.

(٢) شَرَحَ البقاعي ما استغلق من هذه العبارة بقوله: « (إن أمسك رزقه) بإمساك الأسباب التي تنشأ عنها ويكون وصوله إليكم منها كالمطر، ولو كان الرزق سهل التناول فوضع الأكلة في فمه فأمسك الله عنه قوة الازدراء عجز أهل السموات والأرض عن أن يسوغوه تلك اللقمة، ولما قامت بهذا دلائل قدرته وشمول علمه على سبيل العموم فالخصوص، فكان ذلك مظنة أن يرجع الجاحد، فكان موضع أن يقال: هل رجعوا عن تكذيبهم، عطف عليه قوله لافتًا الكلام إلى الغيبة إعراضًا عنهم تنبيهًا على سقوط منزلتهم وسوء أفهامهم وقوة غفلتهم». نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٠/ ٢٥٦).

(٣) في النسختين: «تفخم»، والمثبت من البقاعي نقلاً عن الرازي في «اللوامع». «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢٠/ ٢٥٦)، وانظر: «باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن» (٣/ ١٥٢٤)

(٤) انظر: «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢٠/ ٢٥٦).

(٥) في (ع): «الفرار».

(٦) «الكشاف» (١/ ٨٦). وانظر: «الكليات» للكفوي (ص: ٣٧٧).

﴿مُكِبًّا﴾ أكبَّ: صار ذا كَبٍّ، ودخَل في الكَبِّ، وهو السُّقوط في الهُوَّة، ونحوُه: أقشعَ السَّحابُ: دَخَلَ في القَشْعِ، وهما من بابِ انفضَّ[1] وألامَ[2]، لا من باب المطاوعةِ كما تُوهِّم، فإنَّ مُطاوعَ كَبَّ وأقشعَ[3]: انكبَّ وانقشعَ. ولم يجيءْ مِن بابِ أفعلَ مُطاوعٌ[4].

﴿عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ عاثرًا كلَّ ساعةٍ يخِرُّ على وجهِهِ؛ لوعُورةِ الطَّريقِ، واختلافِ أجزائِهِ في الارتفاعِ والانْخفاضِ؛ ولذلك قابلَهُ بقولِهِ: ﴿سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، واكتفى بما في الكَبِّ من الدِّلالةِ على حالِ المَسْلكِ؛ إشعارًا بأنَّ ما عليهِ المشركُ لا يَستأهِلُ أنْ يُسمَّى طَريقاً[5].

وخبرُ ﴿مَن﴾ ﴿أَهْدَىٰٓ﴾ أي: أرشدَ[6]، ﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا﴾ أي: قائمًا سالمًا

---

(١) النسختين: «انقض»، والمثبت من «الكشاف» (٤/ ٥٨١). و«أنفض القوم: إذا ذهب طعامهم من اللبن وغيره». انظر: «المخصص» (٣/ ٤٥١).

(٢) «وألام» ليس في (ع)، وألام الرجل: أتى ما يلام عليه. «المخصص» (٣/ ٣٨٧).

(٣) في (ع): «وقشع».

(٤) انظر «الكشاف» (٤/ ٥٨٢)، وقال فيه: «ولا يتقن هذا إلا حملة كتاب سيبويه». وانظر: «الدر المصون» (١٠/ ٣٩٢).

(٥) فسر البيضاوي رحمه الله ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ بقوله: «مستوي الأجزاء والجهة»، في حين اقتصر الزمخشري على «مستوي الجهة»، التي ناقشها الآلوسي بقوله: «وهو غير مناسب هنا؛ لأن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يصير كالمكرر». وقد تحاشىٰ ابن كمال باشا ـ رحمه الله ـ ذلك كله! انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٥)، و«الكشاف» (٤/ ٥٨٢)، و«روح المعاني» (١٥/ ٢٢).

(٦) قال أبو حيان: «أهدى: أفعل تفضيل من الهدى في الظاهر، وهو نظير: العسل أحلى أم الخل؟ وهذا الاستفهام لا تراد حقيقته، بل المراد منه أن كل سامع يجيب: بأن الماشي سويًا على صراط مستقيم أهدى». انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٨).

من العُثورِ[١] ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ أي: على طريقٍ لا التواءَ فيهِ ولا اعوجاجَ، ﴿مُّسۡتَقِيمٖ﴾ لا ميلَ فيه أصلًا، فينتفي به[٢] الصعودُ والهبوطُ والعُدولُ عن قصدِ السَّبيلِ، وقد مَرَّ التَّفصِيلُ في تَفسيرِ سُورةِ الفَاتحةِ.

وخَبرُ ﴿مَن﴾ مَحذُوفٌ لدِلالةِ ﴿أَهۡدَىٰٓ﴾ عَليهِ، وقِيلَ: المُكِبُّ الَّذِي يُحشرُ عَلى وَجهِهِ إلى النَّارِ؛ لأنَّهُ كانَ مُكبًّا عَلى المَعاصِي[٣]، والسَّوِيُّ: الَّذِي يَمشِي عَلى قَدمَيهِ إلى الجنَّةِ لأنَّهُ كانَ عَلى طَريقِ التَّوحيدِ والإسلامِ.

﴿قُلۡ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمۡ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ﴾؛ لتَسمَعوا المَواعظَ، ﴿وَٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾؛ لتَنظُروا صَنائعهُ، ﴿وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ﴾؛ لتُفكِّروا وتَعتَبِرُوا[٤]، ﴿قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ هَذهِ النِّعمَ، والمَعنى: تَشكُرونَ شُكراً قَلِيلاً، و﴿مَّا﴾ زائِدةٌ، ويُحتَملُ أنْ تكُونَ القلةُ عِبارةً عَنِ العَدمِ[٥].

﴿قُلۡ هُوَ ٱلَّذِي ذَرَأَكُمۡ﴾ خَلقكُم ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ للجزاءِ. والحَشرُ: السَّوقُ مِن جِهاتٍ مُختلِفةٍ إلى مَكانٍ واحِدٍ.

﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ﴾ يَعنُونَ: وَعدَ البَعثِ ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ يَعنُونَ:[٦]

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٤).

(٢) في هامش (ب): «فيه».

(٣) وهو قول قتادة. انظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ٥١٦).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٦).

(٥) انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٠٦)، و«أنوار التنزيل» (٤/ ٢٧٤) وزاد: «أو الحقارة المزيحة للفائدة»، و«مدارك التنزيل» (٤/ ٤٠٥)، وقد فصل المسألة وحشد أدلتها ابن عاشور، انظر: «التحرير والتنوير» (٥/ ٧٧)

(٦) قوله: «وعد البعث...» إلى هنا ليس في (ب).

النَّبيَّ ﷺ والمُؤمنينَ. ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ﴾ عِلمُ وَقتهِ[1] ﴿عِندَ اللَّهِ﴾ لا يطَّلعُ عَليه أحدٌ غَيرهُ ﴿وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ مُخوِّفٌ ظاهِرٌ، وذَلكَ أنَّ بِعثتهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ كانَتْ مِن أشرَاطِ السَّاعةِ فكانَ ﷺ مُنذِراً قالًا وحالًا عَلى ما أشَارَ إلَيهِ بقَولهِ ﷺ: «أنا النَّذيرُ العُريانُ»[2].

﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾ الضَّميرُ للوَعدِ بمَعنَى[3] المَوعُودِ[4]، ﴿زُلْفَةً﴾ نَصبٌ عَلى الحَالِ، أي: ذا زُلفةٍ؛ أي: قُربَ مِنهُم، أو عَلى الظَّرفِ؛ أي: مَكاناً ذا زُلفةٍ؛ أي: فلمَّا رَأوا مَا وُعدَ قَريبًا[5].

﴿سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مِن بابِ وَضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ الضَّميرِ[6]، وأصلُ النَّظمِ أن يُقالَ: فلمَّا رَأى الَّذينَ كَفرُوا المَوعُودَ وسَاءتْ رُؤيةُ[7] وُجوهِهمْ، فغُيِّرَ إلى ما

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «أصله أن رجلاً من خثعم طرقه عدوهم فسلبه ثيابه فأنذر قومه فكذبوه فاصطلموا، وقيل: لأن العادة أن ينزع ثوبه ويلوح به؛ ليرى من بعد». انظر: «فتح الباري» (١/ ١٥٦): وانظر الحديث في: «صحيح البخاري»، كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، برقم (٦٤٨٢)، و«صحيح مسلم»، كتاب الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمته، برقم (٢٢٨٣).

(٣) في (ع): «يعني».

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٦).

(٥) انظر «الكشاف»، وزاد أبو السعود تفصيلاً بقوله: «وقوله تعالى: ﴿زُلْفَةً﴾ حال من مفعول (رأوا)، إما بتقدير المضاف، أي: ذا زلفة وقرب، أو على أنه مصدر بمعنى الفاعل، أي: مزدلفًا، أو على أنه مصدر نعت به مبالغة، أو ظرف أي: رأوه في مكان ذي زلفة». «إرشاد العقل السليم» (٩/ ١٠).

(٦) انظر: «إرشاد العقل السليم» (٩/ ١٠)

(٧) في (ع): «رؤيته».

تَرى للذَّمِّ، والإيذانِ بأنَّ سَببَ المُساءةِ والكآبةِ برُؤيةِ الوَعيدِ إنَّما هُو الكُفرُ، وكَذلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿فَمَن يُجِيرُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ في مَوضعِ: فمَن يُجيرُكمْ.

﴿وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ تفتَعلُونَ، مِنَ الدُّعاءِ، وقيلَ: مِن الدَّعوَى. وقُرِئ: تَدعُونَ بالتَّخفِيفِ[1]، قِيلَ: القَائلونُ هُمُ الزَّبانيَةُ؛ أي: تَطلُبونَ وتَستَعجِلونَ بهِ، أو كُنتمْ بسَببِهِ تَدعُونَ وتَزعُمونَ أنَّكم لا تُبعَثونَ[2].

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ أمَاتَني ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ مِنَ المُؤمِنينَ ﴿أَوۡ رَحِمَنَا فَمَن يُجِيرُ ٱلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ لا يُنجِيهِمْ أحَدٌ مِنَ العَذابِ مُتنا أو بَقِينا، وهُو جَوابٌ لقَولهِم: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيۡبَ ٱلۡمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠].

وفيهِ تَعرِيضٌ بأنَّ الرَّسولَ عَليهِ السَّلامُ ومَن مَعهُ مُتربِّصونَ إحدَى الحُسنَيينِ، فالهَلاكُ الَّذِي تَطلُبونَ لهم إنَّما هُو استِعجالُ الفَوزِ والسَّعادةِ، وأنتُم عَلى صِفةٍ لَيسَ وَراءَها إلَّا الهَلاكُ الَّذِي لا هَلاكَ بَعدهُ، وأنتُم غَافلُونَ لا تَطلُبونَ الخَلاصَ مِنهُ[3].

﴿قُلۡ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ أي: الَّذِي أدعُوكمْ إلَيهِ مُولي النِّعَمِ كُلِّها ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾؛ للعِلمِ بذَلكَ ﴿وَعَلَيۡهِ تَوَكَّلۡنَا﴾؛ للوُثوقِ عَليهِ[4]، وإنَّما أُخرَتْ صِلةُ ﴿ءَامَنَّا﴾ وقُدمَتْ صِلةُ ﴿تَوَكَّلۡنَا﴾؛ لوُقوعِ ﴿ءَامَنَّا﴾ تَعرِيضًا بالكَافِرينَ، حَيثُ وَردَ عَقيبَ ذِكرهِمْ؛ كأنَّهُ قِيلَ:

---

(١) «قرأ يعقوب بسكون الدال مخففة من الدعاء أي: تطلبون وتستعجلون، وافقه الحسن، ورويت عن عصمة عن أبي بكر، والأصمعي عن نافع. والباقون بالفتح والتشديد، تفتعلون، من الدعاء أيضًا، أو من الدعوى، أي: تدعون أنه لا جنة ولا نار». انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١/ ٥٥١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٩٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٦)، و«مدارك التنزيل» (٤/ ٤٠٤).

(٣) انظر لهذا التعريض: «الكشاف» (٤/ ٥٨٣).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» (٥/ ٣٦٦).

آمنَّا ولم نكفُرْ كَما كفرتُم، ثمَّ قِيلَ: وعَليهِ توكَّلنا خُصوصًا، لمْ نتَّكلْ عَلى ما أنتُم مُتكِلونَ[١] عَليهِ من رِجالِكمْ وأموالِكُمْ[٢].

﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ منَّا ومنكُم، وقُرِئَ[٣] بياءِ المُغايبةِ[٤] ردًّا عَلى قَولِهِ: ﴿فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ أي: صَارَ غَائراً[٥] ذاهِباً في الأَرضِ لا يَنالُهُ[٦] الدِّلاءُ[٧]، يُقالُ: غَارَ الماءُ غَوراً: إذا أسفَلَ في الأرْضِ، مَصدرٌ وُصفَ[٨] بِهِ للمُبالغَةِ خَصَّ مِن بَينِ أنواعِ الإزالةِ أهوَنَها بالعِبارةِ إحالةً لغَيرِها عَلى الدِّلالةِ فكأنَّهُ يَقولُ: عَجزُكم في هَذهِ الصُّورةِ ثابِتٌ، فكَيفَ الحالُ فيما فَوقَها! ولا يَخفَى أنَّ إعمَالَ الدَّلالةِ خَيرٌ مِن إهمَالها[٩].

ثُمَّ إنَّ فيهِ إشارةً إلى أنَّ الماءَ مُقتَضَى طَبعِهِ أنْ يَغورَ[١٠]، فخُروجُهُ عَلى

---

(١) في (ع): «تتكلون».

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٨٣).

(٣) قرأها الكسائي وحده، انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٦٤٤)

(٤) في (ع): «الغائبة».

(٥) في (ع): «ماؤكم أي: صار غوراً غائراً» بدل «ماؤكم غوراً أي: صار غائراً».

(٦) في (ع): «تناله».

(٧) نقله الزمخشري عن الكلبي انظر «الكشاف» (٤/ ٥٨٣).

(٨) في (ع): «ووصف».

(٩) انظر: «الأشباه والنظائر» لابن نجيم (ص: ١٣٥)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ١٢٨) و«المنثور في القواعد» (١/ ١٨٣) و«شرح القواعد الفقهية» للزرقا (ص: ٣١٤).

(١٠) قال البقاعي: «ولما كان المقصود المبالغة جعله نفس المصدر فقال: ﴿غَوْرًا﴾ أي: نازلًا في الأرض بحيث لا يمكن لكم نيله بنوع حيلة، بما دل على ذلك الوصف بالمصدر، ﴿فَمَن يَأْتِيكُم﴾ على =

وَجـهِ الأرضِ وظُهورُهُ بالقَسـرِ لُطـفٌ مِنَ اللهِ تَعالـى، فالامتِنانُ هُنا بالإحسَـانِ أقوَى ممَّـا فـي قَولـهِ تَعالـى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِۦ لَقَـٰدِرُونَ﴾ [المؤمنـون: ١٨][1]؛ لأنَّهُ امتِنـانٌ بتَركِ الإسَاءةِ[2].

﴿فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينِۭ﴾ ظَاهرٍ تَراهُ[3] العُيونُ، أو جارٍ عَلى وَجهِ الأرضِ[4]، فهُو عَلى الأوَّلِ مَفعولٌ مِنَ العَينِ كمَبيعٍ مِنَ البَيعِ، وعَلى الثَّاني مِنَ الإمعَانِ في الجَريِ، فوَزنهُ فعِيلٌ كأنَّهُ قِيلَ[5]: مُمعِنٌ في الجَريِ[6].

وللهِ الحَمدُ وَحدهُ، والصَّلاةُ عَلى مَن لا نَبيَّ بَعدهُ[7].

***

= ضعفكم حينئذ وافتقاركم وانخلاع قلوبكم واضطراب أفكاركم ﴿بِمَآءٍ مَّعِينِۭ﴾، أي: جارٍ دائمًا لا ينقطع، أو ظاهرًا للأعين سهل المأخذ، إلا الله رب العالمين، فإنه هو القادر على ذلك، فقد رجع ذلك الآخر كما ترى على ذلك الأول، وعانقه على أحسن وجه وأكمله». «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢٠/ ٢٧١).

(١) انظر لهذه الآية: «الكشاف» (٣/ ١٨٠).

(٢) من قوله «خصَّ من بين أنواع الإزالة...» إلى هنا سقط من (ع).

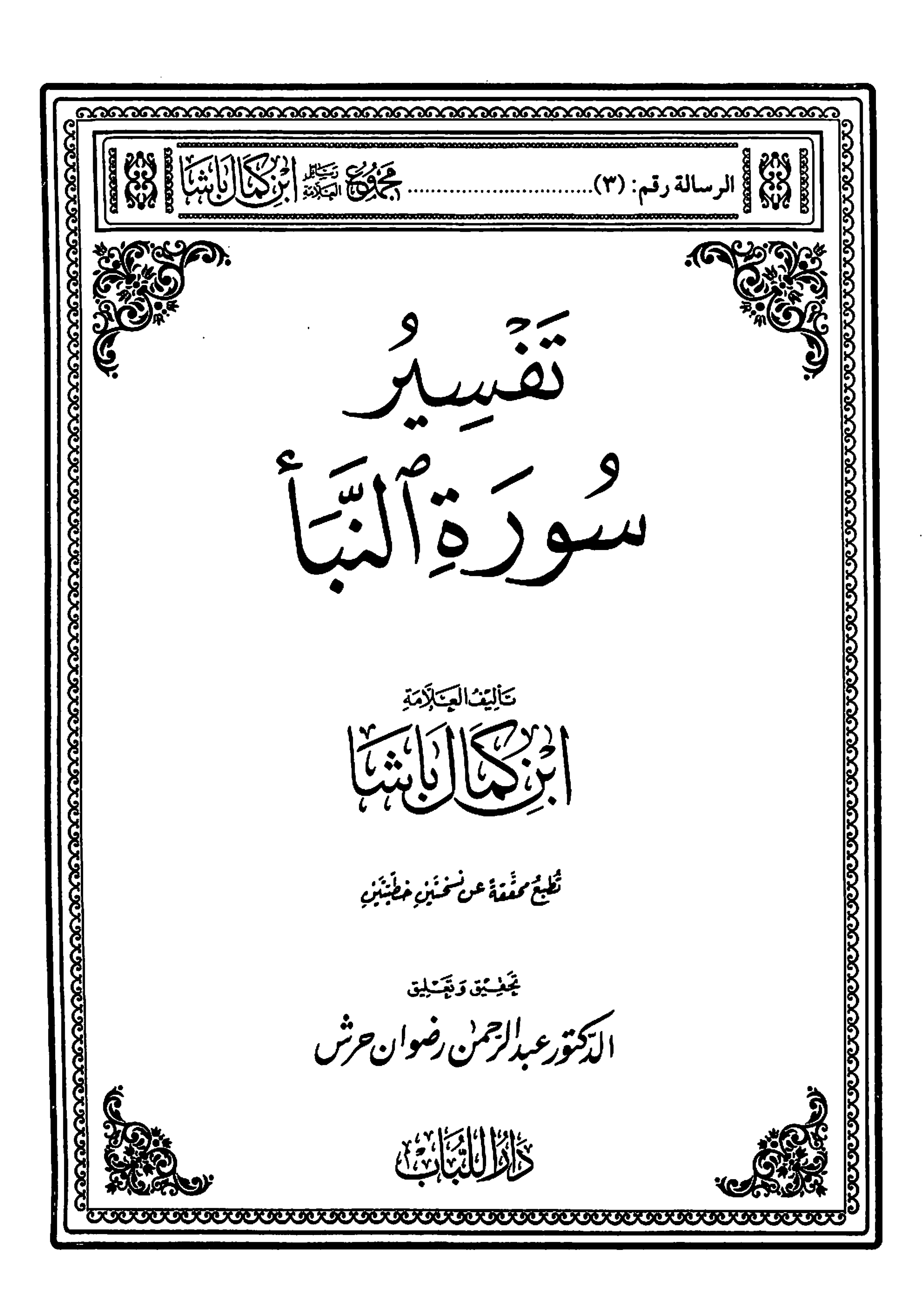
(٣) في (أ): «يراه».

(٤) عزاه النيسابوري لابن عباس انظر: «الكشف والبيان» (٩/ ٣٦٢).

(٥) في (ع): «فعل».

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٧)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٢٣)، وزاد الطبري: «وقد يجوز أن يكون فعيلًا من: معن يمعن، فهو معين من الماعون». انظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ٥٢٠).

(٧) وجاء في خاتمة النسخة (ع): «تم بعون الله تعالى وحمده».



تفسير سورة النبأ

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

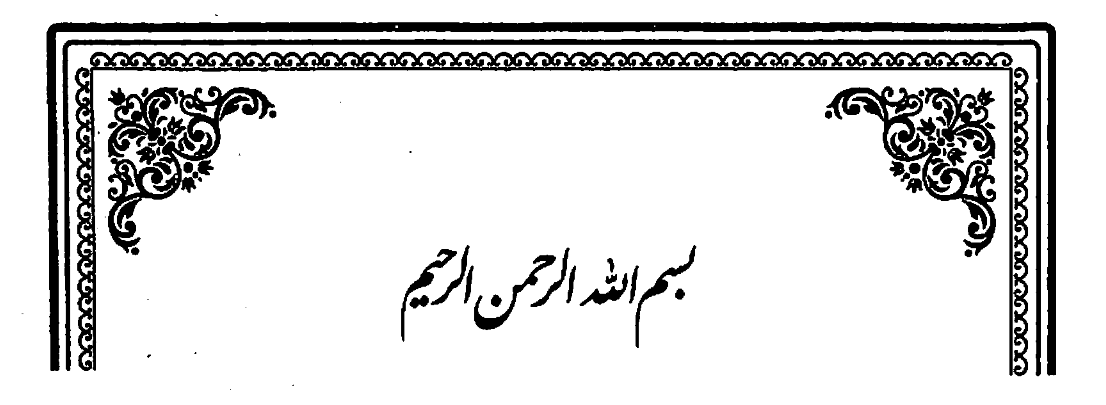
تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش

دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



﴿عَمَّ﴾ أصلُهُ عمَّا عَلى أنَّهُ حَرفُ جرٍّ دَخلَ عَلى[1] (ما) الاستِفهامِيَّةِ، وقُرِئَ عَلى الأصلِ[2]، ثُمَّ حُذفَتِ الألِفُ فَرقاً بَينَ الاستِفهامِ والخَبرِ، وهِيَ القِراءةُ.

وقُرِئَ: (عمَّه) بهاءِ السَّكتِ[3]؛ إمَّا إجرَاءً للوَصلِ مُجرَى الوَقفِ، وإمَّا وَقفاً عَلى إضْمارِ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، والابتِداءُ بما بَعدَهُ عَلى الإبهامِ والتَّفسيرِ[4].

ومَعنَى هَذا الاستَفهامِ تَفخِيمُ شأنِ المُستَفهَمِ عَنهُ، كأنَّهُ قالَ: عَن أيِّ شَيءٍ

---

(١) «على» ليس في (ع).

(٢) قرأ عكرمة وعيسى: (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ). وقال أبو الفتح: أضعف اللغتين إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، والعرب إذا كانت (ما) بمعنى: أي، ثم وصلوها بحرف خافض أسقطوا ألفها تفريقًا بين الاستفهام وغيره، وربما أثبتوا فيها الألف، وفي «حاشية الشهاب»: وقد قرئ به على الأصل في الشواذ وهو مخالف للاستعمال، واختلفوا في الداعي له، والعلل النحوية حالها في الضعف معلوم. انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٤٧)، و«تفسير الطبري» (١٩/ ٤٥٧)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٥)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٢٩٩).

(٣) كان يعقوب إذا وقف يقف على (عَمَهْ) على هاء السكت، والباقون إن وقفوا وقفوا على ميم. قال أبو منصور: ليس قوله (عَم) موضع وقف، وإن اضطرَ إلى الوقف قارئ لم يَجُزْ أنْ يقِف على (عَمه) بالهاء، لأن هذا ليس موضع وقْف. «معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١١٥).

(٤) «الكشاف» (٤/ ٦٨٤)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٥).

يَتساءَلونَ؟ ونَحوِ[١] ما في قَولكَ: زَيدٌ ما زَيدٌ؟ جَعلتَهُ لانقِطاعِ قَرينهِ وعَدمِ نَظيرِهِ كأنَّهُ شَيءٌ خَفيَ عَليكَ جِنسهُ[٢]، فأنتَ تَسألُ عَن جِنسهِ[٣]، هَذا أصلُهُ ثُمَّ جُردَ للعِبارةِ[٤] عنِ التَّعظِيمِ حتَّى وَقعَ في[٥] كَلامِ مَن لا يَخفَى عَليهِ خَافيةٌ، ويُناسِبُ المَعنَى المَذكورَ ما في النَّبأ ووَصفِهِ مِنَ الدِّلالةِ عَلى الخَطرِ[٦].

و﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ يَسألُ بَعضُهمْ بَعضاً، والضَّميرُ لأهلِ مكَّةَ[٧]، أو يَتساءلُونَ غيرهُم عَن رَسولِ اللهِ ﷺ والمُؤمنينَ كما ذُكرَ[٨] في يَتداعُونهم ويَتراءونَهم[٩] كأنَّ المشرِكينَ

---

(١) في (ب): «ونحوه».

(٢) «جنسه» ليس في (ع).

(٣) وبزيادة قول الزمخشري: «كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد: أى شيء هو من الأشياء» يكون النص قد اكتمل من «تفسير الكشاف» (٤/ ٦٨٤).

(٤) في (ب): «العبارة».

(٥) «في» ليس في (ب).

(٦) النبأ: الخبرُ الذي له شأنٌ وخطرٌ، وقد وصفَ بقولِه تعالى ﴿ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ بعد وصفِه بالعظيم؛ تأكيدًا لخطره إثرَ تأكيدٍ، وإشعارًا بمدار التساؤلِ عنه. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٨٥).

(٧) وقيل: الضمير للمسلمين والكافرين جميعًا، وكانوا جميعًا يسألون عنه، أما المسلم فليزداد خشية واستعدادًا، وأما الكافر فليزداد استهزاء. وقال الشهاب في حاشيته على «تفسير البيضاوي»: وإن لم يسبق ذكرهم للاستغناء عنه بحضورهم حسًا، قيل: مع ما في الترك من التحقير والإهانة، للإشعار بأنه مما يصان عنه ساحة الذكر الحكيم. انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٨٤)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٢٩٩).

(٨) في (ب): «ذكرنا».

(٩) أي: يدعونهم ويرونهم، وحقق أبو السعود هذه المسألة، فقال بأنَّ صيغةَ التفاعلِ في الأفعالِ المتعديةِ موضوعة لإفادة صدور الفعل عن المتعدد ووقوعه عليه بحيث يصير كل واحدٍ من ذلك =

يَتساءلُونَ فيما بَينَهم عَنِ البَعثِ، ويَسألُونَ المُؤمِنينَ عَنهم عَلى طَرِيقِ الاستِهزاءِ[١] وقُرِئَ: (يسَّاءلون)[٢] بالإدْغامِ[٣].

= فاعلًا ومفعولًا معًا، لكنَّه يرفعُ بإسنادِ الفعلِ إليه ترجيحًا لجانبِ فاعليتِه، ويحالُ بمفعوليتِه على دلالةِ العقلِ، كما في قولك: تراءى القوم، أي: رأى كلُّ واحد منهم الآخَرَ، وقد تجردَ عن المعنى الثاني فيراد بها مجردُ صدورِ الفعلِ عن المتعددِ عاريًا عن اعتبارِ وقوعِه عليهِ فيُذْكر للفعلِ حينئذٍ مفعولٌ متعدد، كمَا في المثالِ المذكورِ، أو واحد كما في قولِك: تراءوا الهلالَ.

وقد يحذفُ؛ لظهورِه، كما فيما نحن فيه، فالمَعْنى: عن أيِّ شيءٍ يسألُ هؤلاءِ القومُ الرسولَ ﷺ والمؤمنينَ؟ وربَّما تجردَ عن صدور الفعل عن المتعدد أيضًا فيرادُ بها تعددُه باعتبارِ تعددِ متعلَّقِه مع وحدةِ الفاعلِ كما في قولِه تعالَى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾، وقولُه تعالى: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ بيانٌ لشأن المسؤول عنه إثر تفخيمه بإبهام أمرِه وتوجيهِ أذهانِ السامعينَ نحوَه، وتنزيلِهم منزلَةَ المستفهمينَ.

انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٨٤)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٢٧٨)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٨٤).

(١) وقد ناقش الشهاب ما نقل عن الزمخشري، من أنه إذا كان المتكلم مفردًا تقول: دعوته، فإذا كان جماعة تقول: تداعيناه، فوضعوا تفاعل موضع فعل، إذا كان في الفاعل كثرة مراعاة لمعنى التشارك بقدر الإمكان، بأنه لا وجه لنقله هنا!

فإنَّ تفاعل يكون بمعنى فعل كثيرًا، وإن لم يتعدد فاعله كتواني زيد وتداني الأمر، بل حيث لا يمكن التعدد، نحو: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهذا مما صرحوا به في المتون كالتسهيل. انظر: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٠).

(٢) في (ب): «يتسألون».

(٣) «الكشاف» (٤/ ٦٨٤)، ونقل الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٣٥) عن عاصم الجحدري أنه كان يقرأ ذلك (يَسّاءَلونَ) في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] بتشديد السين، بمعنى: يتساءلون: أي يسأل بعضهم بعضًا عن ذلك، وصوب ما عليه قرّاء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه.

﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ بَيانٌ لشأنِ المُضمَر[1]، أو صِلةُ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، و﴿عَمَّ﴾ مُتعلِّقٌ بمُضمَرٍ مفسَّرٍ بِهِ، ولا دِلالةَ عَلى هَذا في قِراءةِ السَّكتِ لانتِظامِها كِلا الوَجهين، عَلى ما نبَّهتُ عَليهِ آنِفاً[2]، والنَّبأُ: الخَبرُ الَّذي لهُ شأنٌ.

﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ مِنهم مَن يَقطعُ بنَفيِهِ، ومِنهُم مَن يَشكُّ فيهِ، ولا يَجوزُ أنْ يَكونَ الاختِلافُ بالإقرارِ والإنكارِ[3]؛ لأنَّ الفَريقَينِ كِليهما[4] في حَيزِ الرَّدعِ، وعَلى هَذا يلزَمُ أنْ لا يَدخلَ أحدُهما فيهِ، وفيهِ ما فيهِ، على أنْ يكُونَ الضَّميرُ في ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ للمُسلِمينَ والمُشرِكينَ جَميعاً[5].

---

(١) في (ب): «المفخم».

(٢) جعل أبو السعود (عنْ) متعلقة بما يدلُّ عليهِ المذكورُ من مضمرٍ حقُّه أنْ يقدرَ بعدَها مسارعةً إلى البيانِ ومراعاةً لترتيبِ السؤالِ، وقال: إن هذا هو الحقيقُ بالجزالةِ التنزيليةِ، كما استظهر إجراء الوصل مجرى الوقفِ، ونقل بقية الأوجه بصيغة التمريض. انظر: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٨٥).

(٣) زاد في (ب): «عَلى أنْ يكُونَ الضَّميرُ في ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ للمُسلِمينَ والمُشرِكينَ جَميعاً».
ولعله يعني البيضاوي إذ قال: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ بجزم النفي والشك فيه، أو بالإقرار والإنكار. انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٨)، وانظر مناقشة الشهاب في: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٠).
وانظر أقوال من قال بأن المعنى: الذي صاروا هم فيه مختلفون فريقين: فريق به مصدّق، وفريق به مكذّب في «تفسير الطبري» (٢٤/ ١٥٠).

(٤) في النسختين: «كلاهما».

(٥) قوله: «على أن يكون الضمير...» إلى هنا ليس في (ب)، وقد وضح المسألة الزمخشري بقوله: فإن قلت: قد زعمت أنّ الضمير في يتساءلون للكفار، فما تصنع بقوله ﴿هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾؟ قلت: كان فيهم من يقطع القول بإنكار البعث، ومنهم من يشك. وقيل: الضمير للمسلمين والكافرين جميعًا، وكانوا جميعًا يسألون عنه. أما المسلم فليزداد خشية واستعدادًا، وأما الكافر فليزداد استهزاء، ورده =

﴿كَلَّا﴾ رَدعٌ للمُتسائِلينَ[١]، ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ وَعيدٌ، وحُذفَ ما يَتعلَّقُ بِهِ العِلمُ تَهويلاً؛ أي: سيَعلمُونَ ما يَحِلُّ بهم[٢]، وقِيلَ: المَعنَى: سيَعلمُونَ حِينَ يرونَ العَذابَ أنَّ ما يَتساءلُونَ عَنه[٣] ويَضحكُونَ مِنهُ حقٌّ، وقُرِئَ بالتَّاءِ[٤] عَلى تَقديرِ: قُلْ لهم[٥]: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ تكريرُ الرَّدعِ معَ الوَعيدِ تَشدِيداً[٦] في ذَلكَ[٧].

ومَعنَى ﴿ثُمَّ﴾ الإشعارُ بأنَّ الثَّانيَ أبلَغُ منَ الأوَّلِ وأشدُّ، وقِيلَ: الأوَّلُ[٨] عِندَ

= أبو السعود بقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾... إلخ وقال: إنَّه صريحٌ في أنَّ المرادَ اختلافُ الجاهلينَ بِهِ المنكرينَ له إذْ عليه يدورُ الردعُ والوعيدُ، لا على خلاف المؤمنينَ لهم، وتخصيصُهما بالكفرة بناءً على تخصيص ضميرِ سيعلمونَ بهم مع عموم الضميرينِ السابقينِ للكلِّ ممَّا ينبغِي تنزيهُ التنزيلِ عن أمثالِه، ثم قال: هَذا ما أدَّى إليه جليلُ النظرِ! انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٨٤)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٨٥).

(١) في (ب): «للسائلين».

(٢) في (ب): «لهم».

(٣) «عنه» ليس في (ب).

(٤) روى هشام بن عمار عن ابن عامر بالتاء (ستعلمون) ولا يعرف ذلك أصحاب الأخفش، قال أبو منصور: القراءة بالياء؛ لأن قبلها ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾، وهو بالياء، فكذلك ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾، انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٦٦٨)، و«معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١١٥).

(٥) «لهم» ليس في (ب).

ووجهها الرازي بأن تكون على سبيل الالتفات، قال: وهو هاهنا متمكن حسن، كمن يقول: إن عبدي يقول كذا وكذا، ثم يقول لعبده: إنك ستعرف وبال هذا الكلام. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٨).

(٦) في (ب): «تشديد».

(٧) زاد المؤلف هنا على الزمخشري قوله: إن الحذف للتهويل، وما سواه فهو بنصه في «الكشاف» (٤/ ٦٨٤).

(٨) «الأول» ليس في (ع).

النَّزعِ، والثَّاني في القبر[١]، وقيلَ: الأوَّلُ عِندَ البَعثِ، والثَّاني عِندَ الجَزاءِ[٢].

﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ استِفهامٌ بمَعنَى التَّقرِيرِ، ﴿مِهَٰدٗا﴾[٣]: وِطاءً وهُو القَرارُ المُهيَّأ للتَّصرُّفِ فيهِ مِن غَيرِ أذيَّةٍ[٤]، تَذكيرٌ لهم ببَعضِ ما عايَنوا مِن عَجائبِ صُنعِه الدَّالِ عَلى كَمالِ قُدرَتِهِ ليَستدِلُّوا بذَلكَ عَلى البَعثِ كما ذُكرَ[٥] مِراراً[٦]، وقُرِئَ[٧] مَهداً؛ أي:

---

(١) في (ب): «القيامة». وقد أثبتّها هنا القبر؛ لأنها أقرب ما تكون إلى ذلك. وانظر: الوجيز للواحدي (ص: ١٢٢٩)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٦٧٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٧٨).

(٣) في هامش (ب): «هو اسمُ ما يُمهدُ كالفِراشِ أو جَمعُ مَهدٍ. ذَكرهُ القَاضِي في تَفسِيرِ سُورةِ طهَ».
وبالرجوع إلى «تفسير البيضاوي» نجد فيه: وقرأ الكوفيون هنا وفي (الزخرف): (مَهْداً) أي: كالمهد تتمهدونها، وهو مصدر سمي به، والباقون مهادًا، وهو اسم ما يمهد كالفراش، أو جمع مهد. «أنوار التنزيل» (٤/ ٣٠).

(٤) في (ب): «أن» بدل «أذية».

(٥) في (ب): «ذكره».

(٦) يلاحظ استفادة المؤلف رحمه الله من بعض قول الزمخشري، وإضرابه عن الوجه الثاني الذي جاء به، وهو قوله: أو قيل لهم: ألم يفعل هذه الأفعال المتكاثرة؟ والحكيم لا يفعل فعلًا عبثًا! وما تنكرونه من البعث والجزاء مؤدّ إلى أنه عابث في كل ما فعل، ﴿مِهَٰدٗا﴾: فراشًا. وقد تابعه النسفي بالعبارة نفسها، في حين رده ابن المنيِّر في «الحاشية» بأنه مفرع على المذهب الأعوج في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، واعتقاد أن الجزاء واجب على الله تعالى عقلًا ثوابًا وعقابًا بمقتضى إيجاب الحكمة. وقد فرغ من إبطال هذه القاعدة. «الكشاف» (٤/ ٦٨٥)، وانظر: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٥٩٠).

(٧) في هامش (ب): «أنكر القاضي هذه القراءة في تفسير سورة طه». وقد قال: ولم يختلفوا في الذي في «النبأ»، واتفق القرّاء العشرة على قراءة (مهادًا) بكسر الميم، وفتح الهاء، وإثبات ألف بعدها، بخلاف موضعي طه، والزخرف؛ لأن القراءة سنة متبعة، ومبنية على التلقي، ولا مجال للرأي فيها. «أنوار التنزيل» (٤/ ٣٠)، وانظر: «الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر» (٣/ ٤٢).

أَنَّها لكُمْ كالمَهدِ للصَّبيِّ وهُو ما يُمهَدُ فيُنوَّمُ عَليهِ[١]، تَسمِية للمَمهودِ[٢] بالمَصدَرِ، أو وُصفتْ[٣] بالمَصدرِ، أو بمَعنَى ذاتِ مَهدٍ[٤].

﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ أي: للأرْضِ كَيلا تَميدَ بكُم مَيدَ المَهدِ بما فيهِ، فهُو تكمِيلٌ لما[٥] قَبلهُ[٦]، ولذلِكَ لم يَفصِلْ بَينهُما بإعادَةِ الفِعلِ.

﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ ذَكراً و[٧]أُنثَى حتَّى يصِحَّ منكُمُ التَّناسلُ[٨].

﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾ قَطعاً عنِ الحَركةِ والإحْساسِ، استِراحةً للقِوى الحَيوانِيةِ وإزاحةً لكَلالها[٩] بتَعطيلِ الحَواسِ.

---

(١) «البيضاوي» بنصه (٥/ ٢٧٨).

(٢) في (ب): «للمعهود».

(٣) في (ب): «صفة».

(٤) «الكشاف» (٤/ ٦٨٥) وانظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٠٩).

(٥) في (ب): «بما».

(٦) قال الرازي: فَيَكْمُلُ كَوْنُ الْأَرْضِ مِهَادًا بِسَبَبِ ذَلِكَ. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٨).

(٧) في (ب): «أو».

(٨) ثمة قول ثانٍ قاله الطبري، وهو تفسيرها بكونها ذُكرانًا وإناثًا، وطوالاً وقصارًا، أو ذوي دمامة وجمال، مثل قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾، وكذا الرازي الذي نقل وجهًا ثانيًا، وهو أن المراد منه كل زوجين، وكل متقابلين من القبيح والحسن والطويل والقصير وجميع المتقابلات والأضداد، كما قال: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩] وهذا دليل ظاهر على كمال القدرة ونهاية الحكمة حتى يصح الابتلاء والامتحان، فيتعبد الفاضل بالشكر والمفضول بالصبر ويتعرف حقيقة كل شيء بضده. «تفسير الطبري» (٢٤/ ١٥١)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٩).

(٩) في (ب): «وإزالة لنكالها» بدل «وإزاحة لكلالها».

﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ غِطـاءً سـاتِراً[1] بظُلمتِـهِ[2] فيـهِ تَقويةٌ للفَائـدَةِ المَقصُودةِ مِن جَعلِ النَّومِ سُـباتاً.

﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ مُتصرَّفاً للعَيشِ فهو ظَرفٌ لا مَصدرٌ، فلا حَاجةَ إلى إضْمارِ الوَقتِ[3]، والعَيشُ الانتِعاشُ الَّذِي يُبقي مَعه[4] الحَياةَ عَلى حالِ الصِّحةِ، والنَّهارُ اتِّساعُ الضِّياءِ المنبَثِّ في الآفَاقِ.

﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا﴾ سَبعَ سَماواتٍ ﴿شِدَادًا﴾ قويَّةَ الخلْقِ مُحكمةً لا يؤثِّرُ فيها مُرورُ الدُّهورِ[5]، وكُرورُ الشُّهورِ.

﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ مُضيئـاً وقَّـاداً؛ أي: جامِعـاً للنُّـورِ والحَـرارةِ؛ والمُـرادُ الشَّـمسُ[6].

---

(١) في (ب): «وساتراً».

(٢) في (ب): «لظلمته».

(٣) وذكر الرازي وجهين للمعاش: أنه مصدر يقال: عاش يعيش عيشًا ومعاشًا ومعيشة وعيشة، وعلى هذا التقدير فلا بد فيه من إضمار. وناقش الشهاب في «الحاشية» قول القاضي: (وقت معاش) بأنه يعني المصدر الميمي بمعنى المعيشة وهي الحياة، وبأنه وقع هنا ظرفًا كما يقال: آتيك خفوق النجم وطلوع الفجر؛ لأنه لم يثبت مجيئه في اللغة اسم زمان، إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف فيه، هذا ما ظهر من سياقه، وقيل: إنّ معاشًا في كلام المصنف رحمه الله تعالى متعين للمصدرية، وأما في النظم فمحتمل لكونه مصدرًا واسم زمان وتفسيره محتمل لهما وفيه نظر. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٠)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٢).

(٤) في (ب): «منه».

(٥) وعبارة البيضاوي: أقوياء محكمات. «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٧٩).

(٦) قال الراغب: السِّرَاجُ: الزّاهر بفتيلة ودهن، ويعبّر به عن كلّ مضيء، قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، ﴿سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [النبأ: ١٣]، يعني: الشمس. يقال: أَسْرَجْتُ السّراج، وسَرَّجْتُ كذا: جعلته =

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ﴾ أي: السَّحائبُ[١] إذا أُعصِرتْ؛ أي: شارَفتْ أنْ تَعصِرَها[٢] الرِّياحُ فتُمطرُ، أو الرِّياحُ الَّتي حَانَ أنْ تُعصِرَ[٣] السَّحابَ، وإنَّما جُعلتْ مَبدأً للإنزَالِ لأنَّها تُنشِئُ السَّحابَ، وتُدرُّ أخلافَهُ[٤]، ويُؤيِّدهُ قِراءةُ: (بالمُعصِراتِ)[٥].

وإنْ أُريدَ السَّحابُ فنُوجِّهُ[٦] تِلكَ القِراءةَ: أنَّ الإنزَالَ إذا كانَ مِنها فهبُوبُها[٧].

﴿مَاءً ثَجَّاجًا﴾ مُنصبًّا بكَثرةٍ، وقُرِئ بالحاءِ المُهمَلةِ[٨]، ومُثاجِجُ الماءِ: مَصابُّهُ[٩].

﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا﴾ ما يُتقوَّتُ بهِ كالحِنطةِ والشَّعيرِ ﴿وَنَبَاتًا﴾ ما يُعتَلفُ[١٠] مِن التِّبنِ والحَشيشِ.

= في الحسن كالسّراج. «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٤٠٦)، وانظر: «الكشاف» (٤/ ٦٨٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩).

(١) في (ب): «السحاب».

(٢) في (ب): «يعصرها».

(٣) في (ب): «لها أن يعصر» بدل «أن تعصر».

(٤) الخلف: الْوَاحِد من أخلاف النَّاقة وَهُوَ مَا قبض عَلَيْهِ الحالب من ضرْعهَا. «جمهرة اللغة» (١/ ٦١٦)

(٥) وهي قراءة ابن الزبير وابن عباس والفضل بن عباس وعبد الله بن يزيد وقتادة. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٤٧).

(٦) في (ب): «فتوجيه».

(٧) في (ب): «فهو بها». وهو لفظ الزمخشري، ومثل له بقوله: كما تقول: أعطى من يده درهمًا، وأعطى بيده. «الكشاف» (٤/ ٦٨٦)

(٨) قرأ الأعرج: (ثجاحًا) بالحاء آخرًا. «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٥).

(٩) وهي عند الزمخشري بزيادة قوله: «ومنه: أعصرت الجارية: إذا دنت أن تحيض». «الكشاف» (٤/ ٦٨٦)، وقارن: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩).

(١٠) زاد في (ب): «به».

﴿وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ مُلتفَّةً، لا واحِدَ لهُ كالأوزَاعِ[١] والأخْلافِ[٢]، وقِيلَ: الواحِدُ لِفٌّ كجِذعٍ وأجذَاعٍ، وأنشَدَ حَسنُ بنُ عَليٍّ الطُّوسيُّ: [بحر الرمل]

جَنـةٌ لـفٌّ وعَيــشٌ مُغرق[٣] ... ونَدامَــى كُلُّهــم بِيضٌ[٤] زُهــرُ

أو لَفيفٌ كشَريفٍ وأشرَافٍ، وزعَمَ ابنُ قُتيبةَ: أنَّهُ لفَّاءُ ولُفٌّ ثُمَّ ألفَافٌ[٥]، ولم يُوجَد لهُ نَظيرٌ مِن نَحوِ[٦] حُمرٍ وأحمَارٍ، وخُضرٍ وأخضَارٍ[٧]، وقِيلَ: جَمعُ مُلتفَّةٍ بحَذفِ الزَّوائدِ[٨].

---

(١) قَالَ الأصمعيّ: يُقَال: بهَا أوزاع من النَّاس وأوباش، وهم الضروب المتفرقون، وَلاَ وَاحِد للأوزاع. «تهذيب اللغة» (٣/ ٦٤).

(٢) في (ب): «والأخياف». وهي لفظة الزمخشري، وفي تفصيل ضروب من الجماعات، قال الثعالبي: إذا كانوا أخلاطًا وضروبًا متفرقين فهم أفناء وأوزاع، فإذا كانت أمهم واحدة وآباؤهم شتى فهم بنو الأخياف. «فقه اللغة وسر العربية» (ص: ١٥٥).

(٣) لعلها مغدق. فإن معنى اللف ملتفة الأشجار والنبات، والعيش بمعنى المعيشة، ومغدق في الأصل من الغدق، وهو الماء الكثير فتجوّز به هنا عن السعة والرفاهية، وندامى جمع ندمان بمعنى نديم، وزهر جمع أزهر بمعنى مشرق، والمراد بكونهم بيضًا زهرًا أنهم حسان يصف طيب الزمان والمكان، وحسن الإخوان. كما في «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٣).

(٤) «بيض» ليس في (ع).

(٥) قال أبو عبيدةَ: واحدها: «لِفٌّ» ويقال: هو جمع الجمع؛ كأن واحده: «ألَفٌّ»، و«لَفَّاء»؛ وجمعه: «لُفٌّ»؛ وجمع الجمع: «ألفافٌ». انظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٥٠٩).

(٦) «نحو» ليس في (ب).

(٧) يعني أنه بعيد؛ لأنّ نظائره لا تجمع على أفعال..؛ لأن جمع الجمع لا ينقاس ووجود نظيره في المفردات لا يكفي كما توهم. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٣).

(٨) قال أبو حيان: ولا حاجة إلى هذا القول ولا إلى وجاهته، فقد ذكر في المفردات أن مفرده لف بكسر اللام، وأنه قول جمهور أهل اللغة. ونقل الرازي عن الأخفش والكسائي قولهما: واحدها =

﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ﴾ في عِلمِ اللهِ تَعالى وحُكمِهِ[1] ﴿مِيقَٰتًا﴾ حدًّا تؤقَّتُ[2] بهِ الدُّنيا وتَنتَهي[3] عِندهُ، أو حدًّا للخَلائقِ تَنتَهي[4] إِلَيهِ[5].

﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ بَدلٌ مِن يَوم الفَصلِ، أو عَطفُ بيانٍ لهُ[6] ﴿فَتَأْتُونَ﴾ مِنَ القُبورِ إلى المَحشَرِ ﴿أَفْوَاجًا﴾ جَماعاتٍ.

﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ أي: شُقِّقتْ لنُزولِ المَلائِكةِ كما قالَ تَعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]، وقُرِئَ بالتَّخفِيفِ[7].

﴿فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ أي: كَثرتْ طُرقُها فصَارتْ كأنَّ كُلَّها أبوابٌ مُفتَّحةٌ[8]، كقَولِهِ تَعالى[9]: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] كأنَّ كلَّها عُيونٌ تَتفجَّرُ[10].

= لف بالكسر، وزاد الكسائي: لف بالضم، وأنكر المبرد الضم، وقال: بل واحدها لفاء. وجمعها لف، وجمع لف ألفاف، «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٥)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢).

(١) «وحكمه» ليس في (ع).

(٢) في (ب): «يوقت».

(٣) في (ب): «وينتهي».

(٤) في (ب): «وينتهون».

(٥) «الكشاف» (٤/ ٦٨٧).

(٦) مفيد لزيادةِ تفخيمِه وتهويلِه. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٨٩).

(٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وفُتِّحت السماء) مشددة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وفُتِحت السماء) خفيفة. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٦٨).

(٨) قال الشهاب: وعبر عن الشق بالفتح، إشارة إلى كمال قدرته حتى كان تشقق هذا الجرم العظيم كفتح الباب بسهولة وسرعة. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٤).

(٩) في (ب): «كقولنا» بدل «كقوله تعالى».

(١٠) «الكشاف» (٤/ ٦٨٨)، وللبيضاوي: وأصله: وفجرنا عيون الأرض، فغير للمبالغة. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ١٦٥).

﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ﴾ أي: في الجوِّ[1] لا كالهَباءِ، بلْ كالعِهنِ المَنفُوشِ عَلى ما مرَّ في سُورةِ بَني إسْرائيلَ[2].

﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ فصَارتْ مِثلَ سَرابٍ، إذ تُرى عَلى صُورةِ الجِبالِ، ولم تَبقَ حَقيقَتُها لتفرُّقِ أجزَائِها، وانبِثاثِ جَواهِرِهَا[3].

﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ مَوضعُ رَصدٍ يَرصُدُ فيهِ خَزنةُ النَّارِ الكفَّارَ، أو خَزنةُ الجنَّةِ المُؤمِنينَ لا[4] ليَحرُسوهمْ مِن فَيحِها في مَجازِهم عَليها[5]؛ لأنَّهم مُستَغنونَ عَن تِلكَ الحِراسةِ لغَلبةِ نُورِهمْ عَلى نارِ جَهنَّمَ حتَّى وَردَ في صَحيحِ الخَبرِ عَن سَيدِ البَشرِ[6]: أنَّ جَهنَّم تتأذَّى مِن نُورِهمْ عِندَ عُبورِهمْ[7].

---

(١) في (ب): «الهواء».

(٢) ذكر الرازي أحوال هذه الجبال على وجوه مختلفة، وجمع بينها، فانظره متكرمًا في «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٣). ولم يتبين لي موضع حديث القرآن عن الجبال في سورة الإسراء، واستشهاد المؤلف ـ برد الله مضجعه ـ بالعهن المنفوش في [القارعة: ٥]، والهباء المنبث في [الواقعة: ٦].

(٣) «الكشاف» (٤/ ٦٨٨).

(٤) «لا» ليست في (ب). وهو كذلك في البيضاوي: ليحرسوهم. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٠).

(٥) زاد البيضاوي: كالمضمار، فإنه الموضع الذي تضمر فيه الخيل، أو مجدة في ترصد الكفرة لئلا يشذ منها واحد كالمطعان، وجعلها في الشهاب اسم مكان أو صيغة مبالغة. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٠)، و«حاشية الشهاب» عليه (٨/ ٣٠٥).

(٦) «عن سيد البشر» (ب).

(٧) حديث: «جُزْ يا مؤمن فقد أطفأ نورُك لهبي» رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٢٩)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، قال الهيثمي: وفي سنده: سليم بن منصور بن عمار، وهو ضعيف. «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٦٠).

وقَد مرَّ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]: أنَّ المُؤمِنينَ يَمرُّونَ وهِي خامِدةٌ[1] بل لاستِقبالهِمْ عِندَها؛ لأنَّ مَجازَهُم عَليها، والرَّاصد للشَّيءِ المُراقبُ لهُ أو متخذه في تَرصيدِ[2] الكفَّارِ لئلَّا يَشذَّ مِنها واحِدٌ[3]، فإنَّ مِفعَالاً مِن أبنِيةِ المُبالغةِ كالمِطعانِ[4]

وقد[5] قُرِئَ (أنَّ) بالفَتحِ عَلى التَّعليلِ لقِيامِ السَّاعةِ بأنَّ ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ كأنَّهُ قِيلَ: كانَ ذَلكَ لإقامةِ الجَزاءِ[6].

﴿لِّلطَّاغِينَ مَآبًا﴾ أي: مَرجِعاً أو مَأوىً، بدلٌ مِن قَولهِ تَعالى: ﴿مِرْصَادًا﴾.

﴿لَّابِثِينَ فِيهَا﴾ حالٌ مُقدَّرةٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لِّلطَّاغِينَ﴾، وقُرِئَ (لَبِثِينَ)[7]، وهو أقوَى؛ لأنَّ اللابِثَ مَن وُجِدَ منهُ اللُّبثُ وإن قلَّ، وهُو المُكثُ، ولا يُقالُ: لَبِثَ إلَّا لمنْ شَأنهُ اللُّبثُ، كالَّذِي يَجثُمُ بالمَكانِ لا يَكادُ ينفَكُّ عَنهُ.

---

(١) في (ب): «جامدة». وانظر لتفسير الآية: «الكشاف» (٣/ ٣٤)، و«أنوار التنزيل» (٤/ ١٧).

(٢) في (ب): «ترصد».

(٣) «واحد» ليس في (ع).

(٤) ذكر الرازي قولين في المرصاد: كونه اسمًا للمكان الذي يرصد فيه، كالمضمار، فإما أن خزنة جهنم يرصدون الكفار، أو أن مجاز المؤمنين كان على جهنم.. والثاني: أن المرصاد مفعال من الرصد، وهو الترقب، بمعنى أن ذلك يكثر منه، والمفعال من أبنية المبالغة كالمعطار، قيل: إنها ترصد أعداء الله وتشق عليهم. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٤).

(٥) «قد» ليس في (ع).

(٦) النص في «الكشاف» (٤/ ٦٨٨) ونسب القراءة لابن يعمر، وكذا «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٤)، وزاد أبو حيان: أبا عمر والمنقري. «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٦).

(٧) قرأ حمزة وروح لبثين بغير ألف والباقون بالألف. «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٩٧).

﴿أَحْقَابًا﴾ ظَرفٌ، وهُو جَمعُ حِقْبٍ، وهُو الدَّهرُ، ولَم يُرد بِهِ عَددٌ مَحصُورٌ بلِ الأبدُ؛ إذ لا يكادُ يُستَعملُ إلَّا حَيثُ يُرادُ تَتابعُ الأزمِنةِ وتَوالِيها[1].

وقِيلَ: الحُقْبُ ثَمانونَ سَنةً أو سَبعونَ ألفَ سَنةٍ، فعَلى تَقدِيرِ صِحَّتِه[2] لَيسَ فيهِ ما تَقتضِي التَّناهِي لِتلكَ[3] الأحقَابِ حتَّى يُعارِضَ مَفهومُهُ مَنطُوقَ الدالِّ عَلى خُلودِ الكفَّارِ لجَوازِ أنْ يَكونَ أحقَاباً مُترادِفةً، كلَّما مَضَى حُقبٌ تَبعَهُ حُقبٌ آخرُ إلى غَيرِ النِّهايةِ[4]، وإنَّما استُعيرَ جَمعُ[5] القِلةِ لِلكَثرةِ مُحافظةً للفَاصِلةِ[6].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ١٦٢)، و«معالم التنزيل» (٨/ ٣١٥) و«نظم الدرر» (٢١/ ٢٠٥).

(٢) في هامش (ب): «فإنه نوع قصور في الفصاحة كما لا يخفى».

(٣) في (ب): «يقتضي تناهي» بدل «تقتضي التناهي لتلك».

(٤) «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٨٠).

(٥) «جمع» ليس في (أ).

(٦) في (ب): «الكثرةِ مُحافظَةِ الفَاصِلةِ» بدل «للكَثرةِ مُحافظةً للفَاصِلةِ». وللبقاعي رحمه الله قول نافع جدًا هنا أنقله بطوله لأهميته: «ولما كان جمع القلة يستعار للكثرة فكان الحقب يطلق على الزمان من غير حد، ويطلق على زمان محدود، فقيل على ثمانين سنة، وعلى سبعين ألف سنة، فكان السياق من تصدير السورة بالنبأ وبوصفه مع التعبير بالنبأ العظيم وما بعد ذلك يفهم أن المراد الدوام إن أريد ما لا حد له وأن المراد إن أريد المحدود جمع الكثرة، وأكثر ما فسر به الحقب، وأنه للمبالغة لا التحديد، كان جمع القلة هنا غير مشكل، فمن حمله على ما دون ذلك فكفاه زاجرًا لم يضره التعبير به، ومن اجترأ عليه واستهان به كان فتنة له كما كان حصر عدد الخزنة للنار بتسعة عشر فلم يضر إلا نفسه، فلذلك عبر عن ظرف اللبث بقوله: ﴿أَحْقَابًا﴾ أي: دهوراً عظيمة متتابعة لا انقضاء لها على أن التعبير به ـ ولو حمل على الأقل وجعل منقضياً ـ لا ينافي ما صرح فيه بالخلود لأنه أثبت شيئاً ولم ينف ما فوقه، وعن الحسن أنه قال: لا يكاد يذكر الحقب إلا حيث يراد تتابع الأزمنة وتواليها من غير انقضاء». «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ أي: غيرَ ذائقينَ حالٌ[1] مِن ضَميرِ ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ﴾ أي: في تِلكَ الأحقَابِ، ويَجوزُ أن يَكونَ ﴿أَحْقَابًا﴾ مَنصُوباً بـ ﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ عَلى أنَّ المَعنَى: أنَّهم يَلبثُونَ فيها أحقَاباً غَيرَ ذائِقينَ.

﴿إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ ثُمَّ يُعذَّبونَ جِنساً آخرَ مِن العَذابِ، ويَجوزُ أن يَكونَ جَمعَ حقَبٍ، مِن حقَبَ الرَّجلُ: إذا أخطَأهُ[2] الرِّزقُ، وحقَبَ العامُ: إذا قَلَّ مَطرُهُ وخَيرُهُ، فيَكونُ حَالاً بمَعنَى لابِثينَ فيها حَاقِبينَ[3]، ويَكونُ قَولُهُ تَعالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ تَفسِيراً لَهُ[4].

﴿بَرْدًا﴾ أي: لا يَمسُّهمْ مِن الهَواءِ الصِّرِّ[5] ما يُستلَذُّ، ويكسِرُ شدَّةَ الحرِّ، وقِيلَ: المُرادُ به النَّوم[6].

---

(١) ودفعه أبو حيان بقوله: والذي يظهر أن قوله: ﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ كلام مستأنف وليس في موضع الحال، و﴿إِلَّا حَمِيمًا﴾ استثناء متصل من قوله: ﴿وَلَا شَرَابًا﴾، وأن ﴿أَحْقَابًا﴾ منصوب على الظرف حملًا على المشهور من لغة العرب، لا منصوب على الحال على تلك اللغة التي ليست مشهورة. «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٧).

(٢) في (ب): «أخطأ».

(٣) في (ب): «حقبين». وعند الزمخشري: يعنى لابثين فيها حقبيين جحدين، وعلق عليه المحقق بقوله: «لابثين فيها حقبيين» ولعله حقبين، من حقب بالكسر، كجحدين من جحد: إذا كان ضيقًا قليل الخير فيهما، أفاده الصحاح، ولم أقف عليه في مادة حقب. انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٨٩)، و«الصحاح» (١/ ١١٤).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٨٠).

(٥) «الصر» ليس في (ب). والصِّرُّ والصِّرَّة: شِدَّةُ البَرْدِ. «تهذيب اللغة» (١٢/ ٧٥).

(٦) في (ع): «العدم». ونقل الطبري زعم بعض أهل العلم بكلام العرب أن البرد في هذا الموضع النوم، وأن معنى الكلام: لا يذوقون فيها نومًا ولا شرابًا، واستشهاده لقيله ذلك بقول الكنديّ:...
وَعَنْ قُبُلاتِها البَرْدُ، يعني بالبرد: النُّعاس، والنوم إن كان يُبرِد غليلَ العطش، فقيل له من أجل ذلك: =

﴿وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا﴾ ماءً حارًّا يحرِقُ ما يأتِي عَليهِ، ﴿وَغَسَّاقًا﴾ ما يَسيلُ مِن صَديدِهِمْ، استِثناءٌ متَّصلٌ مِن قولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا شَرَابًا﴾[1]، وقيلَ: الزَّمهَريرُ وهُو مُستثنى مِن البَردِ، إلَّا أنَّهُ أخَّرَ ما حقُّه أن يُقدَّمَ مُحافظَةً عَلى الفَاصلةِ[2]، وقُرئَ بالتَّشديدِ[3].

﴿جَزَآءً﴾ جُوزُوا جَزاءً ﴿وِفَاقًا﴾ مُوافِقاً لأعْمالِهِمْ، مَصدرٌ بمَعنَى الصِّفةِ، أو ذا وِفاقٍ[4]، ثُمَّ استَأنفَ مُعلِّلاً بقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ لا يَخافونَ مُحاسبةَ اللهِ تَعالى إيَّاهُم إذ لم يُؤمِنوا[5] بالبَعثِ فلا يَرجُونَ حِساباً.

= البرد، فليس هو باسمه المعروف، وتأويل كتاب الله على الأغلب من معروف كلام العرب، دون غيره. وقد نقل الزجاج قول من قال بأن معناه النوم بصيغة التمريض، وجوز كونه بَرْدَ رِيح وَلاَ ظِلٍّ وَلاَ نَوْم، ونقله أبو حيان عن أبي عبيدة والكسائي والفضل بن خالد ومعاذ النحوي، قال: والعرب تسميه بذلك لأنه يبرد سورة العطش، ومن كلامهم: منع البرد البرد، وقال الشاعر:.. وإن شئت لم أطعم نقاخاً ولا بردًا، النقاخ: الماء، والبرد: النوم. وفي كتاب اللغات في القرآن: أن البرد هو النوم بلغة هذيل، والذوق على هذين القولين مجاز. انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ١٦٣) و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ٢٧٣)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٧).

(١) وعند الزمخشري أن الاستثناء منقطع، يعني: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا﴾ وروحًا ينفس عنهم حرّ النار، ﴿وَلَا شَرَابًا﴾ يسكن من عطشهم، ولكن يذوقون فيها ﴿حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾. «الكشاف» (٤/ ٦٨٩).

(٢) إن فسر الغساق بالبارد كان التقدير: لا يذوقون فيها بردًا إلا غساقًا ولا شرابًا إلا حميمًا، إلا أنهما جمعا لأجل انتظام الآي. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٧).

(٣) قرأ حفص عن عاصم والمفضل عن عاصم (وغسّاقًا) مشددة، وروى أبو بكر عنه (وغسَاقًا) خفيفة، وقرأ حمزة والكسائي (وغساقا) مشددًا. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٦٨).

(٤) راجع: «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٥٦٤)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (١٠/ ١١٧).

(٥) في (ب): «لا يؤمنون» بدل «لم يؤمنوا».

﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ تكذِيباً، وفِعالاً في بابِ فعَّلَ قِياسيٌّ[١]، وقُرئَ بالتَّخفِيفِ[٢]، ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ﴾ نصب بمُضمَرٍ يُفسِّرُهُ.

﴿أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا﴾ مَكتُوباً في اللَّوحِ، أو مَصدرٌ في مَوضعِ إحصَاءً، أو أحصَينا في مَعنَى كَتبنَا، لأنَّ الإحصَاءَ يكُونُ بالكِتابةِ غالِباً، وقُرئَ بالرَّفعِ عَلى الابتِداءِ[٣].

وهـذِهِ الآيـةُ اعتِـراضٌ؛ لبَيـانِ وَعيدِهـمْ بضَبـطِ مَعاصِيهِـمْ؛ لأنَّ قَولـهُ تَعالـى: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ مُسـبَّبٌ عَـن كُفرِهـمْ بالحِسـابِ، وتَكذِيبِهـمْ بالآيَاتِ، أي: فذُوقـوا جَزاءً.

وفي[٤] هَذا السَّببِ[٥] معَ الإبهامِ[٦] والتَّبيينِ، والتَّأكِيدِ بالتَّكرِيرِ وبالمَصدرِ في

---

(١) فجعل (كِذَّاباً) على عدد مصدره. وعلى هذا القياس تقول: «قاتل» «قِيتَالا» وهو من كلام العرب. قاله الأخفش في «معاني القرآن» (٢/ ٥٦٤)، وبالتشديد هي أكثر القراءة، كما قال الزجاج، وهو في مصادر فعَّلْتُ أجود من فِعَال. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٢٧٤). وانظر لمصدر فعّلت وأفعلت وما يطرأ عليهما: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٧٩)، و«المقتضب» (٢/ ١٠٠) و«الأصول في النحو» (٣/ ١١٦).

(٢) قرأ الكسائي وحدهُ: (ولا كِذَابًا) خفيفًا، وسائر القراء قرأوا: (وَلاَ كِذَّابًا)، ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾، ونسبها ابن جني إلى علي رضي الله عنه، انظر: «معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١١٧)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (١/ ١٧٥).

(٣) نسبها الزمخشري وتابعه الرازي والقرطبي والسمين إلى أبي السمال، وقد رجح السمين قراءة العامَّةِ لعطفِ جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعلية. «الكشاف» (٤/ ٦٩٠)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٢٠)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ١٤٧)، و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٩/ ٢٥٠).

(٤) «في» ليس في (ب).

(٥) في (ب): «التسبيب».

(٦) في (ب): «الإيهام».

الجُملةِ الاعتِراضيَّةِ، ودِلالة ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ﴾ شَهادةٌ[١] عَلى أنَّ تَركَ الزِّيادةِ كالمُحالِ الَّذِي لا يَدخلُ تَحتَ الإمْكانِ، ومَجيئها عَلى طَريقةِ الالتِفاتِ مُبالَغاتٌ[٢] بالِغةٌ حدَّ النِّهايةِ، ودَلائلُ مُشاهَدةٍ[٣] بأنَّ الغَضبَ قدْ تَبالغَ، وعنِ النَّبيِّ ﷺ: «هذهِ الآيةُ أشدُّ ما في القُرآنِ عَلى أهلِ النَّارِ»[٤].

﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ أي: فَوزاً بالبُغيةِ أو مَوضعَ فَوزٍ حَيثُ زُحزِحوا[٥] عنِ النَّارِ وأُدخِلوا الجنَّةَ[٦]، ولم تُعطفْ[٧] قِصتُهمْ عَلى قِصةِ الطَّاغينَ، كما عُطفَ في قَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤] لأنَّ وِزانَ هاتَينِ القِصَّتينِ لَيسَ وِزانَ تَينِكَ القِصَّتينِ، فإنَّ الأوَّلَ[٨] فيما نَحنُ فيهِ مَسوقةٌ لِذكرِ جَهنَّمَ، وإنَّها كانَتْ مِرصَاداً، وسِيقتِ الثَّانيةُ لأنَّ المتَّقينَ مِن حَالتِهمْ كَيتَ وكَيتَ، فبَينهُما تَباينٌ[٩] في الغَرضِ والأُسلُوبِ، وهُما عَلى حدٍّ لا مَجالَ فيهِ[١٠] للعَاطفِ.

---

(١) «شهادة» ليس في (ب).

(٢) «مبالغات» ليس في (ب).

(٣) في (ب): «شاهدة».

(٤) انظر «الكشاف» (٤/ ٦٩٠)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٢٠)، و«أنوار التنزيل» (٥/ ٢٨٠). والحديث رواه الثعلبي وابن أبي حاتم والبيهقي والطبراني، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٤/ ١٤٥)، و«مجمع الزوائد» (٧/ ١٣٣)، و«البعث والنشور» للبيهقي (٣١٨).

(٥) في (ب): «أخرجوا».

(٦) «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٩).

(٧) في (ب): «يعطف».

(٨) في (ب): «الأولى».

(٩) «تباين» ليس في (ب).

(١٠) «فيه» ليس في (ب).

و﴿حَدَآئِقَ﴾ جَمعُ حَديقةٍ، وهيَ البُستانُ المَحوطُ عَليهِ، يُقالُ: أَحدقَ بِهِ، أي: أحاطَ[١]، بَدلٌ مِن (مَفازاً)[٢] أو بَيانٌ.

﴿وَأَعْنَٰبًا﴾ المُرادُ بِهِ الكُرومُ.

﴿وَكَوَاعِبَ﴾ جَمعُ كاعِبٍ، وهِيَ النَّاهدُ.

﴿أَتْرَابًا﴾ الأَترَابُ الأقرَانُ في السنِّ، جَمعُ تِربٍ، ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ مُمتَلئةً أو مُتابِعةً.

﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾ أي: في الحَدائقِ المَذكُورةِ ﴿لَغْوًا﴾ كَلاماً لا طَائلَ تَحتهُ، ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ قُرئَ بالتَّشدِيدِ والتَّخفِيفِ[٣]، أي: لا يُكذِّبُ بَعضُهم بَعضاً، وقِيلَ: الضَّميرُ للكَأسِ؛ أي: لا يَجرِي في أثنَاءِ شُربِها ما يَجرِي[٤] في أثناءِ شُربِ خَمرِ الدُّنيا مِن الهَذيانِ، والصَّخبِ، والعُدوانِ.

﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ مَنصوبٌ بمَعنى قولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ كأنَّهُ قِيلَ: جَازى المُتقِينَ.

---

(١) «مفردات القرآن» (٢٢٣)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٢١).

(٢) «التبيان» للعكبري (٢/ ١٢٦٧)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨١) وفيه: بدل الاشتمال أو البعض، وشرح ذلك الشهاب بقوله: بدل الاشتمال على أنه بمعنى الفوز، وهو الظفر بالمطلوب وهو النجاة من العذاب أو النعمة أو كلاهما وبدل البعض على أنه موضع الفوز والرابط مقدّر، وتقديره: حدائق هي محله أو فيه ونحوه، قيل: ولا يخلو على الأوّل من التكلف، وأنه يجوز أن يكون بدل كل على الادعاء أو منصوباً بـ (أعني) مقدرة. كما في «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٨)، وانظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٩)، و«روح المعاني» (١٥/ ٢١٨)

(٣) قرأ الكسائي وحده (ولا كذاباً) بفتح الذال خفيفة، وقرأ الباقون (كذّاباً) مشددة. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٦٩). وقد تقدم.

(٤) في (ب): «كما» بدل «ما يجري».

﴿عَطَآءً﴾ بدلٌ مِنه عَلى الاشتِمالِ جَزاءً باعتِبارِ كَونِهِ في مُقابلةِ العَملِ، وعَطاءً لعَدمِ استِحقاقِ العَبدِ لهُ؛ كَيفَ والعَملُ واجِبٌ عَليهِ بحُكمِ العُبوديَّةِ؛ فلا يَستحِقُّ بسَببِهِ الأجرَ! ولا[1] يَجوزُ نَصبهُ بجزَاءِ نَصبِ المَفعولِ بهِ؛ لأنَّ المَصدرَ المؤكِّدَ لا يَعملُ إذ لا ينحَلُّ بحَرفٍ مَصدرِيٍّ والفِعلِ[2]، قالَ أبو حَيانَ: ولا نَعلمُ في ذَلكَ خِلافاً[3].

﴿حِسَابًا﴾ صفةٌ لهُ بمَعنَى كافِياً، أحسَبهُ الشَّيءَ: إذا كَفاهُ حتَّى قالَ: حَسبِي، وقُرِئَ (حسّاباً) بالتَّشدِيدِ عَلى أنَّهُ بمَعنَى المُحسِبِ، كالدَّراكِ بمَعنى المُدرِكِ[4].

---

(١) «لا» ليس في (ب).

(٢) قال أبو حَيان: وكما ينحل المصدر لأن والفعل الماضي، نحو: عجبت من قيام زيد، وخرج، أي من أن قام وخرج، وأن والمضارع، نحو: للبس عباءة وتقر عيني، أي: لأن ألبس عباءة وتقر عيني، كذلك ينحل لأن وفعل الأمر. ألا ترى أنَّ (أن) توصل بفعل الأمر، نحو: كتبت إليه بأن قم، كما توصل بالماضي والمضارع.

وشرح هذا في موضع آخر فقال: الذي يقدر فيه العمل هو ما انحلّ إلى حرف مصدري والفعل... فلو قلت: أخذت علم زيد، لم ينحل لحرف مصدري والفعل: لا يقال: أخذت أن يعلم زيد. فإذا لم يتقدر المصدر بحرف مصدري والفعل، ولا كان من ضربا زيداً، لم يعمل، على خلاف في هذا الأخير.

«البحر المحيط» (٥/ ٣٧) (١/ ٤٥٦)، وانظر: «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (١/ ٤٥٩)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٨).

(٣) «البحر المحيط» (١٠/ ٣٨٩).

(٤) وزاد الزمخشري نسبة القراءة إلى ابن قطيب، وشرح ذلك الشهاب بأنه وزان صيغ المبالغة، وأنه بمعنى المحسب بكسر السين، أي: بزنة اسم الفاعل، وهذا بناء على أن فعالاً يكون صفة من الأفعال، ثم قال: وفيه كلام لأهل العربية. ونقل الراغب عن بعض أهل اللغة: أن فعالاً لا يجيء صفة من الأفعال وجبار من جبر لا من أجبر فليحرّر. «الكشاف» (٤/ ٦٩٠)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٠٩)، وانظر قول الراغب في: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ١٨٤).

﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ قُرِئَ بالرَّفعِ عَلى إضمارِ هُو، أو مُبتَدأ و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ صِفةٌ و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبرٌ، و[1]هُما خَبرانِ، وبالجرِّ عَلى البَدلِ مِن ﴿رَبِّ﴾ وبجَرِّ الأوَّلِ ورَفعِ الثَّاني عَلى أنَّهُ مُبتدأٌ خَبرهُ[2] ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾، أو هُو ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خَبرٌ ثانٍ، والضَّميرُ في ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ لأهلِ السَّماواتِ والأرْضِ[3].

وفي ﴿مِنْهُ خِطَابًا﴾ للهِ تَعالى؛ أي: لا يَملِكون[4] أنْ يُخاطِبوهُ تَعالى بشَيءٍ مِن نَقصِ العِقابِ، أو زِيادةٍ في الثَّوابِ، إلَّا أنْ يُؤذنَ لهُم في ذَلكَ، أو[5] لا يَملكُونَ مما يُخاطَبُ اللهُ تَعالى بهِ[6]، ويأمُرُ في أمرِ الثَّوابِ والعِقابِ[7] خِطاباً واحِداً يتَصرَّفونَ فيهِ تَصرُّفَ المُلاكِ بزِيادةٍ، أو نُقصانٍ، أو[8] لا يَقدرُ أحدٌ أنْ يُخاطِبهُ تَعالى خَوفاً[9]، وذَلكَ لا يُنافي الشَّفاعةَ بإذنِهِ[10].

---

(١) في (ب): «أو».

(٢) في (ب): «وخبره».

(٣) هو بنصه في «الكشاف» (٤/ ٦٩١)، وانظر «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٨١)، وعزا ابن مجاهد قراءة الرفع لابن كثير ونافع وأبي عمرو، قال: وقرأ عاصم وابن عامر: (رب السموت والأرض وما بينهما الرحمن) خفضًا جميعًا، وقرأ المفضل عن عاصم: (رب السموت والأرض وما بينهما الرحمن) رفعًا، وقرأ حمزة والكسائي: (رب السموت والأرض وما بينهما) خفضًا (الرحمن) رفعًا. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٦٩).

(٤) في (ب): «يملكوه».

(٥) في (ب): «و».

(٦) في (ب): «بل».

(٧) «والعقاب» ليس في (ع).

(٨) في (ب): «إذ».

(٩) «الكشاف» (٢/ ٤٢٩).

(١٠) «الكشاف» (٤/ ٦٩١).

﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾ نصبٌ بـ ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ أو ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾، ﴿الرُّوحُ﴾ جِبرائيلُ عَليهِ السَّلامُ، وقِيلَ: مَلكٌ عَظيم الخَلقِ[١] ما خَلقَ اللهُ تعالى بَعدَ العَرشِ أعظَمَ مِنهُ[٢]، مُوكلٌ عَلى الأروَاحِ كلِّها.

﴿وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ حالٌ[٣]؛ أي: مُصطفِّينَ ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ أي: الرُّوحُ والمَلائكةُ خَوفاً.

﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾ في الكَلامِ أو الشَّفاعةِ، ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾[٤] هُما شَرطانِ: إذنُ الرَّحمنِ وقَولُ الصَّوابِ وهُو الشَّفاعةُ لمنِ ارتَضى[٥]؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

والجُملةُ تَقريرٌ وتَوكيدٌ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ عَلى أنَّ الضَّميرَ فِيهَ لمَجمُوعِ

---

(١) «الخلق» ليس في (ب).

(٢) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا خَلَقَ اللهُ مَخْلُوقًا بَعْدَ الْعَرْشِ أَعْظَمَ مِنْهُ. «الجامع لأحكام القرآن» (١٩/ ١٨٦).

(٣) «حال» ليس في (ب).

(٤) قال الطبري: والصواب أن يقال: إن الله تعالى ذِكْرُه أخبر عن خلقه أنهم لا يتكلمون يوم يقوم الروح والملائكة صفاً، إلا من أذن له منهم في الكلام الرحمن، وقال صوابًا، فالواجب أن يقال كما أخبر إذ لم يخبرنا في كتابه، ولا على لسان رسوله، أنه عَنَى بذلك نوعًا من أنواع الصواب، والظاهر محتمل جميعه. «تفسير الطبري» (٢٤/ ١٧٨).

(٥) قال الزمخشري: فلا يشفع لغير مرتضى، قال محمود: «وقف الشفاعة على شرطين... إلخ» وتعقبه أحمد بقوله: يعرّض بأن الشفاعة لا تحل على مرتكبي الكبائر من الموحدين، وقد صرح بذلك في مواضع تقدمت له، ويتلقى ذلك من أنها مخصوصة بالمرتضين، وذوو الكبائر ليسوا مرتضين. ومن ثم أخطأ فإن الله عز وجل ما خصهم بالايمان والتوحيد وتوفاهم عليه، إلا وقد ارتضاهم لذلك، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، فجعل الشكر بمعنى الايمان المقابل للكفر، مرضياً لله تعالى، وصاحبه مرتضى. «الكشاف» (٤/ ٦٩١).

مَن تقدَّمَ ذِكرهُ، وأمَّا إذا كانَ للرُّوحِ والمَلائكَةِ خاصَّةً، فلا يتَمشَّى أمرُ التَّوكيدِ إلَّا عَلى أصلِ الاعتِزالِ بأنْ يُقالَ: إنَّ هَؤلاءِ الَّذِين هُم أشرَفُ الخَلائقِ وأقرَبهُم مِن[1] اللهِ تَعالى مَنزلةً إذا لم يَقدِروا أنْ يَتكلَّموا إلَّا[2] بما يَكونُ صَواباً كالشَّفاعةِ لمنِ ارتَضى إلَّا بإذنِهِ؛ فكَيفَ يملِكهُ[3] غيرهُمْ؟ لأنَّ مَذهبَ أهلِ السُّنةِ أنَّ خَواصَّ الإنسَانِ أشرَفُ الخَلائقِ، وأنَّهم أفضَلُ مِن خواصِّ المَلائكَةِ[4].

﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ﴾ الثَّابتُ وُقوعهُ لا مَحالةَ ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾ إلى ثَوابِهِ ﴿مَـَٔابًا﴾ مَرجِعاً بالعَملِ الصَّالحِ.

﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ هُو عَذابُ الآخِرةِ، وقرْبهُ لتَحقُّقِهِ؛ لأنَّ كلَّ ما هُو آتٍ قَريبٌ، ولأنَّ مَبدأَهُ المَوتُ[5].

﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ مُؤمناً كانَ أو كَافراً، هَذا هُو المُطابقُ لما سَبقَ مِن وَصفِ يَومِ الفَصلِ بما اشتَملَ عَلى حالِ الفَريقينِ[6].

---

(١) في (ب): «إلى».

(٢) «إلا» ليس في (ع).

(٣) «يملكه» ليس في (ع).

(٤) في تفسير الزمخشري: إنّ الذين هم أفضل الخلائق وأشرفهم وأكثرهم طاعة وأقربهم منه وهم الروح والملائكة لا يملكون التكلم بين يديه، فما ظنك بمن عداهم من أهل السماوات والأرض؟ وفي الحاشية: قوله: «إن الذين هم أفضل الخلائق» تفضيلهم على البشر مذهب المعتزلة، ومذهب أهل السنة تفضيل البشر عليهم، والظاهر أن الروح كالملك في هذا الخلاف، فتدبر. (ع) «الكشاف» (٤/ ٦٩١).

(٥) «أنوار التنزيل» (٥/ ٢٨١).

(٦) اقتصر الطبري على المؤمن، ودلل لذلك بأقوال السلف، والزمخشري على الكافر بدلالة السياق، والمؤلف هنا عممه كما البيضاوي، وقد فصل الرازي في آراء الفريقين. انظر: «تفسير الطبري» =

﴿مَا قَدَّمَتۡ يَدَاهُ﴾ مِن خَيرٍ وشرٍّ، ﴿مَا﴾ مَوصُولةٌ مَنصُوبةٌ بـ ﴿يَنظُرُ﴾، يُقالُ: نظَرتُهُ بمَعنى رأيتُهُ[1]، ونَظَرتُ إلَيهِ أعمُّ، والرَّاجعُ مِن الصِّلةِ مَفعولُ ﴿قَدَّمَتۡ﴾، وحذفُه مَفعُولاً شائعٌ، أو استِفهاميَّةٌ مَنصُوبةٌ بـ ﴿قَدَّمَتۡ﴾ أي: يَنظُرُ أيَّ شيءٍ قدَّمتْ يَداهُ.

قولُهُ: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ بَعضُ المرتَّبِ عَلى ما قَبلَهُ، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا﴾ [يوسف: ٣١] والتَّقدِيرُ: يَقولُ فيهِ[2] المُؤمنُ ويَقولُ الكَافرُ، وقَد نبَّهتُ فيما سَبقَ أنَّ هذهِ الواوَ تُسمَّى فَصِيحةً[3].

فإنْ قُلتَ: لمَ خصَّ قولَ الكَافرِ بالذِّكرِ دُونَ المُؤمنِ عَلى عَكسِ ما تَقدَّمَ مِن تَخصِيصِ حالِ المُؤمنِ بالذِّكرِ حَيثُ قالَ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾؟

= (٢٤/ ١٧٩)، و«الكشاف» (٤/ ٦٩١)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٢٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨١).

(١) في «الكشاف» بمعنى: نظرت إليه (٤/ ٦٩٢)، وانظر: «المخصص» (١/ ١٠٨)، و«أساس البلاغة» (٢/ ٢٨٢)، وفي «تفسير القرطبي»: العرب إذا أرادت بالنظر الانتظار قالوا نظرته، كما قال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [الزخرف: ٦٦]، ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [يس: ٤٩] وإذا أرادت به التفكر والتدبر قالوا: نظرت فيه، فأما إذا كان النظر مقرونا بذكر إلى، وذكر الوجه فلا يكون إلا بمعنى الرؤية والعيان. «الجامع لأحكام القرآن» (١٩/ ١٠٩).

(٢) في (ب): «فيسر» بدل «يقول فيه».

(٣) وسميت «فاء الفصيحة»؛ لأنها أفصحت، «أي: بينت» وكشفت عن المحذوف، ودلت عليه وعلى ما نشأ عنه. ولأنها أحيانًا تفصح عن جواب شرط مقدر. انظر: «الكليات» (ص: ٩٢٣)، و«شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو» (٢/ ١٨٦)، و«النحو الوافي» (٣/ ٦٣٦).

قُلتُ: دلَّ ذِكرُ الكَافرَ عَلى غايةِ[1] الخَيبةِ ونِهايةِ التحسُّرِ، ودلَّ حَذفُ قَولِ المُؤمنِ عَلى غايةِ النُّجحِ[2]، ونِهايةِ الفَرحِ بما لا يُحيطُ بِهِ الوَصفُ.

﴿كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ أي: حِينَ مِتُّ كما كانَ سَائرُ الحَيواناتِ؛ فإنَّ الإنسانَ مَخصُوصٌ مِن بينِها بالرُّوحِ الباقِي بعدَ المَوتِ، وهَذا وَجهُ ما قِيلَ: يُحشَرُ سائِرُ الحَيواناتِ للاقتِصاصِ، ثُمَّ تُردُّ تُراباً، فيودُّ الكافِرُ حَالها[3]، لا ما تُوهِّمَ[4] مِن أنَّ (كانَ) بمَعنَى صارَ[5]، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

***

---

(١) في (ب): «غيبة».

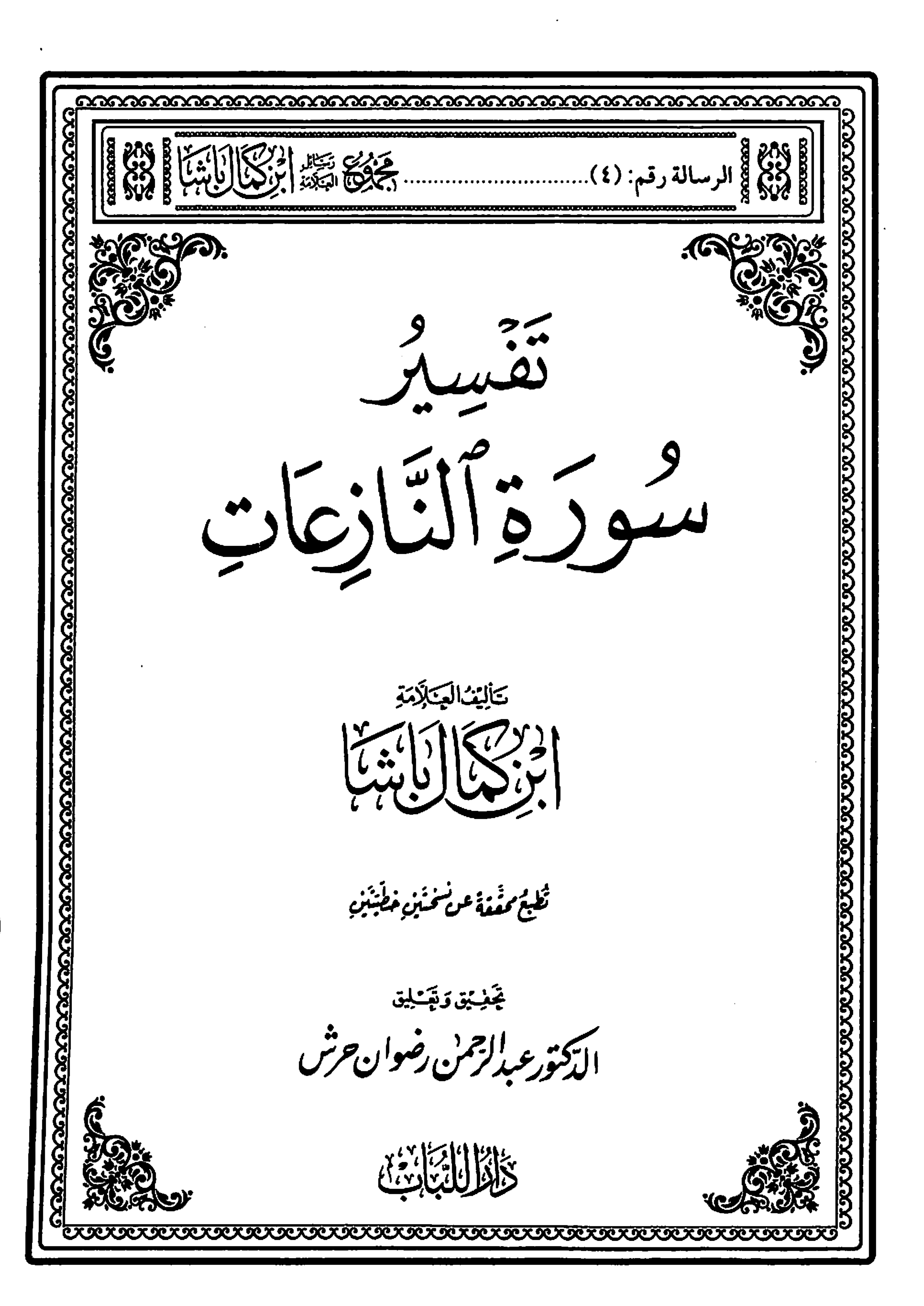
(٢) في هامش (ب): «النُّجح: الظفر».

(٣) عن أبي هريرة، في قوله عز وجل ﴿أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨] قال: «يحشر الخلق كلهم يوم القيامة البهائم، والدواب، والطير، وكل شيء فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماء من القرناء»، ثم يقول: كوني ترابًا فذلك ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠] «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢/ ٣٤٥).

وفي «صحيح مسلم» (٤/ ١٩٩٧) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ، قال: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء، من الشاة القرناء»، وانظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٢).

(٤) في (ب): «يتوهم».

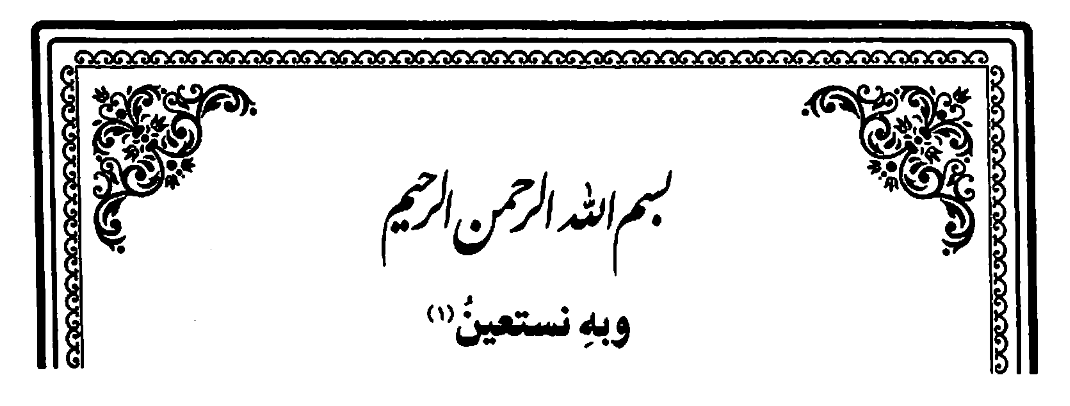
(٥) وفي قوله ذلك وجهان: أحدهما: يا ليتني صرت اليوم مثلها ترابًا بلا جنة ولا نار، قاله مجاهد. الثاني: يا ليتني كنت مثل هذا الحيوان في الدنيا وأكون اليوم ترابًا. انظر: «تفسير العز بن عبد السلام» (٣/ ٤١٣)، و«النكت والعيون» للماوردي (٦/ ١٩١).



مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا الرسالة رقم: (٤)
تفسير
سورة النازعات
تأليف العلامة
ابن كمال باشا
تطبع محققة عن نسختين خطيتين
تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش
دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ﴾: مِن نَزَعَ الشَّيءَ نَزعاً، إذا جَذبهُ عَن مَقرِّهِ كنَزعِ القَوسِ عَن كَبدهِ[2]، ﴿غَرۡقࣰا﴾ اسمٌ بمَعنَى الإغراقِ، كالسَّلامِ بمَعنَى التَّسليمِ[3]، أو مَصدرٌ مَحذُوفُ الزَّوائدِ[4]؛ يُقالُ: أغرَقَ النَّازِعُ في القَوسِ: إذا استَوَى في مدِّها[5].

﴿وَٱلنَّـٰشِطَـٰتِ نَشۡطࣰا﴾ مِن نَشطَ الدَّلوَ مِن البِئرِ: إذا أخرَجَها.

﴿وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبۡحࣰا﴾ أصلُ السَّبحِ في المائع[6]، وقَد يُستَعملُ في غَيرِهِ بطَريقِ الاستِعارةِ[7].

---

(١) «وبه نستعين» من (ع).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٧٩٨)

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ٤٧).

(٤) أصله إغراقًا، جيء به مجردًا عن الهمزة، فعومل معاملة مصدر الثلاثي المتعدي، مع أنه لا يوجد غرق متعديًا، ولا أن مصدره مفتوح عين الكلمة، لكنه لما جعل عوضًا عن مصدر أغرق، وحذفت منه الزوائد قدر فعله بعد حذف الزوائد متعديًا. «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٦٢).

(٥) في (ع): «استوفى حدها» بدل «استوى في مدها»، «الصحاح» (٤/ ١٥٣٦).

وهي عند الرازي بزيادة: حتى ينتهي إلى النصل. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٢٨).

(٦) في (ب): «المانع».

(٧) ومنه قول امرئ القيس:

=

﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ عَدلَ ههُنا عنِ الوَاوِ إلى الفَاءِ لتَرتِيبِ[١] السَّبقِ عَلى السَّبحِ، والعُدولُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ أيضاً لذَلكَ المَعنَى[٢].

أقسَمَ سَبحانهُ وتَعالى بطَوائفِ المَلائكةِ الَّتِي تَجذُبُ أروَاحَ الفجَّارِ بشدَّةٍ وعُنفٍ؛ لقوَّةِ تَعلُّقهِمْ، وبالطَّوائفِ الَّتِي تَجذُبُ أرواحَ الأبرارِ بسُهولةٍ ولُطفٍ؛ لقلَّةِ تعلُّقِهمْ، وبالطَّوائفِ الَّتِي تُسرِعُ في مُضيِّها فتَسبقُ[٣] إلى ما أُمِروا بهِ فتُدبِّرُ أمراً مِن أُمورِ العِبادِ عَلى ما رُسمَ لهُمْ، أو بالنُّجومُ فإنَّها يُنتزعَ[٤] مِن المَشرقِ إلى المَغربِ غَرقاً في النَّزعِ فتَقطعُ[٥] ما بينَها[٦] مِن المَسافةِ كُلِّها وتَنشطُ مِن بُرجٍ إلى بُرجٍ، مِن نَشطَ الثَّورُ إذا خَرجَ مِن بَلدٍ إلى بَلدٍ، ويَسبحُونَ في الفُلكِ فيَسبقُ بعضُها في السَّيرِ لكَونهِ أسرَعَ حركةً فتدبِّرْ أمراً نِيطَ بها[٧] مِن اختِلافِ الفُصولِ، وتَقديرِ الأوقَاتِ ولمَّا كانَ في الحَركةِ الأُولى مَعنَى الاستِيفاءِ[٨] ذُكرَ فيها النَّزعُ والإغراقُ.

ومَن وَهَمَ أنَّ ذَلكَ لأنَّها قَسريةٌ فقَد وَهِمَ، لا يُقالُ: تَسامح في عِبارةِ القَسريَّةِ، فإنَّ

= مِسَحٌّ إذا ما السَّابِحاتُ على الوَنَى ... أَثَرْنَ الغُبَـارَ بالكَديدِ المُرَكَّلِ

انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٥٦).

(١) في (ع): «الترتب».

(٢) وانظر تفصيل المسألة ومناقشتها في «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٣).

(٣) في (ع): «فتستبق».

(٤) في (ع): «تنزع».

(٥) في (ع): «بأن تقطع» بدل «فتقطع».

(٦) في (ع): «بينهما».

(٧) في (ب): «ينبسط بها» بدل «أمراً نيط بها».

(٨) في (ع): «الاستبقاء».

المُرادَ مَعنَى العرَضيَّةِ؛ لأنَّ حَركاتِ النُّجومِ كلَّها عَرضيَّةٌ[1].

﴿يَوْمَ﴾: مَنصُوبٌ بالجَوابِ المُضمرِ[2]، وهُو تُبعثُنَّ[3]؛ لِدلالةِ ما بَعدهُ عَليهِ[4].

---

(١) وفي «تفسير البيضاوي»: «أو صفات النجوم فإنها تنزع من المشرق إلى المغرب غرقاً في النزع... ولما كانت حركاتها من المشرق إلى المغرب قسرية وحركاتها من برج إلى برج ملائمة سمى الأولى نزعًا والثانية نشطًا»، قال الشهاب: وأما حركة الكواكب في منازلها من البروج؛ لأنها حركتها الخاصة بها، فغير سريعة، وهي بإرادتها من غير قسر لها؛ فلذا أطلق على الأولى نزعًا؛ لأنه جذب بشدة، وسميت الثانية نشطاً؛ لأنه برفق. انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٢)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١١).

والحركة القسرية: ما يكون مبدؤها بسبب ميل مستفاد من خارج، كالحجر المرمي إلى فوق. وانظر تعاريف الحركة العرضية والذاتية والقسرية والإرادية والطبيعية في: «التعريفات» (ص: ٨٥)، و«جامع العلوم في اصطلاحات الفنون» (٢/ ١٩)، و«كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» (١/ ٦٥٧) و(٢/ ١١٢٨).

(٢) في (ع): «بجواب مضمر» بدل «بالجواب المضمر». و(يوم) منصوب على معنى قلوب يومئذ واجفة يوم ترجف الراجفة. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ٢٧٨).

(٣) في (ع): «لتبعثن». واختلف العلماء في جواب القسم فقال بعض نحاة الكوفة: جوابه مضمر مجازه: لتبعثن ولتحاسبن، وقال بعض نحاة البصرة: هو قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾، وقيل: في الكلام تقديم وتأخير تقديره: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾... ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾. انظر: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (١٠/ ١٢٤).

(٤) قال الزمخشري: فإن قلت: كيف جعلت (يَوْمَ تَرْجُفُ) ظرفًا للمضمر الذي هو لتبعثن، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟ قلت: المعنى: لتبعثنّ في الوقت الواسع الذي يقع فيه النفختان، وهم يبعثون في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى. ودلّ على ذلك أنّ قوله: ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ جعل حالًا عن الراجفة. ويجوز أن ينتصب (يَوْمَ تَرْجُفُ) بما دلّ عليه ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ أي: يوم ترجف وجفت القلوب واجِفَةٌ شديدة الاضطراب. انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٣).

وفصَّل الرازي ـ رحمه الله ـ في مسألة جواب القسم المتقدم محذوفًا أو مذكورًا فرأى أن فيه وجهين: =

﴿تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾: الرَّجفُ حركةُ الشَّيءِ مِن تَحتِ غَيرِهِ بترديد[١] واضطرابِ و﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ الأجرَامُ السَّاكنةُ الَّتِي تَرجُفُ حِينئذٍ مِن[٢] الأرْضِ والجِبالِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ [المزمل: ١٤].

﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾: هِي الزَّلزَلةُ الثَّانيةُ[٣] تُردِفُ الأُولى فتَنشقُّ السَّماءُ وتُنشرُ[٤] الكَواكبُ، والرَّديفُ الكائنُ بَعدَ الأوَّلِ قَريباً منهُ، والفَرقُ بَينهُ وبَينَ التَّابعِ: أنَّ في التَّابعِ مَعنَى الطَّلَبِ لمُوافقتِهِ الأوَّلَ دُونَ الرَّديفِ، وفي الرَّديفِ مَعنَى القُربِ دُونَ التَّابعِ[٥].

= الأول: أنه محذوف، وعلى هذا فالاحتمالات: أن يقدر: لتبعثن، ونسبه إلى الفراء، ودلل عليه بقولهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١١] وثانيها: لننفخن في الصور نفختين ودل على هذا المحذوف ذكر الراجفة والرادفة وهما النفختان، ونسبه إلى الأخفش والزجاج، وثالثها: الجواب المضمر هو أن القيامة واقعة ونسبه للكسائي.

وإن كان الجواب مذكورًا ففيه احتمالات الأول: المقسم عليه هو قوله: ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨ أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ﴾، والتقدير: والنازعات غرقًا إن يوم ترجف الراجفة تحصل قلوب واجفة.. والثاني: جواب القسم هو قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [النازعات: ١٥]، فإن (هل) هاهنا بمعنى قد، كما في قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] أي: قد أتاك حديث الغاشية، الثالث: جواب القسم هو قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦]. انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٣).

(١) في (ب): «بتبرير».

(٢) «حينئذ من» ليس في (ب).

(٣) «الثانية» ليس في (ب).

(٤) في (ع): «وتنثر».

(٥) لم أقف على هذا التفريق، لكنه المفهوم من تفسير الزمخشري، فانظره في: «الكشاف» (٤/ ٦٩٣).
والترادف: التتابع. انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/ ٦٨)، و«الصحاح» (٤/ ١٣٦٤)، و«مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٤٢٧)، و«مقاييس اللغة» (٢/ ٥٠٣)، و«أساس البلاغة» (١/ ٣٤٨)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٦٣٤) (٣/ ١٢٥٨).

﴿قُلُوبٌ﴾: مُبتدأٌ لأنَّها مُتخصِّصةٌ فإنَّ تَنكِيرها عِوضٌ عنِ ٱلْمُضافِ إليهِ، كتَنكِيرِ (كلٍّ) في قَولِهِ تَعالى ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣][1]، والمَعنَى: قُلوبُ النَّاسِ لا قُلوبُ الكفَّار[2]؛ لعمُومِ[3] البَلوى بدِلالةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨][4] و﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢].

و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مَنصوبٌ بقَولِهِ: ﴿وَاجِفَةٌ﴾ وهُو خَبرُ قَولِهِ تَعالى: ﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ﴾ جُملةٌ ابتِدائيَّةٌ أُخرَى، وإنَّما فُصلتْ[5] عمَّا قَبلَها؛ لقوَّةِ الإيصَالِ[6].

---

(١) جعل الرازي التنوين في قوله (وكل) عوضًا عن الإضافة، ومعناه: كل واحد، وإسقاط التنوين للإضافة حتى لا يجتمع التعريف والتنكير في شيء واحد، فلما سقط المضاف إليه لفظًا رد التنوين عليه لفظًا، وفي المعنى معرف بالإضافة، وقد مثل الزمخشري لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾، وتناول أبو السعود الأوجه التي يحمل عليها التنوين، فقال: الوجْهُ أنْ يُقالَ تنكيرُ قلوبٌ يقومُ مقامَ الوصفِ المختصِّ سواء على حمل التنويعِ كما قيلَ، وإنْ لم يذكر النوع المقابل، فإنَّ المَعْنى منسحبٌ عليهِ، أو على التكثيرِ كما في: شرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ، فإنَّ التفخيمَ كما يكونُ بالكيفيةِ يكونُ بالكميةِ أيضاً، كأنَّه قيلَ: قلوبٌ كثيرةٌ يومَ إذْ يقعُ النفختانِ. انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٣)، و«مفاتيح الغيب» (٢٦/ ٢٧٩)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٩٧).

(٢) قال الرازي: لم يقل الله تعالى: القلوب يومئذ واجفة، فإنه ثبت بالدليل أن أهل الإيمان لا يخافون، بل المراد منه قلوب الكفار، ومما يؤكد ذلك أنه تعالى حكى عنهم أنهم يقولون: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠] وهذا كلام الكفار لا كلام المؤمنين، وقوله: ﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ﴾؛ لأن المعلوم من حال المضطرب الخائف أن يكون نظره نظر خاشع ذليل خاضع يترقب ما ينزل به من الأمر العظيم. انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٥).

(٣) في (ب): «العلوم».

(٤) قال في «اللباب في علوم الكتاب» (٢٠/ ١٢٩): والمراد: قلوب الكفّار.

(٥) في (ب): «فصل».

(٦) في (ع): «الاتصال».

اعلَمْ أنَّ الإدرَاكَ صِفةُ القَلبِ[١] بدِلالةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، والبَصرُ مِن جُملةِ الآفةِ[٢] والخُشوعُ صِفةٌ[٣] والبَصَرُ مُظهرُهُ[٤] يُقالُ: أخشَعَ فُلانٌ: إذا طَأطَأ[٥] رأسَهُ رامِياً ببَصرِهِ إلى الأرْضِ، وهو خاشِعُ الطَّرفِ خاضِعُ العُنقِ، فإسنادُ الخُضوعِ[٦] إلى البَصرِ مِن قَبيلِ إسنَادِ الفِعلِ إلى آلَتِهِ وإضافَةِ البَصرِ إلى القَلبِ مِن قَبيلِ إضافةِ الآلةِ إلى صَاحِبها، فلا حاجةَ إلى التَّقدِيرِ بلْ لا وَجهَ لهُ[٧].

﴿يَقُولُونَ﴾ أي: المُنكِرونُ للبَعثِ[٨] بدِلالةِ الاستِفهامِ الإنكَاريِّ في قَولِهِ: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ أي: نُردُّ بعدَ المَوتِ إلى الحالةِ الأُولى؛ أي: الحياةِ، يُقالُ: رَجعَ في حَافرتِهِ، أي: في طَريقَتِهِ الَّتِي جاءَ فيها فحَفرَها[٩]، أي: أثَّر فيها بمَشيِهِ، جَعلَ أثرَ قَدميهِ حُفراً[١٠]، وتَوصيفُها بالحافِرةِ بطَريقِ المَجازِ

---

(١) قال النيسابوري: وإذا صح وصف القلب بالسمع والبصر صح وصفه بسائر وجوه الإدراكات. انظر: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٥/ ٩٦).

(٢) في (ع): «الآية».

(٣) في (ع): «أيضاً صفته» بدل «صفة».

(٤) في (ب): «والصفة مظهرة».

(٥) في (ب): «طاء».

(٦) في (ع): «الخشوع».

(٧) انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٣)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٥)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٣).

(٨) في (ب): «البعث».

(٩) في (ب): «محفرها».

(١٠) رجع في حافِرته، أي: نَقَض مجيئَه برجوعٍ، «الكتاب» لسيبويه (١/ ٣٩٢).

في التَّشبيهِ[1] كقَولِهِ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2][3]، أو عَلى تَشبيهِ القائلِ بالفاعِلِ[4]، ثُمَّ اتسعَ فيهِ فقيلَ لمن كانَ في أمرٍ فخَرجَ[5] منهُ ثمَّ عادَ إلَيهِ: رَجعَ إلى حافِرتِهِ، أي: إلى حالَتِهِ الأُولى[6]. وقُرِئ: (في الحفرة)[7]،.................

(١) في (ع): «النسبة».

(٢) زاد الزمخشري: أي: منسوبة إلى الحفر والرضا. «الكشاف» (٤/ ٦٩٤).

(٣) نقل سيبويه عن الخليل أنهم إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضًا وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النَّعل. وقال في موضع آخر: وسألته عن قولهم: موت مائت، شغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنَّما يريدون في المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ في كل هذا. فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يجر على فعله. «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٣٨٢، ٣٨٥).

(٤) وفي (ب): «تشبيه القابل بالفاعل»، وهي كذلك في التفاسير، انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٣)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٩٧)، وشرح ذلك الشهاب في «حاشيته على تفسير البيضاوي»، فقال: وقوله: تشبيه القابل بالفاعل هو على مذهب السكاكي من جعل أمثاله استعارة مكنية وتخييلية؛ لأنه بمعنى الطريق، وهي قابلة للحفر، فشبه القابل للفعل بمن يفعله؛ لتنزيله منزلته، فالاستعارة في الضمير المستتر، وإثبات الحافرية له تخييل على ما عرف من المذاهب فيه. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٣).

(٥) في (ب): «مخرج».

(٦) قال الزمخشري: ورجع إلى حافرته أي: إلى حالته الأولى، ورجع فلان على حافرته إذا شاخ وهرم، والتقوا فاقتتلوا عند الحافرة. ثم قال: وقد ذكرت حقيقة الكلمة في «الكشاف». «أساس البلاغة» (١/ ١٩٩).

(٧) قراءة أبي حيوة: (فِي الْحَفِرَة)، بفتح الحاء، وكسر الفاء بغير ألف. قال أبو الفتح: وجه ذلك أن يكون أراد (الحافرة)، كقراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفًا، كما قال: إلا عرادًا عردًا، أي: عاردًا، وقد ذكرناه. وفيه وجه آخر ذو صنعة، وهو أنهم قد قالوا: حفرت أسنانه: إذا ركبها الوسخ من ظاهرها وباطنها. فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحفرة، أي: المنتنة؛ لفسادها بأخباثها، وبأجسام الموتى =

وهو المَحفُورةُ[1]، وفيها نَوعُ تأييدٍ لما قُلنا: إنَّ أصلَ الحافِرةِ بمَعنَى المَحفُورةِ.

﴿أَءِذَا﴾: مَنصوبٌ بمَحذُوفٍ تَقدِيرهُ: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾ نُردُّ ونُبعثُ، وقُرئ[2] (إذا) عَلى الخَبرِ[3]، ﴿نَّخِرَةً﴾ يُقالُ: نَخرَ العَظمُ فهُو نَخِرٌ وناخِرٌ[4] كقَولكَ: طَمعَ فهو طَمِعٌ وطامِعٌ، والأولُ أبلغُ، والثَّاني أشكلُ[5] لرُؤوسِ الآيِ[6]، وقدْ قُرئ بهما[7]

= فيها. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٥٠).

ويمثله قال الرازي إذ يقال: حفرت أسنانه، فحفرت حفرًا، وهي حفرة، وجعل هذه القراءة دليلًا على أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفور، انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٥)، و«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٤٣٢) ونسبها أبو حيان إضافة إلى أبي حيوة: إلى أبي بحرية وابن أبي عبلة. انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٣٩٧).

(١) في (ع): «وهي بمعنى المحفورة» بدل «وهو المحفورة».

(٢) «وقرئ» ليس في (ع).

(٣) تكلم ابن مجاهد على اجتماع الاستفهامين فقال: وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، ويهمز همزتين فى كل القرآن، إلا في حرفين فإنه خالف فيهما هذا الأصل، فقرأ في الواقعة: (أئذا متنا وكنا ترابًا)... (أئنا)، جمع بين الاستفهامين، وفي النازعات: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾، بالاستفهام. ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾، بغير استفهام. «السبعة في القراءات» (ص: ٢٨٦).

(٤) «وناخر» ليس في (ع).

(٥) في (ع): «وأسكن» بدل «والثاني أشكل».

(٦) قال الشهاب: والقراءة الأخرى موافقة لرؤوس الآي، وتعجب مما قيل: إن ناخرة مغير من نخرة للفواصل، فتتخذ القراءتان في إفادة المبالغة، وقال: إنه لا معنى له عند التحقيق. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٣).

(٧) جوّد الزجاج قراءة (ناخرة) لشبه آخر الآي بعضها ببعض، واختار الأزهري (نَاخِرَة)؛ لأنها تضاهي (حَافِرَةِ)، (سَاهِرَةِ) فى رؤوس الآي، ونسب قراءة (ناخرة) إلى عاصم في رواية أبي بكرٍ، وحمزة، ويعقوب (نَاخِرَةً) بألف. ونقل أن الكسائي كان يقرأ (نَخِرَة)، ثم رجع إلى (نَاخِرَةً) ونسبه أبو علي =

رِعايةً لهُما وهُو البالي الأجوَفُ الَّذي يمُرُّ بهِ الرِّيحُ فتَسمعُ لهُ نَخِيراً[1].

﴿قَالُوا۟ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ وُصفتِ الكرَّةُ بخُسرانِ أصحَابها مُبالغةً؛ أي: إنَّها إنْ صحَّتْ فنَحنُ إذاً خاسِرونَ لتكذِيبِنا بها، وهَذا استِهزاءٌ مِنهُمْ[2] ﴿فَإِنَّمَا هِىَ﴾ مُتعلِّقةٌ[3] بمَحذُوفٍ[4]؛ أي: لا تَحسبُوا تِلكَ الكرَّةَ صَعبةً عَلى اللهِ.

﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ سَهلةٌ هيِّنةٌ في قُدرتِهِ تَعالى، والزَّجرةُ الصَّرفةُ عن الشَّيءِ بالمَخافةِ وهِي ههُنا بالصَّيحةِ لقَولهِ تَعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣].

= في «الحجة» إلى أبي الحارث، وقال: إن الكسائي كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير الألف. قال أبو منصور: وقرأ الباقون (نَخِرَةً)، ووجه القراءتين بقوله: من قرأ (نَخِرَةً) فهو من نَخِرَ العَظْمُ يَنْخَرُ فهو نَخِر: إذا رَمَّ وبَلِيَ، مثل: عَفِنَ فهو عَفِن. ومن قرأ (نَاخِرَةً) فمعناها: العظام الفارغة، تقع فيها الرياح إذا هبتْ، فتَسمع لِهُبوب الريح فيها كالنخِير. وقد يجوز أن يكون (نَاخِرَةً) و (نَخِرةً) بمعنى واحدٍ. كما يقال: بَلِيَت العِظامُ فهي بالية. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٢٧٨)، و«معاني القراءات» (٣/ ١١٩)، و«الحجة للقراء السبعة» (٦/ ٣٧١).

(١) في (ع): «فيسمع له نخير» بدل «فتسمع له نخيراً». والنَّاخِرَةُ: العِظَامُ الْمُجَوَّفَةُ الَّتِي تَمُرُّ فِيهَا الرِّيَاحُ فَتَنْخِرُ. «تهذيب اللغة» (٧/ ١٤٩)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٩٨).

(٢) حيث أبرزوا ما قطعوا بانتفائه واستحالته في صورة المشكوك المحتمل للوقوع. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٣).

(٣) في (ع): «متعلق».

(٤) يعني بالتعلُّقِ من حيث المعنى، وهو العطفُ، قاله السمين في «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (١٠/ ٦٧٣)، وقال الشهاب: أي فيه مقدّر مرتبط به معنى. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٣).

﴿فَإِذَا هُم﴾ فاجَأوا[1] الحُصولَ ﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾[2] أي: وَجهِ الأرْضِ، فالعَربُ تسمي وَجهَ الأرضِ مِن الفَلاة سَاهرةً؛ أي: ذاتَ سَهرٍ، لأنَّ فيها خَوفاً[3]، وفيهِ إشارةٌ إلى حُصولهم[4] فيها أحياءً[5].

﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إنْ كانَ أتاهُ[6] قبلَ ذَلكَ فمَعناهُ: ألَيسَ قدْ أتاكَ؟ وإنْ كانَ لمْ يأتِهِ فمَعناهُ ما[7] فأنا أُخبركَ[8] بهِ[9].

﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾: قد مرَّ تَفسِيرهُ في سُورةِ طه[10].

---

(١) في (ع): «فاجئوا».

(٢) أنهم فاجؤوا بغاية السرعة كونهم أحياء قائمين (بالساهرة). «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢١/ ٢٢٧).

(٣) في (ع): «لأنها تسهر خوفاً» بدل «لأن فيها خوفاً».

(٤) كذا في النسختين، ولعلها: حضورهم. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٩٨).

(٥) قال الراغب: وحقيقتها: التي يكثر الوطء بها، فكأنها سَهِرَتْ بذلك إشارة إلى قول الشاعر: تحرّك يقظان التّراب ونائمه. «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٤٣٠).

(٦) «أتاه» ليس في (ب).

(٧) «فمعناه ما» ليس في (ب).

(٨) في (ع): «أجزك».

(٩) قال ابن عباس، ومقاتل: هل أتاك، يريد: قد أتاك، ولم يكن إذ ذاك أتاه. وقال الرازي: قوله: «هل أتاك» يحتمل أن يكون معناه: أليس قد أتاك حديث موسى؟ هذا إن كان قد أتاه ذلك قبل هذا الكلام، أما إن لم يكن قد أتاه فقد يجوز أن يقال: هل أتاك كذا، أم أنا أخبرك به؟ فإن فيه عبرة لمن يخشى. انظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٤/ ١٧٧)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٨).

(١٠) لعلها عند قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ قال البيضاوي: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ تعليل للأمر باحترام البقعة، والمقدس يحتمل المعنيين. (طُوًى) عطف بيان للوادي، ونونه ابن عامر والكوفيون بتأويل المكان. وقيل: هو كثني من الطي مصدر لـ (نُودِي)، أو =

15

﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾: عَلى إرادةِ القَولِ، وقُرِئ: (أَنِ اذهَبْ) لما في النِّداءِ مِن مَعنَى القَولِ[1]، كذا قِيلَ، وفيهِ أنَّ بَينَ النِّداءِ المَذكُورِ وهَذا المَقولِ[2] مِن الفَواصلِ المُصدَّرةِ في سُورةِ طه[3].

﴿فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ أي: هَل لكَ رَغبةٌ إلى أنْ تُطهَّرَ مِن دَنسِ الكُفرِ بالإيمانِ[4]؟ وقُرِئ (تزكّى)[5]..

= (الْمُقَدَّسِ)، أي: نودي نداءين أو قدس مرتين. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٢٤).

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٠٠)، ونسب الزمخشري، وتبعه الرازي، والسمين القراءة إلى عبد الله، انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٥)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٨)، وانظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٣)

وقال السمين: إن (أنْ) هذه الظاهرةُ أو المقدرةُ يُحتمل أنْ تكونَ تفسيريةً، وأنْ تكونَ مصدريةً، أي: ناداه بكذا. «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (١٠/ ٦٧٦).

(٢) في (ع): «القول».

(٣) قال الرازي: إن سائر الآيات تدل على أنه تعالى في أول ما نادى موسى عليه السلام ذكر له أشياء كثيرة، كقوله في سورة طه: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ إلى قوله: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى ۝٢٣ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٣ ـ ٢٤] فدل ذلك على أن قوله هاهنا: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ من جملة ما ناداه به ربه، لا أنه كل ما ناداه به. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٣٨).

(٤) متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيرًا ما يُجْرَى أحدهما مجرى صاحبه، فيُعْدَلُ في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه، ألا ترى إلى قوله الله جل اسمه: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾؟ وأنت إنما تقول: هل لك في كذا؟ لكنه لما دخله معنى: أجْذِبك إلى كذا وأدعوك إليه، قال: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (١/ ٥٢).

(٥) قرأ ابن كثير ونافع (إلى أن تزكى) مشددة الزاي، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (تزكى) خفيفة الزاي، وروى عباس عن أبي عمرو (تزكى) مشددة. =

بالتَّشدِيدِ، تَفصيلٌ للقَولِ[١] اللينِ الَّذِي أمَرهُ بِهِ في سُورةِ طه[٢]، وهُو عَلى صِيغةِ العَرضِ دُونَ الأمرِ، والتَّرغِيبِ دُونَ التَّرهيبِ[٣].

﴿وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ وأُرشِدكَ إلى مَعرفةِ ربِّكَ فتعرفهُ[٤]، ﴿فَتَخْشَىٰ﴾ لأنَّ[٥] الخَشيةَ بقَدرِ المَعرفةِ قالَ اللهُ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] أي: العُلماءُ بهِ، ذَكرَ الخَشيةَ مكانَ التديُّنِ بدِينِ اللهِ تَعالى لأنَّها مَلاكُ الأمرِ فيهِ[٦].

﴿فَأَرَىٰهُ﴾ الفاءُ فَصيحةٌ، أي: فذَهبَ وبلَّغَ[٧]، ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ هِي قَلبُ

= قال أبو منصور: من قرأ (تَزَّكّى) بتشديد الزاي أراد: (تَتَزَكّى)، وأدغم الثانية في الزاي وشدّدها، ومن قرأ (تَزَكّى) فإنه حذف التاء الثانية، وبقيت الزاي خفيفة. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٧١)، و«معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١٢٠).

(١) في (ب): «المقول».

(٢) في هامش (ب): «وهو ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾».

(٣) نقل الثعلبي عن أهل المعاني قولهم: معناه الطُفا له في قولكما، فإنّه ربّاك وأحسن تربيتك، وله عليك حقّ الأبوّة، فلا تجبهه بمكروه في أوّل قدومك عليه. «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٦/ ٢٤٥).

(٤) في (ب): «فتعرفك».

(٥) في (ع): «فإن».

(٦) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٦٩٥) وزاد فيه: من خشي الله أتى منه كل خير.

(٧) بين أبو السعود رحمه الله معنى كونها فصيحة بأنها تُفصِحُ عن جملٍ قد طُويتْ تعويلًا على تفصيلِها في السورِ الأُخرى، فإنه عليه الصلاة والسلام ما أراه إياها عيب هذا الأمر، بل بعدَ ما جَرى بينَهُ وبين الله تعالى ما جَرى من الاستدعاءِ والإجابةِ وغيرِهما من المراجعاتِ، وبعد ما جَرى بينَهُ وبينَ فرعونَ ما جَرى من المحاوراتِ إلى أن قَالَ: ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ٩٩)

العَصا حيَّةً[١]؛ لأنَّها كانَتْ المُقدِّمةَ والأصلَ إذا[٢] أرادَهما جَمعاً[٣]، إلَّا[٤] أنَّهُ جَعلهُما واحدةً لأنَّ الثَّانِيةَ كأنَّها[٥] مِن جُملةِ الأُولى لكَونِها تابِعةً لها، لأنَّهُ كانَ يتقيها[٦] بيَدِهِ، فقِيلَ لهُ: أدْخِل يَدكَ في جَيبِكَ، أو المَجمُوعُ لأنَّهما باعتِبارِ الإعْجازِ والدِّلالةِ عَلى صِدقِهِ واحدٌ[٧] ﴿فَكَذَّبَ﴾ بمُوسَى عَليهِ السَّلامُ، ﴿وَعَصَىٰ﴾ الله بعدَ ظُهورِ الحقِّ، ووُجوبِ الطَّاعةِ[٨].

﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ أي: تَولَّى عَن مُوسَى عَليهِ السَّلامُ يَجتهدُ في مُكايَدتِهِ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه: ٦٠]، ويَجوزُ أنْ يَكونَ ﴿أَدْبَرَ﴾ مُستَعاراً لمَعنى: أقبلَ؛ تَملِيحاً وتَنبيهاً عَلى أنَّهُ كانَ إدباراً[٩].

---

(١) في تفسير مجاهد: سَأَلْتُ الْحَسَنَ، عَنْ قَوْلِهِ ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [النازعات: ٢٠] قَالَ: يَعْنِي يَدَهُ وَعَصَاهُ. انظر: «تفسير مجاهد» (ص: ٧٠٣) و«تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٠٢).

(٢) في (ع): «أو».

(٣) في (ع): «جميعاً».

(٤) في (ع): «لا».

(٥) «كأنها» ليست في (ع).

(٦) انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٥)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٣٩٨).

(٧) في (ع): «واحدة».

(٨) (الْآيَةَ الْكُبْرى) هي قلب العصا حية؛ لأنها كانت المقدمة والأصل، والأخرى كالتبع لها، لأنه كان يتقيها بيده، فقيل له: (أدخل يدك في جيبك). أو أرادهما جميعًا، إلا أنه جعلهما واحدة؛ لأن الثانية كأنها من جملة الأولى لكونها تابعة لها (فَكَذَّبَ) بموسى والآية الكبرى، وسماهما ساحرًا وسحرًا (وَعَصى) الله تعالى بعد ما علم صحة الأمر، وأنّ الطاعة قد وجبت عليه.

انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٥) و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٣)

(٩) أريد: ثم أقبل يسعى، كما تقول: أقبل فلان يفعل كذا، بمعنى: أنشأ يفعل، فوضع أدْبَرَ موضع: أقبل، لئلا يوصف بالإقبال. انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٦) و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٤١)، =

﴿فَحَشَرَ﴾ أي: السَّحرةَ؛ لما مرَّ مِن قولِهِ تَعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾، والحَشرُ الجَمعُ مِن كلِّ جِهةٍ، وقَد يَكونُ الجَمعُ بضمِّ جُزءٍ إلى جُزءٍ فلا يَكونُ حَشراً[١].

﴿فَنَادَىٰ﴾ فـي مَحشـرِهِ ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: أعلَـى عَلـى كلِّ مَـن[٢] يَلـي أمرَكُـم[٣] ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ النَّـكالُ بمَعنَـى التَّنكِيـلِ[٤] مَصدرٌ مؤكِّـدٌ[٥] أي: نـكَّلَ اللهُ بـهِ تَنكِيلاً فـي الآخِـرةِ بالإحْراقِ و[فـي][٦] الدُّنيـا بالإغـراقِ، أو مَفعولٌ لهُ أي: للتَّنكِيـلِ[٧] فيهِمـا[٨].

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهما: نَكالُ كلِمتِهِ الآخرةِ وهِي هَذهِ، وكَلمتِهِ الأُولى

= و«روح المعاني» (١٥/ ٢٣١)، وقال الكوراني: وعبّر عنه بالإدبار؛ إشارة إلى أنَّ ذلك الإقبال كان إدبارًا وعليه دمارًا، أو أدبر هاربًا لما انقلبت العصا ثعبانًا. «غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني» (ص: ٣٢٥).

(١) «مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٢٣٦)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٤٤).

(٢) في (ع): «ما».

(٣) أعلى كل من يلي أمركم. كذا في «تفسير البيضاوي»، وذكر الشهاب توجيه العبارات الأخرى التي وقعت في بعض النسخ، فانظرها متفضلًا. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٤)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٥).

(٤) والنكال بمعنى التنكيل، كالسلام بمعنى التسليم. «الكشاف» (٤/ ٦٩٦).

(٥) كوعد الله، وصبغة الله، انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٦)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٣٩٩).

(٦) «في» ليس في (ب).

(٧) في (ب): «التنكيل».

(٨) أي: أخذَهُ لأجل نكالٍ... إلخ، وقيلَ: نُصب على نزعِ الخافضِ، أي أخذَهُ بنكال الآخرةِ والأولى. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٠١)، وقيل: إنه منصوب على الحالية، كما في «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٥).

وهِي قَولهُ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨][1]، والنَّكالُ عِقابٌ يُنكِّلُ بهِ عنِ الإقدَامِ على سَببهِ لشدَّتهِ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ العِبرةُ للكُلِّ، وإنَّما خُصَّ بهِ مَن يَخشى؛ لأنَّهُ هُو المُنتفِعُ بهِ[2].

الخِطابُ في ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ لمُنكِري البَعثِ؛ أي: أأنتُمْ أصعَبُ خَلقاً وإنشَاءً ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾؟ ثُمَّ بيَّنَ كَيفَ خَلقَها فقالَ: ﴿بَنَىٰهَا﴾ ثُمَّ بيَّنَ كيفيَّةِ البِناءِ فقالَ: ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا﴾ أي: مِقدارَها في جِهةِ العُلوِّ[3] بأنْ يَجعلهُ مُديداً رفِيعاً، ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ فعَدلها مُستوِيةً مَلساءَ لا فُطورَ فيها، ولا تَفاوتَ، أو فتمَّمها[4] بما يتِمُّ بهِ كمالُها وصَلاحُها فما[5] التَّدويرُ والتَّزيينُ بالكَواكبِ وغَيرِ ذَلكَ مِن قَولهم: سوّى فلانٌ أمرَهُ: إذا أصلَحهُ، ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا﴾ غطُشَ اللَّيلَ وأغطَشهُ اللَّيلُ[6] كظلُمَ وأظلَمَ[7]، ويُقالَ أيضاً: أغطَشَ اللَّيلُ، كما يُقالُ: أظلَمَ، والأوَّلُ مَنقولٌ مِن غَطشَ[8]، والثَّاني بمَعنَى الصَّيرُورةِ.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٠٣).

(٢) فاعتبروا معاشر المكذبين لمحمد بما ذكرناه، أي اعلموا أنكم إن شاركتموهم في المعنى الجالب للعقاب، شاركتموهم في حلول العقاب بكم. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٤٢)، وانظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٤).

(٣) في (ع): «العلم».

(٤) في (ع): «فتحها».

(٥) في (ع): «من».

(٦) في (ع): «الله».

(٧) في (ع): «ظلم وأظلمه» بدل «كظلم وأظلم».

(٨) في (ع): «أغطش».

﴿وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ الضُّحى الضَّوءُ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] أي: ضَوءُها وَقتَ الضُّحَى، هُو وَقتُ إشرَاقِ ضَوءِ الشَّمسِ[١]، وإضَافةِ اللَّيلِ والضُّحى إلى السَّماءِ؛ لأنَّهما يحدُثانِ بحَركةِ الشَّمسِ فيها، ومَن قالَ بحرَكتِها فكأنَّهُ غَفلَ عَن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، فإنَّهُ صَريحٌ في أنَّ الشَّمسَ تتحرَّكُ في الفَلكِ لا بالفَلكِ كما زَعمتِ الفَلاسفةُ[٢].

﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ بسَطَها ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ حالٌ بإضمارِ قَد، كقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠][٣].

﴿مَآءَهَا﴾ عُيونُها المُنفجِرةُ[٤] ﴿وَمَرْعَىٰهَا﴾ رَعيَها، والمَرعَى مُشتركٌ بَينهُ وبَينَ المَصدرِ، والمَوضِعُ، ذَكرهُ في «القَاموسِ»[٥]، وأصلُ الرَّعيِ: حِفظُ الغَيرِ في أمرٍ يَعودُ بمَصلَحةٍ.

---

(١) «هو وقت إشراق ضوء الشمس» ليس في (ع). ومن قوله: «الخطاب..» إلى هنا، هو في «الكشاف» (٤/ ٦٩٧-٦٩٦).

(٢) قال البيضاوي: وإنما أضافه إليها؛ لأنه يحدث بحركتها. وقال الزمخشري: وأضيف الليل والشمس إلى السماء؛ لأن الليل ظلها والشمس هي السراج المثقب في جوّها. «الكشاف» (٤/ ٦٩٧)، «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٤).

(٣) بمعنى: قد حَصِرَت صدورهم. وكما تقول للرجل: أصبحتَ كثرت ماشيتك، تريد: قد كثرت ماشيتك. «تفسير الطبري» (١/ ٤٢٧).

(٤) في (ع): «المتفجرة».

(٥) «القاموس المحيط» (ص: ١٢٨٩)، وانظر: «تاج العروس» (٣٨/ ١٦٣)، ونقل الشهاب عن «الكشف» قوله: هو بالكسر الكلأ، وبالفتح المصدر، والمرعى يقع عليهما وعلى الموضع، بل وعلى الزمان أيضًا، فقول المصنف: وهو في الأصل لموضع الرعي، محل نظر، إلا أنه لكونه أشهر معانيه جعل كأنه موضوع له كما قيل، والمرعى ما يأكله الحيوان غير الإنسان، فأريد به هنا مجازًا مطلق المأكول للإنسان وغيره. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٦).

ومنهُ رَعيُ الغَنمِ، ورَعى الوالي الرَّعيَّةَ، ذَكرَه الرَّاغبُ[١]، فلا اختِصاصَ في المَرعَى للأنعَامِ؛ ولذَلكَ[٢] قالَ: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ الإرسَاءُ الإثبَاتُ بالثِّقلِ[٣]، نَصبَ الأرضَ والجِبالَ بإضمارِ دَحى وأرسَى، عَلى شَريطةِ التَّفسيرِ[٤]، وقُرِئا مَرفُوعَينِ عَلى الابتِداءِ[٥].

﴿مَتَٰعًا﴾: تَمتِيعاً مَفعولٌ لهُ[٦] ﴿لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ ولمَواشِيكمْ، فَصلَ بَينهُ وبَينَ

---

(١) وجعل الرَّعْي والرِّعَاء للحفظ والسِّياسة. قال تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، أي: ما حافظوا عليها حقّ المحافظة. ويسمّى كلّ سائس لنفسه أو لغيره رَاعِياً، وروي: «كلّكم رَاعٍ، وكلّكم مسئول عن رَعِيَّتِهِ»، «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٣٥٧).

(٢) «الكشاف» (٤/ ٦٩٧)، ثم فسر التمهيد بما لا بدّ منه في تأتي سكناها، من تسوية أمر المأكل والمشرب، وإمكان القرار عليها، والسكون بإخراج الماء والمرعى، وإرساء الجبال وإثباتها أوتادًا لها حتى تستقر ويستقر عليها.

(٣) في (ب): «بالنقل». قال الرازي: الرسو ليس اسمًا لمطلق الثبات، بل هو اسم لثبات الشيء إذا كان ثقيلًا، ومنه إرساء الجبل، وإرساء السفينة، ولما كان أثقل الأشياء على الخلق هو الساعة، بدليل قوله: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا جرم سمى الله تعالى وقوعها وثبوتها بالإرساء. «مفاتيح الغيب» (١٥/ ٤٢٣).

(٤) وهو الإضمار على شريطة التفسير. «الكشاف» (٤/ ٦٩٧).

(٥) قوله: «نصب الأرض والجبال...» إلى هنا ليس في (ب). ونسب ابن جني قراءة الرفع إلى الحسن وعمرو بن عبيد: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾، قال أبو الفتح: هذا كقراءة عبد الله بن الزبير وأبان بن عثمان: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ونسبها أبو حيان كذلك إليهما والى أبي حيوة وابن أبي عبلة وأبي السمال، وزاد عن عيسى: برفع (الأرض)، وجعله البيضاوي مرجوحًا؛ لأن العطف على فعلية. انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٥٠)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٠٠)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٤)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٦).

(٦) فعل ذلك تمتيعًا لكم ولأنعامكم، «الكشاف» (٤/ ٦٩٧).

الفِعلِ المُعلَّلِ بقَولِهِ: ﴿وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا﴾؛ لأنَّهُ مما يتوقَّفُ عَليهِ التَّمتُّعُ بالماءِ والمَرعَى، لمَّا فَرغَ عَن تَذكِيرِ الحُجةِ للبَعثِ رتَّبَ عَليهِ[1].

﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ هِي القِيامةُ؛ لطُمومِها عَلى كلِّ هَائلةٍ[2]، وهِي أكبَرُ الطَّامَّاتِ، وقيلَ: النَّفخةُ الثَّانيةُ[3]؛ فإنَّها كُبرى النَّفختَينِ؛ لعُمومِ أثَرِها، بخِلافِ الأُولى فإنَّ تأثِيرهَا في الأحياءِ وَقتئذٍ، وقِيلَ: السَّاعةُ الَّتِي يُساقُ فيها أهلُ الجنَّةِ إلى الجنَّةِ، وأهلُ النَّارِ إلى النَّارِ[4]، ولا يُناسبُهُ التَّفريعُ عَلى ما تَقدَّمَ[5].

---

(١) قوله: «لما فرغ...» إلى هنا ليس في (ب).

(٢) «الكشاف» (٤/ ٦٩٧).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٦٩٧)، و«المحكم» (٩/ ١٣٨).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢١١)، و«الكشاف» (٤/ ٦٩٧).

(٥) وقد قال ابن عاشور: يجوز أن يكون التفريع على الاستدلال الذي تضمنه قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] الآيات، فإن إثبات البعث يقتضي الجزاء إذ هو حكمته. وإذا اقتضى الجزاء كان على العاقل أن يعمل لجزاء الحسنى ويجتنب ما يوقع في الشقاء وأن يهتم بالحياة الدائمة فيؤثرها، ولا يكترث بنعيم زائل فيتورط في اتباعه، فلذلك فرع على دليل إثبات البعث تذكير بالجزاءين، وإرشاد إلى النجدين، وإذ قد قدم قبل الاستدلال تحذير إجمالي بقوله: ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦] الآية كما يذكر المطلوب قبل القياس في الجدل، جيء عقب الاستدلال بتفصيل ذلك التحذير مع قرنه بالتبشير لمن تحلى بضده فلذلك عبر عن البعث ابتداء بالراجفة؛ لأنها مبدؤه، ثم بالزجرة، وأخيرًا بالطامة الكبرى؛ لما في هذين الوصفين من معنى يشمل الراجفة وما بعدها من الأهوال إلى أن يستقر كل فريق في مقره، ومن تمام المناسبة للتذكير بيوم الجزاء وقوعه عقب التذكير بخلق الأرض، والامتنان بما هيأ منها للإنسان متاعًا به؛ للإشارة إلى أن ذلك ينتهي عند ما يحين يوم البعث والجزاء، ويجوز أن يجعل قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ مفرعًا على قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣ ـ ١٤] فإن الطامة هي الزجرة. ومناط التفريع هو ما عقبه من التفصيل بقوله: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾... إلخ، إذ لا يلتئم تفريع الشيء على نفسه. «التحرير =

﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ﴾ عِندَ تَمثُّلِ الأعمالِ بصُورِها وهَيئاتها عَلى ما نَطق بِهِ الأحاديثُ، وسيأتي تفصِيلهُ في سُورةِ الزَّلزلَةِ[1]، وإنَّما قالَ: ﴿يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ لأنَّهُ قَد نَسيها بطُولِ العَهدِ وفَرطِ الغَفلةِ[2]، وهُو[3] بَدلٌ[4] مِن[5] ﴿فَإِذَا جَآءَتِ﴾، و﴿مَا﴾ مَوصُولةٌ أو مَصدَريَّةٌ[6].

﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ﴾ أُظهرَتْ لمنْ يَرى، وهُمُ الطَّاغُونَ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ [الشعراء: ٩١] ومَن قالَ[7]: إنَّهُ مِن الأفعَالِ الَّتِي لا يُقدرُ لها مَفعُولٌ أي[8] لكُلِّ ذِي بَصرٍ، والمُرادُ العُمومُ[9]، والمَعنَى أنَّها تُظهرُ إظهَاراً بيِّناً لا يَخفَى عَلى أحدٍ فيَراها

= والتنوير» (٣٠/ ٨٩).

(١) انظرها متكرمًا بأدلتها وشواهدها في تفسيره لقوله تعالى ﴿لِّيُرَوْا أَعْمَٰلَهُمْ﴾، في الآية الرابعة من رسالته: «شرح العشر في معشر الحشر»، ضمن رسائله التي شرفت بالعناية بها في هذا المجموع.

(٢) «الكشاف» (٤/ ٦٩٧)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٤).

(٣) يعني: ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾ بدل من ﴿فَإِذَا جَآءَتِ﴾. «الكشاف» (٤/ ٦٩٧).

(٤) بدل اشتمال؛ لأن ما أضيف إليه يوم هو من الأحوال التي يشتمل عليها زمن مجيء الطامة، وهو يوم القيامة ويوم الحساب. «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٩٠).

(٥) «من» ليس في (ب).

(٦) «الكشاف» (٤/ ٦٩٧)

(٧) يعني به الزمخشري، في حين قال محمود: «يعنى أظهرت إظهارًا بينًا مكشوفًا... الخ» قال أحمد: وفائدة هذا النظم الإشعار بأنه أمر ظاهر، لا يتوقف إدراكه إلا على البصر خاصة، أي: لا شيء يحجبه ولا بعد يمنع رؤيته، ولا قرب مفرط، إلى غير ذلك من موانع الرؤية. «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٦٩٨).

(٨) «أي» ليست في (ب).

(٩) في هامش (ب): «هَذا العُمومُ مُستفادٌ (مِن) لَفظِ مَن لأنَّها مِن ألفاظِ العُمومِ، ولا دَخلَ لحَذفِ مَفعُولِ يَرى في إفادةِ العُمومِ لأنَّ المُستفادَ مِن حَذفِ المَفعُولِ عُمومُ المُفعولِ لا عُمومُ الفاعِلِ، =

أهلُ السَّاهرةِ جَميعاً، فكأنَّهُ غَفلَ عَن قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢][1].

وقُرِئَ (وبُرِزَتْ) مُخفَّفةً[2]، ولمن رأى[3]، ولمنْ ترى[4]، والضَّميرُ للجَحيمِ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [الفرقان: ١٢]، وجَوابُ ﴿فَإِذَا جَآءَتِ﴾ ﴿فَأَمَّا﴾ أي: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ﴾ فالأمْرُ مُنقسِمٌ بَينَ الهالِكِ والنَّاجِي، أو مَحذُوفٌ، أي: كانَ ما لا يَدخُلُ تَحتَ الوَصفِ[5].

= والمَقصُودُ هَهُنا عُمومُ الفَاعلِ أمَّا عَدمُ خَفائِها عَلى المُؤمِنينَ فلأنَّهمْ يَمرُّونَ عَليها حِينَ مُجاوزةِ الصِّراطِ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ فإنْ قِيلَ: إنَّهُ تَعالى قالَ في سُورةِ الشُّعراءِ: ﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ ٩٠ وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِلۡغَاوِينَ﴾ محضُ الغَاوينَ بتَبريزِها لهمْ، قُلنا إنَّها بُرزتْ للغَاوينَ والمُؤمنونَ يَرونها أيضاً في المَمرِّ ولا مُنافاةَ بَينَ الأمرَينِ. شيخ زاده».

(١) ينبه الرازي رحمه الله إلى أنه إن كان استعارة في كونه منكشفًا ظاهرًا كقولهم: تبين الصبح لذي عينين، فإنه لا يجب أن يراه كل أحد، وإن كان المراد أنها برزت ليراها كل من له عين وبصر، فهذا يفيد أن كل الناس يرونها من المؤمنين والكفار، إلا أنها مكان الكفار ومأواهم والمؤمنون يمرون عليها، وهذا التأويل متأكد بقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [مريم: ٧١ ـ ٧٢]. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٤٨).

(٢) نسب أبو حيان إلى أبي نهيك وأبي السمال وهارون عن أبي عمرو: (وبرزت) مبنيًا ومخففًا. «البحر المحيط» (١٠/ ٤٠١) وانظر: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٠٤).

(٣) ونسبها الزمخشري إلى ابن مسعود رضي الله عنه. «الكشاف» (٤/ ٦٩٨).

(٤) نسب ابن جني القراءة بالتاء مفتوحة إلى عكرمة. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٥١).

(٥) قدرها الزمخشري: فإذا جاءت الطامة فإنّ الأمر كذلك، وذكر الرازي لذلك وجهين: الأول: نقله عن الواحدي: إنه محذوف على تقدير إذا جاءت الطامة دخل أهل النار النار، وأهل الجنة الجنة، ودل على هذا المحذوف ما ذكر في بيان مأوى الفريقين، ولهذا كان يقول مالك بن مغول في تفسير =

وقولُهُ: ﴿فَأَمَّا﴾ تَفصيلٌ لهُ وتَفسِيرٌ ﴿مَن طَغَىٰ﴾ جَاوزَ الحدَّ فقَد[1] كَفرَ ﴿وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: اختَارَها فانهمَكَ فيها ولَمْ يَعملْ للآخِرةِ.

﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ هِي مَأواه، لا عَلى أنَّ اللَّامَ فيه سادٌّ مَسدَّ الإضَافةِ؛ لأنَّهُ عَلى المَذهبِ المَرجُوحِ[2]، بلْ لأنَّهُ استَغنَى عَن الإضَافةِ لحُصولِها بالقَرينةِ لا بإدْخالِ اللَّامِ[3]،..

= الطامة الكبرى، قال: إنها إذا سبق أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار والثاني: أن جوابه قوله: فإن الجحيم هي المأوى وكأنه جزاء مركب على شرطين نظيره إذا جاء الغد، فمن جاءني سائلا أعطيته، كذا هاهنا أي إذا جاءت الطامة الكبرى فمن جاء طاغيًا فإن الجحيم مأواه. «الكشاف» (٤/ ٦٩٨)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ٤٩)، وانظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢١١)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٥).

(١) في (ع): «حتى».

(٢) قال الفراء: والعربُ تجعل الألف واللام خَلفًا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةِ العَيْنُ قَبِيحِ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾، وقال الزجاج: ومعنى هي المأوى أي هي المأوى له، وقال قوم: الألف واللام بدل من الهاء، المعنى فهي مأواه؛ لأن الألف واللام بدل من الهاء، وهذا كما تقول للإنسان: غض الطرف يا هذا. فلابس الألف واللام بدلًا من الكاف، وإن كان المعنى غض طرفك؛ لأن المخاطب يعلم أنك لا تأمره بغض طرف غيره. وكذلك معنى ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ على ذلك التفسير، وذكر النحاس أن التقدير عند الكوفيين فهي مأواه، والألف بدل من الضمير والتقدير عند البصريين هي المأوى له. انظر: «معاني القرآن» (٢/ ٤٠٨)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٢٨١)، و«إعراب القرآن» (٥/ ٩٣).

(٣) قال أبو حيان: وآثر الحياة الدنيا على الآخرة، وهي مبتدأ أو فصل. والعائد على من من الخبر محذوف على رأي البصريين، أي المأوى له، وحسن حذفه وقوع المأوى فاصلة. وأما الكوفيون فمذهبهم أن أل عوض من الضمير. «البحر المحيط» (١٠/ ٤٠١)، وانظر: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣١٧).

ثُمَّ[1] أُدخلَ اللَّامُ لأنَّهُ مُعيَّنٌ كما في قَولِكَ: غُضَّ الطَّرفَ، وهِيَ للفَصلِ[2] وإفادَةِ التَّخصِيصِ، فيَرجعُ المَعنَى إلى أنَّ الطَّاغِي هي مَأواهُ لا مَكانٌ آخرُ[3].

﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ ﴿مَقَامَ﴾ مُفخَّـمٌ للتَّعظِيـمِ[4] كأنَّـهُ قيـلَ[5] حَضـرة ربِّـهِ، أو بمَعنَـى: خـافَ قِيامهُ عَليـهِ[6]، وكَونهُ رَقيبـاً مِن قَولـهِ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسِۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[7] [الرعـد: ٣٣].

---

(١) في (ع): «لأنه».

(٢) في (ع): «العضلة».

(٣) قال الزمخشري: ليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن لما علم أنّ الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لا يغض الرجل طرف غيره تركت الإضافة، ودخول حرف التعريف في المأوى والطرف للتعريف؛ لأنهما معروفان، وهِيَ فصل أو مبتدأ. «الكشاف» (٤/ ٦٩٨)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٥).

(٤) أي مقامًا بين يدي ربه يوم القيامة للجزاء، وفي إضافة المقام إلى الرب تفخيم للمقام وتهويل عظيم واقع من النفوس موقعًا عظيمًا. «البحر المحيط» (١٠/ ٤٠١).

(٥) «قيل» ليس في (ب).

(٦) في (ع): «قيام ربه عليه» بدل «قيامه عليه». وقال الثعلبي: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ أي: مقامه بين يدي ربّه، وقيل: قيامه لربه، بيانه قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وقيل: قيام ربّه عليه، بيانه قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسِۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ قال إبراهيم ومجاهد: هو الرجل يهمّ بالمعصية فيذكر الله تعالى فيدعها من مخافة الله. قال ذو النون: علامة خوف الله أن يؤمنك خوفه من كل خوف، وقال السدّي: شيئان مفقودان الخوف المزعج والشوق المقلق. «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٩/ ١٨٩).

(٧) عنـد الطبـري: أفالـرَّبُّ الذي هـو دائمٌ لا يَبيـدُ ولا يَهْلِك، قائـم بحفظ أرزاق جميـع الخَلْق، متضمنٌ لهـا، عالـمٌ بهـم وبما يكسبُونه مـن الأعمـال، رقيبٌ عليهـم، لا يَعْـزُب عنه شـيء أينما كانـوا، كَمن هـو هالـك بائِـدٌ لا يَسمَع ولا يُبصـر ولا يفهم شيئًا، ولا يدفع عـن نفسـه ولا عَمَّن يعبده ضُـرًّا، ولا يَجْلـب إليهمـا نفعًا؟ كلاهما سَـواءٌ؟ «تفسـير الطبـري» (١٦/ ٤٦٢) وانظر: «المفـردات في غريب القـرآن» (ص: ٦٩٠).

﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ أي: النَّفسَ الأمَّارةَ بالسُّوءِ عَن الهَوى المرديِّ[١] ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ ليسَ لهُ سِواها مَأوى.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ مَتى إثبَاتُها وإقامَتها؟ أي: مَتى يُقيمُها اللهُ ويُثبِتها؟ أو مَتى نَشأتُها ومُستقرُّها؟ و[٢]مَرسَى السَّفينةِ، وهُو حَيثُ تَنتَهي إليهِ ويَستقرُّ[٣] فيهِ.

﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ أي: في أيِّ[٤] شيءٍ أنتَ مِن أنْ تَذكرَ وَقتَها لهُمْ؟ أي: ما أنْتَ مِن ذِكرِها لهمْ، وتَبيينِ وقتِها في شَيءٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى هُو الَّذي استَأثرَ[٥] بعِلمِها. قالت عَائشةُ رَضيَ اللهُ عَنها: «لمْ يزل يسألُ رَسولُ اللهِ عنِ السَّاعةِ حتَّى نَزلَ هَذا» فانتَهى[٦]، فهُو عَلى تَعجُّبٍ مِن كَثرةِ ذِكرهِ لها، كأنَّهُ قيلَ: في أيِّ شُغلٍ أنْتَ مِن ذِكراها، والسُّؤالِ عَنها؟ يعنِي أنَّهمْ يُلحونكَ في السُّؤالِ عَنها. ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ فلا تَزالُ تَتذكَّرُها[٧] وتَسألُ عَنها لحِرصكَ عَلى جَوابهمْ[٨].

---

(١) وفي تفسير الزمخشري: وهو اتباع الشهوات وزجرها عنه وضبطها بالصبر والتوطين على إيثار الخير. «الكشاف» (٤/ ٦٩٨).

(٢) في (ع): «من».

(٣) في (ع): «وتستقر».

(٤) «أي» ليست في (ب).

(٥) في (ع): «المستأثر» بدل «الذي استأثر».

(٦) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢/ ٥٥٨)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ١٥٠)،
وفي «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٧/ ١٣٣) ١١٤٦٥ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا زَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنِ السَّاعَةِ حَتَّى نَزَلَتْ ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣ - ٤٤]». رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٧) في (ع): «تذكرها».

(٨) انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٩).

ثُمَّ قالَ: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَآ﴾ أي لا يَنتهِي عِلمُها إلَّا إلى رَبكَ لا يَعلمُها أحدٌ إلَّا هُو، وقِيلَ: فيمَ إنكارُ سُؤالهِمْ؟ أي: فيمَ هَذا السُّؤالُ؟ ثُمَّ قيلَ: ﴿أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ يعنِي: إرسَالكَ وأنتَ خَاتمُ الأنبياءِ المَبعُوثُ في نَسمِ[1] السَّاعةِ[2] ذِكرٌ من ذِكراها أي: عَلامةٌ مِن عَلاماتِها فكفاهُم بذَلكَ دَليلاً عَلى اقتِرانِها وباعِثاً عَلى الاستِعدادِ لها ووُجوبِ الحَذرِ مِن هَولها فلا مَعنى لسُؤالهم عَنها[3].

و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ مَا أنتَ إلَّا مُنذرٌ مَن يَخشَاها ويَتَّقِي[4] أهوالَها أي: لَستَ بمعلِّمٍ وقتَها ولم تُبعثْ لذَلكَ، بل لتُنذرَ مِن أهوَالها، ويُناسبُهُ الإبهامُ و[5]عَدمُ تَعيينِ الوَقتِ، وقد مرَّ وَجهُه[6].

---

(١) في (ع): «نسيم».

(٢) قوله: «الساعة» ليس في (ع). قال الأزهري: وفي تفسير (نَسَم السَّاعَة)، وفي تفسيره قولان: أحدهما: بعثت في ضعف هبوبها وأول أشراطها وهذا قول ابن الأعرابي. وقال: النسيم: أول هبوب الريح. وقال غيره: معنى قوله: بعثت في نسم الساعة، أي: في ذوي أرواح خلقهم الله وقت اقتراب الساعة، كأنه قال: في آخر النشء من بني آدم. «تهذيب اللغة» (١٣/ ١٥)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٤٩)، وللحديث انظر: «الفتن» لنعيم بن حماد (٢/ ٦٣٥)، و«حلية الأولياء» (٤/ ١٦١).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٦٩٩) وعند البيضاوي: وقيل فِيمَ؟ إنكار لسؤالهم، وأَنتَ مِنْ ذِكْراها مستأنف، ومعناه: أنت ذكر من ذكرها، أي: علامة من أشراطها، فإن إرساله خاتمًا للأنبياء أمارة من أماراتها، وقيل: إنه متصل بسؤالهم والجواب. ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَآ﴾ أي: منتهى علمها. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٥).

(٤) في (ب): «وينفي».

(٥) في (ع): «في».

(٦) «وجهه» ليس في (ب). وقال الرازي: لو أنصفنا لقلنا: بأن الإنذار والتخويف إنما يتمان إذا لم يكن =

وإنَّما قالَ تَعالى: ﴿لِمَن يَخْشَىٰ﴾ لأنَّ المُنكِرَ لا يَتحقَّقُ في حَقِّه[1] الإنذارُ وغَيرُه مُقرّاً كانَ أو مُتردِّداً لا يَخلو عَن خَشيةٍ، وقُرِئَ (مُنذرٌ) بالتَّنوينِ وهُو الأصلُ[2]، والإضافةُ تَخفيفٌ[3]، وكِلاهُما صَحيحٌ؛ لأنَّهُ للحالِ ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا﴾ أي: السَّاعةَ ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا﴾ أي: في الدُّنيا أو في القُبورِ[4].

﴿إِلَّا عَشِيَّةً﴾ أي: عشيَّةَ يَومٍ، عَلى أنّ التَّنكِيرَ بَدلٌ منَ الإضافةِ، ﴿أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ كانَ الأصلُ: إلَّا عَشيةَ يَومٍ أو ضُحاه؛ أي: ضُحى ذَلكَ اليَومِ، ولما اكتَفى عنِ المُضافِ إلَيهِ بالتَّنوينِ أُعيدَ الضَّميرُ إلى المُضافِ؛ للمُلابسةِ؛ لكَونِهما جُزئي نَهارٍ واحِدٍ[5].

والفائِدةُ في الإضَافةِ استِقصارُ المدَّةِ؛ أي: إنَّ مُدةَ لُبثِهِمْ كأنَّها لمْ تَبلُغ يَوماً ولكِن

= العلم بوقت قيام القيامة حاصلًا، وفي تفسير البيضاوي: إنما بعثت لإنذار من يخاف هولها، وهو لا يناسب تعيين الوقت وتخصيص من يخشى لأنه المنتفع به. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ٥١)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٥).

(١) في (ع): «صفة» بدل «حقه».

(٢) قرأ أبو جعفر وابن محيصن وطلحة(مُنذرٌ مَنْ يخشاها)، بالتنوين، وهو الأصل، وإنما يحذف تخفيفًا. «السبعة في القراءات» (ص: ٦٧١)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ٩٣).

(٣) في (ع): «للتخفيف».

(٤) قال أبو منصور: من قرأ (مُنذرٌ مَن) جعل (مَنْ) منصوبًا بِالفعل. ومن قرأ (مُنذِرُ مَنْ) بغير تنوين، جعل (مَنْ) في موضع الخفض؛ لأنه مضاف إليه. و (مُفعِل) و (فَاعِل) إذا كان فى معنى الاستقبال أو الحال نَونتهما؛ لأن التنوين يكون بدلاً من الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة. وقد يجوز حذف التنوين على الاستخفاف، والمعنى ثبوته، ويكون (مَنْ) فى موضع النصب على ما بَيَّنته. «معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١٢٠)، وانظر: «الكشاف» (٤/ ٦٩٩).

(٥) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٥)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٦٠٠).

سَاعةً مِنه عَلى ما ذُكرَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [الأحقاف: ٣٥](١)، والعُدولُ عنِ الأصلِ؛ لمُحافظةِ رُؤوسِ الآيِ(٢).

ولكَ أنْ تَقولُ: الأصلُ: إلا عَشيَّتَها أو ضُحاها، والضَّميرُ في المَوضِعينِ للسَّاعةِ، يَعنِي قَدرَ عشِيَّتِها أو ضُحاها، وكَذا المُرادُ مِن النَّهارِ في قَولهِ تَعالى: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ نَهارَ السَّاعةِ وأصلُهُ مِن نَهارِها، فأُبدلَ عَن الضَّميرِ التَّنوينُ، واللهُ أعلَمُ(٣).

***

---

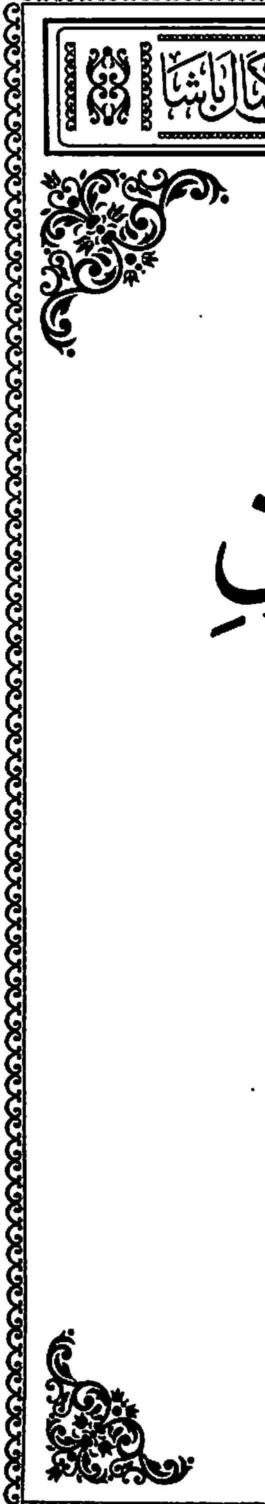
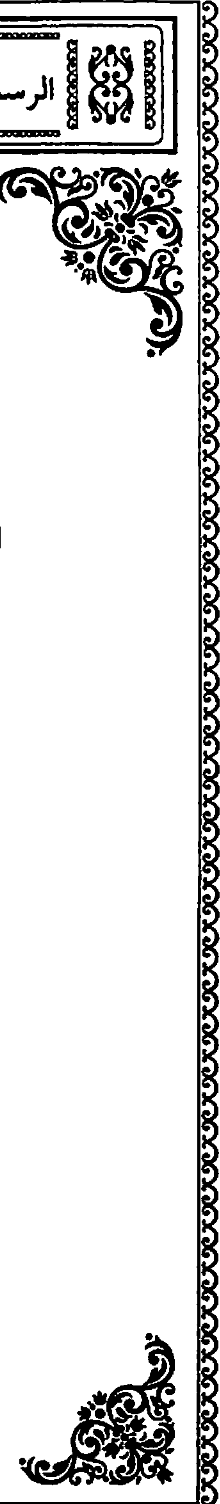
(١) «الكشاف» (٤/ ٦٩٩).

(٢) وأضاف الضحى إلى العشية لكونها طرفي النهار. بدأ بذكر أحدهما، فأضاف الآخر إليه تجوزًا واتساعًا، وحسن الإضافة كون الكلمة فاصلة. «البحر المحيط» (١٠/ ٤٠٣)، و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (١٠/ ٦٨٤).

(٣) في خاتمة (ب): «تم بعون الله المعين».

مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (٥)



تفسير سورة الطارق

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

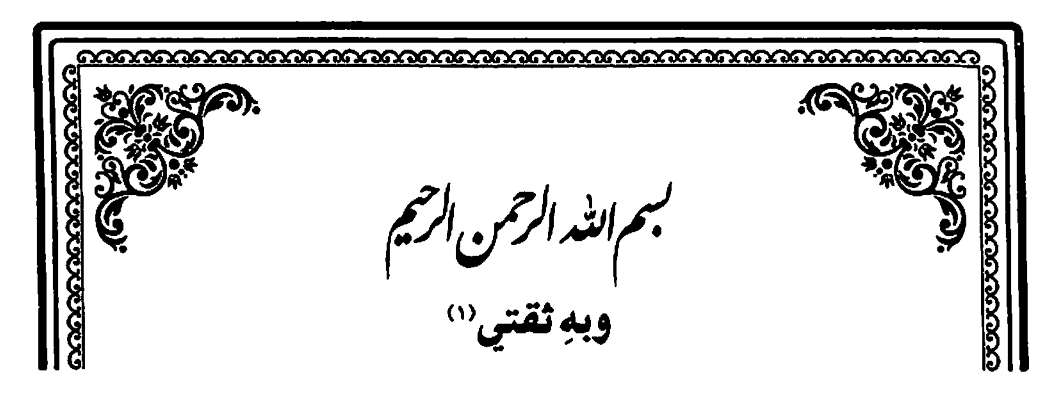
الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش



دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



سُورةِ الطَّارِقِ انتِظامُ خَتمِ السُّورةِ السَّابقةِ ببَدءِ هَذهِ السُّورةِ: أنَّهُ في ذِكرِ المَحفُوظِ، وهَذا في ذِكرِ الحافِظِ[2].

﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾ أصلُ الطَّرقِ: الدَّقُّ، ومِنهُ المِطرقةُ؛ لأنَّهُ يُدقُّ بها[3]، والطَّريقُ؛ لأنَّ المارَّةَ تَدقُّها بأرجُلِها[4].

﴿وَٱلطَّارِقِ﴾ أي: الآتِي لَيلاً[5]؛ لأنَّهُ يَحتاجُ إلى الدَّقِّ للتَّنبيهِ[6]، وإطلَاقهُ علَى النَّجمِ

---

(١) «وبه ثقتي» ليس في (ب).

(٢) قوله: «سورة الطارق انتظام...» إلى هنا ليس في (ب)، قال البقاعي: لما تقدم في آخر البروج أن القرآن في لوح محفوظ؛ لأن منزله محيط بالجنود من المعاندين وبكل شيء، أخبر أن من إحاطته حفظ كل فرد من جميع الخلائق المخالفين والموافقين والمؤالفين. «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (٢١/ ٣٧٠).

(٣) صدر هذا القول الزبيدي بقوله: وَقيل. «تاج العروس» (٢٦/ ٦٥).

(٤) «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٥١٨).

(٥) وما يلفت النظر هنا قول ابن دريد: وقد أقسم الله عز وجل بالطارق، ولا أقدم على القول فيه! انظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٥٦).

(٦) سمي قاصد الليل طارقًا؛ لاحتياجه في الوصول إلى الدق. انظر: «النكت والعيون» (٦/ ٢٤٥)، و«تفسير العز بن عبد السلام» (٣/ ٤٣٩).

البادي[١] لَيلاً بطَريقِ الاستِعارةِ، كالنَّجمِ للكَوكبِ الطَّالعِ، فإنَّهُ يُقالُ لكُلِّ طالعٍ: نَجم؛ تَشبيهاً بنَجمِ النبتِ[٢] إذا طَلَعَ[٣].

﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ﴾ تَفخيمٌ لشأنِ هَذا المُقسمِ بهِ، ولمَّا كانَ القَصدُ بالإقسَامِ بهِ تَعظِيمهُ؛ لما فيهِ مِن عَجيبِ القُدرةِ أو[٤] لَطيفِ الحِكمةِ وبَديعِ الصَّنعةِ، مهَّدَ المَعنَى[٥] المَقصُودَ بالإبهامِ والتَّبيينِ، فجَاءَ بالوَصفِ المُشتركِ بَينهُ وبَينَ غَيرهِ ثُمَّ فَسرهُ بقَولهِ: ﴿ٱلنَّجۡمُ﴾ زَيادةً في تَعظيمِ أمرِهِ[٦].

و﴿ٱلثَّاقِبُ﴾ المُضيءُ كأنَّهُ يثقُبُ الضَّوءُ[٧] الظَّلامَ بضَوئهِ أو الفَلكَ فيَنفُذُ فيهِ، والمُرادُ جِنسُ النَّجمِ، لا كَوكبُ الصُّبحِ بخصوصهِ كما قالَ الجَوهرِيُّ[٨]، ولا زحلَ بخُصوصهِ كما قالَ أبو زيدٍ[٩]؛ إذ يأباهُ سببُ النُّزولِ.

---

(١) في (ع): «الساري».

(٢) سمِّيَ النَّبتُ أوَّلَ ما يطلُعُ نجمًا، وفي القرآنِ: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾، ويُقَالُ: نَجَمَ النَّبتُ يَنْجُمُ، إِذَا طَلَع، وكلُّ مَا طَلَعَ وظَهَر فَقَدْ نَجَمَ. وَقَدْ خُصَّ بالنَّجم منه ما لا يَقُوم عَلَى سَاقٍ، كَمَا خُصَّ الْقَائِمُ عَلَى السَّاقِ مِنْهُ بالشَّجَر. انظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» (ص: ٢٥٥)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٢٤).

(٣) انظر: «التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه» (ص: ٢٩٢)، و«المفردات في غريب القرآن» (ص: ٥١٨)، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» (٣/ ٥٠٤).

(٤) في (ع): «و».

(٥) في (ع): «فهذا للمعنى» بدل «مهد المعنى».

(٦) انظر: «الكشاف» (٤/ ٧٣٤) وزاد فيه: كما قال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾.

(٧) «الضوء» ليس في (ب).

(٨) قال الجوهري: والطارِقُ: النجمُ الذي يقال له كوكب الصبح. «الصحاح» (٤/ ١٥١٥).

(٩) انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٣٥٢)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٥٠).

قَالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما: إنَّ أبا طَالبٍ كانَ عِندَ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ فانحطَّ نَجمٌ، فامتَلأ ماءً، ثُمَّ نُوراً، ففَزِعَ أبو طَالبٍ، وقالَ: أيُّ شيءٍ هَذا؟ قالَ[1] عَليهِ السَّلامُ: «هَذا نَجمٌ رُميَ[2] بهِ وهُو آيةٌ مِن آياتِ اللهِ»، فعَجبَ أبُو طالبٍ، فنَزلتْ[3].

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وقُرئَ[4] ﴿لَّمَّا﴾ بالتَّشديدِ[5] بمَعنَى إلَّا[6]، و﴿إِن﴾ نافِيةٌ،

---

(١) في (ع): «فقال».

(٢) في (ع): «يرمى».

(٣) ذكر دون إسناد، انظر: «أسباب النزول» (ص: ٤٧٦)، و«تفسير البغوي» (٨/ ٣٩١)، و«الكافي الشاف» (١٨٣)، و«تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ١٨٩).

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لَمَا) خفيفة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة ﴿لَّمَّا﴾ مشددة.
قال أبو منصور: من قرأ (لَمَّا) مشددًا فمعناه: (إلاَّ) بلغة هُذَيل، و(إنْ) بمعنى: (مَا) الجَحْد، المعنى: ما مِنْ نَفْس إلا علَيْها حافظ، والعرب تجعل (لَمَّا) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين: أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى (مَا) النَّفْي، والآخر: في قولهم: سألتك لَمَّا فعَلْتَ كذا. بمعنى: إلا فعلت. ومن قرأ (لَمَا) خفيفة جعل (مَا) مؤكدة، المعنى: إن كُل نَفْس لَعَلَيْهَا حافظ.
قال أبو جعفر: والقراءات الثلاث المخالفات للسواد تكون فيها «إن» بمعنى «ما» لا غير وتكون على التفسير لأنه لا يجوز أن يقرأ بما خالف السواد إلّا على هذه الجهة.
انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٦٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٦)، و«معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١٣٨). و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٦).

(٥) حكي عن الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيل في (لما) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٢١١).

(٦) أنكر الفرَّاء وأبو عبيد ورود لمَّا بمعنى إلا، وقال أبو حيان: ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن لما تكون بمعنى إلا. قال أبو عبيد: لم نجد هذا في كلام العرب، وقال الفراء: أما من جعل لما بمعنى إلا، فإنه وجه لا نعرفه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩)، و«البحر المحيط» (٦/ ٢١٩).

وبالتَّخفِيفِ عَلى أنَّ (ما) صِلةٌ مُؤكِّدةٌ[1]، و(إنْ) هِي المُخفَّفةُ واللَّامُ هما[2] الفَارقةُ[3]، أو عَلى أنَّ اللَّامَ بمَعنَى إلَّا، وأنَّ ﴿إن﴾ نافِيةٌ كما في قوله[4]:

[البحر البسيط]

أمسَى أبانُ ذَليلاً بَعد عِزتِهِ ... وأمَّا[5] أبانُ لمِن أعلَاجِ سُودانِ[6]

وعَلى هَذا تتَّحدُ القِراءتانِ في المَعنى، والجُملةُ[7]..............

(١) والمعنى: وإن كلّ ذلك لمتاع الحياة، قال سيبويه والزجاج: وما لغوٌ، وعقب الزركشي على هذا القول بقوله: وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٣٩)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ٣١١)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ٢٩٠)، و«البرهان في علوم القرآن» (٤/ ٤١٠).

(٢) في (ع): «هي».

(٣) حرف اللام - كما قيل - كثير المعاني والأقسام، قد أفرد لها بعضهم تصنيفًا، وذكر لها نحوًا من أربعين معنى. منها اللام الفارقة بين الثقيلة والخفيفة، وهي لازمة لخبر إن إذا خففت.
قال سيبويه: واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها، ومثل ذلك: ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، إنما هي: لَعليْها حافظٌ. انظر: «الكتاب» (٢/ ١٣٩)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٦٢٧)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص: ٤٥٢)، و«الجنى الداني في حروف المعاني» (ص: ٩٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١/ ٥٣٦).

(٤) «كما في قوله» ليس في (ع).

(٥) في (ع): «وما».

(٦) أعلاج: جمع علج: وهو الرجل الغليظ من كفار العجم، وسودان: جمع سود. وهو في رواية العين: (وإن أبان لَمِنْ أعْلاجِ سوراء)، ومعنى البيت: أن أبان أضحى ذليلًا بعد أن كان عزيزًا، ولا غرو في كونه ذليلًا وهذا بسبب أصله.

(٧) انظر: «العين» (٨/ ٣٩٧)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٤٩٤)، و«شرح الأشموني لألفية ابن =

عَليهِما[1] جوابُ القَسمِ[2]، وتَقديمُ الظَّرفِ للاختِصاصِ، والمَعنَى عَلى كلِّ نَفسٍ رَقيبٌ مَخصُوصٌ بِهِ يَحفظُ[3] عَملَها خَيراً كانَ أو شرّاً، فلا مَساغَ لأنْ يُرادَ بالحافظِ هُو اللهُ تَعالى لعَدمِ اختِصاصهِ بنَفسٍ دُونَ نَفسٍ[4].

وأمَّا حَملُ الحِفظِ عَلى حِفظهِ عنِ اختِطافِ الشَّياطينِ وسائرِ الآفاتِ فيَأباهُ الفاءُ التَّفريعيَّةُ[5] في قَولهِ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ لمَّا أثبتَ أنَّ عليهِ رَقيباً حثَّهُ عَلى النَّظرِ في مَبدأ نَشأتِهِ[6] حتَّى يَتحقَّقَ صحةَ إعادَتهِ بجَزاءٍ[7]

= مالك» (١/ ٣٠٨)، ولم أهتد إلى قائله.

في (ع): «وجملة».

(١) في (ع): «عليها».

(٢) من قرأ لَمّا مشدّدة بمعنى «إلا» فإن نافية، ومن قرأها مخففة على أن (ما) صلة كالتي في قوله ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فإن مخففة من المثقلة. والآية على التقديرين جواب القسم. انظر: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٦/ ٤٨٠).

(٣) في (ع): «بحفظ» بدل «به يحفظ».

(٤) فسّر الزمخشري الحافظ بأنه الله تعالى، فهو الحافظ المهيمن عليها الرقيب، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾، قال: وقيل: ملك يحفظ عملها ويحصي عليها ما تكسب من خير وشر. «الكشاف» (٤/ ٧٣٤).

(٥) اختلف المفسرون في هذه الفاء، فمنهم من يراها فصيحة ومنهم من يراها تفريعية، ومنهم من يراها تفريعية مفيدة مفاد الفصيحة، وثمة من لم ير فرقًا بينهما؛ انظر الأقوال والأدلة والمناقشات في: «الكليات» (ص: ٦٧٦)، و«روح المعاني» (١٥/ ٣٠٧)، و«محاسن التأويل» (٩/ ٤٥٠)، و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٢٦١).

(٦) في (ع): «إنشائه».

(٧) في (ع): «الجزاء».

الأعمالِ، فلا يُملي على حَافظهِ إلَّا ما يَسرُّه[1] في[2] عَاقبتِهِ[3].

﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ استِئنافُ جَوابٍ عنِ استِفهامٍ مُقدَّرٍ؛ لانسِلاخِ ما قَبلهُ عَن مَعنى الاستِفهامِ، والدَّافقُ في وَصفِ الماءِ[4] عَلى الإِسنَادِ المَجازيِّ[5]، فإِنَّ الدَّفقَ - وهُو الصبُّ[6] - يدفع لصَاحبِهِ، وجُوِّزَ أنْ يَكونَ مَعناهُ النِّسبةُ إلى الدَّفقِ كلابنٍ وتامِرٍ[7]، والمُرادُ بالماءِ: المُمتزِجُ مِن النُّطفَتينِ لقَولهِ تَعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ أي: صُلبِ الرَّجلِ أي: ظَهرهِ، وتَرائبِ المَرأةِ وهِي عِظامُ صَدرِها[8] جَمعُ تَريبةٍ[9].

---

(١) في (ع): «يسره».

(٢) في (ب): «على».

(٣) هي عند الزمخشري ولكن بصيغة الفنقلة، ودون التعرض لوصف الفاء، انظر: «الكشاف» (٤/ ٧٣٥).

(٤) انظر الوجوه في وصف الماء المدفوق بالدافق في: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١١٩).

(٥) من المجاز: ماء دافق: بمعنى ذو دفق، كعيشة راضية. «أساس البلاغة» (١/ ٢٩١).

(٦) دَفَقَ الماء دُفوقاً ودَفقاً: إذا انصب بمرة. «العين» (٥/ ١٢٠)

(٧) «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٣٨٢-٣٨١)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ٣١١)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ١١٩)، وقال الشهاب في «حاشيته على تفسير البيضاوي»: «أو هو استعارة مكنية وتخييلية كما ذهب إليه السكاكيّ، أو مصرّحة بجعله دافقًا؛ لأنه لتتابع قطراته كأنه يدفق بعضه بعضًا، أي: يدفعه، كما أشار إليه ابن عطية. قوله: (وهو) أي الدفع صبّ فيه دفع، والنطفة لا توصف بالصب إلا بأحد الوجوه السابقة» انظر: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٤٦)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٤٦٥).

(٨) نقل الطبري كذلك قول القائل: هو اليدان والرجلان والعينان، وأضاف الزجاج إلى هذا القول: أنها أربعة أضلاع من يمنة الصدر وأربع أضلاع من يسرة الصدر، قال: وقال أهل اللغة أجمعون: الترائب موضع القلادة من الصدر.. ونقل في «الدر المصون» عن ابن عطية - بعد عرضه للأقوال الكثيرة فيها - قولَه: «وفي هذه الأقوالِ تَحَكُّمٌ في اللغة».

انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٣٥٥)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٥/ ٣١٢)، و«الكشاف» (٤/ ٧٣٥)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٤٦٥)، و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (١٠/ ٧٥٤).

(٩) والتَريبةُ ما فوقَ الثَّندُوتَيْنِ إلى التَّرْقُوتَيْنِ. «العين» (٨/ ١١٧).

أصلُ الكَلامِ: يَخرجُ مِن الصُّلبِ والتَّرائبِ، ولمَّا كانَ فيهِ احتمالُ المجازِ بأنْ يَكونَ الخُروجُ مِن أحدِهما، ويُسندُ إليهما كَما في قَولهِ تَعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] زِيدَ عِبارةُ ﴿بَيْنِ﴾ الدَّالةِ عَلى الشَّركةِ الحَقيقيَّةِ؛ دَفعاً لذَلكَ الاحتِمالِ[١]،

وقُرئَ: (صَلَب) بفَتحتَينِ، و(صُلُب) بضمَّتينِ، و[٢] (صالَب) بفَتحِ اللَّامِ[٣].

---

(١) نقل الرازي قول من قال: إنه مخلوق من الماء الذي يخرج من صلب الرجل وترائبه، وحجتيه، وهما: أن ماء الرجل خارج من الصلب فقط، وماء المرأة خارج من الترائب فقط، وعلى هذا التقدير لا يحصل هناك ماء خارج من بين الصلب والترائب، وذلك على خلاف الآية، وثانيهما: أنه تعالى بين أن الإنسان مخلوق من ماء دافق، والذي يوصف بذلك هو ماء الرجل، ثم عطف عليه بأن وصفه بأنه يخرج، يعني هذا الدافق من بين الصلب والترائب، وذلك يدل على أن الولد مخلوق من ماء الرجل فقط، كما قال: يجوز أن يقال للشيئين المتباينين: أنه يخرج من بين هذين خير كثير، ولأن الرجل والمرأة عند اجتماعهما يصيران كالشيء الواحد، فحسن هذا اللفظ هناك، «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢٠) وانظر لهذا: «معاني القرآن للفراء» (٣/ ٢٥٥) وفيه: جائز أن تَقُولَ للشيئين: ليخرجن من بين هذين خير كثير ومن هذين.

(٢) «صلب بضمتين، و» سقط من (ع).

(٣) لم أقف على هذه القراءات في مظانها فيما بين يدي، وهي في «الكشاف» (٤/ ٧٣٥)، وانظر: «المعاني الكبير في أبيات المعاني» (١/ ٥٥٧)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ١١٩)، وقال أبو حيان: بضم الصاد وسكون اللام، وابن أبي عبلة وابن مقسم: مبنيًا للمفعول، وهما وأهل مكة وعيسى: بضم الصاد واللام واليماني: بفتحهما. قال العجاج: في صلب مثل العنان المؤدم، وتقدمت اللغات في الصلب في سورة النساء، وإعرابها صالب، كما قال العباس: تنقل من صالب إلى رحم. انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٤٥١) ونقل في «التاج» استعمال صالب ناقلًا ذلك عن ابن الأثير، وأنه لم يسمع في غير شعر العباس، وردّه بسماعه من شعر غيره. انظر: «تاج العروس» (٣/ ٢٠٢)، و«النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٥).

والضَّميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ كما فُهِمَ أوَّلاً بتَركِ الفاعِلِ في قَولِهِ: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ إذْ لا يَذهبُ الوَهمُ إلى غَيرِهِ فُخِّمَ بالإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ ثَانياً[١] فأُكِّدَ التَّأكيدَ البَالغَ لَفظاً لَمَّا أقامَ عَليهِ البُرهانَ الوَاضحَ مَعنىً[٢].

﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ عَلى إعادَتِهِ حيّاً بالبَعثِ بعدَ المَوتِ ﴿لَقَادِرٌ﴾ دلَّ التَّنكِيرُ عَلى الكَمالِ كَما في قَولِهِ: [البحر الطويل]

لأفقَـرَ منـي إننـي لفَقيـرُ[٣]

---

(١) ذكر الرازي سببي كون الضمير في أنه للخالق مع أنه لم يتقدم ذكره: الأول: دلالة خلق عليه، والمعنى أن ذلك الذي خلق قادر على رجعه. الثاني: أنه وإن لم يتقدم ذكره لفظًا، ولكن تقدم ذكر ما يدل عليه سبحانه، وقد تقرر في بداءة العقول أن القادر على هذه التصرفات، هو الله سبحانه وتعالى، فلما كان ذلك في غاية الظهور كان كالمذكور. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢١)، وانظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٠٣).

(٢) «معنى» ليس في (ع). وقال الآلوسي: فإنه أراد لبيّن الفقر، وإلاّ لم يصح إيراده في مقابلة: لأفقر مني، والتأكيد البالغ لفظًا لما قام عليه البرهان الواضح معنى. «روح المعاني» (١٥/ ٣١٠).

(٣) قال الزمخشري: أراد: إنني لفقير بليغ الفقر، حقيق بأن أوصف به؛ لكمال شرائطه فيَّ. «الكشاف» (٤/ ٢٣) وأما البيت فهو من جملة أبيات يقول فيها:

دعوت إلهي دعـوة مـا جهلتها	وربي بما تخفـى الصدور بصير
لئـن كان يهـدى برد أنيابها العلا	لأفـقـر مـنـي إنـني لفقير
فمـا أكثر الأخبار أن قد تزوجت	فـهـل يـأتـيني بالطلاق بشير

والمعنى: لئن كان يعطى برد أسنانها العليا ـ وخصها؛ لأنها التي تبدو كثيرًا، وقيل: العلا الشريفة ـ لأحوج مني إنني لبليغ في الفقر، فأنا أحق بها من كل محتاج، لأني أحوج الناس إليها. ويجوز أن يكون برد أنيابها: كناية عن ذاتها كلها، وإنني لفقير: خبر بمعنى الإنشاء مجازًا مرسلًا؛ لأن إظهار شدة الاحتياج يلزمه الطلب. ويجوز أنه كناية عنه وهو جواب القسم المدلول عليه باللام، وجواب الشرط محذوف وجوبًا لدلالة المذكور عليه، وقال الآلوسي قولة ابن كمال رحمهما الله: فإنه أراد =

﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ يُتعرَّفُ ويُميزُ[1] مَا طابَ مِنها، ومَا خَبث، وهُو ظَرفٌ لـ ﴿رَجْعِهِۦ﴾، و﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾ ما أُسِرَّ وأُخفِي من العَقائِدِ والنيَّاتِ والأعْمالِ[2].

﴿فَمَا لَهُۥ﴾ أي: فما للإنسانِ ﴿مِن قُوَّةٍ﴾ مِن مَنعِهِ في نَفسِهِ يَمتنعُ بِهِ، ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ يَمنعُهُ، والنَّصرُ أخصُّ مِن المَعونةِ؛ لاختِصاصِهِ بدَفعِ الضرِّ[3].

﴿وَٱلسَّمَآءِ﴾ أقسَمَ بها ثانِياً، ﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ الرَّجعُ: المَطرُ[4] سُمِّي بِهِ تَفاؤلاً ليَرجعَ غيرَ مرَّةٍ[5]، ويُناسبهُ المُبالغةُ المُستَفادةُ مِن إطلاقِ المَصدرِ عَلى المَفعولِ، أو لأنَّهُ تَعالى يُرجِعهُ[6] وَقتاً فوَقتاً، أو لأنَّ السَّحابَ يحمِلهُ مِن الأرضِ ثُمَّ يُرجِعهُ إليها[7].

= لبين الفقر وإلّا لم يصح إيراده في مقابلة لأفقر مني والتأكيد البالغ لفظًا لما قام عليه البرهان الواضح معنى، «روح المعاني» (١٥/ ٣١٠)، وانظر للأبيات وشرحها: «عيون الأخبار» (٤/ ١٢٤)، و«شرح ديوان الحماسة» (ص: ٩١٣)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ١٠٤).

(١) في (ع): «ويتميز».

(٢) وفي «البحر المحيط»: و«الظاهر عموم السرائر» (١٠/ ٤٥٢).

(٣) في (ع): «الضرر». والنُّصْرة: حُسْنُ المَعُونة، «العين» (٧/ ١٠٨)، وفرق أبو هلال بينهما فقال: إن النُّصْرَة لَا تكون إِلَّا على المنازع والخصم والمناوىء المشاغب، والإعانة تكون على ذَلِك وعَلى غَيره، تَقول: أعانة على من غالبه نازعه ونازعه وَنَصره عَلَيْهِ، وأعانه على فقره إِذا أعطَاهُ مَا يُعينهُ، وأعانه على الْأَحْمَال وَلَا يُقَال: نَصره على ذَلِك، فالإعانة عَامَّة والنصرة خَاصَّة. انظر: «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٨٩).

(٤) بين الرازي أن كلام الزجاج وسائر أئمة اللغة صريح في أن الرجع ليس اسمًا موضوعًا للمطر، بل سمي رجعًا على سبيل المجاز، وذكر وجوه حسن هذا المجاز. «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢٢).

(٥) «الكشاف» (٤/ ٧٣٦)، وفيه: ليرجع ويؤوب.

(٦) في (ع): «للزرع يخرجه» بدل «لأنه تعالى يرجعه».

(٧) «تهذيب اللغة» (١/ ٢٣٤)، و«تاج العروس» (٢١/ ٧٠)، و«المحكم» (١/ ٣٢٢)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٤٧).

وفي إسنَادِهِ إلى السَّماءِ يَكفِي نُزولُهُ مِن جِهتِها، فلا حَاجةَ إلى صَرفِ لَفظِ[١] السَّماءِ عَن مَعناهَا المُناسبِ، لأنْ يُذكرَ في مُقابلةِ الأرضِ، ويَجوزُ أنْ يُرادَ بالرَّجعِ ما يُصيبُ[٢] ثُمَّ يَرجعُ إلى مَطلِعهِ مِن الشَّمسِ والقَمرِ والنُّجومِ[٣].

﴿وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ ما يَتصدَّعُ عنهُ الأرْضُ مِن النَّباتِ والعُيونِ، أو انشَقَّ[٤] بهما.

﴿إِنَّهُۥ﴾ أي: القَولُ المُتقدِّمُ ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ بَينَ الحقِّ والبَاطلِ، والتجوُّزُ في الفَصلِ عَقليٌّ لا لَفظيٌّ، كما في العَدلِ في: رَجلٌ عَدلٌ[٥].

---

(١) في (ع): «لفظة».

(٢) في (ع): «يغيب».

(٣) نقل الرازي القولين في «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢٣) وكذا «السمعاني» (٦/ ٢٠٤)، وناقش في «أحكام القرآن» كونها ترد ما أخذت؛ إذ السحاب يستقي من البحر، وأنهم أنشدوا في ذلك قول الهذلي: شربن بماء البحر ثم ترفعت... يعني السحاب، فقال: وهذه دعوى عريضة طويلة، وهي في قدرة الله جائزة، ولكنه أمر لا يعلم بالنظر، وإنما طريقه الخبر، ولم يرد بذلك أثر. «أحكام القرآن» (٣/ ٣١٨).

(٤) في (ع): «الشق».

(٥) لقد بلغ الغاية في ذلك حتى كأنه نفس الفصل. «روح المعاني» (١٥/ ٣١١) وانظر: «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ١٠٢)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ١٢٧) ونقل قول عبد القاهر في «الدلائل»: «لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة، وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار، فليس المراد تشبيهها بالإقبال حتى يكون تشبيهًا بليغًا، ولا المراد ذات إقبال ولو كان صحيح المعنى؛ لأن ذلك يفوّت المبالغة المقصودة للشاعر، وهي كونها لكثرة وقوع الإقبال والإدبار منها صارت نفس كل منهما». انظر: «دلائل الإعجاز» (١/ ٣٠٠)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٤/ ٣٣٧)، و«جامع العلوم في اصطلاحات الفنون» (٣/ ١٥٥).

﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ ولَو كانَ الضَّميرُ للقُرآنِ لكانَ الْمناسبُ[1] نَفيَ وُجودِ الهَزلِ فيهِ حتَّى يَدلَّ عَلى كَونهِ جِدًّا كلهُ[2].

﴿إِنَّهُمْ﴾ يَعني أهلَ مكَّةَ، وإضمارُهمْ قَبلَ الذِّكرِ لتَفخِيمِ شأنِهمْ في الاشتِهارِ[3] بالوَصفِ الآتي ذِكرهُ بحَيثُ لا يَذهبُ الوَهمُ إلى غَيرهِمْ عِندَ الإطْلاقِ.

﴿يَكِيدُونَ﴾ يَعملون المَكائدَ في إبْطالِ أمرِ اللهِ تَعالى، وإطفَاءِ نُورِ الحقِّ ﴿كَيْدًا﴾ الكَيدُ تَوجيهُ المَكرُوهِ إلى شَخصٍ خفيةً، والتَّنكِيرُ للتَّعظِيمِ.

﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ وأقابلُهـمْ بكَيـدٍ أعظَـمَ مِـن مَكائدِهـمْ وهُـو استِدراجُهُ تَعالى لهم والانتِقـامُ مِنهـم مِن حَيـثُ لم يَحتسِـبوا[4].

---

(١) «المناسب» ليس في (ب).

(٢) وقد ذكر الرازي قولين في عود الضمائر، أولهما: ما قاله القفال، وهو: أن المعنى أن ما أخبرتكم به من قدرتي على إحيائكم في اليوم الذي تبلى فيه سرائركم قول فصل وحق، وثانيهما: أنه عائد إلى القرآن، أي القرآن فاصل بين الحق والباطل كما قيل: له فرقان، والأول أولى لأن عود الضمير إلى المذكور السالف أولى. وقال أبو حيان: ويجوز أن يعود الضمير في إنه على الكلام الذي أخبر فيه ببعث الإنسان يوم القيامة، وابتلاء سرائره: أي إن ذلك القول قول جزم مطابق للواقع لا هزل فيه، ويكون الضمير قد عاد على مذكور، وهو الكلام الذي تضمن الإخبار عن البعث، وليس من الأخبار التي فيها هزل بل هو جد كله.

وللزمخشري عبارات رائقة في تفسيره هذه الآية إذ يقول: ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ يعني: أنه جدّ كله لا هوادة فيه. ومن حقه ـ وقد وصفه الله بذلك ـ أن يكون مهيبًا في الصدور، معظمًا في القلوب، يترفع به قارئه وسامعه وأن يلم بهزل أو يتفكه بمزاح، وأن يلقى ذهنه إلى أنّ جبار السماوات يخاطبه فيأمره وينهاه، ويعده ويوعده، حتى إن لم يستفزه الخوف ولم تتبالغ فيه الخشية، فأدنى أمره أن يكون جادًّا غير هازل، فقد نعى الله ذلك على المشركين في قوله: ﴿وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ۝ وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾، ﴿وَالْغَوْا فِيهِ﴾.

انظر: «الكشاف» (٤/ ٧٣٧)، و«مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٢٣)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٠٤)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٥٣).

(٣) في (ع): «الإشهاد».

(٤) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٣٦٣)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٠٤).

﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لا تدعُ بهلاكِهِمْ، ولا تستعجِلْ بِهِ فإنَّهُ[1] قدْ وقَّتَ لهمْ وَقتاً.

﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ إمْهالاً يَسيراً، التَّكريرُ والمُخالَفةُ بَينَ اللَّفظينِ في مهِّلْ وأمهِلْ، والتَّأكيدُ بـ﴿رُوَيْدًا﴾ وهُو مَصدرُ أروَدَ يَرودُ مصغَّراً تَصغيرَ التَرخِيمِ[2]، إذ أصلُهُ إرواداً[3] لزِيادةِ التَّمكِينِ[4] منهُ والتَّصبِيرِ[5].

والحمدُ للهِ تَعالى وَحدهُ[6]

***

---

(١) في (ع): «فإني».

(٢) في (ب): «ترجيح» بدل «الترخيم». وفي «الصحاح»، قال: لأنه تصغير الترخيم من إرواد.

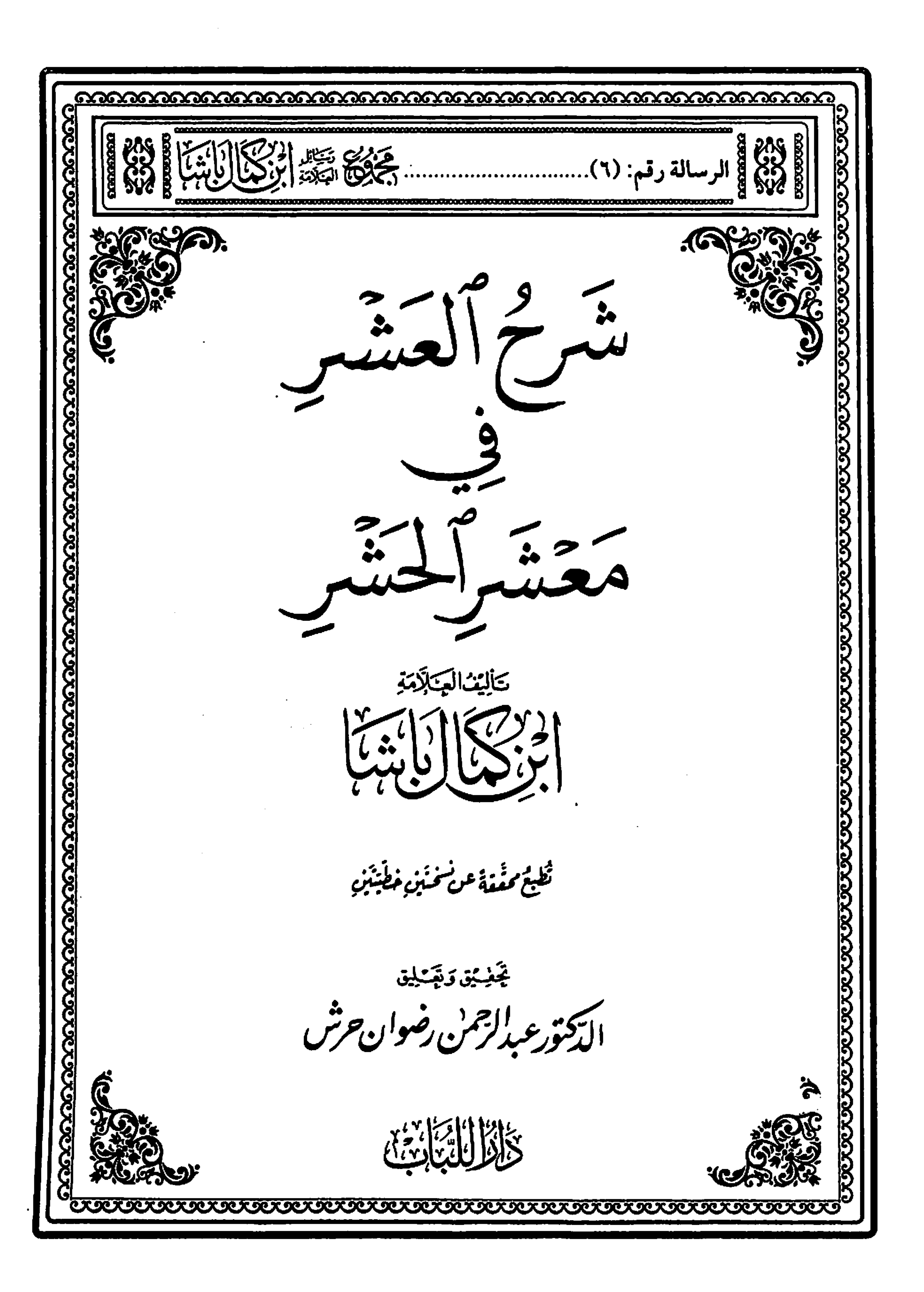
(٣) وفي «العين» (٨/ ٦٣): ورويد تصغير الرَّوْد من غير أن يستعمل الرَّوْد فيه، فإذا أردت برويد الوَعيد نَصَبْتَها بلا تنوينٍ وجازَيت بها وإذا أردت برويد المُهْلةَ والإرْوادَ في الشيء فانصِبْ ونَوِّنْ، تقول: امشِ رُوَيداً يا فتى، وإذا عَمِلَ عَمَلاً، قُلتَ: رُوَيْداً رويدًا، أي أرود وأرود في معنى رُوَيْدًا المنصوبة. وانظر: «الكتاب لسيبويه» (١/ ٢٤٣)، و«الصحاح» (٢/ ٤٧٩) وفيه: «وله أربعة أوجهٍ: اسمٌ للفِعْل، وصِفةٌ، وحالٌ، ومصدر»، والصاحبي في «فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» (ص: ١١٠).

وناقش ابن سيده المسألة فقال: والإرواد: الإمهال، ولذلك قالوا: رويدًا بدل من قولهم: إروادًا التي بمعنى أرود، فكأنه تصغير الترخيم بطرح جميع الزوائد، وهذا حكم هذا الضرب من التحقير. وهذا مذهب سيبويه في رويد؛ لأنه جعلة بدلًا من أرود، غير أن رويدًا أقرب إلى إرواد منها إلى أرود؛ لأنها اسم مثل إرواد. وذهب غير سيبويه إلى أن رويد: تصغير رود، وأنشد: (كأنه مثل من يمشي على رود...) وهذا خطأ؛ لأن رودًا لم يوضع موضع الفعل كما وضعت إرواد، بدليل أرود، وقالوا: رويدك زيدًا. «المحكم» (٩/ ٤٢٢).

(٤) «التمكين» ليس في (ع). وفي «الكشاف» (٤/ ٣٧٣): «التسكين».

(٥) «الكشاف» (٤/ ٧٣٧)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٠٤) وفيه: والتكرير وتغيير البنية؛ لزيادة التسكين.

(٦) هذه خاتمة النسخة (ب)، وفي (ع): «تمت».



مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (٦)

شرح العشر في معشر الحشر

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

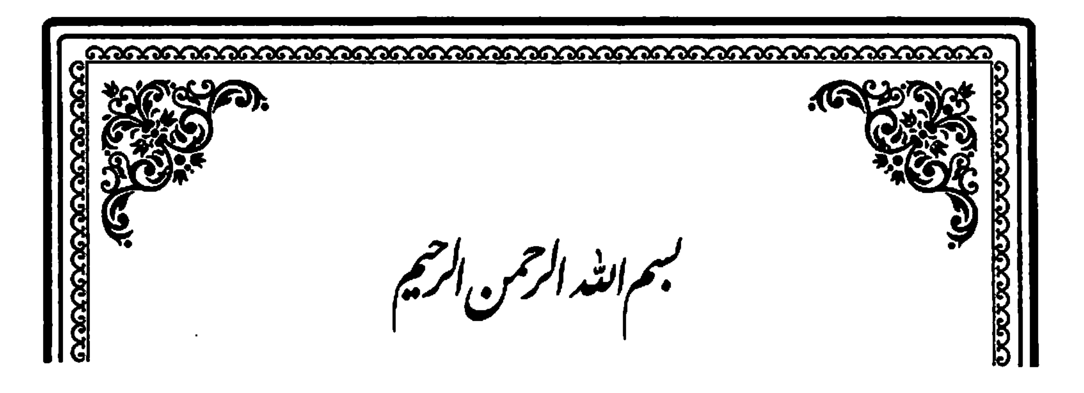
تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش

دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



الحَمدُ للهِ الغَفورِ الوَدودِ ذي الأفضَالِ والجُودِ، والصَّلاةُ عَلى صَاحبِ المَقامِ المَحمُودِ في اليَومِ المَوعودِ ذَلكَ يَومٌ مَجمُوعٌ لهُ النَّاسُ وذَلكَ يَومٌ مَشهُودٌ[1]؛ وبَعدُ:

فهَذهِ رِسالةٌ مُرتَّبةٌ في تَفسِيرِ عَشرِ آياتٍ بيِّناتٍ في أهوالِ المَحشَرِ، وما فيهِ مِن أحوَالِ المَعشرِ، مُوسومةٌ بـ «شَرحِ العَشرِ في مَعشرِ الحَشرِ»:

الآيةُ الأُولى في سُورةِ الكَهفِ

﴿وَيَوۡمَ﴾ أي: اذكُر[2] يومَ ﴿نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ﴾ مِن سيَّرتُ، وقُرئ: (نسّير) مِن سيَّرنا، وتَسيرُ مِن سَارتْ[3] أي: تَسيرُ في الجوِّ كما تَسيرُ السَّحابُ، كما قالَ اللهُ تَعالى في آيةٍ أُخرَى ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

---

(١) نقل عن ابن عباس رضي الله عنه تفسيره: ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡمَوۡعُودِ﴾ يوم القيامة ﴿وَشَاهِدٖ وَمَشۡهُودٖ﴾ قال: الشاهد محمد ﷺ، والمشهود يوم القيامة، وتلا: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣] ﴿وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ﴾ [هود: ١٠٣]. «الدر المنثور» (٨/ ٤٦٤).

(٢) في (ع): «اذكر».

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (ويوم تسير)، بالتاء، الجبال رفعًا، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (نسير)، بالنون، (الجبال)، نصبًا، قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ: (تُسَيَّرُ الجبالُ) فهو على ما لم يسم فاعله، وَمَنْ قَرَأَ (نُسَيِّرُ) فالفعل للهِ، ونصب (الجبال) لوقوع الفعل عليها. ينظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٣٩٣)، و«معاني القراءات» للأزهري (٢/ ١١٣)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣١١).

ومَن وَهَمَ أنَّ المَعنَى يَذهبُ بها بأنْ يُجعلَ ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ فقَد وَهِمَ، والعَجبُ أنَّ ذَلكَ الواهِمَ مُعترفٌ بسَيرِ الجِبالِ في الجوِّ ومُرورِها كمُرورِ السَّحابِ فيهِ، ومَع ذَلكَ كيفَ ساغَ لهُ أنْ يَصرفَ قَولهُ تَعالى: ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ عَنْ مَعناهُ الظَّاهرِ إلى مَعنى جَعلِها ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1].

وإنَّما قُلنا: إنَّهُ مُعترفٌ بما ذُكِرَ؛ لأنَّهُ قالَ[2] في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾: جَامدةً، مِن جَمدَ في مَكانهِ، إذا لم يَبرحْ مَجمعَ[3] الجِبالِ، فتَسيرُ كما تَسيِّرُ الرِّيحُ[4] السَّحابَ، فإذا نَظرَ إلَيها النَّاظرُ يَحسبُها واقِفةً ثابتةً[5] في مَكانٍ واحِدٍ وهِي تمرُّ مرًّا حَثيثاً كما تمرُّ السَّحابُ، وهَكذا الأجرامُ العِظامُ المُتكاثِرةُ العَددِ إذا تحرَّكتْ لا تَكادُ تَبينُ[6] حَركتُها، كما قالَ النَّابغةُ[7] في صِفةِ جَيشٍ:

---

(١) أي: تسير في الجو، أو يذهب بها بأن تجعل هباء منبثًا. «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

(٢) في هامش (ب): «القائل صاحب الكشاف».

(٣) في (ع): «تجمع».

(٤) في (ع): «الرياح».

(٥) «ثابتة» ليس في (ع).

(٦) في هامش (ب): «تتبين».

(٧) النابغة الجعدي: هو قيس بن عبد الله، المتوفى نحو (٥٠هـ)، اختلف في اسمه، يكنى أبا ليلى وكان شاعرًا مفلقًا، وكان أكبر من النابغة الذبياني وبقي بعده بقاءً طويلًا، وهو أحد المعمرين، يقال: إنه عاش من العمر مائتي سنة! وقيل أقل من ذلك. وكف بصره بعد أن أسلم وحسن إسلامه، وأدرك صفين، فشهدها مع علي، وبلغ إلى فتنة ابن الزبير ومات بأصفهان.
ينظر: «معجم الصحابة» لابن قانع (٢/ ٣٤٥)، و«معجم الشعراء» (ص: ٣٢١)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١/ ٣١٨) وكذا: «أسد الغابة» (٢/ ١٠١). و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٠٧).

نــارٌ[١] عَن مِثْـل الطَّـودِ[٢] تَحسـبُ أنَّهمْ وُقوفٌ لحَـاجٍ[٣] والـرِّكابُ تُهملِجُ[٤]

ثُمَّ إنَّ في كَلامِهِ هَذا مَحلَّ نَظرٍ؛ لأنَّ مَدارَ ما ذَكرهُ مِن عَدمِ ظُهورِ الحَركةِ عَلى اجتِماعِ الأجرَامِ المُتكاثِرةِ العَدد عَلى وَجهِ الالتِصاقِ، ولا دَخلَ فيهِ لعِظمِ تِلكَ الأجرَامِ عَلى ما أفصَحَ عَنهُ ما استَشهدَ بِهِ مِن قَولِ الشَّاعرِ، فُرادَى فُرادَى، بلْ يَكفِي العِظَمُ الحاصِلُ للكلِّ مِنَ الاجتِماعِ.

والعَجـبُ ممَّـنْ نَظرَ فيهِ وهُـو الزِّيادةُ فـي الكَثرةِ، والاجتِمـاعُ عَلـى[٥] زَعمِ أنَّهُ لخَّصـهُ، ثُـمَّ ذَكـرَ مـا لَيـسَ بمُعتَبرٍ فيمـا ذُكـرَ أي: الكبـرُ[٦] في أفْـرادِ تِلـكَ الأجْرامِ،

(١) في (ع): «باذ».

(٢) في (ب): «الطور».

(٣) «لحاج» ليس في (ع)، انظر: «ديوان النابغة الجعدي» (١٨٧).

(٤) «الكشاف» (٣/ ٣٨٧).

والأرعن يريد به الجيش العظيم، شبهه بالجبل الضخم ذي الرعان، والرعن: الأنف العظيم من الجبل تراه متقدمًا، وقيل: الأرعن: المضطرب لكثرته، والطود: الجبل العظيم، والحاج: جمع حاجة، وتهملج: تمشي الهملجة، والهملجة: سير حسن في سرعة، والبيت شاهد على أن الشيء الضخم تراه وهو يتحرك فتحسبه ساكنًا، مع أنه مسرع في سيره جدًا.

ونقل الثعلبي عن القتيبي قوله: وذلك أنّ الجبال تجمع وتسير، وهي في رؤية العين كالواقفة وهي تسير، وكذلك كلّ شيء عظيم وكلّ جمع كثير يقصر عنه البصر؛ لكثرته وعظمته ويعد ما بين أطرافه فهو في حسبان الناظر واقف وهو يسير، انظر: «ديوان الجعدي» (١٨٧)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٧/ ٢٢٩)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ١٢)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣٢٧)، و«التفسير البسيط» (١٧/ ٣١٥)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٤٩) و«المعاني الكبير في أبيات المعاني» (٢/ ٨٩١) و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٣٧٢).

(٥) قوله: «وهو الزيادة في الكثرة، والاجتماع على» ليس في (ب).

(٦) في (ع): «الكثرة».

وتـرك ما هُـو المُعتبرُ فيـهِ وهو الزِّيـادةُ في الكَثـرةِ والاجتِمـاعِ عَلى وَجـهِ الالتِصاقِ حَيـثُ قـالَ: لأنَّ الأجـرَامَ الكِبـارَ إذا تحرَّكـتْ فـي سَـمتٍ واحِـدٍ لا تـكادُ تَتبيَّـنُ[١] حَركَتها[٢].

وإنَّما قُلنا: إنَّ المُعتبرَ فيهِ هُو الزِّيادةُ في الكَثرةِ لا الزِّيادةُ مُطلقاً، لأنَّ عَبارةَ لا تَكادُ لا تَكونُ مُصيبَةَ مَحزِّها[٣] بدُونِها كما لا يَخفَى[٤] عَلى المُتأمِّلِ المُصيبِ.

فإنْ قُلتَ: قدْ قالَ اللهُ تَعالى في مَوضعٍ مِن كَلامهِ القَديمِ: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ منهُ: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: ١٤]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣][٥]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥][٦]، فما وَجهُ التَّوفِيقِ بَينَها وبَينَ ما ذُكِرَ[٧] هَهُنا؟[٨]

---

(١) في (ع): «تبين».

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٦٩).

(٣) الاحتزاز قَطْع العُنُق؛ والمَحَزّ مَوْضِعه. «العين» (٣/ ١٧)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ٢٦٥).

(٤) قوله: «لا الزيادة مطلقاً...» إلى هنا ليس في (ع).

(٥) وأول الآية: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾، قال ابن عباس: قوله: (هَبَاءً مَنْثُورًا) قال: ما تسفي الريح تَبُثُّهُ، وعن قتادة (هَبَاءً مَنْثُورًا) قال: هو ما تذرو الريح من حطام هذا الشجر، وقال ابن زيد، في قوله: (هَبَاءً مَنْثُورًا) قال: الهباء: الغبار. «تفسير الطبري» (١٩/ ٢٥٨).

(٦) زاد في (ع): «فلا ينافي سيرها».

(٧) «ذكر» ليس في (ع).

(٨) وقد جمع مقاتل بين هذه الآيات فقال: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ يعني مثل السراب الذي يكون بالقاع يحسبه الظمآن ماء، فإذا أتاه لم يجده شيئًا، فذلك قوله: ﴿تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ يعني من بعيد يحسبها =

قلتُ: أمَّا كَونُها ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ فلا يُنافِي سَيرها[1] في جوِّ[2] السَّماءِ[3] كالسَّحابِ، بلْ يناسِبهُ ويُؤيِّده[4] وَجهُ الشَّبهِ كما لا يَخفَى عَلى ذَوي الألْبابِ[5]، وكَذا كَونُها ﴿سَرَابًا﴾ لا يُنافِيهِ بلْ يُناسِبهُ؛ لأنَّ مَعناهُ: فكَانتْ مِثلَ سَرابٍ يُرى عَلى صُورةِ الجِبالِ، ولمْ يبق حَقيقتها لتَخلخُلها وانتِفاشِ أجزَائِها[6].

ومَن قالَ[7] في تَفسيرهِ: إنَّها سيِّرتِ الجِبالُ كالهَباءِ في الهَواءِ، ثُمَّ قالَ في تَعليلِ

= جبلًا قائمًا، فإذا انتهى إليه ومسَّه لم يجده شيئًا، فتصير الجبال أول مرة كالمهل، ثم تصير الثانية كالعهن المنفوش، ثم تذهب فتصير لا شيء فتراها تحسبها جبالًا، فإذا مسستها لم تجدها شيئًا، فذلك قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ يعني انقطعت الجبال من خشية الله ـ عز وجل ـ يوم القيامة ﴿فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾ فما حالك يا ابن آدم؟ «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٥٦١)، وانظر: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٣).

(١) في (ب): «سرها».

(٢) في (ع): «الجو».

(٣) «السماء» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «ويؤيد».

(٥) قال أبو السعود: قد أُدمج في هذا التشبيه حال الجبالِ بحالِ السَّحابِ في تخلخل الأجزاءِ وانتفاشِها، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٦/ ٣٠٤) وانظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٤/ ٥٤٦).

(٦) لتفرّق أجزائها وانبثات جواهرها، هو قول الزمخشري، وقال ابن عطية: عبارة عن تلاشيها وفنائها بعد كونها هباء منبثًا، ولم يرد أن الجبال تشبه الماء على بعد من الناظر إليها. «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٦٨٨)، و«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٤٢٥)، و«قارن بأنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩)، و«البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ٣٨٦).

(٧) في هامش (ب): «القاضي».

كَونِها مِثلَ سَرابٍ: لتَفتُّتِ[1] أجزَائِها وانبِثاثِها[2]، فلمْ يُصبْ[3]؛ لما عَرفتَ أنَّ سَيرَها في الجوِّ يَكونُ عَلى هَيئةٍ مَخصُوصةٍ مُشبَّهةٍ بهَيئةِ السَّحابِ السَّائرِ، وذَلكَ عِندَ كَونِها مِثلَ العِهنِ، لا عِندَ كَونِها كالهَباءِ المُنبثِّ أو المَنثُورِ[4].

و(السَّرابُ): ما يُرى في نِصفِ النَّهارِ في اشتِدادِ الحرِّ كالماءِ في المَفاوزِ يَلصقُ بالأرْضِ، وإنَّما سمِّيَ سَراباً؛ لأنَّهُ يَسرِي[5]؛ أي: يَجرِي كالمَاءِ وهُو غَيرُ الآلِ[6] الَّذِي يُرَى في طَرفَي النَّهارِ ويَرتَفعُ عَنِ الأرْضِ حتَّى يَصيرَ كأنَّهُ بَينَ الأرْضِ والسَّماءِ.

وقدْ نصَّ الجَوهريُّ في «الصَّحاحِ» عَلى المُغايرةِ بَينَهما[7]،..........

---

(١) في (ع): «لتصرم».

(٢) قال البيضاوي: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ﴾ أي في الهواء كالهباء. فَكانَتْ سَرابًا مثل سراب إذ ترى على صورة الجبال ولم تبق على حقيقتها؛ لتفتت أجزائها وانبثاثها. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩).

(٣) «فلم يصب» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «المنشور».

(٥) في (ع): «يسرب».

(٦) «تاج العروس» (٣/ ٥٢).

(٧) الآلُ: الذي تراه في أوّل النهار وآخرِهِ كأنّه يرفع الشخوص، وليس هو السراب. وفرّق أبو هلال بين الشَّخص والآل، بأن الْآل هُوَ الشَّخص الَّذِي يظْهر لَهُ من بعيد شبه بالآل الَّذِي يرْتَفع فِي الصحارى، وَهُوَ غير السراب، وَإِنَّمَا السراب سبخَة تطلع عَلَيْهَا الشَّمْس فتبرق كَأَنَّهَا مَاء، والآل شخوص ترْتَفع فِي الصحارى للنَّاظِر وَلَيْسَت بِشَيْء، وَقيل: الْآل من الشخوص مِمَّا لم يشْتَبه، وَقَالَ بَعضهم: الْآل من الْأَجْسَام مَا طَال؛ وَلِهَذَا سمي الْخشب آلا، وقال الكفوي: السراب: هو ما يرى في نصف النهار من اشتداد الحر كالماء في المفاوز يلصق بالأرض، وهو غير الآل الذي يرى في طرفي النهار ويرتفع عن الأرض حتى يصير كأنه بين الأرض والسماء، والسراب فيما لا حقيقة له كالشراب فيما له حقيقة.

=

ومَن وَهَمَ[1] أنَّ أحدَهما مِن جِنسِ الآخرِ فقَال: والآلُ ما يُرى في طَرفَي النَّهارِ مِن السَّرابِ، فقَد وَهِمَ[2].

وأمَّا كَونُها ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾، والكثيبُ: الرَّملُ المُجتَمعُ الكَبيرُ[3]، ومَهيلٌ مَفعولٌ[4]، مِن هِلتُ[5] الرَّملَ أُهيلُهُ[6] هَيلاً، وذَلكَ إذا حرَّكَ أسفَلَهُ فسَالَ[7] أعلاهُ، وكَونُها ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ و﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ أي: غُباراً مُنتشِراً فبَعدَ ما صارَ كالعِهنِ والسَّرابِ،

= ينظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٤/ ١٦٢٧)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٥٩)، والكليات (ص: ٥١٤).

(١) في هامش (ب) و(ع): «الشَّريفُ الفَاضلُ ذَكرهُ في أوائِلِ حَاشيةِ المَطالعِ».

(٢) السراب: هُوَ مَا يظْهر نصف النَّهَار فِي الفيافي كَأَنَّهُ مَاء، والآل مَا يكون فِي طرفِي النَّهَار. «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ٢١١). وللمؤلف فائدة مفردة في «السراب والآل»، وقد نُشرت ضمن هذا المجموع، في قسم اللغة العربية.

(٣) في (ع): «الكثير».

(٤) فإن بنيت مَفْعُولاً من الياءِ أَو الْوَاو قلت فِي ذَات الْوَاو: كَلَام مَقُولٌ وَخَاتم مَصُوغ، وَفِي ذَوَات الياءِ: ثوب مَبِيع وَطَعَام مَكِيل، وَكَانَ الأَصل مكْيُول ومقْوُول... «المقتضب» (١/ ١٠٠)، وانظر خلاف النحاة في ما هو المحذوف: أواو مفعول أم عين الفعل؟ وما رأي الخليل والأخفش في: «المقتضب» (١/ ١٠٠)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٢٨٣) وانظر «الخصائص» (١/ ٢٦٠)، و«المنصف» لابن جني «شرح كتاب التصريف» لأبي عثمان المازني (ص: ٢٨٧)، و«الممتع الكبير في التصريف» (ص: ٢٩٦). وانظر للاستدلال بالآية: «البارع في اللغة» (ص: ١٠٦).

(٥) في (ع): «أهلت». والعامة تقول: أهلت التراب، بالألف، وهو خطأ؛ لأن فاعله: هائل. ومفعوله: مَهيل. ومصدره: الهيل. يقال: هلت الشيء، فانهال. فأما أهلت فإذابة الشحم ونحوه. ولذلك سميت الإهالة إهالة. «تصحيح الفصيح وشرحه» (ص: ٨٨).

(٦) في (ع): «أهليه».

(٧) في (ع): «فيهال».

وسارَ في الجوِّ كالسَّحابِ، وذلكَ أنَّهُ تَرجفُ الأرضُ والجِبالُ أوَّلاً، وحُملَ عَلى هَذا قَولهُ تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾، قالَ صاحب[١] الفرَّاء: أي زُلزِلتا[٢]، ذَكرهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ»، ثُمَّ تنفصِلُ الجِبالُ عنِ الأرْضِ وتَسيرُ في الجَوِّ ثُمَّ تَسقطُ، فتَصيرُ ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾، ثُمَّ ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾، ثُمَّ ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾.

ويُرشِدكُ إلى أنَّ هَذهِ الصَّيرُورةَ لا تَترتَّبُ عَلى تِلكَ الرَّجعةِ[٣] ولا تَعقبُها بلا مُهلةٍ، إذ[٤] لمْ تُعطفْ عَليها بالفاءِ كما عُطفَتْ صَيرُورَتها سَراباً عَلى سَيرِها في الجوِّ بلْ عُطفتْ بالواو[٥].

---

(١) «صاحب» ليس في (ب). وصاحب الفراء هو: سلمة بن عاصم، أبو محمد النحوي: (ت ٣١٠هـ)، روى عنه يحيى بن زياد الفراء كتبه. حدث عنه أحمد بن يحيى ثعلب، وكان ثقة ثبتًا، دينًا عالمًا، وله من التصانيف: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «غريب الحديث»، وغير ذلك، وقال محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: كتاب سلمة أجود الكتب ـ يعنى كتابه في معاني القرآن ـ قال: لأن سلمة كان عالمًا، وكان لا يحضر مجلس الفرّاء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممّن يحضر ويتدبّرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفرّاء، فيرجع عنه.
انظر: «تاريخ بغداد وذيوله» (٩/ ١٣٦)، و«إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» (٣/ ١٣٨٥)، و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» (٢/ ٥٦)، و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص: ١٤٧).

(٢) قال الفراء: ودكُّها: زلزلتها. «معاني القرآن» (٣/ ١٨١).

(٣) في (ع): «الرجفة».

(٤) في (ع): «أنها».

(٥) يعني الفرق بين العطفين في الآيتين: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ حيث العطف بالواو، وقوله تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ حيث العطف بالفاء، فأما الآلوسي فنقل قول بعضهم: إنه مما يقع عند النفخة الأولى، وذلك أنه ترجف الأرض والجبال، ثم تنفصل الجبال عن الأرض، وتسير في الجو، ثم تسقط فتصير كثيبًا مهيلًا، ثم هباء منبثًا، ويرشد إلى أن هذه الصيرورة مما لا يترتب على الرجفة ولا تعقبها بلا مهلة العطفُ بالواو دون الفاء في قوله تعالى: =

فإنْ قلتَ: هلْ لما قِيلَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ [الحاقة: ١٤] الآية: فدُكَّتِ الجُملَتانِ جُملةُ الأرضينَ وجُملةُ الجبال، فضُربَ بَعضُها ببَعضٍ حتَّى تَندقَّ فيَرجعُ ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ و﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾؛ وجه[1]؟[2]

قلتُ: بل يأباهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥ـ١٠٧]، فإنَّ الظاهِرَ مِنهُ أنَّ الأرْضَ عَلى حَالها والتَّغيُّراتُ المذكُورةُ تَطرأُ عَلى الجِبالِ بَعدَ ما أُخذَتْ مِن أماكِنِها، فإنَّ النَّسفَ أخذُ الشَّيءِ مِن مَكانهِ بسُرعةٍ.

يُرشِدكُ إلى أنَّ المُرادَ مِن نَسفِها هَذا المَعنَى لا جَعلها[3] كالرِّمالِ تَرتيبُ قولِهِ تَعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾ أي: فيَذرُ مَقَارّها[4] عَلى نَسفِها[5].

= ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾. وقال ابن عاشور: وهو نقل يصحبه تفتيت كما دل عليه تعقيبه بقوله: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ لأن ظاهر التعقيب أن لا تكون معه مهلة، أي فكانت كالسراب في أنها لا شيء. «روح المعاني» (١٠/ ٢٤٤). و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٣).

(١) «وجه» ليس في (ع)، والقائل هو الزمخشري وتابعه عليه الرازي، إذ قالا: (فَدُكَّتا) فدكت الجملتان: جملة

(٢) الأرضين وجملة الجبال، فضرب بعضها ببعض حتى تندقّ وترجع كثيبًا مهيلاً وهباءً منبثًا. والدك أبلغ من الدق. «الكشاف» (٤/ ٦٠١) وبلفظه: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٥).

(٣) في (ب): «لأجلها».

(٤) في (ب): «مفازها».

(٥) في (ع): «ينسفها»، وما جاء في التفاسير هو: فيذر مقارّها ومراكزها. أو يجعل الضمير للأرض وإن لم يجر لها ذكر، كقوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾. «الكشاف» (٣/ ٨٨) ويمثله في: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٢/ ٣٨٣).

ومَن قالَ[١] في تَفسير ﴿يَنسِفُهَا﴾: يَجعلُها كالرِّمالِ، ثُمَّ يُرسلُ عَليها الرِّياحَ، لَمْ يُصبْ[٢]؛ إذ مُوجِبُ ما ذَكرَ أنْ يُقالَ: (ويَذرُها) بالواوِ الفَصيحَةِ العاطِفةِ عَلى فِعلٍ آخرَ مُقدَّرٍ[٣]، أو (ثُمَّ يَذرُها). والقاعُ المَوضِعُ المُستوِي، والصَفصَفُ: الأرضُ المَلساءُ[٤].

فقولُهُ: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا﴾ مُؤكِّدٌ للأوَّلِ، ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾ مُؤكِّدٌ للثَّاني.

ومَن زَعمَ[٥] أنَّ القاعَ ههُنا بمَعنَى الخالي[٦]؛ لمْ يُصبْ[٧]، ولا اختِصاصَ للعِوجِ بالكَسرِ بالمَعاني[٨].

---

(١) في هامش (ب) و(ع): «القائلُ صاحِبُ «الكشَّافِ» والقَاضِي».

(٢) قال الماوردي فيه قولان: أحدهما: أنه يجعلها كالرمل ثم يرسل عليها الرياح فتفرقها كما يذري الطعام. الثاني: تصير كالهباء. «النكت والعيون» (٣/ ٤٢٥)، وانظر: «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ١٧٦).

(٣) قال الشهاب: وقوله ﴿فَيَذَرُهَا﴾ بالفاء التعقيبية السببية على ظاهره، ومن توهم أنّ حق الكلام لو كان معناه ما ذكر ويذرها بالواو الفصيحة لم يأت بشيء يعتد به. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٢٢٦).

(٤) قال ابن قتيبة: القاع من الأرض: المستوي الذي يعلوه الماء، والصفصف: المستوي أيضًا، يريد: أنه لا نبت فيها. «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٢٨٢)، وانظر: «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ١٧٦).

(٥) في هامش (ب): «الزاعم القاضي».

(٦) في (ع): «الحال».

(٧) قال البيضاوي: (قَاعًا) خاليًا، (صَفصَفًا) مستويًا، كأن أجزاءها على صف واحد. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

(٨) قال البيضاوي: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾، اعوجاجاً ولا نتوًا إن تأملت فيها بالقياس الهندسي، وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس، والثالث باعتبار المقياس؛ ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يخص بالمعاني. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

قالَ ابنُ السِّكِّيتِ في «إصلَاحِ المَنطقِ»: وكلُّ ما يَنتصِبُ كالحائطُ والعودِ قيلَ: فيهِ عَوَجٌ بالفَتحِ، والعِوجُ بالكَسرِ ما كانَ في أرْضٍ أو دِينٍ أو مَعاشٍ[1]، وبه أخَذَ الجَوهرِيُّ في «الصَّحاحِ»[2].

ومَن غَفلَ عَنهُ تعسَّفَ فيهِ فقَالَ: إنَّهُ باعتِبارِ القِياسِ الهَندسيِّ؛ ولذَلكَ ذَكرَ العِوجَ بالكَسرِ، وهُو يَختصُّ بالمَعاني[3].

---

(١) وتقول: في العود عَوَج، وتقول: في دينه عِوَجٌ، وفي الأرض عِوَجٌ، قال الله جل وعز: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢]. قال أبو محمد: وسمعت أبا الحسن الطوسي يحكي عن أبي عمرو الشيباني قال: يُقال في كل شيء عِوَج إلا قولك: عَوِج عَوَجًا، فإنه مفتوحٌ. «إصلاح المنطق» (ص: ١٢٥).

(٢) «الصحاح» (١/ ٣٣١)، وانظر: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ١٠٤)، و«معجم الفروق اللغوية» (ص: ٣٧٩)، و«متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب» (ص: ١٠٩).

(٣) يبدو أن المراد هو الزمخشري، إذ قال في «الكشاف»: فإن قلت: الأرض عين فكيف صح فيها مكسور العين؟ قلت: اعتبار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء ونفي الاعوجاج، وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض وبالغت في تسويتها على عيون البصراء، واتفقوا على أنه لم يكن فيها اعوجاج، ثم استطلعت رأي المهندس فيها، وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية، لعثر فيها على عوج لا يدرك بحاسة البصر، فنفى الله ذلك العوج الذي لطف عن الإدراك إلا بمقاييس الهندسة، وذلك الاعوجاج لما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني، فقيل: فيه (عوج) بالكسر.

زاد البيضاوي - كما تقدم -:... إن تأملت فيها بالقياس الهندسي، وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس والثالث باعتبار المقياس، ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يخص بالمعاني. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

والأمْـت هُـو النَّبـوُ[1] اليَسـيرُ؛ يُقـالُ: مدَّ حَبلـهُ حتَّى ما فيـهِ[2] أمْـتٌ[3]، ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ ظاهِـرةً لَيـسَ عَليهـا ما يَسـتُرها مِن جَبـلٍ ولا شَـجرٍ ولا بُنيـانٍ، وقُرئَ (يُـرى) علـى بِنـاءِ المَفعُـولِ[4]، ويُرشـدُ هَذا إلـى أنَّ الخِطـابَ عَلى القِـراءةِ الأُولى لَيـسَ بمُعيَّنٍ.

﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ الحَشـرُ: السَّـوقُ مِـن جِهـاتٍ مُختلِفـةٍ إلـى مَـكانٍ واحـدٍ[5]، ومَجيئُـهُ ماضِيـاً بَعـدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿وَتَرَى﴾؛ لتَحقِيـق الحَشـرِ، وقِيـلَ: للدِّلالـةِ عَلـى أنَّ حَشـرهُمْ قَبـلَ تَسـييرِ الجِبـالِ وبُـروزِ الأرْضِ؛ ليُعايِنـوا ويُشـاهِدوا مـا وَعـدَ لهُـمْ، كأنَّـهُ قِيـلَ: وحَشـرناهُمْ قَبـلَ ذلـكَ[6]،..................

---

(١) في (ع): «النتو».

(٢) في (ع): «لم ير فيه» بدل «ما فيه».

(٣) «الكشاف» (٣/ ٨٨).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٧٢٦).

ونقل ابن الجوزي قراءة (وترى الأرض) برفع التاء والضاد عن عمرو بن العاص، وابن السّميفع، وأبي العالية، قال: وقرأ أبو رجاء العطاردي كذلك، إلا أنه فتح ضاد الأرض. «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٨٩).

(٥) وفرق أبو هلال بين الجمع والحشر، بأن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَٱبْعَثْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾. «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٤٤).

(٦) قاله الزمخشري، ونصه: فإن قلت: لم جيء بحشرناهم ماضيًا بعد نسير وترى؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير، وقبل البروز؛ ليعاينوا تلك الأهوال العظائم، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك. ونصُّ البيضاوي: ومجيئه ماضيًا بعد (نُسَيِّرُ) وَ(تَرَى)؛ لتحقق الحشر، أو للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير؛ ليعاينوا ويشاهدوا ما وعد لهم، وعلى هذا تكون الواو للحال بإضمار قد. «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و كذا «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

ولا حاجَةَ في ذَلكَ إلى جَعلِ الواوِ للحَالِ بإضْمارِ قدْ[١]، بلْ لا وَجهَ لهُ[٢].

ويَردُّهُ ما في بَعضِ الآياتِ مِن الدِّلالةِ عَلى أنَّ ذَلكَ قَبلَ الحَشرِ مِنها قَولهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴿١٤﴾ فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ قالُوا: هِي النَّفخةُ الأُولى، لأنَّ عِندها فَسادُ العالمِ، وهَكذا الرِّوايةُ عِن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

فإنْ قُلتَ: أمَا قالَ تَعالى بَعدهُ: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ﴾، والعَرضُ إنَّما هُو عِندَ النَّفخَةِ الثَّانيةِ؟

قلتُ: جُعلَ اليَومُ اسماً للحِينِ الواسِعِ الَّذِي يَقعُ فيهِ النَّفخِتانِ والصَّعقةُ والنُّشور والوُقوفُ والحِسابُ فلذَلكَ قيلَ: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ﴾، كما تَقولُ: جِئتهُ عامَ كَذا. وإنَّما كانَ مَجيئُكَ في وَقتٍ واحدٍ مِن أوقاتِهِ[٣].

والعَرضُ: عِبارةٌ عَنِ المُحاسبةِ والمُساءلةِ؛ شُبِّهتْ حالُهم بحالِ الجُندِ المَعرُوضينَ عَلى السُّلطانِ، لا لتُعرفَ أحْوالهُمْ كما قِيلَ[٤]؛ لأنَّهُ لا يُناسِبُ المَقامَ بلْ ليَأمرَ فيهِمْ.

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

(٢) ويرى أبو حيان: أن الأولى أن تكون الواو واو الحال لا واو العطف، والمعنى: وقد حشرناهم، أي: يوقع التسيير في حالة حشرهم، وحرر الشهاب قول البيضاوي تحريرًا مطولًا. «البحر المحيط» (٧/ ١٨٧)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٠٦).

(٣) قال الزمخشري: فإن قلت: أما قال بعده ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ﴾؟ والعرض إنما هو عند النفخة الثانية! قلت: جعل اليوم اسمًا للحين الواسع الذي تقع فيه النفختان والصعقة والنشور والوقوف والحساب؛ فلذلك قيل: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ﴾ كما تقول: جئته عام كذا. وإنما كان مجيئك في وقت واحد من أوقاته. «الكشاف» (٤/ ٦٠١)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٥).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٧)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٤١).

رُوِيَ: أنَّ في القِيامةِ ثَلاثَ عَرَضاتٍ؛ فأمَّا عَرضَتانِ فاعتِذارٌ واحتِجاجٌ وتَوبيخٌ، وأما الثَّالثةُ ففِيها تُنثرُ[1] الكُتبُ فيَأخذُ الفائزُ كِتابهُ بيَمينِه، والهالِكُ كِتابهُ بشِمالهِ[2].

﴿فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ قُرِئَ: (نُغادِر)، بالنُّونِ والياءِ[3]، يُقالُ: غادَرهُ إذا تَركهُ، ومِنهُ الغَدرُ لأنَّهُ تَركُ الوفاءِ، والغَديرُ: ما غَادرهُ السَّيلُ؛ أي: تَركهُ[4].

***

الآيةُ الثَّانيةُ في سُورةِ التَّنزِيلِ[5]

﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]: قدْ نَطقتِ الأخبَارُ بأنَّهُ يُنفخُ في قَرنٍ، حتَّى قالَ اللهُ تَعالى في مَوضعٍ آخرَ مِن التَّنزيلِ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨] أي: في الصُّورِ، ففي

---

(١) في (ع): «تنشر».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» ط الرسالة (١٩٧١٥) من حديث أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ: فَأَمَّا عَرْضَتَانِ فَجِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي فَآخِذٌ بِيَمِينِهِ وَآخِذٌ بِشِمَالِهِ». قال المحقق: إسناده ضعيف لانقطاعه.

وأخرجه الترمذي عن الحسن عن أبي هريرة رضي اللّه عنه في «سننه»، كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في العرض (٢٤٢٥)، وقال: ولا يصح هذا الحديث من قِبَل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة.

(٣) قرأ الجمهور: (نغادر) بنون العظمة، وقرأ قتادة: (تغادر) على الإسناد إلى القدرة أو إلى الأرض، وروى أبان بن يزيد عن عاصم: (يغادر) بياء وفتح الدال (أحد) بالرفع، وقرأ الضحاك (فلم نغدر) بنون مضمومة وكسر الدال وسكون الغين. «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٢٠)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٨٧).

(٤) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٢/ ٧٢٦).

(٥) لعله أسماها بذلك؛ لابتدائها بقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾، ولم أجد من سماها بذلك في كتب التفسير وعلوم القرآن، وانظر: «أسماء سور القرآن وفضائلها» (ص: ٣٤٣).

نَفخةِ الإِصعَاقِ جَمعٌ بَينَ النَّقرِ والنَّفخِ لتكونَ الصَّيحةُ أهدَّ و[١] أشدَّ وأعظَمَ، فالمُرادُ مِن الصُّورِ قَرنٌ يُنفخُ فيهِ النَّفخةُ الأُولى للفَناءِ، وعَليهِ عامَّةُ المُفسِّرينَ، وخَالَفهمْ أبُو عُبيدةَ حَيثُ قالَ: إنَّهُ جَمعُ صُورةٍ[٢] كسُورٍ وسُورةٍ[٣].

وزَعمَ الزَّمخشَريُّ جَوازَ ذَلكَ حَيثُ قالَ: الصوَرُ بفَتحِ الواوِ[٤]، وعنِ

(١) «أهدَّ و» ليس في (ع). وانظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٧٠٢).

(٢) في (ع): «صور».

(٣) قال الفراء: يُقال: إن الصُّور قَرن، ويُقال: هُوَ جَمع للصور، ونسب في موضع آخر إلى الْحَسَن أو قتادة: الصور جماعة الصورة. ونقل أبو عبيدة في «مجاز القرآن» استشهادهم بقولهم: سور المدينة واحدتها سورة، وكذلك كل ما علا وارتفع، كقول النابغة: ألم تر أنّ الله أعطاك سورة.. وقال العجّاج: سرت إليه فى أعالي السّور، ونقل في «اللسان» (صور) عن أبي الهيثم قوله: اعترض قوم فأنكروا أن يكون قرنًا كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادعوا أن الصور جمع الصورة، كما أن الصوف جمع الصوفة، والثوم جمع النومة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة، قال أبو الهيثم: وهذا خطأ فاحش وتحريف لكلمات الله عز وجل عن مواضعها؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ ففتح الواو، قال: ولا نعلم أحدًا من القراء قرأها فأحسن صورِكم. وكذلك قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ فمن قرأ: ونفخ في الصُّوَر، أو قرأ: فأحسن صوركم، فقد افترى الكذب وبدل كتاب الله. وكان أبو عبيدة صاحب أخبار وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو.

قال الأزهري: قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، وهذا التفسير المردود على أبي عبيدة قد ارتضاه البخاري، وعزاه ابن حجر إلى أبي عبيدة. وقال السمين في: ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم. اهـ.

انظر: «معاني القرآن» (١/ ٣٤٠)، (٢/ ٤٢٥)، و«مجاز القرآن» (١/ ١٩٦)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٢٦)، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٤٤٧) (٤/ ٤٨٦)، و«تهذيب اللغة» (١٣/ ٣٦)، و«لسان العرب» (٤/ ٤٧٦) (٤/ ٤٧٥)، و«الدر المصون» (٤/ ٦٩٤)، و«فتح الباري» (٨/ ٢١٧).

(٤) قال الزمخشري: وقرئ (فِي الصُّوَرِ) بفتح الواو جمع صورة، وفي الصور: قولان، أحدهما: أنه

الحَسنِ: والصور بالكَسرِ والفَتحِ عَن أبي رَزِينٍ[1]، وهَذا دَليلٌ لمَنْ فسَّرَ الصُّورَ بجَمعِ[2] الصُّورةِ[3]، وذَلكَ مَردُودٌ بما صحَّ في الأحادِيثُ المُثبَتَةِ في الصِّحاحِ مُثبتةً:

مِنها: ما رَوى أبو سَعيدِ الخُدريُّ أنَّهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «كيفَ أنعَمُ وقدِ التقَمَ صاحِبُ القَرنِ القَرنَ، وحَنا جَبينَهُ[4]، واضِعاً سَمعهُ، يَنتظِرُ أنْ يُؤمرَ فيَنفُخَ»[5].

وفي «صَحيحِ مُسلمٍ» مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو: «وأوَّلُ مَن يَسمعُهُ رَجلٌ يَلوطُ حَوضَ إبلِهِ[6]» قالَ: «ويُصعَقُ النَّاسُ، ثُمَّ يُرسلُ اللهُ مَطراً كأنَّهُ الطَّلُّ فيَنبُتُ منهُ أجسَادُ النَّاسِ[7] ثُمَّ يُنفخُ فيهِ أُخرَى فإذا هُمْ قِيامٌ يَنظُرونَ»[8]، بلْ بعِبارةِ التَّنزيلِ حَيثُ

= بمعنى الصور، وهذه القراءة تدل عليه. والثاني: أنه القرن... ونسبها ابن جني إلى عياض، قال أبو الفتح: هذا جمع صورة، وقد يقال: فيها صير وأصلها صور. فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها استحسانًا. «الكشاف» (٣/ ٨٧)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٥٩).

(١) وقد قرأ العامَّةُ بضم الصادِ وسكونِ الواو. وابن عباسٍ والحسنُ بفتحِ الواوِ جمعَ صورة، وأبو رزين بكسر الصاد وفتح الواوِ، وهو شاذٌّ، «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٨/ ٣٦٨).

(٢) في (ب): «بجميع».

(٣) الصور ـ بفتح الواو ـ عن الحسن. والصور ـ بالكسر والفتح ـ عن أبي رزين. وهذا دليل لمن فسر الصور بجمع الصورة. «الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

(٤) في هامش (ب): «وحاجبيه» ورمز لها بـ(خ). وفي (ع): «جنبيه».

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٣١)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٢٣)، وغيرهم.

(٦) أي: يطينه ويصلحه. «شرح النووي على مسلم» (١٨/ ٧٦).

(٧) في (ع): «العباد» وكتب فوقها: «الناس».

(٨) «صحيح مسلم» (٢٩٤٠).

قالَ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ ولمْ يَقلْ: فيها، فعلمَ أنَّهُ ليسَ جَمعَ صُورةٍ[1]، وبذَلكَ يُردُّ[2] القِراءةَ الشَّاذةَ أيضاً[3].

قالَ أبو الهَيثمِ ـ علَى ما نَقلَ عَنهُ الإمَامُ القُرطبيُّ في تَفسيرِ سُورةِ الأنعَامِ ـ: مَن أنكرَ أنْ يَكونَ الصُّورُ قَرناً، فهُو كمَن أنكرَ العَرشَ، والصِّراطَ، والمِيزانَ وطَلبَ لهَا تأوِيلاتٍ[4]، وقالَ فيهِ: والأُممُ مُجتمِعةٌ عَلى أنَّ الَّذِي يَنفخُ في الصُّورِ إسرَافيلُ عَليهِ السَّلامُ[5].

﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ماتَ مِن شدَّةِ تِلكَ الصَّيحةِ الَّتِي تَخرجُ مِن الصُّورِ جَميعُ مَن في السَّمواتِ ومَن في الأرْضِ، يُقالُ: صعِقَ فُلانٌ: إذا ماتَ بحالٍ هَائلةٍ، أو غُشيَ عَليهِ تَشبِيهاً لِتلكَ الحالِ بالصَّيحةِ الشَّديدةِ، ومِنهُ الصَّاعقةُ الَّتِي تأتِي عِندَ شدَّةِ الرَّعدِ[6].

قالَ في «الأَسَاسِ»: صَعِقَ الرَّجلُ وصُعِقَ، إذا غُشيَ عَليهِ مِن هدَّةٍ أو صَوتٍ شَديدٍ يَسمعُهُ، وصَعِقَ: إذا مَاتَ[7].

---

(١) قال ابن الجوزي: ولو كان الصُّوَر، كان: ثم نُفخ فيها، أو فيهن! وهذا يدل على أنه واحد، وظاهر القرآن يشهد أنه يُنفخ في الصُّور مرتين. «زاد المسير في علم التفسير» (٢/ ٤٥).

(٢) في (ع): «ترد».

(٣) قراءة عياض: (فِي الصُّوَرِ)، بفتح الواو. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٥٩).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٠).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٠).

(٦) الصعق: الموت؛ لصحة شدة الصواعق التي تأتي عند شدة الرعد. صعق الإنسان؛ إذا مات بحال هائلة شبيهة بالصيحة الشديدة. «تفسير ابن فورك» (٢/ ٣٣٥).

(٧) «أساس البلاغة» (١/ ٥٤٨).

﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ قالَ السُّدِّيُّ: أي: إلَّا جِبرائيلَ ومِيكائيلَ وإسْرافيلَ وعِزرائِيلَ مَلكَ المَوتِ[١]، وهُو في حَديثٍ مَرفُوعٍ[٢].

وقالَ سَعيدُ بنُ جُبيرٍ[٣]: إلَّا الشُّهداءَ فإنَّهمْ ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ هُمْ تَثنيةُ اللهِ مُتقلِّدو السُّيوفِ حَولَ العَرشِ[٤]، واختَارهُ الحَليميُّ، وقالَ: هُو مَرويٌّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما[٥]، ثُمَّ ضعَّفَ غَيرهُ مِن الأقوالِ.

فقالَ: مَن زَعمَ أنَّ الاستِثناءَ لأجلِ حَملةِ العَرشِ، أو جِبرائيلَ ومِيكائيلَ وإسرافِيلَ ومَلكِ المَوتِ، أو زَعمَ أنَّهُ لأجلِ الوِلدانِ والحُورِ العينِ[٦] في الجنَّةِ[٧]، أو زَعمَ أنَّهُ لأجلِ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ، فإنَّ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «أنا أوَّلُ مَن تَنشقُّ عنهُ الأرْضُ

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣٠)، دون قوله: عزرائيل.

(٢) عن أنس بن مالك قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فقيل: من هؤلاء الذين استثنى الله؟ يا رسول الله! قال: «جبرائيل وميكائيل، وملك الموت». «تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣٠).

(٣) في (ع): «حبيب»، وهو خطأ.

(٤) في هامش (ب): «هذا مذكور في تفسير القاضي والتيسير». قال البيضاوي: وقيل الشهداء. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٦٨).

وانظر هذا الأثر في: «تفسير عبد الرزاق» (٣/ ١٣٥)، و«تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣١).

(٥) جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أن الاستثناء لأجل الشهداء، فإن الله عز وجل يقول: ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ وهذا مما لا تحتمل الأمة غيره. «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٤٣١).

(٦) في (ب): «عين».

(٧) نقل الزمخشري عن الضحاك: الحور، وخزنة النار، وحملة العرش. ونقل ابن الجوزي عن أبي إسحاق بن شاقلا: أنهم الذين في الجنة من الحور وغيرهن، وكذلك مَن في النار؛ لأنهم خُلقوا للبقاء. «الكشاف» (٣/ ٣٨٦)، و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٣٧٢).

فأرفعُ رأسِي فإذا مُوسَى مُتعلِّقٌ بقَائمةٍ مِن قَوائمِ العَرشِ؛ فلا أدرِي أفاقَ قَبلي أمْ كانَ ممَّنِ استَثنى اللهُ عَزَّ وجلَّ»[1]، فإنَّهُ لا يَصِحُّ شيءٌ مِنها.

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ حَملةَ العَرشِ لَيسُوا مِن سُكانِ السَّماواتِ والأرْضِ؛ لأنَّ السَّماواتِ في داخِلِ الكُرسيِّ فكَيفَ يَكونُ حَملةُ[2] العَرشِ فيها؟ وتَوضِيحهُ: أنَّهُ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «ما السَّمواتُ السَّبعُ والأرَضونَ السَّبعُ معَ الكُرسيِّ إلَّا كحَلَقةٍ في فَلاةٍ، وفَضلُ العَرشِ عَلى الكُرسيِّ كفَضلِ تِلكَ الفَلاةِ عَلى تِلكَ الحَلقةِ»[3]، ومِن هَذا البَيانِ ظَهرَ أنَّ حَملةَ العَرشِ لا يَصلُحُ الكُرسيُّ مَسكَناً لهم فأنَّى السَّماواتُ السَّبعُ.

وأمَّا جِبرائيلُ ومِيكائيلُ وإسرَافيلُ ومَلكُ المَوتُ فمِنَ الصَّافِّينَ المُسبِّحينَ حَولَ العَرشِ، وإذا كانَ العَرشُ فوقَ السَّماواتِ لا يُمكنُ أنْ يَكونَ الاصطِفافُ حولَهُ في السَّماواتِ.

وأمَّا الثَّالثُ؛ فلأنَّ الجِنانَ وإنْ كانَ بَعضُها أرفعَ مِن بَعضٍ فإنَّ جَميعَها فَوقَ السَّماواتِ ودُونَ العَرشِ عَلى ما أفصَحَ عَنهُ قَولهُ عَليهِ السَّلامُ: «سَقفُ الجنَّةِ

---

(١) في «البخاري» بلفظ: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش جانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله». «صحيح البخاري» (٣/ ١٢١)، وفي «صحيح مسلم» (٢٣٧٣) بنحوه.

(٢) من قوله: «العرش ليسوا من سكان...» إلى هنا ليس في (ع).

(٣) في «صحيح ابن حبان» (٢/ ٧٧) بلفظ: قال «يا أبا ذر! ما السماوات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة»، وبنحوه في «العظمة» لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ٥٦٩).

عَـرشُ الرَّحمـنِ»[١] فما فيهـا مِن الوِلـدانِ والحُورِ العِيـنِ[٢] لا يَصحُّ اسـتِثناؤهمْ مِن سكَّانِ السَّـماواتِ والأرَضينَ.

وأما صَرفهُ إلى مُوسَى[٣] عَليهِ السَّلامُ فلا وَجهَ لهُ؛ لأنَّهُ قدْ ماتَ بالحَقيقةِ فلا يَموتُ ثانِيةً عِندَ نَفخِ الصُّورِ، ولهَذا لـمْ يُقيِّدْ[٤] في ذِكرِ اختِلافِ المُتأوِّلينَ في الاستِثناءِ بقَولِ مَن قالَ: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: الَّذِينَ سَبقَ مَوتُهم قَبلَ نَفخِ الصُّورِ؛ لأنَّ الاستِثناءَ إنَّما يَكونُ لمنْ يُمكنُ دُخولهُ في الجُملةِ، فأمَّا مَن لا يُمكنُ دُخولهُ فيها فلا مَعنَى لاستِثنائهِ مِنها، والَّذِين ماتُوا قبلَ نَفخِ الصُّورِ لَيسُوا بمَعرضٍ أنْ يُصعَقوا، فلا وَجهَ لاستِثنائهمْ، وهَذا المَعنَى في مُوسَى عَليهِ السَّلامُ مُتحقِّقٌ فلا وَجهَ لاستِثنائهِ أيْضاً[٥]. إلى هُنا كَلامهُ بتَوضيحٍ مِن قِبلِنا في بَعضِ المَواضِعِ.

---

(١) أخرجه الديلمي عن أنس بن مَالك: «سقف الْجنَّة عرش الرَّحْمَن عز وَجل»، وعند ابن عطية بلفظ: «إن سقف الجنة العرش» «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢/ ٣٣٨)، «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٢٦٧).

وفي «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ٦١)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٦٧)، و«روح المعاني» (١٤/ ٢٨) عن ابن عباس: هو العرش وهو سقف الجنة، وهو في «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني» (٥/ ٤٢).

وروى البخاري في «صحيحه» (٤/ ١٦): «إن في الجنة مائة درجة، أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله، فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة ـ أراه ـ فوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة» قال محمد بن فليح، عن أبيه: وفوقه عرش الرحمن.

(٢) في (ب): «عين».

(٣) في (ع): «وأما ما أخرجه إلى موسى» بدل «وأما صرفه إلى موسى».

(٤) في (ع): «يعتد».

(٥) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٤٣١).

ثمَّ إنَّهُ لا دِلالةَ في الحَديثِ الَّذِي تَمسَّكَ بِهِ ذَلكَ الزَّاعمُ عَلى ما زَعمهُ؛ لأنَّ قولَهُ عَليهِ السَّلامُ: «أنا أوَّلُ مَن تنشَقُّ عنهُ الأرْضُ» صَريحٌ في أنَّ ما ذُكرَ بعدَ نَفخِ الصُّورِ ثانِياً للنُّشورِ.

فالمُرادُ مِن الاستِثناءِ المَذكُورِ فيهِ ما ذُكرَ في قَولهِ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، ونَفخةُ الفَزعِ غَيرُ نَفخةِ المَوتِ عَلى ما ستُحيطُ بهِ عِلماً.

وما وَردَ في حَديثٍ آخرَ مِن قَولهِ عَليهِ السَلامُ: «النَّاسُ يُصعقُونَ يَومَ القِيامةِ؛ فأكُونُ أوَّلَ مَن يُفيقُ فإذا أنا بمُوسَى آخذٌ بقائِمةٍ مِن قَوائمِ العَرشِ فلا أدرِي أفاقَ قَبلي أمْ جُوزِيَ بصَعقةِ الطُّورِ»[1] صَريحٌ في أنَّ الصَّعقةَ المَذكُورةَ في هَذا السِّياقِ صَعقة الغَشيِ والفَزعِ، لا صَعقةُ المَوتِ الحادِثةُ عَن نَفخِ الصُّورِ أوَّلاً.

﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ أي: نَفخةً أُخرَى، دلَّ ذَلكَ عَلى أنَّ المَعنَى: ونفخ في الصور نفخة واحدة، ثُمَّ نُفخَ فيهِ أُخرَى، وإنَّما حُذفتْ واحِدةٌ؛ لدِلالةِ أُخرَى عَليها، ولكَونها مَعلُومةً بذِكرِها في مَوضعٍ آخرَ[2]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ أي: يَنتظِرونَ بماذا يُؤمَرونَ، وأينَ يُحشَرونَ، وبماذا يُعامَلونَ؟ وقيلَ: يُقلِّبونَ أبصَارهمْ في الجِهاتِ نَظرَ المَبهُوتِ[3] إذا فاجَأه[4] خَطبٌ[5].

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (١٧/ ٣٨٨) ١١٢٨٦. وفي «صحيح البخاري» (٤/ ١٥٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور».

(٢) «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

(٣) في (ع): «المهوب».

(٤) في (ع): «جاءه».

(٥) «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

ولا يَجوزُ أنْ يَكونَ القِيامُ عَلى ما سَبقَ إلى بَعضِ الأوهامِ بمَعنَى الوُقوفِ والجُمودِ في مَكانٍ؛ لتَحيُّرهمْ[1]؛ لأنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] قدْ دلَّ عَلى خِلافِهِ دِلالةً ظَاهرةً؛ لأنَّ النَّسلَ الإسراعُ في المَشيِ[2]، وفي الخَبرِ: شَكونا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ الضَّعفَ فقَالَ: «عَليكُم النَّسلَ»، أي: الإسراعِ في[3] المَشيِ؛ فإنَّه يُنشِّطُ[4]. فالمَعنَى: يَخرُجونَ مُسرِعينَ، وهُو كقَولِهِ تَعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣] أي: يُسرِعونَ[5]، وقَولُهم عِندَ ذَلكَ: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ ظاهِرٌ في عَدمِ تَحيُّرهمْ وعَدمِ بُهتِهمْ؛ لأنَّ المَعنَى: مَن أيقَظنا مِن مَوضعِ رُقادِنا؟ أي: نَومِنا، وبَهذا يردُ ما قِيلَ: إنَّهم حِينئذٍ يَنظُرونَ نَظرَ المَبهُوتِ عَلى ما مرَّ آنِفاً.

فإنْ قيلَ: كَيفَ قالُوا: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ وهُمْ مِن المُعذَّبينَ في قُبورِهم؟

قُلنا: إنَّ أُبيَّ بن كَعبٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ قالَ: يَنامُونَ نَومةً فيقُولُونَ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[6]، وقالَ أبو صالحٍ: إذا نُفخَ النَّفخةُ الأُولى رُفعَ العَذابُ عَن أهلِ

---

(١) وجوز الزمخشري أن يكون القيام بمعنى الوقوف والجمود في مكان لتحيرهم. «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٤٩) وفيه: والنَّسلانُ: دُونَ السَّعْي. وفي «تاج العروس» (٣٠/ ٤٨٩) قولُه تَعالَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾، قَالَ أَبو إسحاقَ: أي يَخرُجونَ بسُرعَةٍ.

(٣) من قوله: «المشي، وفي الخبر...» إلى هنا ليس في (ع).

(٤) قَالَ ابْن الْأَعرَابِي: النَّسْل: يُنشِّط وَهُوَ الْإِسْرَاع فِي الْمَشْي، وَفِي حَدِيث آخر: أنهم شكوْا الإعياء فَأمرهمْ أن ينسلوا، أي: يُسرعوا فِي الْمَشْي. «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٠٥)، و«تهذيب اللغة» (١٢/ ٢٩٧).

(٥) «العين» (٧/ ٦٦).

(٦) «تفسير الطبري» (٢٠/ ٥٣٢).

القُبـورِ وهَجعُـوا هَجعةً إلـى النَّفخـةِ الثَّانيةِ بَينهُمـا أربَعونَ سـنةً[١].

واختَلفُـوا فـي عَـددِ النَّفخـةِ، فقِيـلَ: ثَـلاثُ نَفخـاتٍ[٢] نَفخـةُ الصَّعـقِ ونَفخةُ البَعـثِ المَذكُورتـانِ فـي الآيـةِ[٣] المَزبُـورةِ[٤] ونَفخـةُ الفَـزعِ المَذكُـورةُ فـي قَولـهِ تَعالـى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وهَـذا اختِيـارُ ابـنِ العَربي[٥].

وقيلَ: اثنانِ، ونَفخةُ الفَزعِ هِي نَفخةُ الصَّعقِ؛ لأنَّ الأمرَينِ لازِمانِ لها، أي: فزِعوا[٦] فَزعاً ماتُوا.

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: والسُّنةُ الثَّابتةُ بحَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وحَديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنهُ وغَيرِهما تَدلُّ عَلى أنَّهما نَفخَتان لا ثَلاثٌ، وهُو الصَّحيحُ؛ لأنَّهُ تعالى قالَ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فاستَثنى هُنا كما استَثنى في الفَزعِ فدلَّ[٧] عَلى أنَّهما واحِدةٌ[٨]، ويَردُ

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٥/ ٤١).

(٢) «نفخات» ليس في (ب).

(٣) «المذكورتان في الآية» ليس في (ع).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٣٠٨)

(٥) نقله في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٤٠) وقد نسب في «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٤٩١) تصحيح الحديث إلى ابن العربي في «سراج المريدين»، المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٣٤٨ ب).

(٦) «فزعوا» ليس في (ع). وعند «القرطبي»:... وأن نفخة الفزع إنما تكون راجعة إلى نفخة الصعق؛ لأن الأمرين لا زمان لهما، أي فزعوا فزعًا ماتوا منه. «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٧) «فدل» ليس في (ب).

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٤٠)،

عَليهِ: أنهُ لا دِلالَةَ في الحَديثَينِ المَذكُورَينِ عَلى عَدمِ النَّفخةِ الثَّالثةِ، غَايتهُ أنَّهما وسَائرَ الأحادِيثِ الوارِدةِ عَلى نَسقِها[1] ساكِتةٌ عَنها، ولا يَلزمُ مِن ذَلكَ عَدمُها، وكَذا لا دِلالَةَ في ذِكرِ[2] الاستِثناءِ بعَينِهِ في المَوضِعينِ أنْ يَكونَ المَذكُورُ فيهما نَفخةً واحِدةً، وهَذا ظاهِرٌ.

والصَّحيحُ عِندِي ما في القَولِ الأوَّلِ مِن أنَّ نَفخةَ الفزعِ غَيرُ نَفخةِ الصَّعقِ؛ لما مرَّ مِن دِلالةِ الحَديثِ المارِّ ذِكرهُ عَلى وُقوعِ صَعقةِ غَشيٍ يَومِ القِيامةِ غَيرِ صَعقةِ المَوتِ الحَادثةِ عِندَ نَفخةِ المَوتِ.

وقولُهُ عَليهِ السَّلامُ ـ عَلى مَا وَردَ في «الصَّحِيحَينِ» ـ: «فأكُونُ أوَّلَ مَن يُفيقُ»[3] كالنصِّ عَلى أنَّهُ لا مَوتَ عِندَ نَفخةِ الفَزعِ، إنَّما هُو غَشيٌ، فمَن قالَ: هيَ ثَلاثُ نَفخاتٍ؛ نَفخةُ الفَزعِ ثُمَّ نَفخةُ الصَّعقِ وهُو المَوتُ، ثمَّ نَفخةُ البَعثِ، فقَدْ أصابَ في[4] الفَرقِ بَينَ نَفخةِ الصَّعقِ ونَفخةِ الفَزعِ، إلَّا أنَّهُ لم يُصبْ في زَعمِهِ أنَّ نَفخة الفَزعِ قَبلَ نَفخةِ الصَّعقِ[5]، كيفَ وقَد دلَّ الحَديثُ المارُّ ذِكرهُ عَلى عُمومِ حُكمِ نَفخةِ[6] الفَزعِ للأنبياءِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبلَ نَفخةِ الصَّعقِ؛ أي: المَوتِ.

---

(١) في (ع): «نسقهما».

(٢) «ذكر» ليس في (ع).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في (ع): «و».

(٥) واستبعده كذلك أبو السعود فقال: وأبعدُ مِن هذا ما قيل: إنَّ المرادَ بهذه النَّفخةِ نفخةُ الفزعِ التي تكونُ قبل نفخةِ الصَّعقِ، وهي التي أريدتْ بقولِه تعالى ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٦/ ٣٠٤).

(٦) في (ع): «نفي».

قالَ القاضِي عِياضٌ: إنَّ صَعقةَ الفَزعِ بعدَ النَّشرِ حِينَ تنشقُّ السَّماواتُ والأرْضُ[١]، وظَهرَ أنَّ النَفخاتِ ثَلاثٌ بلْ أرْبعٌ:

نَفخةٌ يُميتُ اللهُ تَعالى بها جَميعَ المَخلُوقاتِ؛ كما جاءَ في الحَديثِ، وعِندَ ذَلكَ نِداءُ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] ويُنادِي عَلى ذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ونَفخةُ البَعثِ كما نَطقَ بهِ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

ونَفخةُ الصَّعقِ وهِي نَفخةُ الفَزعِ بعَينِها كما نَطقَ بالأوَّلِ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢].

ونَفخةُ الإفاقةِ كما قالَ تَعالى بعدَما ذَكرَ نَفخةَ الصَّعقِ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾.

وقدْ عَرفتَ ما في زَعمِهِ[٣]: أنَّ نَفخةَ الصَّعقِ هِي نَفخةُ الفَزعِ بعَينِها، فتدبَّرْ.

***

---

(١) ثم قال: فتستقل معاني الأحاديث والآيات وتطرد على الوجه المفهوم. كما نقله الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، ونقل رد القرطبي، وناقش بقية الأقوال. انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٧/ ٣٥٧)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٧/ ٣٥١).

(٢) في هامش (ب): «وبالثاني قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾».

(٣) في (ب) كتب فوقها: «وهمه».

الآيةُ الثَّالثةُ: في سُورةِ بَني إسرائيلَ

﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ﴾ نُصبَ بإضمارِ: اذكُرْ، أو ظَرفٌ لما دلَّ عَليهِ ما تقدَّمَ منهُ قَولهُ: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ وقيلَ: هُو عَلى الإغراءِ، أي: احذَروا يَومَ نَدعُوا[1]، وقُرئَ[2]: يَدعُوا[3] ويُدعَى، ويَدعُوا بقَلبِ الألِفِ وَاواً في لُغةِ مَن يَقولُ: افعَلوا[4] ويَجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّها

---

(١) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٢٥٢)، و«التفسير البسيط» (١٣/ ٤٠٩ ـ ٤١٠). وقال أبو علي الفارسي: الظرف ها هنا بمنزلة إذا؛ لأنه لا يجوز أن يكون العامل فيه ما قبله من قوله: ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ﴾؛ لأنه فعل ماض، وليس العامل أيضًا يدعو؛ لأنه فعل مستقبل، فإذا لم يكن في هذا الكلام فعل ظاهر يتعلق به الظرف تعلق بما دلّ عليه قوله: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا﴾، كما أن قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] على تقدير: أإذا متنا بعثنا، كذلك هاهنا يُجعل الظرفُ بمنزلة إذا، فيصير التقدير: إذا دُعي كل أناس لم يُظْلموا. وبمثله قال الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦)، وانظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢)، ونقل هذه الأقوال أبو حيان، كما نقل بقية الأقوال التي تجعل من العامل في يوم: ما دل عليه قوله متى هو، أو فتستجيبون، أو هو بدل من يوم يدعوكم.. مضعفًا إياها غاية التضعيف. «البحر المحيط» (٧/ ٨٦). وانظر الأقوال العشرة فيها مع نسبتها وتوجيهها ومدى قوتها وضعفها في: «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٧/ ٣٨٨).

(٢) قرأ زيد عن يعقوب (يَوْمَ يَدْعُو كُلّ) بالياء مثل قراءة مجاهد والحسن وغيرهما. وقرأ الباقون (يَوْمَ نَدْعُوا) بالنون، ونسب ابن الجوزي قراءة «يوم يُدعى» بياء مرفوعة، وفتح العين، وبعدها ألف، «كلُّ» بالرفع إلى أبي عمران الجوني. «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٧٠)، و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٠).

(٣) عن الفراء قَالَ: وسألني هُشيم فقَالَ: هَلْ يجوز (يوم يدعوا كُلُّ أناس) روَوه عَن الْحَسَن؟ فأخبرته: أني لا أعرفه! فقال: قد سألتُ أهل العربية عَن ذَلِكَ فلم يعرفوه. «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٢٧)، وانظر: «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٤) في (ع): «افعوا». قال الشهاب: أصله (يدعي) كما في القراءة الأخرى فجيء به كذا على لغة من يقلب الألف في الآخر واوًا، فيقول في أفعى وهي الحية: أفعو، لكن هذه تكون في الوقف وهذه في =

عَلامةُ الجَمعِ كما في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1]، أو ضَميرُهُ، و﴿كُلٌّ﴾ بدلٌ منهُ، والنُّونُ مَحذُوفةٌ لقلَّةِ المُبالاةِ بها، فإنَّها لَيسَتْ إلَّا عَلامةَ الرَّفعِ[2]، وهُو قدْ يُقدَّرُ كما في يُدعَى[3].

﴿كُلَّ أُنَاسٍ﴾ كلُّ جَماعةٍ مِن الإنسِ الأُناسُ[4]، أصلُ النَّاسِ كرُخالٍ[5] اسمُ

= الوصل، إما إجراء له مجرى الوقف، وإما لأنها لا تختص به كما نقل عن سيبويه، «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٤٨ ـ ٤٩).

(١) يجوز أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدلاً من الواو في: (أسروا)، و(أسروا) عطف على ﴿ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، ويكون من لغة من قال: قاموا إخوتك، وأكلوني البراغيث، وذكر ابن هشام ـ رحمه الله ـ أحد عشر وجهًا فيها: أن يكون بَدَلا من الْوَاو فِي (وأسروا)، أو مُبْتَدأ خَبره إِمَّا (وأسروا) أو قَول مَحْذُوف عَامل فِي جملَة الِاسْتِفْهَام أي: يَقُولُونَ هَل هَذَا؟ وَأن يكون خَبرًا لمَحْذُوف أي هم الَّذين، أو فَاعِلًا بأسروا، وَالْوَاو عَلامَة كَمَا قدمنَا، أو بيقول محذوفًا، أو بَدَلا من وَاو (استمعوه)، وَأن يكون مَنْصُوبًا على الْبَدَل من مفعول (يَأْتِيهم)، أو على إِضْمَار أذمّ أو أَعنِي، وَأن يكون مجرورًا على الْبَدَل من النَّاس فِي ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾، أو من الْهَاء وَالْمِيم فِي ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٦٧)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٧٩ ـ ٤٨٠) وانظر: «شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو» (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، و«شرح قواعد الإعراب» (١/ ٤٥).

(٢) هو في «الكشاف» (٢/ ٦٨٢)، وناقش الشهاب كون النون قد حذفت؛ لقلة المبالاة بها، في حاشيته: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٤٩).

(٣) في (ع) «يدعي»، وكذا في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢).

(٤) في (ع): «أي لأناس» بدل «الأناس».

(٥) في «العين» (٤/ ٢٥٠): والرخال بالضم لا غير، هو الأُنثى من أولاد الضَّأن. وعند الزمخشري: والأناس، اسم جمع غير تكسير، نحو. رخال وتناء وتوام وأخوات لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسرة والتكسير، والضمة بدل من الكسرة، كما أبدلت في نحو. سكارى وغيارى من الفتحة. «الكشاف» (٢/ ١٦٩).

جمعٍ، إذ لـمْ يَثْبُتْ فُعال فـي أبنيةِ الجَمـعِ[١]، حُذفتْ هَمزتـهُ تَخفِيفاً كما قيـلَ: لَوقةٌ ألوِقةٌ[٢].

﴿بِإِمَامِهِمْ﴾ بمَن ائتمُّوا بهِ مِن نبيٍّ[٣]..............................

(١) قال سيبويه: لم نر فعيلًا ولا فعالًا ولا فعالًا ولا فُعالًا يكسّرون مذكّراتٍ على أفعلٍ. ليس ذا لهنّ طريقةً يجرين عليها في الكلام. ومثل ذلك: توأمٌ وتؤامٌ، كأنهم كسروا عليه تئمٌ، كما قالوا: ظئرٌ وظؤارٌ، ورخلٌ ورخالٌ.

وليس في كلام العرب: شيء جمع على فعال إلا نحو عشرة أحرف: عراق جمع عرق، وهو اللحم على العظم، ورُخال جمع رِخل من أولاد الضأن، ورُباب جمع رُبى من الشاء أي نفساء، يقال: شاة رُبى، وبقرة رغوث، وفرس نتوج، وناقة عائذ، وامرأة نفساء، وتؤام جمع توأم، وغلامان توأمان، والجمع توأمون إذا جمعته جمع سلامة، وتؤام في التكسير. «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦١٧)، و«ليس في كلام العرب» لابن خالويه (ص: ١٥١).

(٢) في (ع): «الفرقة في ألوقة» بدل «لوقة ألوقة». قال ابن جني: وتوهم قوم أن الألوقة ـ لما كانت هي اللوقة في المعنى، وتقاربت حروفهما ـ من لفظها، وذلك باطل؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها إذ كانت الزيادة في أولها من زيادة الفعل والمثال مثاله فكان يجب على هذا أن تكون ألوقة كما قالوا في أثوب وأسوق وأعين وأنيب بالصحة؛ ليفرق بذلك بين الاسم والفعل، وهذا واضح. وإنما الألوقة فعولة، من تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها. وفي شرح التسهيل: لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعاً على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره، لأن الحمل عليه زيادة في الشذوذ، وتكثُّرٌ من مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك، فكيف والصحيح أنّ ناساً وأناساً لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحداهما أنس، والأخرى نوس. كما أن ألوقة ولُوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن. وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقي، وأمثال ذلك كثيرة، وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه. «الخصائص» (١/ ١١)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٨).

(٣) عن مجاهد وقتادة، «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٢).

أو مُقدَّمٍ في الدِّينِ أو كِتابٍ[1] أو دِينٍ[2].

وقيلَ: بكِتابِ أعمَالهِمْ[3]، فإنَّهُ يُرجعُ إليهِ في تَعرُّفِ الأعمالِ، ويردُّهُ[4]: أنَّ المَدعوَّ إلى كِتابِ الأعمالِ كلُّ واحدٍ مِن آحادِ الإنسِ لا كُلُّ جَماعةٍ منهُ لعَدمِ اشتِراكِ بينَ الاثنَينِ في كِتابٍ واحدٍ.

وقيلَ: (بأمَّهاتهِمْ) جَمعُ أمٍّ، كخِفافٍ في جَمعِ خفٍّ، والحِكمةُ في ذَلكَ إجلالُ

---

(١) وهو قول الضحاك وابن زيد: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾، أي: بكتابهم الذي أنزل عليهم، وعلى هذا التقدير ينادى في القيامة: يا أهل القرآن يا أهل التوراة يا أهل الإنجيل. «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٢) في هامش (ب): «قالَ الإمامُ القُرطُبيُّ: ورُويَ عنِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ... إلخ. وُجدَ هَذا الكَلامُ في ظَهرِ هَذهِ الصَّحيفةِ فلمْ يُكتبْ». وفي (ع): ذُكرتْ في الأصلِ بكامِلها وستَأتي في الصَّفحةِ الَّتي تَليها. وفي «حاشية الكشاف» قال محمود: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾ معناه: بمن ائتموا به من نبي أو كتاب أو دين... إلخ» قال أحمد: ولقد استبدع بدعاً لفظًا ومعنًى، فإن جمع الأم المعروف أمهات، أما رعاية عيسى عليه السلام بذكر أمهات الخلائق ليذكر بأمه، فيستدعي أن خلق عيسى من غير أب غميزة في منصبه، وذلك عكس الحقيقة، فإن خلقه من غير أب كان آية له، وشرفًا في حقه، والله أعلم. وأولى الأقوال بالصواب كما في «تفسير الطبري»، قول من قال: معنى ذلك: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾: الذي كانوا يقتدون به، ويأتمون به في الدنيا؛ لأن الأغلب من استعمال العرب الإمام فيما ائتم واقتدي به، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأشهر أولى، ما لم تثبت حجة بخلافه يجب التسليم لها. «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٣)، و«الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

(٣) في الطبري عن الحسن، وهو قول الربيع وأبي العالية كما عند الرازي، والدليل على أن هذا الكتاب يسمى إمامًا قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] فسمى الله تعالى هذا الكتاب إمامًا، وتقدير الباء على هذا القول بمعنى مع، أي: ندعو كل أناس ومعهم كتابهم، كقولك: ادفعه إليه برمته، أي: ومعه رمته. «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٢)، و«مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٤) في هامش (ب): «إنَّما لمْ يَقلْ أصلُ التَّفسيرِ مَردُودٌ بِهِ إذ لا دِلالةَ فيهِ عَلى عَدمِ الدَّعوةِ مرَّةً أُخرى بأمَّهاتِهِمْ».

عِيسَى عَليهِ السَّلامُ وإظهَارُ شَرفِ الحَسنِ والحُسينِ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، وأنْ لا يَفتضِحَ أولادُ الزِّنا[١]، ويردُّه أيضاً ما أشَرنا إليهِ آنِفاً مِن أنَّ كلَّ أمٍّ لَيستْ ممَّا يَشترِكُ[٢] فيها جَماعةٌ مِن الإنسِ.

ثمَّ إنَّ ثَالثَ ما ذُكرَ مِن وُجوهِ الحُكمِ مَردُودٌ بما ذُكرَ في «الصَّحيحَينِ» مِن الحَديثِ الدالِّ عَلى أنَّ النَّاسَ يُدعَونَ في الآخِرةِ بأسمائِهمْ وأسماءِ آبائِهمْ[٣].

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: في الحَديثِ الصَّحيحِ عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «إذا جَمعَ اللهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ يَومَ القِيامةِ يُرفعُ لكلِّ غادرٍ لِواءٌ يَومَ القِيامةِ فيُقالُ: هَذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فلانٍ» خرَّجهُ مُسلِمٌ والبُخارِيُّ. فقَولُهُ: هَذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فُلانٍ، دَليلٌ عَلى أنَّ النَّاسَ يُدعَونَ في الآخِرةِ بأسمائِهمْ وأسماءِ آبائهمْ[٤].

وقالَ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾، الدُّعاءُ: النِّداءُ إلى المَحشَرِ بكَلامٍ يَسمعهُ الخَلائقُ، يدعُوهمُ اللهُ تَعالى فيهِ بالخُروجِ، وقِيلَ: بالصَّيحةِ الَّتِي يَسمعُونها فتكونُ دَاعيةً لهمْ إلى الاجتِماعِ في أرْضِ القِيامةِ[٥].

---

(١) ومن بدع التفاسير: أن الإمام جمع أمّ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمهات دون الاباء رعاية حق عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزنا. وليت شعري أيهما أبدع؟ أصحة لفظه أم بهاء حكمته؟ قاله الزمخشري. «الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

(٢) في (ع): «أن الكلام مما يشترك» بدل «أن كل أم ليست مما يشترك».

(٣) سيأتي ذكره عما قليل.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٩٧ـ٢٩٨).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٧٥).

قالَ عَليهِ السَّلامُ: «إنَّكمْ تُدعَونَ يومَ القِيامةِ بأسمائكُمْ وأسماءِ آبائِكمْ فأحسِنوا أسماءَكمْ»[1].

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: ورُويَ عنِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ في قَولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ فقالَ: كلٌّ يُدعَى بإمامِ زَمانهِمْ وكِتابِ ربِّهمْ وسنَّةِ نبيِّهمْ، فيَقولُ: هاتُوا متَّبِعِي إبراهيمَ، هاتُوا مُتبعِي[2] مُوسَى، هاتُوا مُتبعِي عِيسى، هاتُوا مُتبعي الشَّيطانِ، هاتُوا مُتبعِي رُؤساءِ الضَّلالةِ، إمَامِ هُدىً، وإمامِ ضَلالةٍ[3].

﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ أي: مِن المَدعوِّينَ ﴿كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ أي: كِتابَ عَملِهِ، وفيهِ دِلالةٌ عَلى أنَّ الدَّعوةَ المَذكُورةَ؛ لإعطاءِ كلٍّ مِن المَدعوِّينَ كِتابَ عَملِهِ، فالفاءُ للتَّعقيبِ.

وأما الدِّلالةُ فيها عَلى أنَّ المُرادَ منَ الإمَامِ كِتابُ العَملِ كما توهَّمهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» فغَيرُ ثابتةٍ[4] ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ أورَدهُ جَمعاً عَلى مَعنَى مَنْ[5]، وقدْ حُملَ عَلى

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (٣٦/ ٢٣) من حديث أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم» قال المحقق: إسناده ضعيف لانقطاعه، فإن عبد الله بن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء. عفان: هو ابن مسلم، وهشيم: هو ابن بشير السلمي، وداود بن عمرو: هو الأودي.

(٢) قوله: «إبراهيم، هاتوا متبعي» ليس في (ع).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٩٧).

(٤) في (ع): «ثابت».

(٥) «الكشاف» (٢/ ٦٨٢) وكذا «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٢/ ٢٧٠)، وقال السمين: قوله: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشَبَهه بالشرط، وحُمِل على اللفظِ أولاً في قوله: ﴿أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ فأُفرِد، وعلى المعنى ثانيًا في قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾، فجُمِع. «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٧/ ٣٩١).

اللَّفظِ أوَّلاً فأُفرِدَ[١] في قَولِهِ تَعالى: ﴿كِتَابَهُۥ﴾ وفي قَولِهِ:[٢] ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾.

﴿يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾؛ لكَمالِ صَحوِهِمْ ووُفورِ عَقلِهِمْ، والَّذِين يُؤتَونَ كِتابهُمْ بشِمالهِمْ فهُم لتَحيُّرِهِمْ وتَردُّدهمْ لا يقرؤن كِتابهم[٣]، وأشَارَ إلَيهِ في قَولِهِ ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ حَيثُ لم يَذكر[٤] القِراءةَ فيه، ويُؤيِّدُ هَذهِ الإشَارةَ تَعليقُ القِراءةِ عَلى إتيَانِ الكِتابِ باليَمينِ، وفي قَولِهِ: ﴿يَٰلَيْتَنِي﴾ دِلالةٌ ظَاهرةٌ على انطِلاقِ لِسانهِمْ وعَدمِ احتِباسِها عَنِ التكلُّمِ، فلا وَجهَ لما قِيلَ[٥].

وتَعليقُ القِراءةِ بإتيانِ الكِتابِ باليَمينِ يدُلُّ عَلى أنَّ مَن أُوتِي كِتابهُ بشِمالهِ إذا اطَّلعَ عَلى ما فيهِ غَشِيهمْ مِن الخَجلِ والحَيرةِ ما يَحبسُ ألسِنتهمْ عنِ القِراءةِ؛ ولذَلكَ لم يَذكُرهمْ مَع أنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ مُشعرٌ بذَلكَ؛ فإنَّ الأعمَى لا يَقرأُ الكِتابَ، والمَعنَى: ومَن كانَ في هَذهِ

(١) في (ع): «فرد».

(٢) «وفي قوله» ليس في (ع).

(٣) «لطائف الإشارات» (٢/ ٣٦٢).

(٤) في (ع): «تذكر».

(٥) لعله يعني الزمخشري، وقد قال: فإن قلت: لم خص أصحاب اليمين بقراءة كتابهم؟ كأن أصحاب الشمال لا يقرؤون كتابهم؟ قلت: بلى، ولكن إذا اطلعوا على ما في كتابهم، أخذهم ما يأخذ المطالب بالنداء على جناياته، والاعتراف بمساويه، أما التنكيل به والانتقام منه، من الحياء والخجل والانخزال، وحبسة اللسان، والتتعتع، والعجز عن إقامة حروف الكلام، والذهاب عن تسوية القول، فكأن قراءتهم كلا قراءة. وأما أصحاب اليمين فأمرهم على عكس ذلك، لا جرم أنهم يقرؤون كتابهم أحسن قراءة وأبينها، ولا يقنعون بقراءتهم وحدهم حتى يقول القارئ لأهل المحشر: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾. «الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

الدُّنيا أعمَى القَلبِ لا يُبصِرُ رُشدهُ كانَ في الآخِرةِ أعمَى لا يَرى طَريقَ النَّجاةِ[1].

ثمَّ إنَّ مَبنى الإشعَارِ المَذكُورِ عَلى أنْ يَكونَ المُرادُ مِن الأعمَى في قَولِهِ: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ أعمَى البَصرِ[2]، ويردُّهُ ما رُويَ[3]: أنَّهُ لما نَزلتْ هَذهِ الآيةُ جَاءَ عَبدُ اللهِ بنُ أمِّ مَكتومٍ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، وقالَ: يا رَسولَ اللهِ! أنا في الدُّنيا أعمَى أفأكُونُ في الآخِرةِ أعمَى؟ فأنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[4] فإنَّهُ صَريحٌ في أنَّ المُرادَ مِن الأعمَى المَذكُورِ أعمَى القَلبِ.

وإنْ شِئتَ زِيادةَ تَحقِيقٍ في أنَّ كلَّ واحدٍ مُؤمِناً كانَ أو كافِراً، قارِئاً كانَ أو أُميّاً[5] يقرأُ كِتابهُ يومَ القِيامةِ فاستَمع ما نَتلُو عَليكَ:

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢).

(٢) والقول الثاني قاله الرازي: أن يحمل العمى الثاني على عمى العين والبصر، فمن كان في هذه الدنيا أعمى القلب، حشر يوم القيامة أعمى العين والبصر، كما قال: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٤ ـ ١٢٦] وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧] وهذا العمى زيادة في عقوبتهم والله أعلم. «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٨).

(٣) أشار الشهاب إلى وجه تمريض البيضاوي للنص بأنه لم يثبت عنده؛ لأنّ ابن أم مكتوم رضي الله عنه لا يخفى عليه مثله، لا لأن التخصيص يأباه المقام والسياق؛ لأن خصوص السبب لا يخصص. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٣٠٢).

(٤) نَزَلَتْ في عَبْد الله بن زائدة يَعْنِي ابن أم مكتوم. انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/ ٢٤٩٨)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٧/ ٢٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٧٧)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٢/ ٦٤٣).

(٥) في (ع): «أو غير قارئ» بدل «أو أمياً».

قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ أرادَ بالطَّائرِ حظَّهُ مِن الخَيرِ والشَرِّ كأنَّهُ طِيرَ إليهِ مِن عُشِّ الغَيبِ، ووكْرِ[1] القَدرِ[2]، وخَصَّ العُنقَ بالإضافةِ إليهِ مِن بَينِ سائرِ الأعضاءِ؛ لأنَّ فيها يَكونُ الزَّائنُ مِن القَلائدِ والأطواقِ والشائنِ مِنَ الأغلالِ والأوهَاقِ[3]، فاستُعيرَ لمحلِّ إلزامِ الخَيرِ والشرِّ[4].

﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ هَيكلاً مُصوَّراً بصُورِ أعمَالِهِ ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾؛

---

(١) في النسختين: «وذكر» بدل «ووكر»، ولعل الصواب المثبت، وانظر: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٤).

(٢) قال الشهاب: وما قدّر له كأنه طير إليه من عش الغيب ووكر القدر، إشارة إلى ما ذكره الزمخشري في سورة النمل من أنهم كانوا يتفاءلون بالطير ويسمونه زجراً... فلما نسبوا الخير والشر إلى الطائر استعير استعارة تصريحية لما يشبههما من قدر الله وعمل العبد؛ لأنه سبب للخير والشرّ.. وفي كلامه ما يشعر بأن فيه استعارة تصريحية كالمكنية التي يلزمها التخييلية بتشبيه الغيب والقضاء والقدر بوكر وعش، وهو مقر الطائر الذي يختفي فيه، ولا يخفى ما فيه من اللطف. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٤).

(٣) «جمهرة اللغة» (٢/ ٩٨٠) (مادة: قوه): والوهق: الحبل الذي يطرح في أعناق الدواب حتى تؤخذ، والجمع أوهاق. وانظر: «المحكم» (٤/ ٣٩٢).

(٤) قال الطبري: فإن قال قائل: وكيف قال: ﴿أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ إن كان الأمر على ما وصفت، ولم يقل: ألزمناه في يديه ورجليه أو غير ذلك من أعضاء الجسد؟ قيل: لأن العنق هو موضع السمات، وموضع القلائد والأطوقة، وغير ذلك مما يزين أو يشين، فجرى كلام العرب بنسبة الأشياء اللازمة بني آدم وغيرهم. وقال الزجاج: وكما يقال للإنسان إثمي في عنقك، وإنما يقال للشيء اللازم له: هذا في عنق الإنسان، أي لزومه له كلزوم القلادة له من بين ما يلبس في العنق. وهو تصوير لشدة اللزوم وكمال الارتباط وعلى ذلك جاء قوله: إن لي حاجة إليك فقال: بين أذني وعاتقي.

«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٩٨)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٢٣٠)، و«الهداية الى بلوغ النهاية» (٦/ ٤١٥٨)، و«روح المعاني» (٨/ ٣١).

لظُهورِ تِلكَ الهَيئاتِ فيهِ بالفِعلِ مُنفَصلةً لا مُنطَويةً كما كَانتْ قبلَ ذَلكَ عِندَ كونِها فيهِ بالقوَّةِ[1].

﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ ﴾ عَلى إرادَةِ القَولِ فيَقرأهُ قارِئاً كانَ أو غَيرَ قارِئ؛ لأنَّ الأعمالَ هُناكَ مُتمثِّلةٌ بصُورِها وهَيئاتها يَعرِفُها كلُّ أحدٍ، لا عَلى سَبيلِ الكِتابةِ بالحُروفِ فلا يَعرِفُها الأميُّ[2]، وهَذا وَجهُ ما رُويَ عَن قَتادةَ: يقرأُ ذَلكَ اليَومَ مَن لمْ يَكنْ في الدُّنيا قارِئاً[3].

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ أي: لا يُنقصُونَ عمَّا يَستحقُّونَ مِنَ الجَزاءِ، وإنْ كانَ شَيئاً حقِيراً يسِيراً مِقدارَ ما يفتِلهُ الشَّخصُ بَينَ أصابِعهِ[4] مِن صِماخهِ مِن[5] الوَسخِ[6]، وقيلَ: الفَتيلُ هُو الَّذي يَكونُ في شقِّ النَّواةِ[7].

***

---

(١) نقل القاسمي عن القاشانيّ قوله: ﴿كِتَٰبًا﴾ هيكلاً مصورًا يصوّر أعماله، ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ لظهور تلك الهيئات فيه بالفعل مفصلة، لا مطويًا كما كان عند كونها فيه بالقوة. «محاسن التأويل» (٦/ ٤٤٩).

(٢) القاسمي عن القاشانيّ. «محاسن التأويل» (٦/ ٤٤٩).

(٣) «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ١٢١)، و«تفسير البغوي» (٣/ ١٢٤).

(٤) «بين أصابعه» ليس في (ع).

(٥) «صماخه من» ليس في (ب).

(٦) وفي الفتيل قولان: يقال: هو الذي في بطن النواة، ويقال: هو الذي تفتله بين إصبعيك من الوسخ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾. «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٢٥٦)، وانظر: «الصحاح» (٥/ ١٧٨٨)، و«المفردات في غريب القرآن» (ص: ٦٢٣).

(٧) الفتيل: ما يخرج من شق النواة، وَهَذِه الْأَشْيَاء تضرب كلها أمثالاً للشّيء التافه الحقير القليل، أي: لا يُظلمون قَدرها. «جمهرة اللغة» (١/ ٤٠٥)، و«تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٠٦).

الآية الرابعة: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ﴾ [الزلزلة: ٦]

عَن مَخارِجهمْ مِن القُبورِ إلى المَوقفِ ﴿أَشْتَاتًا﴾ مُتفرِّقينَ، واحدُها شَتٌّ، أي: مُتفرِّقٌ[1]، ﴿لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ نفسُ العَملِ يُتصوَّرُ ويُرى، ثُمَّ يُجزى عَليهِ عَلى ما دلَّ عَليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ [النجم: ٣٩ ـ ٤١].

وقدْ قالَ المُفسِّرونَ ـ عَلى وِفقِ ما وَرد بِهِ الآثارُ في تَفسِيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] ـ: إنَّ المُؤمنَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلهُ شيءٌ هُو أحسَنُ الأشياءِ صُورةً، وأطيبُها رِيحاً، ويَقولُ: أنا عَملكَ الصَّالحُ طالَما رَكبتُكَ في الدُّنيا فاركَبنِي أنتَ اليومَ، فذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥] قالُوا: رُكباناً[2].

وقدْ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «عظِّمُوا ضَحاياكمْ فإنَّها عَلى الصِّراطِ مَطاياكُمْ»[3]، وأنَّ الكافِرَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلَهُ شَيءٌ هُو أقبحُ الأشياءِ صُورةً وأخبثُها رِيحاً فيَقولُ: أنا عَملُكَ الفاسِدُ طالَما رَكِبتنِي في الدُّنيا[4] فأنا أرْكبكَ اليَومَ، فذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿وَهُمْ

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص: ٢٦٥).

(٢) «قالوا ركباناً» ليس في (ب). وهو كذلك في «التفسير الوسيط» للواحدي (٢/ ٢٦٤) أي: ركبانًا.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: لم أره، وقال معناه: إنها تكون مراكب المضحين. وقيل: إنها تسهل الجواز على الصراط. قال ابن الصلاح: هذا الحديث غير معروف ولا ثابت فيما علمناه، انتهى. وقد أشار ابن العربي إليه في «شرح الترمذي» بقوله: ليس في فضل الأضحية حديث صحيح، ومنها قوله: «إنها مطايكم إلى الجنة». قلت: أخرجه صاحب «مسند الفردوس» من طريق ابن المبارك، عن يحيى بن عبيد الله بن موهب، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «استفرهوا ضحاياكم؛ فإنها مطاياكم على الصراط»، ويحيى ضعيف جدًا. «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٤) «في الدنيا» ليس في (ب).

﴿يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾[١]، فالمرئيُّ نَفسُ العَمل، ومَن غَفلَ عَن هَذا صَرفهُ عَن ظَاهِرِهِ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ وقالَ: جَزاءَ أعمالِهِم[٢].

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ﴾ مِقدارَ نَملةٍ صَغيرةٍ[٣] ﴿خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ أي: يَرى نَفسَ ذَلكَ العَملِ الخيرِ ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ أي: يَرى نَفسَهُ ذَلكَ العَملَ[٤] الشَّرَّ ثُمَّ يُجعلُ خَيرُ الكَافرِ ﴿هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣][٥].

---

(١) «تفسير الطبري» (١١/ ٣٢٧)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٣/ ٢٦٣).

(٢) قال ابن عباس: ليروا جزاء أعمالهم، وقال الرازي: رؤية أعمالهم مكتوبة في الصحائف أقرب إلى الحقيقة من رؤية جزاء الأعمال. «التفسير البسيط» (٢٤/ ٢٢٨)، و«الوجيز» (ص: ١٢٢٤)، و«التفسير الوسيط» (٤/ ٥٤٢)، و«مفاتيح الغيب» (٣٢/ ٢٥٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٣٠)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٦٧٠).

(٣) «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٧٩٢)، ونقل الطبري عن ابن عباس تفسيره: رأس نملة حمراء. وقال الشَّافِعِي رحمه الله: وجدت قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ فكان مثقال ذرة قليلاً، وقد جعل الله تعالى لها حكمًا يرى في الخير والشر، ورأيت قليل مال الآدميين وكثيره سواء، يقضي بأدائه على من أخذه غصبًا، أو تعدياً، أو استهلكه، ووجدت ربع دينار قليلاً، وقد يُقطع فيه، ووجدت مائتي درهم قليلًا وفيها زكاة، وذلك قد يكون قليلًا، فكل ما وقع عليه اسم قليل، وقع عليه اسم كثير. انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣٦٠)، و«تفسير الإمام الشافعي» (٣/ ١٤٥٧ ـ ١٤٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٦٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٩٠).

(٤) «العمل» ليس في (ع).

(٥) قال الزجاج: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾. أي يرى المجازاة عليه؛ لأن رؤية فعله الماضي لا فائدة فيه. ولا يرى لأنه قد مضى. وقال الراغب: وقيل: لما أراد أن ينبِّه أن الإنسان لا يُبخس حظه فيما يفعل من خير، ولا يُزاد عليه في جزاء ما يفعل من شر، ذكر نفس الفعل دون الجزاء؛ تنبيهًا له أن فعله مستوفى بالجزاء، حتى كأنه هو، كقولك: زيد هو أبوه بعينه، إذا أريد المبالغة في التشبيه به. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٢٨٧)، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٢/ ٥١٨).

قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أي: غُباراً مُفرَّقاً لا يُمكِنُ جَمعهُ، وهُو تَصويرٌ لجَعلِهِ لا يتَهيَّأُ لهُ الاجتِماعُ، ولا يَقعُ بها الانتِفاعُ لا قُدومَ ثمَّةَ، ولا ما يُناسِبهُ، لكِنْ شبَّهَ حالَهُمْ في أعمَالهِمْ الَّتِي عَملُوها في كُفرِهمْ، وسمَّوها مَكارِمَ؛ كقِرى الضَّيفِ، وصِلةِ الرَّحمِ، وإغاثةِ المَلهُوفِ، وفكِّ الأسِيرِ وأمثالها، بحالِ مَن استَعصَى سُلطَاناً، وخَالفهُ فقدِم إلى ما عَملَ واقتَنى وجَمعَ فمزَّقهُ وأبطَلهُ، ولمْ يَترُكْ لها عَيناً ولا أثَراً، وشبَّهَ أعمالَهمْ المُحبَطةَ في حَقارتِها وعَدمِ نَفعِها وقلةِ الاعتِدادِ بها بالهَباءِ[1]، ثمَّ بالمُنتَثرِ[2] المُتفرِّقِ منهُ الَّذي لا يُمكِنُ جَمعهُ ونَظمهُ[3]، وذَلكَ ـ أي: إبطالُ حَسناتِهمْ بعدَما رَأوها وتَوقَّعوا مِنها النَفعَ ـ أشدَّ إيجاعاً لهمْ وإيلاماً.

ويَغفرُ شرَّ المُجتنِبِ عنِ الكَبائرِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وذَلكَ ـ أي: العَفوُ والمَغفِرةُ بعدَما رأوا سيِّئاتهمْ، وخَافوا عَن[4] ضَررِها ـ أوقعُ في نُفوسِهمْ إفضَالاً وإنعَاماً، فكلٌّ مِن لَفظَي العامِ في المَقامَينِ عَلى صرافةِ عُمومِهِ غَيرُ مُنصرِفٍ عنِ الظَّاهرِ المُتبادِرِ.

ومَن زَعمَ أنَّ المَرئيَّ مِن جزاءِ الأعمالِ لا نَفسُها ثمَّ[5] قالَ: ولعلَّ حَسنةَ الكافرِ

---

(١) قال الزمخشري: ليس هاهنا قدوم ولا ما يشبه القدوم، ولكن مثلت حال هؤلاء وأعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم، وإغاثة ملهوف، وقرى ضيف، ومنّ على أسير، وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه، فقدم إلى أشيائهم، وقصد إلى ما تحت أيديهم فأفسدها ومزقها كل ممزق. «الكشاف» (٣/ ٢٧٤).

(٢) في هامش (ب): «بالمنتشر». وفي (ع): «بالمنتشر».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٢٢).

(٤) في (ع): «من».

(٥) قوله: «زعم أن المرئي...» إلى هنا ليس في (ع).

وسيِّئةَ المُجتَنَبِ عِن الكَبائرِ تُؤثِّرانِ في نقصِ الثَّوابِ والعِقابِ[1]؛ فقَد زَعمَ أنَّ المَرئيَّ جَزاءُ الأعْمالِ لا نَفسُها ثَمَّ، فقَد كثَرَ الخِطاب في كلٍّ مِن مَقامَي كلامِهِ[2]:

أمَّا الأوَّلُ؛ فلأنَّهُ خالَفَ فيهِ نصَّ الكِتابِ الدَّالَّ عَلى حُبوطِ خَيرِ[3] الكَافرِ، وعَلى أنَّ لا أثرَ لهُ في الآخِرةِ حَيثُ كانَ: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ وشبَّهَ بالسَّرابِ في عَدمِ النَّفعِ بِهِ لا مِن جِهةِ الإفْضاءِ إلى الثَّوابِ ولا مِن جِهةِ[4] الإنْجاءِ عَن شِدَّةِ العِقابِ[5].

وقولهُ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَا﴾ صَريحٌ في أنْ لَيسَ لهم تَخفِيفُ العَذابِ.

والعَجبُ أنَّ القَائلَ المَذكُورَ معَ قَولِهِ ثَمَّةَ بتَخفِيفِ العَذابِ في حقِّ الكفَّارِ، قالَ

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٣٠).

(٢) وردّ أبو السعود قول من قال: مِنْ أن حسنةَ الكافرِ تؤثرُ في نقصِ العقابِ بقوله تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٨٩).

وأيّد في «حاشية الشهاب» قوله: (ولعل حسنة الكافر... إلخ) بحديث أبي طالب، وصحح ما ورد في الانتصاف من كون حسنات الكافر لا يثاب عليها، ولا ينعم بها. وأما تخفيف العذاب بسببها فغير منكر، وقد ورد في الأحاديث الصحيحة أن حاتمًا يخفف الله عنه؛ لكرمه، لكنه قيل على المصنف رحمه الله تعالى: إنه نسي ما قدّمه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وفي تفسير قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٦] وهو المصرّح به في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ وبه صرّح المصنف رحمه الله تعالى أيضًا؛ لأن أعمال الكفرة محبطة. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٨٨ـ٣٨٩).

(٣) في (ع): «عمل» وفي هامشها: «خير».

(٤) قوله: «الإفضاء إلى الثواب ولا من جهة» ليس في (ع).

(٥) في (ع): «الإنجاء والعقاب» بدل «الإنجاء عن شدة العقاب».

ههُنا: بلْ كُلَّما خَبَتْ زِيدَ إسعَارُهم[١]، ثمَّ إنَّهُ لمْ يَدرِ أنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا﴾ وردَ في حقِّ المُشرِكينَ لا في مُطلقِ الكَافرِ[٢]، فلا مُتمسَّكَ[٣] لهُ فيهِ هَهنا، فافهَمْ!

وأمَّا في الثَّاني؛ فلأنَّهُ خَالفَ فيهِ نصَّ الحَديثِ الصَّحيحِ، وهُو ما رَوى أبو أيُّوبَ الأنصَاريُّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ وقالَ: كانَ رَسولُ اللهِ ـ ﷺ ـ وأبو بكرٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ يَتغدَّيانِ إذ أنْزلتْ عَليهِ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ هَذهِ الآيةُ ـ أعنِي قولَهُ تَعالى ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية ـ فأمسَكَ رَسولُ اللهِ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ يدَهُ عنِ الطَّعامِ، ثُمَّ قالَ: «مَن عَملَ مِنكمْ خَيراً في الدُّنيا يَرهُ[٤] جَزاءهُ في الآخِرةِ ومَن عَملَ مِنكمْ شرَّاً يرهُ[٥] في الدُّنيا مُصيباتٍ وأمراضاً، ومَن يَكنْ فيهِ مِثقالُ ذَرةٍ مِن خَيرٍ يَدخلِ الجنَّةَ»[٦] والحَديثُ مَذكورٌ في «التَّيسِيرِ»[٧].

وفي حَديثٍ آخرَ: «ما أصابَ المُؤمنَ مِن مَكرُوهٍ فهُو كفَّارةٌ لخَطاياهُ حتَّى نَخبةُ النَّملةِ»[٨] وهِي عضَّتُها.

---

(١) في (ع): «زاد استعارها» بدل «زيد إسعارهم». وعند البيضاوي: «زيد إسعارها». «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٢٦٠).

(٢) في (ع): «لا في حق الكافر المطلق» بدل «لا في مطلق الكافر».

(٣) في (ع): «تماسك».

(٤) في (ع): «يرى».

(٥) «يره» ليس في (ع).

(٦) ذكره في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٨/ ٥٩٤) وعزاه لابن مردويه.

(٧) كتاب «التيسير» في التفسير، لنجم الدين النسفي.

(٨) قال الزيلعي عنه: غَرِيب جدًا. وَقَال الوليّ العراقيّ: لم أقف عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظ. «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٥٨)، و«الفتح السماوي» (١/ ١٥٦).

وفي حَديثٍ آخرَ: «ما مِن مُسلمٍ يُشاكُ بشَوكَةٍ[١] فما فوقَها إلّا كُتبتْ لهُ بها درجةٌ، ومُحيتْ عَنهُ بها خَطيئةٌ»[٢].

والحَديثانِ مَذكُورانِ في تَفسيرِ سُورةِ البَقرةِ مِن «الكشَّافِ»[٣]، بلْ خَالفَ فيهِ نصَّ الكِتابِ، وهُو قولُهُ تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] فإنَّهُ صَريحٌ في أنَّ سَيئةَ مُجتَنبِ الكَبائرِ لا تُؤثِّرُ في نَقصِ الثَّوابِ، إذ لَو كانَتْ مُؤثِّرةً فيهِ يَلزمُ أنْ لا يَكونَ مُكفِّرةً، وهُو خِلافُ مَدلُولِ النصِّ.

فإنْ قُلتَ: ألَيسَ ﴿مَن﴾ في قَولِهِ تَعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] عَلى عُمومِها[٤]، وللكَافرِ حَسنةٌ، وإنْ لَمْ يَكنْ لهُ عِبادةٌ لفَقدِ شَرطِها وهُو الإيْمانُ؛ لأنَّ الأعمَالَ الحَسنةَ كإنجَاءِ الغَريقِ وإطْفاءِ الحَريقِ غَيرُ مَشرُوطةٍ بهِ؟

قلتُ: نَعمْ كَذلكَ! إلّا أنَّهُ لا يَقدِرُ عَلى إتيَانها؛ لبُطلانِها[٥] عَلى ما عَرفتَ فيما تقدَّمَ، ولا ظُلمَ في ذَلكَ؛ لأنَّ الكفَّارَ عَلى ما وَردَ في الأخبارِ مَجزيَّةٌ عَلى أعْمالها الحَسنةِ في هَذهِ الدَّارِ.

قالَ صاحِبُ «التَّبصِرةِ» في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ

---

(١) في (ع): «شوكة».

(٢) روى البخاري (٥٦٤٨) بنحوه، ورواه مسلم (٤٦) بهذا اللفظ.

(٣) «الكشاف» (١/ ١١٦).

(٤) ذكر الماوردي القولين في تفسيره: أحدهما: أنه عام في جميع الناس. والثاني: أنه خاص في الأعراب إذا جاء أحدهم بحسنة فله عشر أمثالها، فأما غيرهم من المهاجرين فلمن جاء منهم بحسنة سبعمائة، قاله ابن عمر، وأبو سعيد الخدري. «النكت والعيون» (٢/ ١٩٣) وذهب القاضي أبو محمد إلى أن القصد بالآية إلى العموم في جميع العالم أليق باللفظ. «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٨).

(٥) في (ع): «إثباتها بسلطانها» بدل «إتيانها لبطلانها».

إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: قالَ عَليهِ السَّلامُ «إنَّ اللهُ لا يَظلمُ المُؤمِنَ حَسنةً يُثابُ عَليها الرِّزقَ في الدُّنيا ويُجزَى بها[1] في الآخِرةِ، فأمَّا الكَافرُ فيُطعمُ بحَسناتِهِ في الدُّنيا حتَّى إذا أفضَى إلى الآخِرةِ لمْ يَكنْ لهُ حَسنةٌ حتَّى يُعطَى بها»[2].

وقالَ القاضِي في «تَفسِيرِهِ»: لأنَّهمْ استَوفَوا ما تَقتَضِيهِ صُورُ أعمالِهِمْ الحَسنةُ، وبَقيتْ لهمْ أوزَارُ العزائمِ السَّيئةُ[3].

رَوى مُسلمٌ في «صَحيحِهِ» عَن أنسٍ رَضِيُ اللهُ عَنهُ: أنَّ الكَافرَ إذا عَملَ حَسنةً أُطعِمَ بها طُعمةً مِن الدُّنيا، وأمَّا المُؤمِنُ فإنَّ اللهَ تَعالى يدَّخرُ[4] لهُ حَسناتِهِ في الآخِرةِ ويَعقِبهُ رِزقاً في الدُّنيا عَلى طَاعَتهِ»[5].

وقالَ الشَّيخُ الأكمَلُ[6] في «شَرحِهِ للمَشارِقِ»: والحَديثُ يدُلُّ عَلى أنَّ الكَافرَ لا ثَوابَ لهُ مدَّخراً ليَومِ القِيامةِ، وعَلى ذَلكَ الإجْماعُ، وإنَّ الكَافرَ إنْ عَملَ ما هُو

---

(١) في (ع): «ويثاب عليها» بدل «ويجزى بها».

(٢) «مسند أحمد» ط الرسالة (١٩/ ٢٨٥).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ١٣٠).

(٤) في (ع): «يزيد».

(٥) «صحيح مسلم» (٤/ ٢١٦٢).

(٦) هو: مُحَمَّد بن مَحْمُود بن أَحْمد البابرتي الشَّيْخ أكمل الدّين الْحَنَفِيّ، ولد سنة بضع عشرَة وَسَبْعمائة، ومَاتَ سنة (٧٨٦)، كَانَ فَاضلاً صَاحب فنون وافر الْعقل، عرض عَلَيْهِ الْقَضَاء مرَارًا فَامْتنعَ. وَله تَفْسِير مكتمل لِلْقُرْآنِ، والحاشية على تَفْسِير الْكَشَّاف، وقد شرح «مَشَارِق الْأَنْوَار» للصغاني شرحاً وسطًا غزير الْفَائِدَة، وسماه تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار. «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» (٦/ ١)، و«بغية الوعاة» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و«طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٢٥٣)، و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ٢٩٩)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٢٩٨).

حَسنةٌ يُثابُ عَليها إن عَمِلها المُؤمِنُ فلهُ طُعمةٌ مِن مَآكلِ الدُّنيا مِن جُملةِ ما كُتبَ لهُ مِنَ الرِّزقِ، وأمَّا الكَافرُ إذا فَعلَ شَيئاً مِن ذَلكَ ثُمَّ أسلَمَ هلْ يُثابُ عَليهِ في الآخِرةِ أو لا فاختُلفَ فيهِ؟

ذَهبَ بَعضُهمْ إلى عَدمهِ؛ لأنَّ شَرطَ اعتِبارهِ الإيمانَ عِندَ وُجودِهِ، ولمْ يُوجدْ.

وقالَ بَعضُهمْ: يُثابُ عَليهِ في الآخِرةِ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «أسلَمتَ[1] عَلى ما أسلَفَ لكَ مِن خَيرٍ»[2] انتهى.

وإذا تَحقَّقتَ ما قرَّرناهُ فقدْ وَقفتَ عَلى أنَّ مَن قالَ: فإنْ قُلتَ: حَسناتُ الكُفارِ مُحبَطةٌ بالكُفرِ، وسيِّئاتُ المُؤمِنِ مَعفوَّةٌ باجتِنابِ الكَبائرِ، فما مَعنى الجَزاءِ بمَثاقيلِ الذَّرةِ مِن الخَيرِ والشرِّ؟

قلتُ: المَعنَى ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا﴾ مِن فَريقِ السُّعداءِ، ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا﴾ مِن فَريقِ الأشقِياءِ؛ لأنَّهُ جاءَ بَعدَ قَولهِ: ﴿يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا﴾[3]، لمْ يَكنْ واقِفاً على سرِّ الكَلامِ وتَحقيقِ المقامِ، ولا دِلالةَ في صُدورِ النَّاسِ أشتَاتاً على ما تُوهِّمَ[4] من تخصيص الأحكام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام[5].

***

(١) في (ع): «أسلم».

(٢) هو في «مسند أحمد» (٢٤/ ٣٤)، عن حكيم بن حزام، وفي «صحيح البخاري» (٢/ ١١٤)، و«صحيح مسلم» (١/ ١١٣)، وبنحوه.

(٣) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٧٨٥).

(٤) في (ع): «توهمه».

(٥) والظاهر تخصيص العامل، أي فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا من السعداء؛ لأن الكافر لا يرى خيرًا في الآخرة، وتعميم ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا﴾ من الفريقين؛ لأنه تقسيم جاء بعد قوله: ﴿يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا﴾. قاله أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠/ ٥٢٤).

الآيةُ الخامِسةُ: في سُورةِ الرَّحمنِ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾

فوقْتُ[1] انشِقاقِ السَّماءِ، وذَلكَ بعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ.

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ في «تَذكِرتِهِ»: إنَّ انشِقاقَ القَمرِ، وتَناثرَ النُّجومِ، وطَمسَ الشَّمسِ[2]، فقدْ ذَكرَ المُحاسِبيُّ[3] وغَيرُهُ: أنَّ ذَلكَ يَكونُ بَعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ، ورُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما: ﴿لَا يُسْأَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ يَعنِي سُؤالَ استِفسارٍ[4]، دلَّ عَلى ذَلكَ تَعدِيتهُ بـ (عَن)، فإنَّ السُّؤالَ إذا تعدَّى إلى ثاني مَفعُولَيهِ بـ (عَن) يتَعيَّنُ مَعنى الاستِفسارِ[5]، فلا يُنافِي ذَلكَ قولَهُ تَعالى: ﴿قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا

---

(١) في (ع): «فوقع».

(٢) نقل القرطبي عن محمد بن كعب القرظي قوله: يحشر الناس يوم القيامة في ظلمة، وتطوى السماء، وتتناثر النجوم، وتذهب الشمس والقمر، وينادي مناد فيتبع. «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٢٣).

(٣) الحارث بن أسد المحاسبي، كنيته أبو عبد الله، توفي سنة (٢٤٣هـ)، من علماء مشايخ القوم بعلوم الظاهر وعلوم المعاملات والإشارات، وكان قد ورث من أبيه سبعين ألف درهم، فلم يأخذ منها شيئًا، قيل: لأن أباه كان يقول بالقدر، فرأى من الورع أن لا يأخذ ميراثه، وقال: صحت الرواية عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يتوارث أهل ملتين شتى)، ومات وهو محتاج إلى درهم، سمي المحاسبي؛ لأنه كان يحاسب نفسه، له كتاب «الرعاية لحقوق الله» وغيره. انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص: ٥٨)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٤)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٥٧)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٥/ ٢٠٨)، و«طبقات الأولياء» (ص: ١٧٥).

(٤) عن ابن عباس قال: لا يسألهم هل عملتم كذا وكذا؟ لأنه أعلم بذلك منهم، ولكن يقول لهم: لم عملتم كذا وكذا؟ «تفسير الطبري» (١٧/ ١٥٠).

(٥) السؤال الاستفساري يتعدى بعن، والطلبيّ بنفسه، كما في «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٥/ ١٠٢)، وقال الكفوي: والسؤال إذا كان بمعنى الطلب والالتماس يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وإذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بـ (عن) تقول: (سألته كذا)، =

عِلْمًا ﴾ [النمل: ٨٤]؛ لأنَّهُ سُؤالُ تَوبيخٍ وتَقرِيعٍ، لا سُؤالَ استِفسارٍ واستِخبارٍ[١].

﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ أي: بَعضٌ مِنَ الإنسِ والجنِّ، فإنَّ مَظنَّةَ السُّؤالِ عَنِ الذَّنبِ إنَّما هي المكلَّفونَ مِن الفَريقَين تَعليماً.

ثمَّ إنَّ الأنبِياءَ عَليهِمُ السَّلامُ بمعزلٍ عَن توهُّمِ السُّؤالِ المَذكُورِ، فلا وَجهَ لدرجِهِمْ في حُكمِ النَّفيِ؛ لما فيهِ مِن إيهامِ ثُبوتِ الذَّنبِ فيهِم؛ ولذَلكَ ـ أي لكَونِ الإنسِ في مَعنَى البَعضِ ـ وحَّدَ ضَميرَهُ في قولِهِ: ﴿ذَنۢبِهِۦٓ﴾، ومَن غَفلَ عَن هَذا قالَ: والهاءُ للإنسِ باعتِبارِ اللَّفظِ وتأخُّرِ[٢] الإنسِ لَفظاً لا يأبَى عَن عَودِ الضَّميرِ إلَيهِ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ رُتبةً[٣].

ثمَّ إنَّ النَّفيَ المَذكُورَ لا يُنافي ما في بَعضِ الآياتِ مِن إثباتِ السُّؤالِ؛ لأنَّهُ سُؤالٌ[٤] عنِ الباعثِ عَلى الذَّنبِ لا عنِ الذَّنبِ[٥] نَفسِهِ.

= و(سألته عنه سؤالاً ومسألة)، و(سألته به) أي: عنه، في «القاموس»: سأله كذا وعن كذا وبكذا، وقد يتعدى إلى مفعول آخر بـ (إلى) لتضمين معنى الإضافة. والسؤال للمعرفة قد يكون للاستعلام، وتارة للتبكيت، وتارة لتعريف المسؤول وتبيينه، والسؤال إذا كان للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بـ (عن) وهو أكثر، نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾، وإذا كان لاستدعاء مال فيعدى بنفسه نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ ﴾ أو بـ (من) نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، والسؤال كما تعدى بـ (عن) لتضمنه معنى التفتيش تعدى بالباء أيضًا لتضمنه معنى الاعتناء، كذا في «أنوار التنزيل». وفيه: والسؤال كما يعدى بعن لتضمنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء. «الكليات» (ص: ٥٠١)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٢٩).

(١) «المحرر الوجيز» (٤/ ٢٧١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٧٠).

(٢) في هامش (ب): «تأخير».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ١٧٣).

(٤) في (ع): «مسؤول».

(٥) «لا عن الذنب» ليس في (ب).

قالَ ابنُ عبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما -: لا يُسألونُ هَل عَلمتمْ كذا وكذا؟ بلْ يُسألونَ لمَ عَملتُمْ كذا وكذا[1]؟ وهُو التَّوفيقُ بينَ قولهِ تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وبَينَ هَذهِ الآيةِ، ومَن غَفلَ عَن هَذا قالَ: وذَلكَ حِينَ ما يَخرُجونَ مِن قُبورِهمْ ويُحشَرونَ إلى المَوقفِ ذَوداً ذَوداً عَلى اختِلافِ مَراتبِهم[2].

وأمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] ونحوُهُ، فحِينَ يُحاسَبونَ في المَجمعِ، ثُمَّ إنَّهُ لم يُصبْ في قَولهِ: وذَلكَ حِينَ ما يَخرُجونَ مِن قُبورِهمْ، ويُحشَرونَ إلى المَوقفِ؛ لما تنبَّهتَ عَليهِ آنفاً أنَّه بَعدَ ذَلكَ[3].

وأمَّا عَدمُ السُّؤالِ عنِ الذَّنبِ؛ فلعدمِ الحَاجةِ إلَيهِ[4] لا بالنَّظرِ إلى السَّائلِ وذَلكَ ظَاهرٌ، ولا بالنَّظرِ إلى الحاضِرينَ إظْهاراً لاستِحقاقِ المُذنِبينَ بالجَزاءِ المَوعُودِ لظُهورِ الذُّنوبِ عِندَهم أيضاً وقتَئذٍ، دلَّ عَلى ذَلكَ ما ذَكرهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» في تَفسيرِ قولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾.

رَوى أبو هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ عنِ النَّبيِّ - عَليهِ السَّلامُ - أنَّهُ قَرأ هذهِ الآيةِ فقَالَ: «أتَدرُونَ ما أخبارُها؟» قالُوا: اللهُ ورَسولهُ أعلَمُ؛ قالَ: «فإنَّ أخبارَها أنْ

---

(١) «تفسير الطبري» (١٧/ ١٥٠).

(٢) في (ع): «رأيهم».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ١٧٣).

(٤) يعني: لا يسأل عن ذلك أحدًا منهم مستثبتًا ليعلم علم ذلك من قبل من سأل منه؛ لأنه العالم بذلك كله وبكل شيء غيره،

فإنه تعالى قد أحصى الأعمال، وعِلِمَها قبل أن تكون، فلا حاجة له إلى سؤال أحد عن ذنبه، ليعلم ما عنده. «تفسير الطبري» (١٢/ ٣٠٨)، و«الهداية الى بلوغ النهاية» (٥/ ٣٤٦٣).

تَشهدَ عَلى كلِّ عَبدٍ وأمةٍ بما عَملَ عَلى ظَهرِها كَذا وكَذا في يَوم كَذا وكَذا، فهَذهِ أخبارُها»[١].

وقالَ مُقاتلٌ: تُخبرُ بما عُملَ عَليها؛ تَقولُ للمُؤمنِ: وحَّدَ اللهَ تَعالى عَليَّ، وصَلَّى عَليَّ، وصَامَ وحجَّ وزكَّى، وتَقولُ للكافرِ: كفرَ عليَّ وأشرَكَ وزَنى وسَرقَ، حتَّى ودَّ الكافرُ أنَّهُ سِيقَ إلى النَّارِ[٢].

وما ذَكرهُ في تَفسِيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ من أنَّ الكافِرَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلهُ شَيءٌ هُو أقبَحُ الأشياءِ صُورةً، وأخبثُها رِيحاً فيَقولُ: أنا عَملكَ الفاسِدُ طالَما ركِبتَني في الدُّنيا وأنا أركَبكَ اليَومَ، وشَهادةُ الأعضَاءِ والجُلودِ عَلى ما نَطقَ بهِ نَصُّ الكِتابِ؛ أصدَقُ خَبراً في هَذا البابِ[٣].

وأمَّا ما قِيلَ في تَعليلِهِ: لأنَّهمْ يعرفونَ بسيماهمْ[٤]، فيَردُ عَليهِ: أنَّ ذَلكَ إنَّما يَكفِي في عَدمِ السُّؤالِ عَن المُذنبِ وتَمييزهِ عَن غَيرهِ، لا في عَدمِ السُّؤالِ عنِ الذَّنبِ وتَفاصِيلهِ، وهَذا ظاهرٌ، والكَلامُ في هَذا المَقامِ في الثَّاني[٥] كما لا يَخفَى.

***

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (٨٨٦٧)، و«مصابيح السنة» (٣/ ٥٣٠).

(٢) «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٧٩٠).

(٣) «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٥٥٧ـ٥٥٨).

(٤) عن مجاهد: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] يَقُولُ: لَا تَسْأَلُ الْمَلَائِكَةُ عَنِ الْمُجْرِمِ إِنْسًا وَلَا جَانًّا، يَقُولُ: يُعْرَفُونَ بِسِيمَاهُمْ. «تفسير مجاهد» (ص: ٦٣٨)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ١٠١).

(٥) في (ع): «النافي».

الآية السادسة في سورة المؤمنين: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾

يعنِي للبَعثِ والنُّشورِ ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

فإنْ قُلتَ: ما وَجهُ نَفيِ الأنسابِ حِينئذٍ وهِي مُتحقِّقةٌ؟

قلتُ: المَنفيُّ نَفعُها لا نَفسُها[1]، فإنَّ لكُلِّ امرئٍ يومئذٍ ما اكتَسبَ لا ما انتَسبَ، ألا يُرى[2] أنَّ قابيلَ وكَنعانَ وآذرَ كَيفَ يَدخُلونَ النَّارَ ولا يُجدِيهِمُ[3] الانتِسابُ إلى الأنبِياءِ الكِبارِ عَليهِمُ السَّلامُ[4].

وما قِيلَ: لِزَوالِ التَّعاطفِ والتَّراحمِ مِن فَرطِ الحَيرةِ واستِيلاءِ الدَّهشةِ، بحَيثُ يفرُّ المَرءُ مِن أخيهِ وأُمهِ وأبِيهِ، وصَاحبَتِهِ وبَنيهِ[5]؛ مَنظُورٌ فيهِ مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ التَّعاطفَ والتَّراحمَ مُتحقِّقٌ بَينَ الصِّبيانِ ووَالِديها عَلى مَا نَطقتْ بِهِ الأخْبارُ.

والثَّاني: زَوالُ التَّعاطفِ لا يَستلزِمُ عَدمَ نَفعِ الأنسَابِ.

والثَّالثُ: أنَّ الفِرارَ المَذكُورَ لَيسَ لفَرطِ الحَيرةِ، واستِيلاءِ الدَّهشةِ، كَيفَ

---

(١) ولابد من تقدير محذوف في الآية على تأويل: فلا أنساب يومئذٍ يتفاخرون بها ويتعاطفون بها؛ لأن الأنساب لا تنقطع يومئذ إنما يرتفع التواصل والتعاطف والتفاخر بها والتَّساؤل. وهذه الآية لا تنافي قوله: ﴿ وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [الصافات: ٢٧]؛ لأن للقيامة أحوالًا، ومواطن، منها ما يشغلهم عظم الأمر الذي ورد عليهم عن المسألة، ومنها حال يفيقون فيها فيتساءلون. «الانتصار للقرآن» للباقلاني (٢/ ٧٥٣)، و«التفسير البسيط» (١٦/ ٦٨).

(٢) في (ع): «ترى».

(٣) في (ع): «يجزيهم».

(٤) وبمثله قال في «روح البيان» (٦/ ٣١١).

(٥) «الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

وهُو للحَذرِ عنْ مُطالَبتهِمْ مِما قُصرَ في حقِّهمْ؟ وذَلكَ إنَّما يَكونُ بعدَ زَوالِ الحَيرةِ والدَّهشةِ، وسَيأتي ما يَتعلَّقُ بهذا الوَجهِ.

والَّذِي ذُكرَ أوَّلاً في شَرحِ الآيةِ: ﴿وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ فإنْ قُلتَ: ما وَجهُ التَّوفِيقِ بَينَ نَفيِ السُّؤالِ ههُنا وإثباتهِ في قَولهِ تَعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾؟[1].

قلتُ: إقبالُ بَعضِهمْ عَلى بَعضٍ بالسُّؤالِ عَقيبَ نَفخةِ البَعثِ، قبلَ أنْ يطوي السَّماء كطيِّ السِّجلِّ كما هُو الظَّاهرُ مِن قَولهِ تَعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥] ومِن قَولهِ تَعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] وانقِطاعُ السُّؤالِ بَعدَ ما صَارَ السَّماءُ كالمُهلِ، والجِبال كالعِهنِ عَلى ما نَطقَ بهِ

(١) روى الطبري عن سعيد بن جبير: أن رجلاً أتى ابن عباس فقال: سمعت الله يقول: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾... الآية، وقال في آية أخرى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فقال: أما قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ فذلك في النفخة الأولى، فلا يبقى على الأرض شيء ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ وأما قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فإنهم لما دخلوا الجنة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون. «تفسير الطبري» (١٩/ ٧١). وأجاب الزجاج: بأن هنالك أزمنة وأحوالًا. وإنما قيل يومئذ كما تقول: نحن اليوم بفعل كذا وكذا، وليس تريد به في يومك إنما تريد نحن في هذا الزمان، فيوم تقع للقطعة من الزمان. وأما ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾. فلا يسأل عن ذنبه ليستفهم، قد علم الله عز وجل ما سلف منهم. وأما قوله: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ فيسألون سؤال توبيخ لا سؤال استفهام كما قال: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾. وإنما تسأل لتوبيخ من قتلها. وكذلك قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾. فما يسأل عنه يوم القيامة تقرير وتوبيخ، والله ـ عز وجل ـ قد علم ما كان، وأحصى كبير ذلك وصغيره. وأما الزمخشري فقد أجاب بجوابين: أحدهما: أنّ يوم القيامة مقداره خمسون ألف سنة، ففيه أزمنة وأحوال مختلفة يتساءلون ويتعارفون في بعضها، وفي بعضها لا يفطنون لذلك؛ لشدّة الهول والفزع. والثاني: أنّ التناكر يكون عند النفخة الأولى، فإذا كانت الثانية قاموا فتعارفوا وتساءلوا. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤/ ٢٣ـ٢٢)، و«الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

قَولهُ[1] تعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ﴿٨﴾ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ﴿٩﴾ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ٨ ـ ١٠].

فإنْ قُلتَ: ما ذَكرتهُ مُخالفٌ لما قيلَ: إنَّ التَّناكرَ يَكونُ عندَ النَّفخةِ الأُولى، فإذا كانتِ الثَّانيةُ قاموا فتَعارفُوا وتَساءلُوا[2]، ولما قيلَ: إنَّ عَدمَ السُّؤالِ عِندَ النَّفخةِ، فالسُّؤالُ بعدَ المُحاسَبةِ أو دُخولِ أهلِ الجنَّةِ الجنَّةَ وأهلِ النَّارِ النَّارَ؟[3]

قلتُ: ما ذَكراهُ عَن عَقلٍ واعتِبارٍ، وما ذَكرتهُ عَن نَقلٍ وأخبارٍ، فعَليكَ الاختِبار ثُمَّ الاختِيار.

فإنْ قُلتَ: مَبنَى ما ذَكرتَهُ على أنَّ طَيَّ السَّماءِ بَعدَ البَعثِ فهَل يُساعِدهُ النَّقلُ؟

قلتُ: نَعمْ؛ خرَّجَ الخَتلي أبو القَاسمِ إسحاقُ بنُ إبراهِيمَ في كتابِ «الدِّيباجِ» عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ، عنِ النَّبيِّ ﷺ في قولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ فقالَ: قالَ رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ: «أنا أوَّلُ مَن تَنشقُّ عنهُ الأرْضُ فأجلسُ جَالساً في قَبري فيُفتحُ لي بَابٌ إلى السَّماءِ حتَّى أنظُرَ إلى العَرشِ، ثُمَّ يُفتحُ لي بابٌ مِن تَحتِي حتَّى أنظُرَ إلى الثَّرى، ثُمَّ يُفتحُ لي بابٌ عَن يمِيني حتَّى أنظُرَ إلى الجنَّةِ ومَنازلِ أصْحابي، أنَّ الأرضَ تحرَّكتْ تَحتي فقُلتُ لها: مالَكِ أيَّتها الأرْضُ؟! قالَت: إنَّ ربِّي أمرَني أنْ ألْقِي ما في جَوفي، وأنْ أتخلَّى كما كُنتُ، إذ لا شَيءَ فيَّ، ذَلكَ قَولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾»[4]، وقدْ مرَّ في شَرحِ الآيةِ نَقلاً عنِ «التَّذكرةِ»: أنَّ انشِقاقَ القمرِ وتناثُرَ النُّجومِ وطَمسَ الشَّمسِ بعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ[5].

---

(١) من قوله: «تعالى: ﴿يَتَخَـٰفَتُونَ﴾...» إلى هنا ليس في (ع).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٠٤).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٩٥).

(٤) «الديباج» للختلي (ص: ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٥) تقدم تخريجه.

الآيةُ السَّابعةُ في سُورةِ يُونسَ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟﴾

يعنِي في القُبورِ ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ [يونس: ٤٥]، إنَّما زادَ هَذا البَيانَ تَعييناً للسَّاعةِ النُّجوميِّ، فإنَّ السَّاعةَ قدْ تُطلقُ عَلى مِقدارٍ قَليلٍ منَ الزَّمانِ يَتعارفُونَ بَينهمْ.

فإنْ قُلتَ: هلْ يَتعارَفونَ كما يُحشَرونَ أم بعدَ زَمانٍ؟

قلتُ: بلْ بعدَ زَمانٍ، وإنْ كانَ الظَّاهرُ مِن قولِ مَن قالَ: وذَلكَ عِندَ خُروجِهمْ مِن القُبورِ أنْ يَتعارفُوا كما يُحشرُونَ.

والدَّليلُ عَلى ما قُلنا قَولهُ عَليهِ السَّلامُ: «الأمرُ أشدُّ مِن أنْ يَنظرَ بعضُهمْ إلى بَعضٍ» في جَوابِ عائشةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنها ـ إذ سَمِعَتْ قَولَه عَليهِ السَّلامُ: «يُحشرُ النَّاسُ حُفاةً عراةً غُرلاً» فقَالتْ: الرِّجالُ والنِّساءُ يَنظُرُ بَعضُهمْ إلى بَعضٍ؟ والحَديثُ رَواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ والنَّسائيُّ وابنُ مَاجه رَحمةُ اللهِ عَليهِمْ[1].

ووَجهُ الدِّلالةِ هُو أنَّ هَولَ البَعثِ لما كانَ مانِعاً عنِ النَّظرِ فلأنْ يكونَ مانِعاً عنِ التَّعارُفِ الَّذِي يتوقَّفُ عليهِ أَولى.

وقدْ خرَّجَ الإمَامُ القُرطبيُّ في بابِ ذكرِ النَّفخِ الثَّاني مِن «التَّذكرةِ» في حَديثٍ طَويلٍ عَن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّهمْ يُوقَفونَ حُفاةً عُراةً غُرلاً مِقدارَ سَبعِينَ عاماً[2].

فإنْ قُلتَ: هلْ يَنقطِعُ التَّعارفُ بَينهُمْ بَعدَ حُصولهِ؟

قلتُ: ذَلكَ ظنٌّ، مَن قالَ: ثُم يَنقطِعُ التَّعارفُ بَينهمْ لشدَّةِ الأمرِ عَليهمْ، ولكنَّ الأمرَ لَيسَ كما ظنَّهُ فإنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾... الآية، صَريحٌ في بقاءِ

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٨٥٩)، «سنن النسائي» (٢٠٤٨)، «سنن ابن ماجه» (٤٢٧٦).

(٢) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٤٨٤).

التَّعارفِ بَينهُمْ في المَوقفِ الثَّاني والثَّالثِ؛ لأنَّ فِرارَ بَعضِهمْ عَن بَعضٍ في ذَينكَ المَوقِفينِ عَلى ما بينَّاهُ في شَرحِ هذهِ الآيةِ.

فإنْ قُلتَ: جَوابُ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ عَن سُؤالِ عَائشةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنها ـ إنَّما يَجرِي عَلى تَقديرِ عَدمِ بَقائهِمْ عُراةً عندَ حُصولِ التَّعارفِ بَينهُ، فهلِ الأمرُ كَذلكَ؟

قُلتُ: نَعمْ؛ كما فُهِمَ مِن حَديثٍ رَواهُ مُسلم في «صَحيحِهِ» حَيثُ قالَ: عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: قامَ فينا رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ بمَوعظةٍ فقالَ: «يا أيُّها النَّاسُ! إنَّكمْ تُحشَرونَ إلى اللهِ حُفاةً عُراةً غُرلاً، كما بَدأنا أوَّلَ خَلقٍ نُعيدهُ وَعداً عَلينا إنَّا كنَّا فاعِلينَ، ألا وإنَّ أوَّلَ النَّاسِ يُكسَى يَومَ القِيامةِ إبراهِيمُ عَليهِ السَّلامُ»[1].

قالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «التَّذكرةِ»: تكلَّمَ العُلماءُ في حِكمةِ تَقديمِ إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ بالكسوةِ فرُويَ أنَّهُ لمْ يَكنْ في الأوَّلينَ والآخِرينَ للهِ عَبدٌ أخوَفُ مِن إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ، فتُعجَّلُ لهُ كسوَتهُ أماناً لهُ؛ ليَطمئنَّ قَلبهُ، ويُحتملُ أنْ يَكونَ ذَلكَ لما جَاءَ بهِ الحَديثُ منْ أنَّهُ أوَّلُ مَن أمرَ بلُبسِ[2] السَّراويلِ إذا صلَّى مُبالغةً في السَّترِ[3]، وحِفظاً لفَرجهِ مِن أنْ يُماسَّ في مُصلَّاه ففَعلَ ما أُمرَ بهِ، فيُجزَى بذَلكَ أنْ يَكونَ أوَّلَ مَن يُستَرُ يَومَ القِيامةِ، ويُحتملُ أنْ يَكونَ الَّذينَ ألقَوهُ في النَّارِ جرَّدُوه، ونَزعُوا عنهُ ثِيابهُ عَلى أعيُنِ النَّاسِ كما يُفعلُ بمَنْ يُرادُ قَتلهُ، وكانَ ما أصابهُ مِن ذَلكَ في ذَاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فلمَّا صَبرَ واحتَسبَ وتوكَّلَ عَلى اللهِ تَعالى دَفعَ اللهُ عنهُ شرَّ النَّاسِ في الدُّنيا والآخِرةِ، وجَزاهُ بذَلكَ العُرِي أنْ جَعلهُ أوَّلَ مَن يُدفعُ عَنهُ العُريُ يَومَ القِيامةِ عَلى رُؤوسِ الأشهادِ، وهَذا أحسَنُها، واللهُ أعلمُ[4].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٨٦٠).

(٢) في (ع): «يلبس» بدل «أمر بلبس».

(٣) في (ع): «التستير».

(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٣٤)، ثم قال: وإذا بدئ في الكسوة بإبراهيم وثنى =

الآيةُ الثَّامنةُ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (٣٤) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ (٣٥) وَصَاحِبَتِهِ﴾

أي: زَوجتِهِ، ﴿وَبَنِيهِ (٣٦) لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٧] يَكفيهِ في الاهتِمامِ بِهِ، وقُرِئَ: (يَعنيهِ)، أي: يُهمهُ[١].

فإنْ قُلتَ: ما وجهُ التَّرتِيبِ؟

قلتُ: وَجهُهُ رِعايةُ السَّجعِ، فإنَّهُ[٢] مِن مُحسِّناتِ الكَلامِ إذا كانَ خَالياً عَنِ التَّكلُّفِ، يُرشدُكَ إلى هَذا قَولُهُ: ﴿وَبَنِيهِ﴾ مَقامَ أولادِهِ.

وما قِيلَ: بَدأ بالأخِ ثُمَّ بالأبوينِ؛ لأنَّهما أقرَبُ مِنهُ، ثُمَّ بالصَّاحبةِ والبَنينِ؛ لأنَّهمْ أقرَبُ وأحبُّ، كأنَّهُ قِيلَ: يفرُّ مِن أخِيهِ، بلْ مِن أبويهِ، بلْ مِن صَاحِبتهِ وبَنيهِ[٣]؛ لا يَخلُو عِن مُناقَشةٍ، ومِن غَيْرِه إلى قَولِهِ: وتأخِيرُ الأحبِّ فالأحبِّ؛ للمُبالغةِ[٤]، فقَدْ وَسعَ دائرةَ المُناقَشةِ.

= بمحمد ﷺ أوتي محمد بحلة لا يقوم لها البشر لينجبر التأخير بنفاسة الكسوة، فيكون كأنه كسي مع إبراهيم عليهما السلام. قاله الحليمي.

(١) قراءة ابن محيصن: (شَأْنٌ يَعْنِيه)، مفتوحة الياء، بالعين.
قال أبو الفتح: وهذه قراءة حسنة أيضًا، إلا أن التي عليها الجماعة أقوى معنى، وذلك أن الإنسان قد يعنيه الشيء ولا يغنيه عن غيره. وذلك كأن يكون له ألف درهم، فيؤخذ منها مائة درهم، فيعنيه أمرها، ولا يغنيه عن بقية ماله أن يهتم به ويراعيه. فأما إذا أغناه الأمر عن غيره فإن ذلك أقوى المطلبين، وأعلى الغرضين. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٥٣).

(٢) في (ع): «سجع الفواصل فإنها» بدل «السجع فإنه».

(٣) «الكشاف» (٤/ ٧٠٥)

(٤) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٠٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٨).

فإنْ قُلتَ: لو كانَ السَّجعُ لهُ شأنٌ لما عَدلَ مِن الفِراشِ إلى المِهادِ في قَولهِ تَعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]؟

قلتُ: لعلَّ ذَلكَ لنُكتةٍ مَعنويَّةٍ تَربُو عَلى نُكتةٍ لَفظيَّةٍ، وهيَ أنَّ في لَفظةِ المَهدِ مِن مَعنَى الإعْدادِ والتَّهيئةِ، فيتضمَّنُ الإشارةَ إلى ما صرَّحَ بهِ في قَولهِ تَعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] وإنَّما يفرُّ منهُمْ حَذراً عَنْ مُطالَبتِهمْ بالتَّبعاتِ، ويَقولُ الأخُ: لم[1] تُواسني بمالِكَ، والأبَوانِ: قصَّرتَ في برِّنا، والصَّاحبةُ: أطعَمتَني الحرامَ وفعَلتَ وصنَعتَ، والبَنونَ: لم تُعلِّمنا ولم تُرشِدنا[2].

وأمَّا ما قِيلَ: إنَّ ذَلكَ لعِلمهِ أنَّهمْ لا يُغنُونَ عنهُ شَيئاً[3]، فمَردُودٌ بما وَردَ في صَحيحِ الخَبرِ: مِنْ أنَّ الصِّبيانَ يَطوفُونَ عَلى آبائِهمْ بكُؤوسٍ مِن أنهارِ الجنَّةِ يَسقُونَهم، ذَكرهُ الإمَامُ القُرطبيُّ في بابِ ما يَلقَى النَّاسُ في المَوقفِ مِن الأهوالِ العِظامِ والأمُورِ الجِسامِ مَنِ «التَّذكرةِ»[4]، وهَذا نصٌّ صَريحٌ في أنَّ مِنهمْ مَن يَنفعُهُ.

فإنْ قُلتَ: إذا ثَبتَ الفِرارُ يومئذٍ بالاختِيارِ فما وَجهُ الوَعيدِ في قَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «مَن فرَّقَ بينَ والدةٍ ووَلدِها فرَّقَ اللهُ تَعالى بَينهُ وبَينَ أحبَّتهِ يومَ القِيامةِ»[5]،

---

(١) في (ب): «لما».

(٢) القائل الزمخشري، «الكشاف» (٤/ ٧٠٥).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٧٠٥).

(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٨٤).

(٥) وقصة الحديث كما في «مسند أحمد» ط الرسالة (٢٣٤٩٩) عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: كنا في البحر وعلينا عبد الله بن قيس الفزاري ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فمر بصاحب المقاسم وقد أقام السبي، فإذا امرأة تبكي، فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فرقوا بينها وبين ولدها، قال: فأخذ بيد ولدها =

والحَديثُ مَذكُورٌ في فَصلِ ما يُكرهُ مِن البُيوعِ مِن «الهِدايةِ» وغَيرِهِ مِن كُتبِ الفِقهِ؟[١]

قلتُ: إنَّ النَّاسَ إذا أُحيوا وبُعثُوا مِن قُبورِهم؛ فلَيستْ حَالهمْ واحِدةً، ولا مَوقفُهمْ واحِداً بلْ لهمْ أحوالٌ ومَواقفُ فاختَلفَ[٢] الأخبارُ عِنهمْ لاختِلافِ مَواقِفِهمْ وأحوالِهِمْ، وجُملةُ ذَلكَ أنَّها خَمسةُ أحوالٍ:

أوَّلها: حالُ البَعثِ مِن القُبورِ، والثَّانيةُ: حالُ السَّوقِ إلى مَوضعِ الحِسابِ، والثَّالثةُ: حالُ المُحاسبةِ، والرَّابعةُ: حَالُ السَّوقِ إلى دارِ الجَزاءِ، والخامِسةُ: حالُ مُقامِهمْ في الدَّارِ الَّتي يَستقرُّونَ فيها فالفِراقُ المَكرُوهُ في المَوقفِ الأوَّلِ لأنَّهمْ عِندَ ذَلكَ يَتعارَفونَ بَينهُمْ عَلى ما بينَّاهُ في شَرحِ الآيةِ والفِرارُ[٣] بالاختِيارِ في المَوقفِ الثَّاني والثَّالثِ، واللهُ أعلمُ.

***

= حتى وضعه في يدها، فانطلق صاحب المقاسم إلى عبد الله بن قيس فأخبره، فأرسل إلى أبي أيوب فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين الأحبة يوم القيامة».

قال المحقق: حسن بمجموع طرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة، وحيي ابن عبد الله المعافري، وقد توبعا.

(١) «الهداية» (٣/ ٥٤)، و«نصب الراية» (٤/ ٢٣)، و«المبسوط» للسرخسي (٥/ ٢١٣)، و«بدائع الصنائع» (٥/ ٢٢٨).

(٢) في (ع): «فاختلفت».

(٣) من قوله: «المكروه في الموقف...» إلى هنا ليس في (ع).

الآيةُ التَّاسعةُ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ﴾ [القلم: ٤٢]

أي: أهلُ المَحشرِ إلى السُّجودِ يعني للهِ تَعالى، والساقُ يَجيءُ في لُغةِ العَربِ بمَعنَى النَّفسِ[١]، نَقلهُ أبو عمرَ[٢] عنْ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ يَحيَى النَّحويِّ[٣].

ومِنهُ قَولُ عَليٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ حِينَ راجعهُ أصحَابهُ في قِتالِ الخَوارجِ، فقالَ: واللهِ! لأُقاتلنَّهمْ ولو تلِفتْ ساقِي،[٤] يُريدُ نَفسهُ.

وفي التَّنكيرِ البَحتِ إيماءٌ إلى بُعدِهِ عَن التَّعيينِ والتَّبيينِ بالتَّعريفِ والتَّوصيفِ[٥]،

---

(١) يظهر حقائق الأشياء وأصولها، أو ساق جهنم، أو ساق العرش، أو ساق ملك عظيم، وقيل: الساق النفس، أي يوم يكشف عن نفس الرحمن وذاته، ونقله في «النهاية» عن ثَعْلَب قال: السَّاقُ هَاهُنَا النَّفْس. «الكليات» (ص: ٥١٨)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٤٢٣).

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر (ت ٣٤٥)، اللغوي الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، كان من أكابر أهل اللغة، وأحفظهم لها، قال: أبو بكر الخطيب: رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدقونه.

ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٦١٨)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص: ٧٥)، و«نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص: ٢٠٦) (ص: ٢٠٧) (ص: ٢١١).

(٣) هو أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، مولى بني شيْبان، المعروف بثعلب. (ت ٢٩١هـ)، فاق مَن تقدَّم من الكوفيين وأهل عصره منهم، نظر في النحو وله ثمان عشرة سنة، وصنَّف الكتب وله ثلاثٌ وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقًا حافظًا للُّغة عالمًا بالمعاني. لَهُ مصنفات فِي النَّحْو واللغة، مِنْهَا: كِتَابه «الفصيح»، و«كتاب فعلت وأفعلت». ينظر: «طبقات النحويين واللغويين» (ص: ١٤١)، و«تاريخ العلماء النحويين» للتنوخي (ص: ١٨١).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٤٢٣).

(٥) قال الزمخشري: فإن قلت: فلم جاءت منكرة في التمثيل؟ قلت: للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة منكر خارج عن المألوف، كقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ كأنه قيل: يوم يقع أمر فظيع هائل، «الكشاف» (٤/ ٥٩٤).

وعَلى هَذا يَكونُ المُرادُ التَّجلِّي لهُمْ وكَشفُ الحِجابِ عَن أبصَارِهِمْ حتَّى إذا رَأوهُ سَجدُوا لهُ(١).

ويُعيِّنُ هَذا ما رُويَ في «صَحيحِ البُخاريِّ»: أنَّ اللهَ تَعالى يَكشفُ عَن ساقهِ يَومَ القِيامةِ فيَسجدُ لهُ كلُّ مُؤمنٍ ومُؤمنةٍ(٢).

وقدْ جاءَ في ذَلكَ حَديثٌ حَسنٌ ذَكرهُ أبو اللَّيثِ السَّمرقَنديُّ في تَفسِيرِ هَذهِ الآيةِ عَن أبي بُردةَ بنِ أبي مُوسَى الأشعَريِّ عَن أبِيهِ قالَ: سَمعتُ رَسُولَ اللهِ عَليهِ السَّلامُ يَقولُ: «إذا كانَ يَومُ القِيامةِ مثَّلَ لكلِّ قَومٍ ما كانُوا يَعبُدونَ في الدُّنيا، فيَذهبُ كلُّ قَومٍ إلى ما كَانوا يَعبدُونَ، ويَبقَى أهلُ التَّوحِيدِ فيُقالُ لهُمْ: ما تَنتظِرونَ وقَد ذَهبَ النَّاسُ؟ فيقولون(٣): إنَّ لنَا ربّاً كنَّا نَعبُدهُ في الدُّنيا ولمْ نَرهُ، فيُقالُ: أتَعرِفونهُ إذا رأيتُموهُ؟ فيَقولُونَ: نَعمْ، فيُقالُ: كَيفَ تَعرِفونهُ ولمْ تَروهُ؟ قالُوا: إنَّهُ لا شَبيهَ لهُ فيُكشَفُ لهمِ الحِجابُ فيَنظُرونَ إلى اللهِ تَعالى فيَخرُّونَ لهُ سُجَّداً ويَبقَى أقوامٌ ظُهورُهمْ مِثلُ صَياصِي البَقرِ(٤) فيُريدُونَ السُّجودَ فلا يَستطِيعونَ، وذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾».

ثُمَّ قالَ أبو بُردةَ: فحدَّثتُ بهذا الحَديثِ عُمرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ، فقَالَ عُمرُ

---

(١) يقال: هل بينكم وبين ربكم من آية تعرفونها؟ فيقولون: نعم، فيتجلى لهم من عظمته ما يعرفونه أنه ربهم فيخرون له سجدا على وجوههم ويقع كل منافق على قفاه، ويجعل الله أصلابهم كصياصي البقر. «تفسير الطبري» (٢٣/ ٥٥٩). وانظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٤٤٨)، و«عمدة القاري» (١٩/ ٢٥٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٦/ ١٥٩).

(٣) في (ب): «فيقول».

(٤) في (ع): «كالصياصي» بدل «صياصي البقر».

رَضِيَ اللهُ عَنهُ: ما سَمعتُ في أهلِ التَّوحيدِ حَديثاً هُو أحبُّ إليَّ مِن هَذا[١].

وقالَ الإمَامُ القُرطبيُّ في «التَّذكرةِ»: هَذا القَولُ - يعنِي تَفسِيرَ السَّاقِ بما ذُكرَ - أحسَنُ الأقوَالِ[٢]، وقالَ في «تَفسِيرِهِ»: مَعنَى حَديثِ أبي بُردةَ ثابتٌ في «صَحيحِ مُسلمٍ» مِن حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ[٣].

ونَحنُ نَقولُ: لعلَّ قولَ عَليٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ -: لَو كُشفَ الغِطاءُ ما ازدَدتُ يَقيناً، إشَارةٌ إلى هَذا الكَشفِ.

فإنْ قُلتَ: بَعدَ ما ذَهبَ كلُّ قومٍ إلى مَا كَانُوا يَعبُدونَ ولَمْ يَبقَ إلَّا أهلُ التَّوحيدِ فمنِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ السُّجودَ ولا يَستَطيعُونَ؟

قلتُ: همُ المُنافِقونَ عَلى ما جاءَ في حَديثِ مُسلمٍ حَيثُ قالَ: «يَجمعُ اللهُ النَّاسَ يَومَ القِيامةِ فيَقولُ: مَن كانَ يَعبدُ شَيئاً فليَتبعهُ، فيَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ الشَّمسَ الشَّمسَ، ويَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ القَمرَ القَمرَ، ويَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ الطَّواغِيتَ الطَّواغيتَ، فتَبقى هَذهِ الأُمةُ فيها مُنافِقوها» الحَديثَ.

فإنْ قُلتَ: ذَهبَ صَاحبُ «الكشَّافِ» إلى أنَّ ما ذُكرَ تَمثيلٌ حَيثُ قالَ: الكَشفُ عَن السَّاقِ مَثلٌ في شدَّةِ الأمرِ وصُعوبةِ الخَطبِ، وأصلُهُ في الرَّوعِ والهَزيمةِ، وتَشهيرِ المُخدَّراتِ عَن سُوقِهنَّ في الهَربِ، فمَعنَى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ في مَعنَى: يَومَ يَشتدُّ

---

(١) «بحر العلوم» (٣/ ٤٨٥)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٤٩)، و«تعظيم قدر الصلاة» لمحمد ابن نصر المروزي (١/ ٣٠٩)، و«الشريعة» للآجري (٢/ ١٠١٥).

(٢) ثم قال: وقد جاء فيه حديث حسن ذكره أبو الليث السمرقندي في تفسير سورة (ن والقلم). «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٧٤٩).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٥٠).

الأمرُ ويَتفاقمُ، ولا كَشفَ ثمَّةَ ولا ساقَ، كما للأقطَعِ الشَّحيحِ يدُهُ مَغلُولةٌ ولا يدَ ثمَّةَ ولا غلَّ، وإنَّما هُو مَثَلٌ في البُخلِ، وأمَّا مَن شبَّهَ فلضِيقِ عَطنِهِ وقلَّةِ نَظرِهِ في عِلمِ البَيانِ، ويُحكَى هَذا التَّشبيهُ عَن مُقاتلٍ، وعَن أبي عُبيدةَ: خَرجَ مِن خُراسانَ رَجلانِ أحدُهما شبَّهَ حتى مثَّلَ؛ وهُو مُقاتلُ بنُ سُليمانَ، والآخرُ نَفى حتَّى عطَّلَ وهُو جَهمُ بنُ صَفوانَ، والَّذي غرَّهُ يعنِي مَن شبَّهَ حَديثُ ابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: «يكشِفُ الرَّحمنُ عَن ساقِهِ؛ فأمَّا المُؤمِنونَ فيخرُّون سُجَّداً، وأمَّا المُنافقونَ فتكونُ ظُهورُهمْ طَبقاً طَبقاً كأنَّ فيها[1] السَّفافيدِ»[2] ومعناهُ يَشتدُّ[3] أمرُ الرَّحمنِ ويَتفاقمُ هولُهُ، وهُو الفَزعُ الأكبرُ يَومَ القِيامةِ، ثُمَّ كانَ مِن حقِّ الساقِ أنْ تُعرفَ، عَلى ما ذَهبَ إلَيهِ المُشبِّهُ؛ لأنَّها ساقٌ مَخصُوصةٌ مَعهُودةٌ عِندهُ وهِي ساقُ الرَّحمنِ.

فإنْ قُلتَ: لمَ جاءتْ مُنكَّرةً في التَّمثِيلِ؟

قلتُ: للدِّلالةِ عَلى أنَّهُ أمرٌ مُبهمٌ[4] في الشِّدةِ مُنكرٌ خارجٌ عنِ المَألُوفِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] كأنَّهُ قِيلَ: يومَ يَقعُ أمرٌ فَظيعٌ هائلٌ، إلى هُنا كلامُهُ[5]، وتَبعهُ الإمَامُ البَيضَاويُّ[6]،........................

---

(١) في (ع): «فيه».

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٥١٢) وفي «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ٧٨) قال: رَوَاهُ الْحَاكِم فِي «الْمُسْتَدْرك» فِي كتاب الْفِتَن وَفِي كتاب الْأَهْوَال من حَدِيث عبد الله بن مَسْعُود، وفي «مجمع الزوائد» قال: رواه الطبراني، وهو موقوف، مخالف للحديث الصحيح، وقول النبي ﷺ: «أنا أول شافع». «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٠).

(٣) في (ع): «يشتهر».

(٤) في (ب): «الأمر منهم» بدل «أمر مبهم».

(٥) ثم قال: ومن أحس بعظم مضارّ فقد هذا العلم علم مقدار عظم منافعه. «الكشاف» (٤/ ٥٩٥).

(٦) حيث قال: وتنكيره للتهويل أو للتعظيم. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٣٧).

والإِمَامُ القاشانيُّ[١] صاحِبُ «التَّفسيرِ» و«التَّأويلِ»[٢].

فإنْ قُلتَ:[٣] فهَل لما ذَهبُوا[٤] إليهِ وَجهٌ؟

---

(١) قال القاسمي رحمه الله: جاءت منكّرة؛ للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة، منكر خارج عن المألوف كقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، كأنه قيل: يوم يقع أمر فظيع هائل، فهو يوم يشتد الأمر وتتفاقم شدته، بحيث لا يمكن وصفها بمفارقة المألوفات البدنية والملاذ الحسية وظهور الأهوال والآلام النفسية. «محاسن التأويل» (٩/ ٣٠٣ـ ٣٠٤)، و«تفسير القاشاني» المنسوب إلى ابن عربي (ص ٣٣٤).

(٢) ترجم له حاجي خليفة بتأويلات القرآن، المعروف: بتأويلات الكاشاني. فقال: هو تفسير بالتأويل، على اصطلاح التصوف، إلى سورة (ص). للشيخ، كمال الدين، أبي الغنائم: عبد الرزاق بن جمال الدين... الكاشي، السمرقندي، المتوفى: سنة سبع وثمانين وثمانمائة.. وفي موضع آخر ترجم له بقوله: تفسير: القاشاني وهو المشهور: (بالتأويلات) وقد سبق في محله.

وذكر في «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: أن هذا الكتاب كتاب كمال الدين الكاشي تفسير القرآن قد نسب لابن العربي وأحال على تفسير ابن عربي، وقال هنالك: تفسير الشيخ محيي الدين ابن العربي، أوله: الحمد لله الذي جعل مناظم كلامه مظاهر حسن صفاته. صنفه على طريقة أهل التصوف جزء ٢ بولاق ١٢٨٣ المطبعة الميمنية ١٣١٧، في حين ذكر في «هدية العارفين» أن من تصانيفه «تأويلات الْقُرْآن»، «السراج الْوَهَّاج فِي تَفْسِير الْقُرْآن»، وحرر هذه المسألة حسين الذهبي رحمه الله في كتابه «التفسير والمفسرون».

ومخطوط «تأويلات القرآن»، «تأويلات الكاشاني»، منه نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٣٦)، (١/ ٤٥٦)، و«معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/ ١٥٤٢) (١/ ١٧٧)، و«هدية العارفين» (١/ ٥٦٧) و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، و«التفسير والمفسرون» (٢/ ٢٩٥)، و«مقدمة تفسير المنار»، و«معجم المفسرين» (١/ ٢٨١).

(٣) «فإن قلت» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «مالا».

قلتُ: لا؛ لأنَّ شرطَ العُدولِ عَنِ الحَقيقةِ والمَصيرَ إلى التَّمثيلِ تَعذُّرُ إجراءِ الكَلامِ عَلى حَقيقَتِهِ، وهَذا الشَّرطُ مَفقُودٌ ههُنا لما عَرفتَ أنَّ السَّاقَ يَجيءُ في اللُّغةِ بمَعنَى النَّفسِ، وهِي مُرادةٌ ههُنا بشَهادةِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

وصاحِبُ «الكشَّافِ» مَعذورٌ فيما ذَهبَ إلَيهِ؛ لأنَّهُ مِن غُلاةِ المُعتزلةِ المُنكِرينَ لإمكانِ رُؤيتِهِ تَعالى، فاضطرَّهُ ذَلكَ الاعتِقادُ إلى صَرفِ الكَلامِ عَن حقِيقتِهِ وردِّ الأحادِيثِ الصَّحيحةِ في هَذا البابِ.

وأمَّا مَن حذَى حَذوهُ؛ فقلَّدُوهُ غَافِلينَ عَن مَنشأ ما ذَهبَ إلَيهِ، وعَن أنَّ ذَلكَ المَنشأ خِلافُ مَذهبِ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ، وفي ضِمنهِ ردٌّ للأحادِيثِ المَرفُوعةِ.

وأمَّا قَولهُ: وأمَّا مَن شبَّهَ فلضِيقِ عَطنهِ وقِلةِ نَظرهِ في عِلمِ البَيانِ، فلقَدْ أصَابَ في ردِّهِ، وإن لمْ يُصبْ في تَعيينِ مَنشأ ذَهابِهِ إلى التَّشبيهِ، فإنَّهُ لقِلةِ نَظرهِ في عِلمِ اللُّغةِ وعَدمِ إحاطَتِهِ الأحادِيثَ المُذكُورةَ، لا لقِلةِ نظرِهِ في عِلمِ البَيانِ.

وأمَّا قَولهُ: ثُمَّ كانَ مِن حقِّ السَّاقِ أن يُعرفَ[1].. إلخ، فيَردُ عَلى ما ذَكرناهُ أيضاً وقدْ نبَّهتُ ـ على وَجهِ التَّقصِّي عنهُ ـ فيما تقدَّمَ، فتذكَّرْ.

وقولهُ تَعالى: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ تَوبيخاً وتَعنيفاً عَلى تَركهمُ السُّجودَ في الدُّنيا عِندَ الاستِطاعةِ، لا تعبُّداً وتَكليفاً، فإنَّ الدارَ دارُ الجَزاءِ لا دارُ التَّكلِيفِ، فيُؤمَرونَ بهِ معَ إعقامِ أصْلابهِمْ، والحَيلُولةِ بَينهم وبَينَ الاستِطاعةِ، تحيُّراً[2] لهم وتَندِيماً عَلى ما فرَّطوا فيهِ حِينَ دَعوا إلى السُّجودِ وهُم سَالمو الأصْلابِ والمفاصلِ مُمكَّنونَ مُزاحو العِللِ فيما تُعبِّدوا بهِ ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

---

(١) وتتمته: على ما ذهب إليه المشبه؛ لأنها ساق مخصوصة معهودة عنده وهي ساق الرحمن. «الكشاف» (٤/ ٥٩٤)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦١٤)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٥٢٥).

(٢) في (ع): «تحسرًا». وفي «الكشاف» (٤/ ٥٩٥): «تحسيرًا».

رُوِيَ عنِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهما: أنَّهُ تعقَّمُ أصلابُهمْ[١]؛ أي: تُردُّ[٢] عِظاماً بلا مَفاصلَ، لا تُثنَى عِندَ الرَّفعِ والخَفضِ، وفي الحَديثِ: «ويُبقي أصلابَهمْ طَبقاً واحِداً»[٣] أي: فِقارةً[٤] واحِدةً[٥].

***

الآيةُ العاشرةُ: ﴿وَيَوْمَ﴾

مَنصوبٌ بمُضمرٍ تَقدِيرهُ: كانَ ما لا يَدخلُ تَحتَ الوَصفِ، وإنَّما حُذفَ؛ تَهويلاً للأمرِ، ومُبالغةً في التَّخويفِ[٦].

﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ قدْ مرَّ تَفسيرُ الحَشرِ.

﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ﴾ سُؤالُ تَوبيخٍ[٧] ﴿شُرَكَآؤُكُمُ﴾ أضافَ الشُّركاءَ إلَيهمْ؛ لأنَّهُ إذ لا شَركةَ في الحَقيقةِ بينَ الأصنامِ والمَعبودِ بالحقِّ، وإنَّما أوقعَ عَليها اسمَ الشَّريكِ بمُجرَّدِ تَسمِيتهمْ شُركاءَ، فأُضيفَ إلَيهم بهذِهِ النِّسبةِ[٨].

---

(١) قال أبو عبيد: قَوْله: (تُعقَم أصلابُ الْمُنَافِقين)، يَعْنِي تيبس مفاصلُهم فَتبقى أصلابُهم طبقًا وَاحِدًا. قَالَ: والمفاصل يُقَال لَهَا المعاقم. «تهذيب اللغة» (١/ ١٩٠).

(٢) في (ع): «ردت».

(٣) لم أجده بهذا اللفظ إلا في «الكشاف» (٤/ ٥٩٥)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٨).

(٤) في (ع): «فقرة».

(٥) «الكشاف» (٤/ ٥٩٥).

(٦) المرجع السابق (٢/ ١٢).

(٧) المرجع السابق (٢/ ١٢).

(٨) يسمونها شركاء؛ لأنّ شركة الله في الربوبية محال. وأضاف الشركاء إليهم من حيث جعلوهم =

ويَعضُدهُ التَّعبيرُ[1] عنِ اعتِقادهمْ بالزَّعمِ فإنَّهُ كالعِلمِ في الباطلِ، حتَّى قالُوا: زَعمُوا مطيةُ الكذبِ[2]، ولا يَخفى ما فيهِ منَ التَّهكُّمِ.

﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنَّهم شُركاءُ اللهِ، حُذفَ المَفعُولانِ؛ لِدلالةِ سِياقِ الكَلامِ عَليهِ[3]، وهذا السُّؤالُ ظاهرٌ في غَيبةِ الشُّركاءِ.

وقولهُ تَعالى في مَوضعٍ آخرَ مِن هَذهِ السُّورةِ: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] نصٌّ فيها، فلا وَجهَ لما قيلَ: يَجوزُ أنْ يَحضُروا ويُشاهِدوا، ولكِن لمَّا لمْ يَنتفِعوا بهم ولم يكُنْ فيهم ما رجُوا مِن الشَّفاعةِ لهمْ جُعلُوا كأنَّهمْ غُيِّبَ عَنهمْ، وهو أبلَغُ في التَّوبيخِ إذ وُجودُهمْ أضرُّ مِن العَدمِ.

وأمَّا ما قيلَ: يَجوزُ أن يُحالَ بَينهُم وبَينَها ليتفقَّدوها في السَّاعةِ الَّتِي علَّقوا بها الرَّجاءَ فيها[4]، فيَردُ عَليهِ: أنَّهُ حِينئذٍ يَنكِشفُ الحالُ عِندهُمْ، ويَعلَموا أنَّهُ لا مَنفعةَ لهم

= شركاء الله، أي ليس للأصنام شركة بوجه إلا بقولكم. «الكشاف» (٢/ ٣٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٤٢).

(١) في (ع): «التفسير».

(٢) الزعم: القول الأميل إلى الباطل والكذب في أكثر الكلام، ولذلك قال ابن عباس: كل زعم في القرآن فهو بمعنى الكذب، وإنما خص القرآن؛ لأنه يطلق على مجرد الذكر والقول.. وقال ابن عطية: وعلى هذا الحد يقول سيبويه: زعم الخليل، ولكن ذلك يستعمل في الشيء الغريب الذي تبقى عهدته على قائله. «البحر المحيط» (٤/ ٤٦٤). وانظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٨١٦).

(٣) وحذف مفعولا (يزعمون) اختصارًا؛ إذ دل ما قبله على حذفهما، والتقدير: تزعمونهم شركاء، ويحسن أن يكون التقدير كما قال بعضهم: أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون أنها تشفع لكم عند الله عز وجل؟. «البحر المحيط» (٤/ ٤٦٤).

(٤) «الكشاف» (٢/ ١٢).

في آلهتهم، بل فيها مضرَّةٌ، فلا احتمالَ للتَّفقدِ، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ جوابُهم، وإنَّما سُمِّي فِتنةً؛ لأنَّهُ مَعذِرتُهمْ الَّتِي تَوهَّموا تَخلُّصهمْ بها، مِن قَولكَ: فَتنتُ الذَّهبَ، إذا خلَّصتهُ، وقيلَ: كُفرهمْ، والمُرادُ عاقِبتهُ[1].

﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ قُرئ: (لَمْ يَكنْ)، بالياءِ التَّحتَانيةِ، و(فتْنَتَهمْ) بالنَّصبِ، عَلى أنَّ الاسمَ (أنْ قالُوا)، وقُرئ بالتَّاءِ الفَوقانيَّةِ، و(فِتنتُهمْ) بالرَّفعِ، عَلى أنَّها الاسمُ، وقُرئ بنَصبِها، عَلى تَقديرِ: أنْ قالُوا، مؤنَّثاً، أي: ثُمَّ لم تكنْ فِتنتُهمْ إلَّا مَقالتَهمْ، وهَذا أحسَنُ مِن اعتِبارِ التَّأنيثِ في الخَبرِ[2].

﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كذَبوا وحلَفوا، معَ عِلمِهم بأنَّهُ لا يَنفعُ حَيرةٌ ودَهشةٌ، فإنَّ المُمتَحنَ ينطِقُ بما يَنفعهُ وما لا يَنفعُهُ مِن غَيرِ[3] تَمييزِ بَينهُما كقَولهِمْ: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٢).

(٢) قرأ ابن كثير في رواية قنبل عن القواس، وفي رواية لعبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) رفعًا، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) نصبًا، وقرأ حمزة والكسائي: (ثم لم يكن) بالياء، (فتنتهم) نصبًا، وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثم لم تكن) بالتاء، (فتنتهم) نصبًا، وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثم لم يكن) بالتاء، (فتنتهم) نصبًا.
قال أبو منصور: من نصب (فِتْنَتَهُمْ) فهو على أنه خبر (تكُنْ)، ويكون (أن قالوا) الاسم، وأنث (تكن) وهو لـ (أن قالوا)؛ لأنَّ (أن قالوا) ها هنا هي الفتنة، وَمَنْ قَرَأ: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ) بالرفع فعَلى أن الفتنة هي الاسم لـ (تكُن)، ويكون (أن قالوا) الخبر. وقال بعضهم: من قرأ (لم يَكن) بالياء وجعله لِـ (أن قَالوا) فمعناه: (القول)، وهو مذكَّر.
ينظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٣٤٧)، و«الحجة للقراء السبعة» (٣/ ٢٨٨).

(٣) «تمييز» ليس في (ب).

﴿مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ معَ إيقانِهِمْ بالخُلودِ فيها[1]، وقرِئ (ربَّنا)، بالنَّصبِ عَلى النِّداءِ والمَدحِ[2].

﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ بنفيِ الشِّركِ عَنها، ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم﴾ يَحتملُ أنْ يَكونَ عَطفاً عَلى ﴿كَذَبُواْ﴾ فيَدخلُ في حيِّزِ النَّظرِ، ويُحتملُ أنْ يكونَ إخبَاراً مُستأنِفاً فلا يَدخلُ في حيِّزِهِ[3]، ﴿مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ أي: غابَ عنهُمْ ما كانُوا يَفترُونهُ مِن الشُّركاءِ؛ أي: يَفترونَ إلهيَّتهُ وشَفاعتهُ[4].

ومَن قالَ[5] في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ أي: عِندَ أنفُسِنا، بلْ كنَّا مُوحِّدينَ بإقرارِنا بأنَّ الخالِقَ واحِدٌ والرَّازقَ واحِدٌ، وإنَّما عَبدنا الأصنَامَ ليُقرِّبونا

---

(١) فإن قلت: كيف يصحّ أن يكذبوا حين يطلعون على حقائق الأمور وعلى أن الكذب والجحود لا وجه لمنفعته؟ قلت: الممتحن ينطق بما ينفعه وبما لا ينفعه من غير تمييز بينهما حيرة ودهشًا! ألا تراهم يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ وقد أيقنوا بالخلود ولم يشكوا فيه، ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾ وقد علموا أنه لا يقضى عليهم؟ «الكشاف» (٢/ ١٣).

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (والله ربنا) بالكسر فيهما، وقرأ حمزة والكسائي: (والله ربنا) بالنصب، قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ (رَبَّنَا) فعلى البدل، كأنه قال: ورَبِّنَا. وقال الزجاج: مَنْ قَرَأَ (رَبِّنَا) فعلى النعت والثناء لقوله: (واللهِ). ومَن نصب فعَلى وجهين: أحدهما: على الدعاء، كأنهم قالوا: والله يا رَبَّنا ما كُنَّا مشركين. ويجوز أن يكون نصبه على المدح، كأنه قالَ: والله أعْني (رَبَّنَا) وأذكرُ (رَبَّنَا).

«السبعة في القراءات» (ص: ٢٥٥)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٣٤٨)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٢٣٦).

(٣) «البحر المحيط في التفسير» (٤/ ٤٦٨).

(٤) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٢/ ١٣).

(٥) في هامش (ب): «صاحب التيسير».

إلى اللهِ زُلفى[1]، فكأنَّهُ لم يَدرِ أنَّ التَّقييدَ المَذكُورَ يأباهُ قَولهُ تَعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا﴾ إذْ حِينئذٍ ـ أي: عَلى تَقديرِ أنْ يَكونَ نَفيُهمُ الشِّركَ عَن أنفُسهِمْ لا بحَسبِ الواقِعِ بل بحَسبِ اعتِقادِهِمْ ـ لا يَكونُونَ كاذِبينَ فيما قالُوا لِصِدقِهم في إخبارهِمْ عَن زَعمِهم واعتِقادِهم.

ثُمَّ إنَّ المُرادَ منَ الشِّركِ الشِّركُ في العِبادةِ لا الشِّركُ في الألُوهيَّةِ، فقَولهُ: بلْ كنَّا موحِّدينَ بإقرارِنا.. إلخ، لا يُناسبُ المَقامَ.

قالَ تَعالى في سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَإِذَا رَءَا الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦] إلقاءُ القَولِ في جَوابهِمْ مِن جانبِ الشُّركاءِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ قَولهُ تَعالى في سُورةِ يُونسَ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٨ ـ ٢٩].

وقولهِ: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ صريحٌ في أنَّ الجَوابَ المَذكُورَ لَيسَ مِن

---

(١) قولهم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ أي في الدنيا عند أنفسنا؛ لاعتقادنا فيها أننا على صواب، وإن ظهر لنا خطؤه الآن، فلم يكن ذلك منهم كذبًا، قاله قطرب. وفسّره الزمخشري بأن المعنى: ما كنا مشركين عند أنفسنا، وما علمنا أنا على خطأ في معتقدنا، ثم قال: وحمل قوله: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني في الدنيا، فتمحل وتعسف وتحريف لأفصح الكلام إلى ما هو عي وإقحام؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه ليس هذا الكلام بمترجم عنه ولا منطبق عليه، وهو نابٍ عنه أشدّ النبوّ. وما أدري ما يصنع من ذلك تفسيره بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ فشبه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا. «النكت والعيون» (٢/ ١٠٢)، و«الكشاف» (٢/ ١٣).

جَانبِ الشَّياطينِ كما توهَّمهُ مَن قالَ[١]: أي أجابُوهمْ بالتَّكذِيبِ في أنَّهمْ حَملُوهمْ عَلى الكُفرِ والزَمُوهمْ إيَّاهُ كقَولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى﴾ [إبراهيم: ٢٢][٢].

بلْ نَقولُ: قولُهُ تَعالى في سُورةِ السبأ[٣] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبا: ٤٠ ـ ٤١] صَريحٌ في أنَّ الجَوابَ مِن جانِبِ المَلائكةِ[٤]، فمَن زَعمَ أنهُ مِن جانِبِ الأصنَامِ وقالَ: ولا يَمتنعُ إنطاقُ اللهِ تَعالى الأصنَامَ بِهِ حِينئذٍ لمْ يُصبْ[٥]، وقدْ قالَ

---

(١) في هامش (ب): «القاضي وغيره».

(٢) قال أبو السعود في قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ أي: عن عبادتكم لنا، وتركهُ للظهور، وللإيذان بكمال الغفلةِ عنها، والغفلةُ عبارةٌ عن عدم الارتضاءِ، وإلا فعدمُ شعورِ الملائكةِ بعبادتهم لهم غيرُ ظاهرٍ، وهذا يقطع احتمالَ كونِ المرادِ بالشركاء الشياطينَ كما قيل، فإن ارتضاءَهم بإشراكهم مما لا ريبَ فيه، وإن لم يكونوا مُجْبِرين لهم على ذلك. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٤/ ١٤٠).

(٣) في (ع): «النساء».

(٤) قال الطبري: فأخبر عن الملائكة أنهم إذا سئلوا عن عبادة من عبدهم تبرءوا إلى الله من ولايتهم. «تفسير الطبري» (١٩/ ٢٤٩).

(٥) في «تفسير النيسابوري»: فهم إما الملائكة كقوله: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبا: ٤١]، وإما الأصنام فلا يبعد أن ينطق الله الجماد بذلك كقوله: ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦] وإن كان الضمير للعابدين فهو كقوله: ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وفي «تفسير أبي السعود»: ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ عبارةٌ عن تبرئهم من عبادتهم وأنهم إنما عبدوا في الحقيقة أهواءَهم وشياطينَهم الذين أغوَوْهم؛ لأنها الآمرةُ لهم بالإشراك دونهم كقولهم: (سبحانك أنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمْ).. الآية. وقيل: الأصنامُ يُنطِقها الله الذي أنطق كلَّ شيء فتُشافِهُهم بذلك مكانَ الشفاعةِ التي كانوا يتوقعونها. «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٤/ ٥٠٧)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٤/ ١٤٠).

ذَلكَ الزَّاعمُ في تَفسِيرِ سُورةِ سبأ[١]: وتَخصِيصُ[٢] المَلائكَةِ؛ لأنَّهمْ أشرَفُ شُركائِهِمْ، والصَّالحونَ للخِطابِ، وبَينَ كَلاميهِ تَدافعٌ ظَاهرٌ.

واعلَمْ أنَّ قَولهُ تَعالى في سُورةِ الأنْعامِ: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾، وقولهِ تَعالى في سُورةِ الأعرافِ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ أي: غَابُوا عنَّا[٣]؛ صَريحٌ في أنَّهُ يُحالُ بَينَهمْ وبَينَ شُركائِهمْ ابتِداءً، فالاستِفهامُ عَن شُركائِهمْ عِندَ ذَلكَ، عَلى ما نبَّهناكَ عَليهِ فيما تَقدَّمَ.

وقولُهُ تَعالى في سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ﴾ [النحل: ٨٦] صَريحٌ في أنَّهمْ يُجمَعونَ مَعهمْ بَعدَ ذَلكَ، فإنكَارُهمْ عنِ اتِّخاذِ الشُّركاءِ حِينَ لم يَروهُمْ، فلا يُنافِي اعتِرافَهم بِهِ بَعدَ ذَلكَ حِينَ رأوهُمْ، فأُجيبُوا حِينئذٍ بـ ﴿إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في قولِكمُ الأوَّلِ، هَذا هُو الظَّاهرُ.

وما قِيلَ[٤]: إنَّ التَّكذِيبَ في أنَّهمْ شُركاءُ اللهِ تَعالى[٥]، يَردُ عَليهِ أنَّ المُرادَ مِن الشَّركةِ الشَّركةُ في العِبادةِ لا الشَّركةُ في الألُوهيَّةِ، وقَد وُجدَ مِنهمُ التَّشرِيكُ في العِبادةِ، وإنْ لمْ يُوجَد مِنهمُ التَّشرِيكُ في الأُلوهيَّةِ، فلا وَجهَ لتَكذِيبِهمْ فيهِ.

وبما قرَّرناهُ تَبيَّنَ أنَّ مَن قالَ: ويَجوزُ أنْ يُحالَ بَينهُمْ وبَينَها؛ ليتفقَّدُوها في السَّاعةِ الَّتِي علَّقوا بها الرَّجاءَ فيها، غَافلٌ عنْ حَقيقةِ الحالِ، قاصِرٌ عَن تَتبُّعِ الآياتِ الوَارِدةِ في هذا المَقامِ، حَيثُ تَشبَّثَ بالاحتِمالِ في مَوضعِ القَطعِ. واللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (ب): «السبأ».

(٢) في (ع): «والقصص».

(٣) وانظر: «الكشاف» (٢/ ١٠٢).

(٤) في هامش (ب): «القاضي».

(٥) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٣٧).

• ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[1] [الأعراف: ٨] الجَمهورُ عَلى أنَّ صَحائفَ الأعمَالِ تُوزنُ بِميزانٍ لهُ لسانٌ وكفَّتانِ[2] يَنظُرُ إلَيهِ الخَلائقُ؛ إظهَاراً للمَعدلةِ وقَطعاً للمَعذِرةِ[3].

قالَ الضحَّاكُ والأعمَشُ: الوَزنُ والمِيزانُ بمَعنى العَدلِ في القَضاءِ، وذِكرُ الوَزنِ ضَربُ مَثلٍ كما تَقولُ: هَذا الكَلامُ في وَزنِ هَذا ووِزانِهِ، أي: يُعادِلُهُ ويُساويهِ وإنْ لمْ يكنْ هُناكَ وَزنٌ.

وقالَ الزَّجاجُ: هذا شَائعٌ مِن جِهةِ اللِّسانِ، والأَولى أنْ يُتبعَ ما جاءَ في الأَسَانيدِ الصِّحاحِ مِن ذكرِ المِيزانِ[4].

ولقدْ أحسَنَ القُشَيريُّ حَيثُ قالَ: لَو حُملَ المِيزانُ عَلى هَذا فليُحملِ الصِّراطُ عَلى الدِّينِ الحقِّ، والجنَّةِ والنَّارِ عَلى ما يَردُ عَلى الأرواحِ دُونَ الأجسَادِ، والشَّياطِين والجِنّ عَلى الأخْلاقِ المَذمُومةِ، والمَلائِكةِ عَلى القُوى المَحمُودةِ، وقدِ اجتَمعتِ الأُمةُ في الصَّدرِ الأوَّلِ عَلى الأخذِ بهذِهِ الظَّواهرِ مِن غَيرِ تأوِيلٍ[5].

---

(١) في هامش (ب): «الآية العاشرة» ورمز لها بـ(خ). وفي (ع): «الآية الإحدى عشرة: قوله تعالى».

(٢) وذلك هوالميزان الذي يعرفه الناس، له لسان وكفتان. «تفسير الطبري» (١٢/ ٣١١)، و«لمعة الاعتقاد» (ص: ٣٢). ونقله القرطبي عن ابن عباس. «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٦).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦).

(٤) قال الزجاج: الأولى أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح. فإنه جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان، من حيث ينقل أهل الثقة، فينبغي أن يقبل ذلك. وقد روي عن جرير عن الضحاك: أن الميزان العدل، والله أعلم بحقيقة ذلك، إلا أن جملة أعمال العباد موزونة على غاية العدل والحق، وهو قوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٣١٩).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٥)، ونقل الرازي قولاً ثانيًا عن مجاهد والضحاك والأعمش وهو: أن المراد من الميزان العدل والقضاء، وكثير من المتأخرين ذهبوا إلى هذا القول، وقالوا: حمل لفظ الوزن على هذا المعنى سائغ في اللغة والدليل عليه فوجب المصير إليه. وأما بيان أن =

وقالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: وإذا أجمَعوا عَلى مَنعِ التَّأويلِ وَجبَ الأخذُ بالظَّاهِرِ وصَارتْ هَذهِ الظَّواهرُ نُصوصَاً[1].

وقالَ حُذيفةُ ـ رَضيَ اللهُ عَنهُ ـ: صاحِبُ المَوازِينِ جِبرائيلُ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ يَقولُ اللهُ تَعالى: يا جِبرائيلُ! زِن بَينهُمْ فرُدْ مِن بَعضٍ إلى[2] بَعضٍ، وقالَ: ولَيسَ ثمَّةَ ذَهبٌ ولا فِضَّةٌ، فإنْ كانَ للظَّالمِ حَسناتٌ أُخذَ مِن حَسناتِهِ فرُدَّ عَلى المَظلُومِ، وإنْ لَمْ يَكنْ حَسناتٌ أُخذَ مِن سيِّئاتِ المَظلُومِ فيُحملُ عَلى الظَّالمِ، فيَرجعُ الرَّجلُ وعَليهِ مِثلُ الجِبالِ[3].

وهَذا لا يُنافِي قَولهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ لأنَّ ما يُحملُ عَليهِ لمَّا كانَ جَزاءُ ظُلمِهِ لمْ يَكنْ في الحَقيقةِ وِزرُ أُخرَى بلْ وِزرُ نَفسهُ.

قولهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾[4] خَبرُ المُبتدَأ وهُو الوَزنُ، و﴿الْحَقُّ﴾ صِفةٌ[5]، أو خَبرُ نَفسهِ[6]

= حمل لفظ الوزن على هذا المعنى جائز في اللغة؛ فلأن العدل في الأخذ والإعطاء لا يظهر إلا بالكيل والوزن في الدنيا فلم يبعد جعل الوزن كناية عن العدل، ومما يقوي ذلك: أن الرجل إذا لم يكن له قدرة ولا قيمة عند غيره يقال: إن فلانًا لا يقيم لفلان وزنًا، قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾. «مفاتيح الغيب» (١٤/ ٢٠٢).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٥).

(٢) في (ع): «على».

(٣) «تفسير الطبري» (١٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٣/ ٤١٨)

(٤) أي: يوم يسأل الله الأمم ورسلهم فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين. «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (١/ ٥٥٦).

(٥) في (ع): والحق صفته، وهو نص الزمخشري كما سيأتي.

(٦) «نفسه» ليس في (ع).

مَحذُوفٌ[١]، ومَعناهُ العَدلُ السَّويُّ[٢] ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ حَسناتُهُ أو ما يُوزنُ بِهِ حَسناتهُ، فهُو جَمعُ مَوزُونٍ أو مِيزانٍ[٣] ومن[٤] وإنْ كانَ مُفرَداً لَفظاً؛ ولذَلكَ وحَّدَ الضَّميرَ الرَّاجعَ إلَيهِ جَمعَ مَعنًى؛ ولذَلكَ قِيلَ في خَبرِهِ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٥]: الفائِزونَ بالنَّجاةِ عَن الدُّخولِ في النَّارِ.

ومَن غفلَ[٦] عَن ما ذَكرناهُ تعسَّفَ في تَصحيحِ جَمعِ المِيزانِ حتَّى قالَ: وحجَّةٌ[٧] باعتِبارِ اختِلافِ مَعنى[٨] المَوزُوناتِ وتعدُّدِ الوَزنِ[٩]، ولم يدرِ أنَّ بهذا القَدرِ منَ التكلُّفِ لا يتمُّ تَوجيهُ الكَلامِ؛ بلْ لا بدَّ مِن تَصحيحِ مَعنى الجَمعيَّةِ في الخَبرِ أيضاً.

---

(١) في تفسير الزمخشري: ورفعه على الابتداء. وخبره (يَوْمَئِذٍ)، و(الحق) صفته أي: والوزن يوم يسأل الله الأمم ورسلهم الوزن الحق، أي العدل. وصحح ابن عطية أن يكون (يَوْمَئِذٍ) خبر الابتداء، و(الْحَقّ) نعتًا للوزن، والتقدير: الوزن الحق ثابت أو ظاهر يومئذ، وجوّز أبو حيان أن يكون (يومئذ) ظرفًا للوزن معمولًا له، و(الحق) خبر، ويتعلق (بآياتنا) بقوله: (يظلمون) لتضمنه معنى يكذبون، أو لأنها بمعنى يجحدون. «الكشاف» (٢/ ٨٨)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٧٥)، و«البحر المحيط» (٥/ ١٤).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٨٩).

(٣) «المرجع السابق» (٢/ ٨٩).

(٤) «ومن» ليس في (ع).

(٥) «زاد المسير في علم التفسير» (٢/ ١٠٢).

(٦) في هامش (ب): «القاضي البيضاوي».

(٧) في (ع): «وجمعه».

(٨) «معنى» ليس في (ب).

(٩) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦)، وانظر: «بحر العلوم» (١/ ٥٠٤)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٤/ ٢١٧)، و«التفسير البسيط» (٩/ ٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٧٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٦).

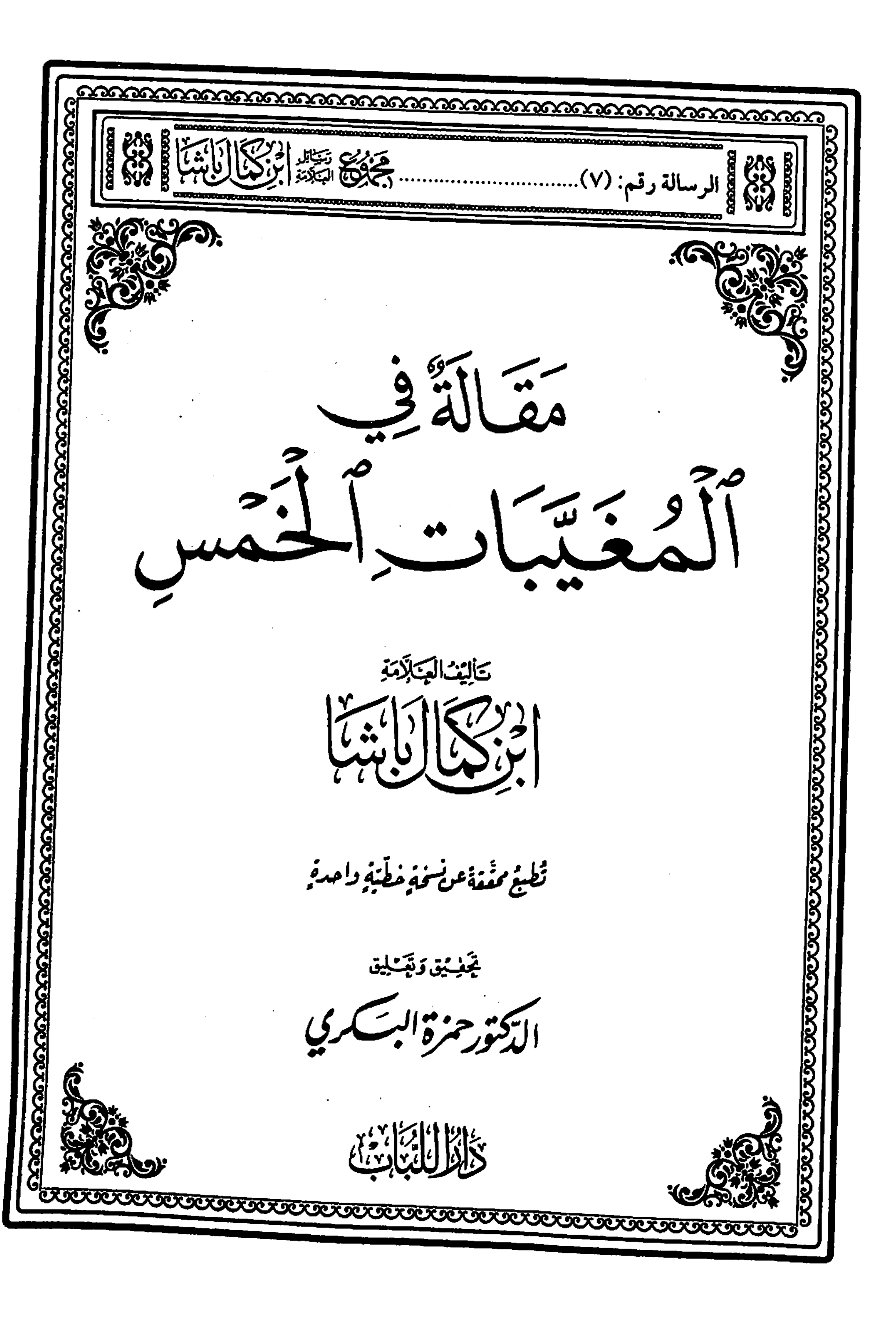
﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ بتَضييعِ الفِطرةِ السَّليمةِ الَّتي فُطرتْ عَليها، واقتِرافِ ما عرَّضَها للعَذابِ[1].

والحَمدُ للهِ وَحدهُ، والصَّلاةُ عَلى مَن لا نبيَّ بَعدهُ[2].

* * *

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦).

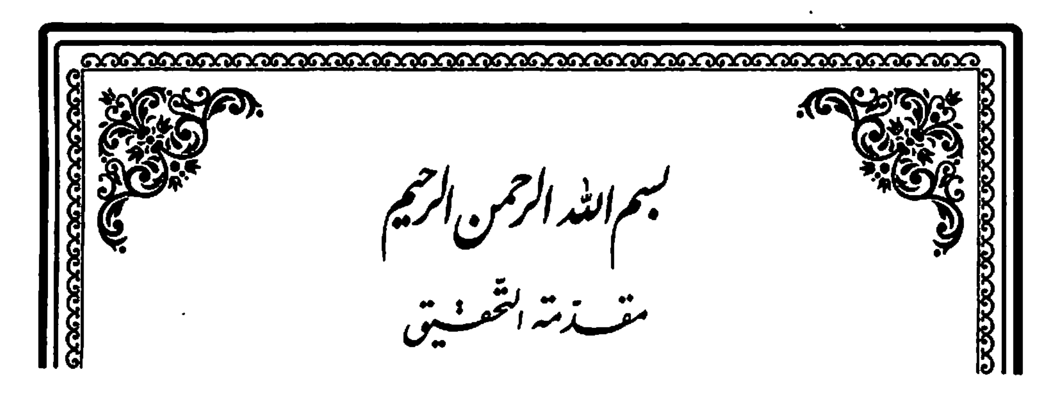
(٢) في خاتمة النسخة (ب): «تمت بعون الله تعالى».


مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا
الرسالة رقم: (٧)
مقالة في المغيبات الخمس
تأليف العلامة
ابن كمال باشا
تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة
تحقيق وتعليق
الدكتور حمزة البكري
دار اللباب

مقالة في المغيبات الخمس للمولى الأكرم جاء الوزير الأعظم قدس سره العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

اقول ان المراد من المغيبات الخمس ما ذكر في قوله تعالى ان الله عنده علم
الساعة اي محفوظ علمها من جهته تعالى لا يصل اليه غيره فان كون الشيء
عنده تعالى عبارة عن كمال حفظه وبهذا الوجه يظهر اختصاص العلم المذكور به تعالى
وينزل الغيث اي يرسل المطر النافع بحسب المصالح على التدريج في اوقات
متعددة ويعلم ما في الارحام اذكر ام انثى احي ام ميت اتام ام ناقص
وما تدري نفس اية نفس ماذا تكسب غدا من خير او شر فربما كانت
عازمة على خير فعملت شرا او عازمة على شر فعملت خيرا وما تدري
نفس باي ارض تموت اي اين تموت وربما اقامت بارض وضربت
اوتادها وقادرة لا تبرحها فرمى بها اي القدر حتى تموت في مكان
لم يخطر ببالها وانما جعل العلم لله تعالى والدراية للعبد لما في الدراية من
معنى التحيل والحيلة والمعنى انها لا تعرف وان عملت حيلتها ما يختص بها ولا شيء
اخص بالانسان من كسبه وعاقبته واذا لم يكن له طريق الى معرفتهما كان من
معرفة ما عداهما ابعد ه تمت الرسالة المنسوبة الى المولى الشهير بابن كمال الوزير [illegible]



الحمدُ لله علّام الغيوب، حمدَ عبدٍ يرجو به غُفْرانَ الذنوب، وسَتْرَ العيوب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ الحِبِّ المحبوب، وعلى آلِهِ وصَحْبه ما طَلَعَت الشمسُ ومالت إلى الغروب.

وبعد:

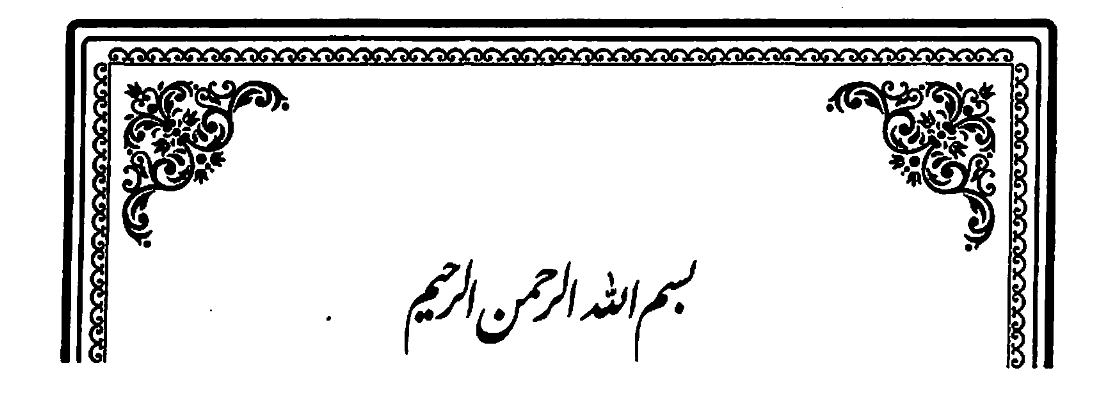
فهذه مقالةٌ جدُّ صغيرةٍ للعلّامة الفاضل ابن كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، رحمه الله تعالى، كتبها في بيان المُغيَّبات الخمس، مُفسِّراً فيها الآية الرابعة والثلاثين من سورة لقمان، كتبها ـ فيما يبدو ـ من رأس القلم، من غير مراجعة كتاب، ولا تحرير سؤال وجواب، ومع ذلك فلا تخلو من فائدة.

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على نسخة خطِّية واحدة محفوظة في مكتبة نور عثمانية، وإليها الإشارة بـ «النسخة التي بين يديّ».

وقد أُثبِتَ عنوانُها في أول النسخة المذكورة: «مقالةٌ في المُغيَّباتِ الخَمْس، للمَوْلى الأكرَم، ابنِ الوزيرِ الأعظم، قُدِّسَ سِرُّه العزيز»، يعني بالمقالة: ما دون «الرسالة»، وكأنه لذلك لم يفتتحها بالحَمْدلة ولا بالتَّصْلية.

والحمدُ لله في البَدْءِ والختام، وصلاتُه وسلامُه على خير الأنام.

المُحقِّق



أقولُ: إنّ المُرادَ مِنَ المُغيَّباتِ الخَمْسِ ما ذُكِرَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، أي: مَحْفوظٌ عِلمُها مِن جهتِهِ تعالى لا يَصِلُ إليه غيرُه، فإنّ كونَ الشيءِ عندَه تعالى: عبارةٌ عن كَمالِ حِفظِه. وبهذا الوَجْهِ يَظهَرُ اختِصاصُ العِلمِ المذكورِ به تعالى.

﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ أي: يُرسِلُ المَطَرَ النّافِعَ بحَسبِ المَصالِح، على التّدريجِ في أوقاتٍ مُتعدِّدة.

﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ أذكَرٌ أم أُنثى؟ أحيٌّ أم ميِّت؟ أتامٌّ أم ناقِص؟

﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ﴾ أيّةُ نَفْسٍ ﴿مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗا﴾ مِن خيرٍ أو شرّ؟ فرُبَّما كانَتْ عازِمةً على خَيْرٍ فعَمِلَتْ شرّاً، أو عازِمةً على شرٍّ فعَمِلَتْ خيْراً.

﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُ﴾ أي: أينَ تموتُ؟ ورُبَّما أقامَتْ بأرضٍ وضَرَبَتْ أوتادَها، وقالت[1]: لا أبرَحُها، فرَمَى بها رامي القَدَر، حتّى تموتَ في مكانٍ لم يَخطُرْ ببالِها.

---

(١) في النسخة التي بين يديّ: «وقادرة»، ولعلّ صوابها ما أثبتُّ.

وإنّما جُعِلَ العِلـمُ لله تعالى(١) والدِّرايـةُ للعَبـدِ(٢)؛ لِمَا(٣) في الدِّرايـةِ مِن معنى التخيُّـلِ(٤) والحِيلـة، والمعنـى: أنهـا لا تَعـرِفُ ـ وإنْ عَمِلَـتْ حِيلةً ـ مـا يَختَصُّ بها، ولا شـيءَ أخصُّ بالإنسـانِ مِن كَسْـبِهِ وعاقبتِه، وإذا لـم يَكُنْ له طريـقٌ إلى معرفتِهما كانَ مِن معرفـةِ ما عَداهُمـا أبعَد(٥).

***

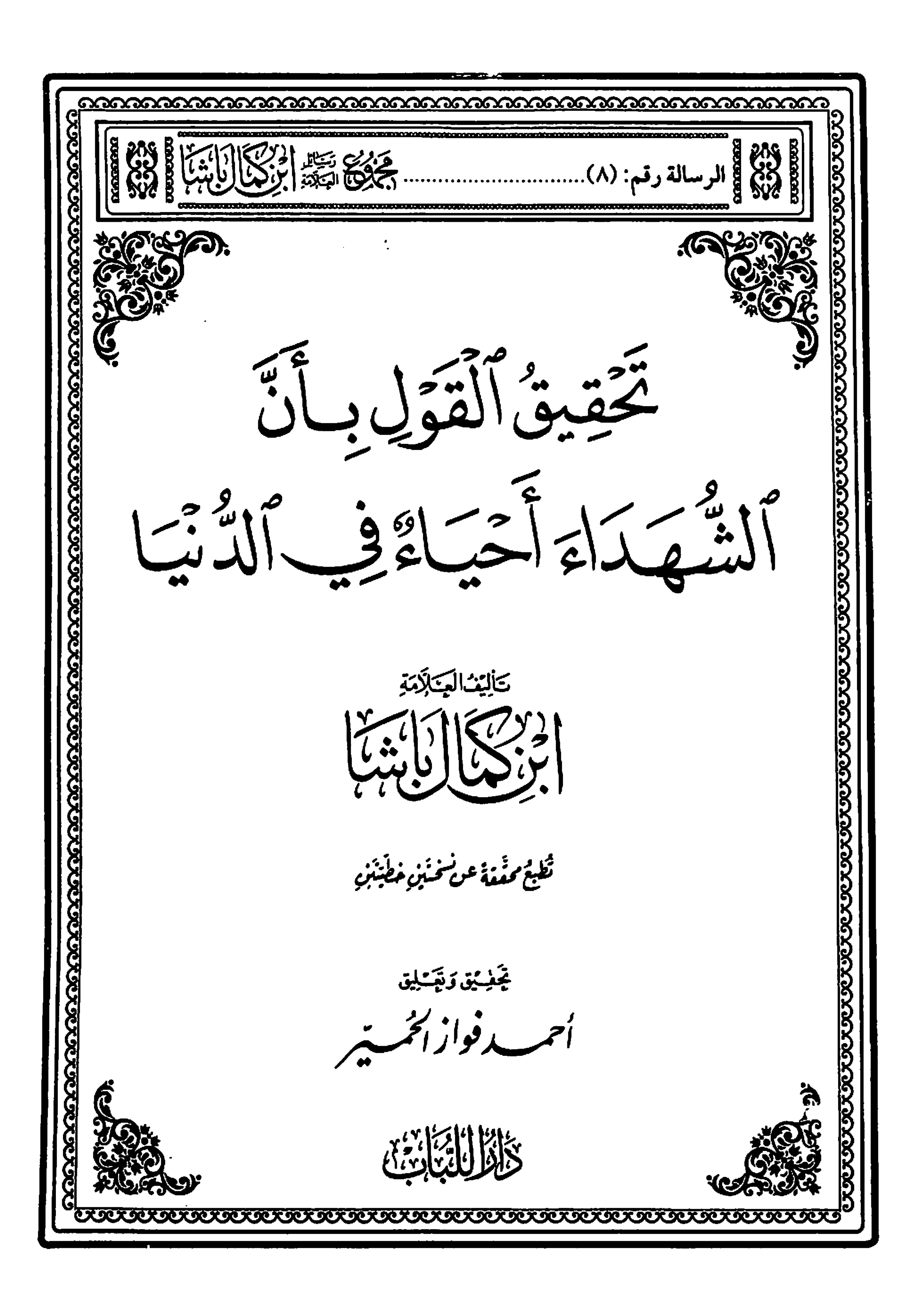
(١) في قوله: ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾.

(٢) في قوله: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ﴾.

(٣) في النسخة التي بين يديّ: «بما»، وأصلحتُه بما أثبتُّ.

(٤) في النسخة التي بين يديّ: «التخيُّل»، وأصلحتُه بما أثبتُّ.

(٥) في آخر النسخة التي بين يديّ: «تـمّتِ الرِّسالةُ المنسوبةُ إلى المَوْلى الشَّهير، بابنِ كمالِ الوزير، في ربيعٍ الآخِرِ لسنةِ سبعٍ وألف».



مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (٨)

تحقيق القول بأن الشهداء أحياء في الدنيا

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

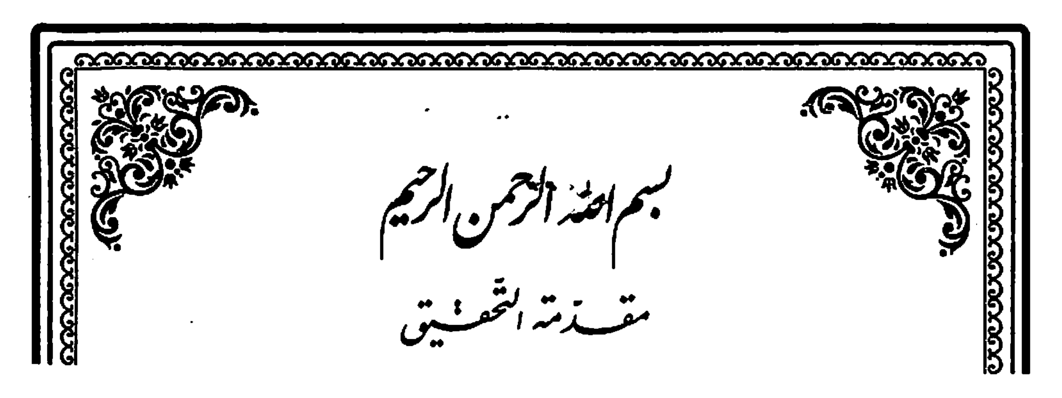
تحقيق وتعليق

أحمد فواز الحمير

دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة لا له لي (ل)



الحَمْدُ لله الَّذِي جعلَ مَنْ قُتِلَ في سَبِيلِه شَهِيداً حَيًّا، ورَزَقَهُ منَ الثَّمراتِ رُطَباً جَنِيًّا، وأباحَ لهُ الجنَّاتِ بظِلالها يَتفيًّا.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ لهُ شَهادَةً تُنِيرُ لصَاحبَها طَريقاً سَويًّا، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّداً عبدُهُ ورَسولُه أَرْسلَهُ اللهُ رحمةً للعَالمِين نبيًّا، ﷺ وعلى آلِه وأَصْحابِه الطَّاوِينَ في سَبيلِ نَشْرِ شَريعتِه الأَرْضَ طَيًّا.

أمَّا بعدُ:

فهذِه كلماتٌ مَاتِعة، وعِباراتٌ جدُّ رائعَة في تحقيقِ القَوْل بحَياةِ الشُّهداءِ في الدُّنْيا، سَطَّرَها يراعُ الفاضلِ الفَقِيه، والعالمِ النَّبيهِ أحمدَ بنِ سُلَيْمان بنِ كمال باشا، بيَّن فيهَا بالقَوْلِ والبُرْهان أنَّ حَياتَهُم في الدنيا ممَّا شهدتْ لهُ الآثارُ وأقوالُ العُلَماء المبرزين، وأهلِ الشَّأن والاختصاص، المَشهودِ لهم بالعِلْم والتَّحقيق، والتَّمحِيص والتَّدْقيق.

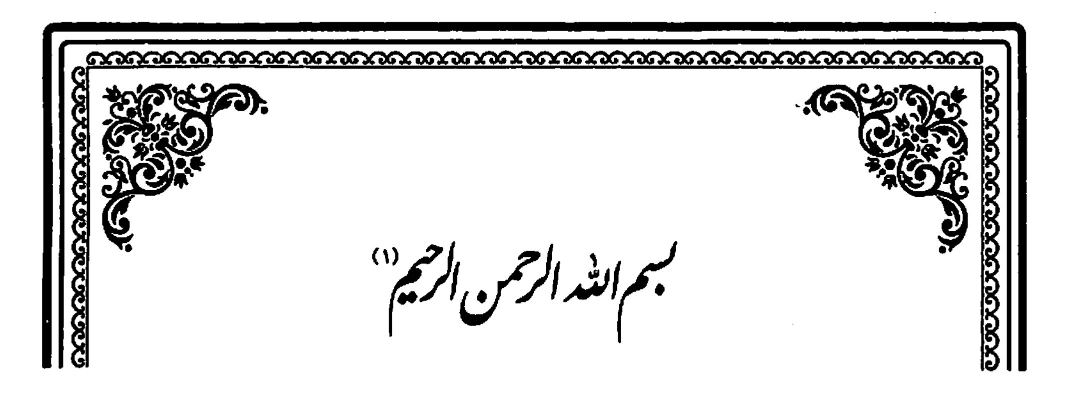
وبيَّن أنَّ أجسامَهم لا تَبْلى، وهُمْ في قُبورِهم كيوم استُشْهدوا، ودلَّل على ذلك بجُمْلةٍ من الوقَائع، فكانتْ رسالةً فريدةً في الباب، تميزُ القِشْرَ عنِ اللُّبَاب، وتقرُّ بما فيها أعينُ الطُّلَّاب.

هذا؛ وقدْ وفَّقني اللهُ عزَّ وجلَّ للوُقوفِ على نُسَختين خطِّيتين لهذِه الرِّسالةِ، وهما النسخةُ المحفوظةُ في مكتبةِ بغدادي وهبي والرمز لها بـ (ب)، والنُّسْخة المحفوظة في مكتبةِ لا له لي والرمز لها بـ (ل)، كلاهُما بتركيا.

واللهَ أسألُ أنْ يكتبَ لها القَبُول، إنَّهُ خيرُ مأمُولٍ، وأكرمُ مَسْؤُول، والحمدُ لله الَّذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

المحقق

* * *



الحَمدُ لَوليِّهِ، والصَّلاةُ عَلى نَبيِّهِ؛ وبَعدُ:

فهَذهِ رِسالةٌ في تَحقِيقِ القَولِ بأنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ في الدُّنيا، فنَقولُ وبالله التَّوفيقُ، وبِيَدِهِ أزِمَّةُ التَّحقِيقِ[2]:

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

فإنْ قُلتَ: هلْ فيهِ دِلالةٌ عَلى أنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ حَقيقةً؟

قلتُ: نَعمْ؛ فإنَّهُ نَفى عنهُمُ المَوتَ أوَّلاً بطَريقٍ أبلَغَ؛ حَيثُ نَهى عَن ظَنِّ[3] ذَلكَ، ثُمَّ أثبَتَ كَونَهُمْ أحياءً، ثُمَّ أكَّدهُ بإثبَاتِ بقاءِ الحياةِ، وهُوَ الرِّزقُ، فأيُّ دِلالةٍ أوضَحُ مِن ذَلكَ؟!

فإنْ قُلتَ: فما تَقولُ في حقِّ مَنْ أنكرَ ذَلكَ، وقالَ: هُم أحياءٌ يَومَ القِيامةِ، وإنَّما وُصِفُوا بهِ في الحالِ؛ لتَحقُّقهِ ودُنوِّهِ؟

---

(١) في (ب): «باسمه سبحانه».

(٢) «وبيده أزمة التحقيق» ليس في (ل).

(٣) في (ب): «ظاهر».

قلتُ: خَلِيقٌ بأنْ يُحجرَ عَن مُطالَعةِ الكِتابِ، ولا يَليقُ في[1] مُخاطبةِ أولي الألبَابِ، ليتَ شِعرِي: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]؛ فإنَّ تَخصِيصَ الحُكمِ بالشُّهداءِ، وتَقييدَ الحَياةِ بأنَّها عِندَ ربِّهم يُنادِي عَلى بُطلانِ ذَلكَ القَولِ، ولكِن لا حَياةَ لمن تُنادِي.

فإنْ قُلتَ: فما وَجهُ تَقييدِ حَياتهمْ بأنَّها عِندَ ربِّهم؟

قلتُ: وَجهُ التَّقييدِ التَّنبيهُ[2] عَلى أنَّ حَياتَهُم لَيسَتْ بظَاهرةٍ عِندَنا كحَياةِ المَلائكَةِ.

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ في «التَّذكِرةِ»: إنَّ المَوتَ لَيسَ بعَدمٍ مَحضٍ، بلْ هُوَ انتِقالٌ مِن حَالٍ إلى حَالٍ، ويَدلُّ عَلى ذَلكَ أنَّ الشُّهداءَ بَعدَ قتلِهِمْ ومَوتِهمْ أحياءٌ عِندَ ربِّهمْ يُرزَقونَ، فرِحينَ مُستَبشرِينَ، وهَذهِ[3] صِفةُ الأحياءِ في الدُّنيا.

وإذا كانَ هَذا في الشُّهداءِ، كانَ الأنبياءُ[4] بذَلكَ[5] أحقَّ وأولى، مَعَ أنَّهُ قد[6] صَحَّ عَنِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ: «أنَّ الأرضَ لا تأكُلُ أجسادَ الأنبياءِ عَليهم السَّلامُ»[7]، وأنَّ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ قدِ اجتمعَ بالأنبياءِ لَيلةَ الإسرَاءِ في بَيتِ المَقدِسِ وفي السَّماءِ[8]،

---

(١) «في» ليست في (ب).

(٢) «التنبيه» ليس في (ب).

(٣) في (ل): «وتلك».

(٤) في (ب): «الأحياء».

(٥) في (ل): «الذلك»، وكتب فوقها: «بذلك».

(٦) «قد» ليس في (ل).

(٧) أخرجه أبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥)، من حديث أوس بن أبي أوس رضي الله عنه.

(٨) أما اجتماعه بهم في بيت المقدس فقد أخرجه مسلم (١٧٢)، وأما رؤية بعضهم كآدم في السماء =

وقَد أخبرَنا عَليهِ السَّلامُ بما يقتَضِي أنَّ اللهَ تَعالى يرُدُّ عَليهِ رُوحَهُ حتَّى يَرُدَّ السَّلامَ على كُلِّ مَن يُسلِّمُ عليهِ[١]، إلى غَيرِ ذَلكَ ممَّا يَحصُلُ مِن جُملتِه[٢] القَطعُ بأنَّ مَوتَ الأنبياءِ إنَّما هُو رَاجعٌ إلى أنْ غُيِّبوا[٣] عنَّا بَحيثُ لا نُدرِكُهم وإنْ كانُوا مَوجُودينَ أحياءً، وذَلكَ كالحَالِ في المَلائكةِ؛ فإنَّهم مَوجُودُونَ أحياءٌ، ولا يَراهُم أحدٌ مِن نَوْعِنا[٤] إلَّا مَن خصَّهُ اللهُ تَعالى بكَرامةٍ[٥] مِن أوليائهِ، إلى هُنا كَلامهُ[٦].

فإنْ قُلتَ: ظنَّ القَاضِي البَيضَاوِيُّ في «تَفسِيرِهِ» أنَّ الآيةَ تَدلُّ عَلى أنَّ الإنسَانَ غَيرُ الهَيكلِ المَحسُوسِ، بلْ هُو جَوهرٌ مُدرَكٌ[٧] بذاتِهِ لا يَفنَى بفَناء[٨] البَدنِ، ولا يتَوقَّفُ عَليهِ إدرَاكُهُ وتألُّمهُ والتِذاذُهُ؟[٩]

قلتُ: أمَّا دِلالةُ الآيةِ عَلى ما ذَكرهُ، فغَيرُ ظَاهرٍ؛ لأنَّها إنَّما[١٠] نَطقتْ بأنَّهم أحياءٌ

= الأولى، ويحيى وعيسى عليهما السلام وغيرهم.. فقد أخرجه البخاري (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢).

(١) أخرجه أبو داود (٢٠١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ب): «جملة».

(٣) في (ل): «غابوا».

(٤) في (ب): «يومنا».

(٥) في (ل): «بكرامته».

(٦) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٦٠).

(٧) في (ب): «يدرك».

(٨) في (ب): «بفوات»، وفي حاشية (ل): «بخراب»، وهو الموافق لما في المطبوع من «تفسير البيضاوي».

(٩) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٤٨).

(١٠) في (ب): «إذا».

حقِيقةً، وأمَّا أنَّ[(١)] حياتَهم لَيستْ بأبدَانهمْ، فسَاكتةٌ عنهُ، كَيفَ وقدْ نَطقتِ الأخْبارُ بأنَّ آثارَ الحياةِ باقِيةٌ في أبْدانهم:

مِنها: ما رَوى نقلةُ الأخبارِ: أنَّ مُعاويةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ لمَّا أجرَى العَينَ الَّتي استَنبطَها بالمَدِينةِ في وَسطِ المَقبرَةِ، وأمرَ النَّاسَ بتَحويلِ مَوتاهُمْ، وذَلكَ في أيَّامِ خِلافَتهِ بَعدَ أُحدٍ بنَحوٍ مِن خَمسينَ سَنةً، فوُجِدوا عَلى حَالهمْ حتَّى إنَّ الكُلَّ رَأوا المِسحاةَ أصابَتْ قدَمَ حَمزةَ بن عبدِ المطَّلبِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، فسالَ مِنهُ الدَّمُ[(٢)].

وأنَّ جَابرَ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عنهُ أخْرجَ أباهُ عَبدَ اللهِ بنَ حَرامٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ كأنَّما دُفنَ بالأمْسِ[(٣)].

ومِنها: مَا ذَكرَ مَالكٌ عن[(٤)] عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي[(٥)] صَعصَعةَ: أنَّهُ بلَغهُ أنَّ عَمرَو بنَ الجَموحِ، وعَبدَ اللهِ بنَ عَمرٍو الأنصارِيَّين[(٦)] كانا قدْ حَفرَ السَّيلُ قَبرَهُما، وكانَ قَبرُهما ممَّا يلي السَّيلَ، وكانا في قَبرٍ واحِدٍ، وهُما ممَّن استُشهِدَ يومَ أُحدٍ فحُفِرَ عَنهُما؛ ليُغيَّرا مِن مَكانِهما، فوُجِدا لم يتَغيَّرا كأنَّهما ماتَا بالأمسِ، وكانَ أحدُهما قَد جُرحَ فوَضَعَ يدَهُ عَلى جُرْحِهِ، فدُفنَ وهُو كَذلكَ، فأُمِيطتْ[(٧)] يدُهُ عَن[(٨)] جُرْحِهِ، ثُمَّ أُرسِلتْ، فرَجعتْ

(١) «أن» ليس في (ل).

(٢) انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٣/ ١٨٣).

(٣) أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (١٥٩٠).

(٤) في (ب): «بن»، والصواب المثبت.

(٥) ما بين معكوفتين ليس في (ب).

(٦) في (ب): «الأنصاري»، والصواب المثبت.

(٧) في (ل): «فأهبطت»، وكتب تحتها: «فأميطت».

(٨) في (ل): «على»، والصواب المثبت.

كما كانَتْ، وكانَ بينَ أُحدٍ وبَينَ يَوم حُفِرَ عنهُما سِتٌّ وأربَعونَ سَنةً[1].

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ في «التَّذكِرةِ»: وهكَذا حُكمُ مَن[2] تَقدَّمنا مِن الأُممِ ممَّن[3] قُتلَ شَهيداً في سَبيلِ الله، أو قُتِلَ عَلى الحقِّ كأنبيائِهِمْ[4].

وفي «جامِعِ التِّرمذِيِّ» في قِصَّةِ أصحَابِ الأُخدُودِ: أنَّ الغُلامَ الَّذِي قَتلَهُ المَلكُ دُفنَ ثُمَّ أُخرِجَ في زَمنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وإصبَعُهُ عَلى صُدْغهِ كما وَضعَها حِينَ قُتلَ[5].

ثُمَّ قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: وهذا أشهَرُ في الشُّهداءِ مَن أنْ يُحتاجَ فيهِ إلى إكثَارٍ.

ورَوى كافَّةُ أهلِ المَدينةِ: أنَّ جِدارَ قَبرِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ لمَّا انهدَمَ أيَّامَ خِلافةِ الوَليدِ بنِ عَبدِ المَلكِ بنِ مَروانَ بدتْ لهُمْ قَدَمٌ، فخَافوا أنْ تكونَ قدمَ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ، فجَزعَ النَّاسُ حتَّى رَوى لهمْ سَعيدُ بنُ المُسيَّبِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أنَّ جُثثَ الأنبياءِ عَليهِمُ السَّلامُ لا تُقيمُ في الأرضِ أكثَرَ مِن أربَعينَ يَوماً، ثُمَّ تُرفعُ، وجاءَ سَالمُ بنُ عبدِ الله بنِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ فعَرفَ أنَّها قدمُ جدِّهِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وكانَ قُتلَ شَهيداً[6].

وأمَّا القَولُ[7] بأنَّ الإنسَانَ غَيرُ الهَيكلِ المَحسُوسِ؛ ففِيهِ تَفصِيلٌ:

---

(١) «الموطأ» (٢/ ٤٧٠) (٤٩).

(٢) في (ل): «ما».

(٣) في (ب): «فمن»، وفي هامشها: «من».

(٤) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٤٧).

(٥) «سنن الترمذي» (٣٣٤٠)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٦) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٤٨).

(٧) في حاشية (ل): «قالَ صاحِبُ «الكشَّافِ»: قالُوا: يَجوزُ أن يَجمعَ اللهُ تَعالى مِن أجزاءِ الشَّهيدِ جُملةً، =

قالَ الإمَامُ الرَّازيُّ في تَفسِيرِ[1] قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]: لا يَجوزُ أنْ يَكونَ الإنسَانُ عِبارةً عَن هَذا الهَيكلِ المَحسُوسِ؛ لأنَّ أجزَاءهُ أبداً في النُّموِّ والذُّبولِ، والزِّيادَةِ والنُّقصَانِ، والاستِكمال[2] والذَّوبَانِ، ولا شكَّ أنَّ الإنسَانَ مِن حَيثُ هُو أمرٌ باقٍ مِن أوَّلِ عُمرِهِ إلى آخِرِهِ، وغيرُ الباقِي غَيرُ الباقِي، فالمُشارُ إلَيهِ عِندَ كلِّ أحدٍ بقَولِهِ: (أنا) وجبَ[3] أن يَكونَ مُغايراً لِهَذا الهَيكلِ المَحسُوسِ.

ثُمَّ اختَلفُوا عِندَ ذَلكَ في أنَّ الذِي يُشيرُ إلَيهِ كلُّ أحدٍ بقَولِهِ: (أنا) أيْشٍ هُوَ؟ والأقوالُ فيه كَثيرةٌ إلَّا أنَّ أشدَّها[4] تَحصِيلاً وتَلخِيصاً: أنَّها[5] أجزاءٌ جِسمانيَّةٌ سَاريةٌ في هَذا الهَيكلِ سَريانَ النَّارِ في الفَحمِ، والدُّهنِ في السِّمسِمِ، وماءِ الوَردِ في الوَردِ.

ثُمَّ المُحققُونَ مِنهمْ قالوا: إنَّ الأجسامَ الَّتِي هِي باقيةٌ مِن أوَّلِ العُمرِ إلى آخِرِهِ أجسَامٌ مُخالفةٌ بالماهيَّةِ، والحَقيقةُ للأجسَامِ الَّتِي مِنها ائتَلفَ هَذا الهَيكلُ، وتِلكَ الأجسَامُ حيَّةٌ لذَاتها مُدرِكةٌ لذاتِها، نُورانيةٌ لذَاتها[6]، فإذا خَالطَتْ هَذا

= فيُحييها فيُوصل إلَيها النَّعيمَ وإن كانَتْ في حَجمِ البِذرةِ، وقالَ مَولانا سَعدُ الدِّينِ في «شرحِهِ» إشارةٌ إلى إثبات الحَياةِ الذاتيَّةِ؛ لأنَّ الرُّوحانيَّةَ مُشتركةٌ بينَهم وبَينَ غَيرِهم».

(١) «تفسير» ليس في (ب).

(٢) في (ب): «والاستهلاك».

(٣) في (ب): «واجب».

(٤) في (ب): «أسدها».

(٥) «أنها» ليس في (ل).

(٦) «لذاتها» ليس في (ب).

البَدنَ وصَارتْ سَارِيةً في هَذا الهَيكلِ سَريانَ النَّارِ في الفَحمِ، صارَ هَذا الهَيكلُ مُستَنيراً بنُورِ ذَلكَ الرُّوحِ، مُتحرِّكاً بتَحريكِهِ، ثُمَّ إنَّ هَذا الهَيكلَ أبداً في الذَّوبانِ والتَّحلُّلِ والتَّبدُّلِ إلَّا أنَّ تِلكَ الأجزَاءَ باقِيةٌ بحَالها، وإنَّما لا يعرِضُ لها التَّحلُّلُ؛ لأنَّها مُخالفةٌ بالماهيَّةِ[1] لهَذهِ الأجسَامِ القالبيَّةِ، فإذا فَسدَ هَذا القالبُ، انفَصلتْ تِلكَ الأجسَامُ اللَّطيفةُ النُّورانيَّةُ إلى عَالمِ الغَيبِ و[2] السَّماواتِ، والقُدسِ والطَّهارةِ إنْ كانتْ مِن زُمرةِ السُّعداءِ، و[3]إلى الجَحيمِ وعَالمِ الآفاتِ إنْ كانَتْ مِن جُملةِ الأشقِياءِ[4].

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ في «التَّذكِرةِ» بعدَ ما ذَكَرَ الأحادِيثَ الدَّالةَ عَلى أنَّ الرُّوحَ جِسمٌ: تأمَّلْ يا أخِي ـ وفَّقنِي اللهُ وإيَّاكُم ـ هَذا الحَديثَ وما قَبلَهُ مِن الأحادِيثِ يُرشِدْكَ إلى أنَّ النَّفسَ والرُّوحَ شَيءٌ[5] واحدٌ، وأنَّهُ جِسمٌ لَطيفٌ مُشَابكٌ للأجسَامِ المَحسُوسةِ، يُجذبُ ويُخرجُ، وفي أكفَانِهِ[6] يُلفُّ ويُدرجُ، وبهِ إلى السَّماءِ يُعرجُ، لا يَموتُ ولا يَفنَى، وهُو ممَّا لهُ أوَّلٌ ولَيسَ لهُ آخرٌ، وهو بعَينَينِ ويَدينِ، وأنَّهُ ذُو رُوحٍ طيِّبٍ وخَبيثٍ، وهَذهِ صفةُ الأجسَامِ لا صِفةُ[7] الأعراضِ.

---

(١) في (ل): «بالهيئة».

(٢) «الغيب و» ليس في (ل).

(٣) في (ل): «أو».

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٢٧).

(٥) في (ب): «كشيء».

(٦) في (ل): «أكنافه»، والصواب المثبت.

(٧) «الأجسام لا صفة» ليس في (ب).

وقدِ اختَلَفَ النَّاسُ في الرُّوحِ اختِلافاً كَثيراً أصحُّ ما قِيلَ فيهِ ما ذَكرناهُ لكَ، وهُو مَذهبُ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ[١].

ثُمَّ قالَ: وكلُّ مَن يَقولُ: إنَّ الرُّوحَ يَموتُ ويَفنَى فهُو مُلْحدٌ، وكَذلكَ مَن يقول[٢] بالتَّناسُخِ؛ أنَّها إذا خَرجتْ مِن هَذا رُكِّبتْ في شَيءٍ آخرَ حمارٍ أو كلبٍ أو غَيرِ ذَلكَ، هَذا كلامُهُ[٣].

فإنْ قِيلَ: يُفهمُ[٤] مِن تَقييدِهم الشَّيءَ بآخرَ[٥] تصرُّفُ الأحياءِ في أبدَانهِمْ؛ يَعنِي: قَبلَ الحَشرِ.

قُلنا: نَعم، ولا فَسادَ فيهِ، وقَد شهِدَ بذَلكَ الأخْبارُ.

مِنها: ما نَقلهُ[٦] الإمَامُ القُرطُبيُّ في «التَّذكرةِ» عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهما: أنَّهُ[٧] قالَ: بينَما أنا أسِيرُ بجَنباتِ بدرٍ؛ إذ خَرجَ رجلٌ مِن الأرضِ في عُنقِهِ سِلسلةٌ يُمسِك طَرفَها[٨] أسودُ، فقَالَ: يا عبدَ الله! اسْقِني، فقالَ ابنُ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهما: لا أدرِي أعرَفَ اسمِي أو كما يَقولُ الرَّجلُ: يا عَبدَ الله! فقالَ لي الأسوَدُ: لا تَسقِهِ

---

(١) «والجماعة» ليس في (ب).

(٢) في (ب): «قال الناس».

(٣) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٣٦٨ـ٣٦٩).

(٤) زاد في (ل): «من تقييد الشيء بآخر»، وأشار إلى أنها نسخة.

(٥) في حاشية (ل): «لا بأس في القول بأنها تدخل في بدنِها بعد ما خرجت منه، وتتصرف فيه».

(٦) في (ل): «نقل».

(٧) «أنه» ليس في (ب).

(٨) في (ب): «طرفيها».

فإنَّـهُ كافِـرٌ، ثُـمَّ اجتَذبـهُ[١] فدَخـلَ الأرضَ، قـالَ ابـنُ عُمـرَ رَضِـيَ اللهُ عَنهمـا: فأَتَيتُ رَسـولَ الله عَليـهِ السَّـلامُ فأخبَرتهُ بـهِ[٢]، فقَـالَ: «أوَقد رَأيتَـهُ؟ ذاكَ عـدوُّ الله أَبُو جَهلِ ابـنُ هِشـامٍ، وهُو عَذابهُ إلـى يَومِ القِيامـةِ»[٣]، انتَهـى كَلامهُ[٤].

والحمدُ لله عَلى الإتمامِ وَحدَهُ، والصَّلاةُ عَلى مَن لا نَبيَّ بَعدَهُ[٥]

* * *

---

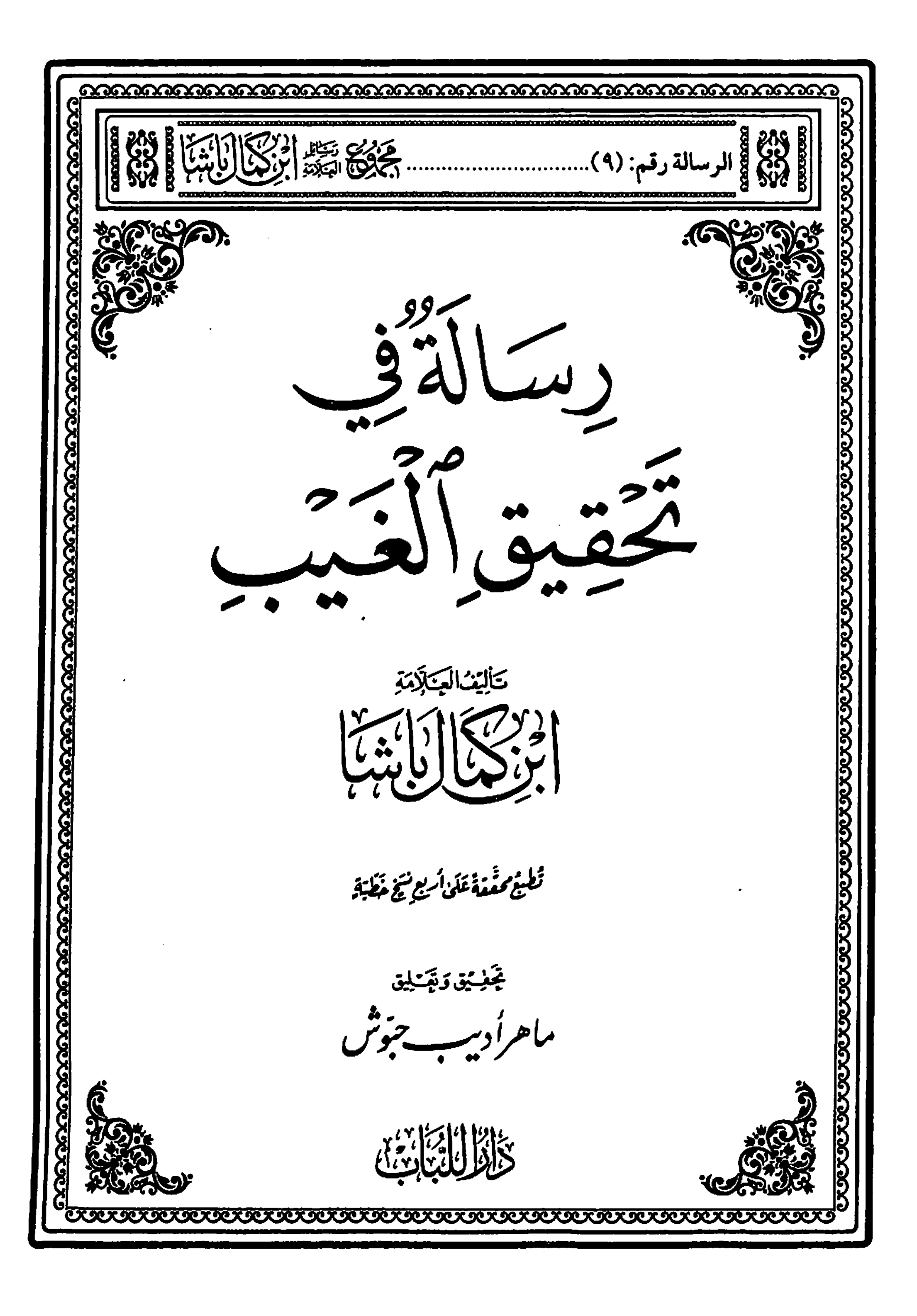
(١) في (ب): «أخذ به» بدل: «اجتذبه».

(٢) «به» ليس في (ب).

(٣) أخرجه البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٣٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٦٠).

(٤) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٣٩٢).

(٥) في (ل): «تمَّت بعون الله وحُسْن توفيقِه، وصلى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِه وسلَّم».



رسالة في تحقيق الغيب

تأليف العلامة

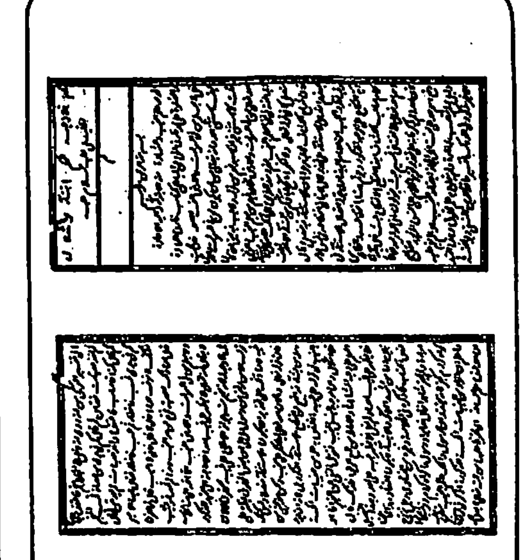
ابن كمال باشا

تطبع محققة على أربع نسخ خطية

تحقيق وتعليق

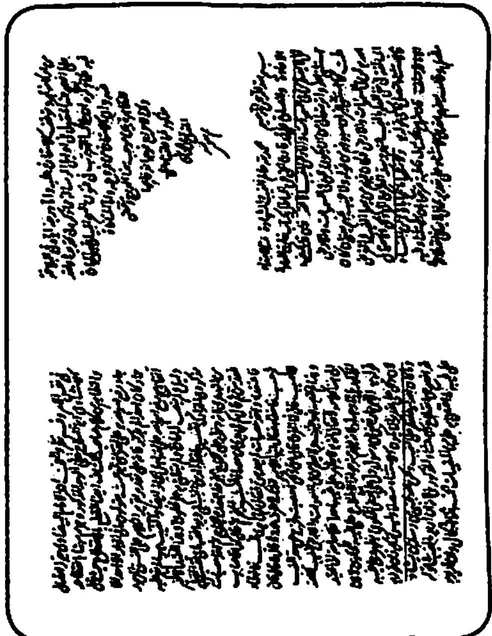
ماهر أديب حبوش

دار اللباب

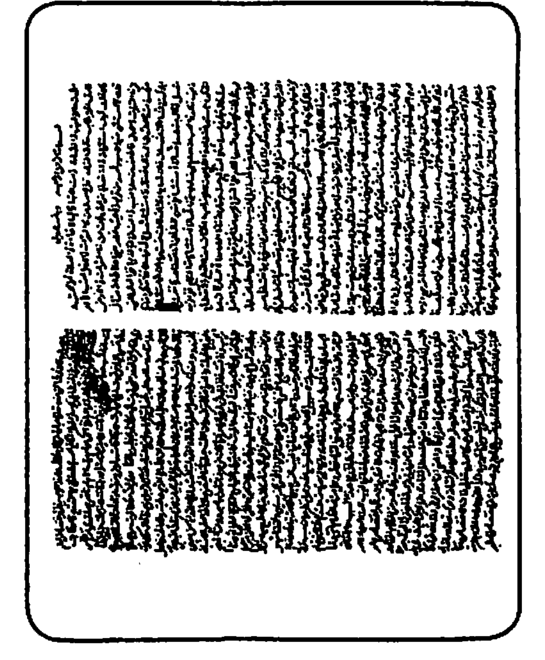


مكتبة أيا صوفيا (أ)

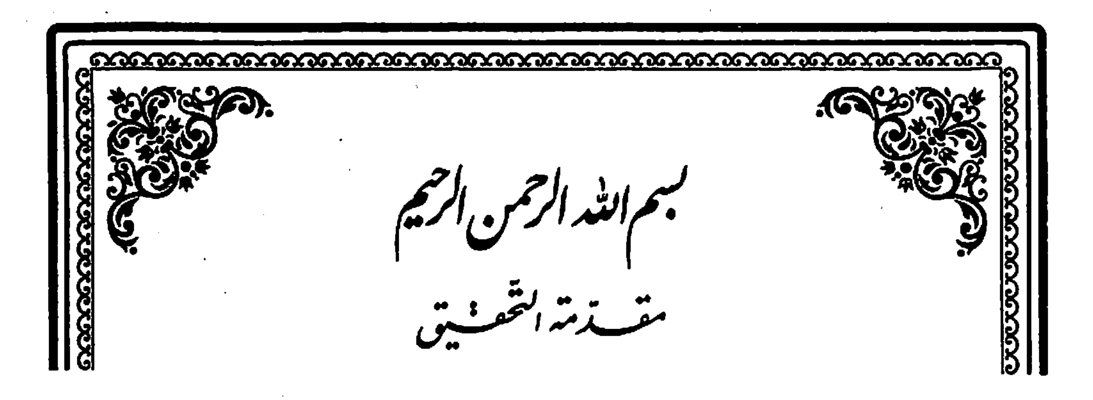
مكتبة بغدادي وهبي (ب)



مكتبة أسعد أفندي (س)



مكتبة عاطف أفندي (ف)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الخلقِ وخاتَمِ المرسَلين، وعلى آلِهِ الطَّيِّبين وصَحْبِهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ خيرَ ما اشْتَغَلَ به المشتَغِلُون، ودَرَسهُ الدَّارِسُون، وتَعلَّمهُ المتعلِّمُون، وغاصَ في أعماقِ مَعانيهِ الغائِصُون، ووقفَ عند كَلِمهِ ـ بل حروفِهِ ـ النُّجباءُ والمفسِّرُون، واسْتَنبطَ الأحكامَ من آيِهِ ـ صريحةً كانَتْ أو غيرَ صريحةٍ ـ المستَنْبِطُون، وشَرِبَ من مَعِينه العَطْشَى الظَّامِئُون، وتَفيَّأ ظلالَهُ الـمُتْعَبون، وطَلَبَ سبيلَه القَوِيمَ التَّائهون، واهْتَدَى بهَدْيِهِ المؤمِنُون، واستَمَدَّ من نُورِه الحائرون، هو كتابُ اللهِ عزَّ وجلَّ، الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بينِ يديهِ ولا مِن خَلْفِهِ، كيف وهو تنزيلٌ مِن حكيمٍ حَميدٍ، نَزَلَ به الرُّوحُ الأمين، على مَن لا يَنْطِقُ عن الـهَوَى، ليكونَ له المعجزةَ العُظْمَى، والآيةَ الكُبْرَى، كما أنَّه المنهَجُ القَوِيم، والصِّراطُ الـمُستَقِيم، الذي ارْتَضاهُ الخالِقُ لخلقهِ أَجْمعين، وجَعَله ناسخاً لِـمَا سَبَقَهُ من كتبِ المرسَلِين، ودِيناً لا يَقْبَلُ مِن أحدٍ غيرَه إلى يومِ الدِّين.

وهذا الكتابُ الذي لا تَنْتَهي عجائبُه، ولا تَنْقَضِي غرائِبُه، لا زالَ وسَيَبْقَى العلماءُ يَسْتنبِطون منه كلَّ جَدِيد، ولا زالَ يظهرُ في كلِّ عصرٍ حِكَمٌ وأحكامٌ لم يَتفطَّن لها

السَّابِقون، فانْظُرْ إلى هذه التَّفاسيرِ التي كَتَبَها العلماءُ على مَرِّ العصورِ تَجِدْ مِصْداقَ ذلك، فكلُّ تفسيرٍ قد زاد على ما سَبَقَه أشياءَ وأشياءَ، وكلٌّ يَظنُّ أنَّه قد بَلَغَ الغايةَ، ولكنْ هَيْهَاتَ وهَيْهَات.

وإنَّ هذه الرِّسالةَ اللَّطيفةَ التي كَتَبها أحدُ كبارِ المحقِّقين، مِن أئمَّةِ المتأخِّرين، العلَّامةُ ابنُ كمالِ باشا شمسُ الدِّين، لَتَسْتَمِدُّ مِن ذاك الـمَعِين، وتَرْفدُ ـ على قِصَرِها ـ تراثَ الأمَّةِ العظيم، في خدمةِ كتابِ اللهِ الكَرِيم.

وهذه الرِّسالةُ لم تَذْكر لها النُّسَخُ التي اعتمدنا عليها عنواناً، اللهُمَّ إلَّا ما جاء في أوَّلِ إحدَى هذه النسخ ـ وهي نسخةُ بغدادي وهبي ـ من عبارةِ:

«رِسالةٌ شَريفةٌ مَقبولةٌ مَعمُولةٌ في تَحقِيقِ الغَيبِ»

وظاهرٌ أنَّ هذا ليس عنواناً بقَدْرِ ما هو تَوصيفٌ لمحتوَى الرِّسالةِ، فقد تَطرَّقَ المؤلِّف رحمهُ اللهُ فيها إلى جملةٍ مِن الآياتِ التي تناوَلَتْ مسألةَ الغيبِ مِن ناحيةِ استِئْثارِ الخالقِ سبحانَهُ بعِلْمِهِ دُونَ أحدٍ مِن خَلْقه.

فهو قد اسْتَهَلَّها وخَتَمَها بالكلامِ عن قولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وتناوَلَ في ذلك عِدَّةَ مسائلَ هامَّةٍ تتعلَّقُ بهذهِ الآيةِ، منها الجوابُ على أوَّلِ سؤالٍ قد يتبادَرُ إلى الذِّهنِ حولَها، وهو: كَيفَ استُثْنِيَ اللهُ، وإنَّهُ يتعالى مِن أنْ يَكونَ ممَّن في السَّماواتِ والأرْضِ؟

ثم بَحَثَ في آيةٍ أُخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، فتوقَّفَ عندَ المغيَّباتِ الخمسِ المذكورةِ فيها، وكذا عندَ الحكمةِ مِن جَعلِ العِلمِ للهِ تَعالى في الآيةِ والدِّرايةِ للعَبدِ.

ثمَّ تكلَّم في سببِ نزولِ الآيةِ المذكورة، وحديثِ ابنِ عمر في البخاريِّ المتعلِّقِ بها وبقَولِهِ تَعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ثم انتقل إلى الكلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ ۝٨ دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ ۝٩ إِلَّا مَنۡ خَطِفَ ٱلۡخَطۡفَةَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ ثَاقِبٞ﴾ [الصافات: ٦ ـ ١٠] فأطالَ فيها البحثَ، وخُصوصاً المنعُ مِن إتيانِ العرَّافينَ والكهَّان، وكذا ما يتعلَّقُ بحفظِ السَّماءِ عندَ البِعثةِ مِن كلِّ ماردٍ وشيطان.

وقد خصَّص قسطاً كبيراً من الرِّسالة لسَرْدِ قصةِ سَطيحٍ مع رسولِ كسرى، الذي جاءهُ يطلبُ تفسيراً لِـمَا جَرَى من أحداثٍ عِظامٍ في تلك البلادِ، كارْتجاسِ إيوانِ كِسرَى، وسقوطِ أربعَ عَشرةَ شُرفةً منه، وخَمودِ نارِ فارِسَ، وغَيضِ بُحيرةِ ساوةَ، وتأويلاً لرُؤيا المُوبذانِ التي رأى فيها إبِلاً صِعاباً تَقودُ خَيلاً عِراباً، وقَد قَطعَتْ دِجلةَ، وانتَشرتْ في بِلادها، مع استيفاءِ شرحِ الغريبِ الواردِ في تلك القصَّة.

فهذا وغيرُه من الأبحاثِ مُجمَلُ ما تناولَتْه هذه الرِّسالةُ، مع مناقَشاتٍ مُفيدةٍ، وتعقُّباتٍ وَجيهةٍ، واستدلالاتٍ حَسَنةٍ، مع حُسْنِ التحريرِ وسلامةِ التَّقرير.

فانظُرْ كيف رَبَطَ رحمهُ اللهُ بينَ قولِهِ تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ مع قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مفاتيحُ الغيبِ خمسةٌ...» وقراءةِ: (وعندهُ مفاتيحُ الغيبِ)، ليَستنبِطَ أنَّ المفاتِحَ في الآيةِ هي جمعُ (مِفتحٍ) بكسرِ الميمِ بمعنَى: المفتاح، مرجِّحاً ذلك على الوجهِ الثاني المذكورِ فيها: أنَّها جمعُ (مَفتَحٍ) بفتحِ الميم، وهو الـمَخْزَنُ.

ثـم كيفَ وقف عند سـببِ نزولِ قولـهِ تعالـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ الآيةَ، مـع مـا رُويَ فـي «صَحيـحِ البُخـاريِّ» عـنِ ابـنِ عُمـرَ رَضـيَ اللهُ عَنهمـا: «مَفاتِيـحُ

الغَيبِ خَمسةٌ لا يَعلمُها إلّا اللهُ تَعالى، وقرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾»، لينبِّهَ علـى نكتةٍ لطيفةٍ ومسألةٍ دقيقةٍ لَمْ يُسبَقْ إليها؛ كما أشارَ فقال: ولا يَذهبْ عَليكَ أنَّ الانطِباقَ عَلى هَذا السَّببِ، والاتِّفاقَ بما رُويَ في «صَحيحِ البُخاريِّ» عنِ ابنِ عُمرَ رَضيَ اللهُ عَنهما، إنَّما يَكونانِ عَلى تَقديرِ أنْ يَظهرَ اختِصاصُ عِلمِ أوقَاتِ نُزولِ الغَيثِ وعِلمِ أحوالِ الحَملِ بهِ تَعالى، ولكِنهُ غَيرُ ظَاهرٍ مِنَ الكَلامِ المَذكُورِ، والمفسِّرونَ لم يَتعرَّضوا لتَوجِيههِ.

ثم قال: وأنا أقُولُ وباللهِ التَّوفيقُ...، فذكَرَ في ذلك ما يدلُّ على عُمْقِ نَظَرِهِ، وسَعةِ علمِهِ، وقوَّةِ تقريرِهِ، مما لم يُنَبِّهْ إليه أحدٌ قبلَه.

ومِثْلُ هذا ما جاءَ في آخِرِ الرِّسالةِ، حيثُ نَبَّهَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ على دقيقةٍ غَفَلَ عَنها النَّاظِرونَ في هذا المَقامِ كما قال.

ثم نبَّه على دَقيقةٍ أُخرى لا حَثَّ بخاطِرِه الفاترِ وقلَّما يُوجدُ مِثلُها في بُطونِ الدَّفاترِ كما ذَكَر، وهِي تتعلَّق بقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدًا﴾.

والمؤلِّفُ رحمهُ اللهُ بما أُوتيَ من إعمالِ الفكرِ ودقَّةِ النَّظرِ، لا يَتركُ أمراً يتعلَّقُ بالموضوعِ الذي يَطرقُه دونَ بحثٍ ومناقشةٍ وتَحقيقٍ، أو تعقُّبٍ إنْ رأى ما يُوجِبُ التعقُّبَ والتدقيقَ؛ مِن تناقُضٍ في الكلامِ أو نحوِهِ، مهما بلغَ قائلُ ذلك الكلامِ مِن العِلْمِ:

فقد تعقَّبَ البيضاويَّ بقولِهِ: والعَجبُ أنَّ الإمَامَ البَيضاوِيَّ بعدَ ما قالَ في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾: بعِلمِ بَعضِهِ حتَّى يَكونَ لهُ مُعجِزةً، كَيفَ يَقولُ بتَخصِيصِ الرَّسولِ بالمَلَكِ؟!

ثم قال: وأعجَبُ منهُ أنهُ (أي: البيضاويَّ) بَعدَما حَملَ الغَيبَ في قَولِهِ تَعالى:

﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ عَلى الغَيبِ المَخصُوصِ بِهِ تَعالى عِلمُهُ، كَيفَ يَقولُ بعِلمِ بَعضِهِ حتَّى يَكونَ لهُ مُعجِزةٌ؟!

كما تَعقَّبَ أبا حفصٍ النَّسَفيَّ فيما ذهبَ إليه في تفسيرِه «التيسير» مِن أنَّ المُرادَ بقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ حِفظُهُ مِنَ الجَوانبِ كَيلا يَقربَهُ الشَّيطانُ عِندَ إنزالِ الوَحيِ فيُلقِيَ في وَحيِهِ غَيرَ الوَحيِ، أو يَسمعَهُ فيُلقِيَهِ إلى الكَهنةِ فيُخبِرونَ بهِ قَبلَ إخبارِ الرَّسولِ.

وخَتَمَ الرسالةَ بتعقُّبٍ وجيهٍ على الشَّيخِ محمدِ بنِ الفضلِ في قولِهِ بتكفيرِ مَن يقولُ: (أنا أعلمُ المسروقاتِ)، محتجًّا ـ أي: ذلك القائلُ ـ بأنَّه يُخبِرُ بإخبارِ الجنِّ لهُ بذلك.

فقال المؤلِّفُ رحمهُ اللهُ: وفيهِ (أي: في تكفيرِ محمدِ بنِ الفضلِ لذلك المدَّعِي) بَحثٌ؛ لأنَّ إخبارَ الجنِّ عنِ المَسرُوقاتِ لا يَتوقَّفُ عَلى عِلمِ الغَيبِ، لأنَّ غَيبتَهُ عنَّا لا تَستلزِمُ غَيبتَهُ عَنهم.

هـذا؛ وإنْ كان كلامُـه لا يخلـو مِـن بعـضِ نظـرٍ أحيانـاً، كما فـي جَزْمِـهِ بلفظِ: «مَفاتيـحُ الغيـبِ» فـي حديـثِ ابـنِ عُمـرَ رضـي الله عنهمـا، ثُـمَّ بنائـهِ علـى ذلـك استنباطاً كان يكـونُ حَسَـناً لو اسـتَقامَ له إطبـاقُ الرُّواةِ علـى اللَّفظِ المذكـور، لكنَّ الرِّوايـاتِ فـي البخـاريِّ لـم تَتَّفقْ عليـه، فقد جاءت فيـهِ باللَّفـظِ المذكـورِ، وبلفظِ: «مَفَاتِـحُ الغيـب» كالآية، وبلفـظِ: «مِفْتاحُ الغيبِ» علـى الإفراد. بل وقـعَ في بعضِها اختـلافٌ فـي الرِّوايـةِ نَفْسِـها بيـنَ الـرُّواة، ففـي الرِّوايـةِ الأخيـرةِ ذَكَـر القَسْـطلانيُّ للكُشْـمِيهَنيِّ: «مفاتـحُ» بوزنِ مسـاجدَ[1].

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» (٢/ ٢٥٨).

وقد تنوَّعتْ مصادرُ المؤلِّفِ رحمهُ اللهُ في هذهِ الرِّسالةِ، لكنَّها لم تبلُغْ في الكثرةِ باقيَ كتبِهِ ورسائلِهِ، وقد نَقَلَ عن جمعٍ مِن أمَّهاتِ التَّفاسير، مثلَ: «مَعَاني القُرآنِ» للزَّجَّاج، و«التَّيسير في التَّفسير» لأبي حَفْصٍ النَّسفيِّ، و«الكَشَّاف» للزَّمَخشريِّ، و«تفسير القُرطُبيِّ»، و«تفسير البَيْضاويِّ»، و«تَفسير النَّسفيِّ». ونَقَلَ أيضاً عن «شرح المشارق» لأَكْمَلِ الدِّينِ البَابَرْتيِّ، و«الفائق» للزَّمَخْشريِّ، و«الانْتِصاف من الكشَّاف» لابنِ المنيِّر.

فهذه تقريباً أغلبُ ـ بل كلُّ ـ ما نَقَلَ عنه مِن المصادِرِ، وقد أكْثَرَ في النَّقلِ عن بعضِها كـ «تفسيرِ القرطبيِّ»، بينما اقْتَصَرَ نقلُه في البعضِ الآخَرِ على موضعٍ واحدٍ كـ «الانْتِصاف» و«شرح المشارق».

كما نقل من «الفائق» نصًّا طويلاً في إرهاصاتِ الولادةِ المباركةِ لنبيِّنا عليه الصَّلاةُ والسلامُ، وفيها قصةُ كسرى ورؤيا مُوبذانِهِ، وإرسالِهِ إلى سَطيحٍ يسألُه عنها، مع شرحِ غريبها كلِّه.

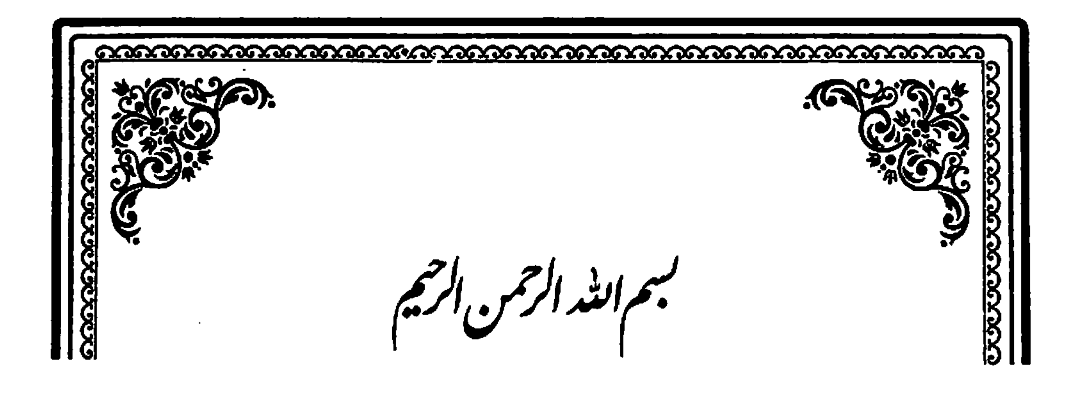
وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرِّسالةِ على أربعِ نسخٍ خطيَّةٍ، وهي: أيا صوفيا ورمزُها: (أ)، وبغدادي وهبي ورمزُها: (ب)، وأسعد أفندي ورمزُها: (س)، وعاطف أفندي ورمزُها: (ف).

ويُلاحَظُ في النسخةِ (ب) كثرةُ الهوامشِ مقارَنةً بباقي النُّسخِ، وهي هوامشُ حسنةٌ، وقد أثبَتْناها جميعاً استِكْمالاً للفائدة.

والحمدُ للهِ على ما وفَّقنا، إنَّه نِعْمَ المولَى ونِعْمَ المُعِين.

المحقق

***



الحَمدُ للهِ عَالمِ الغَيبِ والشَّهادة، مِنهُ الابتداءُ[1] وإلَيهِ الإعَادة، والصَّلاةُ عَلى مُحمَّدٍ فارِقِ الحقِّ عنِ البَاطلِ بكِتابٍ خَارِقٍ للعَادةِ[2]: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

فإنْ قُلتَ: كَيفَ استُثنِيَ اللهُ، وإنَّهُ يَتعالى[3] مِن أنْ يَكونَ ممَّن في السَّماواتِ والأرْضِ؟

قُلتُ: كما استُثنِي: غَيرَ أنَّ سُيوفَهم، مِن قَولِهِ: ولا عَيبَ فيهِم[4].

يَعني: إنْ كانَ اللهُ تَعالى ممَّن في السَّماواتِ والأرضِ، فإنَّ[5] فيهِمْ مَن يَعلمُ الغَيبَ، والغَرَضُ المُبالغةُ في نَفيِ العِلمِ بالغَيبِ عَنهُم، وسدُّ الطَّريقِ إلى ذَلكَ

---

(١) في (ب): «المبدأ».

(٢) في (أ) و(س) و(ع): (العادة)، والمثبت من (ب)، وكلاهما صواب.

(٣) في (ب): (متعال).

(٤) في (ب): من قوله:

ولا عَيبَ فيهِم غَيرَ أنَّ سُيوفَهم ... بهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائبِ

وهو للنابغة الذبياني. انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٨٦).

(٥) في النسخ عدا (ع): «فكان»، والمثبت من (ع)، وهو الأنسب بالسياق. وانظر: «الكشاف» (٣/ ٣٧٨)، و«تفسير البيضاوي» (٤/ ١٦٥).

الاحتِمالِ، فالاستِثناءُ متَّصلٌ كما في قَولهِ تَعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، فإنَّ شُرَّاحَ «الكشَّافِ» قاطِبةً صرَّحُوا بأنَّ الاستِثناءَ فيهِ مُتَّصلٌ، وقالَ بَعضُهم: اتِّصالُ الاستِثناءِ عَلى تَقديرِ مُحالٍ لا يُنافي انقِطاعَهُ في نَفسِ الأمرِ. وفيهِ نَظرٌ.

والعَجبُ أنَّ الإمَامَ البَيضاوِيَّ جوَّزَ اتِّصالَ الاستِثناءِ في آيةِ النِّكاحِ عَلى الوَجهِ المَذكُورِ[1]، وجَزمَ هاهُنا بانقِطاعِهِ[2].

والظَّاهرُ مِن كَلامِ صَاحبِ «الكشَّاف» أيضاً القَطعُ بالانقِطاعِ، حَيثُ قالَ: جاءَ رَفعُ اسمِ اللهِ تعالى عَلى لُغةِ بَني تَميمٍ حَيثُ يَقولُونَ: ما في الدَّارِ أحدٌ إلَّا حِمارٌ، [يريدون: ما فيها إلَّا حمارٌ]، كأنَّ أحداً لم يُذكَر[3] = فإنَّهُ - عَلى تَقدِيرِ تَقرِيرِ الكَلامِ عَلى النَّسقِ المَزبورِ[4] آنِفاً - يَصحُّ رَفعُ اسمِ اللهِ عَلى لُغةِ أهلِ الحِجازِ أيضاً.

والغَيبُ هُو ما لم يَقمْ عَليهِ دَليلٌ، ولَمْ[5] يُنصَبْ لهُ أمارَةٌ، ولَمْ يتعلَّق بِهِ عِلمُ مَخلوقٍ، وهَذا القَيدُ الأخِيرُ مَذكورٌ في «المَدارِكِ» تَفسِيرِ حافظِ الدِّينِ النَّسفيِّ[6].

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٦٧).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٦٥).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٧٨)، وما بين معكوفتين منه. وقد تعقبه ابن جزي في «التسهيل لعلوم التنزيل» (٣/ ٩٩) بقوله: وهذا ضعيف لأن القرآن أنزل بلغة الحجاز لا بلغة بني تميم.

(٤) في (ب): «المذكور».

(٥) في (ب): «أو لم».

(٦) انظر: «تفسير النسفي» (٢/ ٦١٧).

ويُوافقُهُ ما في «تَفسيرِ القُرطُبيِّ» مِن أنَّهُ رُوِيَ: أنَّهُ دَخلَ عَلى الحجَّاجِ مُنجِّمٌ، فاعتَقدَهُ الحجَّاجُ، ثُمَّ أخذَ حَصَياتٍ فعدَّهنَّ، ثُمَّ قالَ: كمْ في يَدي مِن حَصاةٍ؟ فحَسَبَ المنَجِّمُ ثُمَّ قالَ: كَذا، فأصَابَ، فاعتَقدَهُ، وأخذَ حَصياتٍ لم يَعدَّهنَّ فقَالَ: كمْ في يَدي؟ فحَسبَ فأخطَأ، ثُمَّ حَسبَ فأخطَأ، فقَالَ: أيُّها الأميرُ! أظنُّكَ لا تَعرِفُ عَددَها، قالَ: لا، قالَ: فإنِّي لا أُصِيبُ، قالَ: فما الفَرقُ؟! قالَ: إنَّ ذَلكَ أحصَيتَهُ فخَرجَ عَن حدِّ الغَيبِ، وهَذا لم تُحصِهِ فهُو غَيبٌ و﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]. إلى هُنا كَلامهُ.

لا يُقالُ: إنَّهُ تَعالى ﴿فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، فلا حَاجةَ إلى القَيدِ المَذكورِ، بلْ لا وَجهَ لهُ، لأنَّهُ يُفهَمُ مِنهُ جَوازُ الاطِّلاعِ عَلى غَيبِهِ للمَخلُوقِ، لا لأنَّ قَولهُ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧] دلَّ عَلى أنَّ بَعضَ المَخلوقِ يُظهِرهُ عَلى غَيبِهِ، لأنَّ ذَلكَ عَلى تَقديرِ أنْ يَكونَ الاستِثناءُ مُتَّصلاً، ولَيسَ كَذلكَ، فإنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قدْ أفصَحَ عنِ انقِطاعِ الاستِثناءِ المَذكُورِ[2]، بل لأنَّهُ إنْ أُريدَ بالغَيبِ في قَولِهِ: ﴿عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ﴾ ما اختَصَّ بهِ عِلمهُ مِنَ المُغيَّباتِ الخَمسِ فلا إشكَالَ،

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٩٠) و(١٣/ ٢٢٦).

(٢) في هامش (ب): «قالَ الرَّضِي: لا يلزَمُ التَّضادُّ بَينَهُما تَضادّاً حَقِيقيّاً، بَل يَكفِي ما فِيها بوَجهٍ مَا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٣] فإنَّ عَدمَ الشُّكرِ غَيرُ مُناسبٍ للإفضَالِ بلِ اللَّائقُ بهِ بأنْ يَشكُرَ المُفضِلَ ومِثلهُ كَثيراً. انتَهى كلامُهُ. ولا يَخفَى أنَّهُ لا إفصَاحَ عَن انقِطاعِ الاستِثناءِ المَذكورِ، نَعم قالُوا: إنَّ (إلا) في الانقِطاعِ بمَنزلةِ (لكِن)، لكِن لم يَقُولوا: إنَّ (لكِن) بمَنزلةِ (إلَّا) في الانقِطاعِ، يَشهدُ بذَلكَ صِحةُ قَولهِمْ: جاءَني القَومُ لكِنَّ زَيداً لمْ يَجِئ، كمَا صحَّ قَولهِمْ: ما جَاءَني القَومُ إلَّا زَيداً».

وإنْ أُرِيدَ بِهِ جِنسُ الغَيبِ فنَقولُ: المَنفيُّ عنِ الغَيرِ[1] إنَّما هُو العِلمُ علَى وَجهِ المُشاهَدةِ والإحَاطةِ مِن جَميعِ الوُجوهِ، فلِذلكَ قالَ: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾، ولم يَقلْ: فلا يُظهِرُ غَيبَهُ علَى أحَدٍ.

وبهذَا التَّفصِيلِ تبيَّنَ أنَّ مَن أشهَدَ الملائِكةَ والأنبياءَ لا يَكونُ اعتِقادُهُ هَذا مُخالِفاً لنصِّ الكِتابِ، فما ذُكرَ في «الخُلاصةِ»[2] وغَيرِهِ مِن الفَتاوَى: رَجلٌ تَزوَّجَ امرَأةً ولم يُحضِرْ شَاهِداً؛ فقَالَ:

خدا يرا ورسول راكواه كردم[3] وفر شتكا نراكواه كردم

يَكفُر؛ لأنَّهُ يَعتقِدُ أنَّ الرَّسولَ والمَلَكَ عَالمٌ بالغَيبِ = مَنظُورٌ فيهِ.

واعلَمْ أنَّ المُرادَ مِن المغيَّباتِ الخَمسِ المُذكُورةِ ما ذُكرَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[4]؛ أي: مَحفُوظٌ عِلمُها مِن جِهتِهِ تَعالى لا يَصلُ إلَيهِ غَيرُهُ، فإنَّ كَونَ الشَّيءِ عِندهُ تَعالى عِبارةٌ عَن كَمالِ حِفظِهِ، وبهذا الوَجهِ يَظهرُ اختِصاصُ العِلمِ المَذكُورِ بهِ تَعالى.

---

(١) في (ب): «المنفي عن الغيب» وكتب فوقها: (الغير). وجاء في (ع): «المنع عن الغيب».

(٢) «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة (٥٤٢هـ)، وهو كتاب مشهور معتمد. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٧١٨).

(٣) في «أ»: «راكواه كردم» بدل «خدا يرا».

(٤) في هامش (ب): «قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ لمْ يَقلْ: إنَّ عِلمَ السَّاعةِ عِندَ اللهِ، مَعَ أنَّهُ أخصَرُ؛ لأن اسم اللهِ تَعالى أحرَى بالتَّقدِيمِ، ولأن في تكرِيرِ الإسنَادِ مَزايا كَثيرةً، وتَقدِيمُ الظَّرفِ للاختِصاصِ، وقَد يُؤخَذُ مِن لَفظِ (عِندَ) أيضاً، فإنَّ كَون الشيءِ عِندهُ عِبارةٌ عَن كَمالِ حِفظِهِ، وعَدمِ وُصولِ الغَيرِ إليهِ. [...] على البيضاوي». وما بين المعكوفتين كلمة لم تجود، ولعله يشير إلى أن هذا الكلام منقول من إحدى حواشي البيضاوي.

﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾؛ أي: يُرسِلُ المَطرَ النَّافعَ بحَسبِ المَصالحِ علَى التَّدرِيجِ في أوقَاتٍ مُتعدِّدةٍ.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ أذكرٌ أمْ أُنثَى، أحيٌّ أم مِيتٌ، أتامٌّ أم ناقِصٌ؟

﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ﴾ أيةُ نَفسٍ كانَتْ ﴿مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ مِن خَيرٍ أو شرٍّ، فربَّما كانَتْ عازمةً[1] عَلى خَيرٍ فعَملَتْ شرًّاً، وربما كانت عَلى شرٍّ فعَمِلتْ خَيراً.

﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ﴾ [لقمان: ٣٤]؛ أي: أينَ تَموتُ، وربَّما أقامَتْ بأرْضٍ وضَربتْ أوتَادَها وقالَتْ: لا أبرَحُها، فترمِي بها مَرامِي القَدَرِ حتَّى تَموتَ في مَكانٍ لم يَخطُر ببَالها.

رُويَ أنَّ مَلكَ المَوتِ مرَّ عَلى سُليمانَ عَليهِ السَّلامُ، فجَعلَ يَنظرُ إلى رَجلٍ مِن جُلسائهِ، فقالَ الرَّجلُ: مَن هَذا؟ قالَ عَليهِ السَّلامُ: مَلكُ المَوتِ، قالَ: كأنَّهُ يُريدُني، فسألَ سُليمانَ عَليهِ السَّلامُ أنْ يَحملَهُ عَلى الرِّيحِ، ويُلقِيهُ ببلادِ الهِندِ، ففعَلَ، ثُمَّ قالَ مَلكُ المَوتِ لسُلَيمانَ عَليهِ السَّلامُ: كانَ دَوامُ نَظرِي إلَيهِ تعجُّباً مِنهُ، لأنّي أُمرتُ أنْ أقبِضَ رُوحهُ بالهِندِ وهُو عِندكَ[2].

وإنَّما جُعلَ العِلمُ للهِ تَعالى والدِّرايةُ للعَبدِ؛ لِمَا في الدِّرايةِ مِن مَعنَى التَّخيُّلِ والحِيلةِ، والمَعنَى: أنَّها لا تَعرفُ وإنْ أعمَلتْ حِيلَتها ما يَختصُّ بها، ولا شيءَ أخصُّ بالإنسَانِ مِن كَسبِهِ وعَافِيتهِ[3]، فإذا لَمْ يَكنْ لهُ طَريقٌ إلى مَعرِفتِهما، كانَ مِن مَعرِفةِ ما عَداهُما أبعَدَ.

---

(١) كلمة: «عازمة» من (ب)، وليست في باقي النسخ.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٢٦٨).

(٣) في «أ» و(ع): «وعاقبته».

وأمَّا المُنجِّمُ الَّذِي يُخبِرُ بوَقتِ الغَيثِ والمَوتِ فإنَّهُ يَقولُ بالقِياسِ والنَّظرِ في الطَّوالِعِ، وما يُدرَكُ بالدَّليلِ لا يَكونُ غَيباً، عَلى ما نبَّهتُ عَليهِ فيما تقدَّمَ، عَلى أنَّهُ مُجرَّدُ[1] الظَّنِّ، والظَّنُّ غَيرُ العِلمِ.

وعَن المَنصُورِ الدَّوانِيقيِّ[2]: أنَّهُ أهمَّهُ مَعرفةُ مُدةِ عُمرِهِ، فرَأى في مَنامِهِ كأنَّ خَيالاً أخرَجَ يدهُ مِن البَحرِ وأشَارَ إلَيهِ بالأصَابعِ الخَمسِ، فاستَفتَى العُلماءَ فتأوَّلوها بخَمسِ سِنينَ، وبخَمسةِ أشهُرٍ، وبغَيرِ ذَلكَ، حتَّى[3] قالَ أبُو حَنيفةَ رَحمهُ اللهُ: تأوِيلُها أنَّ مَفاتِيحَ الغَيبِ خَمسٌ لا يَعلمُها إلا اللهُ، وأنَّ ما طَلبتَ مَعرِفتهُ لا سَبيلَ لكَ إلَيهِ.

بقِيَ هاهُنا مَوضعُ بَحثٍ، ومَحلُّ نَظرٍ، وهُو أنَّ سَببَ نُزولِ تِلكَ الآيةِ ما رُويَ: أنَّ الحارِثَ بنَ عَمرٍو أتَى النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ فقالَ: مَتى قِيامُ السَّاعةِ؟ وإنِّي قدْ ألْقيتُ حبَّاتي في الأرضِ فمَتى السَّماءُ تُمطرُ؟ وحَملُ امرَأتي أذكَرٌ أمْ أُنثَى، وما أعْملُ غداً؟ وأينَ أمُوتُ؟ فنَزلتْ[4].

---

(١) في «أ»: «بمجرد».

(٢) الدوانيقي هو الخليفة المنصور أخو السفاح، سمي بذلك قيل: لبخله، لكن ذكر بعض المصنفين أنه لم يكن بخيلاً، وذكر من عطائه وكرمه أخباراً كثيرة. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٤٩).

(٣) كلمة: «حتى» من «ب».

(٤) رواه ابن المنذر في «تفسيره» عن عكرمة، كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٣٠) وسمى الرجل: الوارث من بني مازن. وذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٣/ ٤٤٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٧/ ٣٢٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤٧)، وفي «البسيط» (١٨/ ١٢٨) وعزاه فيه لمجاهد ومقاتل، واسم صاحب القصة عندهم عدا «أسباب النزول»: عبد الوارث بن عمرو. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٨٥) عن مجاهد ولم يسمه.

والنتيجة: أن هذا الخبر لم يرو بسند متصل إلى النبي ﷺ، وإنما هي مراسيل عن عكرمة ومجاهد ومقاتل.

ولا يَذهبْ عَليكَ أنَّ الانطِباقَ عَلى هَذا السَّببِ، والاتِّفاقَ بما رُويَ في «صَحيحِ البُخاريِّ» عنِ ابنِ عُمرَ رَضيَ اللهُ عَنهما: «مَفاتِيحُ الغَيبِ خَمسةٌ لا يَعلمُها إلَّا اللهُ تَعالى، وهي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾» الآيةَ[1] = إنَّما يَكونانِ عَلى تَقدِيرِ أنْ يَظهرَ اختِصاصُ عِلمِ أوقَاتِ نُزولِ الغَيثِ وعِلمِ أحوالِ الحَملِ بهِ تَعالى، ولكِنهُ غَيرُ ظاهرٍ مِنَ الكَلامِ المَذكُورِ، والمفسِّرونَ لم يَتعرَّضوا لتَوجِيهِهِ.

وأنا أقُولُ - وباللهِ التَّوفيقُ -: قولُهُ: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ تَقدِيرهُ: وأنْ يُنزِّلَ الغَيثَ، عَطفاً عَلى ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، يَعني: عِندهُ عِلمُ السَّاعةِ وعِلمُ إنزَالِ الغَيثِ، فحَذفَ (أن) كقَولِهِ:

ألا يا أيُّهذا الزاجِريُّ[2] أحضرُ الوَغى[3]

والمَعنَى: أنْ أَحضُرَ الوَغى.

وكذلِكَ قَولهُ تَعالى: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ تَقدِيرهُ: أنْ يَعلمَ، عَطفاً عَلى ﴿عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[4].

---

(١) رواه البخاري (٤٧٧٨) وفيه: (وقرأ) بدل: (وهي)، ورواه أيضاً (٤٦٩٧) بلفظ: «مَفَاتِحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لاَ يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: لاَ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ».

(٢) في (أ) و(ب): «اللائمي» وهي رواية. انظر التعليق الآتي.

(٣) صدر بيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه (ص: ٣٢)، وورد بلفظ: (اللائمي) في «جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشي (ص: ١٣٠)، و«الجمل في النحو» للخليل (ص: ١٦٥). وقوله: (أحضر) روي بالرفع والنصب، كما قال السمين في «الدر المصون» (١/ ٤٦٠)، لكن الاستشهاد به هنا على وجه الرفع، لأن الفعل في الآية مرفوع. وعجز البيت:

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدي

(٤) في (ب): «عطفا على الساعة». وهو غير صحيح؛ لأن المعنى حينئذ يصبح: «وعنده علمُ علمِ ما في =

وقولُهُ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ كِنايةٌ عَن اختِصاصِ هَذا العِلمِ بِهِ تَعالى، فإنَّ لاختِصاصه[1] بِهِ تَعالى يَلزمُ أنْ لا يَحصُلَ العِلمُ المَذكُورُ لنَفسٍ مِن النُّفوسِ، وذِكرُ اللَّازِمِ وإرَادةُ المَلزُومِ طَريقُه الكِنايةُ، وكَذلكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ كِنايةٌ عَنِ اختِصاصِ العِلمِ المَذكُورِ بِهِ تَعالى.

وأمَّا وَجهُ إطلاقِ مَفاتِحِ الغَيبِ لِتِلكَ الغُيوبِ، فالوُقوفُ عَليهِ مَوقُوفٌ عَلى تَقريرِ[2] ما يَتعلَّقُ بتَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾.

واعلَم أنَّ المُفسِّرينَ جوَّزوا أنْ يَكونَ ﴿مَفَاتِحُ﴾ جَمعَ مَفْتَحٍ بفَتحِ المِيمِ، وهُو المَخزنُ، وأنْ يَكونَ جَمعَ مِفتحٍ بكَسرِ المِيمِ وهُو المِفتاحُ.

ونَحنُ نَقولُ: إنَّ قِراءةَ: (مَفاتيحُ الغَيبِ)[3] ومَا في حَديثِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ

= الأرحام»، وليس هذا بمراد أصلاً.

فقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ لا يستقيم عطفه إلا على: ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، بينما يجوز في قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ العطف على ﴿السَّاعَةِ﴾ كما قدره المصنف، ويجوز فيه العطف على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾.

والنتيجة: أن عطف ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ على ﴿السَّاعَةِ﴾ وإن كان أظهر في الاختصاص، إلا أن هذا العطف لا يستقيم في ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، فالأولى في كليهما العطف على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ لتكون المعطوفات على نسق واحد، ويكونُ ذلك بتقدير: إن الله عنده علم الساعة وتنزيل الغيث وعلم ما الأرحام، ودلالة ذلك على اختصاص علم تنزيل الغيث به سبحانه ظاهر؛ لظهور أن المراد بـ(عنده تنزيل الغيث): عنده علم تنزيله. مستفاد من «روح المعاني» (٢١/ ١٠٨).

(١) في (ب) «من اختصاصه»، وفي (ع): «الاختصاص».

(٢) في (أ) و(ع): «تقدير».

(٣) وهي قراءة شاذة ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٣١).

تَعالى عَنهُما مِن قَولِهِ: «مَفاتِيحُ الغَيبِ خَمسةٌ»[١] يُعيِّنانِ الاحتِمالَ الثَّانيَ؛ لأنَّ الأصلَ في القِراءَتينِ التَّوافُقُ بَينهُما.

ومَعنى ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾: الأمُورُ الَّتِي يُستدَلُّ بها عَلى الغَائبِ[٢] فيُعلمُ حَقِيقتُهُ، يُقالُ: فتَحتُ عَلى الرَّجلِ؛ أي: عَرَفتهُ، أو لا يُستدَلُّ بِهِ عَلى آخَرَ، وجملهُ[٣] يُعرفُ بها التَّفصِيلُ، ومِنهُ قولُهم: افتَحْ[٤] عليَّ؛ أي: عرِّفنِي.

وقالَ الزَّجَّاجُ: مَعناهُ: وعِندهُ الوُصلةُ إلى عِلمِ الغَيبِ[٥].

وإذا تَقرَّرَ هَذا فنقول: مَعنَى[٦] قولِهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَفاتِيحُ الغَيبُ خَمسةٌ»: الغَيبُ الَّذِي مَفاتِيحهُ عِندهُ تَعالى ـ أي: ما لا يَعلَمُها إلا هُو ـ خَمسةٌ، لا أنَّ مَفاتِيحَ الغَيبِ نَفسَها خَمسةٌ، إذ لا وَجهَ لإطلاقِ المَفاتِيحِ عَلى المُغيَّباتِ الخَمسةِ المَذكُورةِ.

وإنَّما لم يَقلْ: (ومَفاتِحُ الغَيبِ خَمسةٌ) معَ أنَّهُ عَلى وَفقِ القِراءةِ المُتواتِرةِ؛ لأنَّ فِيهِ احتِمالَ أنْ يَكونَ الكَلامُ عَلى ظَاهِرِه، وأنْ[٧] يَكونَ (المَفاتِحُ) جَمعَ مَفتحٍ بفَتحِ المِيمِ، إذ حِينَئذٍ يَكونُ المَعنَى: خَزائنُ الغَيبِ خَمسٌ، ولا بُعدَ فيهِ ولكنَّهُ لَيسَ بمُرادٍ، فعَدلَ عمَّا يَتبادَرُ الوَهمُ إلَيهِ[٨].

---

(١) تقدم قريباً.

(٢) في (ب): «الغيب».

(٣) في (ع): «وكلمه»، ووقع في (أ) و(ب): «وحمله» ولعله تحريف.

(٤) في (ع): «فتح».

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٧).

(٦) في (ب): «فمعنى» بدل «فنقول معنى».

(٧) في (ب): «بأن».

(٨) هذا الكلام من المؤلف رحمه الله فيه نظر، وإنما يستقيم لو أطبق رواة الحديث على اللفظ =

ولا بُدَّ مِن هَاتَينِ الكِنايَتَينِ[١] في تَعمِيمِ النَّفيِ في هَذينِ المَوضِعينِ، الَّذِي يَقتَضيهِ المَساقُ، وعَليهِ الاتِّساقُ والانطِباقُ عَلى الخَبرِ المَروِيِّ عَن خَيرِ البَشرِ، فإنَّ القَولَ الأوَّلَ مِنهُما إذا كانَ عَلى حَقيقته لا يَدلُّ عَلى أنَّ نَفسَ زَيدٍ لا تَدرِي مَاذا تَكسِبُ نَفسُ عَمرٍو غداً، وكَذا القَولُ الثَّاني مِنهُما إذا كَانَ عَلى حَقيقَتِهِ يَكونُ خِلواً عنِ الدِّلالةِ عَلى أنَّ نَفسَ زَيدٍ لا تَدرِي مَتى تَموتُ نَفسُ عَمرٍو.

وأمَّا حَديثُ الانطِباقِ فإنَّهُ رَوى البُخارِيُّ عنِ ابنِ عُمرَ رَضيَ اللهُ عَنهُما عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مفاتِيحُ الغَيبِ خَمسةٌ لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ، لا يَعلمُ ما تَغيضُ الأرحامَ إلَّا اللهُ، ولا يَعلمُ ما في غدٍ إلَّا اللهُ، ولا يَعلمُ متَى يأتي المَطرُ إلَّا اللهُ، ولا تَدرِي نَفسٌ بأيِّ أرضٍ تَموتُ إلَّا اللهُ، ولا يَعلمُ مَتى تَقومُ السَّاعةُ إلَّا اللهُ»[٢].

قولُه: «ولا تَدرِي نَفسٌ بأيِّ أرْضٍ تَموتُ»؛ أي: لا يَدرِي أحدٌ تِلكَ القَضيَّةَ، كما هُو مقتضَى السِّياقِ، ومُوجِبُ المَساقِ.

= المذكور، لكن الروايات في البخاري لم تتفق عليه، فجاء فيه برقم (٤٧٧٨) و(٧٣٧٩) كما أورده المؤلف، وبرقم (٤٦٩٧) بلفظ: «مفاتح الغيب» كالآية، وبرقم (١٠٣٩) بلفظ: «مفتاح الغيب» على الإفراد. بل وقع في بعضها اختلاف في الرواية نفسها بين الرواة، ففي الرواية الأخيرة قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٥٨): والمفتاح، بكسر الميم وسكون الفاء، وللكشميهني: «مفاتح» بوزن مساجد؛ أي: خزائن الغيب، جمع مفتح بفتح الميم، وهو المخزن.

(١) من قوله هنا: «ولا بد من هاتين الكنايتين» إلى ما سيأتي من قوله: «مقتضَى السِّياقِ، ومُوجِبُ المَساقِ» وقع في (ب) عقب قوله: «... وذِكرُ اللَّازِمِ وإرَادةُ المَلزُومِ طَريقُه الكِنايةُ، وكَذلكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ كِنايةٌ عَنِ اختِصاصِ العِلمِ المَذكُورِ بِهِ تَعالى». وبهذا الترتيب يظهر المراد بالكنايتين في العبارة.

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٩).

قالَ الإمامُ القُرطُبيُّ: في قولِ الطَّبيبِ: إذا كانَ الثَّديُ الأيمَنُ مُسودّاً فهُو ـ أي: الحَملُ ـ ذكَرٌ، وإنْ كانَ ذلك في الثَّديِ الأيسَرِ فهُو أُنثَى، وإن كانَتِ المَرأةُ تَجدُ الجَنبَ الأيمَنَ أثقَلَ فالولدُ أُنثَى، وإنْ كانَتْ تَجدُ الجَنبَ الأيسَرَ أثقَلَ فالوَلدُ ذَكَرٌ[١]، إنِ ادَّعَى ذَلكَ عَادةً لا واجِباً في الخِلقةِ لم يُكفَّرْ ولم يُفسَّقْ.

ثُمَّ قالَ: وأمَّا منِ ادَّعَى الكَسبَ في مُستَقبلِ العُمرِ فهُو كافِرٌ، أو أخبرَ عَنِ الكوائنِ المُجمَلةِ أو المُفصَّلةِ قَبلَ أنْ يَكونَ، فلا رِيبةَ في كُفرِه أيضاً.

فأمَّا مَن أخبرَ عَن كُسوفِ الشَّمسِ والقَمرِ، فقَد قالَ عُلماؤنَا: يُؤدَّبُ[٢] ولا يُكفَّرُ، أمَّا عَدمُ تَكفِيرِه، فلأنَّ جَماعةً قالُوا: إنَّهُ أمرٌ يُدرَى بالحِسابِ وتَقدِيرِ المَنازِلِ، حَسْبَ ما أخبرَ اللهُ تَعالى عَنهُ في قَولِه: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩].

وأما تأدِيبُهم فلأنَّهم يُدخِلونَ الشَّكَّ عَلى العامَّةِ، إذ لا يَرونَ الفَرقَ بَينَ هَذا وغَيرِه، فيُشوِّشونَ عَقائِدَهم، ويُزلزِلونَ قواعِدَهُم، فأُدِّبوا حتَّى يُسرُّوا ذَلكَ إذا عَرفُوه ولا[٣] يُعلِنوا بِه[٤].

---

(١) قولـه: «وإن كانَـتِ المَـرأةُ تَجدُ الجَنـبَ الأيمَنَ أثقَـلَ فالولدُ أُنثَـى، وإنْ كانَتْ تَجدُ الجَنبَ الأيسَـرَ أثقَـلَ فالوَلَـدُ ذَكـرٌ»، كـذا ذكر المؤلـف رحمه الله، والـذي جاء في «أحـكام القرآن» لابـن العربي ـ وعنـه نقـل القرطبي ـ عكسـه، ولفظه: «وإن كانـت المرأة تجـد الجنب الأيمن أثقل فهـو ذكر، وإن وجـدت الجنـب الأشـأم أثقل فالولـد أنثى»، وقد سـقطت بعض الجمـل عند القرطبي اسـتدركتها فـي تحقيقي له.

(٢) في «أحكام القرآن»: «يؤدب ويسجن».

(٣) في النسخ: «ولم»، والمثبت من المصدرين السابقين.

(٤) إلى هنا كلام ابن العربي في «أحكام القرآن» (٢/ ٢٥٩)، وما بعده من كلام القرطبي.

ومن هذا البابِ ما جاءَ في «صحيحِ مُسلمٍ» عَن بَعضِ أزواجِ النَّبيِّ - عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ - رَضِيَ اللهُ عَنهنَّ قالَ: «مَن أتى عَرَّافاً لَمْ يَقبلِ اللهُ صَلاتَهُ أربَعينَ لَيلةً»(١).

والعرَّافُ: هُو الَّذِي يَستدِلُّ عَلى الأُمورِ بأسبَابٍ ومُقدِّماتٍ يدَّعِي مَعرِفتَها، ومِنهُ المُنجِّمُ الَّذِي يَدَّعي عِلمَ الغَيبِ، ومِنهم الَّذِي يَرى الزَّجرَ، وأصلُهُ: أنْ يَرمِيَ الطَّائرَ بحَصاةٍ أو يَصيحَ(٢) بِهِ، فإن ولَّاهُ في طَيرانهِ مَيامِنَهُ تَفأَّلَ بِهِ، وإنْ ولَّاهُ مَياسِرهُ تطيَّرَ مِنهُ، وكلُّها يَنطلِقُ(٣) عَليها اسمُ الكَهانةِ. قالَه(٤) القَاضِي عِياضٌ.

رَوَى [مسلم](٥) عَن عَائشةَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنها قالَتْ: سأَلَ رَسولَ اللهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الكُهَّانِ، فقَالَ: «لَيسَ بشَيءٍ» فقَالُوا: يا رَسولَ اللهِ! إنَّهمْ يُحدِّثونَ أحيَاناً بشَيءٍ فيَكونُ حقَّاً؟! فقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «تِلكَ الكَلمةُ مِن الحقِّ(٦)..................

---

(١) رواه مسلم (٢٢٣٠) بلفظ: «من أتى عرَّافاً فَسأَلَهُ عن شَيْءٍ لم تُقْبَلْ له صلاة أربعين ليلة».
ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٦٨) بلفظ: «من أتى عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يقول لم يقبل له صَلاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْماً».

(٢) في (ب): «ويصيح».

(٣) في (ب): «يطلق».

(٤) في النسخ: «قال»، والمثبت من «تفسير القرطبي».

(٥) في «صحيحه» (٢٢٢٨/١٢٣)، ورواه أيضاً البخاري (٥٧٦٢). وما بين معكوفتين من «تفسير القرطبي».

(٦) في مطبوع مسلم: «من الجن»، قال القاضي في «المشارق» (١/ ١٥٨): كذا للعذري والسمرقندي، وعند السجزي: «من الحق» وهو الصَّوَاب هُنَا. قلت: وكذا هي رواية البخاري.

24 يَحفظُها[١] الجِنّيُّ فيقُرُّها[٢] في أذُنِ وليِّه، فيَخلِطونَ مَعها مِئةَ كَذبةٍ»[٣].

وهَذهِ الخَطْفةُ[٤] هِي الَّتِي ذُكرتْ في قَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: القُربى مِنكُم ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

﴿وَحِفْظًا﴾ مَحمولٌ[٥] عَلى المَعنَى؛ لأنَّ المَعنَى: إنَّما خَلقنَا الملائِكةَ زِينةً للسَّماءِ وحِفظاً منَ الشَّياطِينِ؛ كما قالَ جلَّ ذِكرهُ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥].

﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ خَارجٍ عَنِ الطَّاعةِ.

والضَّميرُ في (لا يَسْمَعُونَ) لكُلِّ شَيطانٍ؛ لأنَّهُ في مَعنَى الشَّياطِينِ، وقُرئَ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[٦] وأصلُه: يَتسمَّعُونَ، والتَّسمُّعُ: تَطلُّبُ السَّماعِ، ويَنبغِي أنْ يَكونَ كَلاماً مُنقطِعاً مُبتَدأً اقتِصَاصاً لِـمَا[٧] عَليهِ حَالُ المُسترِقةِ للسَّمع، وأنَّهم لا يَقدِرونَ أنْ

---

(١) كذا وقع في النسخ ونسخ القرطبي: «يحفظها»، والذي في مطبوع الصحيحين: «يخطفها»، وهو الصواب كما قال القاضي في «المشارق» (١/ ٢٠٨). وسيأتي من كلام المؤلف رحمه الله ما يدل على أنها مراده.

(٢) أي: يضعها في أذنه، كما في «المفهم» (٥/ ٦٣٤)، أو القر: ترديد الكلام حتى يفهمه المخاطب، كما في «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٢٥ـ٢٢٦). ووقع في النسخ: «فيقرؤها»، ولعلها تصحيف.

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» ط الرسالة (٨/ ٤٠٣ـ٤٠٥)

(٤) في (أ) و(ب) و(ع): «الحَفَظَةُ»، والضبط من (ب)، والمثبت من (س)، وهو الأنسب بسياق الآية والحديث.

(٥) في (ب): «معطوف».

(٦) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص، والأولى قراءة باقي السبعة. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني (ص: ١٨٦).

(٧) كلمة: «لما» من (ب)، وليست في باقي النسخ.

جزء ١

يَسمعُوا إلى كَلامِ المَلائكةِ، أو يتَسمَّعُوا[1]، وسَمعَ إذا تعدَّى بـ (إلى) يُفيدُ الإصغَاءَ معَ الإدرَاكِ.

﴿إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: أشرافِ المَلائكةِ ﴿وَيُقْذَفُونَ﴾ يُرمَونَ بالشُّهبِ، ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾؛ أي: مِن جَميعِ جَوانبِ السَّماءِ مِن أيِّ جِهةٍ صَعدَوا للاستِراق.

و﴿دُحُورًا﴾ مَفعُولٌ لهُ؛ أي: يُقذَفونَ للدُّحُورِ وهُو الطَّردُ، أو: مَدحُورِينَ، عَلى الحالِ، أو عَلى المَصدرِ؛ لأنَّ القَذفَ والطَّردَ مُتقارِبانِ في المعنَى، فكأنَّهُ قِيلَ: يُدحَرونَ[2] قَذفاً.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾؛ أي: دائمٌ، مِنَ الوُصوبِ؛ أي: إنَّهم في الدُّنيا مَرجُومونَ بالشُّهبِ، وقد أُعدَّ لهم في الآخِرةِ نَوعٌ مِنَ العَذابِ دائمٌ غَيرُ مُنقَطعٍ.

و﴿مَن﴾ في ﴿إِلَّا مَنْ﴾ في مَحلِّ الرَّفعِ بَدلٌ مِن الواوِ في ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾؛ أي: لا يَسمعُ الشَّياطِينُ إلَّا الشَّيطانُ الَّذِي ﴿خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾؛ أي: سَلبَ السَّلبةَ، يَعنِي: أَخذ شَيئاً مِن كَلامِهم بسُرعةٍ ﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾: لحِقهُ ﴿شِهَابٌ﴾؛ أي: نَجمُ رَجمٍ ﴿ثَاقِبٌ﴾ مُضيءٌ.

وفي «التَّيسِيرِ»[3]: قِيلَ: إنَّ نُجومَ الرُّجومِ غَيرُ نُجومِ الزِّينةِ، تِلكَ ثابِتةٌ وهَذهِ سَائرةٌ مُتشتَّةٌ[4].

---

(١) في (أ) وهامش (ب): «يستمعوا».

(٢) في (ب): «يقذفون»، وفي الهامش: «يدحرون».

(٣) «التيسير في التفسير» لنجم الدين أبي حفص: عمر بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى بسمرقند سنة (٥٣٧هـ). انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥١٩).

(٤) في (ب): «منشقة»، وفي (ع): «مشتتة».

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: ورُويَ في هَذا البَابِ أحادِيثُ صِحاحٌ مَضمُونُها: أنَّ الشَّياطِينَ كانَتْ تَصعدُ إلى السَّماءُ، فيَقعدُ للسَّمعِ واحِدٌ فوقَ واحِدٍ، يَتقدَّمُ الآخرُ[1] نَحوَ السَّماءِ، ثمَّ الَّذِي يَليهِ، فيَقضِي اللهُ تَعالى الأمرَ في أهلِ الأرْضِ، فيَتَحدَّثُ بِهِ أهلُ السَّماءِ فيَسمَعهُ الشَّيطانُ الأدْنى فيُلقِيهِ إلى الَّذِي تَحتهُ، فربَّما أحرَقهُ شِهابٌ وقَد ألقَى الكَلامَ، وربَّما لم يُحرِقهُ، فتَنزِلُ تِلكَ الكَلمةُ إلى الكُهَّانِ، فيَكذِبونَ مَعها مِئةَ كَذبةٍ، وتَصدُقُ تِلكَ فيُصدِّقُ الجَاهلُونَ الجَميعَ، فلمَّا جاءَ اللهُ تَعالى بالإسْلامِ حُرستِ السَّماءُ بشدَّةٍ[2].

وقَد قالَ قبلهُ: واختُلفَ هَلْ كانَ هَذا القَذفُ قَبلَ المَبعثِ، أو حَدثَ بَعدهُ لأجْلِ المَبعثِ؟

ويُمكنُ الجَمعُ بَينَ القَولَينِ بأنْ يُقالَ: إنَّ الَّذِينَ قالُوا: لم تكُ الشَّياطِينُ تُرمَى بالنُّجومِ قَبلَ مَبعثِ النَّبيِّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ثُمَّ رُميَتْ، أرادُوا: أنَّهُ لم تكُن تُرمَى رَمياً يَقطعُها عنِ السَّمعِ، ولكنَّها كانَتْ تُرمَى وَقتاً ولا تُرمَى وَقتاً، وتُرمَى مِن جَانبٍ ولا تُرمَى مِن جانِبٍ، ولعلَّ الإشارَةَ بقَولهِ تَعالى: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ إلى هَذا المَعنَى، وهُو أنَّهم كَانوا لا يُقذَفونَ إلَّا من بَعضِ الجَوانبِ، فصَاروا يُرمَونَ واصِباً.

وإنَّما كانُوا مِن قَبلُ كالمُتجسِّسةِ مِنَ الإنسِ يَبلُغُ الواحِدُ مِنهم حَاجتهُ ولا يَبلُغها[3]

(١) قوله: (الآخر) كذا في النسخ، وفي «تفسير القرطبي»: «الأجسر»، ومثله في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦٦)، وعنه نقل القرطبي، وهو الأوفق بالسياق.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١٨/ ١٤)، وانظر كذلك حديث عائشة عند البخاري (٣٢١٠)، وحديث ابن عباس عند مسلم (٢٢٢٩).

(٣) في (ب): «يبلغ» وفي هامشها: «يبلغها».

غَيرُهُ، ويَسلَمُ وَاحدٌ ولا يَسلَمُ غَيرُهُ، بل يُقبَضُ عَليهِ ويُعاقَبُ ويُنكَّلُ.

فلمَّا بُعثَ النَّبيُّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ زِيدَ في حِفظِ السَّماءِ، وأُعدَّتْ شُهبٌ لم تكُن [من قبلُ]؛ ليُدحَروا[١] عَن جَميعِ جَوانبِ السَّماءِ، ولا يَقرُّوا في مَقعدٍ مِنَ المَقاعدِ الَّتِي كانَتْ لهُم مِنها، فصَارُوا لا يَقدِرونَ عَلى سَماعِ شَيءٍ ممَّا يَجرِي فيها إلَّا أنْ يَختطِفَ[٢] واحِدٌ مِنهم بخفَّةِ حَركَتهِ خَطفةً، فيَتبعُهُ شِهابٌ ثاقِبٌ قَبلَ أنْ يَنزلَ إلى الأرْضِ، فيُلقِيهِ إلى إخوانِهِ فيُحرِقُهُ، فبَطلَتْ مِن ذَلكَ الكَهانةُ. إلى هُنا كَلامهُ في تَفسِيرِ سُورةِ الصَّافَّاتِ[٣].

وقالَ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» في تَفسِيرِ سُورةِ الجن: قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنهُما: كانَتِ الشَّياطِينُ لا يُحجَبونَ عَنِ السَّماواتِ، وكانُوا يَدخُلونَها ويأتون بأخبَارِها فيُلقُونها عَلى الكَهنةِ، فلمَّا وُلدَ عِيسَى عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مُنِعوا عَن ثَلاثِ سَماواتٍ، ولـمَّا وُلدَ رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ مُنِعوا عَنِ السَّماراتِ أجمع[٤]، فما مِنهُم مِن أحدٍ يُريدُ استِراقَ السَّمعِ إلَّا رُمِي بشِهابٍ قَبَسٍ، فإن أصابَ أحرقَهُ، وإنْ أخطَأَ خَبلهُ فصَارَ غُولاً يُضلُّ النَّاسَ في البَوادِي[٥].

ودَليلُهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسۡنَا ٱلسَّمَآءَ﴾ طَلَبْنا بُلوغَها واستِماعَ كَلامِ أهلِها، واللَّمسُ كالطَّلبِ للمسِّ، وهُو اتِّصالُ الشَّيءِ بالبَشَرةِ بحَيثُ يتَأثَّرُ الحاسَّةُ بِهِ، ولذَلكَ يُقالُ: ألمسُهُ فلا أجِدهُ.

---

(١) في (ب): «لينزجروا» وفي هامشها: «ليدحروا».

(٢) في (ب): «يتخطف»، وفي هامشها: «يختطف».

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٨/ ١٢ ـ ١٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) في (ب): «كلها».

(٥) ذكره البغوي في «تفسيره» (٤/ ٣٧٢).

﴿فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا﴾ جمعاً أقوياءَ مِن المَلائكةِ يَحرُسونَ، جَمعُ حَارسٍ، ونُصبَ عَلى التَّمييزِ، ﴿وَشُهُبًا﴾ جَمعُ شِهابٍ.

﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا﴾؛ أي: مِن السَّماءِ قَبلَ هَذا ﴿مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ لاستِماعِ أخبارِ السَّماءِ، يَعني: كُنَّا نَجدُ بَعضَ السَّماءِ خَاليةً مِن[1] الحَرسِ والشُّهبِ قَبلَ المَبعثِ.

﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ﴾ يُريدُ الاستِماعَ بَعدَ المَبعثِ ﴿يَجِدْ لَهُۥ﴾ لنَفسهِ ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾ صفةٌ لـ ﴿شِهَابًا﴾ بمَعنَى الرَّاصدِ، والرَّاصدُ للشَّيءِ: الرَّاقبُ لهُ.

﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بسَدِّ بابِ استِراقِ السَّمعِ ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ إصْلاحاً وخَيراً.

قالَ صَاحبُ «التَّيسِيرِ»: واختَلفُوا في الرَّمـيِ والنُّجومِ وانقِضـاضِ الكَواكبِ: مَتـى ظَهرَ؟

قالَ ابنُ إسحَاقَ وقَتادةُ: ظَهرَ حِينَ قَرُبَ نُزولُ الوَحيِ عَلى نَبيِّنا مُحمَّدٍ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ لئلَّا يُشاكَلَ الوَحيُ بشَيءٍ مِن خَبرِ السَّماءِ، فيَلتبِسَ عَلى أهلِ الأرضِ ما جَاءهمْ مِنَ اللهِ تَعالى بخَبرِ الرَّسولِ بما قالَ الكُهَّانُ مِن قَولِ الشَّياطِينِ مما استَرقُوهُ مِن قَولِ أهلِ السَّماءِ[2].

وقالَ أُبيُّ بنُ كَعبٍ والكَلبيُّ وغَيرُهما: كانَ ذَلكَ مَوجُوداً قَبلَ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ وبَعدَهُ، إلى أنْ رُفعَ، فلَم يُرمَ بَعدَهُ بالنُّجومِ إلى مَبعثِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ[3].

---

(١) في (ب): «خالياً عن».

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٠٤).

(٣) رواه الواقدي وأبو نعيم عن أبي بن كعب قال: لم يرم بنجم منذ رفع عيسى حتى تنبأ رسول الله ﷺ رُمي بها. كذا ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٣٠٣) عن أبيٍّ رضي الله عنه، =

وقالُوا: إنَّ شُعراءَ الجَاهِليَّةِ يَذكُرونَ ذَلكَ في أشْعارِهمْ[(١)].

وقالَ صَاحبُ «المَدارِكِ»: والجُمهُورُ عَلى أنَّ ذَلكَ لم يَكُن قَبلَ مَبعَثِ مُحمَّدٍ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

وقِيلَ: كانَ الرَّجمُ في الجَاهِليَّةِ، ولكنَّ الشَّياطِينَ كانَتْ تَستَرِقُ في بَعضِ الأوقَاتِ، فمُنِعوا منَ الاستِراقِ أصْلاً بعدَ مَبعثِ النَّبيِّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ[(٢)].

أقولُ: ويَردُّهُ ما في «صَحيحِ البُخاريِّ» عَن عائِشةَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنها: «أنَّ المَلائكةَ تَنزِلُ في العَنانِ [وهو السَّحاب] فتَذكرَ الأمرَ الَّذي قُضيَ في السَّماءِ، فتَسترِقُ الشَّياطِينُ السَّمعَ فتَسمعُهُ، فتُوحِيهِ إلى الكُهَّانِ، فيكذِبونَ مَعها مِئةَ كَذبةٍ مِن عِندِ أنفُسِهم»[(٣)].

وما فيهِ أيضاً في تَفسِيرِ سُورةِ الحِجرِ عِن أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يَبلغُ بهِ النَّبيَّ

= وذكره عنه أيضاً كل من ابن الجوزي في «الوفا بأحوال المصطفى» (ص: ١٧٢)، والرازي في «تفسيره» (٣٠/ ١٤٠)، والقرطبي في «تفسيره» (٢١/ ٢٨٧). لكن ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٦) ذكره من طريق الواقدي قال: حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن عمر بن عبدان العبسي عن كعب قال: لم يرم بنجم...، فجعله من رواية كعب لا أبي بن كعب، والله أعلم بالصواب.

(١) ومن ذلك ما قاله أوس بن حجر، وهو جاهلي:

فانقضَّ كالدُّرِّيِّ يتبَعُه ... نَقعٌ يثورُ تَخالُهُ طُنُبا

وكذا قول بشر بن أبي خازم:

والعِيرُ يرهقُها الغُبارُ وَجَحْشُها ... يَنقَضُّ خَلفَهُمَا انقِضَاضَ الكَوكَبِ

انظر: «النكت والعيون» للماوردي (٦/ ١١٢)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦٢٦).

(٢) انظر: «تفسير النسفي» (٣/ ٥٥٠).

(٣) رواه البخاري (٣٢١٠)، وما بين معكوفتين منه.

عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «إذا قُضيَ الأمرُ في السَّماءِ ضَربتِ المَلائكةُ بأجنِحَتها خُضْعاناً[١] لقَولِه، كأنَّه سِلسلةٌ عَلى صَفوانٍ، فإذا فزِّعَ عَن قُلوبهم قالُوا: ماذا قالَ ربُّكمْ؟ قالُوا: الحقَّ وهُو العليُّ الكَبيرُ، فيَسمعُها مُستَرِقو السَّمعِ، ومُسترِقُو السَّمعِ هَكذا واحِدٌ فَوقَ واحِدٍ، فربَّما أدرَكَ الشِّهابُ المُستمِعَ قبلَ أن يرميَ[٢] بها إلى صَاحبِهِ فيُحرِقهُ، وربَّما لم يُدرِكهُ حتَّى يَرمِيَ بها إلى الَّذِي يَليهِ، ثُمَّ إلى الَّذِي هُو أسفَلَ، حتَّى يُلقُوها إلى الأرضِ، فتُلقَى عَلى الكاهِنِ والسَّاحرِ، فيكذِبُ مَعها مِئةَ كَذبةٍ، فيُصدَّقُ، فيَقولُونَ: ألم تُخبِرنا يَوم كَذا وكَذا يَكونُ كَذا وكَذا، فوَجدناهُ حقّاً؟»[٣].

فإنَّهما صَريحانِ في أنَّ الشَّياطِينَ ما مُنِعوا بالكُليةِ عنِ الاستِراقِ بعدَ المَبعثِ.

قولهُ: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، أي: أُزيلَ الفَزعُ عَنها، يُقالُ: فزِعَ، إذا خافَ، وأفزَعهُ غَيرهُ؛ أي: أخافهُ، وفزَّعهُ؛ أي: أزَالَ خَوفهُ؛ كقَولكَ: قذِيَتْ عَينهُ؛ أي: وَقعَ فيه القَذى، وأقذَاها غَيرهُ؛ أي: أوقَعَ فيها القَذى، وقذَّاها؛ أي: أزالَ عَنها القَذى.

وقَريبٌ مِنهُ: مَرِضَ، بنَفسهِ، وأمرَضهُ غَيرهُ: جَعلهُ مَريضاً، ومرَّضهُ؛ أي: قامَ عَليهِ ودَاواهُ وعَالجهُ.

وقالَ الشَّيخُ أكملُ الدِّينِ في «شَرحِهِ للمَشارِقِ»[٤]: قيلَ: الكَهانةُ كانَتْ في العَربِ عَلى ثَلاثةِ أضرُبٍ:

---

(١) في (أ) و(س) و(ع): «خفقاناً»، والمثبت من (ب) وهو الموافق لما في البخاري.

(٢) في (ب): «يوحي».

(٣) رواه البخاري (٤٧٠١).

(٤) «شرح مشارق الأنوار» للعلامة محمد بن محمد بن محمود، أكملُ الدين أبو عبد الله الرومي البابرتي، علامة بفقه الحنفية، عارف بالأدب، توفي سنة (٧٨٦)، وله أيضاً: «شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي» و«العناية في شرح الهداية» فقه، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح ألفية ابن معطي»، وله أيضاً حاشية على «الكشاف»، وغير ذلك كثير. انظر: «الأعلام» (٧/ ٤٢).

أحدُها: أنْ يَكونَ للإنسَانِ وليٌّ مِن الجِنِّ يُخبِرهُ بما يَسترِقُهُ مِن السَّمعِ مِن السَّماءِ، وقَد بطَلَ هَذا مِن حِينِ بَعثَ اللهُ تَعالى نَبيَّنا عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

الثاني: أن يُخبِرهُ بما يَطرأُ أو يَكونُ في أقطارِ الأرضِ، وما خَفيَ عنهُ ممَّا قَرُبَ أو بَعُدَ، وهذا لا يَبعُدُ، ونَفتهُ المُعتزِلةُ وبَعضُ المُتكلِّمينَ وأحَالوهُ، ولا استِحالةَ في ذَلكَ، لكنَّهمْ يَصدُقونَ ويَكذِبونَ، والنَّهيُ عَن تَصدِيقهمْ والسَّماعِ منهم ثابتٌ في الشَّريعةِ.

والثَّالثُ[1]: المنجِّمونَ؛ وهَذا الضَّربُ بخَلْقِ اللهِ تَعالى لبَعضِ النَّاسِ قوَّةً ما، لكنَّ الكَذبَ أغلَبُ، و[مِن][2] هذا الضَّربِ: العِرَافةُ، ويُسمَّى صَاحبُها: عرَّافاً ـ كما مرَّ تَفسِيرهُ آنِفاً ـ وهُو الَّذي يَستدِلُّ عَلى الأُمورِ بأسبَابٍ ومُقدِّماتٍ.

وهذِهِ الأضرُبُ كلُّها تُسمَّى كَهانةً.

وقد أكذَبَ الشَّرعُ الجَميعَ، ونَهى عَن إتيانهم[3] وتَصدِيقِهم، وقالَ: «لا تأتُوا الكهَّانَ»[4]، وقالَ: «لَيسُوا بشَيءٍ»[5]، وقالَ: «مَن أتَى عَرَّافاً فسَألهُ عَن شَيءٍ لم يُقبلْ لهُ صَلاةُ أربَعينَ يَوماً»[6].

وقالُوا في مَعناهُ: إنَّ الَّذي يَصلُ إلى ما انتَقشَ فيهِ الأُمورُ فيُدرِكُ شَيئاً مِن ذَلكَ: إمَّا أنْ يَكونَ صَاحِبَ نَفسٍ زَكيَّةٍ طَاهرَةٍ خَلَصَتْ عَن دَنسِ الكَدرِ الذَّاتيِّ

---

(١) في (أ) و(س): «الضرب الثالث».

(٢) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق، وانظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٧/ ١٥٣)، و«شرح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٢٣).

(٣) في (ب): «اتباعهم».

(٤) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٥٧٦٢)، ومسلم (٢٢٢٨/ ١٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد تقدم.

(٦) رواه مسلم (٢٢٣٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٦٨) وقد تقدم.

والعَرَضـيِّ، وإمَّـا أن يَكـونَ صَاحبَ نَفـسٍ خَبيثَةٍ كَـدرةٍ مُظلِمةٍ.

فالأوَّلُ يَكونُ مِن بابِ الإخبَارِ عَنِ المُغيَّباتِ مُعجِزةً لنبيٍّ[(١)]، أو كَرامةً لوَليٍّ، لا يَزيدُونَ عَلى ما وَصلَ إليهِمْ مِنَ الغَيبِ، فلا يَذكُرونَ إلَّا بقَدْرِ الحَاجةِ.

والثَّاني: همُ الَّذِين عبَّرَ عَنهم بالشَّياطِينِ، فتَارةً يَختلِطُ عَليهِمْ ما أدرَكُوهُ فلا يُوحُونَ إلى قُرنائِهِمْ، وتارَةً يَبقَى في مُخيِّلتِهم شَيءٌ مِن ذَلكَ فيُضِيفونَ إلَيهِ مِئةَ كَذبةٍ مِن عِندِ أنفُسِهِمْ كَما أخبرَ عَنهُم في الحَديثِ[(٢)]. إلى هُنا كَلامهُ.

ومِن مَشاهِيرِ الكَهنةِ سَطيحٌ باليَمنِ[(٣)].

قالَ صَاحبُ «الكشَّافِ» في «الفَائقِ»: لمَّا كانَ لَيلةُ وُلدَ فيها رَسولُ اللهِ ﷺ ارتَجسَ إيوانُ كِسرَى فسَقطتْ مِنهُ أربعَ عَشرةَ شُرفةً، وخَمدَت نارُ فارِسَ ولم تَخمُدْ قَبلَ ذَلكَ ألفَ عامٍ، وغاضَتْ بُحيرةُ ساوةَ، ورَأى المُوبذانُ[(٤)] إبِلاً صِعاباً تَقودُ خَيلاً عِراباً، وقَد قَطعَتْ دِجلةَ، وانتَشرتْ في بِلادها، فبَعثَ كِسرَى عَبدَ المَسيحِ بنَ عَمرِو

---

(١) في (أ) و(س): «النبيه».

(٢) تقدم قريباً من حديث عائشة ومن حديث أبي هريرة، وكلاهما في «صحيح البخاري».

(٣) في هامش (ب): «قالَ ابنُ خلِّكانَ في «تَواريخِهِ» في حَرفِ الحاءِ حِكاياتُ أبي يزيدَ خَالدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ يزيدَ بنِ أسدِ البَجليِّ: إن شِقّاً وسَطِيحاً كانا كَاهِنين مشهُورين، اللَّذينِ أخبرا بمَجيءِ النَّبيِّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وكانَ شقٌّ وسَطيحٌ مِن أعاجِيبِ الدُّنيا، أمَّا سَطيحٌ فكانَ جَسداً مُلقىً لا جَوارحَ فيهِ، وكانَ وَجهُهُ في صَدرِهِ، ولم يَكن لهُ رأسٌ ولا عُنقٌ، وكانَ لا يقدِرُ عَلى الجُلوسِ إلَّا إذا غَضبَ انتَفخَ وجَلسَ، وأمَّا شقٌّ فكانَ نِصفَ إنسَانٍ، ولذَلكَ قِيلَ لهُ: شقٌّ، وكانَتْ لهُ يدٌ واحِدةٌ ورِجلٌ واحِدةٌ وعَينٌ واحِدةٌ، وعاشَ كلُّ واحِدٍ مِن شِقٍّ وسَطيحٍ سِتَّ مِئةِ سَنةٍ، وفُتحَ لهما مِن أُمورِ الكَهانةِ ما لا يُوصَفُ بالوَصفِ، فاحفَظ هَذا واللهُ أعلَمُ بالصَّوابِ».

(٤) في هامش (ب): «وهو قاضي الفرس».

بنِ بقيلةَ الغسَّانيَّ إلى سَطيحٍ يَستَخبرُهُ عِلمَ ذَلكَ، ويَستَعبرُ رُؤيا المُوبذانِ، فقَدمَ عَليهِ وقَد أشفَى عَلى المَوتِ، فسلَّمَ عَليهِ فلَم يُحِرْ سَطيحٌ جَواباً، فأنشَأ عَبدُ المَسيحِ يَقولُ:

أَصَمُّ أَمْ يَسْمَعُ غِطرِيفُ اليَمنْ ... أم فادَ فازْلَمَّ بهِ شأوُ العَنَنْ

يا فاصِلَ الخُطةِ أعيَتْ مَن ومَن ... أتاكَ شَيخُ الحيِّ مِن آلِ سَنَنْ

وأمُّهُ من آلِ ذِيبِ بنِ الحَجنْ ... أبيَضُ فَضفَاضُ الرِّداءِ والبَدَنْ

رَسولُ قَيلِ العُجمِ يَسرِي للوَسَنْ ... لا يَرهَبُ الرَّعدَ ولا رَيبَ الزَّمنْ

فلمَّا سَمعَ سَطيحٌ بشِعرهِ رَفعَ رأسَهُ فقَالَ: عَبدُ المَسيح، عَلى جَملٍ مَشيح، جَاء إلى سَطيح، وقد أوفى على الضَّريح، بعَثكَ مَلكُ بَني سَاسان، لارتَجاسِ الإيوان، وخُمودِ النِّيران، ورُؤيا الموبذان، رأى إبلاً صِعاباً، تَقودُ خيلاً عِراباً، قَد قَطعتِ الدِّجلةَ وانتَشرتْ في بِلادِها، عَبْدَ المَسيحِ! إذا كثُرتِ التِّلاوة، وظَهرَ صَاحبُ الهِراوةِ، وخَمدتْ نارُ فارِسَ وغاضَتْ بُحيرةُ سَاوةَ، وفاضَ وادِي السَّماوةَ، فلَيستِ الشَّامُ لسَطيحٍ شَاماً، يَملكُ مِنهمْ مُلوكٌ ومَلكاتٌ عَلى عَددِ الشُّرفات، وكلُّ ما هُو آتٍ آت.

ثُمَّ قَضى سَطيحٌ مَكانهُ، ونَهض عَبدُ المَسيحِ إلى رحلهِ وهُو يَقولُ:

شمِّرْ فإنَّكَ ماضِي العزمِ[1] شِمِّيرُ ... لا يُفزِعنَّك تَفريقٌ وتَغييرُ

إنْ يُمسِ مُلكُ بَني سَاسانَ أفرَطَهم ... فإنَّ ذا الدَّهرَ أطوارٌ دَهاريرُ

فربَّما ربَّما أضحَوا بمَنزلةٍ ... يَهابُ صَولَهُم الأُسْدُ المَهاصِيرُ

فلمَّا قَدمَ عَلى كِسرَى أخبرَهُ بقَولِ سَطيحٍ، فقَالَ كِسرى: إلى أنْ يَملِكَ منَّا أربَعةَ عَشرَ ملكاً يَكونُ أمورٌ.

(١) في (أ): «الهم»، ومثله في «الفائق»، والمثبت من باقي النسخ، وكلاهما مروي في هذا الخبر.

فملكَ[١] مِنهم عَشرةٌ في أرْبعِ سِنينَ، ومَلكَ البَاقونَ إلى زَمنِ عُثمانَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ.

* شرح الأبيات المذكورة[٢]:

ارتَجسَ وارتَجَّ ورَجفَ: أخَواتٌ، ومِنهُ: رَجسَتُ السماءُ وارْتَجَستُ، إذا ارَتعدتُ.

الإيوَانُ: كَلمةٌ فارِسيةٌ، ويُقالُ: الإوَانُ، والجَمعُ: الإوَانَاتُ.

يُقالُ للبَحرِ الصَّغيرِ: بُحيرةٌ؛ كبُحيرةِ ساوةَ، وبُحيرةِ طَبرِيَّةَ، وكأنَّها تَصغِيرُ البَحرةِ مِن البَحرِ؛ كالشُّحيمةِ والشُّهيدةِ والعُسَيلةِ؛ مِن الشَّحمِ والشَّهدِ والعَسلِ، وهي الطَّائفةُ والقِطعةُ.

والعِرَابُ: الخَيلُ العَربيةُ، كأنَّهم فرَّقُوا بَينَ الأناسيِّ والخَيلِ؛ فقَالوا فيهِم: عُربٌ وأعرابٌ، وفيها: عِرابٌ، كما قالُوا فيهم: عُراةٌ، وفيها: أعْرَاءٌ.

قَولُهم: أشفَى عَلى الهلَكةِ، و: أشفَى الغَنيُّ عَلى الفَقرِ، مِن أفعَلَ الَّذِي هُو بمَعنَى: صارَ[٣] ذا كَذا، لأنَّ مَن كانَ عَلى حالةٍ ثُمَّ أشرَفَ عَلى ما يُنافِيها فقَد بَلغَ شَفَا تِلكَ الحَالةِ، أي: طَرفَها ومُنتَهاها، فكأنَّهُ صارَ ذا شَفاً لبُلوغِهِ إيَّاهُ، بَعدَ أنْ كان ذا وَسطٍ لتمكُّنهِ وبُعدِهِ مِن انقِضائِها.

أحَارَ: مَنقولٌ مِن حارَ إذا رَجعَ؛ كما يُقالُ: لم يَرجِع جَواباً ولم يَردَّ، ومِنهُ: المُحاورةُ، وهِي مُراجَعةُ القَولِ[٤].

---

(١) في (ب): «فهلك»، والمثبت من باقي النسخ والمصادر.

(٢) قوله: «شرح الأبيات المذكورة» من هامش (س).

(٣) كلمة «صار» من (ب) و«الفائق»، وسقطت من باقي النسخ.

(٤) في هامش (س): «يقال: ما أحار ببنت شفة؛ أي: ما تكلم بكلمة. من شرح المفتاح».

الغِطريفُ: فَرخُ البَازي، فاستُعِيرَ للسيِّدِ، ومِنهُ: تَغَطْرَفَ وتَغَتْرَفَ: إذا تكبَّرَ وتَسوَّدَ، وقالُوا للذُّبابِ: غِطريفٌ، كما قالُوا: أَزْهَى مِن ذُبابٍ[1].

فادَ وفاظَ وفازَ: إذا ماتَ.

يُقالُ: ازْلَأَمُّوا: إذا ولَّوا سِراعاً، ومَعنَى (ازْلَمَّ بهِ شأْوُ العَنَنَ): ذَهبَ بهِ شأْوُ عَرَضِ المَوتِ ذَهاباً سرِيعاً، وشأْوُهُ: سَبْقهُ إليهِ.

و(العَنَنُ) مِن عَنَّ؛ كالعَرَضِ مِن عَرَضَ، وهُو ما يَنوبُكَ[2] مِن عارِضٍ.

(أعيَتْ مَن ومَن): أرَادَ أنَّ تِلكَ الخُطةَ لصُعوبتِها أعجَزتْ مِن الحُكماءِ والبُصراءِ كلَّ مَن جلَّ قُدرتهُ في عِلمهِ وحِكمَتهِ، فحُذفَتِ الصِّلةُ كما حُذفَتْ في قولهم: بَعدَ اللَّتيَّا والَّتِي، إيذَاناً بأنَّ ذَلكَ مما يَقصُر عَنهُ العِبارةُ لعِظَمهِ.

الفَضفاضُ: الواسِعُ.

والبَدنُ مِن الجَسدِ: ما سِوى الرَّأسِ والشَّوَى[3]، ومِن الدُّروعِ: ما وارَى البَدنَ، والمُرادُ بهِ: رَحابةُ الذِّراعِ وسَعةُ الصَّدرِ؛ لأنَّه إذا وَصَفَ ما يَنعطِفُ عَلى ذِراعَيهِ وما يَشتَمِلُ عَلى صَدرهِ مِن بَدنهِ أو درعِهِ بالسَّعةِ، فقَد رَحُبَ ذِراعهُ ووسعَ صَدرُهُ.

(للوسَن)؛ أي: لأجلِ استِعبارِ الرُّؤيا.

المَشِيح: المُجِدُّ.

---

(١) لأن الذُّباب يسقُط على أنفِ الملِكِ الجبَّار وعلى مُوقِ عينيه ليأكله ثم يطرده فَلا ينطرد. انظر: «الحيوان» للجاحظ (٣/ ٣٠٥)

(٢) في (ب): «ينوب بك».

(٣) الشَّوَى: جِلدُ الرأسِ، وقيل: أطرافُ البَدَن كالرَّأسِ واليدِ والرجلِ، الواحدة: شَوَاةٌ. انظر: «النهاية» (مادة: شوى). ولعل المراد هنا أطرافُ البَدَن.

(أفرَطَهم): مِن أفرَطَ الرَّجلُ القَومَ، قالَ ابنُ دُرَيدٍ: أي: تَركَهُم وَراءهُ وتَقدَّمهُم.

الدَّهارِيرُ: تَصارِيفُ الدَّهرِ ونَوائبهُ، مُشتقٌّ مِن لَفظِ الدَّهرِ، لَيسَ لهُ وَاحدٌ مِن لَفظِهِ؛ كعَبادِيدِ.

المَهاصِيرُ: جَمعُ مِهصارٍ، والـهَصْرُ والـهَصْمُ أخوانِ، وهُما أن تَضمَّ[1] الشَّيءَ إلى نَفسِكَ وتكسِرهُ، وقِيلَ للأسدِ: الهَيصرُ والهَيصمُ[2].

*مسألةٌ: زَعمَ العلَّامةُ الزَّمخشَريُّ المُعتزِليُّ أنَّ في قَولِهِ تَعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ دِلالةً عَلى إبطَالِ الكَراماتِ، حَيثُ قالَ في «تَفسِيرِهِ»: يَعنِي أنَّهُ لا يُطلِعُ عَلى الغَيبِ إلَّا المُرتَضى الَّذِي هوَ مُصطفًى للنبُوَّةِ خاصَّةً، لا كلَّ مُرتَضىً، وفي هَذا إبطَالُ الكَراماتِ؛ لأنَّ الَّذِين تُضافُ إلَيهم وإن كَانوا أولِياءَ مُرتضَينَ فلَيسُوا برُسلٍ، وقد خصَّ اللهُ الرُّسلَ مِن بَينِ المُرتَضَينَ بالاطِّلاعِ عَلى الغَيبِ، وإبطالِ الكَهانةِ والتَّنجِيمِ؛ لأنَّ أصحَابهما[3] أبعدُ شَيءٍ مِن الارتِضاءِ وأدخَلُهُ في السَّخطِ[4].

وطَعنَ فيهِ صَاحبُ «الانتِصافِ» قَائلاً: ادَّعى الزَّمخشَريُّ عامًّا، واستدَلَّ بخَاصٍّ، ويَجوزُ إعطَاؤهم الكَراماتِ كلِّها إلا الاطِّلاعَ عَلى الغَيبِ، ولعلَّ شُبهةَ القَدرِيةِ في إبطَالها أنَّ اللهَ لا يتَّخذُ مِنهُم وليًّا أبداً[5].

---

(١) في (أ) و(ب) و(س): «تشيل»، والمثبت من (ع). وهو قريب مما في «الفائق»، حيث جاء فيه: (تميل)، ولعل ما في باقي النسخ محرفة عنها.

(٢) انظر: «الفائق» (٢/ ٣٨ ـ ٤٢).

(٣) كذا في (أ) وفي (ب): «أصحابنا» وفي هامش (ب): «أصحابهم».

(٤) انظر: «الكشاف» (٤/ ٦٣٢ ـ ٦٣٣).

(٥) انظر: «الانتصاف» لابن المنيِّر، على هامش «الكشاف» (٤/ ٦٣٢).

وقالَ الإمامُ البَيضاويُّ: وجوابُهُ تَخصِيصُ الرَّسولِ بالـمَلَكِ، والإظهارِ بما يَكونُ بغَيرِ وَسطٍ، وكَراماتُ الأولياءِ بالاطِّلاعِ عَلى المُغيَّباتِ إنَّما تكونُ تَلقِّياً عَنِ المَلائكةِ كاطِّلاعِنا عَلى أحوالِ الآخِرةِ بتَوسُّطِ الأنبياءِ عَليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ[1].

وفيما قدَّمناهُ في تَحقِيقِ الكَلامِ في هَذا المَقامِ مِن المَقالِ ما يَندفِعُ بهِ هذا القِيلُ والقَالُ، واللهُ أعلَمُ بحَقيقةِ الحَالِ.

والعَجبُ أنَّ الإمَامَ البَيضاوِيَّ بعدَ ما قالَ في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾: بعِلمِ بَعضِهِ حتَّى يَكونَ لهُ مُعجِزةً[2]، كَيفَ يَقولُ بتَخصِيصِ الرَّسولِ بالـمَلَكِ؟!

وأعجَبُ منهُ أنهُ بَعدَما حَملَ الغَيبَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ عَلى الغَيبِ المَخصُوصِ بهِ تَعالى عِلمُهُ[3]، كَيفَ يَقولُ بعِلمِ بَعضِهِ حتَّى يَكونَ لهُ مُعجِزةً؟!

بقِي هَاهنا دَقيقةٌ غَفَلَ عَنها النَّاظِرونَ في هَذا المَقامِ، وهِي أنَّ مُوجِبَ تَفرِيعِ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ عَلى ما تَقدَّمَ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ هُو أنْ يَكونَ المُرادُ مِنهُ حَصرَ عَالِـمِيةِ الغَيبِ فيهِ تَعالى، عَلى أنْ يَكونَ المُرادُ مِنهُ الغَيبَ المَخصُوصَ المَعهودَ المَعرُوفَ اختِصاصُهُ بِهِ تَعالى في مَوضِعٍ آخرَ، ويَعضُدهُ إضَافتُهُ إلى نَفسهِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾، ومُوجَبُ هَذا الحَصرِ هُو أنْ لا يَكونَ الاستِثناءُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ مُتَّصلاً، بلْ مُنقطِعاً، وقد مرَّ في أوائِلِ الرِّسالةِ ما هو كالقَاطِعِ في هَذا، وإذا كانَ مَساقُ الكَلامِ في عِلمِ الغَيبِ الخاصِّ، فلا

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ٢٥٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

مَساغَ للتَّمسُّكِ[1] بِهِ لمُنكِري الكَرامةِ بالاطِّلاعِ عَلى الغَيبِ، وعلى تقدِيرِ التَّعمِيمِ وإرادَةِ الاستِغراقِ يَكونُ المَعنَى: فلا يَطَّلعُ على جَميعهِ أحدٌ إلَّا مَن ارتَضى مِن رَسولٍ، فلا يدُلُّ على أنَّهُ لا يجُوزُ اطِّلاعُ غَيرِ الرَّسولِ عَلى البَعضِ.

بقِي دَقيقةٌ أُخرَى لاحَتْ بخَاطِري الفَاتر، وقلَّما يُوجدُ مِثلُها في بُطونِ الدَّفاتر، وهِي أنَّ المُرادَ مِن ﴿بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾: القِوى الظَّاهرةُ، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾: القِوى البَاطنةُ، ولذَلكَ قالَ: يَسلُكُ مِنهما رَصداً؛ أي: يُدخِلُ حَفظةً مِن المَلائكةِ يَحفظُونَ قِواه الظَّاهرةَ والبَاطَنةَ منَ الشَّياطِينِ، ويَعصِمونهُ مِن وَساوِسِهم مِن تَينِكَ الجِهتَينِ، ولَو كانَ المُرادُ حِفظَهُ مِنَ الجَوانبِ كَيلا يَقْربَهُ الشَّياطِينُ عِندَ إنزَالِ الوَحيِ فيُلقِيَ في وَحيهِ غَيرَ الوَحيِ، أو يَسمعَهُ فيُلقِيَهِ إلى الكَهنةِ فيُخبِرونَ[2] بهِ قَبلَ إخبارِ الرَّسولِ ـ كما ذَهبَ إلَيهِ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» وغَيرُهُ ـ لَـمَا كانَ نَظمُ الكَلامِ عَلى الوَجهِ المَذكورِ، فإنَّ عِبارةَ ﴿يَسْلُكُ﴾ وتَخصِيصَ الجِهتَينِ المَذكُورَتينِ إنَّما يُناسِبُ لِـمَا ذَكرناهُ لا لِـمَا ذَكرهُ.

*مسألةٌ: رَجلٌ قالَ: أنا أعلَمُ المَسرُوقاتِ، قالَ الشَّيخُ الإمَامُ أبو بَكرٍ مُحمَّدُ بنُ الفَضلِ[3]: هَذا القائلُ ومَن صدَّقهُ يَكونُ كَافراً.

قِيلَ لهُ: فإنْ قالَ هذا القَائلُ: أنا أُخبِرُ بإخبَارِ الجنِّ، أتاني بذَلكَ آتٍ؟

قالَ: ومَن صدَّقه يكون كافراً؛ لقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن أتى كَاهِناً فصدَّقهُ

---

(١) في (أ) و(س): «للمتمسك».

(٢) في (أ): «فيجري»، وفي (ب) و(س): «فيخبرن».

(٣) محمد بن الفضل، أبو بكر الفضلي الكماري، من كبار الأئمة في المذهب، أقر له قاضيخان ـ كما قيل ـ بالفضل وأنه أحق بمجلس الإفتاء منه إثر قصة جرت بينهما، توفي سنة (٣٨١هـ). انظر أخباره في «الجواهر المضية» (٢/ ١٠٧).

فيما قالَ فقَدْ كَفرَ بما أُنزِلَ عَلى مُحمَّدٍ»[1] لا يَعلَمُ الغَيبَ إلَّا اللهُ، لا الجِنُّ ولا الإنسُ، يقُولُ اللهُ تَعالى في الإخبارِ عنِ الجنِّ: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤].

إلى هُنا كلامُ قاضِي خانَ في «فَتاواهُ».

وفيهِ بَحثٌ؛ لأنَّ إخبارَ الجنِّ عنِ المَسرُوقاتِ لا يَتوقَّفُ عَلى عِلمِ الغَيبِ، لأنَّ غَيبتهُ عنَّا لا تَستلزِمُ غَيبتَهُ عَنهم، وقد مرَّ فيما سَبقَ نَقلاً عَن «شَرحِ المَشارقِ»[2] أنَّ ثاني ضُروبِ الكَهانةِ لا بُعدَ في وُقوعِهِ.

ثُمَّ إنَّ المَفهُومَ مِن الآيةِ المَذكُورةِ[3] ـ حيثُ قالَ: ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ دُونَ: لو يَعلَمون ـ أنْ لا يَكونَ عِلمُهم الغَيبَ مطَّرِداً مُستمرَّاً، فلا يُنافِي عِلمَهم إيَّاهُ نادِراً، وإنَّما زِيدتْ كَلمةُ الاستِمرارِ صَوناً للكَلامِ عَن تطرُّقِ المُناقَشةِ بأنَّ عِلمهُم الغَيبَ في الجُملةِ لا يَستَلزِمُ عِلمَهم الغَيبَ المَخصُوصَ المَذكُورَ، واللهُ أعلَمُ بالمَزبُورِ، والحَمدُ للهِ وَحدهُ[4].

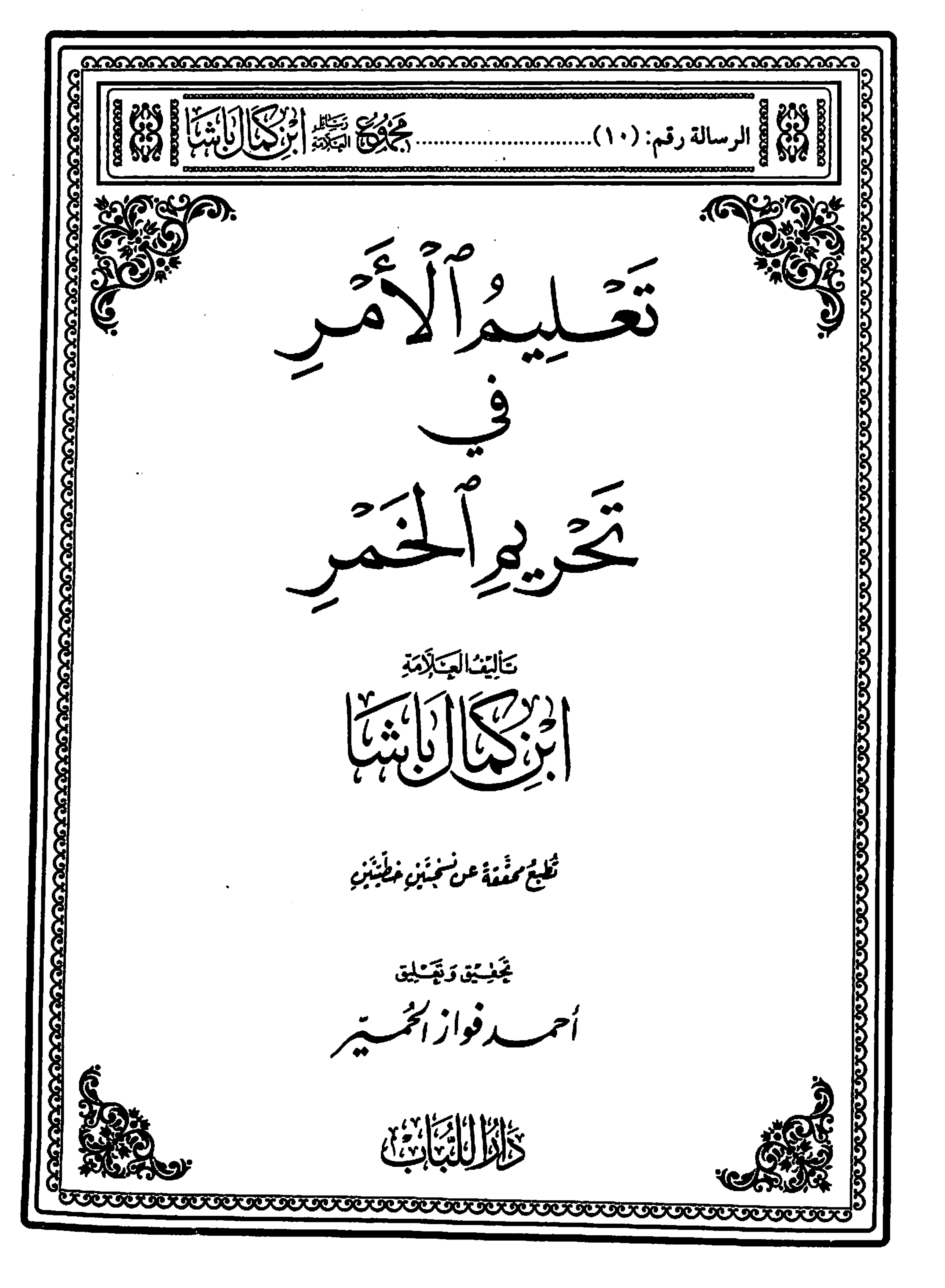
***

(١) رواه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٦٨)، وابن ماجه (٦٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٥) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) للبابرتي.

(٣) في (ب): «المزبورة».

(٤) قوله: «واللهُ أعلَمُ بالمَزبُورِ، والحَمدُ للهِ وَحدهُ» وقع بدلًا منه في (أ) و(س): «تم الكلام فلله الحمد»، وفي (ع): «تمت الرسالة بحمد الله تعالى وعونه».



تعليم الأمر في تحريم الخمر

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

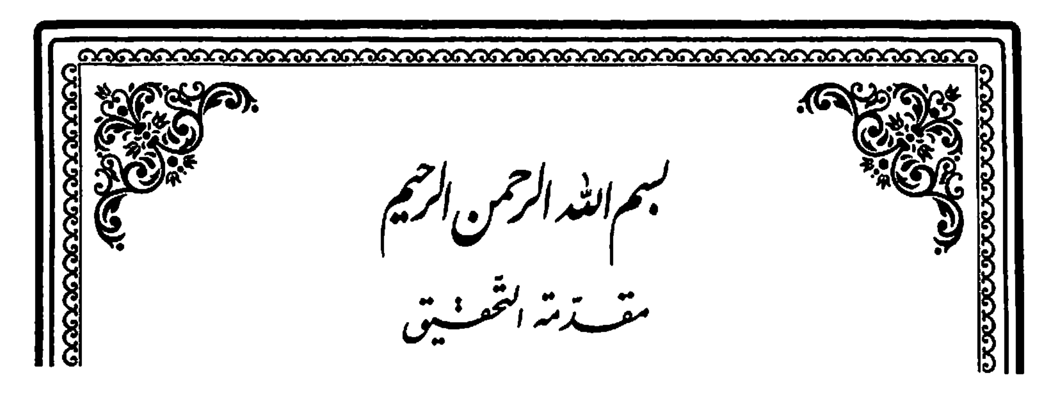
تحقيق وتعليق

أحمد فواز الحمير

دار اللباب

مكتبة أيا صوفيا (أ)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



الحَمْدُ لله الَّذِي جَعَلَ مَا يُذْهِبُ العُقُولَ حَرَامًا، وَجعلَ اجْتِنَابَهُ فَرْضاً لِزَامًا، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لهُ شَهادَةً نَغْتَنِمُهَا يومَ العَرْضِ عَلَيْهِ اغْتِنَامًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُه مَنِ اخْتَارَهُ رَبُّهُ للنَّبِيِّينَ إِمَامًا، صَلَّى عليهِ اللهُ وسَلَّمَ وَبارَكَ، وعلى آلِه وأَصْحَابِه نُجُومِ الهُدَى المُبَدِّدِينَ ظَلامًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهذِهِ رِسَالةٌ عَظِيمَةُ المَعَاني، رَصِيفَةُ المَبَانِي في تَحْرِيمِ الخَمْر، وتَفْسيرِ آياتِه بأَعْظَمِ بَيَانٍ، سَطَّرَها الفَاضِلُ الفقيهُ، والنِّحْرِيرُ النَّبِيه، أَحْمدُ بنُ سُلَيْمانَ بْنِ كَمال بَاشَا، بَوَّأَهُ اللهُ الجنَّةَ وأَعْطَاهُ مَا شَا، ساقَ فيها الآياتِ النَّازِلَةَ في تحريمِ الخَمْر، وبيَّنَ كيفَ تَدرَّجَ الحُكْمُ في التَّحْرِيم، مُغْتَرفاً مِن بَحْر «الكَشَّاف» و«البَيْضاوي»، مُبيِّناً ما في كلامِهما مِنْ صَوابٍ ومِنْ سَقَم، فهُو خيرُ مُدَاوٍ، ونَاقلاً عنْ فُحُولِ العُلَماءِ وأَئمَّةِ التَّفْسير، وأَجِلَّةِ الفُقَهاء، فبَيَّنَ وُجُوهَ الرِّوايةِ والإِسْنَاد، وطُرُق الرِّوَاية والتَّخْرِيج، وقَسَمَها إلى مُقدِّمة، وَأَرْبعةِ مَطالِب، وخَاتمة، **أَمَّا المُقدِّمةُ:** ففي بَيانِ الباعِثِ الحادِثِ لإملاءِ هَذهِ الرِّسالةِ، والحامِلِ العامِلِ في إنشاءِ هَذهِ المَقالةِ.

وأَمَّا المَطلبُ الأَوَّلُ: ففِي الآياتِ النَّازِلةِ في الخَمرِ، وبَيانِ تَرتِيبها في النُّزولِ، وأَسبَابِه، ووَجهِ تَرتِيبها في النَّظمِ المُخالفِ لذَلكَ التَّرتِيبِ.

وأمَّا المَطلَبُ الثَّاني: ففي بَيانِ مَعاني مُفرَداتِ الألْفاظِ الواقِعةِ فيها لُغويةً كانَتْ أو غيرَ لُغويَّةٍ.

وأمَّا المَطلَبُ الثَّالِثُ: ففِي بَيانِ وُجوهِ الإعرَابِ الظَّاهرةِ فيها عَلى نَهجِ الصَّوابِ، والمُختارِ عِندِ الأصحَابِ.

وأما المَطلَبُ الرَّابعُ: ففي بَيانِ ما فيها مِن لَطائفِ أسرَارِ البَلاغةِ، ودَقائقِ نِكاتِ البَراعةِ مِن جِهةِ المَعاني والبَيانِ.

وأمَّا الخاتِمةُ: ففِي المَسائلِ الفِقهيَّةِ المُتعلِّقةِ بهذا المَقامِ، وما في ضِمنِها مِن فَرائدِ الفَوائدِ المَقبُولةِ المَنقُولةِ بمُوجبِ ما قد قِيلَ: الكَلامُ يجرُّ الكَلامَ.

غَيرَ أنّنا لم نقِفْ في النُّسَخ الخَطّية على المطلبِ الرَّابع والخَاتمة، وقدْ أُشِير في هامِش إحْداهَا أنَّ هذا آخرُ مَا وُجِد منْ نُسْخةِ المُصنِّف.

هذا، ولا بدَّ من التَّنبيهِ أنَّ المؤلف ـ رحمه الله ـ قد صنَّفَ ثلاثَ رسائلَ في مسألةِ الخمرِ، وهي:

الرسالةُ الأولى: «رسالة في بيانِ حدِّ الخمرِ»: عَرَضَ فيها المؤلف قَدرَ الشُّرب الذي يسكر ويُحدُّ عليه شاربُهُ، ونقل فيه جملةً من أقوال أئمةِ المذهب من النصوص والكتبِ المعتبَرةِ. وقد حقَّقنا هذه الرسالةَ ونشرناها في قسمِ الفقهِ من المجلَّد الرابعِ في هذا المجموعِ، ولله الحمد.

الرسالةُ الثانيةُ: «تَعليمُ الأَمرِ في تحريمِ الخَمرِ»، كذا سمَّاها المؤلف، وهي الرسالةُ التي بين أيدينا.

الرسالةُ الثالثةُ: «مختصرِ تعليمِ الأمرِ في تحريمِ الخمرِ»، لم ينصَّ المؤلف

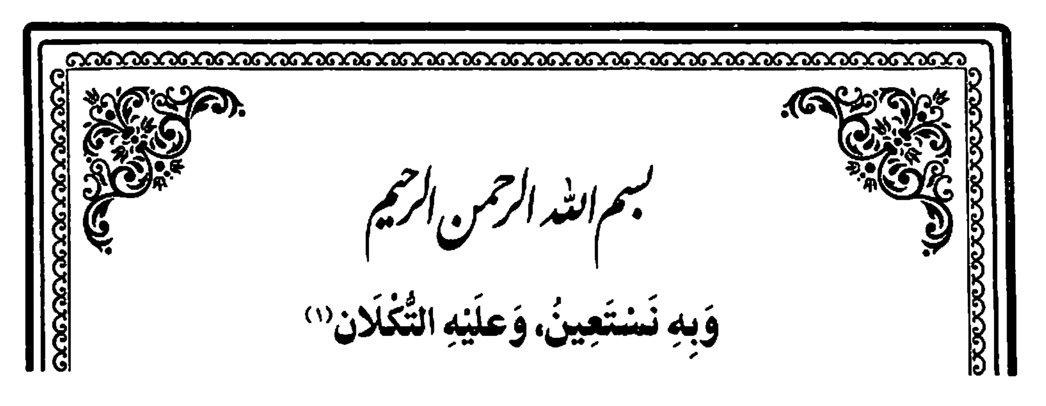
على اختصارِها، وظاهر جدًّا أن المؤلف هو المختصر لا غيرُه، وقد قمنا بتحقيقها ونشرِها، وأتبعناها بهذه الرسالة التي نقدِّم لها.

هـذا؛ وقـدْ وفَّقني اللهُ عزَّ وجـلَّ للوُقوفِ على نُسَـختين خطِّيتين لهذِه الرِّسـالةِ، وهمـا النسـخةُ المحفوظـةُ في مكتبـةِ أيا صوفيـا ورمزهـا (أ)، والنُّسْـخة المحفوظة فـي عاطـف أفنـدي ورمزهـا (ع)، كلاهُما بتركيـا، فلَهُ الحَمْـدُ في الآخِـرَةِ والأُولَى.

واللهَ أسألُ أنْ يكتبَ لها القَبُول، إنَّهُ خيرُ مأمُولٍ، وأكرمُ مَسْؤُول، والحمدُ لله الَّذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

المحقق

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ نَستَعِينُ، وَعلَيهِ التُّكْلَانُ[1]

الحَمدُ لله الَّذِي أنزَلَ الأحكامَ عَلى وَجهِ الإحكَامِ، مُشتمِلةً عَلى الحِكَم والفَوائِدِ، وبيَّنَ لنا الحَلالَ والحَرامَ بالنُّصوصِ المُنتظِمةِ بأحسَنِ الانتِظامِ، وهِي في كَلامِ المَلكِ العلَّامِ كالفُصوصِ والفَرائدِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى مُحمَّدٍ سيِّدِ الأنامِ وسَندِ الكِرامِ، وعَلى آلِهِ العِظامِ، وصَحبِهِ الأعلامِ، ما تَعاقبَ اللَّيالي والأيَّامُ. وبعدُ:

فهَذهِ رِسالةٌ مَرْقُومةٌ لبَيانِ ما يتعلَّقُ بالخَمْرِ مِن الأحكامِ الوارِدةِ عَلى سَبيلِ التَّدرِيجِ، وما في الآياتِ البيِّناتِ النَّازِلةِ فيها مِن وُجوهِ الرِّوايةِ والإسْنادِ، وطُرقِ الدِّرايةِ والتَّخريجِ مَوسومةً بـ: «**تَعليمِ الأمرِ في تَحريمِ الخَمرِ**»، مَقسومةً إلى مُقدِّمةٍ، وأربَعةِ مَطالبَ، وخاتَمةٍ:

أمَّا المُقدِّمةُ: ففي بَيانِ الباعِثِ[2] الحادِثِ لإملاءِ هَذهِ الرِّسالةِ، والحامِلِ العامِلِ[3] في إنشاءِ هَذهِ المَقالةِ.

وأمَّا المَطلبُ الأوَّلُ: ففِي الآياتِ النَّازِلةِ في الخَمرِ، وبَيانِ تَرتِيبِها في النُّزولِ، وأسبَابِهِ، ووَجهِ تَرتِيبِها في النَّظمِ المُخالفِ لذَلكَ التَّرتيبِ.

---

(١) «وبه نستعين وعليه التكلان» ليس في (أ).

(٢) «الباعث» ليس في (أ).

(٣) في (ع): «والحاصل أن العاقل» بدل: «والحامل العامل».

وأمَّا المَطلَبُ الثَّاني: ففي بَيانِ مَعاني مُفرَداتِ الألْفاظِ الواقِعةِ فيها[١] لُغويةً كانَتْ أو غيرَ لُغويَّةٍ.

وأمَّا المَطلَبُ الثَّالِثُ: ففِي بَيانِ[٢] وُجوهِ الإعرَابِ الظَّاهرةِ فيها عَلى نَهجِ الصَّوابِ، والمُختارِ عِندِ الأصحَابِ.

وأما المَطلَبُ الرَّابعُ: ففي بَيانِ ما فيها مِن لَطائفِ أسرَارِ البَلاغةِ، ودَقائقِ نِكاتِ البَراعةِ مِن جِهةِ المَعاني والبَيانِ.

وأمَّا الخاتِمةُ: ففِي المَسائلِ الفِقهيَّةِ المُتعلِّقةِ بهذا المَقامِ، وما في ضِمنِها مِن فَرائدِ الفَوائدِ المَقبُولةِ المَنقُولةِ بمُوجبِ ما قد[٣] قِيلَ: الكَلامُ يجرُّ الكَلامَ.

فنَقولُ ومِن الله عزَّ وجلَّ العِصمةُ مِن الزَّلَلِ:

المُقدِّمةُ[٤]

اعلَمْ أنَّ السَّببَ لتَسويدِ هَذهِ الرِّسالةِ، وتَنضِيدِ ما فيها مِن المَقالةِ ما خطرَ بالخَاطرِ الخَطيرِ لبَعضِ الأُمراءِ الكِرامِ مِن الوُزراءِ العِظامِ عِندَ التَّأمُّلِ[٥] في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآيةَ، مِن الإشكالِ الَّذي أورَدهُ الإمَامُ في «تفسيرِهِ»؛ حَيثُ قالَ: فإنْ قيلَ: الآيةُ صَريحةٌ في أنَّ عِلةَ تَحريمِ الخَمرِ هيَ هَذهِ المَعاني، ثمَّ إنَّ[٦] هَذهِ

(١) في (ع): «بها».

(٢) قوله: «بيان» ليس في (ع).

(٣) «قد» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «أما المقدمة».

(٥) في (ع): «القائل»، والصواب المثبت.

(٦) «إن» ليس في (ع).

المَعانـي كانَـتْ حَاصلةً قبـلَ تَحريمِ الخَمـرِ، مـعَ أنَّ التَّحرِيمَ ما كانَ حاصِـلاً، وهَذا يَقـدحُ في صِحَّـةِ هَـذا التَّعليلِ[1].

ووَجهُ الإشكَالِ عَلى عِبارةِ القاضِي البَيضاوِيِّ؛ حَيثُ قالَ في «تَفسِيرِهِ»: «ثُمَّ قرَّرَ ذَلكَ؛ بأنْ بيَّنَ ما فيها مِن المَفاسدِ الدُّنيويَّةِ والدِّينيةِ المُقتضِيةِ للتَّحريمِ»[2]، أظهَرُ كما لا يَخفَى عَلى مَن تأمَّلَ وتدبَّرَ.

ولا يَذهبُ عَليكَ أنَّ مَبنى[3] الإشكَالِ عَلى ثَلاثِ مُقدِّماتٍ:

إحداها: أنَّ عِلةَ تَحريمِ الخَمرِ كونُها رِجسًا مِن عَملِ الشَّيطانِ.

وثانِيها: أنَّ تِلكَ العِلَّةَ مُتحقِّقةٌ قبلَ تَحريمِها.

وثالثُها: أنَّ تخلُّفَ الحُكمِ عنِ العلَّةِ يَقدحُ في صحَّةِ التَّعليلِ بها.

فطَريقُ حلِّهِ يمنَعُ إحدَى المُقدِّماتِ المَذكُورةِ، وقدِ اختارَ الإمامُ مَنعَ المُقدِّمةِ الثَّالثةِ؛ حيثُ قالَ في الجَوابِ عمَّا ذُكرَ: قُلنا: هَذا أحدُ الدَّلائلِ عَلى أنَّ[4] تَخلُّفَ الحُكمِ عَن العلَّةِ المَنصُوصةِ لا يقدَحُ في كونِها عِلةً، انتَهى كَلامُهُ[5].

ومَبناهُ عَلى جَوازِ التَّعليلِ بالعلَّةِ القاصِرةِ، وقدْ قالَ بِهِ الشَّافِعيُّ رَضيَ اللهُ تَعالى عَنهُ، وهُو خِلافُ مَذهبِنا.

فإنْ قُلتَ: ألَيسَ الخِلافُ فيما إذا كانَ العلَّةُ مُستَنبطةً، أمَّا إذا كانَتْ مَنصُوصةً، فيَجوزُ التَّعليلُ بها اتِّفاقًا؟

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٢/ ٤٢٥).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

(٣) «مبنى» ليس في (ع).

(٤) «أن» ليس في (أ).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١٢/ ٤٢٥).

قلتُ: نَعمْ؛ والعلَّةُ هاهُنا غيرُ مَنصُوصةٍ عَلى ما سَتقِفُ عَليهِ.

والإمَامُ لم يُصِبْ في زَعمِهِ أنَّها مَنصُوصةٌ، فالصَّوابُ في الجَوابِ عِندنا مَنعُ إحدى المُقدِّمتين الأُخرَيينِ؛ فإنَّ كلّاً مِنهُما في مَعرِضِ المَنعِ:

أمَّا الأُولى؛ فلأنَّ ترتُّبَ[1] الحُكمِ عَلى وَصفٍ[2] لا يَقتَضي عِليَّتهُ لهُ؛ فإنَّهُ قدْ يُذكرُ عَقيبَ الشَّرطِ بأداةِ التَّرتيبِ؛ كما في قَولِهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ لمعاذٍ حِينَ أرسَلَهُ إلى اليَمنِ: «ادعُهم إلى شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ الله، فإنْ هُم[3] أطاعُوا لذَلكَ، فأعلِمهُم أنَّ اللهَ تَعالى قَدِ افْترَضَ عَليهِمْ خَمسَ صَلَوَاتٍ في كُلِّ يَومٍ ولَيلةٍ»[4].

وقد تقرَّرَ في مَوضِعهِ أنَّ الإيمانَ شَرطٌ لوُجوبِ الصَّلواتِ الخَمسِ، لا سَببٌ لهُ؛ فإنَّ سَببَهُ[5] الأوقَاتُ المَخصُوصةُ، وقد دلَّ قولُهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «حُرِّمتِ الخَمرُ لعَينِها»[6] عَلى أنَّ حُرمَتَها غَيرُ مُعلَّلةٍ بالأوصَافِ المَذكُورةِ، والحَديثُ مَذكورٌ في رُكنِ القِياسِ مِن «التَّوضيحِ»[7].

وأمَّا الثَّانيةُ؛ فلأنهُ يَجوزُ أنْ يَكونَ المُرادُ مِن الرِّجسِ النَّجسَ، والنَّجاسةُ الحُكميَّةُ غَيرُ مُتحقِّقةٍ في الخَمرِ قبلَ التَّحريمِ.

* * *

---

(١) في (أ): «ترتيب».

(٢) زاد في (ع): «كما يقتضيه».

(٣) «هم» ليس في (ع).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (٢٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) في (ع): «سببية»، والصواب المثبت.

(٦) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٣)، من حديث علي رضي الله عنه، وأخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما النسائي (٥٦٨٤)، وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ٣٠٦).

(٧) انظر: «التوضيح» لعبيد الله بن مسعود المحبوبي (٢/ ١٤٢).

المَطلبُ الأوَّلُ

الآياتُ النَّازلةُ في الخَمرِ أربعٌ:

أوَّلُها: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧].

قالَ صَاحبُ «التَّيسِيرِ»[1] بعدَ تَفسِيرهِ السَّكَرَ بخَمرِ التَّمْرِ: وكانَ هَذا قَبلَ قَرارِ تَحريمِ الخَمرِ، وهُو أوَّلُ الآياتِ نُزولاً فيها، ولمَّا مَيَّزَ السَّكَرَ عَن الرِّزقِ الحَسنِ، قالَ أكثرُ الصَّحابةِ: لو كانَ فيها خَيرٌ، لم تُميَّزْ عنِ الرِّزقِ الحَسنِ، وامتَنعوا عَن شُرْبَها، ثمَّ نَزلَ سائرُ الآياتِ فيها عَلى التَّرتِيبِ الَّذِي بينَّاهُ في «سُورةِ البَقرةِ»، إلى هُنا كَلامهُ.

ولَيسَ لهذِهِ الآيةِ سَببُ نُزولٍ مِن جِهةِ العِبادة، وإنَّما أُنزلَت تَعداداً للنِّعمِ العِظامِ في سِياقِ الامتِنانِ بها عَلى ما دلَّ عَليهِ سِياقُ الكَلامِ ولِحاقُهُ.

ووَجهُ انتِظامِها بما قَبلها ـ أعنِي قَولَهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦] ـ هُوَ أنَّ كِلَيْهما من الامتنان[2]؛ لما في سِياقِهما مِن قَولهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥] من حيثُ إنَّ ما ذكر فيهما مِنْ آثارِ إِحْياءِ الأَرْض بالماءِ النَّازلِ مِنَ السَّمَاء.

ووَجهُ التَّرتيبِ بَينهُما: هُو إنَّ ما ذُكرَ في الأوَّلِ مِن النِّعمةِ حَاصلةٌ[3] بلا عُسرٍ ولا كُلْفةٍ وواصِلةٌ إلى العِبادِ عَلى وَجهِ اليُسرِ والسُّهولةِ، بخِلافِ ما ذُكرَ في الثَّاني؛ فإنَّهُ مُحتاجٌ إلى تَعمُّلٍ شاقٍّ، وتَحمُّلِ المَشاقِّ.

---

(١) هو الإمام نجم الدين أبو حفص: عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ) بسمرقند.

(٢) في (أ): «مرتبطان».

(٣) «حاصلة» ليس في (ع).

وللتَّنبيهِ عَلى هَذا الفَرقِ قالَ في الأوَّلِ: ﴿نُّسْقِيكُم﴾؛ أي: أتى بالفِعلِ المُضافِ إلى نَفسِهِ، وفي الثَّاني: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾؛ أي: أتى بالفِعلِ المُضافِ إلَيهِمْ.

وثانيها: قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

قالَ صَاحبُ «الكشَّافِ»: نَزلتْ في الخَمرِ أربعُ آياتٍ، نَزلتْ بمكَّةَ قَولهُ تَعالى:(١) ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، وكانَ المُسلِمونَ يَشرَبونها، وهِيَ لهمْ حَلالٌ، ثمَّ إنَّ عُمرَ ومُعاذاً رَضيَ اللهُ عَنهما ونَفراً مِن الصَّحابةِ قالُوا: يا رَسولَ الله، أفتِنا في الخَمرِ؛ فإنَّها مَذهَبةٌ للعَقْلِ، ومَسلَبةٌ للمالِ؛ فنَزلتْ: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٨] فشرِبها قَومٌ، وتَركها آخَرونَ، ثمَّ دَعا عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ناساً مِنهمْ، فشَرِبوا وسَكِروا، فأمَّ بَعضُهمْ، فَقرأ: «قلْ يا أيُّها الكافِرونَ أعبدُ ما تَعبُدونَ»؛ فنَزلتْ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فقلَّ مَن يَشربُها، ثمَّ دَعا عِتبانُ بنُ مَالكٍ قَوماً فيهم سَعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، فلمَّا سَكِروا وافتَخروا وتَناشَدوا حتَّى أنشدَ سَعدٌ شِعراً فيهِ هِجاءُ الأنصَارِ؛ فضَربهُ أنصَاريٌّ بلَحْي بعِيرٍ فشَجَّهُ مُوضِحةً، فشكا إلى رَسولِ الله عَليهِ السَّلامُ، فقالَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ: اللَّهمَّ بيِّنْ لنا في الخَمرِ بَياناً شافِياً؛ فنَزلتْ ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [البقرة: ٩٠ ـ ٩١]، فقالَ عُمرُ رَضيَ اللهُ عَنهُ: انتَهينا يا ربِّ، إلى هُنا كَلامهُ(٢).

ولقَد أصَابَ في قَولِهِ: «وكانَ المُسلِمونَ يَشرَبُونها وهِيَ حَلالٌ لهُمْ»، وأمَّا

---

(١) «قوله تعالى» ليس في (أ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٠)، وقال الزيلعي عن هذا الأثر: غريب بهذا اللفظ، وذكره الثعلبي في «تفسيره» بغير سند. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٣٢).

القاضِي: فلمْ يُصِبْ في التَّعبيرِ عَنهُ بقَولِهِ: «فأخَذَ المُسلِمونَ يَشرَبونها»[1]؛ لأنَّ المَفهُومَ منهُ أنَّهمْ كانُوا يَمتنِعونَ عَن شَربُها قبلَ نُزولِ تِلكَ الآيةِ.

بقِيَ هاهُنا شَيءٌ، وهُو أنَّ في سَببِ النُّزولِ المَذكُورِ قُصوراً؛ لعَدمِ اشتِمالِهِ السُّؤالَ[2] عَن المَيسرِ، والنَّصُّ[3] ناطِقٌ بالسُّؤالِ عنهُ أيضاً.

ويُمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّهم لما سَألوا عَنِ الخَمرِ، وعلَّلوا سُؤالهمْ عَنها بالأمرَينِ المَذكُورينِ، وكانَ ثانِيهما أقوى تأثِيراً في أمرِ المَيسرِ؛ لأنَّهُ أسلَبُ للمالِ مِن الخَمرِ، فكأنَّهمْ سَألوا عنهُ أيضاً، ولهذا قيلَ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، معَ[4] أنَّ سُؤالهمْ عِبارةٌ عَن الخَمرِ فَقطْ.

ووَجهُ انتِظامِ الآيةِ المَذكُورةِ بما قَبلَها مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] الآيةَ: أنهُ لمَّا قالَ فيها: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، وكانَ الخَمرُ مَئِنَّةَ الفِتنةِ، ومَظِنَّةِ القَتلِ، ناسَبَ أنْ يُذكرَ السُّؤالُ عنها عَقيبَ السُّؤالِ المَذكُورِ، وهَذا[5] ما عِندي.

وفي «التَّيسيرِ»: انتِظامُها بما قَبلَها: أنَّهُ قدَّمَ الجِهادَ، ولا يَقومُ[6] ذَلكَ إلَّا بالمالِ، وتَظاهرِ القَومِ، وفي الخَمرِ والمَيسرِ ذَهابُ المالِ، ووُقوعُ التَّنافرِ، وزَوالُ التَّظاهرِ، فبيَّنَ حُرمَتَهما؛ ليَمتنِعوا عَنهما، فتَحصلُ آلةُ القوَّةِ عَلى الجِهادِ.

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٧).

(٢) «السؤال» ليس في (ع).

(٣) في (أ): «والسؤال»، والصواب المثبت.

(٤) في (ع): «ففيه»، والصواب المثبت.

(٥) في (أ): «هذا» بلا واو.

(٦) في (ع): «ولا يقدم».

فعَليكَ الاختِبارُ ثمَّ الاختِيارُ.

وثالثُها: قولهُ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣].

أمَّا سَببُ نُزولِها: فقدْ مرَّ، وتَفصِيلهُ أنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ عَوفٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ صَنعَ طَعاماً، فدَعا إليهِ أبا بَكرٍ، وعُمرَ، وعُثمانَ، وعَليّاً، وسَعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهمْ، فأكلُوا، وسَقاهُمْ خَمراً، وذَلكَ قَبلَ تَحرِيمها، فحضَرتْ صَلاةُ المَغرِبِ، فأمَّهمْ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ وفي رِوايةٍ: فأمَّهمْ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وفي رِوايةٍ: فأمَّهمْ رَجلٌ مِن خِيارهِمْ ـ فقَرأ: (قلْ يا أيُّها الكافِرونَ)، فطَرحَ اللاءاتِ[1]، فنَزلتْ هَذِه الآيةُ[2].

وقالَ صاحِبُ «التَّيسِيرِ»: وكانَتْ هذهِ الحادِثةُ في وَقتٍ لم يَكنْ شُربُ الخَمرِ في غَيرِ أوقاتِ الصَّلاةِ حَراماً، ولَيسَ الأمرُ كما قَالَهُ، بلْ كانَتْ تِلكَ الحادِثةُ في وَقتٍ لم يَكنْ شُرْبُها حَراماً في الأوقَاتِ كُلِّها، فحُرِّمتْ بنُزولِ هَذهِ الآيةِ في بَعضِ الأوقَاتِ.

وكأنَّهُ ذَهِلَ عمَّا قدَّمهُ؛ حَيثُ قالَ في تَفسيرِ الآيةِ الثَّانيةِ مِن (سُورةِ البَقرةِ): وعَن الشَّعبيِّ، ومُحمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرَظيِّ، ومُقاتلِ بنِ حيَّانَ: أوَّلُ ما نَزلَ في الخَمرِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ ﴾ [النحل: ٦٧] الآيةَ، فعَقلَ كُبراءُ الصَّحابةِ أنَّه لَو كانَ فيها خَيرٌ لم تُميَّزْ عَن الرِّزقِ الحَسنِ، فتَركُوها، ثمَّ نَزلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] بمَسألةِ حَمزةَ ومُعاذٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما، فذَمَّهما[3]،

---

(١) «اللاءات» ليس في (ع).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٦)، وفيه أن الذي أمَّهم علي رضي الله عنه.

(٣) «فذمها» ليس في (ع).

ولم يُحرِّمهُما[1]، فامتنعَ كثيرٌ منهم عن ذلكَ، وبعضُهمْ كانُوا يشربُونها، فصنعَ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ طَعاماً لجَماعةٍ مِن المُهاجِرينَ والأنصَارِ.. إلى آخرِ القصَّةِ، فأنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣] الآية، وهَذهِ الآيةُ أَشدُّ مِن الأُولى؛ لأنَّ اللهَ تَعالى حرَّمَ السُّكرَ عِندَ مَواقيتِ الصَّلاةِ[2]، فقالَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ تقاربَ في النَّهيِ عَن شُربِ الخَمرِ، وما أراهُ إلَّا سيَحرِّمُها، فكانُوا يَشربُونها في غَيرِ مَواقيتِ الصَّلاةِ.

بقِي هاهُنا شَيءٌ، وهُو أنَّ قولَهُ: (فعَقلَ كُبراءُ[3] الصَّحابةِ أنْ لو كانَ فيها خيرٌ...) يأبَى عنْ صحَّةِ ما ذَكرهُ في تَفسِيرِ (سُورةِ البَقرةِ) مِن أنَّ أبا بكرٍ وعُمرَ وعُثمانَ وعليّاً وسَعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ رَضيَ اللهُ تَعالى عَنهمْ حَضروا دَعوةَ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ رَضِيَ اللَّه عَنهُ، وأنهُ سَقاهمْ خَمراً، وذَلكَ ظَاهرٌ.

وأمَّا وَجهُ انتِظامِ الآيةِ المَذكُورةِ بما قَبلها مِن قَولهِ تَعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦] الآيةَ، فيَظهرُ عِندَ التَّأملِ فيما ذُكرَ في سَببِ النُّزولِ المَذكُورِ مِن قِراءةِ: ﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ بطَرحِ اللَّاءاتِ، وما بَينَ الآيَتينِ المَذكُورتَينِ مِن تتمَّاتِ الآيةِ السَّابقةِ.

وأمَّا ما ذُكرَ في «التَّيسيرِ» مِن أنَّ ذَلكَ؛ لأنَّ الصَّلاةَ رأسُ العِباداتِ بعدَ الإيمانِ: فلا يَخلُو عَن بُعْدٍ كما لا يَخفَى.

ورابعُها: قَولُهُ تَعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَـٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَـٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَـٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي

---

(١) «ولم يحرمها» ليس في (أ).

(٢) في (ع): «الإحرام»، والصواب المثبت.

(٣) في (ع): «فقال أكثر» بدل: «فعقل كبراء»، والصواب المثبت.

ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١]، وقد مرَّ بيانُ السَّببِ لنُزولِها.

وفي «التَّيسيرِ»: ورُوي أنَّ عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ قالَ: اللَّهمَّ بيِّن لَنا في الخَمرِ بَياناً شَافياً، فنزلَتْ الآيةُ الَّتي في سُورةِ البَقرةِ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فدُعِي عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ، فقرئت عَليهِ، فقَالَ: اللَّهمَّ بيِّنْ لَنا في الخَمرِ بَياناً شَافياً، فنَزلتِ الآيَةُ الَّتي في سُورةِ النِّساءِ: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣]، فكانَ مُنادِي النَّبيِّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ يُنادِي إذا أُقيمَتِ الصَّلاةُ: لا تَقربوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارى، فقالَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ: اللَّهمَّ بيِّنْ لنا في الخَمرِ بَياناً شَافياً، فنَزلتِ الآيةُ الَّتي في سُورةِ المَائدةِ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ إلى قَولهِ تَعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١]، فقالَ عُمرُ رَضيَ اللهُ تَعالى عَنهُ: انتَهينا يا رَبُّ[1].

وفي «تَفسيرِ الإمَامِ القُرطبيِّ»: لما عَلمَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أنَّ قَولَهُ: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١] وَعيدٌ شَديدٌ زَائدٌ عَلى مَعنَى: انتَهوا، قالَ: انتَهينا انتَهينا، وأمرَ النَّبيُّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مُناديَه أنْ يُنادِيَ في سِكَكِ المَدينةِ: ألا إنَّ الخَمرَ قدْ حُرِّمتْ، فكُسرتِ الدِّنانُ، وأُريقتِ الخَمرُ حتَّى جَرتْ في سِككِ المَدينةِ[2].

ووَجهُ انتِظامِ هَذهِ الآيةِ بما قَبلها مِن قَولهِ تَعالى: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥] الآيَةَ: أنَّ الخَمرَ لما كانَ فيها صدٌّ عَن ذِكرِ الله تَعالى، كانَتْ مانِعةً عنِ الامتِثالِ بما أمرَ بهِ في الآيةِ المُذكورةِ مِن مُحافظةِ الأيمانِ، فكانَ النَّهيُ عَن شُرْبِها مُناسِباً لذَلكَ الأمرِ، فذُكرَ عَقِيبَهُ، هَذا ما عِندي.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٧٠)، والنسائي (٥٥٤٠).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٩٢).

وفي «التَّيسِيرِ»: ذَكرَ أوَّلاً النَّهيَ عَن تَحرِيمِ الطَّيباتِ، ثمَّ نَهى في هَذهِ الآيةِ عَن تَناولِ غَيرِ الطَّيباتِ، ومِنها الخَمرُ، ولعلَّكَ بعدَ الاختِبارِ والاعتِبارِ تَقولُ في الاختِيارِ: القول ما قالتْ حَذامِ.

اعلمْ أنَّ ما ذَكرنا مِن أنَّ النازِلَ في الخَمرِ أربعُ آياتٍ، ومِن التَّرتيبِ في نُزولها عَلى وفقِ المَذكُورِ في عامَّةِ التَّفاسيرِ وطِبق المَشهُورِ فيما بَينهُمْ.

وأمَّا الإمامُ القُرطُبيُّ فقَدْ ذَكرَ في «تَفسِيرهِ» ما يُخالفُ هَذا؛ حَيثُ قالَ: وهَذهِ الآيةُ ـ يَعنِي قَولهُ تَعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ـ أوَّلُ ما نَزلَ في أمرِ الخَمرِ، ثمَّ بَعدَهُ ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ثُمَّ قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ثمَّ قَولهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قَولهِ تَعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] عَلى ما يأتي في المائدةِ[(١)].

وأرادَ بِهِ قَولَهُ: رُويَ أنَّ القَبيلَتينِ مِن الأنصَارِ شَرِبُوا الخَمرَ وانتَشوا، فعَبثَ بَعضُهمْ ببَعضٍ، فلمَّا أصبَحوا رأى بَعضُهم في وَجهِ بَعضٍ آثارَ ما فَعلُوا، وكانُوا إخوةً لَيسَ في قُلوبِهمْ ضَغائِنُ، فجَعلَ الرَّجلُ يَقولُ: لَو كانَ أخِي بي رَحِيماً ما فَعلَ هَذا، فحَدثتْ بَينهُمُ الضَّغائنُ، فأنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ[(٢)]﴾ [المائدة: ٩١] الآية[(٣)].

* * *

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٣/ ٥٢).

(٢) ما بين معكوفتين ليس في (أ).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٩٢).

المَطلبُ الثَّاني

«الثَّمـرةُ»: أصلُها الزِّيـادةُ والنَّماءُ، يُقالُ: ثمَّرَ اللهُ مالَـهُ؛ أي: زادَهُ وكثَّرهُ، والفاكِهةُ تُسـمَّى ثَمـرةً لهـذا، وكَذا ثَمـرةُ كلِّ عَينٍ وعَمـلٍ: مَا حَصلَ مِنـهُ، وزَادَ عَليـهِ، وتُجْمَعُ الثَّمـرةُ ثَمـراً بحَـذفِ الهـاءِ الّتِـي هِـي للتَّوحيدِ، ثـمَّ ثِمـاراً؛ كالبَلـدِ يُجمعُ بِـلاداً، ثمَّ الثِّمـارُ تُجْمَـعُ عَلـى الثُّمـرِ؛ كالحِمارِ يُجمـعُ عَلـى الحُمُـرِ[1]، وهَذهِ جُموعُ تكسـيرٍ، وجَمعُ السَّـلامةِ هُـو الثَّمَراتِ.

«النَّخيلُ»: النَّخلُ اسمٌ لجِنسٍ مَعروفٍ مِن الأشجَارِ المُثمِرةِ، والنَّخيلُ اسمُ جَمعٍ لهُ، ذَكرهُ الإمَامُ المُطرِّزيُّ في «المُغرِبِ»[2]، والجَوهريُّ لم يُصِبْ في عَدمِ الفَرقِ بَينهُما[3]، ولكَونِ النَّخيلِ اسمَ جَمعٍ ناسَبَ ذِكرهُ معَ الأَعْنَاب، وهِي جَمعُ عَنبةٍ.

قالَ الجوهرِيُّ: فإنْ أردتَ جَمعَهُ في أدنَى العَددِ، جَمعتهُ بالتَّاءِ، فقُلتَ: عِنباتٌ، وفي الكَثيرِ عِنبٌ وأَعْنابٌ[4]، الحبَّةُ عِنبةٌ، وهُو بتاءٍ نادرٌ.

ثـمَّ قالَ: والأخذُ: التَّناولُ، والاتِّخاذُ افتِعالٌ منهُ، إلَّا أنهُ أدغمَ بعدَ تَليينِ الهَمزةِ، وإبدالِ التَّاء، ثمَّ لما كَثُرَ استِعمالُهُ عَلى لَفظِ الافتِعالِ توهَّموا أنَّ التاءَ أصليَّةٌ، فبَنوا منهُ فَعِلَ يَفْعَلُ، قالُوا: تَخِذَ يَتْخَذُ[5]، وهَذا الفِعلُ ـ أعنِي: اتَّخذَ ـ يَتعدَّى إلى مَفعولٍ واحِدٍ؛ كقَولكِ: «اتَّخذَ وليّاً»، وإلى مَفعُولينِ؛ كقَولكَ: اتَّخذَ فُلاناً وليّاً، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

---

(١) في (ع): «كأمطار يجمع على أمطر» بدل: «كالحمار يجمع على الحمر».

(٢) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص: ٤٥٩) (مادة: نخل).

(٣) حيث قال: النخل والنخيل بمعنىً، انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٨٢٧) (مادة: نخل).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (١/ ١٨٩) (مادة: عنب).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٥٥٩) (مادة: أخذ).

و«السَّكَرُ» ـ بفتحتينِ ـ: عَصيرُ الرُّطَبِ[١] إذا اشتدَّ، وهُو في الأصلِ مَصدرُ سَكِرَ مِن الشَّرابِ سَكَراً وسُكْراً، وهُو سَكْرانُ، وهِي سَكْرى، كلاهُما بغَيرِ تَنوينٍ، وبهِ سَكْرةٌ شَديدةٌ، ومِنها سَكَراتُ المَوتِ؛ لشَدائِدِه، كذا في «المُغرِبِ»[٢].

وفي «الصَّحاحِ»: والسَّكَرُ: نَبيذُ التَّمرِ، وفي التَّنزيلِ: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧] [٣]، وفيهِ نَظرٌ.

قال[٤] ابنُ عبَّاسٍ، وسَعيدُ بنُ جُبيرٍ، وإبراهِيمُ، والشَّعْبيُّ، والحَسنُ، وقَتادةُ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ: السَّكَرُ ما حَرُمَ منَ الشَّرابِ، وبه أخَذَ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: والسَّكَرُ: الخَمرُ، سُمِّيتْ بالمَصدرِ؛ مِن سَكرَ سُكْراً وسَكَراً، نَحو رَشِدَ رُشْداً ورَشَداً[٥].

وتَبعهُ القاضِي البَيضاويُّ[٦]، وهُو الوَجْهُ؛ إذ لا وَجْهَ لتَخصِيصِ خَمرِ التَّمرِ بالذِّكرِ[٧]، وإخراجِ خَمرِ العِنبِ عَن حيِّزِ الاعتِبارِ كما لا يَخفَى عَلى ذَوي الاختِبارِ.

وقيلَ: السَّكَرُ الطُّعْمُ، قالَ:

جَعلــتَ أعــراضَ الكِــرامِ سَــكرا

أي: تَنقَّلتَ بأعرَاضِهِمْ، وقِيلَ: ما يَسُدُّ الجُوعَ مِن السَّكْرِ بمَعنى السَّدِّ.

---

(١) في (ع): «العنب»، والمثبت هو الموافق لما في «المغرب».

(٢) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (ص: ٢٢٩) (مادة: سكر).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٦٨٧) (مادة: سكر).

(٤) «قال» ليس في (أ).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٧).

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

(٧) في (ع): «بما ذكر» بدل: «بالذكر».

و«الرِّزْقُ»: ما يُنتفعُ بِهِ، نصَّ عَليهِ الجَوهِريُّ[1]، ولا يَلزمهُ أنْ يَكونَ مَأكُولاً كما زَعمهُ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ؛ حَيثُ قالَ في «شَرحِهِ للعَقائدِ»: الرِّزقُ اسمٌ لما يَسوقهُ اللهُ تَعالى إلى الحَيوانِ، فيأكُلهُ[2].

وقالَ القاضِي البَيضاويُّ: الرِّزقُ في اللُّغةِ: الحظُّ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، والعُرْفُ خصَّصهُ بتَخصِيصِ الشَّيءِ بالحَيوانِ، وتَمكِينهِ مِن الانتِفاعِ بهِ[3].

و«الحَسنُ»: ضدُّ القَبيحِ الَّذي يَستكرههُ العَقلُ السَّليمُ، ويَستَقذرهُ الطَّبعُ المُستَقيمُ، هَذا هُو المُرادُ هاهنا[4] لا الحُسْنُ الشَّرعيُّ حتَّى يلزمَ أنْ يَكونَ السُّكرُ قَبيحاً شَرعاً بحُكمِ الفَرقِ بَينهُما، فيُنافي إباحَتهُ؛ بِناءً عَلى أنَّ الإباحَةَ لا تُجامِعُ القُبحَ الشَّرعيَّ، وفيهِ بَحثٌ نَقفُ عَليهِ في المَطلبِ الرَّابعِ.

والسُّؤالُ: الاستِفسارُ، ويَكونُ بمَعنى الالتِماسِ، فيَتعدَّى إلى مَفعُوليهِ بنَفسهِ؛ يُقالُ: سألتُهُ الرَّغيفَ، وعَلى الأوَّلِ يَتعدَّى إلى الأوَّلِ مِن مَفعُوليهِ بنَفسهِ، وإلى الثَّاني بـ: «عَن»؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

وقدْ أخطَأَ الشَّريفُ الفاضِلُ في عَكسهِ؛ حَيثُ قالَ في «شَرحِهِ للفَرائضِ»:

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٤٨١) (مادة: رزق).

(٢) فيما نسبه إلى الفاضل التفتازاني نظر؛ فعبارته في «شرح المقاصد» (٢/ ١٦٢): «ما ساقه الله تعالى إلى الحيوان مما ينتفع به، فيدخل رزق الإنسان والدواب وغيرهما من المأكول وغيره، ويخرج ما لم ينتفع به».

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٣٨).

(٤) «هاهنا» ليس في (أ).

إنَّما سُمِّيتْ مِنبريَّةً؛ لأنَّها سُئلتْ من[1] عَليٍّ رَضِيَ اللّه تَعالى عَنهُ عَلى مِنبرِ الكُوفةِ، وصَوابهُ: لأنَّ عليّاً سُئلَ عَنها[2].

وأمَّا السُّؤالُ في قَولهِ تَعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١]: فالمُرادُ منهُ مَعنَى الدُّعاءِ عَلى طَريقِ الاستِعارةِ، أو حَمل النَّظيرِ عَلى النَّظيرِ في التَّعديةِ، لا عَلى طَريقِ التَّضمينِ كما زَعمهُ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: ضمَّنَ «سألَ» مَعنَى: «دَعا»، فعُدِّيَ تَعدِيتَهُ، كأنَّهُ قِيلَ: دَعا داعٍ بعَذابٍ واقعٍ[3]؛ من قَولكَ: دَعا بكَذا: إذا استَدعاهُ وطَلبهُ[4]؛ لأنَّ اعتِبارَ مَعنى الطَّلبِ يُغنِي عَنِ اعتِبارِ المعنَى الأصليِّ للسُّؤالِ؛ فلا حاجةَ إلى الجَمعِ بَينهُما، بلْ لا وَجهَ لهُ.

وفائِدةُ التَّضمِينِ إنَّما هِي الجَمعُ بَينَ المَعنَيينِ، نصَّ عَليهِ القائلُ المَذكُورُ؛ حَيثُ قالَ في تَفسيرِ سُورةِ الكَهفِ: الغَرضُ فيهِ ـ يعني في التَّضمينِ ـ إعطاءُ مَجمُوعِ مَعنَيينِ، وذَلكَ أقوَى مِن إعطاءِ مَعنىً فذٍّ، انتَهى[5].

وإذ لا وَجهَ للجَمعِ بَينَ المَعنَيينِ؛ لا وَجهَ للتَّضمِينِ.

و«الخَمرُ»: هِي الشَّرابُ المَعرُوفُ، وهِي مُؤنَّثةٌ في اللُّغةِ الفَصِيحةِ المَشهُورةِ.

وقالَ أبو حَاتِم السِّجِسْتَانيُّ في كِتابهِ «المُذكَّرِ والمؤنَّثِ»: إنَّ قَوماً مِن الفُصَحاءِ

---

(١) في المطبوع: «عن».

(٢) الذي في المطبوع من «شرح السراجية» للجرجاني (ص: ١٠٢): لأنها سئل عنها علي رضي الله عنه على منبر الكوفة، فأجاب عنها بديهة.

(٣) «واقع» ليس في (أ).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦٠٨).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٧١٧).

يُذَكِّرُونَها[١]، وذَكَّرَها أيضاً ابنُ قُتيبةَ في «أدبِ الكاتِبِ» فيما جاءَ فيهِ لُغتانِ؛ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ[٢].

وقالَ الإمامُ الواحِديُّ: الخَمرُ عندَ أهلِ اللُّغةِ إنَّما سُميتْ خَمراً؛ لسَترِها[٣] العَقلَ، وقالَ اللَّيثُ: اختمارُ الخَمرِ: إدراكُها وغَليانُها[٤].

وقالَ ابنُ الأنبارِيِّ: سمِّيتْ خَمراً؛ لأنَّها تُخامرُ العَقلَ؛ أي: تُخالِطهُ.

وفي «الكشَّافِ»: وسمِّيتْ خَمراً؛ لتَغطِيتها العَقلَ، والتَّمْييزَ، كما سمِّيتْ سَكَراً؛ لأنَّها تُسكِرهُما؛ أي: تَحْجُزُهما، وكأنَّها سمِّيتْ بالمَصدرِ؛ مَن خَمرهُ خَمراً: إذا ستَرهُ؛ للمُبالَغةِ[٥].

وفـي «تَفسـيرِ القُرطبيِّ»: قـالَ عُمَرُ رَضِـيَ اللهُ تَعالى عَنـهُ في خُطبَتـِهِ عَلى مِنبرِ رَسـولِ اللهِ ﷺ: أمَّـا بَعـدُ، أيُّهـا النَّـاسُ، فإنَّهُ نَـزلَ تَحريمُ الخَمـرِ، وهِي مِن خَمسـةٍ؛ مِـن العِنَبِ، والعَسَـلِ، والتَّمْـرِ، والحِنْطةِ، والشَّـعيرِ، انتهى[٦].

فمَن خصَّها بالاثنَينِ مِنها؛ كالقاضِي البَيضاوِيِّ؛ حَيثُ قالَ: سُمِّيَ بها عَصيرُ العِنبِ والتَّمرِ إذا غَلا واشتدَّ[٧]، لم يُصِبْ.

ثمَّ إنَّ العَصيرَ للرُّطبِ لا للتَّمرِ؛ فإنَّ المُتخَّذَ منهُ النَّبيذُ دُونَ العَصيرِ، ومِن هاهُنا

---

(١) انظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني (ص: ١٣٣).

(٢) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٢٨٩).

(٣) في (ع): «لسرقتها».

(٤) انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٤/ ١٤٧).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١).

(٦) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٩٤).

(٧) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٨).

اتَّضحَ وَجهُ رُجْحانِ عِبارةِ: ﴿أَعْصِرُ﴾ على: «أتَّخذُ» في قولِهِ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وهُو الإشارةُ إلى أنَّ المُرادَ خَمرُ العِنَبِ.

و«المَيسِرُ»: القِمارُ، مَصدرٌ من يَسرَ؛ كالمَوعدِ والمَرجِعِ من فِعلِهما، يُقالُ: يَسرْتهُ؛ أي: قَمَرْتُهُ، واشتِقاقهُ مِن اليُسْرِ؛ لأنَّهُ أخذُ مالِ الرَّجلِ بيُسرٍ وسُهولةٍ مِن غيرِ كَدٍّ ولا تَعَبٍ، أو مِن اليَسارِ؛ لأنَّهُ سَلَبَ يَسارَهُ؛ كَذا في «الكشَّافِ»[1].

وقالَ الأزْهريُّ: المَيسِرُ: الجَزورُ الَّذِي كانُوا يَتقامَرونَ[2] عَليهِ، سُمِّيَ مَيسِراً؛ لأنَّهُ يُجزَّأُ أجزاءً، فكأنهُ مَوضعُ التَّجزئةِ، وكلُّ شَيءٍ جزَّأتهُ فقَدْ يَسَرْتَهُ، واليَاسرُ الجَازرُ؛ لأنَّهُ يُجزِّئُ لَحمَ الجَزورِ[3].

والمَيسِرُ بهذا المَعنَى أنسَبُ بالخَمرِ، وصِفتُهُ ـ عَلى ما ذُكرَ في «الكشَّافِ» ـ: أنَّها كانَتْ لهُمْ عَشرةُ أقداحٍ، وهِي: الأَزْلامُ، والأَقْلامُ، والفَذُّ، والتَّوْءَمُ، والرَّقِيبُ، والحِلْسُ، والنَّافِسُ، والمُسْبِلُ، والمُعَلَّى، والمَنِيحُ، والسَّفِيحُ، والوَغْدُ، لكُلِّ واحِدٍ مَنها نَصيبٌ مَعلومٌ مِن جَزُورٍ يَنْحَرُونَها، ويُجَزِّؤُونَها ثَمانيةً وعِشرينَ جُزْءاً إلَّا لثَلاثةٍ، وهِي: المَنيحُ، والسَّفيحُ، والوَغْدُ.

وقدْ أفصَحَ عَن هَذا قولُهُ: [مجزوء الرمل]

لِيَ فِي الدُّنيا سِهامٌ ... لَيسَ فيهِنَّ رَبِيحٌ
وَأَسَامِيهِنَّ وَغْدٌ ... وسَفِيحٌ ومَنِيحٌ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١).

(٢) في (ع): «يتخاطرون»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ٤٣) (مادة: يسر).

للفَذِّ سَهمٌ، وللتَّوءَمِ سَهْمانِ، وللرَّقيبِ ثَلاثةٌ، وللحِلْسِ أربَعةٌ، وللنَّافِسِ خَمسةٌ، وللمُسْبِلِ سِتَّةٌ، وللمُعلَّى سَبْعةٌ يَجعلُونها في الرِّبابَةِ وهِيَ خَريطةٌ، ويَضَعُونها على يَدي عَدلٍ، ثمَّ يُجلجِلها ويُدخِلُ يَدهُ، فيُخرِجُ باسمِ رَجُلٍ [رَجُلٍ] قَدَحاً مِنها، فمَنْ خَرجَ لهُ مِن ذواتِ الأنصباءِ أخذَ النَّصيبَ المَوسُومَ بهِ ذلكَ القَدحُ، ومَن خَرجَ لهُ قَدحٌ ممَّا لا نَصيبَ لهُ، لمْ يأخُذْ شَيئاً، وغَرِمَ ثَمنَ الجَزُورِ كلِّهِ، وكانُوا يَدفعُونَ تِلكَ الأنصِباءَ إلى الفُقراءِ ولا يأكُلونَ مِنها، ويَفتخِرونَ بذَلكَ، ويَذمُّونَ مَن لمْ يَدخلْ فيهِ، ويُسمُّونهُ البَرَمَ[1].

قالَ الإمَامُ المُطرِّزيُّ في «شَرحِ المَقاماتِ للحَريريِّ»: البَرَمُ البَخِيلُ اللَّئيمُ، وهُو في الأصلِ الَّذِي لا يَدخُلُ معَ القَومِ في المَيسرِ، ولا يَتحمَّلُ الغُرْمَ، يُقالُ: فُلانٌ بَرَمٌ ما فِيهِ كَرَمٌ[2].

و«الإثمُ»: فسَّرهُ الجَوهرِيُّ في «الصَّحاحِ» بالذَّنْبِ[3]، ولمْ يُصِبْ؛ لظُهورِ الفَرقِ بَينهُما مِن حَيثُ إنَّ الذَّنبَ مُطلقُ الجُرْمِ، عَمداً كانَ[4] أو سَهواً، بخِلافِ الإثمِ؛ فإنَّهُ ما يَستحقُّ فاعِلُهُ العِقابَ، فيَختَصُّ بما يَكونُ عَمداً.

قالَ بَعضُ المُفسِّرينَ في قَولهِ تَعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢]: المَعنَى: مَن يَعملْ مَعْصِيةً خطأً أو إثماً، وهُو ما لا يَحلُّ مِن المَعصِيةِ، وفُرِّقَ بَينَ الخَطيئةِ والإثمِ: أنَّ الخَطِيئةَ قدْ تَكونُ عَمداً وغَيرَ عَمدٍ، والإثمُ لا يكونُ إلَّا عَمداً.

و«الكَبيرُ»: مِن كبُرَ بضَمِّ الباءِ، قالَ الإمَامُ المُطرِّزيُّ في «المُغرِبِ»: كبُرَ في القَدْرِ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١ _ ٢٦٢).

(٢) انظر: «الإيضاح شرح مقامات الحريري» للمطرزي (ص: ٣٧٨).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٨٥٧) (مادة: أثم).

(٤) «كان» ليس في (أ).

مِن بابِ «قرُبَ»، وكبِرَ في السِّنِّ مِن بابِ «لبِسَ» كِبَراً، وهُو كَبيرٌ، وكِبْرُ الشَّيءِ وكُبْرُهُ مُعظَمُهُ، وقَولهمْ: الوَلاءُ للكَبيرِ؛ أي: لأكبرِ أولادِ المُعتقِ، والمُرادُ: أقرَبُهمْ نَسباً، لا أكبَرُهم سنّاً، وكِبرياءُ الله تَعالى: عَظمتُهُ، واللهُ أكبرُ؛ أي: مِن كلِّ شَيءٍ، وتَفسيرهمْ إيَّاهُ بالكَبيرِ ضَعيفٌ[1].

و«النَّفعُ»: ضدُّ الضَّرِّ، يُقالُ: نَفعهُ بكَذا، أو انتَفعَ بِهِ، والاسمُ المَنفعةُ، والمَنافعُ جَمعُها.

و«النَّاسُ»: اسمُ جَمعٍ، ولذَلكَ يُستَعملُ في مُقابلةِ الجِنَّة، وهِي جَماعةٌ مِن الجنِّ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، واسمُ الجِنسِ: الإنسِ، ولذَلكَ يُستَعملُ في مُقابلة الجنِّ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وأصلُهُ: أُناسٌ، فحُذِفتِ الهَمزةُ حَذفَها في لُوْقَة[2]، وعُوِّضَ عَنها حَرفُ التَّعريفِ، ولذَلكَ لا يُجْمَعُ بينَهما إلَّا شاذّاً.

قالَ صاحِبُ «الكشَّافِ» في تَفسيرِ (سُورةِ الأعرافِ): والأُناسُ اسْمُ جَمعٍ غَيرُ تكسيرٍ؛ نَحوُ: رُخَالٍ وتُناء وتُؤامٍ، وأخَواتٍ لَها[3].

وقالَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ في «شَرحِهِ»: بدَليلِ عَودِ الضَّميرِ المُفردِ إلَيهِ، وتَصغيرِهِ عَلى لَفظِهِ، ولأنَّ فُعَالاً بالضمِّ لَيسَ مِن صِيغِ الجَمعِ، وما يُقالُ في كُتبِ اللُّغةِ: أنَّ رُخالاً بالضمِّ جَمعُ رخلٍ بكسرِ الخاءِ وهِي الأُنثى مِن وَلدِ الضَّأنِ: فمَبنيٌّ عَلى أنَّهمْ يَعنُونَ بالجَمعِ ما يَعمُّ اسمَ الجَمعِ، كما يَقولُونَ: رَكْبٌ جَمعُ راكبٍ.

---

(١) انظر: «المغرب» للمطرزي (ص: ٣٩٩) (مادة: كبر).

(٢) في (أ) و(ع): «لومة»، والصواب المثبت، واللُّوقَة: الزُّبدة، وفيها لُغتان، لُوقَة وألُوقَة. انظر: «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٥٥١) (مادة: لوق)، و«نواهد الأبكار» للسيوطي (١/ ٣٦٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٦٩).

و«الإيمانُ»: في اللُّغَةِ عِبارةٌ عنِ التَّصدِيقِ، مَأخوذٌ مِن الأَمْنِ، كأنَّ المُصدِّقَ أَمِنَ المُصدَّقَ مِن التَّكذيبِ والمُخالفةِ، وتَعديتُهُ بالباءِ؛ إمَّا لتَضمُّنهِ مَعنَى الاعتِرافِ، وإمَّا لحَملِهِ عَلى نَقيضِهِ، وهُو الكُفرُ، وهُو يَتعدَّى بالباءِ، ومَنْ قَصرَ وَجهَها عَلى الأوَّلِ، فقَدْ قصَّرَ، وأمَّا في الشَّرعِ: فَفِيهِ تَفصيلٌ يُطلبُ مِن الكُتبِ الكَلاميَّةِ.

و«القُربُ»: مَعناهُ اللُّغويُّ مَعروفٌ، والمُرادُ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣]: النَّهيُ عَنها كِنايةٌ للمُبالغةِ، وستَقِفُ عَلى نُكتِها اللَّطِيفةِ بإذنِ اللهِ تَعالى.

و«الصَّلاةُ»: فَعَلةٌ، مِن صلَّى؛ كالزَّكاةِ مِن زكَّى، وكِتْبتُها بالواوِ عَلى لَفظِ المُفخَّمِ، وحَقيقةُ: صلَّى حرَّكَ الصَّلَوَيْنِ[1]؛ لأنَّ المُصلِّي يَفعلُ ذَلكَ[2] في رُكوعِهِ وَسُجُودِهِ، وقِيلَ للدَّاعِي: مُصلٍّ؛ تَشبِيهاً لهُ في تَخشُّعِهِ بالرَّاكعِ والسَّاجِدِ.

و«السُّكارَى»: جَمعُ السَّكرانِ؛ كالكُسالى جَمعُ الكَسلانِ.

والسَّكْرُ مِن بابِ عَلِمَ؛ وهُو انسِدادُ طُرقِ المَعرفةِ مِن الشُّربِ وغَيرِهِ، مأخُوذٌ مِن سَكَرَ الماءِ، وهُو سَدُّ مَجْرَاهُ، مِن بَابَ دَخلَ، ومِنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥]؛ أي: سُدَّتْ، ومُنعتِ النَّظرَ، وسَكَراتُ المَوتِ أُخِذَتْ مِنهُ، وقُرِئ: (سَكَارى) بالفَتحِ[3]، و﴿سُكْرَىٰ﴾[4] عَلى أنهُ جَمعٌ؛ كهَلْكى، أو مُفردٌ بمَعنَى: وأنتُمْ قَومٌ سَكْرى، وسُكْرى؛ كحُبْلى عَلى أنهُ صِفةُ الجَماعةِ.

---

(١) في (ع): «صلويه».

(٢) «ذلك» ليس في (أ).

(٣) نسبها أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ٦٤٩) لفرقة.

(٤) بفتح السين وسكون الكاف، هي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لأبي بكر النيسابوري (ص: ٣٠٥).

و«العِلْمُ»: مُقابِلُ الجَهلِ، يَنتظِمُ التَّصْدِيقَ والتَّصوُّرَ بَسيطاً كانَ المُتصوَّرُ أو مُركَّباً.

و«القَولُ»: يُرادفُ الكَلامَ، واللَّفظَ مِن حَيثُ أصلُ اللُّغةِ، ويُطلقُ عَلى كلِّ حَرفٍ مِن حُروفِ المُعجمِ كانَ، أو مِن حُروفِ المَعانِي، وعَلى أكثرَ مِنهُ مُفِيداً كانَ أو لا، لكنَّ القَولَ اشتهرَ[1] في المُفِيد، بخِلافِ اللَّفظِ والكَلامِ، واشتهرَ الكَلامُ لغةً في المُركَّبِ مِن حَرفينِ فصَاعِداً، واللَّفظُ خاصٌّ بما يَخرُجُ مِن الفَمِ مِن القَولِ، فلا يُقالُ: لَفظُ الله كما يُقالُ: كَلامُ الله، وقَولُ الله، كَذا في «شَرحِ الرَّضيِّ»[2].

و«الأنصَابُ»: جَمعُ نُصْبٍ، بسُكونِ الصَّادِ، قالَ العلَّامةُ الزَّمخشَريُّ في «الأسَاسِ»: وكانُوا يَعبُدونَ الأنصَابَ، وهِي حِجارةٌ تُنصَبُ، تُصبُّ عَليها دِماءُ الذَّبائحِ، وتُعبدُ، الواحِدُ نُصْبٌ[3].

ومِن هاهُنا تبيَّنَ أنَّ القاضِيَ لَمْ يُصِبْ في قَولِهِ: وهِي أحجَارٌ كانَتْ مَنصُوبةً حَولَ البَيتِ يَذبَحونَ عَليها، ويَعُدُّونَ ذَلكَ قُربةً، وقِيلَ: هِي الأصنَامُ[4]؛ حَيثُ غَفلَ عَن أنَّ مَن فسَّرهُ بالأصنَامِ نَظرَ إلى أنَّ تِلكَ الأحجَارَ كانَتْ فيها جِهةُ المَعبُوديَّةِ أيضاً، ثمَّ إنَّهُ بَعدَ ما فسَّرَها بما ذَكرَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] اقتَصرَ هاهُنا عَلى قولِهِ: أي الأصنَامُ الَّتِي نُصبَتْ للعِبادةِ[5]، ولا يَخفَى ما فيهِ مِن القُصورِ.

---

(١) في (أ): «أشهر».

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٠ ـ ٢١).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (٢/ ٢٧٣) (مادة: نصب).

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١١٤).

(٥) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

و«الأزلامُ»: القِداحُ المُعلَّمةُ، واحِدُها زَلَمٌ وزُلْمٌ بضَمِّ الزاءِ وفتحِها، قالَ الحَسنُ: كانُوا إذا أرادُوا أمراً أو سَفراً يَعمدُونَ إلى قِداحٍ ثلاثةٍ عَلى واحِدٍ مِنها مَكتُوبٌ: أمَرني ربِّي، وعَلى الآخرِ: نَهاني ربِّي، والثَّالِثُ غُفْلٌ لا شيءَ عَليهِ، فيُجيلُونها، فإنْ خَرجَ الأمرُ، مَضَوْا عَلى ذَلكَ، وإن خَرجَ النَّهيُ، كفُّوا عنهُ، وإنْ خَرجَ الغُفْلُ، أجالُوها ثانياً[1].

وقالَ صاحِبُ «الغَريبَينِ»: هِي قِدَاحٌ كانَتْ زُمِلَتْ؛ أي: سُوِّيتْ، وأُخذَ من[2] حُروفُها[3].

و«الرِّجسِ»: بالكَسرِ: القَذَرُ، وبالفَتحِ: الصَّوْتُ الشَّدِيدُ، وهُو؛ أي: الرِّجسُ بالكَسرِ والنَّجسُ مُتقارِبانِ، ولكنَّ الثَّانيَ أكثَرُ ما يُقالُ في المُستَقْذَرِ طَبعاً، والأوَّلُ أكْثرُ ما يُقالُ في المُستَقْذَرِ عَقلاً أو شَرعاً.

و«العَمَلُ»: أخصُّ مِن الفِعلِ؛ لأنَّ الصُّدُورَ عَن قَصْدٍ ورَوِيَّةٍ مُعتَبرٌ فيهِ دُونَ الفِعلِ.

قالَ الإمامُ الرَّاغبُ: لَفظُ الفِعلِ أعمُّ مَعنىً[4] مِن سائرِ أخَواتِه؛ نَحوُ: الصُّنْعِ، والإحدَاثِ، والإبدَاعِ، والخَلْقِ، والكَسْبِ، والعَمَلِ، ثمَّ قالَ: العَملُ لا يُقالُ إلَّا فيما كانَ عَن فِكرٍ ورَوِيَّةٍ، ولهذا قُرِنَ بالعِلمِ[5] حتَّى قالَ بَعضُ الأُدَباءِ: قُلبَ لَفظُ العَملِ عَن لَفظِ العِلمِ؛ تَنبيهاً عَلى أنَّهُ مِنْ مُقْتَضاهُ[6].

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١١٤).

(٢) في (أ): «وأخذت حروفها».

(٣) انظر: «الغريبين» للهروي (٣/ ٨٢٩) (مادة: زلم).

(٤) «معنى» ليس في (ع).

(٥) قوله: «ثم قال: العمل...» إلى هنا ليس في (ع).

(٦) انظر: «تفسير الراغب» (ص: ١١٩).

و«الشَّيطانُ» مَعروفٌ، وكلُّ عاتٍ مُتمرِّدٍ مِن الإنْسِ والجِنِّ والدَّوابِ شَيطانٌ، ونُونهُ أصليةٌ، وقيلَ: زائِدةٌ، فإنْ جَعلتَهُ فَيْعالاً مِن قَولهِمْ: تَشَيْطَنَ الرَّجلُ، صَرفتَهُ، وإنْ جَعلتَهُ مِن تَشَيَّطَ، لمْ تَصرِفهُ؛ لأنَّهُ فَعْلانُ، كذا في «الصَّحاحِ»[1].

وفي «المُجْملِ»: فيهِ قَولانِ: أحَدُهما: أنَّ النُّونَ أصْليةٌ، فيَكونُ سُمِّيَ بذَلكَ؛ لبُعْدِهِ عنِ الحَقِّ وتَمرُّدِهِ، والثَّاني: هُو أنْ يَكونَ مِن شاطَ: إذا بَطَلَ[2].

و«الاجتِنابُ»: مِن الجَنْبِ بمَعنَى النَّاحِيةِ، ومَعنَى «اجْتَنِبهُ»: كُنْ في ناحِيةٍ منهُ.

و«لعلَّ»: للتَّرجِّي؛ أي: اجتَنِبُوا على رَجائكمْ وطَمِعكُمْ، وباشِرُوا الأمرَ مُباشرةَ مَنْ يَرجُوهُ ويَطمعُ أنْ يُثمرَ عَملُهُ، ولا يَخيب سَعْيُهُ.

وقدِ اعترَضَ عَلى هَذا المَعنَى بعضُهمْ قائِلاً: هَذا يُؤدِّي إلى تَجويزِ أنْ تكونَ مَعاني الحُروفِ بالقِياسِ إلى السَّامعِ، حتَّى إذا استُعمِلَ أنْ يَكونَ لتَحقيقِ المُخاطَبِ لا لتَحقِيقِ المُتكلِّمِ، ولعلَّ هَذا إخراجُ الألفَاظِ عَن أوضاعِها؛ فإنَّ الألفاظَ إنَّما وُضعَتْ؛ ليُعَبِّرَ بها المُتكلِّمُ عمَّا في ضَميرهِ، وكأنَّ هَذا القائِلَ غافِلٌ عَن أنَّ ما في ضَميرِ المُتكلِّمِ قدْ يكُونُ الإخبَارَ عمَّا في ضَميرِ السَّامعِ، والتَّعبيرَ عَن مُرادهِ.

و«الفلاحُ»: الفَوْزُ بالمَطلوبِ، كأنَّهُ الَّذِي انفَتحتْ لهُ وُجوهُ الظَّفَرِ، ولم تَسْتَغلقْ عَليهِ، والتَّركيبُ دالٌّ عَلى مَعنى الفَتحِ والشَّقِّ.

قالَ الإمامُ الرَّاغبُ: أمَّا الفَلْحُ: فأصْلُهُ الشَّقُّ، ومِنهُ قيلَ: الحَديدُ بالحَديدِ يُفْلَحُ، وسُمِّيَ الأكَّارُ فلَّاحاً بمَبدأ[3] فِعلهِ، وهُو شَقُّ الأرْضِ، وسُمِّيَ الظَّفَرُ فَلاحاً؛

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ٢١٤٥) (مادة: شطن).

(٢) انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (١/ ٥٠٢) (باب الشين والطاء وما يثلثهما).

(٣) في (ع): «اعتباراً بهذا» بدل: «بمبدأ».

اعتِبـاراً بكَشْـفِ الكُرْبةِ، وقـولُ مَن قالَ: الفَـلاحُ البَقاءُ؛ كقَولِ الشَّـاعرِ: [من الطويل]

وتَرْجُـــو الفَـــلاحَ بَعـــدَ عـــادٍ وحِميَـــرَا

فإنَّما عَنى الفَرجَ، والبَقاءُ: بَعضُ الفَرجِ، فإذا ذَلكَ عَامٌّ مَوضوعٌ مَوضِعَ خاصٍّ[1].

و«الإرادَةُ»: نُزوعُ النَّفسِ ومَيلُها إلى الفِعلِ بحَيثُ يَحملُها عَليهِ، وتُقالُ للقوَّةِ الَّتِي هِي مَبدأُ النُّزوعِ، والأوَّلُ معَ الفِعلِ، والثَّاني قَبلهُ.

والجَوهريُّ لمْ يُصبْ في عَدمِ الفَرقِ بَينهَا وبَينَ المَشيئةِ؛ حَيثُ قالَ في «الصِّحاحِ»: الإرادةُ المَشيئةُ، وأصلُهُ الواوُ؛ كقَولكَ: راوَدهُ، إلَّا أنَّ الواوَ سُكِّنتْ، فنُقلتْ حَركتُها إلى ما قَبلَها، فصَارتْ في الماضِي ألِفاً، وفي المُستَقبلِ ياءً، وسَقطتْ في المَصدرِ؛ لمُجاوَرتها الألِفَ السَّاكنةَ، وعوِّضَ مِنها الهاءُ في آخِرهِ، وراوَدْتهُ عَلى كَذا مُراودَةً ورواداً؛ أي: أردْتهُ، ورادَ الكَلأَ يَرُودُهُ رِواداً ورِياداً، وارتادَه[2] ارتِياداً بمَعنىً؛ أي: طَلبهُ.

وفي الحَديثِ: «إذا بالَ أَحدُكُمْ، فليَرتَدْ لِبَولِهِ»[3]؛ أي: يَطلبْ مَكاناً لَيِّناً، أو مُنحدِراً، والرَّائدُ الَّذِي يُرسلُ في طَلبِ الكَلأِ، يُقالُ: لا يَكذبُ الرَّائدُ أهلَهُ[4].

وإنَّما قُلنا: إنَّهُ لمْ يُصِبْ فيما ذَكرَ مِن عَدمِ الفَرقِ بَينَ المَشيئةِ والإرادَةِ؛ لِقيامِ الفَرْقِ بَينهُما مِن حَيثُ إنَّ المَشيئةَ تُنبِئ عَنِ الوُجودِ دُونَ الإرادةِ، ولهذا فرَّقُوا بَينَ: «شِئتُ طَلاقَكِ»، و«أَرَدتُ طَلاقَكِ»، بوُقوعِ الطَّلاقِ في الأوَّلِ دُونَ الثَّاني.

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (ص: ٨٦).

(٢) «وارتاده» ليس في (ع).

(٣) أخرجه أبو داود (٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) (مادة: رود).

قـالَ الإمـامُ قاضِي خـان في «شَـرحِ الجامِـعِ الصَّغيرِ» فـي تَعليلِهِ: لأنَّ الشَّـيءَ عِبـارةٌ عَن المَوجُودِ، فقَولهُ: شِـئتُ بمَنزلـةِ أوجَدتُ، والإرادَةُ لُغةً عِبـارةٌ عنِ الطَّلبِ قـالَ عَليهِ السَّـلامُ: «الحُمَّى رائدُ المَـوتِ»[1]؛ أي: طالِبهُ، ولَيسَ مِـن ضَرورةِ الطَّلَبِ الوُجودُ، انتَهى.

وفي قَولهِ تَعالى: ﴿وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، و﴿يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١] رِعايةٌ لهذا الفَرقِ؛ حَيثُ ذَكرَ المَشيئةَ عِندَ ذِكرهِ الفِعلَ المَخصُوصَ بالمَوجُودِ، وذَكرَ الإرادَةَ عِندَ ذِكرهِ الحُكمَ الشَّاملَ للمَعدومِ أيضاً.

وبهذا التَّفصِيلِ تبيَّنَ وَجهُ الجَمعُ بينَ المَشيئةِ والإرادَةِ في قَولِ عُمرَ[2] النَّسفيِّ في «العَقائدِ» عِندَ ذِكرهِ صِفاتِ الله تَعالى[3]، ومَن لمْ يَتَنَبَّه لهُ، قالَ ما قالَ، وماذا بَعدَ الحقِّ إلا الضَّلالُ؟

و«الإيقَاعُ»: مِن الوُقوعِ، قالَ أَبو جَعفرٍ الطوسيُّ في «تَفسِيرِهِ»: أصلُ الوُقوعِ السُّقوطِ؛ كسُقوطِ الحائِطِ والطائرِ، تقولُ: وَقعَ يَقعُ وَقعاً ووُقوعاً، وأوقَعهُ إيقَاعاً، ووَقَّعَ تَوقِيعاً، وتَوقَّعَ تَوقُّعاً، وواقَعهُ مُواقعةً، والميقعةُ المِطرَقةُ، والواقِعةُ النَّازلةُ مِن السَّماءِ، والوقَائعُ الحُروبُ.

وقالَ الرُّمَّانيُّ: الوُقوعُ ظُهورُ الشَّيءِ بوُجودِهِ نازِلاً إلى مُستقرِّهِ[4].

و«العَداوةُ»: ضدُّ الصَّداقةِ، وهِي: مَا يُفضِي إلى التَّعدِّي بالفِعْلِ.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الطب» (٥٨٢)، من حديث أنس رضي الله عنه، وانظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص: ٣١٣).

(٢) «عمر» ليس في (ع).

(٣) حيث قال: «الشائي المريد». انظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص: ٣١).

(٤) انظر: «التبيان في تفسير القرآن» للطوسي الشيعي (٤/ ٥٠).

و«البَغْضاءُ»: ما يَتمكَّنُ في القَلبِ مِنَ البُغْضِ الشَّدِيدِ.

و«الصَّدُّ»: مَصدرُ صَدَّهُ عَن الأمرِ، و«صَدَّ» يَجيءُ لازِماً، ومَصدَرُهُ صُدُوداً، ويَتعدَّى بـ: «عَن»، يُقالُ: صدَّ عَنهُ، يَصُدُّ صُدُوداً.

والجَوهريُّ فسَّرَ الأوَّلَ بقَولِهِ: مَنعَهُ وصَرَفهُ، والثَّاني بقَولِهِ: أعرَضَ[1].

وقال أبو جَعفرٍ الطُّوسيُّ: والصدُّ هُو العُدولُ عَنِ الشَّيءِ عَن قِلىً، والصَّدُّ والإعراضُ بمَعنىً إلَّا أنَّ الصدَّ يَجوزُ أنْ يَتعدَّى، تَقولُ: صَدَّهُ عَنِ الحقِّ يَصُدُّه صَدّاً، وصدَّ هُو عنهُ صُدوداً، والإعراضُ لا يَتعدَّى[2].

والَّذِي ظَهرَ لي: أنَّ الصدَّ بالمَعنَى الأوَّلِ أخصُّ مِنَ الصَّرْفِ؛ لاختِصاصِهِ بما يَكونُ عَن الخَيرِ، ذَكرهُ أبو جَعفرٍ المَذكُورُ في مَوضعٍ آخرَ مِن «تَفْسيرِه»[3]، والصَّرْفُ أخصُّ مِنَ المَنعِ؛ لأنَّ المَنعَ لا يَلزمهُ اندِفاعُ المَمنُوعِ عَن جِهتِهِ، بخِلافِ الصَّرْفِ، والصَّدُّ بالمَعنَى الثَّاني أخصُّ مِنَ الإعراضِ؛ لما عَرفتَ أنَّ فيهِ قَيداً زائِداً عَلى مَعنى الإعراضِ، وهُو أنْ يَكونَ عَن قِلىً.

و«الذِّكرُ»: حُصولُ الصُّورةِ الزَّائلةِ واستِرجاعُها، فإنْ لَمْ يَكنِ الإدْراكُ مَسبُوقاً بالزَّوالِ، لمْ يُسمَّ ذِكراً، ولهذا قالَ الشَّاعرُ: [من البسيط]

اللهُ يَعلَمُ أنِّي لَستُ أذكُرُهُ ... وكَيفَ يَذكُرهُ مَن لَيسَ يَنساهُ

فجَعلَ النِّسيانَ شَرطاً للذِّكرِ، ويُوصَفُ القَولُ بأنَّهُ ذِكرٌ؛ لأنَّهُ سَببُ حُصولِ المَعنَى في النَّفسِ، قالَ تَعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٤٩٥) (مادة: صدد).

(٢) انظر: «التبيان في تفسير القرآن» للطوسي الشيعي (٤/ ٤١٠).

(٣) انظر: «التبيان في تفسير القرآن» للطوسي الشيعي (٧/ ١٦٤).

والتَّذكُّرُ مُحاولةُ الذِّهْنِ استِرجاعَ الصُّورةِ المَحفُوظةِ بعدَ زَوالها عنِ القوَّةِ العاقِلةِ، وهُوَ معَ ظُهورهِ مِن الأسرارِ الَّتِي يُسأَلُ عَنها؛ لأنَّ تِلكَ الصُّورَ[1] إنْ كانَتْ مَشعُوراً بها بخُصوصِها، استَحالَ طَلَبُها، وإنْ كانَتْ مَغفُولاً عَنها بالكُلِّيةِ، فكَذلكَ، فلا بدَّ أنْ يَكونَ بَينَ بَينَ.

و«الانتِهاءُ»: الامتِثالُ بالنَّهيِ؛ كالائتِمارِ بالأمرِ.

***

(١) في (ع): «الصورة».

المَطلبُ الثَّالثُ

قولهُ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ﴾ [النحل: ٦٧] مُتعلِّقٌ بـ: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾، و﴿مِنْهُ﴾ تَكريرٌ للتَّوكيدِ؛ كما في قَولِكَ: زيدٌ في الدَّارِ فيها، وتَذكيرُ الضَّميرِ عَلى الأوَّلِ؛ لأنَّ مَعنَى الجَمعِ قدْ بَطَلَ بالتَّعريفِ، وإنْ بَقي فائدةُ صِيغتِهِ، وهِي الإشَارةُ إلى تَعدُّدِ الأنواعِ، ولا حاجةَ إلى تَقديرِ المُضافِ كما ذَهبَ إليهِ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: يَرجعُ الضَّميرُ إلى المُضافِ المَحذُوفِ، وهُو العَصيرُ[١]، وتَبعهُ القاضِي البَيضاوِيُّ[٢]، بلْ لا وَجهَ لهُ؛ لأنَّ فيهِ تَخصِيصاً لا يُناسِبُ المَقامَ؛ لعَدمِ تَناوُلِهِ المأكُولَ، وهو أعظَمُ صِنفي ثَمراتِها، والمَقامُ مَقامُ الامتِنانِ، ومُقتضاهُ استِيعابُ الصِّنفينِ.

والفاضِلانِ المَذكُورانِ قدِ اتَّفقَا عَلى أنَّ المُرادَ مِن الرِّزقِ الحَسنِ ما يَنتظِمُ التَّمرَ والزَّبيبَ، ومعَ هَذا كَيفَ قالا: إنَّ المَعنَى: مِن عَصِيرِهما تتَّخذونَ سَكَراً ورِزقاً حَسناً؛ إذ لا انتِظامَ بينَ هَذينِ المَعنَيينِ كما لا يَخفَى.

ومِن هاهُنا تبيَّنَ أنَّهُ لا وَجهَ لما اختَارهُ الفاضِلانِ المَذكُورانِ مِن تَعلُّقِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ﴾ [النحل: ٦٧] بمَحذُوفٍ تَقدِيرهُ: ونَسقِيكُمْ مِن ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنَابِ؛ أي: مِن عَصيرِهما، وقد مرَّ في المُقدِّمةِ وَجهٌ آخرُ يأبَى عَن هَذا التَّقدِيرِ، فتذكَّرْ.

أو خَبرٌ لمَحذوفٍ صِفتهُ: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾؛ أي: ومِن ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنَابِ ثَمرٌ تتَّخِذونَ مِنهُ؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١].

قولُهُ: ﴿وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾ عَطفٌ عَلى ﴿ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ﴾، لا عَلى «النَّخيلِ»؛ لأنَّ السَّكَرَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٦).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

يُتَّخذُ مِن العِنَبِ، لا مِن ثَمرتهِ، بخِلافِ النَّخلِ، ولو أُريدَ العَطفُ على «النَّخيلِ»، لقِيلَ: والكُرومِ، وإنَّما عَدلَ عنهُ؛ لأنَّ الكَرَمَ لا ثَمرةَ لهُ سِوى العِنَبِ، بخِلافِ النَّخْلِ؛ فإنَّ لهُ ثَمرةً سِوى الرُّطَبِ.

والواوُ في قولِهِ: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ لتَمييزهِ عَن السَّكرِ، ففِيهِ تَعريضٌ بكَراهةِ الخَمرِ، وأنَّهُ لَيسَ بحَسَنٍ، فالآيةِ جامِعةٌ بينَ التَّصرِيحِ بالمنَّةِ، والتَّلويحِ إلى العِتَابِ، وإنْ نَزلتْ قَبلَ تَحريمِ الخَمرِ، وقدْ مرَّ في المُقدِّمةِ ما يُؤيِّدُ هَذا، فتدبَّرْ.

ومِن هاهُنا تبيَّنَ ما في قَولِ مَن قالَ: «والآيةُ وإنْ كانَتْ سَابقةً عَلى تَحريمِ الخَمرِ، فدالَّةٌ عَلى كَراهتِهِ وإلَّا فجَامعةٌ بينَ العِتابِ والمنَّةِ»[1] مِن الخَللِ، فتأمَّلْ.

وهَذا غيرُ ما ذَكرهُ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قال: فيهِ وَجهانِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ مَنسُوخةً، وممَّنْ قالَ بنَسخِها الشَّعْبيُّ والنَّخعيُّ.

والثَّاني: أنْ يَجمعَ بينَ العِتابِ والمنَّةِ[2].

ويَرِدُ عَليهِ أيضاً أنَّ الجَمعَ المَذكُورَ مُقررٌ وإنْ كانَتْ مَنسُوخةً، ثمَّ إنَّ سَبْقَ الآيةِ عَلى تَحريمِ الخَمرِ ثابِتٌ عَلى ما تَقدَّمَ بَيانهُ، وذَلكَ القائلُ ذَكرهُ في تَفسِيرِ (سُورةِ البَقرةِ) عَلى وَجهِ القَطعِ، فلا وَجهَ لإظْهارِ التَّردُّدِ فيهِ هاهُنا.

وقيلَ: الجَمعُ بَينَهُما مِن قَبيلِ عَطفِ أَحَدِ الوَصفينِ عَلى الآخرِ؛ أي: ما هُو سَكَرٌ ورِزقٌ حَسنٌ، ولا يَخفَى بُعْدُهُ.

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٧).

وأبعَدُ منهُ ما اختارهُ الطَّبريُّ[1]، واستَحسنَهُ القُرطبيُّ[2]؛ مِن أنَّ السَّكَرَ ما يُطعَمُ مِن الطَّعامِ، وحَلَّ شُرْبُهُ مِنْ ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ، وهُو الرِّزقُ الحَسنُ، فاللَّفظُ مُختلفٌ، والمَعنَى واحدٌ؛ مثلُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وعَلى هَذا لا نَسخ.

واستِحسانُ القُرطبيِّ هَذا الوَجهَ، وقَولهُ: «ولا نَسخَ» يُنافي قَولهُ: الصَّحيحُ أنَّ ذَلكَ قَبلَ تَحريمِ الخَمرِ، فيَكونُ مَنسُوخاً؛ لأنَّ هَذهِ الآيةَ مَكيَّةٌ باتِّفاقِ العُلماءِ، وتَحريمُ الخَمرِ مَدنيٌّ.

قولهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾، كانَ السُّؤالُ واقِعاً، فصِيغةُ المُضارعِ للاستِحضارِ[3]، وكذا الحالُ في قَولهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقَولهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣]، ونَظائرِها، فلَهذا لمْ يَقلْ فيها: [فقل]، بخِلافِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]؛ فإنَّ الصِّيغةَ فيهِ للاستِقبالِ؛ لأنَّهُ سُؤالٌ عَلِمَ اللهُ تَعالى وُقوعَهُ، وأخبرَ عنهُ قبلَهُ، ولذَلكَ أتى بالفاءِ الفَصيحةِ في جَوابِها؛ حَيثُ قالَ: ﴿فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]، فكأنَّ المَعنى: إذا سَألوكَ، فقُلْ.

قولهُ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ﴾ كَلمةُ «في» للتَّعليلِ؛ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقولِهِ تَعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ٢٨٤).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٢٨).

(٣) في (ع): «بصيغة الأمر لاستحضار الصورة» بدل: «فصيغة المضارع للاستحضار».

وقولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «إنَّ امرأةً دَخلتِ النَّارَ في هرَّةٍ حَبستْها»[1]، ويَحتمِلُ الظَّرفيةَ، وتَقفُ في المَطلبِ الرَّابعِ عَلى ما فيهِ مِن الاعتِبارِ اللَّطيفِ.

وعَلى كِلا التَّقدِيرينِ لا حاجَةَ إلى تَقدِيرِ التَّعاطِي كما ذَهبَ إليهِ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: والمَعنَى يَسألُونكَ عمَّا في تَعاطِيهما؛ بِدَليلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وعقابُ الإثمِ في تَعاطِيهما[2]، وتَبعهُ البَيضاويُّ حَيثُ قالَ في «تَفسِيرِهِ»: أي: في تَعاطِيهما[3].

وقالَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ في تَعليلِ ما ذُكرَ: لظُهورِ أنْ لَيسَ الإثمُ في عَيْنِهما[4]، ولا خَفاءَ في أنَّ مَنشأَهُ الغُفولُ عَن صحَّةِ اعتِبارِ التَّعليلِ والظَّرفيةِ بلا تَوسِيطِ التَّعاطِي، وذَلكَ الاعتِبارُ هُو المُناسِبُ للمَقامِ، فلا وَجهَ لتَوسِيطِهِ كما لا يَخفَى عَلى ذَوي الأفهَامِ.

قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]: التَّفضِيلُ عَلى التَّفصِيلِ؛ أي: إثمُ كلِّ واحِدٍ مِنهُما أكبرُ مِن نَفعِهِ، لا أنَّ الإثمَ في المَجمُوعِ أكبرُ مِن النَّفعِ فيهِ.

فإنْ قُلتَ: هلَّا يَلزمُ الحُرمةُ مِن اشتِمالِهِ الإثمَ؟

قلتُ: قدْ سَبقَ ذَلكَ إلى بَعضِ الأفهَامِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ الإمامُ؛ حَيثُ قالَ في «تَفسِيرِهِ»: اعلَمْ أنَّ عِندنا أنَّ هَذهِ الآيَةَ دَالةٌ عَلى تَحريمِ شُربِ[5] الخَمرِ، فتَفتَقِرُ هاهُنا إلى بَيانِ أنَّ الخَمْرَ ما هُو؟ ثُمَّ إلى بَيانِ أنَّ هَذهِ الآيَةَ دالَّةٌ عَلى تَحريمِ شُربِ الخَمرِ، ثمَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر: «البيضاوي» (١/ ١٣٨).

(٤) في النسختين: «بينهما»، والصواب المثبت.

(٥) «شرب» ليس في (أ).

إنَّهُ بَعدَ ما فَرغَ مِن البَيانِ الأوَّلِ وشَرعَ في بَيانِ الثَّاني، قالَ: وبَيانهُ مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ هَذهِ الآيَةَ دالَّةٌ عَلى أنَّ الخَمرَ مُشتَملةٌ عَلى الإثمِ، والإثمُ حَرامٌ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فكانَ مَجمُوعُ هاتَينِ الآيتينِ دَليلاً عَلى تَحريمِ الخَمرِ.

الثَّاني: أنَّ الإثمَ قدْ يُرادُ بهِ العِقابُ، وقدْ يُرادُ بهِ ما يَستحقُّ العِقابَ مِن الذُّنوبِ، وأيُّهما كانَ فلا يَصحُّ أنْ يُوصَفَ بهِ إلا المحرَّمُ.

الثَّالثُ: أنَّهُ تَعالى: قالَ: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾، صرَّحَ برُجحَانِ الإثمِ والعِقابِ، وذَلكَ يُوجِبُ التَّحرِيمَ.

فإنْ قِيلَ: الآيَةُ لا تدلُّ عَلى أنَّ شُربَ الخَمرِ إثمٌ، بلْ تدُلُّ عَلى أنَّ فيهِ إثماً، فهَبْ أنَّ ذَلكَ الإثمَ حَرامٌ، فلِمَ قُلتمْ: إنَّ شُربَ الخَمرِ لما حَصلَ فيهِ ذَلكَ الإثمُ وَجبَ أنْ يَكونَ حَراماً؟

قُلنا: لأنَّ السُّؤالَ كما[1] كانَ واقِعاً عَن مُطلقِ الخَمرِ، فلمَّا بَيَّنَ اللهُ تَعالى أنَّ فيهِ إثماً، كانَ المُرادُ أنَّ ذَلكَ الإثمَ لازمٌ لهُ عَلى جَميعِ التَّقدِيراتِ، فكانَ شُربُ الخمرِ مُستلزِماً لهذِهِ اللَّازمةِ المُحرَّمةِ، ومُستلزِمُ المحرَّمِ مُحرَّمٌ، فوَجبَ أنْ يَكونَ الخَمرُ مُحرَّماً، إلى هُنا كَلامهُ[2].

والحقُّ أنَّهُ لا دِلالةَ في الآيَةِ المَذكُورةِ عَلى اشتِمالِ الخَمرِ عَلى الإثمِ، ولا استِلزامَها إيَّاهُ، إنَّما دِلالتُها عَلى سَببيَّتِها لهُ في الجُملةِ، وذَلكَ لا يُنافِي الإباحَةَ؛ كالرَّمْيِ إلى الصَّيدِ، فإنَّهُ مُباحٌ، وقدْ يَكون سبباً للإثمِ؛ كما إذا وَقعَ عَلى الآدميِّ خطأً،

---

(١) «كما» ليس في (ع).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٦/ ٣٩٩).

وإنَّما يُنافِيها إذا كَانتِ السَّببيَّةُ مُطَّردةً[1]، وكونُ الجَوابِ عنِ السُّؤالِ عَن مُطلقِ الخَمرِ لا يدلُّ عَلى أنَّ المُرادَ أنَّ الإثمَ لازِمٌ لها عَلى جَميعِ التَّقادِيرِ، وذَلكَ ظاهِرٌ.

ثمَّ إنَّ الضَّعفَ في أوَّلِ الوُجوهِ المَذكُورةِ ظاهرٌ؛ لأنَّ مُوجبةُ ثُبوتُ حُرمةِ الخَمرِ بعدَ نُزولِ الآيتينِ المَذكُورتَينِ، ونُزولِ قَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآيةَ قبلَ قَولهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآيةَ، لم يَثبُتْ بعدُ حتَّى يتمَّ التَّقريبُ.

والضَّعفُ في الوَجهِ الثَّاني أظهَرُ منهُ؛ إذ لَيسَ في النَّصِّ المَذكُورِ تَوصِيفُ الخَمرِ بالإثمِ، وكَذا ضَعفُ الوَجهِ الثَّالثِ أظهرُ منهُ؛ لأنَّ التَّصريحَ برُجْحَانِ الإثمِ لا يُجدِي نَفعاً ما لم يُوجدِ التَّوصِيفُ بذَلكَ الرَّاجحِ، أو ما يدلُّ على استِلزامِها إيَّاهُ، وقدْ عَرفتَ أنَّ ذَلكَ مَفقودٌ هاهُنا، وقدْ عَرفتَ فيما سَبقَ أنَّ الآياتِ الوارِدةَ في الخَمرِ قدْ نَزلتْ عَلى التَّرتيبِ، وأنَّ تحرِيمَها قدْ وَقعَ عَلى التَّدرِيجِ.

وقدْ قالَ القفَّالُ: الحِكمةُ في تَحريمِ الخَمرِ عَلى التَّدرِيجِ: أنَّ اللهَ تَعالى عَلمَ أنَّ القومَ كانُوا قدْ ألِفوا شُربَ الخَمرِ، وكانَ انتِفاعُهمْ بذَلكَ كثيراً، فعلمَ أنَّهُ لو مَنعهُمْ دُفعةً واحِدةً، لشقَّ عَليهمْ ذَلكَ فلا جَرمَ استَعملَ في التَّحريمِ هذا التَّدرِيجَ، وهَذا الرِّفقَ، وقدْ نَقلَ الإمامُ في «تَفسِيرهِ» هَذا الكَلامَ عنهُ نَقلَ قَبولٍ وارتِضاءٍ[2].

وقالَ صاحبُ «التيسير»: فهَذهِ الآيةُ أوَّلُ آيةٍ نَزلتْ في الخَمرِ، فنبَّههُمْ بها أنَّ اجتِنابها أَولى مِن اقتِرابها؛ إذِ الحُكمُ في الأُمورِ للأغلَبِ، ألا يُرى أنَّ مَن غَلبتْ عَليهِ أفعالُ الخَيرِ حَمدُوهُ، وإنْ كانَ فيهِ بَعضُ ما يُذَمُّ، ومَن غَلبتْ عليهِ أفعَالُ الشَّرِّ ذمُّوهُ، وإنْ كانَ فيهِ بَعضُ ما يُحمدُ.

---

(١) في (ع): «مطروحة».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٦/ ٣٩٦).

ولما تقرَّرَ هَذا عِندهمْ وَردَ النَّهيُ بعدَ ذَلكَ عَنِ الشُّربِ وَقتَ الصَّلاةِ بقَولهِ تَعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فامتَنعوا عَن ذَلكَ للصَّلواتِ، فخَلا أكثرُ أوقاتِهمْ عَنِ الشُّربِ، فسَهُلَ نَقلُهمْ عَنها إلى التَّحرِيمِ المُطلقِ، ثمَّ نَزلَ قَولهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآيةَ.

وقدْ مرَّ فيما سَبقَ مِن المُقدِّمةِ أنَّ عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ قالَ: اللَّهمَّ بيِّنْ لنا في الخَمرِ بَياناً شافِياً، بعدَ نُزولِ هَذهِ الآيةِ، وأنَّهُ قالَ بعدَ نُزولِ قَولهِ تَعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُقارِبُ في النَّهيِ عَن شُربِ الخَمرِ، وما أُراهُ إلَّا سيُحَرِّمها.

قولهُ: ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]: مَحلُّ الجُملةِ معَ الواوِ النَّصبُ عَلى الحالِ، فصحَّ عَطفُ ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ عَليهِ، كأنَّهُ قيلَ: لا تَقرَبوا الصَّلاةَ سُكارى، ولا جُنباً، وإنَّما قُلنا: «معَ الواوِ»؛ لأنَّهُ إذا وقعَ المُفردُ المَنصُوبُ مَوقعَ الجُملةِ، لم يَصحَّ معهُ الواوُ، فدلَّ عَلى أنَّهُ واقعٌ مَوقعَ الجُملةِ والواوِ جَميعاً، هذا في حُكمِ الإعْرابِ[1].

وأمَّا مِن جِهةِ المَعنى: فيُفرَّقُ بَينَ قَولِنا: جاءَ القَومُ سُكارى، وجاؤوا وهُم سُكارى؛ إذ مَعنى الأوَّلِ: جَاؤوا كذَلكَ، والثَّاني: جَاؤوا وهُمْ كَذلكَ بالاستِئنافِ الثَّابتِ، ذَكرهُ الشَّيخُ عبدُ القَاهرِ.

بقَيَ الشَّأنُ في فائدةِ هَذا الاستِئنافِ وتَخصِيصهِ بالحالِ الأُولى دُونَ الثَّانيةِ.

قَولُهُ تَعالى: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] «حتَّى» الدَّاخلةُ عَلى المُضارعِ لها ثَلاثةُ مَعانٍ: مُرادفةُ «إلى»؛ نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ومُرادِفةُ «كي»

---

(١) في (ب): «كلام العرب» بدل: «حكم الإعراب».

التَّعليليـةِ؛ نَحـوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومُرادِفـةٌ: «إلَّا» فـي الاستِثناءِ.

وقدْ أفصَحَ عَن هَذا سِيبويهِ؛ حَيثُ قالَ في تَفسِيرِ قولِهمْ: واللهِ لا أفعَلُ إلَّا أنْ تفعلَ: المَعنَى: حتَّى أنْ تَفعلَ[١]، وهَذا أقلُّها، والغَالبُ هُو الأوَّلُ، و«حتَّى» المَذكورةُ هُنا تَحتملُها، وتفارِقها في أنَّهُ يَجوزُ وُقوعُ المُضارعِ المَنصُوبِ بعدَ «حتَّى»؛ نَحو: سِرتُ حتَّى أدخُلَها، وذَلكَ بتَقديرِ «حتَّى أنْ أدخُلَها»، ولا يَجوزُ بعدَهُ، فلا يُقالُ: سِرتُ إلى أنْ أدخُلَها.

قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ﴾ [المائدة: ٩٠]: «إنَّما» يُفيدُ قَصرَ ما دَخلهُ عَلى ما بَعدهُ؛ مِثل: إنَّما زَيدٌ مُنطلِقٌ، وإنَّما يَنطلقُ زيدٌ، ذَكرهُ القاضِي البَيضاويُّ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١][٢].

وعِبارةُ صَاحبِ «الكشَّافِ» صَريحةٌ في أنَّ وَضعَهُ لذَلكَ؛ حَيثُ قالَ: و«إنَّما» لقَصرِ الحُكمِ عَلى شَيءٍ؛ كقَولكَ: إنَّما يَنطلقُ زيدٌ، أو لقَصرِ الشَّيءِ عَلى الحُكمِ؛ كقَولكَ: إنَّما زيدٌ كاتبٌ[٣].

ثمَّ إنَّهُ ذَهبَ إلى عَدمِ الفَرْقِ بينَ «إنَّما» بالكَسْرِ، و«أنَّما» بالفَتحِ في إفادةِ الحَصرِ.

وردَّ عليهِ أبو حَيانَ قائلاً: إنَّ هَذا شَيءٌ انفردَ بِهِ الزَّمخشَريُّ، ولا يُعرفُ القَولُ بذَلكَ إلَّا في «إنَّما» بالكَسرِ[٤].

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٤٢).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٤٦).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٤٧٣).

وقالَ ابنُ هِشامٍ: ردُّهُ مَردُودٌ؛ فإنَّهما قدِ اجتَمعا في قَولِهِ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأُولى لقَصرِ الصِّفةِ عَلى المَوصُوفِ، والثَّانيةُ بالعَكسِ[1].

قولهُ تَعالى: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠]: إفرادُ الرِّجسِ؛ لأنَّهُ عَلى صِيغةِ المَصدرِ، فصحَّ وُقوعهُ خَبراً عنِ الجَمعِ، فلا حَاجةَ إلى تَقديرِ المَعطُوفاتِ، وأمَّا تَقديرُ المُضافِ: فنَقِفُ عَلى ما فيهِ في المَطلبِ الآتِي ذِكرُهُ.

والفاءُ في قولِهِ تَعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ لتَرتِيبِ الحُكمِ عَلى الحِكمةِ، و﴿إِنَّمَا﴾ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المائدة: ٩١]؛ لقَصرِ إرادةِ الشَّيطانِ عَلى إيقاعِ المَفاسدِ الدِّينيةِ، وانتِزاعِ المَصالحِ الدُّنيويةِ، وكَلمةُ ﴿فِي﴾ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ للسَّببيَّةِ؛ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، والفاءُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] للتَّرتِيبِ عَلى ما تقدَّمَ.

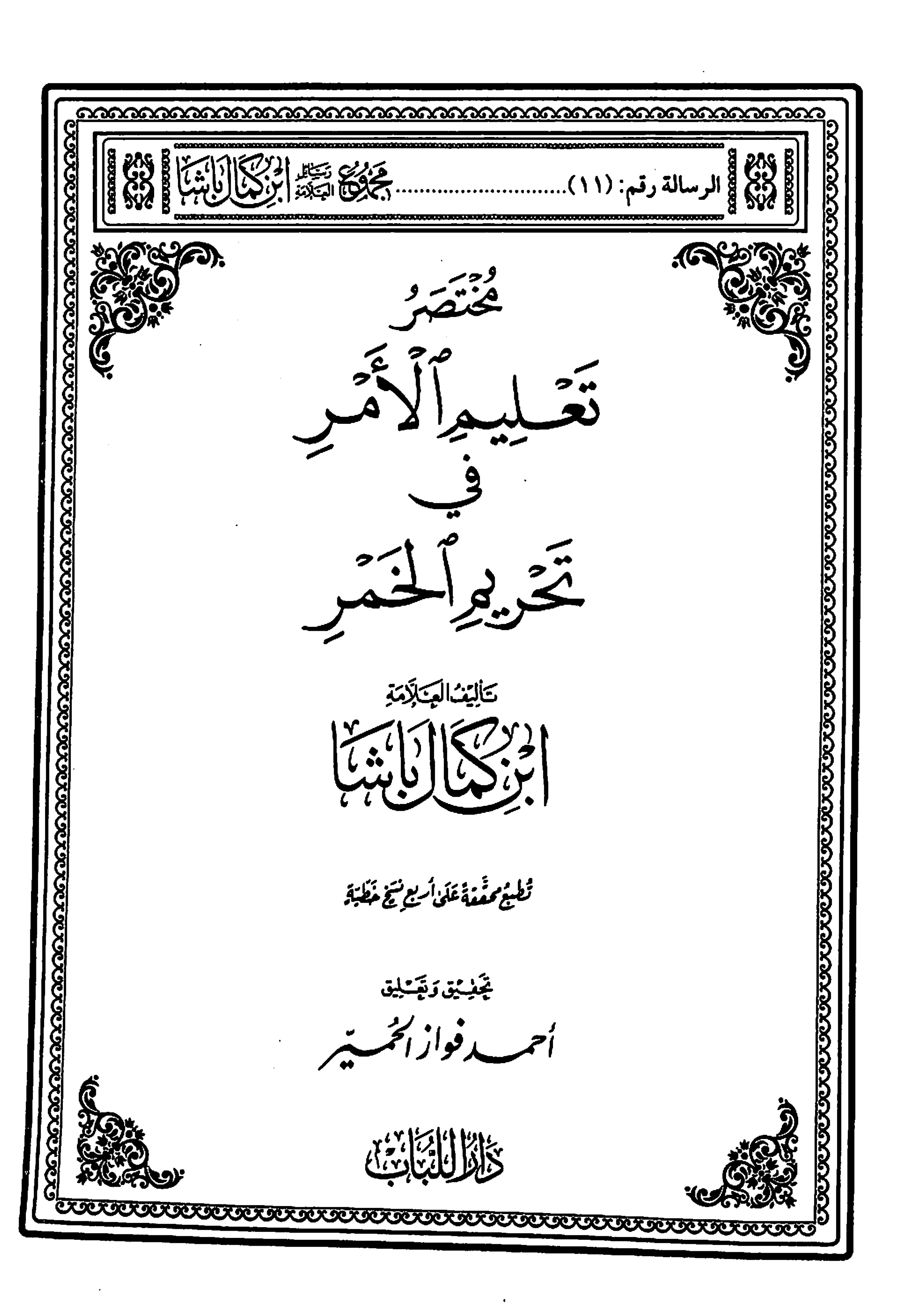
المَطلبِ الرَّابعِ[2]

تمَّتْ بحَمدِ اللهِ وعَونهِ وحُسنِ تَوفِيقهِ

***

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٩).

(٢) في هامش (أ): «هذا آخر ما وجد من نسخة المصنف»، وظاهر أن المطلب الرابع سقط من النسختين. وكذا سقط من نسخة مراد ملا حيث وقفت عليها آخراً والله أعلم.



مختصر تعليم الأمر في تحريم الخمر

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة على أربع نسخ خطية

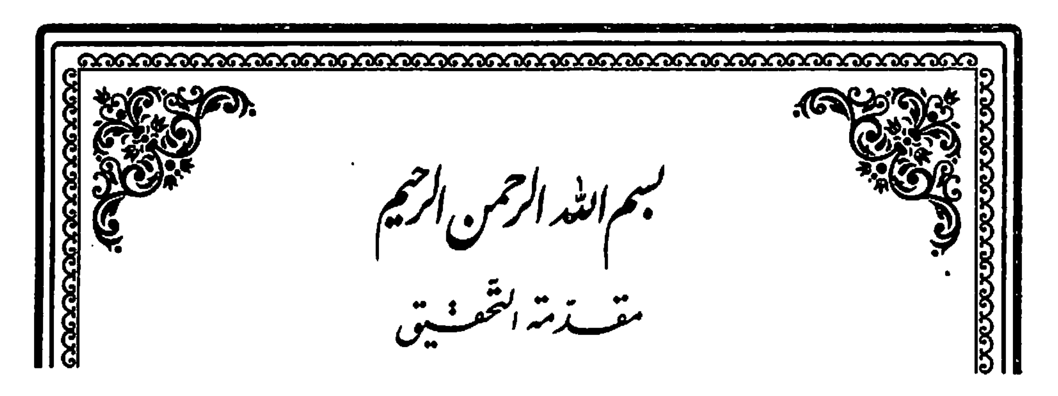
تحقيق وتعليق

أحمد فواز الحمير

دار اللباب

مكتبة أيا صوفيا (أ)

مكتبة بغدادي وهبي (ب)



الحَمْدُ لله الَّذِي جَعلَ شَرِيعتَهُ نَهْياً وأَمْرَا، فَأَحلَّ أَعْنَاباً وَحَرَّمَ خَمْرَا، وَأَشْهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لهُ، يَعْلَمُ جَهْرَ العِبَادِ وسِرًّا، وأَشْهدُ أَنَّ مُحمَّداً عبدُه ورَسولُه صَاحِبُ المِعْرَاجِ والإِسْرَاء، صلَّى الله عليه وسلَّمَ وعلى آلِه وأَصْحابِه النَّاشِرينَ شَرِيعتَهُ في الآفَاقِ نَشْرَا.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ حِفْظَ العَقْلِ هُوَ إِحْدَى الكُلِّيَّاتِ الخَمْس، فبِهِ يَزِينُ المَرْءُ الأَقْوالَ والأَفْعَال، فيَنْبذُ السَّيِّئَ ويَتحلَّى بجَمِيلِ الخِصَال، ولِذاكَ حَرَّمَ اللهُ الخَمْرَ؛ فإنَّها مَذْهبةٌ للعُقُول، وحَرَّمَ المَيْسِرَ؛ لأنَّه مَسْلَبَةٌ للمَال، عَلاوةً على مَا يُحْدِثانِه مِنَ العَدَاوَةِ والبَغْضَاءِ بيْنَ النَّاسِ.

وقدْ كانَ العربُ في الجاهليَّةِ مُولَعِينَ بهما، فالخَمْرُ شَرابُهُم والمَيْسِر لهْوهُمْ ودَيْدَنُهم، فجاءَ تحريمُ الخَمْرِ على التَّدْريجِ لشدَّةِ حُبِّهِم لها، ووُلُوعِهم بها، فلوْ أنَّه قيلَ لهم: اجْتَنِبوا الخَمْرَ من أوَّلِ يَوْم، لما تَرَكُوهُ أبداً، ولكنَّ اللهَ حَكِيمٌ حَلِيمٌ بعبادِه، حتَّى إذا دَرَّج لهم ذلك التَّحْريمَ ووصَلَ بهم إلى قولِه: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾، وقولِه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾، قالُوا: انْتهينا يارَبّ.

وهذِه رسالةٌ مُوجزَةُ المَبَانِي، وَاسِعةُ المَعَانِي، سَطَّرها العالِمُ النِّحْرِير،

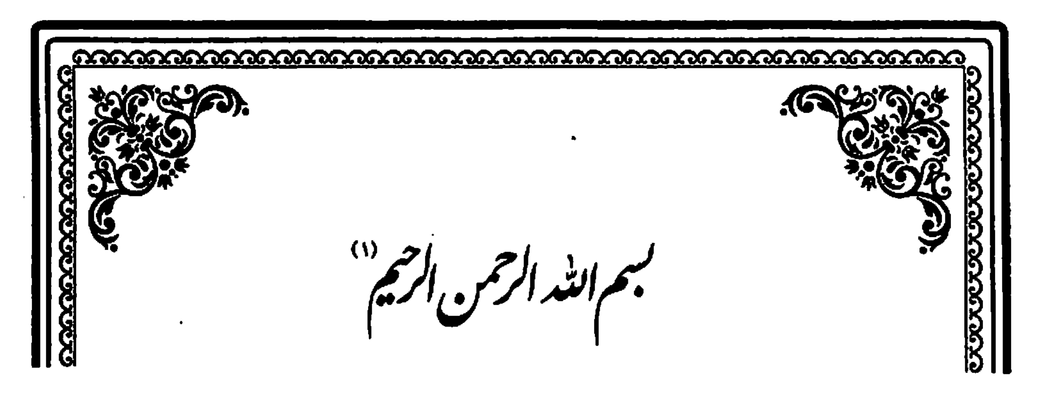
والفَقِيـهُ الكَبِيـر أحمدُ بنُ سُـلَيْمان بَاشـا، الشَّـهيرُ بابْنِ كَمـال الوَزِير، بَيَّـنَ فِيها آياتِ الخَمْـر وَأَسْـبابَ نُزُولهـا، وكيفيَّـةَ تـدرُّجِ تحريمِهـا، مُضمِّناً لهـا الكثيرَ مـنَ الفَوَائِدِ والنِّكَات، وحَـلّ المُشْـكِلات، بيـراعِ المُفسِّـر الأَلْمعِي والفَقِيـه اللَّوْذَعِـي، فكانتْ رسـالةً فَريـدةً فـي البابِ.

هـذا؛ وقـدْ وفَّقني اللهُ عزَّ وجـلَّ للوُقوفِ على نُسَـختين خطِّيتين لهذِه الرِّسـالةِ، وهمـا النسـخةُ المحفوظـةُ في مكتبـةِ أيا صوفيـا ورمزهـا (أ)، والنُّسْـخة المحفوظة فـي بغدادي وهبـي ورمزهـا (ب)، فلَهُ الحَمْـدُ في الآخِـرَةِ والأُولَى.

واللهَ أسألُ أنْ يكتبَ لها القَبُول، إنَّهُ خيرُ مأمُولٍ، وأكرمُ مَسْؤُول، والحمدُ لله الَّذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

المحقق

***



الحَمدُ للهِ الَّذِي أنزَلَ الأحكامَ عَلى وَجهِ الإحكامِ، مُشتَمِلةً عَلى الحِكَمِ والفَوائِدِ، وبَيَّنَ لنَا الحَلالَ والحَرامَ، بالنُّصُوصِ المُنتَظِمةِ بأحسَنِ انتِظامٍ؛ كالفُصوصِ والفَرائِدِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى مُحمَّدٍ سيِّدِ الأنامِ وسَنَدِ الكِرامِ، وعَلى آلِهِ العِظَامِ، وصَحبِهِ الأعلامِ ما تَعاقبَتِ اللَّيالِي والأيَّامُ.

وبَعْدُ: فهَذهِ رِسالةٌ مَعمُولةٌ في تَعليمِ الأمرِ في تَحريمِ الخَمرِ، فنَقولُ(٢):

رُويَ أنَّهُ نَزلَ بمكَّةَ شرَّفها اللهُ تعالى قَولُهُ تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، فأخذَ المُسلِمونَ يشرَبُونها؛ أي: الخَمرَ.

ثمَّ إنَّ عُمرَ ومُعاذاً رَضِيَ اللهُ عَنهُما في نَفرٍ مِن الصَّحابةِ قالُوا: أفتِنا يا رَسولَ اللهِ في الخَمرِ؛ فإنَّها مَذهَبةٌ للعَقلِ، فنزَلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، فشَرِبها قومٌ، وتَركَها آخَرونَ، كذا في «تَفسِيرِ القَاضِي»(٣)، ولا يَخفَى ما فيهِ مِن القُصورِ.

---

(١) في (ب): «باسمِهِ سُبحانَه».

(٢) «فنقول» ليس في (ب).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٧).

وفي «الكشَّافِ»: ثمَّ إنَّ عُمرَ ومُعاذاً رَضِيَ اللهُ عَنهما ونَفراً مِن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ قالُوا: يا رَسولَ اللهِ! أفتِنا في الخَمرِ؛ فإنَّها مَذهَبةٌ للعَقلِ مَسلبةٌ للمالِ[1]، وفيهِ أيضاً قُصورٌ، وتَمامُ الكَلامِ بزِيادةِ: «والمَيسرِ» عَلى قَولِهِ في الخَمرِ؛ كما وَردَ في بَعضِ الرِّواياتِ.

ثمَّ إنَّ القاضِيَ لمْ يُصِبْ في قَولِهِ: «فأخَذَ المُسلِمونَ يَشرَبُونها»؛ لما فيهِ مِن إيهامِ أنَّهمْ كانُوا يَمتَنِعونَ عَن شُربِها قبلَ نُزولِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، ولَيسَ الأمرُ كَذلكَ عَلى ما أفصَحَ عَنهُ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: نَزلتْ في الخَمرِ أربعُ آياتٍ؛ نَزلتْ بمكَّةَ: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾ الآيةَ [النحل: ٦٧]، وكانَ المُسلِمونَ يَشرَبُونها، وهِي لهمْ حَلالٌ[2].

فإنْ قلتَ: لم يَردْ في حلِّها نصٌّ، فكانَ حقُّهُ أنْ يَقولَ[3]: وهيَ لهمْ مُباحٌ؟

قلتُ: بلْ وَردَ فيهِ نصٌّ؛ حيثُ كانُوا يَشرَبُونها، وكانَ رَسولُ الله ﷺ يَعلمهُ، ولا يُنكرُ عَليهمْ، وذَلكَ نصٌّ[4] مِن قَبيلِ السُّنَّةِ التَّقريريَّةِ.

وفي «الكشَّافِ»: ثمَّ دَعا عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ ناساً مِنهمْ[5]، فشَربُوا وسَكِروا، فأَمَّ بعضُهمْ، فقَرأ: قلْ يا أيُّها الكافِرونَ! أعبدُ ما تَعبُدونَ؛ فنَزلتْ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٠)، والأثر المذكور ذكره الثعلبي بغير سند، وقال عنه الزيلعي: غريب. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٣١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٠).

(٣) «أن يقول» ليس في (ب).

(٤) «نص» ليس في (ب).

(٥) في حاشية (ب) كتب فوقها: «من الصحابة».

﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فقلَّ مَن يشرَبُها انتهى[١]. وفيهِ أيضاً دِلالةٌ علَى ما ذُكرَ.

ثمَّ[٢] قالَ في «الكشَّافِ»: ثمَّ دَعا عتْبانُ بنُ مالكٍ قَوماً فيْهم سَعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، فلمَّا سَكِروا افتَخرُوا وتَناشَدوا حتَّى أنشَدَ سعدٌ شِعراً فيهِ هِجاءُ الأنصَارِ، فضَربهُ أنصَاريٌّ بلَحْي بَعيرٍ؛ فشجَّهُ مُوضِحةً[٣] فشَكا إلى رَسولِ اللهِ عَليهِ السَّلامُ؛ فقالَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: اللَّهمَّ بيِّنْ لنا في الخَمرِ بَياناً شَافِياً؛ فنَزلتْ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [البقرة: ٩٠ ـ ٩١]، فقالَ [عمر] رَضِيَ اللهُ عنهُ: انتَهينا يا رَبُّ! انتَهى[٤].

وفي «تَفسِيرِ الإمَامِ القُرطبيِّ»: لمَّا عَلمَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ أنَّ قَولهُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ وعِيدٌ شَديدٌ زائِدٌ عَلى مَعنى: «انتَهوا»، قالَ: انتَهينا انتَهينا[٥]، وأمرَ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مُناديَهُ أنْ يُنادِيَ في سِككِ المَدينةِ: ألا إنَّ الخَمرَ قدْ حُرِّمَتْ؛ فكُسِرتْ الدِّنانُ وأُريقَتِ الخَمرُ حتَّى جَرتْ في سِككِ المَدينةِ[٦].

وقالَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآيةَ، وهَذهِ[٧] الآيةُ أوَّلُ ما نَزلَ في أمرِ الخَمرِ ثمَّ بَعدهُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾

---

(١) وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٠)، وقال الزيلعي عن هذا الأثر: غريب بهذا اللفظ، وذكره الثعلبي في «تفسيره» بغير سند. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٣٢)

(٢) «ثم» ليس في (ب).

(٣) في حاشية (ب): «قولهُ: فشجَّهُ مُوضِحةً: نَصبٌ عَلى المَصدرِ؛ أي: شَجةً مُوضِحةً، وهِي الَّتي تُوضِح العَظمَ. «قاموس»».

(٤) وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٠).

(٥) «انتهينا» الثانية ليس في (ب).

(٦) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٩٢).

(٧) «الآية، وهذه» ليس في (ب).

[النساء: ٤٣]، ثمَّ قولُهُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

ثم قولُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] عَلى ما يأتِي في (المائِدةِ)[1]، وأرادَ بما يأتي فيها قولَهُ: رُوِيَ أنَّ قَبيلَتينِ مِن الأنصارِ شَرِبُوا الخَمرَ وانتَشوا، فعَبَثَ بَعضُهمْ ببَعضٍ، فلمَّا أصبَحُوا رأى بَعضُهمْ في وَجهِ بَعضٍ آثارَ ما فَعلُوا، وكانُوا إخوَةً لَيسَ في قُلوبهمْ ضَغائنُ، فجَعلَ الرَّجلُ يَقولُ: لو كانَ أخي بي رَحِيماً ما فَعلَ هَذا، فحَدَثَتْ بَينهُمُ الضَّغائنُ؛ فأنزلَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ٩١] الآية، وهَذا عَلى خِلافِ المَشهورِ المَذكُورِ في «الكشَّافِ» و«تَفسِيرِ القاضِي»، وغيرِهما مِن التَّفاسيرِ المُعتَبرةِ.

وإذ فرَغنا عَن بَيانِ ما وَردَ في أمرِ الخَمرِ مِن الآياتِ وتَرتِيبِ نُزولِها وأسبَابِهِ، فلنَشرَعْ في تَفسِيرِها، وتَحريرِ الرِّواياتِ الوارِدةِ فيها.

أمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]: قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما: نَزلتْ هَذهِ الآيةُ قَبلَ تَحريمِ الخَمرِ، وأرادَ بالسَّكَرِ الخَمرَ، وبالرِّزقِ الحَسنِ جَميعَ ما يُؤكَلُ ويُشرَبُ حَلالاً مِن هَاتينِ الشَّجرَتينِ، وقالَ بهذا القَولِ ابنُ جُبيرٍ، والنَّخَعيُّ، والشَّعْبيُّ، وأبُو ثورٍ، كذا قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ في «تَفسِيرِهِ»[2].

فلا وَجهَ لما اختَارهُ صَاحبُ «الكشَّافِ»، وتَبعهُ القاضِي مِن تعلُّقِ ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾ بمَحذوفٍ تَقدِيرهُ: ونَسقِيكمْ مِن ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنَابِ؛ أي:

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٣/ ٥٢).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٢٨).

مِن عَصِيرهما[1]؛ فإنَّهُ حَينئذٍ لا يَتناولُ المأكُولَ، وهُو أعظَمُ صِنفَي ثَمراتِهما، والمَقامُ مَقامُ الامتِنانِ، ومُقتضَاهُ استِيعابُ الصِّنفَينِ، فالوَجهُ أنْ يَتعلَّقَ ما ذُكِرَ بـ: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾، ويَكونُ ﴿مِنْهُ﴾ مِن تكريرِ الظَّرفِ للتَّوكيدِ عَلى أنَّ الضَّميرَ راجِعٌ إلى المُذكُورِ، وهُو مَعنَى الجِنسِ؛ لأنَّ مَعنَى الجَمعِ قدْ بَطَلَ بالتَّعرِيفِ.

وبقِيَ فائدةُ صِيغَتِهِ؛ وهِي الإشارةُ إلى تعدُّدِ الأنواعِ، فلا حَاجةَ إلى تَقدِيرِ مُضافٍ ليَرجعَ إلَيهِ الضَّميرُ المَذكُورُ كما ذَهبَ إلَيهِ صَاحبُ «الكشَّافِ»؛ حيثُ قالَ: يَرجعُ الضَّميرُ إلى المُضافِ المَحذُوفِ، وهُو العَصيرُ[2]، وتَبعهُ القاضِي[3]، بلْ لا وَجهَ لهُ؛ لما عَرفتَ أنَّ فيهِ تَخصِيصاً لا يُناسبُ المَقامَ.

والعَجبُ أنَّهما اتَّفقَا عَلى أنَّ المُرادَ مِن الرِّزقِ الحَسنِ ما يَنتظِمُ التَّمرَ والزَّبيبَ، ومعَ هَذا كَيفَ قالا: إنَّ المَعنَى: مِن عَصِيرِهما تتَّخذُونَ سَكَراً ورِزقاً حَسناً؟ إذْ لا انْتظامَ بَينَ هَذينِ الكَلامينِ، وإنَّما قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضيَ اللهُ تعالى عَنهُما: إنَّ هَذهِ الآيَةَ نَزلتْ قَبلَ تَحريمِ الخَمرِ؛ لأنَّ المَقامَ لا يَتحمَّلُ العِتابَ؛ فإنَّ مَساقَ الكَلامِ عَلى ما دلَّ عَليهِ سِياقهُ ولِحاقهُ في[4] تَعدادِ النِّعمِ العِظامِ والامتِنانِ بها.

وصَاحبُ «الكشَّافِ»؛ لعَدمِ تَنبُّهِهِ لهذا، قالَ: وفيهِ وَجهانِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ مَنسُوخةً.

والثانِي: أنْ يَجمعَ بَينَ العِتابِ والمنَّةِ[5].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٦)، و«تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٦).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

(٤) «في» ليس في (ب).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٧).

ووافقهُ القاضِي فيهِ؛ حَيثُ قالَ: والآيةُ إنْ كانَتْ سابقةً عَلى تَحريمِ الخَمرِ فدالَّةٌ عَلى كَراهتِها، وإلّا فجَامعةٌ بَينَ العِتابِ والمنَّةِ(١).

وإنَّما قالَ: (دَالَّةٌ عَلى كَراهتِها)؛ لأنَّ في تَصنيفِ المُتَّخذِ، وتَوصِيفِ أحدِ الصِّنفَينِ بالحُسنِ دِلالةً عَلى أنَّ حظَّ الصِّنفِ الآخرِ القُبحُ، والقَبيحُ لا يَخلُو عَن الكَراهةِ وإنْ خَلا عَن الحُرمةِ.

بقِي هاهُنا شيءٌ، وهُو أنَّهُ تردَّدَ هاهُنا في سَبقِ الآيةِ المَذكُورةِ عَلى تَحريمِ الخَمرِ، وقدْ ساقَ الكَلامَ عَلى القَطْعِ بهِ في تَفسيرِ (سُورةِ البَقرةِ)، وهُو الصَّوابُ.

قالَ الإمامُ القُرطبيُّ: الصَّحيحُ أنَّ ذَلكَ قبلَ تَحرِيمِ الخَمرِ، فتكونُ مَنسُوخةً؛ لأنَّ هَذهِ الآيةَ مكيَّةٌ باتِّفاقِ العُلماءِ، وتَحريمُ الخَمرِ مَدنيٌّ(٢).

قولهُ: (فتكونُ مَنسُوخةً) محلُّ نَظرٍ؛ لأنَّ اختِيارَ الطَّبريِّ أنَّ السَّكرَ ما يُطعمُ مِن الطَّعامِ، وحلُّ شُربهِ مِن ثِمارِ النَّخيلِ والأعنَابِ، وهُو الرِّزقُ الحَسنِ؛ فاللَّفظُ مُختَلفٌ، والمَعنَى واحدٌ؛ مِثلُ: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦](٣)، وقدْ نَقلهُ الإمَامُ القُرطبيُّ عنهُ، ثمَّ قالَ: وهَذا أحسنُ ولا نَسخَ(٤).

وقالَ الحَنفيّونَ: المُرادُ بقَولهِ: ﴿سَكَرًا﴾: ما لا يُسكِرُ مِن الأنبذةِ، والدَّليلُ عَليهِ أنَّ اللهَ تَعالى امتنَّ عَلى عِبادهِ بما خَلقَ لهُمْ مِن ذَلكَ، ولا يَقعُ الامتِنانُ إلّا بمُحلَّلٍ لا بمُحرَّمٍ، فيَكونُ ذَلكَ دليلاً عَلى جَوازِ شُربِ ما دُونَ المُسكرِ مِن النَّبيذِ، فإذا انتَهى

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٣٢).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٢٨).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ٢٨٤).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٢٨).

إلى السُّكرِ لم يجُزْ، وعضَدوا هَذا مِن السُّنةِ بما رُوِيَ عَن النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ أنهُ قالَ: «حرَّمَ اللهُ الخَمرَ؛ لعَينِها والسُّكرَ مِن غَيرِها»[1].

وعَن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما أنَّهُ قالَ: حُرِّمتِ[2] الخَمرُ بعَينِها، القَليلُ مِنها والكَثيرُ، والسُّكرُ مِن كلِّ شرابٍ. أخرَجهُ الدَّارقُطنيُّ[3].

وقالَ الإمامُ القُرطبيُّ: أمَّا قَولهمْ: إنَّ اللهَ تَعالى امتنَّ عَلى عِبادهِ ولا يَكونُ امتِنانهُ إلَّا بما حلَّ: فصَحيحٌ، بيدَ أنهُ يَحتملُ أنْ يَكونَ ذَلكَ قبلَ تَحريمِ الخَمرِ كما بيَّنَّاهُ، فيَكونُ مَنسُوخاً كما قدَّمناهُ.

وقالَ ابنُ العربيِّ: إنْ قيلَ: كيفَ يُنْسَخُ هَذا وهُو خَبرٌ، والخَبرُ لا يَدخُلهُ النَّسخُ؟ قُلنا: إنَّ الخَبرَ إذا كانَ عَن الوُجودِ الحَقيقيِّ، أو عَن إعطاءِ ثَوابٍ فَضلاً مِن اللهِ تَعالى، فهُو الَّذي لا يَدخُلهُ النَّسخُ، فأمَّا إذا تضمَّنَ الخَبرُ حُكماً شَرعيًّا، فالأحكامُ تَتبدَّلُ وتُنسَخُ، ولا يَرجعُ النَّسخُ[4] إلى مَفهُومِ الخَبرِ، وإنَّما يَرجعُ إلى ما تَضمَّنهُ[5].

قالَ صاحبُ «الكشَّافِ»: وقيلَ: السُّكرُ النَّبيذُ، وهُو عَصيرُ العُنبِ والزَّبيبِ والتَّمرِ إذا طُبخَ حتَّى يَذهبَ ثُلثاهُ، ثمَّ يُتركُ حتَّى يَشتدَّ، وهُو حَلالٌ عِندَ أبي حَنيفةَ إلى

---

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٣)، من حديث علي رضي الله عنه، وأخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه: النسائي (٥٦٨٤)، وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ٣٠٦).

(٢) من قوله: «الخمر؛ لعينها...» ليس في (ب).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤٦٦٦)، وباللفظ المذكور أخرجه النسائي (٥٦٨٤).

(٤) «ولا يرجع النسخ» ليس في (ب).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٣٠).

حدِّ السُّكرِ، ويَحتجُّ بهذهِ الآيةِ، وبقولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «الخَمرُ حَرامٌ لعَينِها، والسُّكرُ من كلِّ شَرابٍ»[1]، وبأخبارٍ جَمَّةٍ، انتَهى[2].

وفي «تَفسيرِ القُرطبيِّ»: قدْ أحلَّ شُربَ النَّبيذِ إبراهِيمُ النَّخعيُّ، وأبو جَعْفرٍ الطَّحاويُّ، وكانَ إمامَ أهلِ زَمانِهِ، وكانَ سُفيانُ الثَّوريُّ يَشرَبُهُ[3].

وأمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآيةَ، قالَ صَاحبُ «الكشَّافِ»: والخَمرُ ما غَلا واشْتدَّ وقَذفَ بالزَّبدِ مِن عَصيرِ العِنبِ، وهُو حرامٌ، وكذَلكَ نَقيعُ الزَّبيبِ أو التَّمرِ الَّذي لَمْ يُطبَخْ، فإنْ طُبِخَ حتَّى ذَهبَ ثُلثاهُ، ثمَّ غَلا واشتدَّ ذَهبَ خَبثهُ ونَصيبُ الشَّيطانِ، وحلَّ شُربهُ ما دُونَ السُّكرِ إذا لم يُقصَدْ بشُربهِ اللَّهوُ والطَّربُ عِندَ أبي حَنيفةَ، وعِندَ أكثرِ الفُقهاءِ هُو حَرامٌ كالخَمرِ، وكذَلكَ كلُّ ما أسكَرَ مِن كلِّ شَرابٍ.

وسُمِّيتْ خَمراً؛ لتَغطِيتها العَقلَ والتَّمييزَ؛ كما سُميَتْ سُكراً؛ لأنَّها تُسْكِرُهما؛ أي: تَحْجُزُهُما، وكأنَّها سُميَّتْ بالمَصدرِ مِن خَمرَهُ خَمراً: إذا سَترهُ للمُبالَغةِ، انتَهى[4].

وفي «تَفسِيرِ القُرطبيِّ»: قالَ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ في خُطبَتِهِ عَلى مِنبرِ رَسولِ اللهِ عَليهِ السَّلامُ: أمَّا بعدُ:

أيُّها النَّاسُ! فإنَّهُ نَزلَ تَحرِيمُ الخَمرِ وهِي مِن خَمسةٍ؛ العِنبِ والعَسلِ والتَّمرِ والحِنطةِ والشَّعيرِ، والخَمرُ ما خامرَ العَقلَ[5].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٧).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٣١).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٩٤).

وهَذا عَلى ما قِيلَ: إنَّما سُميت الخَمرُ خَمراً؛ لأنَّها تُخالِطُ العَقلَ؛ مِنَ المُخامَرةِ، وهِي المُخالَطةُ[١]، ومِنهُ قَولهمْ: دَخلتُ في خِمارِ النَّاسِ؛ أي: اختَلطتُ بهمْ.

و«المَيسرُ»: القِمارُ، مَصدرٌ مِن يَسرَ؛ كالمَوْعِدِ والمَرجِعِ، مِن فَعلِهما، يُقالُ: يَسَرْتهُ؛ أي[٢]: قَمَرْته، واشتِقاقُهُ مِنَ اليَسَرِ؛ لأنَّهُ أخذُ مالِ الرَّجلِ بيُسرٍ وسُهولةٍ مِن غَيرِ كدٍّ ولا تَعبٍ[٣]، أو مِن اليَسارِ؛ لأنهُ سَلبَ يَسارَهُ، كذا في «الكشَّافِ»[٤].

وقالَ الأزهَريُّ: المَيسرُ الجَزورُ الَّذِي كانُوا يَتقامَرونَ عَليهِ، سُمِّيَ مَيسِراً؛ لأنهُ يُجزَّأُ أجزاءً، فكأنهُ مَوضعُ التَّجزئةِ، وكلُّ شيءٍ جَزأتَهُ فقَدْ يَسَرْتَهُ، والياسِرُ الجَازرُ؛ لأنَّهُ يُجزِّئُ لحمَ الجَزورِ[٥].

والمَيسرُ بهذا المَعنَى أنسَبُ بالخَمرِ، وصِفتُهُ أنَّها[٦] كانَتْ لهُمْ عَشرةُ أقدُحٍ، وهِي الأزلامُ والأقلامُ، والفذُّ، والتَوءمُ، والرَّقيبُ، والحِلْسُ، والنَّافِسُ، والمُسْبِلُ، والمُعَلَّى، والمَنِيحُ، والسَّفِيحُ، والوَغْدُ، لكلِّ واحِدٍ مِنها نَصيبٌ مَعلومٌ مِن جَزورٍ يَنحرُونَها، ويُجزِّئونَها عَشرةَ أجزاءٍ، وقيلَ: ثَمانيةً وعِشرينَ جُزْءاً إلا لثَلاثةٍ؛ وهِي: المَنِيحُ، والسَفِيحُ، والوَغْدُ.

ولصَاحبِ «الكشَّافِ»:

لِـيَ فـي الدُّنيـا سِهامٌ   لَيـسَ فيهـنَّ رَبِيـحٌ

---

(١) «وهي المخالطة» ليس في (ب).

(٢) في (ب): «إذا».

(٣) كتب فوقها في (ب): «أي: غلبتُه بالقِمار».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١).

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ٤٣) (مادة: يسر).

(٦) «أنها» ليس في (أ).

وَأَسَامِيهِنَّ وَغْدٌ وسَفِيحٌ ومَنِيحٌ

للفذِّ سَهمٌ، وللتوءمِ سَهمانِ، وللرَّقيبِ ثَلاثةٌ، وللحِلْسِ أربَعةٌ، وللنَّافسِ خَمسةٌ، وللمُسْبِلِ ستَّةٌ، وللمُعلَّى سَبعةٌ يَجعلُونَها في الرَّبابةِ، وهِي خَريطَةٌ، ويَضعُونها على يَدي عَدلٍ، ثمَّ يُجلجِلُها ويُدخلُ يَدهُ، فيَخرجُ باسمِ رَجلٍ قَدَحاً مِنها؛ فمَن خَرجَ لهُ قَدحٌ مِن ذَواتِ الأنصِباءِ، أخذَ النَّصيبَ المَوسُومَ بهِ ذَلكَ القَدَحُ، ومَن خَرجَ لهُ قَدَحٌ ممَّا لا نَصيبَ لهُ لم يأخُذْ شَيئاً، وغَرِمَ ثَمنَ الجَزورِ كلِّهِ، وكانُوا يَدفعونَ تِلكَ الأنصِباءَ إلى الفُقَراءِ، ولا يأكُلونَ مِنها، ويَفتخِرونَ بذَلكَ، ويذمُّونَ مَن لمْ يَدخلْ فيهِ، ويُسمُّونهُ: البَرَمَ[1].

وقالَ الإمامُ المُطرِّزيُّ في «شَرحِ المَقاماتِ للحَريريِّ»: البَرَمُ: البَخيلُ اللَّئيمُ، وهُو في الأصلِ الَّذي لا يَدخُلُ معَ القَومِ في المَيسرِ، ولا يَتحمَّلُ الغُرْمَ، يُقالُ: فُلانٌ بَرَمٌ ما فيهِ كَرَمٌ[2].

وفي «تَفسيرِ القُرطبيِّ»: وقالَ مُجاهدٌ، ومُحمَّدُ بنُ سِيرينَ، وَالحَسنُ، وابْنُ المُسيَّبِ، وعَطاءٌ، وقَتَادةُ، ومُعَاويةُ بنُ صَالحٍ، وطاوُوسٌ، وعَليُّ بنُ أبي طالِبٍ، وابنُ عباسٍ رِضوانُ اللهِ تَعالى عَليهمْ: كلُّ شيءٍ فيهِ قِمارٌ مِن نَردٍ وشِطْرنجٍ فهُو المَيسرُ، حتَّى لَعبُ الصِّبيانِ بالجَوزِ[3] والكِعابِ[4]، إلَّا ما أُبيحَ مِن الرِّهانِ في الخَيلِ والقُرعةِ في إفرازِ الحُقوقِ.

---

(١) كتب فوقها في (ب): «بخيل». وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٢) انظر: «الإيضاح شرح مقامات الحريري» للمطرزي (ص: ٣٧٨).

(٣) «بالجوز» ليس في (أ).

(٤) الكعاب: فصوص النرد.

وقالَ مَالكٌ: المَيسرُ مَيسِرانِ: مَيسرُ اللَّهوِ، ومَيسرُ القِمارِ، فمِن مَيسرِ اللَّهوِ: النَّردُ والشِّطرنجُ، والملاهي كلُّها، ومَيسِرُ القِمارِ ما يَتخاطرُ النَّاسُ عَليهِ[1].

وفي «الكشَّافِ»[2]: وفي حُكمِ المَيسرِ أنواعُ القِمارِ مِن النَّردِ والشِّطرنجِ وغَيرِهما.

وعَن النَّبيِّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إيَّاكمْ وهاتَينِ اللعبَتينِ المَشؤومَتينِ؛ فإنَّهما مِن مَيسرِ العَجمِ»[3].

وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ: إنَّ النَّردَ والشِّطْرنجَ مِن المَيسرِ[4]، انتَهى[5].

وأمَّا حُرمةُ القِمارِ في النَّردِ والشِّطرنجِ؛ بأنْ يُشترَطَ المالُ في أيِّ جَانبٍ صَارَ مَغلُوباً: فبالاتِّفاقِ.

وأمَّا في حُرمةِ اللَّعبِ في[6] نَفسِهِ، أو في الرِّهانِ مِن جَانبٍ؛ بأنْ يأخُذَ المالَ إن غَلبَ، وإلَّا لم يُؤخذْ مِنهُ شيءٌ؛ ففي الشِّطرنجِ خِلافٌ، كذا قالَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ في «شَرحِهِ للكشَّافِ».

لمَّا كانَ الخَمرُ والمَيسرُ مَنشأً[7] للإثمِ، وسَبباً للمَنافعِ، جَعلهُما مَنبَعاً لهُ، ومَعْدِناً لها؛ تَنبِيهاً عَلى قوَّةِ السَّببيَّةِ؛ فلا حَاجةَ إلى تَقديرِ المُضافِ كما زَعمَه صَاحبُ

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٣/ ٥٢).

(٢) «وفي الكشاف» ليس في (ب).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٩٥٤)، وفيه: «الموسومتين» بدل «المشؤومتين».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦١٥٠).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٢).

(٦) «في» ليس في (ب).

(٧) «منشأ» ليس في (أ).

«الكشَّافِ»؛ حَيثُ قالَ: والمَعنَى: يَسألُونكَ عمَّا في تَعاطِيهما؛ بدَليلِ قَولهِ: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وعِقابُ الإثمِ في[1] تَعاطِيهما[2]، وتَبعهُ القاضِي[3]، وقالَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ: لظُهورِ أنْ لَيسَ الإثمُ في عَينِهما.

ولا يَخفَى ما فيهِ مِن الغُفولِ عمَّا في اعتِبارِ الظَّرفيةِ في عَينِهما مِن النُّكتةِ البَليغةِ المُناسبةِ للمَقامِ، بلْ لا وَجهَ لتَقديرِ المُضافِ كما لا يَخفَى عَلى ذَوي الأفهَامِ.

وقالَ الحَسنُ وغَيرهُ: هَذهِ الآيَةُ تدلُّ عَلى تَحرِيمِ الخَمرِ؛ لأنَّهُ ذَكرَ أنَّ فيها إثماً، وقدْ حرَّمَ اللهُ تَعالى الإثمَ بقَولهِ: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، عَلى أنَّهُ قدْ وَصفَ ما فِيها منَ الإثمِ بالكبيرِ، والكَبيرُ مِنهُ يَحرمُ بلا خِلافٍ، والجَوابُ عنهُ ما قدَّمناهُ آنِفاً مِن أنَّ ظَرفيَّتها للإثمِ، وإضافَتهُ إلَيها عَلى التَّوسُّعِ السائغِ، والتَّلبُّسِ الشَّائعِ عِندَ أربابِ البَلاغةِ لا عَلى الحَقيقةِ.

ثمَّ فيهِ ذمٌّ لهُما، والمَذمُومُ شَرعاً لا يَخلُو عَن قُبحٍ، ففيهِ دِلالةٌ عَلى كَراهَتها، وإنَّما أتى في قَولهِ: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ بصِيغةِ الجَمعِ واسمِ الجِنسِ؛ تَمهِيداً لما قَصدَ بقَولهِ: ﴿وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَا﴾ مِن المُبالغةِ في كِبرِ إثمِهما، وذَلكَ أنَّ في عِبارةِ اسمِ الجِنسِ إشارةً إلى عُمومِ المَنفَعةِ لما تَحتهُ مِن الأصنَافِ والأفرَادِ.

وفي صِيغةِ الجَمعِ إشارةٌ إلى أنَّ فيهِما أنواعاً مِن المَنفَعةِ، وهاتانِ الإشَارَتانِ تمهِّدانِ ما يَتوصلُ بهِ إلى تَعظِيمِ الإثمِ فيها؛ بِناءً عَلى أنَّ تَعظِيمَ المُفضَّلِ عَليهِ يَستَلزمُ تَعظِيمَ المُفضَّلِ، والكَبيرُ العَظِيمُ، وقُرِئ: (كَثيرٌ)[4]؛ أي: مُتعدِّدٌ، وما كثُرَ

---

(١) من قوله: «تعاطيهما؛ بدليل قوله...» إلى هنا ليس في (ب).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر: «البيضاوي» (١/ ١٣٨).

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي.

كبُـرَ، وإنَّمـا قـالَ: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾؛ لأنَّهما يُؤدِّيـانِ إلى الانتِكابِ عَـن المَأمُورِ، وارتِـكابِ المَحظُورِ.

وقالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: إثمُ الخَمرِ ما يَصدُرُ عَن الشَّارِبِ مِن المُخاصَمةِ والمُشاتَمةِ، وقولِ الفُحشِ، وزَوالِ العَقلِ الَّذي عَليهِ مَدارُ الاعتِبارِ، وتَعطيلِ الصَّلواتِ، والتَّعوّقِ عَن ذِكرِ الله[١].

وحُجَّةُ مَن قرأَ: (كَثيرٌ) بالثَّاءِ المُثلَّثةِ: أنَّ النَّبيَّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ لعَنَ الخَمرَ، ولَعنَ مَعها عَشرةً؛ بائِعَها ومُبتاعَها، والمُشتراةَ لهُ، وعاصِرَها والمَعصُورةَ لهُ، وساقِيَها، وشَارِبَها، وحَامِلَها، والمَحمُولةَ لهُ، وآكلَ ثَمنِها[٢]، وأيضاً جَمعَ (المَنافِعَ) فيَحسُنُ مَعهُ جَمعُ الآثامِ، والكَثيرُ يُعطي ذَلكَ.

وأمَّا المَنافعُ: ففِيها عَلى ما ذَكرَ في «التَّيسيرِ»: تَقويةُ الضَّعيفِ، وهَضمُ الطَّعامِ، والإعانةُ عَلى الباهِ، وتَسليةُ المَحزُونِ، وتَشجِيعُ الجَبانِ، وتَسخِيةُ البَخيلِ، وتَصفيةُ اللَّونِ، وإنطَاقُ العِيِّ الحَيِيِّ، وتَهييجُ الهِمَّةِ، وفيهِ التَّوسعةُ عَلى ذَوي الحَاجَاتِ؛ فإنَّ الياسِرينَ كانُوا يُفرِّقونها عَلى المُحتاجِينَ، فيكتَسبُونَ بِهِ الثَّناءَ والمَدحَ.

وفي «الكشَّافِ»: وهُو الالتِذاذُ بشُربِ الخَمرِ، والقِمارِ، والطَّرَبُ فيهِما، والتَّوصلُ بهما إلى مُصادَقاتِ الفِتْيانِ ومُعاشَرَتِهمْ، والنَّيلُ مِن مَطاعِمهمْ ومَشارِبهمْ وأُعْطيَاتهمْ، وسَلبُ الأموالِ بالقِمارِ، والافتِخارُ عَلى الأبرامِ[٣].

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٣/ ٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٧٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، والترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١)، من حديث أنس رضي الله تعالى عنه، وقال الترمذي: حديث غريب.

(٣) جمع: برَم، وهو الذي لا يدخل معهم في الميسر. وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٦٢).

وممَّا يُناسبُ أنْ يُذكرَ في هَذا المَقامِ: ما ذَكرهُ حَافظُ الدِّينِ الكَرْدَريُّ في كِتابِ الصَّيدِ من «فَتاواهُ» بهذِهِ العِبارةِ: إذا قالَ الطَّبيبُ: القُنْفذُ نافعٌ، أو الحيَّةُ[1] لا يَجوزُ أكلُهُ للتَّداوي؛ لأنَّ اللهَ تَعالى حَكيمٌ لا يُحرِّمُ شيئاً حتَّى يَنزِعَ مَنافِعَهُ.

وقولهُ تَعالى في الخَمرِ: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] قيلَ: أرادَ بهِ مَنافعَ الاتِّعاظِ إذا رَأى السَّكرانَ قاءَ مِن فيهِ ودُبُرِه، والكلبَ الواحِدَ يَلحسُ قَيْئَه مرَّةً ذا ومرَّةً ذلكَ، فمَن رآهُ اتَّعظَ وتابَ[2].

ولا يَذهبُ عَليكَ أنَّ قولهُ: (لأنَّ اللهَ تَعالى حَكيمٌ لا يحرِّمُ شَيئاً حتَّى يَنزعَ مَنافعَهُ) غَيرُ مُسلَّمٍ؛ فإنَّ الحِكمةَ لا تأبَى عَن تَحريمِ ما فيهِ المَنافعُ إذا كانَ مَضارُّهُ غَالبةً عَلى مَنافعِه، وإنكارُ وُجودِ المَنفعةِ في الخَمرِ لا يَخلُو عَن مُكابرةٍ.

ثمَّ إنَّهُ قالَ في كِتابِ الكَراهيةِ مِن «فَتاواهُ»: ووَضعُ العَجِينِ عَلى الجُرحِ إنْ عُلمَ فيهِ شِفاءٌ لا بأسَ بهِ، وللَّذِي يَرْعَفُ ولا يَرْقأُ أنْ يَكتُبَ شَيئاً مِن القُرآنِ عَلى جَبهتِهِ؛ ولو بالبَولِ أو عَلى جِلدِ مَيتةٍ إنْ كانَ فيهِ شِفاء[3].

ومَعنَى قولِهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لمْ يُجعلْ شِفاؤُكُمْ فيما حُرِّمَ عَليكُمْ»[4] نَفيُ الحُرْمةِ عِندَ العِلمِ بالشِّفاءِ، دلَّ عَليهِ جَوازُ إساغةِ اللُّقْمةِ بالخَمرِ، وجَوازُ شُربهِ لإزالةِ

---

(١) في المطبوع: «اللحية»، وهو خطأ.

(٢) انظر: «الفتاوى البزازية» للكردري (٣/ ٣٠٢).

(٣) في (أ): «شفاؤه».

(٤) علقه البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٥٦١٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٤٩٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٩٢)، وأخرجه مرفوعاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٢٦) (٧٤٩)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

العَطشِ[1]. وهَذا القَولُ منهُ اعتِرافٌ بما أنكرَهُ مِن وُجودِ المَنفَعةِ في الخَمرِ.

وفي التَّأويلِ الَّذي ذَكرهُ للحَديثِ المَزبُورِ تَسليمٌ بعدَ تَمامِ التَّعليلِ الَّذي ذَكرهُ بقَولِهِ: لأنَّ اللهَ تَعالى حَكيمٌ لا يُحرِّمُ شَيئاً حتَّى يَنزِعَ مَنافعَهُ.

وأمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]: فقَدْ رُويَ أنَّ عَبدَ الرَّحمنِ بنَ عَوفٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ صَنعَ طَعاماً وشَراباً، فدَعا نَفراً مِن أصحَابِ رَسولِ الله عَليهِ السَّلامُ حِينَ كانَتِ الخَمرُ مُباحةً، فأكلُوا وشَرِبوا فلمَّا ثَمِلُوا، وجاءَ وَقتُ صَلاةِ المَغربِ قدَّمُوا أحدَهم ليُصلِّيَ بهِمْ فقَرأَ: أعبدُ ما تَعبدُونَ، وأنتُمْ عابِدونَ ما أعْبدُ؛ فنَزلتِ الآيةُ المَذكُورةُ[2]، فكانُوا لا يَشرَبونَ في أوقاتِ الصَّلاةِ، فإذا صلَّوا العِشاءَ شَرِبُوها، فلا يُصبِحونَ إلَّا وقدْ ذَهبَ عَنهمُ السُّكرُ، وعلِموا ما يَقولُونَ، ثمَّ نَزلَ تَحرِيمُها.

ومَعنَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾: لا تَغشَوْها، ولا تَقومُوا إلَيها، واجتَنبُوها؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَٰحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، كَذا قالَ صِاحبُ «الكشَّافِ»[3].

وأنا أقولُ: مَدلولُ النَّصِّ المذكُورِ النَّهيُ عَن جِنسِ الصَّلاةِ؛ فريضةً كانَتْ أو نافِلةً عِندَ السُّكرِ البالِغِ إلى الحدِّ المَذكُورِ، ومُوجبهُ النَّهيُ عَن[4] السُّكرِ البالِغِ إلَيهِ عِندَ وُجودِ القِيامِ إلى الصَّلاةِ، وكلٌّ مِن النَّهيينِ المَذكُورَينِ[5] مَقصودٌ

---

(١) انظر: «الفتاوى البزازية» للكردري (٣/ ٣٦٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٦)، وفيه أن الذي أمَّهم علي رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥١٣).

(٤) في (ب): «عند»، والصواب المثبت.

(٥) «المذكورين» ليس في (ب).

بالإفَـادةِ، ولا تَمانـعَ بَينهُمـا، والقَصْـرُ عَلـى أحدِهما مِـن القُصورِ فـي الوُقوفِ عَلى مـا فـي الجَمـعِ بَينَهُما بالطَّريقَيـنِ(١) المَذكُوريـنِ مِن الإيجَـازِ البَليغِ الَّـذِي هُو أقوى ذَريعـةِ الإعجَـازِ، فافهَـمْ ولا تكـنْ مِـن القَاصِريـنَ المُقصِّريـنَ فـي حقِّ تَفسـيرِهِ(٢)؛ كالإمَـامِ البَيضـاويِّ؛ حَيـثُ قـالَ: ولَيـسَ المُـرادُ منـهُ نهـيَ السَّـكرانِ عـن قُرْبـانِ الصَّـلاةِ، وإنَّمـا المُـرادُ النَّهـيُ عَن الإفـراطِ في الشُّـربِ(٣).

وصَاحبِ «التَّيسِيرِ»؛ حيثُ قالَ: ثمَّ النَّهيُ لَيسَ عنِ الصَّلاةِ؛ فإنَّها عِبادةٌ، فلا يُنهَى عَنها، بلْ هُو نَهيٌ عَنِ اكتِسابِ السُّكرِ الَّذِي يَعجَزُ بِهِ عَن الصَّلاةِ عَلى الوَجهِ الَّذِي(٤) قالهُ الإمَامُ أبُو مَنْصُورٍ.

وقالَ: وكذَلكَ قَولُ رَسولِ الله عَليهِ السَّلامُ: «لا صَلاةَ للعَبدِ الآبقِ، ولا للمَرأةِ النَّاشزةِ»(٥)، لَيسَ فيهِ النَّهيُ عَن الصَّلاةِ، ولكنِ النَّهيُ عَن الإباقِ والنُّشوزِ، وهذا لأنَّ الإباقَ والنُّشوزَ والسُّكرَ لَيستْ بالَّتِي تَعملُ في إسقَاطِ الفَرضِ.

قولهُ: «وهَذا لأنَّ الإباقَ... إلخ» مَنشؤهُ الغُفولُ عَن أنَّهُ لا يَلزمُ مِن النَّهيِ عَن

---

(١) في (ب): «بالطرفين».

(٢) قوله: «المقصرين في حق تفسيره» ليس في (ب).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٥).

(٤) «الذي» ليس في (أ).

(٥) أما العبد الآبق فقد أخرج مسلم (١٢٤): عن الشعبي، قال: كان جرير بن عبد الله، يحدث عن النبي ﷺ قال: «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة»، وأما الناشز: فقد أخرج ابن ماجه (٩٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٥٧)، وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً: رجلٌ أم قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وأخوان متصارمان». قال النووي في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٠٣): إسناده حسن.

الصَّلاةِ حالةَ السُّكرِ البالِغِ إلى الحدِّ المَذكُورِ أنْ يَكونَ السُّكْرُ البالغُ إليهِ عامِلاً في إسقَاطِ[1] الفَرضِ، وذَلكَ ظاهرٌ.

ثمَّ إنَّ قولَهُ: «فإنَّها عِبادةٌ فلا يُنهَى عَنها» مَنظورٌ فيهِ أيضاً؛ لأنَّ كونَها عِبادةً لذاتِها لا يُنافِي النَّهيَ عَنها لوَصفِها؛ كالصَّلاةِ في الأرْضِ المَغصُوبةِ، وفي الثَّوبِ النَّجسِ، والصَّومِ في الأيَّامِ المَعدُودةِ المَعهُودةِ.

وليتَ شِعرِي ما يَقولُ هَذا القَائلُ في مِثلِ قَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «دَعِي الصَّلاةَ أيَّامَ أقرائكِ»[2]؛ فإنَّهُ لا يَتيسَّرُ لهُ أنْ يَقولَ: لَيسَ النَّهيُ عَن الصَّلاةِ بلْ عَن القُرءِ.

وفي التَّأويلِ الَّذِي ذَكرهُ للحَديثِ المَزبُورِ تَسليمٌ.

وفي «الكشَّافِ»[3]: وقيلَ هُو سُكْرُ النُّعاسِ وغَلبةِ النَّومِ؛ كقَولِهِ: [من الوافر]

وَرَانُـوا[4]... بسُـكرِ سِـنَاتِه[5] كلَّ الرَّيـونِ[6]

ولا وَجهَ لهُ[7]؛ إذ حِينئذٍ لا يَنطبقُ الكَلامُ بسَببِ نُزولِهِ، نعمْ؛ لو قِيلَ بالتَّعمِيمِ لسُكرِ النُّعاسِ أيضاً، لكانَ لهُ وَجهٌ، وكأنَّ القاضِيَ تنبَّهَ لهذا؛ حَيثُ قالَ: وأنتُم سُكَارى

---

(١) في (ب): «إسقاطه».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: الدارقطني في «سننه» (١/ ٢١٢).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥١٣).

(٤) في حاشية (ب): «ران؛ أي: ستر».

(٥) جمع سِنَة.

(٦) نسبه المصنف في «أساس البلاغة» (ص: ٤٦٥) للطرماح، وذكر له البيتين التاليين: [من الوافر]

ورَكْـب قـدْ بعثـتُ إلى رذايا ... طَـلائحَ مثـلَ أخـلاقِ الجُفُون

مَخافـةَ أنْ يَريـنَ النَّـومُ فيهم ... بسُـكرِ سِـنَاتِه كُلَّ الرُّيُـون

(٧) «له» ليس في (ب).

مِن نَحوِ نَومٍ أو خَمرٍ حتَّى تَنبَّهوا وتَعلَموا ما تَقولُونَ[١]. فأدمَجَ الرَّدَّ عَلى قائلِ ذَلكَ القَولِ في «تَفسِيرِهِ».

وفي «التَّيسِيرِ»: مَعناهُ: لا تَدنُوا إلى مَواضعِ الصَّلاةِ، وهِي المَساجدُ حَالةَ السُّكرِ، فذَكَرَ الصَّلاةَ وأرادَ بها مَواضِعَها؛ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ﴾ [الحج: ٤٠]، وهُو قولُ عُمرَ وابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

ودليلُ هَذا الإضمارِ أنَّهُ عَطفَ عَليهِ: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، وهُو نَهيُ الجُنبِ عَن قُربانِ المَساجدِ؛ فإنَّهُ استَثنَى ﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾، وذاكَ في حقِّ المَساجدِ دُونَ أعيانِ الصَّلواتِ.

ثـمَّ النَّهيُ عَـن قُربانِ المَسـاجدِ حالةَ السُّـكرِ نهيٌ عَـن الصَّلاةِ في تِلـكَ الحالَةِ أيضـاً؛ لأنَّ النَّهـيَ عَـن قُربـانِ المَسـاجدِ لحُرمةِ الصَّـلاةِ، فـكانَ النَّهيُ عَن هَـذا نَهياً عَن ذَلـكَ، انتَهى.

أرادَ بالإضمارِ إضمارَ المَعنَى، لا إضمارَ اللَّفظِ؛ لأنَّ مَبنَى ما ذَكرهُ عَلى التَّجوُّزِ لا عَلى التَّقديرِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ بقَولِهِ: «فذَكَرَ الصَّلاةَ، وأرادَ بها مَواضِعَها».

وقولُهُ: «ثمَّ النَّهيُ...» جَوابٌ دَخل مُقدَّر، تَقدِيرهُ: أنَّهُ حِينئذٍ لا يَنطَبقُ الكَلامُ بسَببِ نُزولِهِ، وتَقرِيرُ الجَوابِ ظاهرٌ، وهذا المَعنَى مَذكُورٌ في «الكشَّافِ»[٢] أيضاً؛ حَيثُ قالَ: وقيلَ: مَعناهُ: ولا تَقرَبُوا مَواضِعَها، وهِي المَساجدُ؛ كقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «جنِّبوا مَساجِدَكم صِبيانَكُمْ ومَجانِينكُمْ»[٣].

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٥).

(٢) في (ب): «الكتاب»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥١٣)، والحديث المذكور أخرجه ابن ماجه (٧٥٠)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٩٥): هذا =

ثمَّ قالَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]: وقالَ مَن فسَّرَ الصَّلاةَ بالمَسجِدِ: مَعناهُ: ولا تَقربوا المَسجدَ جُنباً إلَّا مُجتازِينَ فيهِ إذا كانَ الطَّريقُ فيهِ إلى الماءِ، أو كانَ الماءُ فيهِ أو احْتَلَمْتُمْ[١] فيهِ.

وقيلَ: إنَّ رِجالاً مِن الأنصارَ كانَتْ أبوابُهمْ في المَسجِدِ، فتُصِيبهُمُ الجَنابةُ ولا يَجدُونَ ممرّاً إلَّا في المَسجِدِ، فرُخِّصَ لهُم[٢]، إلَّا أنَّ المُختارَ عِندهُ وعِندَ القاضِي أيضاً هُو المَعنَى الأوَّلُ، وعُبورُ السَّبيلِ عِبارةٌ عَنِ السَّفرِ، فمَعنَى قولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: إلَّا ومَعكُم حالٌ أُخرَى تُعذَرونَ فيها، وهِي حالُ السَّفرِ.

ولا يَخفَى ما فيهِ مِن التكلُّفِ؛ لأنَّ مَدارَ ما ذُكِرَ عَلى العَجزِ عَن الاغتِسالِ لفَقدِ الماءِ، أو لعُذرٍ آخرَ، لا عَلى عُبورِ السَّبيلِ، فلا بدَّ مِن الاعتِذارِ بأنَّ تَعذُّرَ الاغتِسالِ في غَالبِ الأحوالِ يَكونُ في حقِّ أبناءِ السَّبيلِ.

وفيهِ أنَّ ما يَكونُ غالِباً في حقِّهِمْ هو تعذُّرُ الاغتِسالِ لفَقدِ الماءِ، لا تعذُّرُ الاغتِسالِ مُطلقاً سَواءٌ لفَقدهِ أو لأمرٍ آخرَ مِن المَرضِ وغَيرِهِ.

ثمَّ إنَّ ما ذُكِرَ سَببٌ لرُخصةِ التَّيمُّمِ لا لرُخصةِ الصَّلاةِ جُنباً؛ لما تَقرَّرَ في مَوضِعِهِ أنَّ بالتَّيمُّمِ تَزولُ الجَنابةُ عِندَنا، فعَلى المَعنَى[٣] الأوَّلِ لا بدَّ مِن تَكلُّفٍ آخرَ في قَولِهِ:

= إسناد ضعيف، أبو سعيد هو محمد بن سعيد الصواب، قال أحمد: عمداً كان يضع الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: كذاب. قلت: والحارث بن نبهان ضعيف، روى الترمذي بعضه من حديث عبد الله بن عمر، وقال: وفي الباب عن بريدة وجابر بن عبد الله، وأنس، انتهى. وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٢٦) و(١٧٢٨)، من حديث أبي هريرة ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما.

(١) «احتلمتم» مكانها بياض في (أ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥١٤).

(٣) في (ب): «هذا» بدل: «المعنى».

جُنُباً، وهُو ما ذَكرهُ صاحِبُ «الكشَّافِ» بقَولِهِ: أُريدَ بالجُنبِ الَّذِين لمْ يَغتسِلوا، كأنهُ قيلَ: لا تَقرُبوا الصَّلاةَ غَيرَ مُغتسِلينَ حتَّى تَغتَسلُوا إلَّا أنْ تكونُوا مُسافِرينَ[1]، وأمَّا على المَعنَى الثَّاني: فكلٌّ مَن العِبارَتينِ المَذكُورَتينِ عَلى ظَاهِرِهِما.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠] الآيةَ؛ فنَقولُ: تَخصِيصُ الخِطابِ بالَّذينَ آمَنوا؛ لاختِصاصِ الأمرِ بالاجتِنابِ بهِمْ؛ فإنَّ الكفَّارَ غَيرُ مُخاطَبينَ بحُقوقِ الشَّرعِ عَلى ما تقرَّرَ في مَوضِعِهِ.

وقولُهُ عَليهِ السَّلامُ لمعاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ حِينَ بَعثَهُ إلى اليَمنِ: «ادْعُهمْ إلى شَهادةِ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنِّي رَسولُ اللهِ[2]، فإنْ هُم أطاعُوا لذَلكَ، فأعلِمْهمْ أنَّ اللهَ قدِ افترَضَ عَليهِمْ خَمسَ صَلواتٍ في كلِّ يَومٍ ولَيلةٍ»، والحَديثُ مَذكُورٌ بتَمامِهِ في «صَحيحِ البُخاريِّ»[3]؛ حَيثُ علَّقَ إعلامَ فَرضيةِ الصَّلاةِ، وهِيَ عِمادُ الدِّينِ وأمُّ العِباداتِ عَلى الإطَاعةِ للشَّهادَتينِ المَذكُورَتينِ صَريحٌ فيما ذُكرَ، وقدْ مرَّ سَببُ نُزولِ هَذهِ الآيةِ، وأنَّ الخَمرَ إنَّما حُرِّمتْ بها.

وقالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: وإنَّما نَزلَ تَحريمُ الخَمرِ في شوَّالٍ سَنةَ ثَلاثٍ مِن الهِجرةِ بَعدَ وَقعةِ أُحدٍ[4].

ويَردُّ قَولَهُ: «بَعدَ وَقعةِ أُحُدٍ» ما في «التَّيسيرِ» مِن أنَّ أنساً رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ قالَ: قَدِمتْ لحَمزةَ رَوايا خَمرٍ مِن الشَّامِ؛ فقيلَ لهُ: أشَعرتَ أنَّ اللهَ سُبحانهُ أنزَلَ تَحريمَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥١٤).

(٢) «وأني رسول الله» ليس في (ب).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٩٥)، وأخرجه مسلم (٢٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٨٥).

الخَمرِ؟ قال: سَمعاً وطاعةً، فقالَ النَّبيُّ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ لأصحَابِهِ: «قومُوا»، فقَامَ أبُو بكرٍ وعُمرُ وعُثمانُ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهمْ، فدَخلُوا عَلى حَمزةَ ومعَ رَسولِ اللهِ ﷺ عنَزةٌ، فقالَ: «يا حمزةُ، أينَ الرَّوايا؟» قالَ: هَذِهِ يا رَسولَ الله، قالَ: «خلِّني حتَّى أُشقَّها»، فقالَ حَمزةُ: لا تَشُقَّها، ودَعنِي أردُّها إلى الشَّامِ، فقالَ: «لا؛ إنَّ[1] اللهَ تعالى لعنَ حامِلَ الخَمرِ، وغَارِسَها لا يَغرِسُها إلَّا للخَمرِ، ولَعَنَ مُجتنِيَها وحامِلَها إلى المَعصرةِ، وعاصِرَها وشارِبَها، وبائِعَها ومُديرَها[2] وآكلَ ثَمنِها»[3].

ووَجهُ الردِّ: أنَّ حَمزةَ رَضِيَ اللهُ عَنه قدْ قُتلَ في وَقْعةِ أحدٍ، ففي الحَديثِ المَذكُورِ دِلالةٌ عَلى أنَّ تَحريمَها قبلَ وَقْعةِ أُحدٍ.

ثمَّ قالَ القُرطبيُّ بعدَ نَقلِهِ الأحادِيثَ في تَناولِ الأصْحابِ الخَمرَ: هَذهِ الأحادِيثُ تدلُّ عَلى أنَّ شُربَ الخَمرِ كانَ إذ ذاكَ مُباحاً مَعمُولاً بِهِ مَعرُوفاً عِندهمْ بحَيثُ لا يُنكرُ ولا يُغيَّر، وأنَّ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ أقرَّ عَليهِ، هَذا ما لا خِلافَ فيهِ، يدلُّ عليهِ آيةُ النِّساءِ ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

وهلْ كانَ يُباحُ لهمْ شُربُ القَدرِ الَّذِي يُسْكرُ؟ حَديثُ حَمزةَ ظَاهرٌ فيهِ حَينَ بَقرَ خَواصرَ ناقَتي عَليٍّ رَضيَ اللهُ عَنهُ؛ فأخبرَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُ بذَلكَ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ، فجاءَ إلى حَمزةَ، فصدَرَ عَن حَمزةَ للنَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ مِن القَولِ ما يدلُّ عَلى أنَّ حَمزةَ قدْ ذَهبَ عَقلُهُ بما يُسكرُ، ولذَلكَ قالَ الرَّاوي: فعَرفَ رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ أنهُ ثَملٌ.

---

(١) في (ب): «لأن».

(٢) في (ب): «ومشتريها».

(٣) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٠٦٩)، وفيه: «قدمت لرجل راوية» بدل «حمزة»، فعلى ذلك لا رد فيه كما قال المصنف بعدُ. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٣٤٦): هذا إسناد ضعيف.

ثمَّ إنَّ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ لم يُنكرْ عَلى حَمزةَ ولا عنَّفهُ لا في حالِ سُكرهِ ولا بَعدَ ذَلكَ، بلْ رَجعَ ـ لمَّا قالَ حَمزةُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: وهلْ أنتُمْ إلَّا عَبيدٌ لأبي؟ـ عَلى عَقبيه القَهقرَى، وخَرجَ عنهُ.

وهَذا خِلافُ ما قالهُ الأُصوليُّونَ وحكَوْهُ، فإنَّهمْ قالُوا: إنَّ السُّكرَ حَرامٌ في كلِّ شَريعةٍ؛ لأنَّ الشَّرائعَ مَصالحُ العِبادِ لا مَفاسِدهمْ، وأصلُ المَصالحِ العَقلُ، كما أنَّ أصلَ المَفاسِدِ ذَهابهُ، فيَجبُ المَنعُ مِن كلِّ ما يُذهِبهُ أو يُشوِّشهُ، إلَّا أنَّ حَديثَ حَمزةَ يَحتملُ أنهُ لم يَقصدْ بشُربهِ السُّكرَ، إلَّا أنهُ أسرَعَ فيهِ فغَلبهُ، واللهُ أعلَمُ[1].

و«الأنصَابُ» أحجَارٌ كانَتْ مَنصُوبةً حولَ البَيتِ يذْبَحونَ عَليها، ويَعُدُّونَ ذَلكَ قُربةً، وقِيلَ: هيَ الأصنَامُ الَّتِي نُصبَتْ للعِبادةِ، والأوَّلُ أولَى؛ لأنَّهُ المُناسبُ لقَرينِها السَّابقِ واللَّاحقِ.

و«الأزلامُ» القِداحُ المُعلَّمةُ، واحِدها زُلَمٌ وزَلَمٌ؛ بضمِّ الزاءِ وفَتحِها.

قالَ الحَسنُ: كانُوا إذا أرادُوا أمراً أو سَفراً يَعمِدُونَ إلى قِداحٍ ثلاثةٍ عَلى واحِدٍ مِنها مَكتوبٌ: أمَرَني ربِّي، وعَلى الآخرِ: نَهاني ربِّي، والثَّالثُ غُفْلٌ لا شَيءَ عَليهِ، فيُجيلُونَها، فإنْ خَرجَ الأمرُ، مَضَوْا عَلى ذَلكَ، و [إن خرج] النَّهيُ كفُّوا عَنهُ، وإنْ خَرجَ الغُفْلُ، أجالُوها ثانياً[2].

وقالَ صاحِبُ «الغَريبينِ»: هِي قِداحٌ كانَتْ زُلمتْ؛ أي: سُوِّيتْ، وأُخذَتْ مِن حُروفِها[3].

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٢٨٧)، وقصة حمزة أخرجها البخاري (٣٠٩١)، ومسلم (١٩٧٩).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: «الغريبين» للهروي (٣/ ٨٢٩) (مادة: زلم).

و«الرِّجسُ»: المُستَقذرُ، وهُو والنَّجسُ مُتقارِبانِ، لكنَّ الثَّانيَ أكثرُ ما يُقالُ في المُستَقذرِ طَبعاً، والأوَّلُ أكثرُ ما يُقالُ في المُستَقذرِ عَقلاً أو شَرْعاً، وأفردَهُ؛ لأنَّهُ عَلى صِيغةِ المَصدرِ؛ فصحَّ وُقوعُهُ خَبراً عَن الجَمعِ، فلا حَاجةَ إلى تَقديرِ المَعْطُوفاتِ.

والمَقصودُ المُبالغةُ في قَذارتِها، فلا حَاجةَ[1] إلى تَقدِيرِ التَّعاطِي وما أشبَهَهُ، بل لا وَجهَ لهُ؛ إذْ حِينئذٍ يَخرجُ الكَلامُ مَخرجَ شَيءٍ مَغسُولٍ بل عامِّيٍّ مَرذُولٍ عَلى ما أفصَحَ عنهُ الشَّيخُ في «دَلائلِ إعجَازِهِ»؛ حيثُ قالَ في شَرحِ قَولِ الخَنساءِ: [من البسيط]

فإنَّما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ

لمْ يُرِدْ بالإقبالِ والإدْبارِ غَيرَ مَعناهُما حتَّى يَكونَ المَجازُ في الكَلمةِ، وإنَّما المَجازُ في أنْ جَعلتَها لكَثرةِ ما تُقبِلُ وتُدبِرُ كأنَّها تَجسَّمتْ مِنَ الإقبالِ والإدْبارِ، ولَيسَ أيضاً عَلى حَذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إلَيهِ مُقامَهُ، وإنْ كانُوا يَذكُرُونَهُ مِنهُ؛ إذ لو قُلنا: أُريدَ إنَّما هِي ذاتُ إقبالٍ وإدْبارٍ، أفسَدنا الشِّعرَ عَلى أنفُسِنا، وخَرجْنا إلى شَيءٍ مَغسولٍ وكلامٍ عامِّيٍّ مَرْذُولٍ لا مَساغَ لهُ عِندَ مَن هُو صَحيحُ الذَّوقِ والمَعرفةِ، نسَّابةٌ للمَعاني.

ومَعنَى تَقديرِ المُضافِ فيهِ: أنَّهُ لو كانَ الكَلامُ قدْ جِيءَ عَلى ظَاهرِهِ ولمْ يُقصَدِ المُبالَغةُ، لكانَ حقُّهُ أنْ يُجاءَ بلَفظِ الذَّاتِ، لا أنَّهُ مُرادٌ، إلى هُنا كلامُهُ[2].

فالمَصيرُ إلى التَّقديرِ في أمثالِ هَذا مِن ضِيقِ العَطنِ، كما لا يَخفَى عَلى أربابِ الفِطَنِ.

---

(١) في (ب): «وجه».

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ١٩٧).

قولُهُ: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ أيضاً مِن قَبيلِ المُبالغةِ، فلا دِلالةَ فيهِ عَلى التَّقديرِ المَذكُورِ كما زَعمهُ صاحِبُ «الكشّافِ»؛ حَيثُ قالَ: يَرجِعُ الضَّميرُ في قَولِهِ: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ إلى المُضافِ المَحذُوفِ كأنهُ قِيلَ: إنَّما شَأنُ الخَمرِ والمَيسرِ، أو تعاطِيهِما، أو ما أشبَهَ ذَلكَ، ولذَلكَ قالَ: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، انتهى[1].

والمُرادُ مِن عَملِهِ: ما اتَّخذَهُ لمَفسدةٍ عَظيمةٍ، وذَلكَ أنَّ العَملَ عَلى ما نصَّ عَليهِ الإمَامُ الرَّاغبُ لا يُقالُ إلَّا فيما[2] كانَ عَن فِكرٍ ورَوِيَّةٍ، ولهذا قُرِنَ بالعِلمِ حتَّى قالَ بَعضُ الأُدباءِ: قُلِبَ لَفظُ العَملِ عَن لَفظِ العِلمِ؛ تَنبِيهاً عَلى أنَّهُ مِن مُقتضاهُ، انتَهى[3].

وما يَفعلهُ الشَّيطانُ عَن فِكرٍ ورَوِيةٍ لا بدَّ وأن يَكونَ لهُ شأنٌ، وهَذا هُو السِّرُّ في إقحَامِ لَفظِ العَملِ؛ فإنَّ أصلَ الكَلامِ: فإنَّهُ رِجسٌ مِن الشَّيطانِ.

والقاضِي حيثُ قالَ في «تَفسِيرهِ»: لأنَّهُ مُسبَّبٌ عَن تَسويلِهِ وتَزيينهِ[4]، فقَدِ اقتَصرَ عَلى بَيانِ المَرامِ مِن أصلِ الكَلامِ؛ إذ لا دَخلَ لزِيادةِ لَفظةِ العَملِ في إفادَةِ ما ذَكرهُ، كما لا يَخفَى على ذَوي الأفهَامِ.

قولُهُ: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ أمرَ بالاحتِرازِ عنهُ، وعَن جَميعِ التَّصرُّفاتِ فيهِ عَلى أبلَغِ وَجهٍ؛ أي: كونُوا جانِباً منهُ في ناحِيةٍ، تَفريعٌ عَلى مَجمُوعِ[5] الأمرَينِ المَذكُورينِ: النَّجاسةِ وكَونهِ مِن عَملِ الشَّيطانِ، والمُرادُ النَّجاسةُ الشَّرعيةُ، وهِي مَفقُودةٌ قبلَ التَّحريمِ، فلا يتَّجهُ الإشكَالُ بأنْ يُقالَ: إنهُ مِن عَملِ الشَّيطانِ في جَميعِ الأزمانِ،

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٧٥).

(٢) في (ب): «في شيء» بدل: «فيما».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (ص: ١١٩).

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

(٥) «تفريع على مجموع» ليس في (ب).

والمَفاسدُ المَذكُورةُ مُترتِّبةٌ عَليهِ في كلِّ الأحيانِ، فما وَجهُ تَخصِيصِ الأمرِ بالاجتِنابِ عَنهُ ببَعضِها؛ لما عَرفتَ أنَّ كَونَهُ رِجساً بحُكمِ الشَّرعِ مَخصوصٌ بِه، وحُكمُ الاجتِنابِ مُترتِّبٌ عَليهِ.

نَعمْ؛ يتَّجهُ السُّؤالُ عَلى تقرير[1] القاضِي؛ حَيثُ قالَ: ثمَّ قرَّرَ ذَلكَ؛ بأنْ بيَّنَ ما فيهِما مِنَ المَفاسدِ الدِّينيَّةِ والدُّنيَويَّةِ المُقتَضيةِ للتَّحريمِ[2]؛ بأنْ يُقالَ: لو كانَ المُقتضِي للتَّحرِيمِ ما فيهِما مِن المَفاسِدِ، لما كانَ حُرمتُهما مَخصُوصةً ببَعضِ الأزْمانِ؛ لأنَّها مُستَمرَّةٌ، واستِمرارُ المُقتضي يَقتضِي استِمرارَ المُقْتَضى.

وإذا وَقفتَ عَلى وَجهِ انحِلالِ الإشْكالِ، فقدْ عَرفتَ[3] عَدمَ إصابةِ الإمامِ[4] في الجَوابِ عَنهُ؛ حَيثُ قالَ:

فإنْ قيلَ: الآيةُ صَريحةٌ في أنَّ علةَ تَحريمِ الخَمرِ هِي هَذهِ المَعاني، ثمَّ إنَّ هَذهِ المَعانيَ كانَتْ حاصلةً قَبلَ تَحريمِ الخَمرِ معَ أنَّ التَّحريمَ ما[5] كانَ حاصِلاً، وهَذا يَقدحُ في صحَّةِ هَذا التَّعليلِ؟

قُلنا: هَذا هُو أحدُ الدَّلائلِ عَلى أنَّ تَخلُّفَ الحُكمِ عنِ العلَّةِ المَنصُوصةِ لا يَقدحُ في كونِها علَّةً[6].

---

(١) في (ب): «تفسير».

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

(٣) في (ب): «وقفت على» بدل: «عرفت».

(٤) هو الإمام فخر الدين الرازي، والغالب عند إطلاقه عند المؤلف في رسائله أن يريد به الإمام الرازي صاحب التفسير وغيره.

(٥) «ما» ليس في (ب).

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (١٢/ ٤٢٥).

ثمَّ إنَّهُ لمْ يُصبْ في تَخصِيصِ السُّؤالِ بتَحريمِ الخَمرِ؛ فإنَّهُ واردٌ عَلى تَحريمِ قَرينِه أيضاً:

قَولُهُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المائدة: ٩١]: استِئنافٌ لتَعليلِ ما تضمَّنهُ.

قَولُهُ: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠]: مِن الاهتِمامِ عَلى ما قدَّمنا بَيانهُ، وإنَّما خصَّ الخَمرَ والمَيسرَ ببَيانِ كونِهما مِن عَملِ الشَّيطانِ؛ لمكانِ الخَفاءِ فيهِما دُونَ الآخِرينَ؛ حَيثُ رخَّصَها في آيةٍ أُخرَى بكَونِها مَثِنةً[1] للفَوائدِ، وكانَ ذَلكَ مَظِنَّةً لأنْ لا يَكونَا مِن عَملِ الشَّيطانِ، هَذا هُو الوَجهُ للتَّخصِيصِ المَذكُورِ.

وأمَّا الَّذي ذَكرهُ القاضِي؛ تَقلِيداً لصَاحبِ «الكشَّافِ» بقَولِهِ: وإنَّما خَصَّصهُما بإعادَةِ الذِّكرِ وشَرحِ ما فيهِما مِن الوَبالِ؛ تَنبِيهاً عَلى أنَّهما المَقصودُ بالبَيانِ، وذِكرُ الأنصَابِ والأزلامِ؛ للدِّلالةِ عَلى أنَّهما مِثلُهما في الحُرمةِ والشَّرارةِ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «شارِبُ الخَمرِ كعَابدِ الوَثَنِ»[2]، فمعَ ما في تَعلِيلهِ المَذكُورِ من القُصورِ؛ حَيثُ لا دِلالةَ فيهِ عَلى المُماثلةِ فيما ذُكرَ بَينهُما وبَينَ الأزْلامِ، مَبناهُ عَلى أنْ يَكونَ المُرادُ مِن الأنْصابِ ما نُصبَ للعِبادةِ من الأصْنامِ.

والمُختارُ عَلى ما نبَّهَ عَليهِ نَفسُهُ في تَفسِيرِ أوائلِ (سُورةِ المَائدةِ)[3]: أنَّ المُرادَ مِنها ما نُصبَ حَولَ البَيتَ مِن الأحجَارِ ليُذبحَ عَليها[4].

---

(١) كلمة: «مثنة» بيض لها في (أ).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢)، والحديث المذكور أخرجه البزار في «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ٤٢٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) في (ب): «البقرة»، والصواب المثبت.

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

وعِبارةُ صاحِبِ «الكشَّافِ»: لأنَّ الخِطابَ معَ المُؤمِنين، وإنَّما نَهاهمْ عمَّا كانُوا يَتعاطَونهُ مِن شُربِ الخَمرِ واللَّعبِ بالمَيسرِ، وذِكرُ الأنصَابِ والأزْلامِ؛ لتأكيدِ تَحريمِ الخَمرِ والمَيسرِ، وإظْهارِ أنَّ ذَلكَ جَميعاً مِن أعمالِ الجَاهليَّةِ وأهلِ الشِّركِ؛ فوجَبَ اجتِنابهُ بأسْرِهِ، وكأنهُ لا مُباينةَ بَينَ مَن عَبدَ صَنماً وأشركَ باللهِ في عِلمِ الغَيبِ، وبَينَ مَن شَربَ خَمراً وقامَرَ، ثمَّ أفرَدهُما بالذِّكرِ؛ ليرَى أنَّ المَقصُودَ بالذِّكرِ الخَمرُ والمَيسرُ[1].

وكأنَّهُ زَعمَ أنَّ كَونَ الخِطابِ معَ المُؤمنينَ يأبَى عَن اندِراجِ الأزْلامِ فيما يَتعاطَونهُ، وذَلكَ غَيرُ مُسلَّمٍ.

ثمَّ إنَّ قَولهُ: «وأشرَكَ باللهِ في عِلمِ الغَيبِ» أيضاً محلُّ نَظرٍ؛ إذ لَيسَ في الأزْلامِ عَلى الوَجهِ المارِّ بيانُهُ دَعوى عِلمِ الغَيبِ كما لا يَخفَى.

قولهُ: ﴿ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١]: عَلى التَّوزيعِ؛ فإنَّ العَداوةَ ـ وهِي ما يُفضِي إلى التَّعدِّي بالفِعلِ ـ يُناسِبُ الخَمرَ، والبَغضاءَ ـ وهُو ما يَتمكَّنُ في القَلبِ مِن البُغضِ الشَّديدِ ـ يُناسبُ المَيسِرَ دُونَ الخَمْرِ.

و«الصَّدُّ»: الصَّرفُ عَن الخَيرِ خاصَّةً، والصَّرفُ المَنعُ عَن المُضيِّ بالتَّحويلِ عَن جِهتهِ.

قولهُ: ﴿عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٩١]؛ أي: عَن العِباداتِ كلِّها قَلبيةً أو قالبيةً، وذَلكَ لأنَّ ذِكرَ الله تَعالى أصلُ العِباداتِ القَلْبيةِ، والصَّلاةُ أمُّ العِباداتِ القَالبيَّةِ، فاكتَفى بذِكرِ الجُمَلِ مِن كلِّ قِسمٍ عَن ذِكرِ الكلِّ، أو أحالَ بَيانَ حالِ الباقِي عَلى الدِّلالةِ؛ فإنَّ مَن قَدرَ عَلى الصَّدِّ عَن ذِكرِ الله تَعالى وعَن الصَّلاةِ يَكونُ عَلى الصدِّ عَن غَيرِهما أقدَرَ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٧٥).

وصَاحبُ «الكشَّافِ»؛ لعَدمِ تَنبُّهِهِ لهذهِ الدَّقيقَةِ الأنيقةِ، قالَ: وقولُهُ: ﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ اختِصاصٌ للصَّلاةِ مِن بَينِ الذِّكرِ؛ كأنهُ قِيلَ: وعَن[1] الصَّلاةِ خُصوصاً[2]، وتَبعهُ القاضِي؛ حَيثُ قرَّرَ ما ذَكرهُ وفصَّلهُ بقَولِهِ: وخصَّ الصَّلاةَ مِن الذِّكرِ بالإفرادِ للتَّعظِيمِ، والإشعارِ بأنَّ الصادَّ عَنها كالصادِّ عَن الإيمانِ مِن حَيثُ إنَّها عِمادهُ، والفارِقُ بَينهُ وبَينَ الكُفرِ[3].

قَولُهُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] رتَّبهُ عَلى ما تقدَّمَ مِن أنواعِ الصَّوارفِ؛ إيذاناً بأنَّ الأمرَ في المَنعِ والتَّحذيرِ بلغَ الغَايةَ، وأنَّ الأعذارَ قدِ انْقطعَتْ، وهُو نَهيٌ عَن العَملِ المَذكُورِ عَلى أبلغِ وَجهٍ وآكَدهِ؛ حَيثُ أوجَبَ الانتِهاءَ عَنهُ، والاعتِرافَ بالانتِهاءِ؛ فإنَّ الاستِفهامَ المَذكُورَ لطَلَبِ ذَلكَ، هَذا هُو الوَجهُ في كَونهِ أبلَغَ مِن الأمرِ الصَّرْفِ الخَالي عَن الطَّلبِ المَذكُورِ.

وأمَّا الَّذِي ذَكرهُ صَاحبُ «الكشَّافِ» بقَولِهِ: كأنَّهُ قيلَ: قدْ تُلِيَ عَليكُمْ ما فيهما مِن أنواعِ الصَّوارِفِ والموانِعِ، ﴿فَهَلْ أَنتُم﴾ معَ هَذِهِ الصَّوارفِ ﴿مُّنتَهُونَ﴾، أمْ أنْتمُ عَلى ما كُنتمْ عَليهِ كأنْ لمْ تُوعظُوا ولمْ تُزجَروا؟[4] فإنَّما هُو وَجهٌ لما تَضمَّنهُ مَساقُ الكَلامِ مِن التَّوبيخِ عَلى عَدمِ انتِهائهِمْ عَنهُ قبلَ التَّنصِيصِ بالتَّحريمِ، والتَّغليظِ بتَصريحِ ما فيهِ مِن المَفاسدِ الَّتِي تَقتَضِي الانتِهاءَ عنهُ بدُونِ التَّحريمِ.

قالَ القَفَّالُ: الحِكمةُ في وُقوعِ تَحريمِ الخَمرِ عَلى التَّدريجِ: أنَّ اللهَ تَعالى عَلِمَ أنَّ القَومَ كانُوا قد ألِفوا شُربَ الخَمرِ، وكانَ انتِفاعُهمْ بذَلكَ كَثيراً، فعَلمَ أنَّهُ لو مَنعهُمْ دُفعةً

---

(١) قوله: «﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ اختصاص...» إلى هنا ليس في (ب).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٧٥).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٢).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٧٥).

واحِدةً لشقَّ عَليهمْ ذَلكَ، فلا جَرمَ استَعملَ في التَّحريمِ هَذا التَّدريجَ وهَذا الرِّفقَ.

قولهُ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] لَمْ يَذكرْ هُنا وفي سَائرِ السُّؤالاتِ؛ مِثلَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ [الأعراف: ١٨٧][1]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٨٣] الفاءَ في الجَوابِ، وذُكرتْ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]، فلا بدَّ مِن وجهِ فارِقٍ بَينهُ وبَينَها، وهُو أنَّ الجَوابَ فيها عَن سُؤالاتٍ واقِعةٍ قبلَ النُّزولِ.

وهُنا عَن سُؤالٍ عَلِمَ اللهُ تَعالى وُقوعَهُ، وأخبرَ عَنهُ قَبلهُ، ولِذَلكَ أجابَ بالفَاءِ الفَصيحَةِ، فكانَ المَعنَى[2] إذا سَألُوكَ، فقُل.

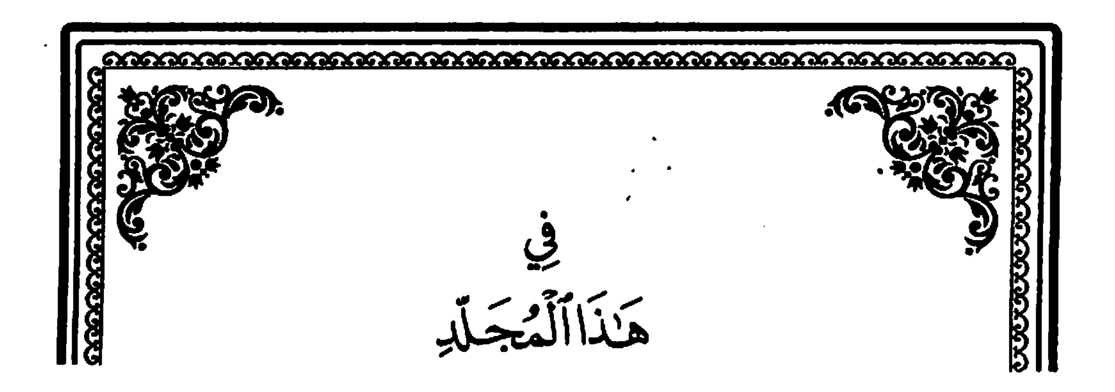
وأمَّا الصَّدُّ عَن ذِكرِ اللهِ، وعنِ الصَّلاةِ: فلَيسَ عَلى التَّوزيعِ؛ كالعَداوةِ والبَغضاءِ، ولهذا أخَّرهُ عَن قولِهِ: ﴿فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾، بلْ هُو مَخصُوصٌ بالخَمرِ، ففِيهِ إِشَارةٌ إلى أنَّها أشدُّ حُرمةً مِن الكلِّ؛ كما أنَّ في قَولِهِ: ﴿فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ دِلالةً عَلى أنَّهما أشدَّانِ حُرمةً مِن سَائرِهِما، وأيضاً لمَّا كانَ سَببُ النُّزولِ بَيانَ حُرمةِ الخَمرِ، بدأَ بها عَبارةً، وخَتمَ بها إِشَارةً[3].

***

(١) قوله: «وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ...﴾» إلى هنا ليس في (ب).

(٢) «المعنى» ليس في (أ).

(٣) في (ب): «والحمد لله على تمام الرسالة»، وفي (أ): «تمت الرسالة».



في هَذَا المُجَلَّدِ

مقدمةُ التَّحْقِيقِ 5

الرسالة رقم (١): رسالةٌ في تحقيقِ إعجازِ القُرآنِ ١

الرسالة رقم (٢): تفسيرُ سُورةِ المُلْكِ ٢٧

الرسالة رقم (٣): تفسيرُ سُورةِ النَّبأ ٨١

الرسالة رقم (٤): تفسيرُ سُورةِ النَّازعاتِ ١٠٩

الرسالة رقم (٥): تفسيرُ سُورةِ الطَّارقِ ١٣٧

الرسالة رقم (٦): شَرْحُ العَشْر في مَعْشَرِ الحَشْرِ ١٥١

الرسالة رقم (٧): مَقالةٌ في المُغيَّباتِ الخَمْسِ ٢٢٥

الرسالة رقم (٨): تحقيقُ القَولِ بأنَّ الشهداءَ أحياءٌ في الدُّنيا ٢٣١

الرسالة رقم (٩): رسالةٌ في تَحقيقِ الغَيبِ ٢٤٥

الرسالة رقم (١٠): تعليمُ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمْرِ ٢٨١

الرسالة رقم (١١): مُخْتَصَرُ تَعليمِ الأمرِ في تَحريمِ الخَمرِ ٣٢٣

***